

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
بمشاركة الأقسام المعنية بالمشروعات



# درء تعارض العقائد والنقل

لأبي تميم

تحقيق

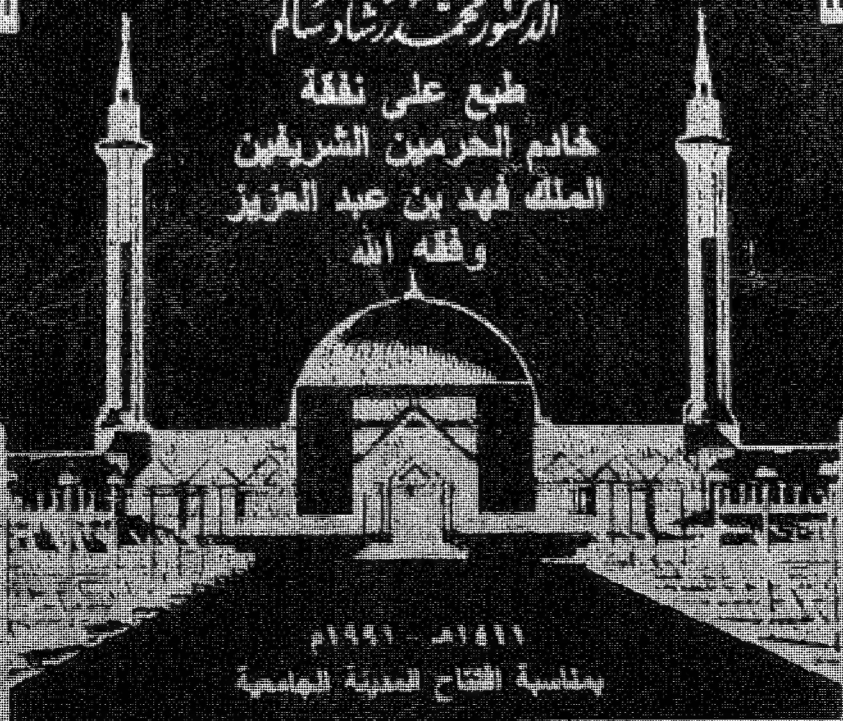
الدكتور محمد رشاد سالم

طبع على نفقة

خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبد العزيز

وفقه الله



١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



# ذُرْعَةُ تَعَاَضُرِ الْعَقْلِ وَالنَّفْلِ

لِابْنِ تَيْمِيَّةَ  
أَبِي الْعَبَّاسِ تَيْمِيٍّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكِيمِ

تحقيق  
الدكتور محمد دُرَّشَاد سَالِم

طبع على نفقة  
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز  
وفقه الله

الطبعة الثانية  
بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

الجزء الأول

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة



# بسم الله الرحمن الرحيم

## تصدير الطبعة الثانية

لمعالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبع هداه ، وبعد :

إذا كان نشر التراث العلمي الإسلامي يأتي في مقدمة أهداف الجامعة ، ويمثل جزءاً أساسياً من رسالتها ، فإن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية تأتي في مقدمة هذا التراث ، وتنال من الجامعة العناية التامة ، والاهتمام اللائق بها . وقد بدأت في تحقيق كتبه ، وإصدارها واحداً بعد الآخر ، وبذلت من أجل ذلك الكثير من الجهود . وما تكاد طبعات هذه الكتب تخرج ، حتى يتلقاها طلاب العلم ، ورواد المعرفة في الداخل والخارج ، بشغف كبير ، تقديرًا منهم لأهميتها ومكانتها العلمية ، وحاجة كل طالب علم بأن تكون أحد مراجعه في حياته العلمية والعملية ، مما جعل هذه الطبعات تنفذ بعد وقت قصير من خروجها .

وكتاب « درء تعارض العقل والنقل » الذي بين أيدينا ، أحد الكنوز العلمية التي خلفها لنا شيخ الإسلام الإمام المجاهد أبو العباس تقي الدين أحمد ابن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - رحمه الله - وتفخر الجامعة بأن تقدمه في طبعة جديدة ، على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - حفظه الله - إسهاماً منه في نشر العلم الشرعي ، واحتفاء الجامعة بانتقالها إلى مقرها الجديد ، جزاه الله خير الجزاء ، وجعل صنيعه هذا من الأعمال الصالحة ، والصدقات الجارية المقبولة ، وله مني ، ومن المسؤولين في الجامعة ، ومن طلبة العلم ، أوفى الشكر ، وأبلغ التقدير .



وقد صدر هذا الكتاب - الذي يعاد طبعه ضمن مجموعة مختارة من الكتب التي رأت الجامعة إصدارها بهذه المناسبة - إسهاما في خدمة الثقافة الإسلامية ، والفكر الإسلامي الأصيل ، ولتوكيد أن البناء الحضاري الشاخص لا يقتصر على المادة ، وإنما يتجاوز ذلك إلى نهضة في الفكر ، ونشاط في التدريس والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع ، والدعوة الإسلامية ، وأن هذه المدينة الجامعية الجديدة الرائعة ، ينبغي أن تكون عوناً وحافزاً للجامعة على التقدم والرفق في جميع المجالات ، وأن تكون من شواهد الأعمال المجيدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - في خدمة العلم وأهله وطلابه . والله أعلم . وصلى الله وسلم على نبينا محمد ،،

بسم الله الرحمن الرحيم

نقد

بقلم معالي الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه  
وأتباعه إلى يوم الدين : وبعد ،

فإذا عد أئمة الفكر الإسلامي ، والمجتهدون فيه عبر تاريخ المسلمين  
الحافل بالخير والعطاء فيأتي في مقدمتهم شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية  
رحمه الله الذي نذر حياته في سبيل الله ، وتصدى للطوائف المنحرفة عن المنهج  
الحق ، فبين مألديها من زيف وضلال ، وجادل بالحق والبرهان ، متبعاً  
منهج سلف الأمة الصالح من لدن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
ومن تبعهم بإحسان ، فأثرى المكتبة الإسلامية بالكثير من الكتب التي توضح  
منهج السلف الصالح وما كانوا عليه في الاعتقاد والعبادة ، والتشريع ، وطرق  
مجالات عدة أبرزها في أصول الدين وبيان معتقد الفرق الناجية ، وقد  
عودى من قبل أصحاب الآراء الضالة وشوهت كتبه ومؤلفاته ، واندرس  
كثير منها ، ولم تلق من الاهتمام والنشر ما لقيته كتب غيره من العلماء ، وذلك

بسبب موقفه الصلب في بيان الحق والدفاع عنه ، ونقد آراء الفرق الضالة ،  
وبيان ضلالها ، ولم يكن ذلك الموقف المعادي مقتصرأ عليه فقط ، بل كان  
للاتجاه السلفي بعامة ، والذي كان الإمام ابن تيمية في عصره يمثل القيادة  
فيه ، واستمرت الحال كذلك ، حتى قامت الدولة السعودية في جزيرة العرب  
ناصره لدعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب السلفية ، ودافعة لها ،  
ومتبينة لأفكارها ، إذ كان الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد  
تأثر بمنهج شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وماكتباه في العقيدة  
وأصول الدين .

ومنذ ذلك الوقت وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، بل وكتب أئمة  
السلف ومجتهداتهم في انتشار وتداول .

وعندما استتب الأمر لمؤسس المملكة العربية السعودية في هذا القرن  
الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله شجع نشر هذه الكتب  
فطبع كثير منها واستفاد منها طلاب العلم ، وكان لها أثر كبير في توجيه  
الناس وتربيتهم .

وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي أسست نواتها الأولى عام  
١٣٧٠ هـ في عهد الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله ،  
والتي كان يشرف عليها ويرعاها سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ  
رحمه الله مفتي المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت من أبرز المؤسسات  
التي اهتمت بنشر كتب السلف وتدريسها في معاهدها وكلياتها وبخاصة  
كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

ولازالت والحمد لله تقوم بالمهمة نفسها بتوفيق الله تعالى ثم بتشجيع المسؤولين في المملكة العربية السعودية وعلى رأسهم صاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، وصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء وفقهم الله وأعوأهم على الخير إلى ما يحب ويرضى .

ويأتي نشر هذا الكتاب - درء تعارض العقل والنقل - لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم الأستاذ في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ضمن سلسلة نشر التراث الإسلامي التي تقوم بها الجامعة في المجالات الشرعية والعربية .

وهو من أعظم كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، بل من أعظم كتب السلف ويكفينا ما ذكره عنه الإمام ابن قيم الجوزية تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية وصاحبه فقد قال عنه : « وإنه كتاب لم يطرق العالم له نظيراً في بابه » .

وقد طبع قسم من هذا الكتاب على هامش كتاب « منهاج السنة النبوية » لابن تيمية قبل ثمانين عاماً تقريباً سنة ١٣٢١ هـ ، ثم طبع قسم أصغر منه مرة أخرى سنة ١٣٧٠ هـ ، ولكن الكتاب طبع ناقصاً في المرتين . . .

وعندما بدأ الدكتور محمد رشاد سالم بحثه للدكتوراه وموضوعه « موافقة العقل للنقل عند ابن تيمية » وذلك سنة ١٣٧٥ هـ ( ١٩٥٥ م ) اقتضاه البحث أن يجمع ويصور كثيراً من مخطوطات كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وخاصة كتابنا هذا ، فهو أكثر كتبه اتصالاً بموضوع بحثه ، وتبين له عندئذ أن ما طبع من الكتاب لا يعدل إلا ربع حجم الكتاب الأصلي .

ولذلك عندما وقع اختيار مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية عام ١٣٨٩ هـ على الدكتور محمد رشاد سالم - مع مجموعة من الأساتذة - ليقوم كل أستاذ بتحقيق كتاب يختاره ، اختار كتاب « درء تعارض العقل والنقل » وأتم تحقيق الجزء الأول منه سنة ١٣٩١ هـ .

وقد فأنحنى في رغبته في استئناف العمل في تحقيق الكتاب ونشره ، ذاكراً أن نشر مثل هذا الكتاب الكبير - الذى يتوقع أن يصدر فى اثنى عشر جزءاً تقريباً - يحتاج إلى هيئة مثل الجامعة تتولى إصداره والإنفاق على طبعه .

ورأيت حينئذ أن نشر هذا الكتاب القيم من الأمور الواجبة على كل مهم بترائنا الإسلامى ، وفى الوقت نفسه من المهام الأساسية التى تضطلع بها جامعتنا ، فشجعته على أن يبدأ فى الإعداد لذلك . . فقام بمراجعة المخطوطات والمصورات الموجودة فى دار الكتب المصرية - بالإضافة إلى ما صوره بنفسه من مخطوطات الكتاب من مكنتات العالم المختلفة - واستعان فى تحقيق الكتاب باثنى عشرة نسخة خطية - مع النسختين المطبوعتين - ثم وجد نسخة خطية أخرى فى مكتبة جامعة الرياض فصورها واستعان بها ، وتمكن من تحقيق جزء كبير من الكتاب ، وعاونه فى عمله وخاصة فى مقابلة نسخ الكتاب العديدة طائفة من الباحثين فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية . .

وقد بدأ طبع الكتاب فى مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قبل شهور قليلة ، وبين يدى القراء الآن الجزء الأول منه ، وستصدر سائر الأجزاء التالية تباعاً بإذن الله . .

والأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم له اشتغال بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقد نشر له جزأين من كتابه « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية » في عامي ١٣٨٢ هـ ، ١٣٨٤ هـ ، على أنه توقف بعد ذلك عن إتمامه .

ثم نشر لشيخ الإسلام أيضاً مجموعة من الرسائل التي لم يسبق نشرها تحت عنوان « جامع الرسائل » .

ثم نشر كتاب « مقارنة بين الغزالي وابن تيمية » عام ١٣٩٥ هـ ، وحقق الجزء الأول من كتاب « الصفدية » عام ١٣٩٦ هـ والذي طبع على نفقة جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله ، وهو من الكتب النادرة لشيخ الإسلام ابن تيمية ، واعتمد في تحقيقه ونشره على النسخة الخطية الوحيدة ، وهي نسخة نفيسة عليها تعليقات بخط الشيخ نفسه ، ونأمل أن يصدر الجزء الثاني منه قريباً بإذن الله . .

وقد أصدر هذه الكتب في مشروعه الذي أسماه « مكتبة ابن تيمية » والذي نأمل أن يحقق وينشر فيه كل ما يمكنه نشره من مؤلفات شيخ الإسلام ، وأن يصدر فيه ما يمكنه من البحوث والدراسات عن آراء الشيخ واجتهاداته ، فضلاً عن تحقيق الكتب التي أرخت لحياة شيخ الإسلام وسيرته ومؤلفاته .

إذ أن في ذلك نفعاً عظيماً للمسلمين عامة ، وللمشتغلين بالعلوم الشرعية خاصة . .



كما نأمل أن يتجه الباحثون والدارسون إلى كتب شيخ الإسلام ابن قيمية وغيره من أئمة السلف فيشتغلوا بها تحقيقاً ونشراً ودراسة وفي ذلك إسهام في خدمة الإسلام والمسلمين .

وأسأل الله أن يميزي الأستاذ المحقق خير الجزاء على مثابرته وصبره في هذا الميدان الصعب الذي هجره الكثير سعياً وراء المغريات المادية والدعة والراحة . .

كما أسأله أن يثيب كل من أسهم في إخراج هذا الكتاب وأعان عليه، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشداً وأن ينصر دينه ويعلى كلمته . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الرياض في ٥ - ١٢ - ١٣٩٩ هـ

# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الثانية للجزء الأول

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، وأشهد أن لا إله الا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليما كثيرا .

وبعد فقد أتممت تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب عام ١٣٩١ = ١٩٧١ ، وتولت دار الكتب ( الهيئة المصرية العامة للكتاب ) نشره حينذاك ، ثم شاء الله تعالى أن أسافر إلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية معارفا من جامعة عين شمس إلى جامعة الرياض حيث عملت فيها رئيسا لقسم الثقافة الإسلامية حتى عام ١٣٩٦ = ١٩٧٦ ، وانتقلت بعدها إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض حيث عينت أستاذا بكلية أصول الدين .

وكنت قد نشرت في تلك السنوات الجزء الأول من « كتاب الصفدية » لشيخ الإسلام ابن تيمية بعد تحقيقي له ، وألفت كتاب « مقارنة بين الغزالي وابن تيمية » وكتاب « المدخل إلى الثقافة الإسلامية » ، ولكني لم أتمكن من إكمال تحقيق كتاب « درء تعارض العقل والنقل » لأنه كتاب كبير ، ومنه نسخ خطية كثيرة ، ويحتاج إلى تفرغ لتحقيقه ، وإلى هيئة تتولى نشره ..

وكان انتقالى إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حافزا لي على التفكير في استئناف العمل في الكتاب لما أعرفه من غيره معالي الأخ الأستاذ الدكتور عبد الله التركي مدير الجامعة وحرصه على نشر تراث السلف ، وتحقيق مارجوته ، إذ ما إن عرضت عليه أن ترعى الجامعة عملي في هذا الكتاب وفي سائر الكتب التي عزمت على تحقيقها ونشرها في مشروع « مكتبة ابن تيمية » حتى لقيت منه التشجيع الذي توقعته ، وكان أن أذن لي بالسفر إلى القاهرة حيث توجد عدة نسخ خطية من الكتاب ، وحيث استعنت بمركز تحقيق التراث بدار الكتب ، الذي أمدني بالمساعدات اللازمة ، حتى تمكنت من نسخ وتحقيق أكثر الكتاب ، وأعدت النظر في الجزء الأول ، وبعد تنقيحه قدمته إلى مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية بالرياض لإعادة طبعه ، وسنوالي طبع الأجزاء التالية ، جزءا بعد جزء بإذن الله .  
وقد كنت أقدر فيما سبق أن يصدر الكتاب في أربعة أجزاء ، كل جزء منها في قسمين ، وكنت أحسب أن ما تم طبعه من الكتاب من قبل ( في مطبعتي بولاق والسنة المحمدية ) يعدل ثلث الكتاب ، ولكنني تبينت بعد نسخ أكثر الكتاب أن ما سبق طبعه لا يتجاوز ربع الكتاب ، ورأيت العدول عن التقسيم السابق ، وفضلت أن يصدر الكتاب في أجزاء ، لا تنقسم إلى أقسام ، وأقدر أن يصدر الكتاب في عشرة أجزاء بإذن الله ( غير فهرس الكتاب التي أحسب أنها سوف تكون في جزئين ) .

وإني إذ أقدم هذا الجزء الأول إلى المطبعة ، أشكر الله سبحانه وتعالى أن يسر وأعان على أن أبدأ في نشر هذا الكتاب النافع ، ثم أشكر معالي الأخ الدكتور عبد الله التركي مدير الجامعة على ما قدمه من عون في سبيل إتمام هذا العمل ، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يجزيه خير الجزاء . وأشكر أيضا الأخوة الباحثين في مركز تحقيق التراث الذين ساعدوني أثناء عملي في تحقيق الكتاب بمقابلة نسخ الكتاب ، والإسهام في عمل فهرسه وغير ذلك من الأمور التي كلفتهم بها ، وهم الأخوة السادة : الطبلاوي محمود سعد ، وعادل محمد رستم ، ومحمد محمد زينهم ، والأخت السيدة : خديجة محمد كامل .

كما أشكر الأخوين : سيد حسن ع شماوي ، ومحمود محمد عبد الغني ، اللذين قاما بنسخ أكثر الجزء المخطوط والمصور من الكتاب .

ولا يفوتني أن أشكر العاملين في مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وعلى رأسهم الأستاذ محمد المدلج مدير المطبعة .

وأخيرا ، أدعو الله تبارك وتعالى أن يعينني على إتمام تحقيق الكتاب ونشره ، ثم على تحقيق ونشر باقي مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وأسأله عز وجل أن يكون هذا العمل نافعا للناس في الدنيا ، ونافعا لي في حياتي وبعد انقطاع عملي بالموت ، اللهم آمين .

رمضان ١٣٩٩

أغسطس ١٩٧٩

محمد رشاد محمد رفيق سالم

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .

أما بعد ، فهذا هو الكتاب الثانى من كتب ابن تيمية الكبيرة بعد كتاب « منهاج السنة النبوية » الذى أسأل الله تبارك وتعالى أن يعينى على إتمامه قريبا ، وهو الثالث من المؤلفات بعد « منهاج السنة » والمجموعة الأولى من « جامع الرسائل » .  
وكتابنا هذا هو فى تقديرى أعظم وأجل ما ألف ابن تيمية على الإطلاق ، وكنت أتمنى دائما لو يسر الله تعالى لى أمر نشره ، فلما دعيت للعمل بمركز تحقيق التراث بدار الكتب وجدت الفرصة سانحة لذلك ، وشجعتى على هذا الأمر الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى وكيل وزارة الثقافة ، جزاه الله عنا خير الجزاء ، فقد كان خير عون لى فى مدة عملى التى استغرقت أكثر من عام .

ولعل فى هذا الكتاب خير درس لأولئك الذين يجادلون فى قضية إحياء التراث ونشره ، فقد عُرف هذا الكتاب منذ طبع على هامش كتاب « منهاج السنة » بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ ، وظن أكثر الناس أن الكتاب لا يتجاوز هذا الذى نشر على هامش أجزاء « منهاج السنة » الأربعة .

والواقع أن ذلك الذى نشر لا يزيد على ثلث حجم الكتاب الحقيقى ، والأجزاء التى لم تنشر من هذا الكتاب أهم بكثير من الأجزاء التى نشرت .

عنوان الكتاب وعدد مجلداته :

كل الذين ترجحوا لشيخ الإسلام ابن تيمية ذكروا هذا الكتاب على أنه أهم مؤلفاته . وقد ذكروا له أكثر من عنوان ، كما ذكره ابن تيمية نفسه وسماه بأكثر من اسم .

واحسب أن كتاب « العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية » لابن عبد الهادي بن قدامة المقدسي هو أهم ما نجده بين أيدينا اليوم مما كتب في ترجمة ابن تيمية . وقد نقل كلاما للذهبي ذكر بعده <sup>(١)</sup> : « ثم ذكر بعض تصانيفه وقال : ومنها كتاب في الموافقة بين المعقول والمنقول في مجلدين » . وعلق ابن عبد الهادي بقوله : « قلت : هذا الكتاب — وهو كتاب درء تعارض العقل والنقل — في أربع مجلدات كبار . وبعض النسخ به في أكثر من أربع مجلدات ، وهو كتاب حافل عظيم المقدار ، رد الشيخ فيه على الفلاسفة والمتكلمين . وله كتاب في نحو مجلد أجاب فيه عما أورده كمال الدين بن الشريشي على هذا الكتاب <sup>(٢)</sup> » . وذكر ابن القيم نفس الكلام ، وسماه بنفس الاسم ، وقال إنه يقع في أربعة مجلدات <sup>(٣)</sup> . وكذلك فعل ابن رجب الحنبلي إلا أنه قال : أربع مجلدات كبار <sup>(٤)</sup> .

(١) العقود الدرية ، ص ٢٥ ، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ، ط . محمود توفيق ، القاهرة ،

١٩٣٨ / ١٣٥٦

(٢) المربع السابق ، ص ٢٥ — ٢٦ .

(٣) أسماء مؤلفات ابن تيمية ، لشمس الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق د . صلاح الدين المنجد ،

ط . دمشق ، ١٣٧٢ / ١٩٥٣ .

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٠٣ .

## الجزء الأول

واختصر بعض المترجمين العنوان فقالوا : تعارض العقل والنقل ، كما فعل الصفدى فى كتابه « الوافى بالوفيات »<sup>(١)</sup> ، وتابعه على ذلك ابن شاكر الكتبي<sup>(٢)</sup> ، وإن كان قد ذكر العنوان كاملا وعلق بنفس تعليق ابن عبد الهادى تقريبا فى موضع آخر<sup>(٣)</sup> .

أما البزار فى كتابه « الأعلام العلية فى مناقب ابن تيمية » فىقول : « ومنها ( أى مؤلفاته ) ما يبلغ سبع مجلدات كالجمع بين العقل والنقل »<sup>(٤)</sup> وينقل ذلك عنه مرعى بن يوسف الكرى فى كتابه « الكواكب الدرية فى مناقب الإمام ابن تيمية »<sup>(٥)</sup> .  
وسمى الشيخ محمد جميل الشطى الكتاب « رد تعارض العقل والنقل » وذلك فى كتابه « مختصر طبقات الحنابلة »<sup>(٦)</sup> وهو الذى اختصره عن طبقات العليمى وذيل هذه الطبقات لجمال الدين الغزى .

وتكلم ابن قيم الجوزية عنه فى كتابه « طريق الهجرتين وباب السعادتين » فقال فى موضع<sup>(٧)</sup> : « ... ومن أراد معرفة هذا فليقرأ كتاب شيخنا وهو « بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح » فإنه كتاب لم يطرق العالم له نظير فى بابيه ، فإنه

(١) ج ٦ ص 24 مخطوطة اكسفورد رقم 3154, 21 .

(٢) فوات الوفيات ٧٨/١ ، وتابعه على ذلك الألوامى فى كتابه « جلاء العينين فى محاكمة الأحمدين » ص ٦ ، ط . المدنى ، القاهرة ، ١٣٨١/١٩٦١ ؛ وإسماعيل باشا محمد فى الدليل على كشف الظنون ، ع ٢٩٤ ( ط . استانبول ١٣٦٤ / ١٩٤٥ ) .

(٣) المربع السابق ٦٩/١ . ورجح الأستاذ المحقق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد أن العنوان هو : دفع التعارض العقلى والنقل ، وأشار فى الهامش إلى أن عنوان الكتاب فى نسختين « ذى التعارض » .  
(٤) ص ٦ (مخطوط) .

(٥) ص ١٥٣ (ضمن مجموع ، ط . القاهرة ، ١٣٣٩) .

(٦) ص ٥٥ ( ط . مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٣٣٩ ) .

(٧) طريق الهجرتين ، ص ١٩٥ ، ط . المنيرية ، ١٣٥٧ .



هدم فيه قواعد أهل الباطل من أسما، فخرت عليهم سقوفه من فوقهم ، وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث ، وأحكمها ورفع أعلامها، وقررها بمجامع الطرق التي تقرر بها الحق من العقل والنقل والفطرة، بجاء كتابا لا يستغنى من نصحه نفسه من أهل العلم عنه، فجراه الله عن أهل العلم والإيمان أفضل جزاء ، وجرى العلم والإيمان عنه كذلك<sup>(١)</sup> .

أما ابن تيمية نفسه فقد سماه في أغلب كتبه «درء تعارض العقل والنقل» كما فعل ذلك في أكثر من موضع من كتابه «منهاج السنة النبوية»<sup>(٢)</sup> وفي كتابه «الرد على المنطقيين»<sup>(٣)</sup> إلا أنه سماه في موضع آخر من الكتاب «بيان درء تعارض الشرع والعقل»<sup>(٤)</sup> . أما في كتابه «النبوات»<sup>(٥)</sup> فهو يسميه «كتاب منع تعارض العقل والنقل» ، وفي كتابه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» أسماه «رد تعارض العقل والشرع»<sup>(٦)</sup> ، بينما عنوان له في كتابه «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» فقال : «رد تعارض العقل والنقل»<sup>(٧)</sup> .

أما عنوانه في نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة فتجد منها «بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» وهو عنوانه في أحد جزئي مخطوط مكتبة آصفية

- 
- (١) انظر أيضا تعليق محقق كتاب «الرد على المنطقيين» ص ٢٥٣ ت ٢ .  
(٢) ٣ / ٧٠ ، ١٠٦ ، ١١١ (ط . بولاق) . وفعل ذلك أيضا في رسالته «فصل في وجوب اختصاص الخالق بعبادته والتوكل عليه» ص ٢٢٥ (مخطوطة) وفي أكثر من موضع من كتابه «الصفدية» (وهو مخطوط) .  
(٣) ص ٢٥٣ ، ٢٧٣ .  
(٤) قسم المراجع، ص ٣٢٤ .  
(٥) ص ٥٢ .  
(٦) ٢ / ٢٦٧ (ط . المدني ، القاهرة ، ١٣٧٩ / ١٩٥٩) .  
(٧) ص ٦٥ ، ط . مطبعة الإمام ، القاهرة ، ١٣٦٦ / ١٩٤٧ .

## الجزء الأول

ومخطوط رامبور ج ١ رقم ١٥٧٠ . واختصر العنوان في بعضها إلى « كتاب العقل والنقل » ( رامبور ج ٢ رقم ١٥٦٩ ) وطلعت ج ٢ ( علم الكلام ٥٠٨ ) .

أما الجزء الأول من مخطوط آصفية والجزء الأول من مخطوط رامبور فالعنوان فيهما هو « فسطاط الإنصاف والعدل في درء تعارض العقل والنقل » . أما عنوان الجزء الثالث وهو مخطوط دبان ، والرابع — الأخير — وهو مخطوط التيمورية بدار الكتب فهو « كتاب الجمع بين العقل والنقل » .

وعنوان مخطوط استانبول « الجمع بين المعقول والمنقول » . وعنوان الجزء الأول من مخطوط طلعت ( علم الكلام ٥٠٨ ) « درء تعارض العقل والنقل » . ومما سبق يتبين أن عنوان « درء تعارض العقل والنقل » هو أكثر العناوين ورودا في كتبه وذكرنا في كتب تلاميذه المترجمين له ، ولذلك اخترته كعنوان لكتابنا هذا .

### تاريخ تأليف الكتاب

يذكر ابن تيمية في كتابنا هذا ما يلي <sup>(١)</sup> : « وقد بسطنا الكلام على [ ما زعمه هؤلاء من أن الاستدلال بالأدلة السمعية موقوف على مقدمات ] ظنية ... ، وقد كنا صنفنا في فساد هذا الكلام مصنفنا قديما من نحو ثلاثين سنة ، وذكرنا طرفا من بيان فساد في الكلام على « المحصل » وفي غير ذلك » .

وكنتم قد ذكرت في مقدمة « منهاج السنة » <sup>(٢)</sup> ما يلي : « فإذا افترضنا أنه ألف الكتاب الأول وهو في العشرين من عمره تقريبا ، فإن كتاب « درء تعارض

(١) ص ٢٢ ، وقد استنتج الأستاذ عبد الرحمن الوكيل في مقدمته لطبعة السنة المحمدية ( ص ٥٦ ) من ذلك أن ابن تيمية ألف كتابه وقد قارب الستين .

(٢) ص ١٦ (م) .

العقل والنقل « يكون قد ألف وابن تيمية يقارب الخمسين عاما ، ونحن نعلم أن ابن تيمية ولد سنة ٦٦١ فيكون قد ألف كتاب « العقل والنقل » حوالي سنة ٧١٠ » .

وهذا — بالطبع — على أساس افتراض أقل سن يمكن أن يؤلف فيها ابن تيمية كتابه الأول .

غير أننا نملك دليلا واضحا يمكن أن نستنتج منه تاريخ تأليف الكتاب بصورة أدق وأقرب إلى الصواب . وقد سبق أن نقلنا عن ابن عبد الهادي أن ابن تيمية : « له كتاب في نحو مجلد أجاب فيه عما أورده كمال الدين بن الشريشي على هذا الكتاب <sup>(١)</sup> » .

فإذا علمنا أن كمال الدين بن الشريشي توفي سنة ٧١٨ ، وقدرنا أنه ألف كتابه في الرد على كتاب « درء تعارض العقل والنقل » مسنة وفاته — على الأكثر — فيكون كتاب ابن تيمية قد ألف ، على أبعد التقديرات ، قبل شوال سنة ٧١٨ هـ .

وعلى ذلك يمكننا أن نبدا فنقول إن كتابنا ألف فيما بين سنتي ٧١٠ و ٧١٨ هـ . وقد قضى ابن تيمية سبع سنوات في مصر ( ٧٠٥ — ٧١٢ ) يحج فيها مرتين وكانت سنوات مضطربة ، ثم عاد إلى دمشق في أول يوم من شهر ذي القعدة سنة ٧١٢ <sup>(٢)</sup> واستقر فيها وتفرغ للتأليف ، ويحدثنا ابن عبد الهادي من ذلك فيقول : <sup>(٣)</sup>

(١) العقود الدرية ، ص ٢٦ . وذكر ذلك أيضا ابن القيم ، والصفدي ، وابن شاكر ، وابن رجب في المواضع السابق ذكرها من مراجعهم ، انظر ما سبق ص ٤ — ٥ .

(٢) كمال الدين أحمد بن جمال الدين محمد بن أحمد الشريشي الواعلي البكري الشافعي وكيل بيت المال وشيخ دار الحديث وشيخ الرباط الناصري ، ولد سنة ٦٥٣ وتوفي في شوال سنة ٧١٨ وهو متوجه إلى الحج . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤/٦٧ ؛ الدرر الكامنة ١/٢٦٧ — ٢٦٨ ؛ فوات الوفيات ١/١٠٩ .

(٣) العقود الدرية ، ص ٢٩٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

## الجزء الأول

« ثم إن الشيخ رحمه الله بعد وصوله من مصر إلى دمشق واستقراره بها ، لم يزل ملازماً للاشتغال والأشغال ، ونشر العلم وتصنيف الكتب ، وإفتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة وغيرها ، وقع الخلق والإحسان إليهم ، والاجتهاد في الأحكام الشرعية » .

ولذلك فإننا نستبعد أن يكون هذا الكتاب قد ألف بمصر ، ونرجح أن يكون قد ألف في هذه الفترة ، ولعل مما يؤكد هذا الذي رجحناه أن ابن تيمية يتكلم في ص ٢٥ ( ج ١ ) من كتابنا هذا فيقول : « ولما كنت بالديار المصرية سألني من سألني من فضلائها ... الخ » ولو كان بمصر وهو يكتب كتابنا ما قال هذا الكلام . ويمكننا أن نعود فنحدد تاريخ التأليف بصورة أدق فنقول إنها بين سنتي ٧١٣ - ٧١٧ ، وذلك إذا لاحظنا أنه وصل إلى دمشق في آخر سنة ٧١٢ ، وأن ابن الشريشي احتاج إلى وقت يقرأ فيه كتاب ابن تيمية ، ثم يؤلف فيه كتاباً في الرد عليه ، وذلك قبل وفاته في شوال سنة ٧١٨ .

وابن الشريشي كان مقياً بدمشق . ويحدثنا ابن كثير عنه فيقول إنه تولى في صفر سنة ٧٠٣ نظارة الجامع الأموي ثم عزل نفسه في رجب من السنة نفسها<sup>(١)</sup> ، ولما قدم الأفرم نائب السلطة إلى دمشق تكلموا معه « ... فعين الخطابة لشرف الدين الفزاري ، وعين الشامية البرانية ودار الحديث للشيخ كمال الدين ابن الشريشي ، وذلك بإشارة الشيخ تقي الدين بن تيمية »<sup>(٢)</sup> .

(١) البداية والنهاية ٢٨/١٤ .

(٢) قس المرجع وقس الصفحة .

ويذكر لنا ابن كثير من أحداث سنة ٧٠٨ أن ابن الشريشي عزل فيها نفسه عن وكالة بيت المال ولم يقبل أن يعود إليها، واستمر معزولا إلى يوم عاشوراء من سنة ٧٠٩ (سنة ٧٠٩)، وجدد تقليده وخلع عليه في الدولة الجديدة «<sup>(١)</sup> . وهذا كله يجعلنا نرجح أن ابن الشريشي ألف كتابه في الرد على ابن تيمية في دمشق وبعد عودة ابن تيمية إليها كما سبق أن أوضحنا .

## موضوع الكتاب

يبدأ ابن تيمية هذا الكتاب — بعد الخطبة — بما يلي :

« قول القائل : إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ، أو السمع والعقل ، أو النقل والعقل ، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية ، أو نحو ذلك من العبارات ، فلما أن يُجمع بينهما ، وهو محال ، لأنه جمع بين النقيضين ؛ وإما أن يُردا جميعا ، وإما أن يقدم السمع ، وهو محال ، لأن العقل أصل النقل ، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحا في العقل الذي هو أصل النقل ، والقدح في أصل الشيء قدح فيه ، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا ، فوجب تقديم العقل ، ثم النقل إما أن يتأول ، وإما أن يفوض . وأما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ، ولم يمتنع ارتفاعهما » .

ويقول ابن تيمية إن هذا هو « قانون كلي » عند الرازي وأتباعه<sup>(٢)</sup> ، وإن طائفة قد سبقتهم إليه منهم الغزالي والقاضي أبو بكر بن العربي والحويني والباقلاني<sup>(٣)</sup> .

(١) نفس المرجع ٤٨/١٤ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ، ص ٤ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٥ — ٦ .

## الجزء الأول

وهؤلاء المتكلمة أهون شأنًا من الجهمية والفلاسفة الذين يزعمون أن نصوص الأنبياء غير مطابقة للحقيقة ، وإنما كَذَّبَها الأنبياء على العوام لأن من مصلحة العوام أن يخاطبوا بما يوافق عقولهم . وقد وضع الفلاسفة قانونهم على هذا الأصل ، كالقانون الذي ذكره ابن سينا في رسالته الأضحوية<sup>(١)</sup> ، وهو في الجملة رأى الفلاسفة ومتفلسفة الصوفية مثل ابن عربي وابن سبعين والسهروردى المقتول وملاحدة الإسماعيلية وأصحاب رسائل إخوان الصفاء<sup>(٢)</sup> .

والنص الذي أورده ابن تيمية في مستهل كتابه هو تلخيص لكلام الرازي في كتبه المختلفة في هذه النقطة .

يقول الرازي في كتابه « أساس التقديس في علم الكلام »<sup>(٣)</sup> : « اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ، ثم وجدنا أدلة عقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة :

إما أن يُصدق مقتضى العقل والنقل ، فيلزم تصديق النقيضين ، وهو محال .

وإما أن يبطل ، فيلزم تكذيب النقيضين ، وهو محال .

وإما أن يصدق الظواهر العقلية ويكذب الظواهر العقلية ، وذلك باطل . لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر العقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم ، وظهور المعجزات على محمد صلى الله عليه وسلم ، ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية

(١) دره ... ، ص ٩ .

(٢) دره ، ص ١٠ - ١١ .

(٣) ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ط . مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٣٥٤ / ١٩٣٥ .



القطعية صار العقل متبهما غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل العقلية عن كونها مفيدة .

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معا ، وأنه باطل .

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل العقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة ، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها .

ثم إن جوزنا التأويل ، واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم يحز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى .

فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات ، وبالله التوفيق .  
ويقول الرازي في كتابه « المطالب العالمة » :

« الثامن : ويتوقف على سلامتها عن المعارض العقل ، وأن آيات التشبيه كثيرة ، ولكنها لما كانت معارضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها ، فكذا هاهنا .

وأیضا فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل : لا يمكن تصديقها معا ، وإلا لزم تصديق التقيضين .

ولا ترجيح النقل على القواطع العقلية ، لأن النقل لا يمكن التصديق به إلا بالدلائل العقلية ، فترجح النقل على العقل يقتضى الطعن في العقل .

(١) مخطوط رقم ٤٥، توحيد (م) بداو الكتب، ص ٣١٠ .

## الجزء الأول

ولما كان العقل أصلا للنقل ، كان الطعن في العقل موجبا للطعن في العقل والنقل معا ، وإنه محال .

فلم يبق إلا القسم الرابع ، وهو القطع لمقتضيات الدلائل العقلية القطعية ، وحمل الظواهر الثقيلة على التأويل .

فثبت بهذا أن الدلائل الثابتة يتوقف الحكم بمقتضياتها على عدم المعارض العقل ، إلا أن ذلك مظنون لا معلوم <sup>(١)</sup> .

ويقول الرازي في كتابه « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين <sup>(٢)</sup> » :

« مسألة : الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة : عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ ، وإعراؤها وتصريفها ، وعدم الاشتراك ، والمجاز ، والنقل ، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة ، وعدم الإضمار ، والتأخير والتقديم ، والنسخ ، وعدم المعارض العقل الذي لو كان لرح عليه ، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه ، وإذا كان المتشج ظنيا فما ظنك بالنتيجة <sup>(٣)</sup> » .

وأما في كتاب « نهاية العقول <sup>(٤)</sup> » فيقول :

« ... وذلك أنا لو قدرنا قيام الدليل العقلي القاطع على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي ، فلا خلاف من أهل التحقيق أنه يجب تأويل الدليل السمعي ، لأنه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر النقل وبين مقتضى دليل العقل ، فإما أن يكذب العقل ، أو يؤول النقل .

(١) وانظر أيضا نفس المرجع ، ط ٣٠٩ .

(٢) ص ٣١ ط ( الحسبية ، القاهرة : ١٣٢٣ ) .

(٣) وانظر أيضا ص ٣١ - ٣٢ : كتاب معالم أصول الدين ( على هامش الكتاب السابق ) ، ص ٩ .

(٤) مخطوط بدار الكتب رقم ٧٤٨ عقائد ، ط ١٣ .

فإن كذبنا العقل ، مع أن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل ، فإن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة ليس إلا بالعقل ، حينئذ تكون صحة النقل متفرعة على ما يحوز فسادُه وبطلانُه » .

على أن هذا « القانون الكلى » لم يتدعه الرازى ، وإنما أخذه عن سبقه ، وخاصة الغزالى فى رسالة « قانون التأويل » وفيها يسأله سائل عن بيان معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم ... » وهل من سبيل إلى الجمع بين هذا القول من الشرع فى الحسن والشياطين ، وبين قول الفلاسفة : إنها أمثلة وعبرة عن الأخلاط الأربعة التى فى داخل الأجسام لتديرها ... الخ » <sup>(١)</sup> .

يذكر الغزالى فى رده على السائل عدة وصايا ، الوصية الثانية منها هى : « أن لا يكذب برهان العقل أصلا ، فإن العقل لا يكذب ، ولو كذب العقل فلعله كذب فى إثبات الشرع ، إذ به عرفنا الشرع ، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكى الكاذب ، والشرع شاهد بالتفاصيل ، والعقل مركزى الشرع ... وإذا قيل لك : إن الأعمال توزن ، علمت أن الأعمال عرض فلا يوزن ، فلا بد من التأويل ، وإذا سمعت أن : الموت يؤتى به فى صورة كبش أملح فيذبح ، علمت أنه مؤول ، إذ الموت عرض لا يؤتى به ... » <sup>(٢)</sup> .

وأما الوصية الثالثة فهى : « أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات ، فإن الحكم على مراد الله سبحانه ، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن والتخمين خطر ، فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده ، فإذا لم يظهر ، فن

(١) قانون التأويل ، ص ٤ ( ط ٠ عزت الحسنى ، القاهرة ، ١٣٥٩ / ١٩٤٠ ) .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ - ١١ .

## الجزء الأول

أين تعلم مراده ، إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات ، ويبطل الجميع إلا واحدا ،  
فيتعين الواحد بالبرهان . ولكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب ، وطرق التوسع  
فيها كثير ، فتنحصر ذلك ؟ فالتوقف في التأويل أسلم <sup>(١)</sup> .

وقد ذكر ابن تيمية في مستهل كتابه قانون الرازي الكلي ثم ذكر أن الغزالي سبقه  
إليه ، وأن الغزالي سبقه آخرون مثل الباقلاني والحويني <sup>(٢)</sup> .

وقد خصص الحويني بابا في كتابه « الإرشاد » أسماء : « باب القول  
في السمعيات » قال في أوله <sup>(٣)</sup> : « اعلموا — وفقكم الله أن أصول العقائد تنقسم إلى  
ما يدرك عقلا ، ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا ؛ وإلى ما يدرك سمعا ، ولا يتقدر  
إدراكه عقلا ، وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا » .

وبعد أن تكلم الحويني عن الأقسام الثلاثة قال <sup>(٤)</sup> : « فإذا ثبتت هذه المقدمة  
فيتعين بعدها على كل معتن بالدين واثق بعقله أن ينظر فيما تعلقة به الأدلة السمعية ،  
فإن صادفه غير مستحيل في العقل ، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها ،  
لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها ، فما هذا سبيله فلا وجه  
إلا القطع به » .

وإن لم تثبت الأدلة السمعية بطرق قاطعة ، ولم يكن مضمونها مستحيلا  
في العقل ، وثبتت أصولها قطعاً ، ولكن طريق التأويل يحول فيها ، فلا سبيل إلى  
القطع ، ولكن المتدين يفلح على ظنه ثبوت ما دل الدليل السمعي على ثبوته ، وإن

(١) نفس المرجع ، ص ١١ .

(٢) دره تمارض العقل والنقل ، ص ٦ .

(٣) ص ٣٥٨ ، ط الخانجي ، ١٣٦٩ / ١٩٥٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٥٩ — ٣٦٠ .

لم يكن قاطعا ، وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفا لقضية العقل ، فهو مردود قطعا بأن الشرع لا يخالف العقل ، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع ، ولا خفاء به .»

وقد تابع المتكلمون الفلاسفة وتأثروا بهم ، حتى الغزالي نفسه الذى قال عنه تلميذه القاضي ابن العربي : « شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فسا قدر<sup>(١)</sup> » ، وقال عنه آخرون إنه أمرضه « الشفاء » ، أى كتاب « الشفاء » لابن سينا .

وقد أشار ابن تيمية إلى الفلاسفة وقال إنهم يسلكون طريقة التبديل مثل المتكلمين ، ولكنهم أهل الوهم والتخيل ، والمتكلمون هم أهل التحريف والتأويل<sup>(٢)</sup> .

وذكر ابن تيمية أن ابن سينا وأمثاله وضعوا قانونا خاصا بهم في التأويل ، كالقانون الذى ذكره في « رسالته الأضحوية<sup>(٣)</sup> » .

فإذا رجعنا إلى ابن سينا في كتابه « رسالة أضحوية في أمر المعاد » وجدناه يقول<sup>(٤)</sup> :

« أما أمر الشرع فينبغى أن يعلم فيه قانون واحد ، وهو أن الشرع والمثل الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة .

ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق الذى ينبغى أن يرجع إليه في صحة التوحيد — من الإقرار بالصانع موحدًا مقدسًا عن : الكم والكيف والأين والمتى والوضع

(١) درء تعارض العقل والنقل ، ص ٥٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٢ ، ٨ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٩ .

(٤) ص ٤٤ — ٥١ ، تحقيق د . سليمان دينا ، ط ٠ دار الفكر العربي ، ١٣٦٨ / ١٩٤٩ .

## الجزء الأول

والتغير ، حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع ، أو يكون لها جزء وجودي كى أو معنوى ، ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم ولا داخلية ، ولا بحيث تصح الإشارة إليه أنها هناك — ممتنع إلقاءه إلى الجمهور .

ولو ألقى هذا — على هذه الصورة — إلى العرب العاربة ، أو العبرانيين والأجلاف ، لتسارعوا إلى العناد ، وانفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان معدوم أصلا .

ولهذا ورد التوحيد تشبيها كله؛ ثم لم يرد في القرآن من الإشارة إلى هذا الأمر الأهم شيء ، ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه من التوحيد بيان مفصل ، بل أتى بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر ، وبعضه تنزيها مطلقا عاما جدا لا تخصيص ولا تفسير له .

وأما أخبار التشبيه فأكثر من أن تحصى ، ولكن القوم لا يقبلونها . وإذا كان الأمر في التوحيد هكذا ، فكيف فيما هو بعده من الأمور الاعتقادية ؟ !

ولبعض الناس أن يقولوا إن للعرب توسعا في الكلام ومجازا ، وأن ألفاظ التشبيه مثل : اليد ، والوجه ، والإتيان في ظلل من الفهم ، والمجىء ، والذهاب ، والضحك ، والحياة ، والغضب ، صحيحة ؛ ولكن نحو الاستعمال وجهة العبارة يدل على استعمالها استعارة ومجازا ، ويدل على استعمالها غير مجاز ولا مستعارة بل محقة ... ثم هب أن هذه كلها مأخوذة على الاستعارة ، فإين النصوص المشيرة إلى التصريح بالتوحيد المحض ... وأين الإشارة إلى الدقيق من المعاني المستندة إلى علم التوحيد ، مثل أنه : عالم بالذات ، أو عالم بعلم ... فظاهر من



هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون ، مقرباً ما لا يفهمون إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل . ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة . وكيف يكون ظاهر الشرع حجة في هذا الباب ، ولو فرضنا الأمور الأخروية روحانية غير مجسمة ، بعيدة عن إدراك بدايه الأذهان لحقيقتها ، لم يكن سبيل الشرائع في الدعوة إليها والتحذير عنها متبها بالدلالة عليها ، بل بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات المقربة إلى الأفهام ... فهذا كله هو الكلام على تعريف من طلب أن يكون خاصا من الناس لا عاما ، أن ظاهر الشرائع غير محتج به في مثل هذه الأبواب » .

ويكفينا بعد ذلك في الكلام عن موقف سائر الفلاسفة من هذه القضية ، أن نعرض بإيجاز لكلام ابن رشد الذي يقول في كتابه « مناهج الأدلة في عقائد الملة »<sup>(١)</sup> : « ... إن الشريعة قسمان : ظاهر ومؤول ، وإن الظاهر منها هو فرض الجمهور ، وإن المؤول هو فرض العلماء ، وأما الجمهور ففرضهم فيه حمليه على ظاهره وترك تأويله ، وإنه لا يحل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور » . ويقول ابن رشد أيضا في كتابه « فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال »<sup>(٢)</sup> : « ... فإن أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بموجود ما ، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون قد سكت عنه في الشرع أو عُرف به ... وإن كانت الشريعة نطقت به فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقا لما أدى إليه البرهان أو مخالفا ، فإن كان موافقا فلا قول هناك ، وإن كان مخالفا طلب هناك

(١) في الأصل (ص ٥١) : محتج به ، والتصويب من كتابنا كما سيأتي في موضعه في الجزء الثالث بإذن الله .

(٢) ص ١٣٢ — ١٣٣ ، تحقيق د . محمود قاسم ، ط . الأنجلو ، ١٩٦٤ .

(٣) ص ١٥ — ١٦ ، ط . صبيح ، ١٣٥٣/١٩٣٥ .

## الجزء الأول

تأويله ... ونحن نقطع أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي » .

فهذه الأفاويل وأمثالها هي التي دفعت ابن تيمية إلى تأليف كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ليرد عليها ، ثم ليبين الموقف الصحيح في هذه القضية .  
وبيّن ابن تيمية ذلك بوضوح فيقول <sup>(١)</sup> :

« ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي ، وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء ، بينا في هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذي صدّوا به الناس عن سبيل الله ، وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر » .

ويذكر ابن تيمية أنه ألف من قبل مصنفين في تقرير الأدلة السمعية وبيان أنها قد تفيد اليقين والقطع ، أما كتابنا هذا فهو « في بيان انتفاء المعارض العقلي ، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقاً » <sup>(٢)</sup> .

ويرد ابن تيمية على « قانون التأويل الكلي » من وجوه عديدة بلغت أربعة وأربعين وجهاً ، ترتيبها كما يلي :

يبدأ الوجه الأول من هذه الوجوه في ص ٨٦ من الجزء الأول .

والثاني يقع في ص ٨٧ .

والثالث : ص ٨٧ - ١٣٤ .

والرابع : ص ١٣٤ - ١٣٧ .

والخامس : ص ١٣٧ - ١٣٨ .

---

(١) درء ... ، ص ١٨ .

(٢) انظر ص ١٩ - ٢ .

- السادس : ص ١٣٨ - ١٤٤ .
- السابع : ص ١٤٤ - ١٤٨ .
- الثامن : ص ١٤٨ - ١٥٦ .
- التاسع : ص ١٥٦ - ١٧٠ .
- العاشر : ص ١٧٠ - ١٩٢ .
- والحادي عشر : ص ١٩٢ - ١٩٤ .
- والثاني عشر : ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- والثالث عشر : ص ١٩٥ .
- والرابع عشر : ص ١٩٥ - ١٩٨ .
- والخامس عشر : ص ١٩٨ - ٢٠١ .
- والسادس عشر : ص ٢٠١ - ٢٠٨ .
- السابع عشر : ص ٢٠٨ - ٢٨٠ .
- والثامن عشر : ص ٢٨٠ - ٣٣٠ .

ويبدأ الوجه التاسع عشر في ص ٣٢٠ من الجزء الأول، ثم ينتقل ابن تيمية إلى موضوعات هي بمثابة استطرادات تتصل ببيان فساد القانون وفساد آراء المبتدعة من متكلمي وفلاسفة، مثل استدلالهم بمحدوث الحركات والأعراض، ومثل كلامهم عن الترجيح بلا مرجح، وعن التسلسل في الحوادث وغير ذلك من الموضوعات التي تتصل بقولهم بقدم العالم .

وقد ارتبطت هذه الموضوعات بموضوعات أخرى هي تطبيقات على القواعد التي يقول بها ابن تيمية، ولذلك نجده في الجزئين الأول والثاني يعرض لأكثر المشكلات الكلامية مثل مشكلة كلام الله والاستواء والعلو، وحلول الحوادث بذاته تعالى وغير ذلك من المشكلات .

## الجزء الأول

ويبدأ الوجه العشرون مع بداية الجزء الثالث من الكتاب ، وتستمر سائر الوجوه كلها في هذا الجزء إلى ص ١٢٩ (مخطوطة دبلن) حيث نجد الوجه الأخير (الرابع والأربعين) .

ولا يمكنني هنا أن أعرض لموضوعات الكتاب وأبوابه المختلفة ، ولكن أكتفي بالإشارة إلى النقاط الهامة التي جاءت في الكتاب وخاصة في الجزء المخطوط .

لقد شغلت مسألة « العلو » جزءا كبيرا من الكتاب ، وتعرض ابن تيمية لما يذكره الرازي عن « الجهة » و « الفوقية » ، كما تعرض لما يذكره ابن سينا في كتابه « الإشارات والتنبيهات » عن القضايا الوهمية أو الوهميات ، ومنها الاعتقاد بوجود الله سبحانه في جهة ، وأنه يمكن الإشارة إليه ، وقد أسهب ابن تيمية في تفنيد كلام الرازي وابن سينا ، واستشهد في كلامه بنصوص كثيرة من كتب أئمة أهل السنة والسلف في تأييد وجهة نظره وفي ذم آراء المبتدعة وذم علم الكلام وأهله .

ولعل أهم موضوع عرض له ابن تيمية بعد ذلك هو الكلام عن إثبات وجود الله سبحانه ، وعن طريقة معرفة الله تعالى وهل النظر واجب في ذلك أم أن معرفته سبحانه فطرية وضرورية ، وقد أداه هذا البحث إلى استطرادات هامة وقيمة ، وتعد بحق من أروع وأعظم ما كتب في مسائل النظر العقل الإسلامي .

وهو بهذا الصدد يعقد مقارنات بين أقوال أئمة الفلاسفة . ومن ذلك مثلا إيراده رد النزالي على الفلاسفة - في قولهم بالعلية - في كتابه « تهافت الفلاسفة » ، ثم يذكر نقد ابن رشد له في « تهافت التهافت » ويبين وجه الصواب والخطأ

في كلام كل منهما، وينقل عن ابن رشد اعترافه بصحة نقد الغزالي لو وجه كلامه إلى ابن سينا، ولكن الفلاسفة القدماء — كما يذكر ابن رشد — لم يقولوا بذلك . وابن تيمية يوافق ابن رشد في نقده لابن سينا ، ويقرر أن الرازي والآمدي وغيرهما إنما وقعوا في التناقض لسلوكهم مسالك ابن سينا .

ويقرر ابن تيمية أن ابن رشد قد تفتن لفساد أقوال ابن سينا، أفضل متأخري الفلاسفة، وهي مع فسادها "عند التحقيق خير مما ذكره أرسطو وأتباعه"، فإذا كان هذا فاسداً فذاك بطريق الأولى .

وقد خلط ابن سينا بين كلام المتكلمين والفلاسفة في مسألة المحدث والقديم والمحتمل والواجب ، ومع اختلاط أقواله وفسادها فإن "خيار ما يوجد في كلام ابن سينا فإنما تلقاه من مبتدعة متكلمة أهل الإسلام" .

ويرجح ابن تيمية كلام أرسطو على كلام ابن سينا من جانب ، كما يرجح كلام ابن سينا على أرسطو وابن رشد وأتباعهما من جانب آخر (ظ ٢٤٥ دبان) .

ويعرض ابن تيمية بعد ذلك لقول الفلاسفة بالعقول العشرة والأفلاك، ويذكر أقوال ابن سينا والغزالي وابن رشد في هذه المسألة، ويقرر أن ما يقوله ابن رشد في «تهافت التهافت» عن حركة الأفلاك الشوقية وما ينقله عن أرسطو خير من كلام ابن سينا، بل خير من كلام أرسطو نفسه، لأن مدلول كلام أرسطو يدل على أن الله سبحانه سلبى وأن الأفلاك تتحرك نحوه بسبب العشق فقط ، أما ابن رشد فكأنه يجعل الله هو المحرك لها .

على أن كلام ابن رشد فيه تناقض من وجوه عدة، وقد ذكر ابن تيمية نقده لكلام ابن رشد عن حركة الأفلاك الشوقية في صفحات عدة من هذا الكتاب (ص ٢٥١ — ظ ٢٥٦) وهو ما لا نجده في سائر كتبه .

ولعل أهم موضوع عرض له ابن تيمية في الجزء الرابع من هذا الكتاب هو موضوع المعرفة الفطرية . وقد عرض ابن تيمية لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " كل مولود يولد على الفطرة ... الحديث " ولقوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [ سورة الروم : ٣٠ ] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [ سورة الأعراف : ١٧٢ ] ، وبين آراء العلماء المختلفة في فهم أمثال هذه الآيات الكريمة والأحاديث النبوية ، ورجح الرأي القائل بأن الفطرة هي الإسلام ، ودل على ذلك بأدلة عقلية من الكتاب والسنة وأخرى عقلية محضمة . وأحسب أن ابن تيمية في هذه الأبحاث وما اتصل بها ليس له نظير في العمق والإبداع .

## تحقيق الكتاب

### نسخ الكتاب

أولا — مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول = س :

هذه النسخة هي أكبر النسخ وأصحها ، وقد جاء ذكرها في فهرس كتبخانة راغب باشا ( المطبوع باستانبول سنة ١٣١٠ ) في ص ٥٤ رقم ٧٢٧ تحت عنوان « الجمع بين المعقول والمنقول » والمؤلف : ابن تيمية .

وأوصاف مميزة : ابتدائها يتلوه نقصاندر = بدايته ونهايته ناقصتان .

وقد حصلت على فيلم من هذا المخطوط سنة ١٩٥٦ ، وجاء في البيانات المرسلة إلى أن مقاس الصفحات ٢٧ سم × ٣٧ سم وأن عدد صفحاته ٣٢٩ ( والصواب ٣٣٨ ) ورقة .

والمخطوط كتب بخط معتاد واضح جميل منقوط شكت حروفه، ولكن أمراق  
المخطوط أصابها فساد وتلف ظهر في المصورة في بعض الصفحات . ومسطرة  
الصفحات ٢٥ سطرا وفي كل سطر حوالى ١٥ كلمة .

وتوجد عبارات ساقطة من الأصل أكلها الناسخ في هوامش بعض الصفحات،  
كما أن المخطوطة تكثر فيها « التخريجات » وهى عبارة عن صفحات ساقطة  
من الأصل يضيفها الناسخ في أوراق صغيرة ملصقة في وسط الصفحات ويشير  
في الأصل إلى مكانها . وقد رقت الصفحات بأرقام عربية في أعلى الجانب الأيسر  
منها، وظهرت بعض هذه الأرقام في الصورة، والأرقام على وجه الصفحات فقط  
دون ظهرها .

وكتب في الصفحة الأولى من المخطوط بخط مخالف لخط ناسخ المخطوط كلام  
يبدأ في منتصف السطر الأول منه بعبارة :

الله حسبي وبه ثقى .

ثم يأتى الكلام التالى :

« هذا كتاب لابن تيمية من أعلم علماء الحنابلة، المتفرد فيما بينهم بأقوال وآراء،  
وصاحب الوقائع المعروفة في عصره مع الفضلاء والأمرء ، وضعه في الموافقة  
بين المعقول والمنقول ، خالف فيه جمهور المتكلمين والأصوليين من أهل السنة  
وغيرهم من الفرق الإسلامية ، موردا عليهم عجائب إیرادات تدل على كمال تضلعه  
في العلوم ، وغرائب إشكالات تشهد بعلو كعبه في الفنون ، ضلل فيه كثيرا من  
بكار الأئمة، ونسب جمعا غفيرا إلى الزندقة من مشاهير عرفاء الأمة، لكنه يظهر  
لناظر نفسه أن الرجل على علته ، كيف كان تبجحه في العلوم ، واقتداره على إلزام

## الجزء الأول

الخصوم ، مع ما يستفيد منه فوائد لا يستغنى عن اقتنائها الطالب ، ولا يثنى عن اصطيادها من هو في اقتناص الشوارد راغب .

وهو رحمه الله — على ما ذكره في طبقات الحنابلة — تقي الدين أبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبد الحلیم بن شیخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحنبلي . ولد بجران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة ، وتوفي ليلة الاثنين من ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة ، معتقلا بقلعة دمشق .

ولكن هذه النسخة قد ملكها هكذا ساقطة منها كراستان أو أقل من آخرها ومن الأول ، وأوان ولايتنا بحلب الشهاب ، سنة تسع وستين ومائة وألف ، فلعل الله يوفقنا للإتمام بحاجه النبي عليه الصلاة والسلام ، وآله وأصحابه الكرام . كتبه الفقير إلى آلاء ربه ذى المواهب ، محمد المدعو بين الوزراء بالراغب ، زوده الله بالذخائر والراغب ، آمين » .

ومن هذا نعرف أن كاتب هذا الكلام هو راغب باشا الذى عرفت المكتبة باسمه . وهو محمد راغب باشا المولود فى الأمستانة سنة ١١١٠ هـ ، وقد عين واليا حلب سنة ١١٦٨ وتوفى سنة ١١٧٦ . وقد عين واليا بمصر ما بين سنتي ١١٥٩ — ١١٦١ وذكر أنه فنك أثناء ولايته فيها بالممالك<sup>(١)</sup> ، وكان شاعرا أدبيا .

وأما الصفحة الأخيرة من المخطوط فهى ظهر صفحة ٣٣٨ وتنتهى بالكلمات التالية : « ... الوجه الرابع : أن يقال : العقل إما أن يكون عالمًا بصدق الرسول

---

(١) انظر ترجمته فى : إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهاب ، ل محمد راغب الطبايح ، ط . حلب ١٩٢٥/١٣٤٣



وثبت ما أخبر به في نفس الأمر ، وإما أن لا يكون عالمًا بذلك ، فإن لم يكن عالمًا امتنع .

وفي أعلى هذه الصفحة الأخيرة يوجد ختم الوقفية ، وهو يوجد في صفحات أخرى مثل ظهر ص ١٦٠ وكتب فيه ما يلي :

حسبي الله وحده  
من الكتب التي وقفها الفقير  
إلى آلاء ربه ذي المواهب  
محمد المدعو بين الصدور بالراغب  
وكفى عبده

وليس في صفحات المخطوطة ما يدل على اسم الناسخ ولا على تاريخ النسخ .  
والمخطوطة تنقسم إلى قطعتين الأولى منهما تبدأ ص ١ وتنتهى عند ظهر ص ١٥٠ ( والأرقام على وجوه الصفحات فقط كما قدمت ) .  
وتبدأ ص ١ بالمبارات التالية :

« الذي يجب ثبوت مدلوله ، ولا يمكن أن تكون دلالاته باطلة ، وحينئذ  
فلو تعارض دليلان قطعيان ، وأحدهما يناقض مدلول الآخر لزم الجمع بين  
النقيضين وهو محال . »

وهذا الكلام يقابل أوله آخر كلمة في سطر ١٨ والكلمات التي تليها من ص ٤٣  
من طبعة مطبعة السنة المحمدية ( ١٩٥١/١٣٧٠ ) ويقابل أول السطر العاشر من  
هامش ص ٤٢ من الجزء الأول من الكتاب المطبوع على هامش كتاب  
« منهاج السنة » ( طبعة بولاق ) .

## الجزء الأول

وآخر صفحة في هذه القطعة هي ظهر ص ١٦٠ كما قدمت ، ولا يوجد بها إلا سطر واحد فيه ما يلي : « من صحب الشيوخ الجهال وكما يظنه طائفة من الشيوخ الجهال ، ولهم مع ذلك أحوال نفسانية » . وبعد ذلك يوجد بياض في الصفحة كلها فيما حدا ختم الوقفية الذي أشرت إليه من قبل .

والعبارة التي توجد في هذه الصفحة تقابل السطر الأول من ص ٢٠٣ من الجزء الثالث على هامش « منهاج السنة » .

ومن ذلك نتبين أن هذه القطعة تقابل كل صفحات جزئى طبعة مطبعة السنة المحمدية ، كما تقابل الطبعة التي على هامش « منهاج السنة » في الأجزاء الثلاثة فيما عدا ٧٥ صفحة من الجزء الثالث .

ونلاحظ أن هذه القطعة يوجد فيها سقط بعد ظهر ص ١٣٠ يقابل ما يقرب من أربعين صفحة من صفحات طبعة السنة المحمدية ( ٢٢٢/٢ - ٢٦٠ ) ، ويستمر المخطوط بعد ذلك مقابلا لطبعة السنة المحمدية ، فنجد أن آخر صفحة في الجزء الثاني تقابل ظهر ص ١٣١ من المخطوط كما تقابل ٦٩/٣ ( بولاق ) .

وتستمر المقابلة بين طبعة بولاق والمخطوطة فمثلا ١٥١/٣ ( بولاق ) تقابل ظهر ص ١٤٦ ، ١٩١/٣ = ظ ١٥٥ إلى أن تنتهى إلى ٢٠٣/٣ وتقابل ظ ١٦٠ كما قدمت .

أما القطعة الثانية فهي تبدأ بأول ص ١٥١ وفي السطر الأول منها نجد ما يلي : « الوجه الرابع والأربعون أن يقال : العقلات التي يقال إنها أصل السمع وأنها معارضة له ليست مما يتوقف العلم بصحة السمع عليها ... الخ » .

وفي أعلى الصفحة من اليسار كتب ما يلي : الخامس عشر ، وتحته : أول القطعة الثانية .

وتقابل هذه الصفحة من ١٢٩ من مخطوطة دبلن وتستمر المقابلة بين المخطوطتين حتى نهاية مخطوطة دبلن فنجد مشلا ص ١٧٧ (استانبول) تقابل ص ١٥٠ (دبلن) ، ص ٢٢٥ (استانبول) تقابل ظهر ص ٢١٥ (دبلن) ، وتنتهي مخطوطة دبلن في ظهر ص ٢٦٨ وهي تقابل ظهر ص ٢٦٢ (استانبول) .

وتبدأ المقابلة بعد ذلك بين مخطوطة استانبول ومخطوطة التيمورية ، إذ أن الصفحة الأولى من التيمورية التي تلي آخر صفحة من مخطوطة دبلن تقابل آخر ظهر ص ٢٦٢ (استانبول) ، ثم نجد ظهر ص ٣٠٧ (استانبول) تقابل ١٠٩ (تيمورية) ، ص ٣١٢ (س) تقابل ص ١١٩ (ت) ، ص ٣١٥ (س) تقابل ص ١٢٦ (ت) ، ثم يوجد سقط كبير في (س) يقابل ص ١٢٦ - ١٦٤ تيمورية . ثم تستمر المقابلة فنجد ص ٣١٨ (س) تقابل ص ١٧٠ (ت) ، ص ٣٢٦ (س) تقابل ص ١٨٨ (ت) ، ص ٣٢٩ (س) تقابل ص ١٩٤ (ت) ، إلى أن نجد أن آخر سطر في ظهر ص ٣٣٠ (استانبول) فيه ما يلي : « ... لزم أن يكون جميعهم سودا ، وأما إذا قلنا كل حادث له أول فإنه يلزم ألا يكون في الحوادث ما ليس ... » وهذا يقابل السطرين الثامن والتاسع من ص ١٩٨ (تيمورية) .

ونجد أن الصفحات الأخيرة من المخطوطة قد كتبت بخط مخالف لخط المخطوط الأصلي ، وهي تقابل صفحات من الجزء الأول ، وذلك أن الصفحات (ظ ٣٣١ - ظ ٣٣٨) تقابل آخر ص ٥٠ - ٧٧ من الجزء الأول (ط . السنة المحمدية) وهذه الصفحات تقابل تقريبا التخریجة التي توجد مقابلة لأول ص ٥٥ إلى منتصف ص ٧٧ ط (السنة المحمدية) .

## الجزء الأول

وفي هامش الصفحة التي تقابل ٢٣٧/١ ( ط . السنة المحمدية ) كتبت عبارة  
آخر المجلد الأول من ( كلمة غير واضحة كأنها : نجز ) خمسة .

ويبدو أن نسخة ( س ) كانت تقع في خمسة مجلدات آخرها هو عبارة :  
« ... كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله تعالى : ( وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا  
فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ) [ سورة الملك : ١٠ ] وهذا مبسوط في موضع آخر . »

ثانيا - مخطوطا مكتبة آصفية ( حيدر آباد ) = ص

المخطوط الأول يحمل رقم ١٦٣ كلام، وكتب على الصفحة الأولى منه عنوان  
الكتاب كما يلي :

« هذا فسطاط الإنصاف والعدل في درء تعارض العقل والنقل تصنيف  
تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني »  
وفي الصفحة التالية ( ظهر الصفحة الأولى ) كتب في يمين الصفحة العبارات  
الآتية داخل مربعات .

داخله نمبر ٣٣٦٤

فن نمبرت ٣١١

كتاب نمبر

وتبدأ الصفحة الأولى من الكتاب بالعبارات التالية ( التي تقابل أول الكتاب ) :  
« بسم الله الرحمن الرحيم ، استعين ( كذا ) ، الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ،  
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » .

وأما الصفحة الأخيرة ( ظهر ص ٢٠٦ ) فتنتهي بالعبارات التالية :  
« والقول يجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فنبت بطلان قولهم  
على التقديرين » .

ونلاحظ أن هذه العبارة تقابل آخر ص ٢١٨ من ج ٢ (ط. السنة المحمدية)  
وآخر صفحة (ص ٢٦٢) من ج ٢ (طبعة بولاق) .

وبعد ذلك نجد العبارة التالية : « نجز الجزء الأول بعون الله ، والحمد لله ، يتلوه  
في الجزء الثاني قال الرازي : البرهان الثاني : كل جسم متناهي .

فرغ منه ناقله ثالث عشر شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٠٥ . والحمد لله  
رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين وإمام المتقين محمد وآله وصحبه  
أجمعين ، اللهم آمين » .

ويوجد في مقابل السطر الأخير من الكتاب إلى اليسار عبارة :

« بلغ مقابلة على الأصل بحسب الطاقة والحمد لله وحده »

وفي أسفل الكلام الذى تضمن الحمد لله والصلاة على رسوله يوجد إلى جهة  
اليمن ختم المكتبة ، وإلى يساره توجد أرقام كتبت في جدول كما يلي :

داخله نمبر ٣٣٦٤

فن نمبرت ٣١١

كتاب نمبر

وهي نفس البيانات التي سبق ورودها .

وأما عدد أوراق المخطوط فهو ٢٠٦ ورقة ، ومقاس الصفحات بحسب  
بيانات المكتبة ١٠ × ٧ بوصة أى ٢٥ × ١٧,٥ سم ، ومسطرة الصفحات  
٢٢ سطرا ، وعدد الكلمات في السطور حوالى ١٣ كلمة في كل سطر . وخط الكتاب  
معتاد منقوط واضح .

وليس في هذا الجزء ما يشير إلى اسم النسخ . وتوجد بعض تعليقات جهوامش  
بعض الصفحات كما في ص ٣٠ ، ص ٣٢ ، ويوجد ختم المكتبة على الهامش  
الأيسر من بعض صفحات الكتاب .

## الجزء الأول

أما الجزء الثاني من الكتاب فيحمل رقم ١٦٤ كلام . وفي أعلى الصفحة الأولى منه كتب مايلي :

« أول ما وجدت من الجزء الثاني من كتاب العقل والنقل لشيخ الإسلام ،  
نادرة العصر ، وقريع الدهر ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية  
رحمه الله تعالى » .

وبجوار هذه العبارة إلى اليسار يوجد ختم مطموس ، وتحته يبدأ الكلام  
في هذا الجزء كما يلي :

« فالصواب في قوله صلى الله عليه وسلم : واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، أنها  
كلمته التي تكلم بها . وكل كلام تكلم الله به سبعانه مخبرا ... الخ » .

وقد بحثت عما يقابل هذا الكلام في المطبوع فلم أجده مقابلا ، وبعد  
مدة اهديت إلى أن الصفحات الخمس الأولى من هذه المخطوطة تقابل صفحات  
من مخطوطة دبلن ( منتصف ظهر ص ١٥٥ إلى السطر الأول في ص ١٥٧ ) .  
وتنتهى هذه الصفحات الخمس بهذه العبارة : « وتاهوا عن حقائقها ولم يخلصوا  
منها إلى شئ » . ( في مخطوطة دبلن : إلى شفاء ) ، وبعد ذلك يوجد بياض  
في الصفحة بمقدار خمسة سطور .

أما الصفحة السادسة ( ظهر ص ٣ ) فتبدأ بالعبارات التالية : « أزيل أن  
لا يكون موجودا فإذا كان وجود الجملة موقوفا على وجود أعضائها ... »

وهذا السطر وما يليه يقابل السطر ٢١ من هامش ص ٤٦ من ٣٠ ( من كتاب  
الموافقة على هامش منهاج السنة ) وما يليه .

وتستمر المقابلة بعد ذلك بين الجزء الثانى من مخطوطة آصفية وطبعة بولاق  
(ح ٣) فنجد أن ص ٢٨ (آصفية) تقابل ١٢٥ / ٣ (بولاق) ، ص ٤٠  
(آصفية) تقابل ١٦٥ / ٣ (بولاق) إلى أن نجد أن ص ٨٣ (آصفية) تقابل  
٢٤٦ / ٣ (بولاق) . وتستمر المقابلة بعد ذلك بين الجزء الثانى من مخطوط  
الآصفية وهامش الجزء الرابع من طبعة بولاق فنجد أن ص ١٣٤ (آصفية)  
تقابل ١٣٨ / ٤ (بولاق) ، ص ١٥٩ (آصفية) تقابل ٢٥٠ / ٤ . وتلاحظ هنا  
وجود مواضع نقص متتالية تماما فى كل من المخطوطة والمطبوعة .

وكذلك الأمر فى آخر صفحة من صفحات المخطوطة وهى ص ١٦٣ (آصفية)  
وتقابل ٢٨٠ / ٤ (بولاق) . وآخر العبارات فى كل منهما هى : « ... وهذا الإيجاب  
مستلزم لمشيئته وقدرته لا مناف لذلك ، بل هو سبحانه يخلق ما يشاء ويختار ،  
فهو فاعل لما يشاءه إذا شاء ، وهو موجب له بمشيئته وقدرته » .

وتحت هذا السطر إلى جهة اليسار فى المخطوطة توجد عبارة : « بلغ مقابلة  
وتصحيحا بحسب الطاقة والله الحمد والمنة » .

أما فى المطبوعة فتوجد عبارة زائدة هى : « والله تعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم »

ويوجد فى ظهر الصفحة الأخيرة من المخطوطة السطور التالية : « نجز الجزء  
الأول من كتاب بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ، تأليف الإمام  
العلامة ، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ، قدس الله سره ، ورضى عنه ،  
آمين . ونقل من نسخة منقولة من نسخة ذكرنا قلها أنها صحيحة بخط بعض  
تلامذة المصنف ، وذكر أنها قرئت على المصنف مرتين ، وعلى النسخة المذكورة

## الجزء الأول

هو امش ملحقة بخط المصنف رضى الله عنه . ووقع الفراغ من رقم هذه النسخة  
عشية الاثنين المبارك ثالث عشر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٠٥ ( فى الأصل :  
١٣٥ ) والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم  
تسلية .

وتحت هذا الكلام يوجد ختم مكتبة آصفية بجيدر آباد وتحت البيانات التى  
سبق ورودها وهى : داخله نمبر ٣٣٦٥

فن نمبر ت ٣١١

كتاب نمبر

وفى أعلى الصفحة إلى اليسار كتب بخط يميل إلى أعلى : « يتلوه الوجه  
التاسع عشر » .

وإلى يمين الكتابة الموجودة فى هذه الصفحة كتبت كلمة بخط غير واضح  
كأنها : يصفر .

مما سبق يتضح أن عدد أوراق الجزء الثانى ١٦٣ ورقة . وقد رقت أكثر  
الصفحات بأرقام عربية فى أعلاها من جهة اليسار ( وجوه الصفحات دون  
ظهورها ) .

وجاء فى بيانات المكتبة أن مقاس الصفحات هو مثل مقاس صفحات  
الجزء الأول ٧ × ١٠ بوصة ( ١٧,٥ × ٢٥ سم ) ، ومسطرة الصفحات ما بين  
٢١ إلى ٢٥ سطرا .

وخط النسخة مشابه لخط الجزء الأول وهو خط ممتد واضح .



ومما يلفت النظر أن النسخ انتهى في الجزئين في يوم واحد هو يوم ١٣ من ذى القعدة سنة ١٣٠٥ ، مما يجعل على الظن بأن النسخ كان ينسخ من الجزئين في نفس الوقت بحيث انتهى النسخ في كليهما في يوم واحد .

ثالثا - مخطوطا مكتبة طلعت ( دار الكتب المصرية ) = ط

رقم هذا الكتاب في بطاقات دار الكتب هو مكتبة طلعت فن علم الكلام رقم ٥٠٨ .

وهذان المخطوطان يتشابهان إلى حد كبير مع مخطوطى مكتبة آصفية مما يرجح أنهما نقلتا عنهما .

أما الجزء الأول فقد كتب في أعلى الصفحة الأولى منه رقم ٢٧٩ بقلم أزرق اللون وتحتها مباشرة ٦٠١٨ كلام ٢-٣ ، وأعلى ذلك كتب رقم ١٢ ولكن عليه شطب . ثم كتب في وسط الصفحة إلى اليسار رقم ١ وتحت خط بلون أحمر . أما ظهر هذه الصفحة فلا توجد به كتابة . وفي الركن الأيسر من الصفحة التالية كتب رقم ٢٤ . وكتب عنوان الكتاب داخل شكل مثلث مقلوب بلونين من المداد أسود وأحمر كما يلي :

المجلد الأول من كتاب درء تمارض العقل والنقل ، تأليف الشيخ الإمام ،  
الحبر البحر الهام ، الآية الظاهرة ، والجملة الباهرة ، نخر الحفاظ ، وفارس المعاني  
والألفاظ ، الناسك الزاهد ، شيخ الإسلام ، وقدوة الأعلام ، تقي الدين  
أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى ، قدس الله روحه ،  
ونور ضريحه .

## الجزء الأول

وأسفل ذلك إلى جهة اليسار كتب رقم الكتاب كما يلي :

علم الكلام طلعت

٥٠٨

ويبدأ الكتاب في الصفحة التالية ( ظهر ص ١ ) كما يلي :

« بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين . الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ... الخ » .

ويتمى المجلد الأول في ظهر ص ١٨٧ بنفس نهاية الجزء الأول من مخطوط  
أصفية :

« ... والقول يجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم  
على التقديرين » .

وبعد ذلك كتب : « نجز الجزء الأول بعون الله يتلوه في الجزء الثانى :  
قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم متناهى » .  
وهى نفس نهاية ١ - أصفية .

وفي أسفل الصفحة في الهامش الأيمن كتب : « بلغ مقابلة على أصله المنقول  
منه بعون الله تعالى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم »  
وتوجد بعد ذلك ثلاث صفحات بيضاء وفي الصفحة الأخيرة من الكتاب  
كتبت بعض بيانات المكتبة كما يلي : عدد أوراقه ١٨٧ مسطرتها ٣٣ . وكلمة :  
روجع ، وتحته إمضاءان .

وعدد ورقات المخطوط ١٨٧ ورقة وكتبت بخط نسخ معتاد واضح بحبر أسود .  
ومقاس الصفحات ١٧ × ٢٣ سم وتشغل الكتابة مساحة ١١ × ١٩ سم .

ومسطرة الكتاب ٢٣ سطرا ( وفي بعض الصفحات ٢٤ أو ٢٥ سطرا )  
ويتراوح عدد كلمات السطر الواحد ما بين ١٤ — ١٦ كلمة .

وتوجد في هوامش بعض الصفحات تعليقات بخط الناسخ ، كما توجد  
بلاغات ( عبارة : بلغ مطالعة ) كما في ظهر ص ١٦ ، وفي نهاية كل صفحة  
توجد كلمة هي مفتاح الصفحة التالية لها . وتوجد بعض العناوين في هوامش  
بعض الصفحات ، ورقمت وجوه الصفحات فقط بقلم « كويا » وكتبت  
« الوجوه » أو « الفصول » في وسط السطور بحروف أكبر بحبر أحمر اللون .

في أعلى الصفحة الأولى كتب بقلم أزرق اللون رقم ٢٨٠ وإلى جانبه كتب بالحبر  
عبارة : « الحمد لله وحده » وإلى اليسار كتب : رقم ١٣ . وتحت ذلك : رقم ٢ — ٣ .  
وكتب بعد ذلك بالحبر ما يلي :

« أول ما وجدنا من المجلد الثاني من كتاب العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ،  
علم الزهاد ، نادرة العصر ، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ، قدس الله روحه ،  
ونور ضريحه ، أمين » . وكتب تحت هذه العبارات بقلم رصاص « علم الكلام »  
وتحتها بقلم أزرق رقم : ٥٦٩٦ . وتحت ذلك بالحبر : علم الكلام طلعت

٥٠٨

وتبدأ الصفحة الأولى من الكتاب مثل الصفحة الأولى من ٢ أصفية تماما :  
« فالصواب في قوله صلى الله عليه وسلم : واستحلتم فروجهن بكلمة الله ... الخ » .  
ويتهى الكتاب أيضا نفس نهاية مخطوط الأصفية :

« ... فهو فاعل لما يشاءه إذا شاءه ، وهو موجب له بمشيئته وقدرته ،  
يتلوه الوجه التاسع عشر » .

وكتب بعد ذلك بحبر لونه أسود فوق سطور حمراء « نجز الجزء الثاني  
من كتاب بيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول ، تأليف شيخ الإسلام ،

## الجزء الأول

الإمام العلامة، تقي الدين أحمد بن تيمية، رضى الله عنه ، ونقل من نقلت من صحة (كذا) نسخة صحيحة بخط بعض تلامذة المصنف ، ذكر كاتبها أنها قوتت على المصنف مرتين ، وعلى النسخة المذكورة هوامش ملاحقة بخط المصنف شيخ الإسلام رضى الله عنه . ووقع الفراغ من رقم هذه النسخة بعون الله وتأيدته ، عشية الاثنين عاشر جمادى الأولى سنة ١٣٢٢ بقلم البائس الفقير، ذى الإساءة والتقصير، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن ناصر ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم . »

وعلى هامش الصفحة الأخيرة من المخطوط كتبت هذه العبارة : « بلغ مقابلة وتعميها على أصله المنقول منه فصيح إن شاء الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . تحريره ١٣ ش سنة ١٣٢٢ » . وفى ظهر هذه الصفحة ( وهى آخر صفحات الكتاب ) كتب فى أسفل الصفحة : ورقة وتحتها ١٤٩ وبمدها : مسطرة وتحتها ٢٣ ثم كتب كلمة « سلامة » وبجانبا روجع الكتاب .

وخط هذا الجزء هو نفس خط الجزء الأول ، وهو خط معتاد نسخ واضح بالخبر الأسود ، ومقاس الصفحات وعدد السطور والكلمات هو نفس ما نجده فى الجزء الأول من الكتاب .

### رابعا - مخطوطا مكتبة رامبور ( بالهند ) = ر

الجزء الأول من هذين المخطوطين يحمل رقم ١٥٧٠ وجاء فى بيانات المكتبة :

كتاب العقل والنقل - المجلد الأول .

مصنف : ابن تيمية الحرانى المتوفى ٧٢٨ هـ .

ربان : عربى . فن الردود نمبر ١٥٧٠

ثم يوجد رقم 35 وتحته كتب اسم الكتاب بحروف لاتينية هكذا :

Kitabul 'Aquli wan - Naql وتحت ذلك رقم 1570

أما الصفحة الأولى من المعصورة ففي أعلاها كتب رقم ٢١٦ وتحته : الجزء

الأول من كتاب العقل والنقل .

وتحت ذلك إلى اليسار كتبت عبارة بالفارسية : مزید معرفت نواب مرزاخان

٦ فروری سنة ١٨٨٢ م .

وترجمة ذلك بالعربية : لمزيد معرفة النواب مرزاخان ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ م .

وظهر هذه الصفحة بيضاء . وفي يسار الصفحة التالية يوجد رقم ٢١٦

وتحته خط ثم رقم ٥٨٣٦ وتحته ذلك كلمة موجودات هكذا :

$$\frac{216}{5836}$$

موجودات

وفي ظهر هذه الصفحة يوجد نص سؤال موجه إلى ابن تيمية والجواب عليه

كما يلي :

«سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن معتقد الجهة هل هو مبتدع

أو كافر؟

الجواب : أما من يعتقد الجهة فإن كان يعتقد أن الله في داخل المخلوقات ،

وتحويه المصنوعات ، وتحصره السماوات ، أو يكون بعض المخلوقات فوقه وبعضها

تحتة ، فهذا مبتدع ضال .

وكذلك أيضا إن كان يعتقد أن الله يفتقر إلى شيء يحمله إلى العرش أو غيره

فهو أيضا مبتدع ضال .

وكذلك إن جعل صفات الله مثل صفات المخلوقين فيقول : استواء كتزول  
(كذا) المخلوق ، أو نزول كتزول المخلوق ونحو ذلك ، فهذا مبتدع ضال .

فإن الكتاب والسنة مع العقل دلت على أن الله لا تماثله المخلوقات في شيء من  
الأشياء ، ودلت على أن الله غنى عن كل شيء ، ودلت على أن الله مبين لمخلوقاته  
عال عليها .

وإن كان يعتقد أن الخالق تعالى بائن عن المخلوقات ، وأنه فوق سمواته  
على عرشه بائن من مخلوقاته ، فإنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته  
شيء من مخلوقاته ؛ وأن الله غنى عن العرش وعن كل ماسواه لا يفتقر إلى شيء  
من المخلوقات ، بل هو مع استوائه على عرشه يحمل العرش وحملته العرش بقدرته ،  
ولا يمثل استواء الله باستواء المخلوقين ، بل يثبت الله ما أثبتته لنفسه من الأسماء  
والصفات ، وينفى عنه مماثلة المخلوقات ، ويعلم أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته  
ولا في صفاته ولا في أفعاله ؛ فهذا مصيب في اعتقاده ، موافق لسلف الأمة  
وأئمتها ، فإن مذهبهم أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به  
رسوله ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكيف ولا تمثيل ، فيعلمون أن الله  
بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه خلق السماوات والأرض وما بينهما  
في ستة أيام ثم استوى على العرش ، وأنه كلم موسى تكليماً ، وتجلى للجبيل بفعله  
دكا هشيماً ، ويعلمون أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما وصف به نفسه ،  
ويزهون الله عن صفات النقص والعيب ، ويشتهون له صفات الكمال ، ويعلمون  
أنه ليس له كفوا أحد في شيء من صفات الكمال .

قال نعيم بن حماد الخزازي : من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد صفات الكمال فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها ، والله أعلم .

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله : أهل السنة يجمعون على الإقرار بالصفات كلها الواردة في الكتاب والسنة والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكفون ولا يجدون فيه صفة محصورة .

انتهى كلامه » .

وبعد هذه الرسالة<sup>(١)</sup> يوجد بياض في باقي الصفحة .

أما الصفحة التالية فكتب في أعلاها : « وجدت مكتوبا على ظهر هذا الكتاب ما لفظه » .

وتحت ذلك كتب في أول السطر ما يلي :

« وجدت مكتوبا على ظهر ترجمة المصنف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله لتلميذه الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي ما صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم :

من أصغر العباد عبد الله بن حامد إلى الشيخ الإمام العالم العامل ، وقدوة الأفاضل والمحافل ، المحامي عن دين الله ، والذاب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمتصم بمجبل الله ، الشيخ المكرم المبجل أبي عبد الله ، أسبغ الله عليه نعمه ، وأيد بإصاغة الصواب لسانه وقلمه ، وجمع له بين السعادين ، ورفع درجته في الدارين بمنة ورحمته .

(١) هذه الرسالة نشرت في مجموع فتاوى شيخ الاسلام ٢٦٢/٥ - ٢٦٣ .

## الجزء الأول

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . أما بعد ، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ، ثم وافانى كتابك وأنا إليك بالأشواق ، ولم أزل مسائلًا ومستخيرًا الصادر والوارد الأنباء ، طاب مسموعها ، وسر مايسر منها . وما تأخر كتابى عنك هذه المدة مللا ولا خلا بالمودة ، ولا تهاونا بحقوق الإخاء ، حاشا لله أن يشوب الأخوة فى الله جفاء ، ولا أزال أتعلم بعد وفاة الشيخ الإمام — إمام الدنيا رضى الله عنه — بالاسترواح إلى أخبار تلامذته وإخوانه وأقاربه وعشيرته والخصيصين به ، كما فى نفسى من المحبة الضرورية التى لا يدفعها شئ ، على الخصوص لما اطلعت على مباحثه واستدلالاته التى تزلزل أركان المبطلين ، ولا يثبت فى أيدينا سفسطة المتفلسفين ، ولا يقف فى حلباتها أقدام المبتدعين من المتكلمين . وكنت قبل وقوفى على مباحث إمام الدنيا — رضى الله عنه — قد طالعت مصنفات المتقدمين ، ووقفت على مقالات من المتأخرين من أهل الإسلام ، فرأيت منها الزخارف والأباطيل والشكوكات التى يأنف المسلم الضعيف فى الإسلام أن تخطر بباله ، فضلا عن القوى فى الدين ، فكان يتعب قلبى ويحزننى ما يصير إليه الأعظم من المقالات السخيفة والآراء الضعيفة ، التى لا يعتقد جوازها أحاد الأمة ، وكنت أفتش على السنة المحضة فى مصنفات المتكلمين من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله على الخصوص ، لاشتهارهم بالتمسك بمنصوصات إمامهم فى أصول العقائد ، فلا أجد عندهم ما يكفى ، وكنت أراهم يتناقضون إذ يؤصلون أصولا يلزم فيها ضد ما يعتقدون ، أو يعتقدون خلاف مقتضى أدلتهم ، فإذا جمعت بين أقاويل المعتزلة والأشعرية وحنابلة بغداد وكرامية خراسان ، أرى أن إجماع هؤلاء المتكلمين فى المسألة الواحدة على ما يخالف الدليل العقلى والنقل ، فيسوّونى ذلك وأظّل أحزن حزنا لا يعلم كنهه

(١) فى الأصل : وأضل .



إلا الله ، حتى قاسيت من مكابدة هذه الأمور شيئا عظيما لا أستطيع شرح  
إيسره ، وكنت ألتجئ إلى الله سبحانه وتعالى وأتضرع إليه ، وأهرب إلى ظواهر  
النصوص ، وألقى المعقولات المتباينة والتأويلات المصنوعة تنذو الفطرة عن قبولها ،  
ثم تسببت فطرتي بالحق الصريح في أمهات المسائل ، غير متجاسرة على التصريح  
بالمجاهرة قولاً وتصميماً للعقد حيث لا أراه مأثوراً عن الأئمة وقدماء السلف ،  
إلى أن قد رآه سبحانه وقوع مصنف الشيخ الإمام - إمام الدين - في يدي ، قبيل  
واقعته الأخيره بقليل ، فوجدت فيه ما بهرني من موافقة فطرتي لما فيه ، وعزرو  
الحق إلى أئمة السنة وسالف الأئمة ، مع مطابقه العقول والنقول ، فهبت لذلك  
سرورا بالحق ، وفرحاً بوجود الضلالة التي ليس لفقدائها عوض ، فصارت محبة  
هذا الرجل - رحمه الله - محبة ضرورية تقصر عن شرح أقلها العبارة ولو أطنبت ،  
ولما عزمت على المهاجرة إلى لقيه وصلني خبر اعتقاله ، وأصابني لذلك المقيم المقعد .  
ولما حججت سنة ثمان وعشرين صممت العزم على السفر إلى دمشق لأتوصل  
إلى ملاقاته ببذل مهما أمكن من النفس والمال للتفريج عنه ، فوافاني خبر وفاته  
- رحمه الله تعالى - مع الرجوع إلى العراق ، قبيل وصولي الكوفة ، وجدت عليه  
ما لا يجده الأخ على شقيقه ، واستغفر الله ، بل ولا الوالد النا كل على ولده ،  
وما دخل على قلبي من الحزن لموت أحد من الولد والأقارب والإخوان كما وجدته  
عليه - رحمه الله تعالى - ولا تخيلته قط في نفسي ولا تمثلته في قلبي ، إلا ويتجدد لي  
حزن جديد كأنه محدثه ، ووالله ما كتبته إلا وأدعى تتساقط عند ذكره أسفاً على  
فراقه وعدم ملاقاته ، فإن الله وإنا إليه راجعون ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
العظيم . وما شرحت هذه النبذة من محبة الشيخ رحمه الله تعالى إلا ليتحقق  
بعدي عن الملل الموهوم ، لكن لما سبق الوعد الكريم منكم بإنقاذ فهرست

## الجزء الأول

مصنفات الشيخ رضى الله عنه ، وتأخر ذلك عنى ، اعتقدت أن الإضراب عن ذلك نوع تقية ، أولعذر لا يسمنى السؤال عنه ، فسكت عن الطلب خشية أن يلحق أحدا ضرر - والعياذ بالله - بسببي ، لما كان قد اشتهر من تلك الأحوال ، فإن أنعمتم بشيء من مصنفات الشيخ - رحمه الله تعالى - كانت لكم الحسنة عند الله تعالى علينا بذلك ، فما أشبه كلام هذا الرجل بالتبر الخالص المصنفى . وقد يقع فى كلام غيره من الشُّبه والغش والشبه المدلس بالتبر ما لا يخفى على طالب الحق بحرص وعدم هوى ، ولا أزال أتعجب من المنتسبين الى حب الإنصاف فى البحث ، المبرزين على أهل التقليد <sup>(١)</sup> المعقولات التى يزعمون أن مستندهم الأعظم الصريح منها ، كيف يباينون ما أوضحه الحق وكشف عن قناعه ؟ وقد كان الواجب على الطلبة شد الرحال إليه من الآفاق ليروا العجب ، وما أشبه حال المباينين له من المنتسبين الى العلم الطالبين للحق الصريح الذى أعياهم وجدانه بحال قوم ذبحهم العطش والظما فى بعض المفاازات ، فحين أشرفوا على التلف لم شط كالفرات أودجلة أو كالتيل ، فعند معايتهم لذلك اعتقدوه سرا با لا شرا با ، فولوا عنه مدبرين ، وتقطعت أعناقهم عطشا وظمأ ، فالحكم لله العلى الكبير . وما أرسلنا الكتب المقابلة من الطرفين فقيه تعسف ، وتمهدون العذر فى الإطئاب . فهذا الذى ذكرته من حالى مع الشيخ كالقطرة من البحر ، وإن أنعمتم بالسلام على أصحاب الشيخ وأقاربه - كبيرهم وصغيرهم - كان ذلك مضافا إلى سابق إنعامكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وأنتم فى أمان الله ورعايته ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . هذا آخر الرسالة .

(١) بياض بالأصل ولعل الصواب " من أصحاب المعقولات " .

قال الناقل : والظاهر أن الكتاب الذي ذكر صاحب الرسالة أنه وقع في يده هو هذا الكتاب الذي هو العقل والنقل ، والله سبحانه وتعالى أعلم » .  
وفي صفحة العنوان كتب ما يلي :

« هذا فسطاط الإنصاف والعدل ، في درء تعارض العقل والنقل ، تصنيف الآية الظاهرة ، والجمعة الباهرة ، ماشطة العصر ، بل نادرة الدهر ، شيخ الإسلام ، بحر العلوم ، وصدر القروم ،<sup>(١)</sup> الناسك العابد الزاهد ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، آمين » .

وأما الصفحة الأولى من المخطوط (ص ١) فتبدأ بنفس بداية النسخ الأخرى :  
« بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه أستعين .

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ... الخ » .

ويستمر الكتاب مقابلاً للطبوع حتى آخر صفحة وكتب في أعلاها ٣٣٦ صفحة ( وهذا يعني أن عدد أوراق المخطوط ١٦٨ ورقة ) وتنتهي هذه الصفحة بنفس نهاية ١ من مخطوط آصفية ، ١ من مخطوط طلعت ، وهو يقابل آخر ٢ ( ط . بولاق ) ، ٢/٢١٨ ( ط . السنة المحمدية ) :

« ... والقول يجوار التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل ، فثبت بطلان قولهم على التقديرين » .

(١) في « لسان العرب » مادة : « قرم » : « والقرم من الرجال : السيد العظيم ... وإنما هو بالراء أي المقد في المعرفة وتجارب الأمور » .

## الجزء الأول

وبعد ذلك كتبت العبارات التالية على شكل مثلث مقلوب الرأس :

» نجز الجزء الأول بعون الله ، يتلوه في الجزء الثاني : قال الرازي : البرهان

الثاني : كل جسم منتهى .

فرغت منه ٢٢ من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٣٠ ، والحمد لله رب العالمين ،

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلم تسليما كثيرا دائما ، آمين .

وعلى يمين هذه العبارات يوجد ختم مطموس للكتابة .

ولا توجد إشارة إلى اسم النسخ ، أما تاريخ النسخ فإن الرقم المكتوب يمكن

أن يقرأ ١٣٣٠ أو ١٣٠٣ أو ١٠٣٣ .

فإذا لاحظنا أن هذا الكتاب تملكه نواب مرزاخان سنة ١٨٨٢ م استبعدنا

أن يكون تاريخ النسخ هو ١٣٣٠ أو ١٣٠٣ ورجحنا أن يكون التاريخ هو ١٠٣٣ هـ .

ولم تصلني من المكتبة بيانات عن مقاس صفحات المخطوط ، أما مسطرة

الصفحات فهو ٢٥ سطرا وعدد الكلمات حوالى ١٣ كلمة فى كل سطر .

وخط المخطوط — كما فى الصورة — خط نسخ واضح ، وبعد آخر سطر

فى ظهور الصفحات كتبت كلمات هى مفاتيح للصفحات التى تليها .

ولا توجد أرقام للصفحات ، وتوجد بعض العناوين فى هوامش الصفحات

كما توجد بعض التعليقات .

أما المخطوط الثانى فى رامبور فيحمل رقم ١٥٦٩ . وقد راسلت الأستاذ

آرشى أمين مكتبة رامبور ( مكتبة رازا Raza رامبور ) أكثر من مرة بشأن

هذين المخطوطين ، وكتب يصف لى هذا المخطوط الثانى قائلا إن أوراقه غير

مرتبة وغير مرققة ولا يوجد ما يدل على ترتيبها ، وإن كان يظن أنها تقابل الجزئين  
الثاني والثالث من الكتاب في حين أن المخطوط الأول يقابل الجزئين الأول والثاني  
منه إلى نهاية ما طبع على هامش « منهاج السنة » .

والواقع أن هذا الجزء الثاني — مع أهميته القصوى — كان كما ذكر لي الأستاذ  
أرشي غير مرتب مطلقا ، بل يمكن أن يوصف بأنه أوراق متناثرة جمعت بغير نظام .  
وعلى الصفحة الأولى من المصورة كتب عنوان الكتاب في أعلى الصفحة  
بحروف لاتينية ، وفي منتصف الصفحة كتب : « رضا لا تبريري رام بور »  
وتحتها : « كتاب : بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » وتحتها :  
« مصنف : نقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن تيمية الحراني المتوفى  
سنة ٧٢٨ هـ » .

وتحت ذلك : « ربان : عربي — فن الردود — نمبر ١٥٦٩ » .  
وفي أعلى الصفحة التالية كتب : « نمبر ١٥٦٩ » . وكتب في أعلى الصفحة التي  
تليها : « نمبر ١٦٩٢ » وتحت ذلك « كتاب العقائد قلمي » وعلى يمين ذلك  
« نمبر ٢٧٢ » وعلى اليسار « كلام عربي » .

أما الصفحة الأولى من المخطوط فتبدأ بعبارة : « وإن كان في ذلك استحالة  
لطبيتها من الماء والهواء والتراب ، لكن خلق الحيوان والنبات والمعدن من العناصر  
ليس هو من جنس استحالة هذه المولدات بعضها إلى بعض ... الخ » .

وعلى يسار هذه العبارات في الهامش كتب ما يلي : ٥٦

٥٦٨٥  
موجودات

## الجزء الأول

وآخر عبارات هذه الصفحة « ... وهذا من أعظم ضلال هؤلاء حيث عمدوا إلى ما هو من أعظم آيات الرب الدالة الشاهدة » .

وفي أسفل هامش الصفحة الأيسر يوجد ختم للكتبة ولكنه غير واضح في الصورة ، وقد تكرر هذا الختم في صفحات أخرى وهو أكثر وضوحا فيها .  
وتبدأ الصفحة التالية كما يلي : « بوجوده وقدرته ومشيتته وعلمه وحكته... الخ » .  
ومن هذا يتضح أنها التالية في الترتيب للصفحة السابقة . وبعد منتصف الصفحة نجد ما يلي : « الوجه العشرون » وفي الهامش إشارة إلى كلمة « الحادى و » أى الوجه الحادى والعشرون ) : أن يقال معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال وتقديم ذلك عليها... الخ » .

إلى أن نصل إلى ظهر ص ١٣٤ وهى آخر صفحة في هذا الجزء فنجد في آخرها العبارات التالية : « ... إذ ليس في الخارج مشترك ، بل كل شيء فهو نفسه ليس مشاركا لغيره في شيء فيكون مخالفا له إذا جعل الاختلاف قسم الاشتراك ، وأما الاختلاف الذى هو قسم التشابه فهذا قد يكون في الخارج » .  
وعلى هامش هذه العبارات ظهر جزء من ختم المكتبة .

وفي أعلى الصفحة كتب : صفحة ٢٦٦ بخط مخالف لخط الناسخ .  
وخط هذه النسخة مخالف لخط الجزء الأول من المخطوط وهو خط نسخ واضح ، ومسطرة الصفحات ٢٣ سطرا أو ٢٤ سطرا وعدد كلمات كل سطر حوالى ١٣ كلمة ، ولم يصلنى من المكتبة بيانات عن مقاس الصفحات أو غير ذلك .  
وعدد ورقات هذا الجزء هو ١٣٤ ورقة .

وقد عانيت الكثير حتى تمكنت من ترتيب ورقات هذا المخطوط . وقد بدأت أولا بملاحظة تسلسل معانى الكلام ، ثم وجدت بعض الصفحات التى

تقابل صفحات في آخر المطبوع على هامش منهاج السنة، وصفحات أخرى تقابل بعض الصفحات في مخطوط دبلن . وهكذا استمر الأمر مدة طويلة — لا أكون مغاليا إن قلت إنها استمرت شهورا — حتى تمكنت من ترتيب أكثر الصفحات على وجه التقريب .

ثم تبين أن مخطوطة مختصر الهكاري تقابل أكثر هذه الصفحات فتقابل بينها وبين المخطوط حتى وصلت إلى الترتيب المطلوب .

والمخطوط ينقسم إلى جزء يقابل صفحات من آخر الجزء الرابع ( ط . بولاق ) وهذا الجزء عبارة عن ٥١ صفحة تقابل الصفحة ص ٣٧ من الجزء الرابع وتستمر الصفحات إلى نهاية الجزء ص ٢٨٠ مع وجود سقط فيها .

والقسم الثاني هو القسم الذي يلي الجزء المطبوع، وهو أهم قسم لأنه ينفرد هنا ولا توجد معه نسخة أخرى وهو مؤلف من ١٧٥ صفحة يوجد فيها بعض السقط ، ولا يكمله سوى صفحات من مختصر الهكاري كما سنبين فيما بعد .

وأهمية هذا القسم أنه يستغرق الوجوه من ٢٠ إلى ٤٣ ( من وجوه رد ابن تيمية على قانون التأويل ) .

والقسم الثالث هو القسم الذي يقابل أول مخطوطة دبلن وتوجد منه ٣٥ صفحة تبدأ مع أول صفحات دبلن وتنتهي مع ص ٤٢ مع وجود سقط فيها .

#### خامسا - مخطوط دبلن = د .

يوجد هذا المخطوط في مكتبته شستربلي Chester Beatty بدبلن بأيرلندا ورقه ٣٥١٠ . وفي بيانات فهرست المكتبة أن عنوانه هو الجمع بين العقل والنقل Al Jam'a Bayna Al 'Aql wal Naql وأنه الجزء الثالث من الكتاب وأن تاريخ نسخه ٧٣٧ .

## الجزء الأول

والصفحة الأولى من المصورة كتب عليها بالانجليزية : مكتبة أيرلندا القومية  
— قسم التصوير الفوتوغرافي — وتحتها : شستريتي — مخطوط رقم ٣٥١٠ .  
وتحت ذلك خط مقسم إلى ست بوصات وتحت خط مقسم إلى ست  
سنتيمترات .

والصفحة التالية كتب في أعلاها بالانجليزية : A Chester Beatty  
وبجوارها رقم 3510 داخل دائرة وبعدها في طرف الصفحة الأيمن 510 .  
وفي ثلث الصفحة الأخير كتب 268 folios أى ٢٦٨ ورقة .  
وفي أسفل الصفحة من اليسار كتب رقم 614 وعليه شطب .  
وأما الصفحة الأولى من المخطوط ففي أعلاها من جهة اليسار كتب رقم 1  
( ونلاحظ أن الترقيم يستمر حتى ص 5 لوجوه الصفحات مع عدم ترقيم ظهورها  
ثم يوجد رقم بعد كل ٥ ورقات أى رقم 10 ثم 15 وهكذا ) .  
وتبدأ الصفحة كما يلي :

”أن يخالف ذلك، وهذا ينتفع به كل من آمن بالرسول . الثالث أن نبين  
أن المعقول الصريح يوافق ما جاءت به الرسل ... الخ“ .

وقد رقت الصفحات 267 و 268، ونجد أن الصفحة الأخيرة هي ظهور ص  
٢٦٨ وآخرها : ”... فليس في دينهم الصحيح لا ما يخالف صحيح المنقول ولا ما يخالف  
صريح المعقول ، ولا يتناقض صحيح المنقول وصريح المعقول .

والمقصود هنا أن الممكن لا يترجح إلا بمرجح ، وأن هذا متفق عليه بين العقلاء،

والله أعلم“



## مقدمة دره تعارض العقل والنقل

وبعد ذلك توجد دائرة علامة على نهاية الكلام ، وكتب بجوارها بخط صغير :  
بلغ مقابلة .

وإلى يسار ذلك كتب على شكل مثلث مقلوب تقريبا ما يلي :  
”آخر المجلد الثالث من الجمع بين العقل والنقل تأليف شيخنا الإمام أبي العباس  
أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله ورضي عنه .  
(١) كتبه الفقير إلى ربه القدير ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن يوسف المقدسي ،  
وذلك في ثالث عشر من شهر القعدة سنة سبع وثلاثين وسبعائة بمدرسة ابن المنجا  
الصدر ، داخل دمشق المحروسة“ .

والصفحة التالية بيضاء لا يوجد فيها غير رقم 614 ، داخل دائرة .  
وكتب المخطوط بخط نسخ واضح ليس مضبوطا بالشكل ، قليل النقط ومتصل  
تقل فيه الفواصل أو أوائل السطور ، ومسطرة الصفحات ٢٣ سطرا وفي كل  
سطر حوالي ١٥ كلمة ، ولا توجد في نهاية الصفحات كلمات هي بمثابة مفاتيح  
الصفحات التي تليها ، ولا توجد تعليقات في هوامش الكتاب .

وقد تبينت من مقابلة هذا المخطوط على مخطوطة الهكاري وجود سقطة بعد  
ص ٢٥ ولكنه سقط قصير وسوف آتمه من مختصر الهكاري بإذن الله .

وسبق أن ذكرت أن مخطوطة استانبول تقابل مخطوطة دبلن من ص ١٢٩  
إلى آخر صفحة فيها (دبلن) وهي ظهر ص ٢٦٨ .

---

(١) هو جمال الدين أبو الهجاج يوسف بن عبد الله بن العفيف محمد بن يوسف بن عبد المنعم بن  
نعمان بن سلطان بن مرور المقدسي ثم الدمشقي الحنبل ، الإمام العالم العامل العابد . ولد سنة ٦٩١ وتوفي  
سنة ٧٥٤ ، تليده عليه ابن كثير وابن وجب . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٧٦/٦ ؛ الدرر  
الكامنة ٢٢٩/٤ .

(٢) وقد نفرا : ثالث عشرين .

## الجزء الأول

أما ما قبل ذلك فلا توجد نسخة أخرى تقابله اللهم إلا الصفحات الموجودة في الجزء الثاني من مخطوط رامبور، وهي — كما ذكرت — ٣٥ صفحة من ص ١ إلى ص ٤٢ ( مع وجود سقط يتخللها ) .

### سادسا — مخطوط التيمورية = ت

هذا المخطوط هو تكملة المخطوط السابق ، كتبه نفس الناسخ . وقد حصلت على صورة منه أرسلت إلى في إنجلترا سنة ١٩٥٧ أثناء إعدادى رسالة الدكتوراة .

والمخطوط ورد ذكره في فهرس الخزانة التيمورية ٤ / ٢٩ كما يلي :

”الجمع بين العقل والنقل — للإمام أحمد بن تيمية، الموجود منه الجزء الرابع .

جزء ١ — مجلد ١ — خط ٧٣٨ “ ورقم المخطوط ١٨٢ .

وفي أعلى الصفحة الأولى من المخطوط جهة اليمين كتب رقم ٥٠٠ ، وفي جهة اليسار إلى أسفل قليلا كتب : ١٨٢ عقائد .

وأمام هذه العبارة في وسط الصفحة كتب بحبر أحمر : ١٩ هـ ، وأسفل منها قليلا كتب بحبر أحمر : « ستة (كذا) وعشرون كراسة » وتحت ذلك قليلا كتب بقلم كوبي : « الرابع من العقل والنقل » وتحتها بكوبيا : تم تصوير .

وفي الثلث الأخير من الصفحة إلى جهة اليسار كتب ما يلي :

” الحمد لله ، الملك لله وحده لا شريك له “

وتحت ذلك كتبت عبارة يمكن أن تقرأ هكذا :

كتبه الفقير محمد هبة الله عفى عنه

وتكررت نفس العبارة الأخيرة إلى جهة اليمين وكتب إلى جوارها بخط مائل :  
من لم يبت والدين يصدع قلبه .

وأما الصفحات الثلاث التالية فيبضاء ولا يوجد في ظهر الصفحة الأخيرة منها  
سوى أثر جبر انطبع من عبارة : عقائد تيمورية ، في الصفحة التالية .

وأما هذه الصفحة التالية فنرى أعلاها كتب : فقه تيمورية وعلى كلمة فقه  
شطب وفوقها كلمة عقائد، وتحت ذلك يوجد خط كتب تحته رقم ١٨٢ .

والى يمين ذلك كتب : من كتب محمد بن محمد الحنبلى ، وفوق هذه العبارة  
كتب سنة ٩٥٤ ( وقد تكون ٩٠٤ ) .

والى يسار الصفحة كتب ما يمكن أن يقرأ : من كتب فتح الله .  
وتحت عبارة عقائد تيمورية توجد عبارة غير واضحة قد تقرأ :

قنية عيسى

وكتب تحت ذلك عنوان الكتاب كما يلى :

”المجلد الرابع من كتاب الجمع بين العقل والنقل“

ثم كتبت السطور التالية تحت العنوان :

”تصنيف الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، الحافظ القدوة ، الكامل الربانى ،  
حجة الإسلام ، مفتى الشام ، بقية السلف ، عمدة الخلف ، شيخ العصر ، فريد  
الدهر ، ناصر الشريعة ، قاصع البدع الشنيعة ، علامة العلماء ، وارث علوم  
الأنبياء ، حجة الله على العباد ، راد أهل الزيغ والعناد ، بركة المسلمين ، القائم  
ببيان الحق ونصر الدين ، آخر المجتهدين ، تقى الدين أبى العباس أحمد بن الإمام

## الجزء الأول

العالم العلامة مفتي المسلمين شهاب الدين أبي الفتح عبد الحلیم بن الإمام العالم العلامة المحقق الحجة شيخ الإسلام ركن الشريعة مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحسرواني ثم الدمشقي الحنبلي، قدس الله روحه الطاهرة، وأحيا ذكره وآثره، بمنه وكرمه. ولا يوجد في الصفحة بعد ذلك سوى ختم المكتبة التيمورية الذي يظهر تحت هذه العبارات وكتب فيه :

وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر ٩٠٢ (لها ١٩٠٢) - ١٣٢٠ .  
وأما الصفحة الأولى من المخطوط ( ص ٢ حسب ترقيم المكتبة ) فأولها :  
« بسم الله الرحمن الرحيم . رب يسر وأعن ، يا أرحم الراحمين . »

فصل : ثم إن الرازي مع سلوكه المسلك المتقدم ذكر أن هذه المقدمة - أعني أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ... الخ » .

وأما الصفحة الأخيرة فهي ص ٥٢٢ ( حسب ترقيم المكتبة ) وتنتهي بالعبارات التالية : « ... وإن كان هو لم يستعن بأولئك ابتداءً ، لكن الله يسر ما فيه الهدى والنصر لعباده المؤمنين ، وكفى بربك هادياً ونصيراً . »

وهذا آخر الكتاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً .

وتحت ذلك على شكل مثلث مقلوب الرأس :

« فرغ من نسخ العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير ، يوسف بن عبد الله بن محمد ابن يوسف بن عبد المنعم بن نعمة بن سلطان بن سرور المقدسي يوم السبت أذان العصر ( وبعدها حوالي ثلاث كلمات محوطة ) ثامن عشر المحرم ، سنة ثمان

وثلاثين وسبعائة (وبعدها عبارة قد تقرأ : بستان الأعز ، أو : بنيسان الأغسر)  
رحم الله كاتبه ، ولئن قرأ فيه ودعا له بالمغفرة ( في الأصل : بالمغفرة ) ولجميع  
المسلمين ، وصلى الله على النبي محمد وآله .

وإلى يمين ذلك كتبت العبارات التالية على شكل مثلث رأسه إلى أعلى :  
« بلغ مقابلة بحسب الإمكان على نسخة قوبلت على أصل المصنف رضى الله عنه  
وهي المنقول منها ، وتكملت مقابلة جميع الكتاب بحمد الله وعونه بعد أذان العصر ،  
يوم السبت ثامن عشر المحرم سنة ثمان وثلاثين وسبعائة ، أحسن الله خاتمتها  
في خير ومافيه ، بمنه وكرمه . وكان ذلك بالمكان الذي فرغ من نسخه فيه » .

وكتب تحت ذلك بخط يشبه الخط الذي كتب به عنوان الكتاب العبارات  
التي تحت العنوان ما يلي :

« أنهى جميع هذا الكتاب نظراً من أوله إلى آخره (بعدها كلمة غير واضحة ولعلها :  
وكان ) ذلك في مجالس عديدة ، وأزمان مديدة ، مطالعة تحقيق ، وبحث وتدقيق ،  
كان آخرها في أواخر شعبان المبارك من شهر سنة خمسين وسبعائة ( وبعد ذلك  
ما قد يقرأ : قال وكتبه ) عيد العزيز بن يحيى بن عبد المنعم بن محمد ( وبعد ذلك  
كلمات غير واضحة كأنها : مدروع الملك ( ؟ ) نفعه الله بالعلم ، وزينه بالتقى  
والحلم » .

والخطوط — كما ذكرت — كتبه نفس تاسع مخطوط دبلن وبنفس الخط ،  
ومسطرة صفحاته أيضاً ٢٢ سطراً ، وعدد كلمات كل سطر حوالي ١٥ كلمة ،  
وخط المخطوط خط معتاد واضح ثقل فيه النقط وغير مضبوط بالشكل ، والكلام  
فيه متصل ، ولا توجد هوامش أو تعليقات تقريباً ، وتوجد مواضع بلاغات ( كما

## الجزء الأول

في ص ٨٢ ، ٨٧ ) وتوجد علامة X على هامش بعض الصفحات ( كما في ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٨ ، ٩٩ ) ويبدو أنها كتبت بخط حديث . ولا توجد كلمات في نهاية الصفحات .

وسبق أن ذكرت أن مخطوط استانبول يقابل هذا المخطوط من أوله حتى ص ١٩٨ ، فيما عدا صفحات ناقصة من مخطوط استانبول تقابل صفحات ١٢٦ - ١٦٤ (تيمورية) ، أما بعد ص ١٩٨ فلا توجد نسخة أخرى غير نسخة التيمورية . والصفحات مرقمة بأرقام حديثة بالكوبيا ( في جميع الصفحات ) ويوجد ترقيم بحبر أسود في كل كراسة بأرقام أقرب إلى الأرقام الهندية ، وتوجد كلمات هي مفاتيح للصفحات التالية في آخر كل كراسة .

### سابعا - مخطوطة دمشق = ش

كنت قد رأيت هذا المخطوط في دمشق سنة ١٩٥٥ وكان يملكه الأستاذ أحمد عبيد صاحب مكتبة عبيد بدمشق وقد تكرم بإطلاعي عليه ، وبجيت حينذاك بعض البيانات الضرورية عنه .

ولما شرعت في تحقيق هذا الجزء الأول رأيت أن أحصل على صورة من هذه النسخة ، فأرسلت إلى دمشق أسأل عنه ، فتبينت أن الأستاذ عبيد باعه ، ولم أتمكن من معرفة المشتري إلا بعد مدة طويلة ، وهو المكتب الإسلامي للطباعة والنشر . وكتبت دار الكتب إلى المكتب الإسلامي بدمشق للحصول على ميكرو فيلم من المخطوط ، وتفضل المكتب مشكوراً بإهداء دار الكتب نسخة الميكرو فيلم المطلوب .

وفي اللوحة الأولى من الميكرو فيلم ، وفي النصف الأسفل من الصفحة ، وجدت بيانات مطبوعة على الآلة الكاتبة كتبت بواسطة المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، وهي كما يلي :

كتاب : موافقة صريح العقول لصحيح المنقول  
المخطوطات  
المؤلف : ابن تيمية  
وفاته : ٧٢٨  
الفن : عقائد قياس ١٨×٢٦ الصفحات : ٣٩٢ الورقات : ١٩٧  
الكراسات : -  
النسخ : - تاريخ النسخ : - تاريخ التأليف : -  
أوله : ج ٣ ص ٦٣ الأولى آخره يتلوه الوجه التاسع عشر ( مطبوع  
ج ٢٥٩ الفقى ج ٤ ص ٢٦٧ )  
الرقم : ٦٥٤ ملاحظات : غير منقوطة غالبا  
الرقم المتسلسل ٢٣٤٧ ن : نوادر  
المكتب الإسلامى للطباعة والنشر

أما النصف الأعلى من اللوحة فظهرت فيه الصفحة الأولى من المخطوط  
وفي أعلاها من جهة اليسار كتب ما يلى :

أحمد بن محمد وبعدها كلمة كأنها : النجا .

ويبدأ السطر التالى بكلمة كأنها : المحل ، وبعدها : بمدرسة أبى عمر فى الصالحية .

وأمام هذا السطر من جهة اليسار كتبت عبارات غير ظاهرة بالمصورة يمكن

أن تقرأ هكذا : الحمد لله تعالى .

هذا الكتاب عند الفقير إلى لطف الله تعالى الحنفى ، عبده رمضان بن موسى

المطبع الحنفى ، غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين .

وفي أسفل الصفحة من جهة اليمين كتب ما يلى :

## الجزء الأول

الثاني من موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول . وتوجد تحت ذلك عبارات لا تقرأ ، ظهر منها :

العلامة ... بن تيمية

وفي أسفل الصفحة من جهة اليسار توجد كتابة غير واضحة يمكن أن تقرأ :

ملك العبد الفقير محمد ... الأولي .

ورجحت أن تكون الكلمة الأخيرة هي الألوسي .

وقد رجعت إلى الأعلام<sup>(١)</sup> للزركلي فوجدته ذكر ثلاثة من أسرة الألوسي ليس فيهم من يسمى بمحمد ، ولكنني وجدت كتابا للأستاذ عباس الغزاوي المحامي هو : « ذكرى أبي النشاء الألوسي »<sup>(٢)</sup> أورد في آخره أسماء أسرة الألوسي ، ومنهم محمد فؤاد ، وهو ابن أحمد شاكر وحفيد السيد أبي النشاء شهاب الدين محمود الألوسي .

كما أن بيرزقي مقالة « الألوسي » في دائرة المعارف الإسلامية ذكر من أسرة الألوسي محمد حامد<sup>(٣)</sup> ، وقد توفي سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م .

فلعل المقصود أحدهما ، والكلمة التي تظهر في المصورة بين محمد ، الألوسي هي أقرب إلى كلمة « حامد » ولذلك فإنني أرجح أنه هو المقصود .

---

(١) أشهر أعلام أسرة الألوسي في « الأعلام » هم : محمود بن عبد الله المتوفى سنة ١٢٧٠ ، ونعمان بن محمود المتوفى سنة ١٣١٧ ، وعلى بن نعمان المتوفى سنة ١١٤٠ ، ومحمد شكري المتوفى سنة ١٣٤٢ — الأعلام ١/ ١٨٠ .

(٢) ص ٩٥ ط . شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، ١٩٥٨/١٣٧٧ .

(٣) الطبعة الجديدة (كتاب الشعب) .

(٤) ريماء الأستاذ الغزاوي : السيد حامد .



والميكروفيلم ينقسم إلى خمس قطع تبدأ الأولى بالصفحة التي وصفتها وتنتهى هذه القطعة ص ٩٧ ( ترقيم المكتبة ) والعبارة الأخيرة فيها هى : « وهل هذا إلا مجرد مقالة لفظية مع فوط التباين فى المعنى ، وهل يقول ماقل : إن الموجود الواجب بنفسه ... » وهى تقابل السطر الأول والثانى ١٨٧/٣ ( بولاق ) .

وتبدأ القطعة الثانية من الفيلم بصفحة ٩٨ وأولها : « والموجود الذى وجب بغيره إذا لم يحتج إلى معدوم فالمعدوم الذى لم يجب بنفسه ولا بغيره ... » .

وتنتهى هذه القطعة ص ١٨١ وآخرها : « وإنما تنازع فى ذلك نفاة الأسماء وهم النفاة من الجهمية والباطنية فلا يسمونه ... » وهذه العبارات الأخيرة لا توجد فى المطبوعة ولكن أول ص ١٨١ من المخطوط يقابل السطر السادس من هامش ص ٢٣٦ ( ج ٣ ) من المطبوع ، ويبدأ بهذه العبارات « ... الكلية وهو المطلوب وإن افتقر إلى الأول لزم الدور القليل .. »

وتستمر المقابلة مع هامش ص ٢٣٦ حتى عبارة « .. لا يوجب إمكان ذلك فى الخارج » وبعدها بياض فى المطبوع يوجد فى مقابله كلام فى المخطوط يبدأ من الثلث الأخير من ص ١٨١ ويستمر إلى آخرها ، ويستمر السقط بعد ذلك بمقدار صفحة ونصف ( من صفحات المخطوط ) ويتصل الكلام الساقط بالكلام الموجود بعد البياض كما يلى « .. وحينئذ فما ذكر من التقديرات الذهنية لا دليل فيها لهم ، فإذا كان قد علم أنه لا بد من موجود بنفسه ... » وهذا الكلام يوجد فى منتصف ص ١٨٣ من المخطوط .

ويبدو أن مصور الميكروفيلم أخطأ فصور صور ١٤ صفحة بعد صفحة ١٨٢ ( قابلت منها حتى ص ١٩٤ ) فى أول القطعة الرابعة ، ثم ترك هذه القطعة ، وبدأ القطعة

## الجزء الأول

الثالثة بأول ص ١٨٨ (من المخطوط) (ولكنها مرققة في المصورة برقم ١٩٠) وأول عبارة فيها هي « به لا يضر فإن السؤال قائم ... ». وهكذا تستمر صفحات القطعة الثالثة مقابلة لصفحات المطبوعة وتنتهى عند ص ٢٤٩ وآخر عبارة فيها هي : « وربما فهم أو أوهم في العرف احتمالات كالأفراض والغموم والأحزان ونحوها إذا قيل فلان حدث به حادث ، وكثير منهم يعبر بالأحداث عن ... » . وهذه العبارة توجد في سطور ٤ - ٨ من هامش ص ١٨ ج ٤ ( بولاق ) .

أما القطعة الرابعة فتبدأ كما ذكرنا بالصفحات التي صورت خطأ في غير مكانها ( ١٤ صفحة ) ثم يوجد بياض بالفيلم وبعده تبدأ ص ٢٥٠ ( تقابل ١٨/٤ ) بالعبارة التالية « المعاصي والذنوب ونحو ذلك ... »

وتستمر صفحات الميكروفيلم مقابلة لصفحات المطبوعة حتى تنتهى هذه القطعة عند ص ٣٢٣ ( من المخطوط ) وآخرها هذه العبارات « وإذا كان مركبا فهل هو جزآن أو ستة أجزاء أو ثمانية أجزاء أو ستة عشر » وهذا الكلام يقابل السطور الأولى من هامش ص ١٢٦ ج ٤ ( بولاق ) .

وتبدأ القطعة الخامسة من حيث انتهت الرابعة وتستمر صفحاتها مقابلة لصفحات المطبوعة حتى تنتهى في ص ٣٩٢ ( من المخطوط ) ويقابل أولها ص ٢٦٤ ج ٤ ( بولاق ) وينتفى آخرها بهذه العبارات : « وتبين بهذا أن من لا يصدق بحدوث الأجسام فلا يقدر على إقامة الدليل على أن الأول ليس بجسم » وهذه تقابل ص ٢٦٧ - ٤ ( بولاق ) .

وبعد هذه العبارات كتب ما يلي :

« نجز الجزء الثاني من كتاب موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول تأليف  
شيخ الإسلام الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية رضى الله عنه .  
يتلوه الوجه التاسع عشر » .

وتوجد بعد ذلك صفحة كتبت فيها نفس بيانات المكتبة الموجودة في أول  
المصورة .

وكتب في النصف الأسفل من الصفحة بخط رقعة بيانات من المكتب  
الإسلامي عن تاريخ التصوير واسم المصور .

وكتب المخطوط بخط معتاد واضح جيد قليل النقط وغير مضبوط بالشكل؛  
وصفحات المخطوط مرقمة بأرقام حديثة في كل الصفحات ، ومسطرة الصفحات  
٢١ سطرا، في كل سطر منها حوالي عشر كلمات . ومقاس الصفحات ( حسب  
بيانات المكتبة ) ٢٦ × ١٨ سم .

ولا توجد كلمات في آخر الصفحات ما عدا الصفحات الأولى من المخطوط،  
ولا توجد تعليقات أو عناوين في هوامش الصفحات . وتوجد في المخطوط زيادات  
على المطبوعة في بعض الصفحات ففي ص ٢٧٧ ج ٣ يوجد بياض بالأصل بعد  
عبارة « فإن كان الأول لزم أن ... » ( سطر ٢٧ من الهامش ) وبعده عبارة  
« المقدمة الثانية فهو وجوب تنهى الحوادث ..... »

ومكان هذا السقط موجود في الصفحات ٢٢٨ - ٢٣٦ ( من المخطوط ) .  
وعلى العكس يوجد كلام ساقط من المخطوط في عدة مواضع .

ثامنا - مختصر الهكاري = هـ

هذا المختصر موجود بدار الكتب برقم ٨١٧ توحيد . والورقة الأولى من  
المخطوط بيضاء ، وتليها ورقة قديمة تبدو فيها آثار بلل وتعفن وتآكل .

## الجزء الأول

وكتب في أعلى الصفحة ما يلي :

خصوصية ٨١٧ توحيد عمومية ٤٧٢١٩

وكتب رقم ١ في ركن الصفحة الأيسر بجبر أسود

وفي السطر التالي كتب ما يلي :

«وقفت على تفسير لسورة الفاتحة قبل لأنه تأليف الإمام نحر الدين الرازي، وها أنا

أنقل منه مواضع . قال : إن فرق الضلالة . . . » . ويستمر الكلام وكثير منه غير واضح إلى آخر الصفحة ، وتحتته ختم الكتبخانة الخديوية المصرية .

وفي ظهر هذه الصفحة يستمر كلام الصفحة الأولى وأوله :

« في تخليق العصيتين المجوفتين الملتقيتين على موضع واحد . . . »

وبعد ذلك توجد خمسة سطور ثم يبدأ السطر السادس بهذه العبارات :

« قال ابن تيمية رحمه الله في فتاويه الماردانية : فمن كان من المؤمنين مجتهدا

في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطاه . . . »

وكتب في السطر الأخير من هذه الصفحة ما يلي : « . . . ويجب العاقل

عند الشهوات ويجب الشجيع ولو على الحيات » .

وأما الصفحة الأولى من الورقة الثانية فكتب في ركنها الأيسر بخط حديث

رقم ٢ .

وكتب في ركن الصفحة الأيمن بخط مواز لما مش الصفحة : « لمحمد بن أحمد

خطيب دارياً عفا الله عنهما وصفح بفضلته ورحمته » .

وكتب في وسط السطر الأول : « هذا المجلد ملك كاتب هذه الأحرف أحمد

ابن الحال الحنبلي »

وكتب بخط كبير تحت ذلك :

« هذا مختصر من كتاب درء تعارض العقل والنقل الذى ألفه الإمام العلامة ،  
الحبر المحقق المطلع ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميه رحمه  
الله . اختصره كاتبه محمد بن عبد الله بن أحمد الهكاري الشافعى المقيم بالصلت<sup>(١)</sup> ،  
وذلك لما رأيت فيه من النقول الكثيرة الغريبة من كلام الفلاسفة المتقدمين  
والتأخرين ، ومن كلام المتكلمين ، ومن كلام الأصوليين ، ومن الاستدلالات  
بالقرآن والسنة ، وأقوال الصحابة والسلف والأئمة والمحدثين وغير ذلك .

وبالجملة فهو جامع فى فنه لأقوال المذكورين ، وللكتب الغريبة التى لم يوجد  
النقل عنها إلا فيه . اختصرته ولم أحذف من مقاصده شيئا . والنسخة المنقول  
منها فى ست مجلدات ، وبعضها بخط المصنف ابن تيميه ، وهى نسخة صحيحة ،  
وقصدت بذلك الاطلاع على ما فيه من نقول غريبة عن علماء وكتب لا يكاد  
الطالب يظفر ببعضها ، وأنا أسأل الله تعالى أن يغفر لنا ويعفو عنا بمنه وكرمه ،  
وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وجاء هذا المختصر فى مجلدين ، هذا الأول منهما ، والحمد لله وحده .

ويبدأ الكتاب فى ظهر هذه الصفحة كما يلى :

« بسم الله الرحمن الرحيم رب لطفك دائما

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ،

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

فصل : فى قول القائل : إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية أو السمع

والعقل ..... »

(١) محمد بن عبد الله بن أحمد الهكاري ثم الصلبي ، بدر الدين القاضى الشافعى . ولد ببلد الثلاثين ونشأ بالصلت  
فى مشرق الأردن ، ولى قضاء بلدة ثم القدس وأخر ما ولى حمص ومات بها فى شهر رجب سنة ٧٨٦ هـ .  
وله « مختصر ميدان القربان » لمحمد بن خلف النزى . أنظر ترجمته فى : الدرر الكامنة ٤ / ٨٥ - ٨٦ ؛  
كشف الظنون ، ع ١٩١٦ ، الأعلام ٧ / ١١٤ .

## الجزء الأول

وتنتهى الورقة الأخيرة من هذا الجزء بهذه العبارات « ... والمشهورات  
لإمامنا الواجبات وإمامنا من التأديبات الصلاحية وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية ،  
وإمامنا خَلْقِيَّاتٍ وَاَنْفَعَالِيَّاتٍ ، وإمامنا استقرائيات ، وهى إمامنا بحسب الإطلاق  
وإمامنا بحسب صناعة » .

وكتب بعد ذلك :

« آخر المجلد الأول من المتن من كتاب درء تعارض العقل والنقل للشيخ الإمام  
العلامة الأَوحد المَجْتَهِد أبى العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام  
ابن تيمية رضى الله عنه . انتقاء لنفسه معلقه محمد بن عبد الله الهكاري  
الشافعي ، وكان الفراغ من هذا الانتقاء فى العَشر الأول من جمادى الآخرة سنة  
ثلاث وسبعين وسبعمائة ببلد الصلّت ، والحمد لله وحده ، وصلاته على سيدنا محمد  
وآل محمد وصحبه وسلامه » .

وكتب فى الركن الأيمن فى أسفل الصفحة :

« يتلوه قال ابن تيمية : قلت : ليس هذا موضع بسط القول » .

وفى ظهر هذه الصفحة كتب ما يلى :

« فائدة وجدت من خط الشيخ تقي الدين ابن تيمية رضى الله عنه ، وهى نظمها  
فى ظهر مجلد شرح قواطع الأدلة للنيسابورى :

يا منطق اليونان ما أفسده \* وعن طريق الحق ما أبعد  
ولسبيل النى ما أطلبه \* وعن سبيل الرشد ما أهربه  
وبقضايا الإفك ما أحذقه \* وفى خلاف الصدق ما أصدقه  
وفى قضاياها ما أكذبه \* وفى انتقاض الحكم ما أعجبه  
وإن تقل ما فيه ما أظهره <sup>(١)</sup> \* ولصرح العقل ما أذهبه

(١) الشطر الأول من هذا البيت غير واضح بالأصل ، وكذا استظهرته .

وهذا رحمه الله كتبه قديما في حال شبابه ، وأما في هذا الوقت فقد كتب على المنطق مجلدات في رد قواعدهم في الحسد والبرهان والقياس وغير ذلك .  
تم ما وجدته منقولاً عنه ، والله الحمد والمنة .

وكتب بعد ذلك - بخط مخالف لخط الهكاري - الأبيات السابقة إلى نهايتها .  
وكتب بعد ذلك بخط « كوبييا » : ورقة ٣٢١ . ويجوارها ختم الكتبخانة الخديوية المصرية .

وكتب المخطوط بخط معتاد واضح بجزء أسود ، والخط قليل النقط وغير مضبوط بالشكل ، وتوجد في نهاية بعض الصفحات كلمات هي مفاتيح الصفحات التالية ، ومسطرة الصفحات مختلفة فيبلغ عدد السطور أحيانا ٢٠ سطرا ويصل أحيانا إلى ٢٣ سطرا ، وعدد كلمات السطور حوالي ١٤ كلمة .

ومقاس صفحات الكتاب ٢٨ × ٢٠ سم ومقاس الكتابة ٢٢ × ١٥ سم .  
وتوجد تعليقات هامة في بعض هوامش الصفحات كما كتب في صفحة منها :  
« هذه الوجهة إلا ستة أسطر وكذلك الوجهة التي تليها بخط المصنف الشيخ تقي الدين ابن تيمية على الحواشي وورقة مفردة وهو علق جدا إلى الغاية فلذلك احتجج إلى تأمل ببعض مواضع ستراجع إن شاء الله تعالى » .

تاسعا - رسالة « بيان خاتم النبيين = بيان » :

هذه الرسالة ضمن مجموعة رسائل تحمل رقم ٢٠٤ مجاميع تيمورية ، وهي مجموعة رسائل أكثرها لابن تيمية تبدأ بمسألة في التصوف أجاب عنها الشيخ عماد الدين الواسطي ، وتليها في ظهر ص ٢ الرسالة القبرصية ، وآخر رسالة فيها تبدأ ص ٣٩٨ وتنتهي ص ٤٠٤ وهي فتوى لابن تيمية في تخطئة من يقول إن المرتضى كرم الله وجهه معصوم .

## الجزء الأول

والرسالة التي اعتمدنا عليها هي الرسالة الرابعة ، وهي رسالة ألفها ابن تيمية في الديار المصرية ( ما بين سنتي ٧٠٥ - ٧١٢ ) ردا على سؤال وجه إليه . وقد أدرجها ابن تيمية في أول كتابنا هذا لاتصالها الوثيق بموضوعه ، وقد طبعت أكثر من طبعة ، ولكنني فضلت الرجوع إليها ، خاصة وهي تقابل أكثر من خمسين صفحة من صفحات طبعتنا هذه ( ص ٢٥ - ٧٨ ) .

تبدأ الرسالة في ص ٨٥ من مجموع ٢٠٤ مجاميع تيمورية . وفي السطر الأول من هذه الصفحة كتب : « مسائل سئل عنها فلان تتضمن بيان خاتم النبيين لأصول الدين » . وفي أعلى الصفحة إلى اليسار توجد كلمة « أول » .

وكتب تحت هذا الكلام بحبر أسود وبخط واضح وأكبر ما يلي : « مسائل سئل عنها شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني في بيان خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم لأصول الدين » .

وإلى يسار هذا الكلام كتب بخط دقيق صغير عبارة : « نقلها ابن الحب » . وكتب تحت الكلام السابق وبنفس الحبر الأسود : « وهذه قاعدة عظيمة جليلة مفيدة جدا وهي قابلة للنسخ » .

وبجانبها إلى اليسار كتب : « وكاتبه إبراهيم بن محمد بن صالح » . ويوجد تحت الكلام السابق ما يلي : « وفيه الرد على من قال إن الصلاة لا تجوز خلف إمام مالكي لشيخ الإسلام تقي الدين أيضا » . وتبدأ الرسالة في الصفحة التالية ( ص ٨٦ ) وأولها :

« بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . مسائل سئل عنها سيدنا وشيخنا تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ، متع الله الإسلام والمسلمين ببقائه :



إن قال قائل : هل يجوز الخوض .. الخ » .

والرسالة مسطرتها ١٧ سطرا في كل سطر حوالى ١١ كلمة .

والخط معتاد واضح قليل النقط كتب بجبر أسود والنسخة فيها خروم قليلة  
وهي كثيرة السقط في كثير من المواضع .

ومقاس الصفحة في الرسالة ١٣ × ١٨ سم ومقاس الكتابة ١١ × ١٥ سم .

وتنتهى الرسالة ص ١٢٥ وآخر عبارة فيها هي :

« ... مع شعبة من حال أهل الأهواء » .

وكتب بعد ذلك : « والله أعلم . آخر ما وجد بخط شيخ الإسلام في هذه  
المسألة ، والحمد لله رب العالمين » .

وإلى اليسار بعد ذلك كتب : « بلغ مقابلة ومطالعة بحمد الله وعونه ، كتبه  
على بن أحمد بن أحمد المقدسى » .

عاشرا - المطبوعتان : بولاق = ق ، السنة المحمدية ( م ) .

طبع كتابنا لأول مرة على هامش كتاب « منهاج السنة النبوية في نقض كلام  
الشيعة القدريية » بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، القاهرة ، سنة ١٣٣١ . أى قبل  
سبعين عاما تقريبا ، ويبدأ الجزء الأول منه بأول الكتاب وينتهى ( ص ٢٧٦ )  
عند عبارة : « حصل المكون المخلوق عقب التكوين والتخليق لامع ذلك في الزمان ،  
فإن هذا القول من قولكم » .

وبداية ونهاية الجزء الأول من ( م ) هي نفس بداية ونهاية الجزء الأول من  
( ق ) ( تنتهى م في ص ٢٦٣ ) .

## الجزء الأول

وأما الجزء الثانى فى المطبوعتين فيبدأ بعبارة : « فصل : ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى ... الخ »

ويتمى الجزء الثانى من ( ق ) ( ص ٢٦٢ ) بعبارة « ... والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فنبت بطلان قولهم على التقديرين » .  
وهذه النهاية هى نفس نهاية الجزء الأول فى النسخ المخطوطة : آصافية (ص)، طلعت ( ط ) ، رامبور ( ر ) .

ولذلك يمكننا القول أن ناشر هذه الطبعة قسم الجزء الأول من الكتاب ( حسب كثير من النسخ المخطوطة ) إلى قسمين .  
أما الجزء الثانى من (م) فيتمى فى ص ٢٦٣ وهى تقابل ص ٦٩ من الجزء الثالث من طبعة بولاق .

ويبدأ الجزء الثالث من ( ق ) بعبارة : « قال الرازى : البرهان الثانى : كل جسم متناهى القدر ... الخ » .

وهى بداية الجزء الثانى فى المخطوطات : « ص » ، « ط » ، « ر » ، كما أشارت إلى ذلك نهاية الجزء الأول فيها ، إلا أن هذه النسخ الثلاث ضاعت منها أوراق فى أول الجزء الثانى ، كما أشرت إلى ذلك من قبل .

أما نهاية الجزء الثالث من ( ق ) فهى نهاية القسم الأول ( حسب تقسيم الناشر ) من قسمى الجزء الثانى من الكتاب ، وآخر عبارة فيه ( ص ٢٧٨ ) « ... وأنهم فهموا من حقائق الأمور ما لم يفهم هؤلاء الذين خالفوهم وقبلوا الحق وردوا الباطل ، والله أعلم » .

ويبدأ الجزء الرابع من ( ق ) بعبارة « فصل : وإذا قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف فى مسألة الأفعال الاختيارية ... الخ » ( وهى تقابل ظهر صفحة ٩٥ من الجزء الثانى من مخطوطة ص ) .

أما نهاية الجزء الرابع من بولاق فهي نفس نهاية الثاني من مخطوطي (ص)،  
(ط) وينتهي بهذه العبارة (ص ٢٨٠) : « ... فهو فاعل لما يشاؤه إذا شاء ،  
وهو موجب له بمشيئته وقدرته ، والله تعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه وسلم » .

ونلاحظ وجود تشابه كبير بين المطبوعتين ، وإن كانت نسخة (م) تكمل النقص  
في (ق) في قليل من المواضع ، كما سيظهر للقارئ فيما بعد .

وقد ذكرت في مقدمة الجزء الأول من كتاب « منهاج السنة » ما جاء في آخر  
الجزء الرابع منه من كلام عن تاريخ نسخ الكتاب وعن نسخت من أجله ، ونقلت  
ما ورد في آخره من تقاريظ<sup>(١)</sup> .

أما كتابنا — المطبوع على هامش منهاج السنة — فلا توجد إشارة في آخره  
إلى ناسخه أو تاريخ ، نسخته ولكن جاء فيه ما قد أشرت إلى بعضه في مقدمة  
« منهاج السنة » ، وسأورد هنا منه ما يتصل بكتابنا . ففي ٢٩٩/٤ نجد هذه العبارة :  
« يقول طه بن محمود قطرية رئيس التصحيح بالمطبعة الكبرى الأميرية ، وبعد البسملة  
والخطبة : « أما بعد ، فإن من فضل الله العميم ، على كل من هدى إلى صراط  
مستقيم ، طبع هذين الكتابين الجليلين ، اللذين هما لكل مسلم مسرة قلب ، وقرة عين :  
الكتاب المسمى « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية » وبهامشه  
الكتاب المسمى « بيان موافقة صريح المعقول لمصحيح المنقول » كلاهما من  
مؤلفات الإمام الهمام ، شيخ مشايخ الإسلام ، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم  
ابن تيمية الحراني الحنبلي رحمه الله » .

وبعد تقرير طه للمؤلف والكتابين قال السيد طه (ص ٣٠٠) : « هذا ولما كانت  
نسخ الكتابين نادرة ، والحاجة إليهما شديدة ، والرغبة فيهما زائدة أكيدة ، نهض

(١) انظر مقدمة « منهاج السنة » ص ٣٥ — ٥٠ (م) ، ٥٩ — ٦١ (م) .

## الجزء الأول

بطبعمهما حضرات الأماجد المحترمين الشيخ مصطفى البابي الحلبي وأخويه ، جعل الله أعمالهم صالحة ، وتجارتهم رابحة ، وقد بذلنا في تصحيح كليهما المجهود ، وقتنا فيه - والله الحمد - المقام المحمود ، على ما في نسخة الأصل من التحريف والسقم ، التصحيف وطغيان القلم ، وما جاء بها من الزيادة والنقصان ، والبياض الذى ترك في الأصل فذهب بحسن البيان ، وليس بيدنا ثانية تساعدنا عليها ، ويكون رجوعنا إذا أشكل أمر الأولى إليها ، بل هى واحدة على علاقتها ، آمنة من علاتها ، وطالما عانا تحريفها ، وأنصبتنا تصحيحها ، لولا أن الله فرج الكرب ، وسهل الصعب ، فأصلحنا فيها مواطن كثيرة ، بالرجوع إلى كتب الحديث والسير الشهيرة ، ومواطن أصلحناها مما تكرر إيرادها في الكتاب ، وأخرى نهينا عليها ليتحرى الواقف عاينها الصواب .

ذكر السيد طه أن طبع الكتاب كان بالمطبعة الكبرى الأميرية ، في عهد الدولة الفخمية الخديوية العباسية . . في أواخر ذى القعدة الحرام عام ١٣٢٢ .

وسبق أن أشدت بالجهد الذى بذله السيد طه في تصحيح كتاب « منهاج السنة » وأشرت إلى رجوعه إلى أكثر من نسخة في بعض المواضع من كتاب « منهاج السنة » كما نص هو على ذلك .

أما كتابنا فلا توجد فيه إشارة من المصحح إلى وجود نسخة أخرى عنده ، بل يتكلم دائماً عن « الأصل » و « النسخ » وعن وجود « بياض بالأصل » .

أما طبعة السنة المحمدية فعندى الطبعة الثانية منها ( ١٩٥١/١٣٧٠ ) بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد والأستاذ الشيخ محمد حامد الفقى ( رحمه الله ) وهى بعنوان « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » ( وهو يخالف عنوان نسخة بولاق ) .

وجاء في صفحة غلاف الجزء الأول ما يلى : « هذه الطبعة على نسخة خطية من ذخائر المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة » . وقد دفعنى ذلك إلى محاولة الحصول

على هذه النسخة الخطية فاتصلت بفضيلة الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد فذكر أنها عند ابن الشيخ حامد الفقي رحمه الله ، فحاولت الاتصال به مرات ولكن لم أتمكن من ذلك ، وقيل لي في مطبعة السنة المحمدية إنهم يبحثون عن النسخة <sup>(١)</sup> . وقد جعل الأستاذان المحققان الإضافات القليلة الموجودة في هذه النسخة زيادة عمّا في نسخة ( ق ) بين قوسين معقوفين ، كما أشارا إلى أرقام الآيات والصور ، وأخرجوا الكتاب في صورة جيدة ، مع دقة في الضبط والتصحيح ، ومع بعض التعليقات والملاحظات أحيانا ، وقد أفدت من كل ذلك بلا شك .

### منهج التحقيق

لعل القارئ قد لاحظ مما سبق أن كتاب « درء تعارض العقل والنقل » لا توجد منه نسخة كاملة ، بل طبع منه ما يقرب من الثلث ، في حين أن سائر الكتاب المخطوط لا يوجد في نسخة خطية واحدة ، بل يقع في أكثر من نسخة . ولذلك لا يوجد من الكتاب نسخة واحدة يمكن أن تسمى النسخة « الأم » تكون مرجعا لنا دائما .

ولذلك فلأني أسلك هنا نفس المسلك الذي سلكته في تحقيق الجزئين الأول والثاني من كتاب « منهاج السنة » والمجموعة الأولى من « جامع الرسائل » ، وأساسه أن أثبت في النص ما يصح عندي ، وأن أشير في التعليقات إلى القراءة المرجوحة — في سائر النسخ — أو إلى الخطأ .

---

(١) انتهزت فرصة زيارتي للدينية المتورة أثناء تأدية فريضة الحج هذا العام وبجنت عن النسخة الخطية التي أشار إليها الشيخ حامد الفقي رحمه الله في مكتبة المحمودية فلم أجدها وقيل لي إن الشيخ حامد رحمه الله استأمرها من المكتبة .

## الجزء الأول

على أننى سوف أقسم الكتاب حسب تقسيم النسخ الخطية التى عندى إلى أجزاء أربعة .

الجزء الأول ينتهى عند نهاية الجزء الثانى من طبعة بولاق وينقسم إلى قسمين :  
القسم الأول ينتهى عند نهاية الجزء الأول من طبعتى بولاق والسنة المحمدية ،  
والقسم الثانى ينتهى مع نهاية الجزء الثانى من طبعة بولاق .

وأما الجزء الثانى من الكتاب فيقابل الجزئين الثالث والرابع من طبعة بولاق ؛  
القسم الأول منه يقابل الجزء الثالث ، والقسم الثانى يقابل الجزء الرابع .

وأما الجزء الثالث فأوله موجود فى قسم من الجزء الثانى من مخطوطة رامبور  
وبقيته يوجد فى نسخة دبان ، وسأقسم هذا الجزء أيضا إلى قسمين بإذن الله .

والجزء الرابع يبدأ مع أول مخطوطة التيمورية وينتهى مع نهايتها على أن ينقسم  
كذلك إلى قسمين .

ولما كانت طبعة السنة المحمدية هى أصح وأتم من طبعة بولاق فقد اعتمدت  
عليها فى هذا القسم الأول من الجزء الأول من الكتاب وجعلتها هى الأصل ، وما زاد  
عليها وضعته بين معقوفتين ، مع ملاحظة ما سبق أن ذكرته من أننى أثبت فى الأصل  
الراجع وأشير فى التعليقات إلى المرجوح . وقد أشرت فى الهامش إلى رقم الجزء  
بعدد كبير « البنط » وإلى رقم الصفحة ( من صفحات طبعة السنة المحمدية )  
بعدد صغير « البنط » مثل : ٢٣/١ .

وكما فعلت من قبل فى تحقيق « منهاج السنة » و « جامع الرسائل » فإننى  
أشير هنا إلى ما يكون ساقطا من بعض النسخ بأن أضع قوسا واحدا داخله رقم عند  
أول مكان السقط ، مثلا : ( ١ ) ، وفى نهاية الجملة الساقطة أكتب نفس الرقم وبعده

قوس مثلا : ١ ) ، وأشير في التعليقات إلى السقط هكذا مثلا : ( ١ - ١ ) :  
ساقط من ( م ) ، ( ق ) .

وقد كتبت أسماء السور وأرقام الآيات في صلب الكتاب بعد كل آية وجعلت  
ذلك بين معقوفتين [ ] ، وكذلك جعلت أى زيادة على النص الأصلي بين  
معقوفتين .

وحرصت هنا أيضا على ألا أدخل على النص ما ليس فيه ، ولذلك جعلت  
كل العناوين الأساسية والفرعية في هامش الكتاب ، واستعملت الوسائل المطبعية  
لإيضاح تسلسل أفكار ابن تيمية ، فمثلا جعلت القانون الكلى الذى أورده  
ابن تيمية في أول الكتاب — وجعل الرد عليه هو موضوع الكتاب الأساسى —  
بمخروف كبيرة « البتط » ، كما جعلت « الوجوه » الأساسية في رد ابن تيمية —  
وعدها ٤٤ وجها — بمخروف كبيرة في وسط السطر ، في حين جعلت الوجوه  
الفرعية في أوائل السطور وقد أضع تحتها خطا رفيعا . وكذلك أضع أحيانا مثل  
هذا الخط تحت بعض الكلمات التى توضح تسلسل الكلام مثل : قال ، أو : قلت ،  
وهلم جزأ .

وقد حرصت قدر المستطاع على مقابلة ما أورده ابن تيمية من نصوص أو كلام  
لغيره من العلماء على كتبهم ، وقد تكون هذه الكتب ما زالت مخطوطة مثل كتاب  
« نهاية العقول » للرازى .

\* \* \*

وبعد ، فإننى أكرر شكرى للشرفين على مركز تحقيق التراث بدار الكتب وعلى  
رأسهم الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى ، وكيل وزارة الثقافة ، والأستاذ الدكتور طه  
الحاجرى .

## الجزء الأول

وقد سن المركز سنة حسنة بتعيين طائفة من خريجي الجامعات للتدريب على تحقيق كتب التراث تحت إشراف الأساتذة المحققين . وقد كلف المركز شابين نابهين بالعمل معي هما : الأخ محمد السيد الجايند ، والأخ الطبلاوى محمود سعد . وقد لقيا أثناء تحقيق هذا الجزء نصيبا ، ووجدوا — بلا ريب — عتبا ، والله أسأل أن يجزيهما خير الجزاء على ما قدماه إلى من معونة طيبة .

كما أشكر بعض من عاون في المقابلة ومراجعة تجارب الطبع من الشباب الباحثات مثل السيدة نجوى مصطفى كامل ، والسيدة إيزيس زكى قرياقوس . ولا يفوتنى هنا أن أشكر الأخ عبد الفتاح الملاح الذى يقوم بنسخ الأجزاء المخطوطة من هذا الكتاب ، كما أشكر السادة المشرفين على مطبعة دار الكتب والعاملين بها على حسن إخراج هذا القسم الأول من الكتاب .

وأخيرا ، فإننى أسأل الله تبارك وتعالى أن يعينى على إتمام هذا الكتاب ، وأن يتقبله بقبول حسن ، وأن يعلمنا ما ينفع ، وينفعنا بما نعلم ، إنه سميع مجيب ما

دار الكتب بالقاهرة فى الخميس ١١ ربيع الأول سنة ١٣٩١  
محمد رشاد سالم ٦ مايو سنة ١٩٧١





## رموز الكتاب

- م = طبعة مطبعة السنة المحمدية .
- ق = طبعة المطبعة الأميرية ببولاق .
- س = مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول .
- ص = مخطوطة مكتبة آصفية ( حيدر آباد ) .
- ط = مخطوطة مكتبة طلعت ( دار الكتب المصرية ) .
- ر = مخطوطة مكتبة رامبور ( بالهند ) .
- د = مخطوط دبلن ( بأيرلندا ) .
- ت = مخطوط التيمورية ( دار الكتب المصرية ) .
- ش = مخطوطة دمشق .
- هـ = مختصر الهكاري .
- بيان = رسالة بيان خاتم النبیین ( مجموعة رقم ٢٠٤ مجاميع تيورية )







منه و من الله و اليه المرجع

مجلس ۱۷۹۰

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

مکتبہ اسلامیہ

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

اعلایا امداد بیجا و در کار آمدن بر استغنیای بیجا  
از اهل صفا و بر آگاهان بیدار و در کار آمدن بر استغنیای بیجا

مسألة في بيع بغير قبض

و انما ارضي الله به ما يحب منكم و لا يرضى الله بغيره

سأله يومئذ فقال له يا رسول الله ما هذا فقال له  
هذا من عبادي الذين هم في الدنيا مسلمون  
ولكنهم لم يؤمنوا بي حتى أتيتهم بالغلبة  
فكذبوا عليّ فإني أؤذيهم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

...













[illegible][illegible]

















# ذُرْعَةُ خِصْرِ الْحَقِّ وَالنَّفْلِ

لِابْنِ تَيْمِيَّةَ

أَبِي الْعَبَّاسِ تَيْمِيٍّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكِيمِ

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ دُرَّشَادُ سَالِم

الجزء الأول

القِسْمُ الْأَوَّلُ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وبه أستعين<sup>(١)</sup>]

قال شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، مفتي الأنام ، الإمام المجاهد الصادق الصابر ، سيف السنة المسلول على المبتدعين ، والقاطع البتار لألسنة المارقين الملحدين : أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم ، تقي الدين ، الشهير بابن تيمية الحراني ، رحمه الله ، وغفر لنا وله<sup>(٢)</sup> :

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره [ونتوب إليه<sup>(٣)</sup>] ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل<sup>(٤)</sup> فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا .

(١) وبه أستعين : زيادة في (ر) ، (ص) .

(٢-٢) : زيادة في (م) فقط .

(٣) ونتوب إليه : زيادة في (ر) فقط .

(٤) ر ، ص : من يهده .

## (فصل)

قول القائل :

القانون الكلى  
للتوفيق عند  
المبتدعة

« إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ، أو السمع والعقل ،  
أو النقل والعقل ، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية ، أو نحو ذلك  
من العبارات ، فإما أن يجمع بينهما ، وهو محال ، لأنه جمع بين التقيضين ؛  
وإما أن يردَّ جميعاً ؛<sup>(١)</sup>

وإما أن يُقدِّم السمع ، وهو محال ، لأن العقل أصل النقل ،  
فلو قدَّمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذى هو أصل النقل ، والقدح  
في أصل الشيء قدح فيه ، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل  
جميعاً ، فوجب تقديم العقل ، ثم النقل إما أن يتأول ، وإما أن يُقوَّض .  
و أما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ، ولم يمتنع  
ارتفاعهما » .

وهذا الكلام قد جمعه الرازى<sup>(٢)</sup> وأتباعه قانوناً كلياً فيما يستدل به من كتب

(١) د ، ص : إما .

(٢) يردا : كذا في (د) فقط : وهو الصواب ، وفي سائر النسخ : يرادا . وفي « أساس التفتيش »  
لرازى ، ص ٢١٠ : « إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق التقيضين وهو محال ، وإما أن  
يبطل فيلزم تكذيب التقيضين وهو محال » .

(٣) وهو أبو عبد الله ، نحر الدين ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ، النيسابورى  
الرازى ، ويعرف بابن الخطيب ، وابن خطيب الرى ، ولد سنة ٤٤٤ هـ وتوفى سنة ٥٠٦ هـ من أئمة  
الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعرى بالفلسفة والاعتزال . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان  
٣/٣٨١ — ٣٨٥ ؛ شذرات الذهب ٥/٢١ ؛ طبقات الشافعية ٣/٣٣ — ٤٠ ؛ لسان الميزان  
٤/٢٤٦ — ٢٤٩ ؛ الأعلام ٧/٢٠٣ .

الله [ تعالى ] وكلام أنبيائه [ عليهم السلام ]<sup>(٢)</sup> وما لا يُستدل به ، ولهذا ردوا الاستدلال بما جاءت به / الأنبياء والمرسلون في صفات الله تعالى ، وغير ذلك من الأمور التي أنبأوا بها ، وظن هؤلاء أن العقل يعارضها ؛ وقد يضم بعضهم إلى ذلك أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين ، وقد بسطنا الكلام على قولهم هذا في الأدلة السمعية في غير هذا الموضع .

وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد سبقهم إليه طائفة ، منهم أبو حامد ، وجعله قانونا في جواب المسائل التي سُئل عنها في نصوص أُشككت على السائل ،<sup>(٣)</sup> كالمسائل التي سأله عنها القاضي أبو بكر بن العربي ، وخالفه القاضي أبو بكر في كثير من تلك الأجوبة ، وكان يقول : « شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر » . وحكى هو عن أبي حامد نفسه أنه كان يقول :<sup>(٤)</sup> « أنا مزجي البضاعة في الحديث »<sup>(٥)</sup> .

(١) تعالى : زيادة في ( د ) ، ( ص ) .

(٢) عليهم السلام : زيادة في ( د ) فقط .

(٣) الإشارة هنا إلى كتاب « قانون التأويل » الذي ألّفه الفزالي ( المتوفى سنة ٥٠٥ ) ردا على أسئلة وجهت إليه . انظر هذه الرسالة ( ط . عزت الحسيني ، القاهرة ، ١٣٥٩ / ١٩٤٠ ) .

(٤) وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المافري ، القاضي الإشبيلي المالكي . ولد في إشبيلية سنة ٤٨٦ وتوفي سنة ٥٤٣ من أئمة المالكية ومن كبار حفاظهم وفقهائهم ، رحل إلى المشرق ودرس على الفزالي ، وتولى قضاء إشبيلية .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤٢٣/٣ ؛ المغرب في حل المغرب ( ط . المعارف ) ٢٥٤/١ — ٢٥٥ ؛ الصلة لابن شكرال ، ص ٥٣٠ — ٥٣١ ؛ فتح الطيب ٢ / ٤١٥ — ٤١٦ ؛ الأعلام ١٠٦/٧ . وانظر ترجمته في مقدمة « العواصم من القواصم » بقلم السيد محب الدين الخطيب ، ط . السلفية ، القاهرة ، ١٣٧١ .

(٥) د ، ص : يظن .

(٦) ص : أنه قال .

(٧) ذكر الفزالي هذا الكلام في رسالة قانون التأويل ، ص ١٦ .



ورضع أبو بكر بن العربي<sup>(١)</sup> هذا قانوناً آخر، مبنيًا على طريقة أبي المعالي ومن قبله، كالقاضي أبي بكر الباقلائي<sup>(٣)</sup>.

ومثل<sup>(٤)</sup> هذا القانون الذي وضعه هؤلاء<sup>(٥)</sup> يضع كل فريق لأنفسهم قانوناً فيما جاءت به الأنبياء عن الله، فيجعلون الأصل الذي يعتمدونه ويعتمدونه هو ماظنوا أن عقولهم عرفته، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبعاً له؛ فما وافق قانونهم قبلوه، وما خالفه لم يتبعوه.

وهذا يُشبه ما وضعته النصارى من أمانتهم التي جعلوها عقيدة إيمانهم، وردّوا نصوص التوراة والإنجيل إليها<sup>(٧)</sup>، لكن تلك الأمانة اعتمدوا فيها على ما فهموه من نصوص الأنبياء، أو ما بلغهم عنهم، وغلطوا في الفهم أو في تصديق الناقل،

(١) ابن العربي : ليست في (ص).

(٢) وهو إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني . ولد بنيسابور سنة ٤١٩ هـ، وتوفي بها سنة ٤٧٨ هـ . من أعظم أئمة الأشاعرة، تنبذ عليه النزالي . انظر ترجمته في : تبين كذب المقتري، ص ٢٧٨ — ٢٨٥ ؛ طبقات الشافعية ٤/٢٤٩ — ٢٨٢ ؛ شذرات الذهب ٣/٣٥٨ — ٣٦٢ ؛ وفيات الأعيان ٢/٣٤١ — ٣٤٣ ؛ الأعلام ٤/٣٠٦ .

(٣) وهو محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر، القاضي المعروف بابن الباقلائي أو الباقلائي . ولد في الربع الأخير من القرن الرابع، وعاش في بغداد، وتوفي سنة ٤٠٣ هـ .

وهو يعد أعظم الأشاعرة بعد الأشعري، وقد ألف كتباً كثيرة نقد فيها الفلسفة والمنطق والمثل المختلفة، ومن أهمها كتاب « الدقائق » وهو مفقود . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/١٦٠ — ١٧٠ ؛ تبين كذب المقتري، ص ٢١٧ — ٢٢٦ ؛ وفيات الأعيان ٤/٤٠٠ — ٤٠١ ؛ تاريخ بغداد ٥/٣٧٩ — ٣٨٣ ؛ الأعلام ٧/٤٦ .

(٤) ر، ص : مثل .

(٥) انظر ما سبق أن أوردناه في المقدمة .

(٦) تبعاً له : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : تبعاً .

(٧) نص هذه الأمانة أوردته الشهرستاني في كتابه الملل والنحل ١/٥٣١ — ٥٣٣ . وهو النص الذي اتفق عليه رجال الدين المسيحيون في مجمع نيقيه سنة ٣٢٥ م . وانظر كتاب : « المسيحية » للدكتور أحمد شامي، ص ٨٨ — ٩٠ ط . النهضة المصرية سنة ١٩٦٠ ؛ خدمة القديس الإلهي لأبنا الجليل في القديسين يوحنا الذهبي الفم، ص ٢٦ — ٢٧ ط . القاهرة، ١٩٧٠ ؛ إيماننا الحلي، للآب روبركاهان اليسوعي والآب آدمون بازرجي اليسوعي، ص ١٧ — ١٨ .

كسائر الغالطين ممن يمتحج بالسمعيات ، فإن غلطه إما في الإسناد وإما في المتن ؛ وأما هؤلاء فوضعوا قوانينهم على ما رأوه بقولهم ، وقد غلطوا في الرأي والعقل .

فالنصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسل من هؤلاء ، لكن النصارى يشبههم من ابتدع بدعة بفهمه الفاسد من التصوُّص أو بتصديق<sup>(١)</sup> النقل الكاذب عن الرسول ، كالخوارج<sup>(٢)</sup> والوعيدية<sup>(٣)</sup> والمريضة<sup>(٤)</sup> والإمامية وغيرهم ، بخلاف بدعة

(١) ر : أو بتصديق .

(٢) يقول ابن حزم في الفصل ١١٣/٢ : « ومن وافق الخوارج من إنكار التحكيم وتكفير أصحاب الكبار والقول بالخروج على أئمة الجور وأن أصحاب الكبار يخلدون في النار وأن الإمامة جائزة في غير قریش فهو خارجي » . ويلقب الخوارج بالحُرورية والنواصب والمساكر والشراة والبلغاة . وانظر عنهم : مقالات الإسلاميين ٨٦/١ - ١٣١ ( ط ٠ ريت ) ؛ الملل والنحل ١/١٩٥ - ٢٥٥ ؛ الفرق بين الفرق ص ٤٥ - ٦٦ ؛ التبصير في الدين ، ص ٤٦ - ٥٩ ؛ الفصل لابن حزم ( في شمع الخوارج ) ٤/١٨٨ - ١٩٢ .

(٣) الوعيدية هم الذين يقولون ببقاء وعد الله ووعيده ويخلدون أصحاب الكبار في النار وينكرون الشفاعة والاستثناء ، ويراد بهم الخوارج والمعتزلة على الخصوص . على أن الخوارج يقولون بكفر أصحاب الكبار ، وأما المعتزلة فيقولون إنهم في منزلة بين المنزلتين : الإيمان والكفر . انظر : أصول الدين ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

(٤) المريضة هم الذين كانوا يؤثرون العمل عن الإيمان ، بمعنى أنهم كانوا يحملون مدار الإيمان على المعرفة بالله والمحبة له والإقرار بوحدايته ، ولا يحملون هذا الإيمان مرتبطا بالعمل . وأكثر المريضة يرون أن الإيمان لا يبعث ولا يزيد ولا ينقص ، وبعضهم يقول : إن أهل القبلة لن يدخلوا النار مهما ارتكبوا من المعاصي .

انظر : مقالات الإسلاميين ١٣٢/١ - ١٥٤ ؛ الملل والنحل ١/٢٥٧ - ٢٧٦ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٢ - ١٢٥ ؛ الفصل لابن حزم ٤/٢٠٤ - ٢٠٥ ؛ التبصير في الدين ، ص ٥٩ - ٦١ ؛ الحُرور العين ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ؛ البدع والتاريخ ٥/١٤٤ - ١٤٦ ؛ الخطط للقرنيزي ٢/٣٤٩ - ٣٥٠ ؛ كشاف اصطلاحات الفنون ( ط ٠ بيروت ) ٢/٢٥٢ - ٢٥٦ .

(٥) الإمامية هم الذين يقولون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نص على خلافة علي من بعده نصا جليا ، وساقوا الإمامة بعد ذلك في أولاده حتى الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي المنتظر . والإمامة عندهم أهم أركان الدين ، وهم يقولون بعصمة الأنبياء والأئمة . ويقصد بلفظ الإمامية أحيانا عامة الشيعة ، وهو الذي قصدته ابن تيمية هنا على الأرجح . انظر تعريف الشيعة عامة والإمامية خاصة في : الملل والنحل ١/٢٧٧ - ٢٧٩ ، ٣٢٤ - ٣٣٣ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ٢١ - ٢٤ ؛ مقالات الإسلاميين ١/١٦٠ - ١٧ ؛ كشاف اصطلاحات الفنون ١/٩٣ .

الجهمية<sup>(١)</sup> والفلاسفة فإنها مبنية على ما يقرّون هم بأنه مخالف / للمعروف من كلام الأنبياء ، وأولئك يظنون أن ما ابتدئوه هو المعروف من كلام الأنبياء ، وأنه صحيح عندهم<sup>(٢)</sup> .

٣/١

ولهؤلاء في نصوص الأنبياء طريقتان<sup>(٣)</sup> : طريقة التبديل ، وطريقة التجهيل ؛ أما أهل التبديل فهم نوعان : أهل الوهم والتخيل ، وأهل التحريف والتأويل . فأهل الوهم والتخيل هم الذين يقولون : إن الأنبياء أخبروا عن الله وعن اليوم الآخر ، وعن الجنة والنار ، بل وعن الملائكة ، بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه ، لكنهم خاطبوا بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله جسم عظيم<sup>(٤)</sup> ، وأن الأبدان تُعاد ، وأن لهم نعيمًا محسوسا ، وعقابا محسوسا ، وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر ، لأن من مصلحة الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به

طريقتا المبتدعة  
في نصوص  
الأنبياء  
أولا - طريقة  
التبديل : أهل  
التبديل نوعان :  
١ - أهل الوهم  
والتخيل

(١) الجهمية هم المنسوبون إلى جهم بن صفوان أبي محرز مولى بني راسب ، وهو من أهل نراسان وقد تلمذ على الجعد بن درهم ، كما اتصل بمقاتل بن سليمان من المرجبة . وكان الجهم كاتبًا لمخارث بن سرج من زعماء نراسان ، ونرج معه على الأمويين فقتلًا بمرسة ١٢٨ هـ . والجهمية تطلق أحيانا بمعنى عام ويقصد بهم نقاة الصفات مائة ، وتطلق أحيانا بمعنى خاص ويقصد بهم أتباع الجهم بن صفوان في آرائه ، وأهمها نفى الصفات والقول بالخبر ، والقول بفناء الجنة والنار .

واظفر : مقالات الأشعرى ١/١٣٢ ، ٢٧٩ - ٢٨٠ ؛ الملل والنحل ١/١٣٥ - ١٣٧ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ؛ التبصير في الدين ، ص ٦٣ - ٦٤ . واظفر أيضا ما ذكره ابن تيمية من الجهمية في التسعينية ضمن الفتاوى ٥/٣١ - ٣٥ ط . القاهرة ١٣٢٩ ؛ الخطوط القرظي ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ؛ البدء والتاريخ ٥/١٤٦ ؛ ميزان الاعتدال ١/١٩٧ ؛ لسان الميزان ٢/١٤٢ - ١٤٣ ؛ الأعلام ٢/١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) ر ، ص : عنهم .

(٣) ر ، ص : طريقتان .

(٤) به : ليست في ( ص ) .

(٥) وعقابا محسوسا : ساقطة من ( ص ) .

(٦) ر ، ص : لأن مصلحة .

ويتخللون أن الأمر هكذا ، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور ،  
إذ كانت دعوتهم ومصالحهم لا تمكن إلا بهذه الطريق .

وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل ، كالقانون الذي ذكره  
في « رسالته الأضحية <sup>(١)</sup> » . وهؤلاء يقولون : الأنبياء قصدوا بهذه الألفاظ  
ظواهرها ، وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر ، وإن كانت الظواهر  
في نفس الأمر كذباً وباطلاً ومخالفة للحق ، فقصدوا لإفهام الجمهور بالكذب  
والباطل للمصلحة .

ثم من هؤلاء من يقول : النبي كان يعلم الحق ، ولكن أظهر خلافه للمصلحة .  
ومنهم من يقول : ما كان يعلم الحق ، كما يعلمه نفاً الفلاسفة وأمثالهم . وهؤلاء  
يفضلون الفيلسوف الكامل على النبي ، ويفضلون الولي الكامل الذي له هذا المشهد  
على النبي ، كما يفضل ابن عربي الطائي <sup>(٢)</sup> خاتم الأولياء — في زعمه — على الأنبياء <sup>(٣)</sup> ،

(١) انظر ما سبق ذكره في المقدمة .

(٢) هو أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي ، المعروف بابن عربي ،  
والملقب عند الصوفية بالشيخ الأكبر والكبيريت الأحمر وغير ذلك . انظر ترجمته في : فتح الطيب  
٣٦١/٢ — ٣٨٤ ؛ شذرات الذهب ١٩٠/٥ — ٢٠٢ ؛ طبقات الشعمري ١٦٣/١ ؛  
ميزان الاعتدال ٦٥٩/٢ — ٦٦٠ ؛ لسان الميزان ٣١١/٥ — ٣١٥ ؛ فوات الوفيات  
٤٧٨/٣ — ٤٨٢ ؛ الأعلام ١٧٠/٧ — ١٧١ . وانظر كتاب « ابن عربي » لآسين بلايوس ،  
ترجمة د . عبد الرحمن بدوي ، ط . الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٦٥ ؛ مناقب ابن عربي لإبراهيم بن  
عبد الله القارئ ، تحقيق د . صلاح الدين المنجد ، بيروت ، ١٩٥٩ .

(٣) انظر ما ذكره ابن تيمية في « جامع الرسائل » ٢٠٥/١ — ٢٠٦ ، ٢٠٩ . وتطبق على  
كلامه . وانظر فصوص الحكم لابن عربي ٦١/١ — ٦٤ ، ١٣٤/١ — ١٣٧ . وانظر الفتوحات  
المكية لابن عربي ٤٩/٢ ( ط . الحلبي ) ، والتصوف الثوري الروحية في الإسلام للديكتور أبي العلا  
جفيري ( ط . المعارف ١٩٦٢ ) ص ٣١٢ — ٣١٤ .

وكما يفضل الفارابي ومبشرين فاتك<sup>(١)</sup> وغيرهما الفيلسوف على النبي<sup>(٢)</sup> .  
وأما الذين يقولون : إن النبي كان يعلم ذلك ، فقد يقولون : إن النبي أفضل  
من الفيلسوف ، لأنه علم ما علمه الفيلسوف وزيادة ، وأمكنه أن يخاطب الجمهور  
بطريقة يعجز عن مثلها الفيلسوف ، وابن سينا وأمثاله من هؤلاء .  
/ وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية<sup>(٣)</sup> ، كالملاحدة الإسماعيلية<sup>(٤)</sup> ، وأصحاب

٤/١

(١) أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ الفارابي . ولد سنة ٢٦٠ وتوفي سنة ٣٣٩ ، ويعرف  
بالعلم الثاني . انظر عنه : تاريخ ابن القفطي ، ص ٢٧٧ - ٢٨٠ ؛ الوافي بالوفيات ١٠٦١ - ١١٣ ؛  
الهداية والنهاية ١١/٢٢٤ ؛ الأعلام ٧/٢٤٢ - ٢٤٣ . وانظر كتاب د. إبراهيم مدكور La place  
d'Al Farabi dans l'école philosophique musulmane, Paris, 1943.  
(٢) أبو الوفاء مبشرين فاتك ، المدعو بالأمير ، توفي حوالي سنة ٦٠٠ . أصله من دمشق واستوطن  
مصر في أيام الظاهر والمستنصر . تنبأ على ابن الهيثم وأبي الحسين المعروف بابن الأمدى ، واشتغل  
بصناعة الطب . انظر ترجمته في : ابن القفطي ، ص ٢٦٩ ؛ مقدمة مختار الحكم ومحاسن الكلم ،  
نشرة د. عبد الرحمن بدوي ، ط . مدريد ١٩٥٨ .

(٣) هم الذين جعلوا لكل ظاهر من الكتاب باطنا ولكل تنزيل تأويلاً ، ويذكر الشهرستاني  
في الملل والنحل ١/٢٧٤ أن الباطنية القديمة كانت تخلط كلامها ببعض كلام الفلاسفة ، أما الباطنية  
في زمانه فيجعلهم هم والإسماعيلية الغلاة فرقة واحدة ، وذكر أنهم يسمون في العسراق الباطنية والقرامطة  
والمزكية ، وفي خراسان بالنعليمية والملاحدة ، وذكر البغدادي في (الفرق بين الفرق ، ص ١٩٦) أن الذين  
أسسوا دعوة الباطنية جماعة منهم ميمون بن ديصان المعروف بالقداح ، ومحمد بن حسين الملقب بدندان .  
وانظر عنهم : الملل والنحل ١/٢٦٤ - ٤٤٧ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٦٩ - ١٨٨ ؛  
كشف اصطلاحات الفنون ١/١٥٢ ؛ دائرة المعارف الإسلامية مادة « الباطنية » .

(٤) انقسمت الشيعة الإمامية بعد وفاة جعفر الصادق حوالي سنة ١٤٧ إلى عدة فرق أهمها :  
الموسوية والإسماعيلية ، قالت الأولى منهما بإمامة موسى الكاظم بن جعفر الصادق وهم الموسوية . وقالت  
الثانية منهما بإمامة إسماعيل بن جعفر وهم الإسماعيلية . وانقسمت الإسماعيلية بدورها إلى فرقتين ،  
قالت الأولى منهما : إن إسماعيل لم يميت ، بل أظهر الموت تقيّة . وقالت الفرقة الثانية : بل مات ، والإمام  
بعده محمد بن إسماعيل ، وهؤلاء هم المباركية ، ثم انقسموا بعد ذلك إلى من وقف على محمد بن إسماعيل ،  
وقال برجعته بعد خيبتة ، وإلى من ساق الإمامة في « المستورين » منهم ، ثم في « الظاهرين القائمين »  
وهؤلاء هم الإسماعيلية الباطنية .

انظر : الملل والنحل ١/٣٤١ - ٣٤٢ ، ٤٢١ - ٤٤٧ ؛ مقالات الإسلاميين ١/٢٦ - ٢٧ ؛ التبصير  
في الدين ، ص ٤١ ؛ التعريفات للبرجاني ، ص ٢١ . وانظر كتاب : طائفة الإسماعيلية ، تأليف د. محمد كامل  
حسين ، ط . القاهرة ١٩٥٩ ؛ هيوار (مقالة عن الإسماعيلية) في دائرة المعارف الإسلامية ؛ جولدستين  
في : العقيدة والشرعة ، ص ٢١٢ - ٢٢٠ . الطبعة الأولى ؛ محمد بن حسن الديلمي ، كتاب قواعد عقائد  
آل محمد الباطنية ؛ شتروتمان ؛ مقالة السبعة ؛ دائرة المعارف الإسلامية ؛

Donaldson, Shi'ite Religion no. 153, 357-358, Luzac, London, 1933.

رسائل « إخوان الصفا »<sup>(١)</sup> والفارابي وابن سينا والسمرودي<sup>(٢)</sup> المقتول ، وابن رشد الحفيسد ، وملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة ، كابن عربي وابن سبعين<sup>(٣)</sup> وابن الطفيل صاحب رسالة « حى ابن يقظان »<sup>(٤)</sup> ، وخلق كثير غير هؤلاء .

ومن الناس من يوافق هؤلاء فيما أخبرت به الأنبياء عن الله : أنهم قصدوا به التخييل دون التحقيق ، وبيان الأمر على ما هو عليه دون اليوم الآخر .

ومنهم من يقول : بل قصدوا هذا في بعض ما أخبروا به عن الله ، كالصفات الخبرية من الاستواء والتزول وغير ذلك ، ومثل هذه الأقوال يوجد في كلام كثير من النظائر فمن ينفي هذه الصفات في نفس الأمر ، كما يوجد في كلام طائفة .

(١) جماعة من الإسماعيلية الباطنية ألفوا رسائل عرفت برسائل إخوان الصفا وعددها أكثر من خمسين مقالة ، وذكر أبو حيان التوحيدي بعض أمثالهم في كتابه « المقابسات » .  
انظر عنهم : كتاب إخوان الصفا للاستاذ عمر الدسوقي ، ط . عيسى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٤٧ ؛ إخوان الصفا للدكتور جبرور عبد النور في سلسلة نوايغ الفكر العربي ، ط . المعارف ، وانظر : ابن القفطي ، ص ٨٢-٨٨ ؛ الرسالة الجامعة المنسوبة لابن الجبري على ، تحقيق د . جميل صليبا ، ط . دمشق ، ١٩٤٨ .  
(٢) شهاب الدين أبو الفتح يحيى بن الحسن بن أميرك السمرودي ، المولود بسمرود سنة ٥٤٩ هـ ، وقتل بحلب سنة ٥٧٨ هـ ، وعرف بفلسفته الإشراقية ، انظر عنه وعن آرائه :

وفيات الأعيان ٣١٢/٥ - ٣١٨ ؛ لسان الميزان ١٥٦/٣ - ١٥٨ ؛ النجوم الزاهرة ١١٤/٦ - ١١٥ ؛ الأعلام ١٦٩/٩ - ١٧٠ . وانظر كتاب : أصول الفلسفة الاشراقية ، د . محمد علي أبي ريان ، ط . الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

(٣) أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر المعروف بابن سبعين ، ولد سنة ٦١٣ وتوفي سنة ٦٦٩ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣٢٩/٥ - ٣٣٠ ؛ الطبقات الكبرى للشعراني ١٧٧/١ ؛ لسان الميزان ٣٩٢/٣ ؛ فوات الوفيات ٥١٦/١ - ٥١٨ ؛ فتح الطيب ٣٩٥/٢ - ٤٠٦ ؛ الأعلام ٥١/٤ . وانظر رسائل ابن سبعين تحقيق د . عبد الرحمن بدوي ، القاهرة ، ١٩٦٥ .  
(٤) أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن طغيب القيسي الأندلسي ، ولد سنة ٤٩٤ وتوفي سنة ٥٨١ .

وكتابه « حى بن يقظان » هو أشهر ما ألف وقد طبع أكثر من طبعة آخرها بتحقيق د . عبد الحليم محمود . انظر في ترجمته : مقدمة د . عبد الحليم محمود للكتاب المذكور ؛ المغرب لابن سعيد المغربي ٢/٨٥-٨٦ ؛ المعجب لعبد الواحد المراكشي ، ص ٢٣٩-٢٤٢ ؛ الأعلام ١٢٨/٧ .

(٥) ر ، ص : توجد .

٢ - أهل  
التحريف  
والتأويل

وأما أهل التحريف والتأويل فهم الذين يقولون : إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال [إلا ما هو الحق] في نفس الأمر<sup>(١)</sup> ، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا ، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقها المعروفة ، وإلى الاستعانة بفرائب المجازات والاستعارات .

وهم في أكثر ما يتأولونه قد يعلم عقلاؤهم علما يقينا<sup>(٢)</sup> أن الأنبياء لم يريدوا بقولهم ما حملوه عليه ، وهؤلاء كثيرا ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارض ، فيقصدون حمل اللفظ على ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه ، لا يقصدون طلب مراد المتكلم به ، وحمله على ما يناسب حاله ، وكل تأويل لا يقصد به صاحبه بيان مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يُعرف به مراده ، وعلى الوجه الذي به يُعرف<sup>(٣)</sup> مراده ، فصاحبه كاذب على من تأول كلامه ، ولهذا كان أكثرهم لا يجوزون بالتأويل ، بل يقولون : يجوز أن يُراد كذا ، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ .  
وأما كون النبي المعين يجوز أن يريد ذلك المعنى بذلك اللفظ فغالبه يكون / الأمر فيه بالعكس ، ويُعلم من سياق الكلام وحال المتكلم امتناع إرادته لذلك المعنى بذلك الخطاب المعين .

٥/١

(١) م ، ق : لم يقصدوا بهذه الأقوال ما في نفس الأمر . والمثبت عن ( ر ) ، ( ص ) .

(٢) ر : طريقها .

(٣) م ، ق : يقينا .

(٤) م ، ق : يعرف به .

(٥) ر ، ص : ولا فصاحبه كاذب على ما تأول كلامه .

(٦) ر ، ص : وغاية .

وفي الجملة <sup>(١)</sup> ، فهذه طريق خالق كثير من المتكلمين وغيرهم ، وعليها بنى سائر المتكلمين المخالفين لبعض النصوص من مذاهبهم من المعتزلة والكلائية والسالمية <sup>(٢)</sup> والكرامية <sup>(٣)</sup> والشيعة وغيرها .

(١) رء وباجملة .

(٢) ق : والكلامية ، وهو خطأ . والكلائية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب (بضم الكاف وتشديد اللام) القطان المتوفى بعد سنة ٢٤٠ قليل . قال عنه ابن حزم إنه شيخ لديم للأشعرية . انظر عنه وعن مذهبه : لسان الميزان ٢/ ٢٩٠ - ٢٩١ طبعات الشافعية ٢/ ٥١١ ، الفهرست لابن التميمي ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ، مقالات الأشعرية ١/ ٢٩٨ - ٢٩٩ ، ٢/ ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ١١٨ ، ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٥ ، الخطط للقرنبي ٢/ ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، نهاية الإقدام ، ص ١٨١ ، ٢٠٣ ، الملل والنحل ١/ ١٤٨ ، أصول الدين ص ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٢٥٤ ، الفصل لابن حزم ٢/ ١٢٣ ، ٢٠٨ .

(٣) السالمية هم أتباع أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سالم المتوفى سنة ٢٩٧ وابنه الحسن أحمد بن محمد ابن سالم (المتوفى سنة ٣٥٠) وقد تلمذ أحمد بن محمد بن سالم على عبد الله التستري . ومن أشهر رجال السالمية أبو طالب المكي صاحب كتاب قوت القلوب المتوفى سنة ٣٨٦ . ويجمع السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه وترعة صوفية اتحادية . انظر ضميم : شذرات الذهب ٣/ ٣٦ ، اللع لسراج ، ص ١٧٢ - ١٧٦ ، طه القاهرة ، ١٩٦٠ ، طبقات الصوفية ، ص ١١٤ - ١١٦ ، الطبقات الكبرى للشمراي ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، الفرق بين الفرق ، ص ١٥٧ ، ٢٠٢ ، مقالة «السالمية» في دائرة المعارف الإسلامية لماسينيون .

(٤) الكرامية هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام بن عراق بن حنبل السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ وهم يوافقون السلف في إثبات الصفات ، ولكنهم يبالغون في ذلك إلى حد التشبيه والتجسيم وكذلك يوافقون السلف في إثبات القدر والقول بالحكمة ، ولكنهم يوافقون المعتزلة في وجوب معرفة الله تعالى بالعقل ، وفي الحسن والقيح العقليين ، وهم يعدون من المرجئة لقولهم بأن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب . انظر عن ابن كرام والكرامية : لسان الميزان ٥/ ٣٥٣ - ٣٥٦ ، ميزان الاعتدال ٤/ ٢١ - ٢٢ ، الفصل لابن حزم ٤/ ٤٥ ، ٤٠٤ ، ٢٠٥ ، الملل والنحل ١/ ١٨٠ - ١٩٣ ، الفرق بين الفرق ، ص ١٣٠ - ١٣٧ ، التعبير في الدين ، ص ٦٥ - ٧٠ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشرعين للرازي ، ص ٦٧ ، البدء والتاريخ ٥/ ١٤١ ، الخطط للقرنبي ٢/ ٣٥٧ ، ٣٤٩ .

Tritton (A.S.): Muslim Theology, pp. 108-112, London, 1947.



لفظ «التأويل»

وقد ذكرنا في غير موضع أن لفظ « التأويل » في القرآن يُراد به ما يُؤوّل الأمر إليه ، وإن كان موافقا لمدلول اللفظ ومفهومة في الظاهر ، ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه ، وإن كان موافقا له ، وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين كـمجاهد وغيره <sup>(١)</sup> ، ويُراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتزن بذلك .

وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين ، فاما الصحابة ، والتابعون لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم فلا يُحصّون لفظ « التأويل » بهذا المعنى ، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول أو الثاني .

ولهذا لما ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ « التأويل » في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [سورة آل عمران : ٧] أريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص ، واعتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ لزم من ذلك أن يعتقدوا أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها ، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله ، لا يعلمه الملك الذي نزل بالقرآن ، وهو جبريل ، ولا يعلمه محمد صلى الله عليه وسلم ولا غيره من الأنبياء ،

(١) أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، تابعي ، شيخ القراء والمفسرين ، قرأ التفسير على ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث مرات . ولد سنة ٢١ وتوفي سنة ١٠٣ أو ١٠٤ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١/ ١٢٥ ؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٨٠ — ٨١ ؛ طبقات الحفاظ للذهبي ( ط . جويتين ، ١٨٨٣ ) ١/ ١٤١ ؛ وقال مات سنة ١٠١ أو ١٠٢ أو ١٠٣ أو ١٠٤ ؛ ميزان الاعتدال ٣/ ٩ ؛ الأعلام ٦/ ١٦١ .

ولا تعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم كان يقرأ قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] ، وقوله : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [سورة فاطر : ١٠] ، وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾

[سورة المائدة : ٦٤] ، وغير ذلك من / آيات الصفات ، بل ويقول : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا » <sup>(١)</sup> ونحو ذلك ، وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال ، بل معناها الذي دلت عليه لا يعلمه إلا الله <sup>(٢)</sup> ، ويظنون أن هذه طريقة السلف .

ثانياً - طريقة  
التجهيل

وهؤلاء أهل التضييل والتجهيل الذين حقيقة قولهم : إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون ، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء .

(١) الإشارة هنا إلى حديث النزول ، وهو مروى عن أبي هريرة وغيره من الصحابة من وجوه عدة . ونص الحديث في إحدى رواياته في : البخارى ٥٢/٢ - ٥٣ (كتاب التهجيد ، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل) : « عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير يقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرنى فأغفر له » . وهو موجود أيضاً في : البخارى ٧١/٨ (كتاب الدعوات ، باب الدعاء نصف الليل) ، ١٤٢/٩ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : يريدون أن يدلوا كلام الله) ؛ مسلم ١٧٥/٣ - ١٧٦ (كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه) ؛ سنن أبي داود ٤٧/٢ (كتاب الصلاة ، باب أى الليل أفضل) ، ٣١٤/٤ (كتاب السنة ، باب الرد على الجهمية) ؛ المسند (ط . المعارف) الأرقام ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٣٦٧٣ ، ٣٨٢١ ، ٧٥٠٠ ، ٧٥٨٢ ، ٧٦١١ ، ٧٧٧٩ . وهو أيضاً في مواضع أخرى كثيرة في المسند ؛ وروى كذلك في سنن الترمذى ، وسنن ابن ماجه وسنن الهذلى وسنن العياشى (وانظر : مفتاح كنوز السنة ، مادة : الدعاء) وأفراد ابن خزيمة فصلاً لأحاديث النزول في كتابه « التوحيد » ، ص ٨٣ - ٩٠ .

(٢) ر : لا يعرفه .

(٣) ر ، ص : هذا .

ثم هؤلاء منهم من يقول : المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم <sup>(١)</sup> ، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها ، كما لا يملكون وقت الساعة .

ومنهم من يقول : بل تُجَرَى على ظاهرها ، وتُحْمَل على ظاهرها ، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلا يخالف ظاهرها ، وقالوا - مع هذا - إنها تُحْمَل على ظاهرها ، وهذا ما أنكره ابن عقيل <sup>(٢)</sup> على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب « ذم التأويل » <sup>(٣)</sup> .

وهؤلاء الفرق مشتركون في القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يعملونها مشكلة أو متشابهة ، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلا ، فنكر الصفات الخبرية الذي يقول : « إنها لا تعلم بالعقل » يقول : نصوصها مشكلة متشابهة ، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل [ - عنده بعقله - ] فإنها - عنده - مُحْكَمَةٌ بَيِّنَةٌ ، وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية : نصوص هذه مشكلة .

(١) ر، ص : الظاهر المفهوم .

(٢) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي ، من الحنابلة الذين خالفوا المذهب وابتدأوا إلى التأويل مثل ابن الجوزي ، كان يعظم الحلاج فأراد الحنابلة قتله . ولد سنة ٤٣١ وتوفي سنة ٥١٣ . انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ١/ ١٤٢-١٦٣ ؛ شذرات الذهب ٤/ ٣٥-٤٠ ؛ لسان الميزان ٤/ ٢٤٣-٢٤٤ ؛ الأعلام ٥/ ١٢٩ ؛ بروكلمان GAL الملحق ٣/ ٥٠٣ .

(٣) أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء من كبار الحنابلة وعالم عصره في الأصول والفروع . ولد سنة ٣٨٠ وتوفي سنة ٤٥٨ . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة (لابن أبي الحسين محمد ابن محمد) ٢/ ١٩٣-٢٣٠ ؛ تاريخ بغداد ٢/ ٢٥٦ ؛ شذرات الذهب ٤/ ٣٠٦-٣٠٧ ؛ الوافي بالوفيات ٣/ ٧ ؛ الأعلام ٦/ ٣٣١ ؛ بروكلمان GAL الملحق ٣/ ٥٠٣ (وسماه بإطال التأويل ولم يذكر أنه موجود) .

(٤) عنده بعقله : زيادة في (ز)، (ص) .

ومنكر الصفات مطلقا يجعل ما يثبتها مشكلا دون ما يثبت أسماء الحسنى ،  
ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشككة ، ومنكر معاد الأبدان وما وُصِفَتْ  
به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلا أيضا ؛ ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله  
خالق كل شيء وما شاء كَانَ مشكلا ، دون آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد ،  
والخائض في القدر بالجبر يجعل نصوص الوعيد ، بل ونصوص الأمر / والنهي <sup>(١)</sup>  
مشككة ، فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره ، ثم يقول فيما يستشكله :  
إن معاني نصوصه لم يبينها الرسول .

ثم منهم من يقول : لم يعلم معانيها أيضا ، ومنهم من يقول : بل علمها ولم  
يبينها ، بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية ، وعلى من يجتهد في العلم بتأويل تلك  
النصوص ، فهم مشتركون في أن الرسول لم يعلم أو لم يعلم ، بل جهل معناها ،  
أو جهلها الأمة ، من غير أن يقصد أن يعتقدوا الجهل المركب .

وأما أولئك فيقولون : بل قصد أن يعلمهم الجهل المركب ، والاعتقادات  
الفاسدة ، وهؤلاء مشهورون عند الأمة بالإلحاد والزندقة ، بخلاف أولئك فإنهم  
يقولون : الرسول لم يقصد أن يجعل أحدا جاهلا معتقدا للباطل ، ولكن أقوالهم  
تتضمن أن الرسول لم يبين الحق فيما خاطب به الأمة من الآيات والأحاديث :  
إما مع كونه لم يعلمه ، أو مع كونه علمه ولم يبينه .

(١) ق ، ر ، ص ، ط : بل والأمر .

(٢) م ، ق : أن يعلم .

ولهذا قال الإمام أحمد في خطبته فيما صنفه من « الرد على الزنادقة والجهمية <sup>(١)</sup> فيما شككت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله » <sup>(٢)</sup> ، قال : « الحمد لله الذي <sup>(٣)</sup> جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يُحيون بكتاب الله الموتى ، <sup>(٤)</sup> ويبصرون بنور الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من تائه ضال قد هدوه ، فما أحسن <sup>(٥)</sup> أثرهم على الناس ، وأقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، <sup>(٦)</sup> واتعمال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان <sup>(٧)</sup> الفتنة ، فهم مغتفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مفارقة الكتاب ، <sup>(٨)</sup> يقولون على الله ، وفي الله ، وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، <sup>(٩)</sup> ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم ، <sup>(١٠)</sup> فنعوذ بالله من فتن المضلين » .

(١) الإشارة هنا إلى رسالة الإمام أحمد بن حنبل ، وستقابل النص التالي على هذه الرسالة المطبوعة ضمن مجموع « شلوات البلاتين من طبقات كتبات سلفنا الصالحين » بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ، ط . السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٧٤ / ١٩٥٦ .

(٢) في عنوان الرسالة المطبوعة : شكوا .

(٣) الرد على الجهمية : وتأولوه .

(٤) في (ص ٤) من الرسالة المذكورة .

(٥) الرد على الجهمية : من ضال تائه .

(٦) ق : المغالين .

(٧) الرد على الجهمية : عقال .

(٨) الرد على الجهمية : مجموع .

(٩-٩) : ساقط من (ر) .

(١٠) الرد على الجهمية : يشبهون .

ويروى نحو هذه الخطبة عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، كما ذكر ذلك محمد بن وضاح في كتاب « الحوادث والبدع »<sup>(١)</sup>.

٨/١ / فقد وُصفوا في هذا الكلام بأنهم — مع اختلافهم في الكتاب — فهم كلهم مُخالفون له، وهم مشتركون في مفارقتها، يتكلمون بالكلام المتشابه، ويخدعون جُهال الناس بما يُلَبِّسون عليهم، حيث لبسوا الحق بالباطل.

وجماع الأمر أن الأدلة نوعان : شرعية، وعقلية. فالمدَّعون لمعرفة الإلهيات بعقولهم، من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم : إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه، أو يقولون : عرفوه ولم يبينوه للخلاق كما بيناه، بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم. والمدَّعون للسنَّة والشرعية واتباع السلف من الجُهال بمعاني نصوص الأنبياء يقولون : إن الأنبياء — والسلف الذين اتبعوا الأنبياء — لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها والتي بلغوها عن الله، أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس؛ فهؤلاء الطوائف قد يقولون : نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل، وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهد

(١) هو محمد بن وضاح بن زريع (أبو عبد الله) مولى عبد الرحمن بن معاوية بن هشام، محدث من أهل قرطبة. من أهم كتبه : « العباد والعواید » في الزهد والرقائق، « القطعان » في الحديث و « مكنون السر ومسترخرج العلم » في الفقه، ولد سنة ١٩٩ وتوفي سنة ٢٨٦.

انظره : بغية المتلئس، ص ١٢٣؛ لسان الميزان ٥ / ٤١٦؛ الأعلام ٧ / ٣٥٨.

(٢) ص : له مشتركون.

(٣) م، ق : بمعاني النصوص.

(٤) ق، ر، ص، ط : أو الأنبياء.

(٥) قد : ساقطة من (ص).

(٦) ص : المشكلات المتشابهات.

الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذين لم يبينوا<sup>(١)</sup> به مرادهم، أو أننا عرفنا الحق بعقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها. أو يقولون: بل هذه الأمور لا تُعرف بعقل ولا نقل، بل نحن منهيون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات، وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات.

### (فصل)

ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلية، وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء، بينا في هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذي صُدُّوا به الناس عن سبيل الله، وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر، إذ كان أي دليل أقيم على بيان مراد الرسول لا ينفع إذا قُدِّر أن المعارض العقلية [القاطع]<sup>(٢)</sup> ناقضه، بل يصير ذلك قدحاً في الرسول، وقدحاً فيمن استدل بكلامه، وصار هذا بمنزلة المريض الذي به أخلط فاسدة تمتنع انتفاعه بالغذاء، فإن الغذاء لا ينفعه مع وجود الأخلط الفاسدة التي تفسد الغذاء، فكذلك القلب الذي اعتقد قيام الدليل العقل القاطع على نفى الصفات أو بعضها، أو نفى عموم خلقه لكل شيء، أو نفى أمره ونهيه<sup>(٣)</sup>، أو امتناع المعاد،

هدف الكتاب  
بيان فساد  
قانونهم الفاسد

٩/١

(١) ر، ص، ط: الذي.

(٢) بد: ساقطة من (ص).

(٣) القاطع: زيادة في (ر)، (ص).

(٤) ق: ... بالغذاء لا ينفعه مع ... م: فإنه لا ينفعه الغذاء مع ... والمثبت عن (ر)، (ص).

(٥) م، ق: ... شيء. وأمره ونهيه.

أو غير ذلك ، لا ينفعه الاستدلال عليه في ذلك بالكتاب والسنة إلا مع بيان فساد ذلك المعارض .

(١) فساد ذلك المعارض قد يعلم جملة وتفصيلا .

أما الجملة<sup>(٢)</sup> ، فإنه من آمن بالله ورسوله إيمانا تاما ، وعلم مراد الرسول قطعا ، تيقن ثبوت ما أخبر به ، وعلم أن ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة [من جلس شبه السوفسطائية ، كما قال تعالى : ( <sup>(٣)</sup> وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ يَحْجِثُهُمْ دَاخِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ) [سورة الشورى : ١٦] .

وأما التفصيل<sup>(٤)</sup> ، فبعدم فساد تلك الحجج المعارضة ، وهذا الأصل تقيض الأصل الذي ذكره طائفة من الملحدين ، كما ذكره الرازي في أول كتابه « نهاية العقول » حيث ذكر أن الاستدلال بالسمعيات في المسائل الأصولية لا يمكن بحال ، لأن الاستدلال بها موقوف على مقدمات ظنية ، وعلى دفع المعارض العقلي ، وإن العلم بانتفاء المعارض لا يمكن ، إذ يجوز أن يكون في نفس الأمر دليل عقلي يناقض ما دل عليه القرآن ، ولم يخطر ببال المستمع<sup>(٥)</sup> .

(١) وفساد ذلك المعارض : كذا في (م) فقط . وسقطت « ذلك » من سائر النسخ .

(٢) أما الجملة : عبارة ساقطة من (ر) ، (ص) ، (ط) .

(٣) ما بين المقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(٤) ر : فيعلم .

(٥) لم أجدهن هذا الكلام أو معناه في أول نهاية العقول ، بل لم أجده بعد تصفحي لكثير من صفحات مخطوطة الكتاب في دار الكتب ، ومعنى هذا الكلام متضمن في القانون الذي أورده ابن تيمية في أول الكتاب ، وقد تكلمت عنه وأشارت إل ما يقابله في مؤلفات الرازي في مقدمة هذا الكتاب بما يفى من التكرار هنا . وانظر المقدمة ، ص ١١ — ١٤ .



وقد بسطنا الكلام على [ ما زعمه هؤلاء من أن الاستدلال بالأدلة السمعية موقوف على مقدمات<sup>(١)</sup> ] ظنية ، مثل نقل اللغة والنحو والتصريف ونفى المجاز والإضمار والتخصيص والاشتراك والنقل والمعارض العقلي بالسمعي ، وقد كُتِبَ صنفنا في فساد هذا الكلام مصنفًا قديمًا من نحو ثلاثين سنة<sup>(٢)</sup> ، وذكرنا طرفًا من بيان فساد<sup>(٣)</sup>ه في الكلام على « المحصل » وفي غير ذلك .

١٠/١ / فذلك كلام<sup>(٤)</sup> في تقرير الأدلة السمعية ، وبيان أنها قد تفيد اليقين والقطع ، وفي هذا الكتاب كلام<sup>(٥)</sup> في بيان انتفاء المعارض العقلي ، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقًا .

وقد بينا في موضع آخر أن الرسول بلغ البلاغ المبين ، وبين مراده ، وأن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يُقال فيه إنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحي الخاص الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره ، فلا بد أن يكون الرسول قد بين مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر ، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل ، ويسكت عن بيان المراد الحق ، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن

(١) ما بين المعرفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) م ، ق : بالسمع .

(٣) وفي هذا إشارة إلى تاريخ تأليف الكتاب كما بينا ذلك في المقدمة .

(٤) من مؤلفات ابن تيمية كتاب « شرح أول المحصل » في مجلد « (وهو كتاب مفقود) » .

انظر : أسماء مؤلفات ابن تيمية ، لابن قيم الجوزية ، ص ١٩ ، العقود الدرية ، لابن عبد الهادي ،

ص ٣٧ . والمقصود هنا كتاب « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين » للرازي .

(٥) وفي هذا الكتاب : كذا في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : وهذا الكتاب .

(٦) انظر مثلاً رسالة « معارج الوصول في بيان أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول » وقد

طبعته بالقاهرة عدة مرات .

يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه ، لإمكان معرفة ذلك بعقولهم ، وأن هذا قدح في الرسول الذي يبلغ البلاغ المبين الذي هدى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النور ، وفرق الله به بين الحق والباطل ، وبين الهدى والضلال ، وبين الرشاد والغي ، وبين أولياء الله وأعدائه ، وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات وما يتره عنه من ذلك ، حتى أوضح الله به السبيل ، وأثار به الدليل ، وهدى به الذين آمنوا اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

فمن زعم أنه تكلم بما لا يدل إلا على الباطل لا على الحق ، ولم يبين مراده ، وأنه أراد بذلك اللفظ المعنى الذي ليس بباطل ، وأحال الناس في معرفة المراد على ما يعلم من غير جهته بأرائهم ، فقد قدح في الرسول ، كما نبهنا على ذلك في مواضع <sup>(١)</sup> . كيف والرسول أعلم الخلق بالحق ، وأقدر الناس على بيان الحق ، وأنصح الخلق للخلق؟! وهذا يوجب أن يكون بيسانه للخلق أكمل من بيان كل أحد .

فإن ما يقوله القائل ويفعله الفاعل لا بد فيه من قدرة وعلم وإرادة ، فالعاجز عن القول أو الفعل يمتنع صدور ذلك عنه ، والجاهل بما يقوله ويفعله لا يأتي بالقول المحكم والفعل المحكم ، وصاحب الإرادة الفاسدة لا يقصد الهدى والنصح / والصالح ، فإذا كان المتكلم عالماً بالحق قاصداً لهدى الخلق قصداً تاماً ، قادراً على ذلك وجب وجود مقدوره ، ومجد صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق بالحق ، وهو أفصح الخلق لساناً ، وأصحهم بياناً ، وهو أحرص الخلق على هدى العباد ، كما قال

(١) م ، ق : برهنا .

تعالى : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة : ١٢٨] ، وقال : ﴿إِن تَحْرِضْ عَلَىٰ هَٰذَا مِمَّا فَرَغَ اللَّهُ لَا يَهْدِي مَنْ يُّضِلُّ﴾ [سورة النحل : ٣٧] ، وقد أوجب الله عليه البلاغ المبين ، وأُتِل عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم ، فلا بد أن يكون بيانه وخطابه وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره ، فكيف يكون مع هذا لم يبين الحق ، بل يئنه من قامت الأدلة الكثيرة على جهله ونقص علمه وعقله ؟ ! وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

ولما كان ما يقوله كثير من الناس في باب أصول الدين والكلام والمعلوم العقلية والحكمة يعلم كل من تدبره أنه مخالف لما جاء به الرسول ، أو أن الرسول لم يقل مثل هذا ، واعتقد من اعتقد أن ذلك من أصول الدين ، وأنه يشتمل على العلوم الكلية والمعارف الإلهية ، والحكمة الحقيقية أو الفلسفة الأولية — صار كثير منهم يقول : إن الرسول لم يكن يعرف أصول الدين ، أو لم يبين أصول الدين ، ومنهم من هاب النبي ، ولكن يقول : الصحابة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك ، ومن عظم الصحابة والتابعين مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقى حائرا كيف لم يتكلم أولئك الأفاضل في هذه الأمور التي هي أفضل العلوم ؟ ومن هو مؤمن بالرسول معظم له يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلى غيرها ؟

(١) م ، ق : خطابه وبيانه .

(٢) م ، ق ، ص ، ط : أو نقص .

(٣) م ، ق : تدبر .

(٤) م ، ق : وإن .

استطرد في الرد  
على سؤال وجه  
إلى ابن تيمية  
وهو في مصر  
نص السؤال

١٢/١

ولما كنت بالديار المصرية سألني من سألني من فضلائها عن هذه المسألة ، فقالوا في سؤالهم<sup>(٢)</sup> :

إن قال قائل : هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول<sup>(٣)</sup> الدين ، وإن لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا ؟ .

فإن قيل بالجواز ، فما وجهه ؟ وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام النهي عن الكلام في بعض المسائل ؟

وإذا قيل بالجواز فهل يجب ذلك ؟ .

وهل نقل عنه عليه الصلاة والسلام ما يقتضي وجوبه ؟ .  
وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن ، أو لا بد من الوصول إلى القطع ؟ .

وإذا تعذر عليه الوصول إلى القطع ، فهل يُعذر في ذلك ، أو يكون مُكَلَّفًا به ؟

وهل ذلك من باب تكليف مالا يطاق والحالة هذه أم لا ؟

(١) وذلك فيما بين عامي ٧٠٥ ، ٧١٢ هـ .

(٢) المقابلة فيما يلي مع هذه الرسالة التي يشير إليها ابن تيمية ومنها نسخة مخطوطة بدار الكتب رقم ٢٠٤ مجاميع تيمورية ص ٨٥ إلى ١٢٥ ، وهي التي أدرجتها بكتابة « بيان » كما أوضحته في المقدمة ، ومع طبعي الرسالة في مجموعة الفتاوى الكبرى ومجموعة فتاوى شيخ الإسلام المطبوعة بالرياض .

(٣) بيان (ص ٨٦) : في أصول .

(٤) بيان : لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

وإذا قيل بالوجوب ، فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهالك ، وقد كانت عليه الصلاة والسلام حريصا على هدى أمته ؟

فأجبت :

الجواب

الحمد لله رب العالمين .

أما المسألة الأولى :

فقول السائل : « هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين ، وإن لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا ؟ » .

الرد على  
المسألة الأولى

سؤال ورد بحسب ما عُهد من الأوضاع المبتدعة الباطلة ؛ فإن المسائل التي هي من أصول الدين التي تستحق أن تسمى أصول الدين — أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله ، وأُزل به كتابه — لا يجوز أن يُقال : لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام ، بل هذا كلام متناقض في نفسه ، إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين ، وأنها مما يحتاج إليه الدين ، ثم نُقِلَ نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين : إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج إليها الدين فلم يبينها ، أو أنه يبينها فلم تنقلها الأمة ،

(١) بيان : في أصول الدين .

(٢) بيان : لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

(٣) م (فقط) : سؤال .

(٤) أمور : ساقطة من (بيان) ، الفتاوى الكبرى ١/ ٣٧٣ .

(٥) بيان ، الفتاوى : مما يحتاج إليه .

وكلا هذين باطل قطعا ، وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين ، وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول ، أو جاهل بما يعقله / الناس بقلوبهم ، أو جاهل بهما جميعا ، فإن جهله بالأول يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من أصول الدين وفروعه ، وجهله بالثاني يوجب أن يدخل في الحقائق المعقولة ما يسميه هو وأشكاله عقليات ، وإنما هي جهليات ، وجهله بالأميرين يوجب أن يُظنَّ من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة ، وأن يُظن عدم بيان الرسول لما ينبغي أن يعتقد في ذلك ، كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس — حذّافهم فضلا عن عامتهم .

١٢/١

أصول الدين :  
مسائل ودلائل  
هذه المسائل .  
١ - المسائل

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها ، ويجب أن تذكر قولاً ، أو تعمل عملاً<sup>(١)</sup> ، كمسائل التوحيد والصفات ، والقدر ، والنبوة ، والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل .

أما القسم الأول فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافياً قاطعاً للعدر ، إذ هذا من أعظم ما بلفظه الرسول البلاغ المبين ، وبينه للناس ، وهو من أعظم ما أقام الله الحجة على عباده [ فيه ] بالرسول الذين بينوه وبلغوه ، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه ، والحكمة التي هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم [ التي نقلوها أيضا عن الرسول ]<sup>(٢)</sup> ، مشتملة من ذلك على غاية المراد ، وتمام

(١) بيان (ص ٨٧) وكذا : فتاوى الرياض : ٣ / ٢٩٥ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٣ :  
إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً ، أو قولاً وعملاً .

(٢) م : أقام الله به الحجة على عباده بالرسول ؛ ق : أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسول .  
والثبوت عن (بيان) ص ٨٧ - ٨٨ ؛ نسخة (ص) وكذا في الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٣ .

(٣) ما بين المعرفتين زيادة في « بيان » فقط .

الواجب والمستحب، والحمد لله الذى بعث فينا رسولا من أنفسنا، يتلو علينا آياته،  
ويزكينا، ويعلمنا الكتاب والحكمة، الذى أكل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضى  
لنا الإسلام ديناً، الذى أنزل الكتاب تفصيلاً لكل شئ، وهدى ورحمة وبشرى  
للسالمين: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ  
وَهَدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة يوسف : ١١١] .

وإنما يظن عدم اشتغال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصاً  
في عقله وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ  
أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الملك : ١٠]، وإن كان ذلك كثيراً  
في كثير من / المتفلسفة والمتكلمة، وبجهاً أهل الحديث والمتفقهة والصوفية .

١٤/١

وأما القسم الثانى - وهو دلائل هذه المسائل الأصولية - فإنه وإن كان يظن  
طوائف من المتكلمين أو المتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق،  
فدلالته موقوفة على العلم بصدق الخبر، ويجعلون ما يبنى عليه صدق الخبر معقولات<sup>(٢)</sup>  
محضة - فقد غلطوا في ذلك غلطا عظيماً، بل ضلوا ضلالاً مبيناً، في ظنهم أن  
دلالة الكتاب والسنة إنما هى بطريق الخبر المجرد، بل الأمر ما عليه سلف  
الأمة، أهل العلم والإيمان، من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التى  
يحتاج إليها في العلم بذلك مالا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه  
جاء القرآن بخلافه على أحسن وجه .

٢ - دلائل  
المسائل

(١) بيان (ص ٨٨) : إلينا .

(٢) بيان : والمتفلسفة .

(٣) ر ، ص : فيجعلون .

وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [سورة الزمر : ٢٧] ، فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية ، سواء كانت قياس شمول ، أو قياس تمثيل ، ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين ، وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية ، وإن كان لفظ البرهان في اللغة أهم من ذلك ، كما سمي الله آتياً موسى براهين : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [سورة القصص : ٣٢] .<sup>(١)</sup>

وبما يوضح هذا أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوى فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمولي تستوى فيه أفرادها ، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها .

ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين ، بل تناقضت أدلتهم ، وغلب عليهم بعد التناهي — الحيرة والاضطراب ، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها ، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى ، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً ، كما قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ [سورة النحل : ٦٠] مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث / لا نقص فيه بوجه من الوجوه — وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم — فالواجب القديم أولى به ، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت

١٥/١

(١) آية سورة القصص وردت في (م) فقط .

(٢) فيه : زيادة في (م) فقط .

(٣) بيان (ص ٨٩) : يقين .

(٤) بيان : أن نعلم . وكذا فتاوى الرياض ٣ / ٢٩٧ ، الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٥-٥) : ساقط من بيان ، ص ٨٩ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .



نوعه للخلوق المربوب المعلوم المدبر فإنما استفاده من خالقه وربّه ومدبره ، فهو أحق به منه ، وأن كل نقص وعيب في نفسه — وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذاً وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات : فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى ، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود ، وأما الأمور العدمية فالممكن المحدث بها أحق ، ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب ، كما استعمل نحوها الإمام أحمد ، ومن قبله وبعده من أئمة أهل الاسلام ، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ، ونحو ذلك .

ومثال ذلك أنه سبحانه لما أخبر بالمعاد — والعلم به تابع للعلم بإمكانه ، فإن المنتع لا يجوز أن يكون — بين سبحانه وإمكانه أتم بيان ، ولم يسلك في ذلك ما يسلكه طوائف من أهل الكلام ، حيث يثبتون الإمكان الخارجى بمجرد الإمكان الذهنى ، فيقولون : هذا ممكن ؛ لأنه لو قُدِّر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال ، فإن الشأن في هذه المقدمة فمن أين يُعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال ؟ فإن هذه قضية كلية سالبة ، فلا بد من العلم بعموم هذا النفي .

(١-١) : ساقط من « بيان » ص ٩٠ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٢) بيان (ص ٩٠) في الأمور ، وكذا الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٣) بيان : الممكن بها ؛ وكذا في الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ ، فتاوى الرياض ٣ / ٢٩٧ .

(٤) بيان ؛ فتاوى الرياض ٣ / ٢٩٨ ؛ الفتاوى الكبرى ٢ / ٣٧٥ : من مسائل .

(٥-٥) : ساقط من (ر) .

(٦) الإمكان : ساقط من (ص) .

وما يحتاج به بعضهم على أن هذا ممكن بأن لا نعلم امتناعه ، كما نعلم امتناع  
الأمور الظاهر امتناعها ، مثل كون الجسم متحركاً ساكناً ، فهذا كاحتجاج  
بعضهم على أنها ليست بديهية بأن غيرها من البديهيات أجلى منها ، وهذه حجة  
ضعيفة ، لأن البديهي هو ما إذا تُصوّر طرفاه جزم العقل به ، والمتصوران قد  
يكونان خفيين ، فالقضايا تتفاوت في الجلاء والخفاء لتفاوت تصورها كما تتفاوت  
لتفاوت الأذهان ، وذلك لا يقدح في كونها ضرورية ، ولا يوجب أن ما لم يظهر<sup>(١)</sup>  
/ امتناعه يكون ممكناً ، بل قول هؤلاء أضعف ؛ لأن الشيء قد يكون متمناً لأمر  
خفية لازمة له<sup>(٢)</sup> ، فما لم يعلم انتفاء تلك اللوازم ، أو عدم لزومها ، لا يمكن الجزم  
بإمكانه\* ، والمحال هنا أعم من المحال لذاته أو لغيره ، والإمكان الذهني حقيقته  
عدم العلم بالامتناع ، وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجي ،  
[ بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع ولا معلوم الإمكان الخارجي ]<sup>(٣)</sup> ، وهذا  
هو الإمكان الذهني ، فإن الله سبحانه وتعالى لم يكتف في بيان إمكان المعاد بهذا ،  
إذ يمكن أن يكون الشيء متمناً ولو لغيره ، وإن لم يعلم الذهن امتناعه ، بخلاف  
الإمكان الخارجي فإنه إذا علم بطل أن يكون متمناً .

والإنسان يعلم الإمكان الخارجي : تارة بعلمه بوجود الشيء<sup>(٤)</sup> ، وتارة

(١) ر ، ص ، ط : والتصوران .

(٢) ص : لا يظهر .

(٣) له : ساقطة من (م) ، (ق) .

(\*) - (\*) : ساقط من (بيان) وفتاوى الرياض ٣/٢٩٨ ؛ الفتاوى الكبرى ١/٣٧٥ . وأول  
السقط في الصفحة السابقة .

(٤) ما بين المقوفتين ساقط من (م) ، (ق) ، (ص) ؛ وهو مثبت عن (ر) ، بيان (ص ٩١) ؛  
وفتاوى الرياض ٣/٢٩٨ ؛ الفتاوى الكبرى ١/٣٧٥ .

(٥) (ر فقط) : بعلمه بوجود الشيء ونظيره .

[بعلمة<sup>(١)</sup>] بوجوده نظيره، وتارة بعلمه بوجود ما الشيء أولى بالوجود منه<sup>(٢)</sup>، فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولى بالإمكان منه<sup>(٣)</sup>، ثم إنه إذا تبين كون الشيء ممكناً فلا بد من بيان قدرة الرب عليه، وإلا فيجوز العلم بإمكانه لا يكفي في إمكان وقوعه، إن لم يعلم قدرة الرب على ذلك .

الأدلة على المباد  
في كتاب الله

فبين سبحانه هذا كله بمثل قوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُوراً ﴾ [سورة الاسراء: ٩٩]، وقوله : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة يس: ٨١]، وقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لِنَفْسِهِ يَخْلُقِينَ بَقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة الأحقاف: ٣٣] ، وقوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ [سورة غافر: ٥٧]، فإنه من المعلوم ببداهة العقول<sup>(٥)</sup> أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بنى آدم ، والقدرة عليه أبلغ ، وأن هذا الأيسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك .

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى في مثل قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي بَدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [سورة الروم: ٢٧] . ولهذا قال بعد ذلك<sup>(٦)</sup> :

(١) بعلمه : زيادة في (بيان) ، ط .

(٢) بيان : وتارة بعلمه بوجود ما هو أبلغ منه ؛ وكذا في فتاوى الرياض ٣/ ٢٩٨ ؛ الفتاوى الكبرى

٣٧٥/١ .

(٣) تبين : في (م) فقط . وفي سائر النسخ : بين .

(٤) بيان : مجرد . وكذا الفتاوى الكبرى ١/ ٣٧٥ .

(٥) بيان ، ر ، ص ، ط : بدائه .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [سورة الروم: ٢٧]، وقال: <sup>(١)</sup> (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُّرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ) [سورة الحج : ٥] .

١٧/١

وكذلك ما ذكر في قوله : ( وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ \* قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ) - الآيات [يس : ٧٨ - ٨٢] ، [فإن قول الله تعالى : ( مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ) <sup>(٢)</sup> قياس حذف إحدى مقدمتيه لظهورها ، والأخرى سالبة كلية قرن معها دليلها ، وهو المثل المضروب الذي ذكره بقوله : ( وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ) وهذا استفهام إنكار متضمن للنفي ، أى لا أحد يحيي العظام وهى رميم ، فإن كونها رميما يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة المنافية للحياة التى مبناها على الحرارة والرطوبة ، ولتفرق أجزائها واختلاطها بغيرها ، ولتحو ذلك من الشبهات . والتقدير : هذه العظام رميم ، ولا أحد يحيي العظام وهى رميم ، فلا أحد يحييها . ولكن هذه السالبة كاذبة ، ومضمونها امتناع الإحياء ، فبين سبحانه إمكانه من وجوه بيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه فقال : ( يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ) <sup>(٣)</sup> [ وقد أنشأها من التراب ، ثم قال : ( وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ) ] سورة يس : ٧٩ ] ليعين علمه بما تفرق من الأجزاء أو استحالة ، ثم قال : ( الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ) [ سورة يس : ٨٠ ] فبين أنه أخرج النار الحارة

(١) م ، ق ، وقوله .

(٢) في الأصل في (بيان) ص ٩٢ : فإن قول القياس ، والصواب ما أثبت .

(٣) الكلام الذى بين المعقوفين : زيادة في (بيان) ص ٩٢-٩٣ ؛ الفتاوى الكبرى

٣٧٦/١ ؛ فتاوى الرياض ٣/٣٠٠ . وفي نسخة ( ر ) ، ط يوجد بياض مكان هذا الكلام بمقدار

سطين ، وأمام السقط في ( ط ) كتب عبارة : سقط من الأصل ردقة معلقة .

اليابسة من البارد الرطب ، وذلك أبلغ في المنافاة ، لأن اجتماع الحرارة والرطوبة  
أيتبر من اجتماع الحرارة واليبوسة ، إذ الرطوبة تقبل من الانفعال ما لا تقبله  
اليبوسة ، ولهذا كان تسخين الهواء والماء أيسر من تسخين التراب ، وإن  
كانت النار نفسها حارة يابسة ، فإنها جسم بسيط ، واليبس ضد الرطوبة ،  
والرطوبة بمعنى بها البلة كزطوبة الماء ، ويعنى بها سرعة الانفعال ، فيدخل في ذلك  
الهواء ، فكذلك يعنى باليبس عدم البلة ، فتكون النار يابسة ، ويراد باليبس بطة<sup>(٢)</sup>  
الشكل والانفعال ، فيكون التراب يابسا دون النار ، فالتراب فيه اليبس بالمعنيين ،  
بخلاف النار ، لكن الحيوان الذى فيه حرارة ورطوبة يكون من العناصر الثلاثة<sup>(٣)</sup> :  
التراب ، والماء ، والهواء .

وأما الجزء الناري فلهناس فيه قولان : قيل : فيه حرارة نارية ، وإن لم يكن  
فيه جزء من النار ، وقيل : بل فيه جزء من النار .

وعلى كل تقدير فتكوّن الحيوان من العناصر أولى بالإمكان من تكوّن  
النار من الشجر الأخضر ، فالقادر على أن يخلق من الشجر الأخضر نارا أولى  
بالقدرة أن يخلق من التراب حيوانا ، فإن هذا معتاد ، وإن كان ذلك بما يضم  
إليه من الأجزاء الهوائية والمائية ، والمقصود الجمع في المولدات<sup>(١)</sup> . ثم قال : ((أَوَلَيْسَ  
الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقَادِرَ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ)) [ سورة يس : ٨١ ] .  
وهذه مقدمة معلومة بالبدهة<sup>(٤)</sup> ، ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك

(١-١) : ساقط من (جان) ٩٣ ؛ فتاوى الرياض : ٣/٣٠٠ ؛ الفتاوى الرياض ١/٣٧٦ .

(٢) بطة : ساقطة من (ر) ، (ص) ، ط .

(٣) ص : الثلاث .

(٤) بيان ، ر ، ص : بالبدهة . وكذا الفتاوى الكبرى ١/٣٧٦ ؛ فتاوى الرياض ٣/٣٠٠ .

مستقر معلوم عند المخاطب ، كما قال سبحانه : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [سورة الفرقان : ٣٣] ، ثم بين قدرته العامة بقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس : ٨٢] .

وفي هذا الموضوع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه ، وإنما الغرض التنبيه .

وكذلك ما استعمله سبحانه في تنزيهه وتقديسه عما أضافوه إليه من الولادة، سواء سموها حسية أو عقلية<sup>(١)</sup> ، كما تزعمه النصارى من تولد الكلمة التي جعلوها جوهر الابن منه<sup>(٢)</sup> ، وكما تزعمه الفلاسفة الصابئون من تولد العقول العشرة والنفوس الفلكية التسعة التي هم مضطربون فيها : هل هي جواهر أو أعراض ؟ وقد يعملون العقول بمنزلة الذكور ، والنفوس بمنزلة الإناث ، ويعملون ذلك آباءهم وأمهاتهم وأهلتهم وأربابهم القريبة ، وعلمهم بالنفوس أظهر اوجود الحركة الدورية الدالة على الحركة الإرادية الدالة على النفس المحركة ، لكن أكثرهم<sup>(٣)</sup> يعملون النفوس الفلكية عرضا لا جوهرًا قائما بنفسه<sup>(٤)</sup> ، وذلك شبهه بقول مشركي العرب وغيرهم الذين جعلوا له بنين وبنات ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ [ سورة الأنعام : ١٠٠ ] ، وقال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ لَدُنْكَ يَفْقَهُونَ \* وَلَكِنْ أَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [ سورة الشورى : ٥٦ ] .

[ سورة الصافات : ١٥٢ ، ١٥١ ] .

(١-١) : ساقط من (بيان) والفناوى الكبرى ١ / ٣٧٦ .

(۲-۲) : ساقط من (پوان) ، والفتاوی الکبری ۱ / ۳۷۶ ،

وكانوا يقولون : الملائكة بنات الله ، كما يزعم هؤلاء أن العقول ، أو العقول  
والنفوس هي الملائكة ، وهي متولدة عن الله . قال تعالى : <sup>(١)</sup> وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ  
سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ \* وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ  
يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ  
مَا يَفْعَلُونَ \* الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ الْسَّوءِ وَلِلَّهِ الْفُتُورُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ  
الْحَكِيمُ <sup>(٢)</sup> إلى قوله : ( وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنَّ لَهُمُ  
الْحُسْنَىٰ لِأَجَرِمِ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ ) [سورة النحل : ٥٧ - ٦٢] .  
وقال تعالى : ( أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ \* وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمُ  
بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ \* أَوْ مِنْ يُلْقُوا فِي الْحُلِيِّ وَهُوَ  
فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ \* وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ  
سَتَكُتِبُ لَهُمْ سَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ) [سورة الزمر : ١٦ - ١٩] ، وقال تعالى :  
( أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ \* وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ \* أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَىٰ \* تِلْكَ إِذًا  
قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ) [سورة النجم : ١٩ - ٢٢] أي جائزة ، وغير ذلك في القرآن .

١٩/١

فبين سبحانه : أن الرب الخالق أولى بأن يُنزَّه عن الأمور الناقصة منكم ،  
فكيف يجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم ، وتستحيون <sup>(٣)</sup> من إضافته إليكم ، مع

(١) بيان : ... كما يزعم هؤلاء أن النفوس ، وكذا في الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٧ .

(٢) صرح ابن سينا في رسالته (في معنى الزيارة وكيفية تأثيرها) بأن الجواهر الثمانية المرافقة عن المراد  
هي الملائكة المقربون المعانة عند الحكماء بالعقول الفعالة . انظر ص ٤٥ - ٤٦ من مجموعة رسائل ابن  
سينا ط . الأرنست (عن ط . ليدن ، ١٨٨٩) مكتبة المتني بينداد .

(٣) في : الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٧ ؛ فتاوى الرياض ٣ / ٣٠٢ : وتستحيون .

أن ذلك واقع لاحتمال ، ولا تزهونه عن ذلك وتنفونه عنه ، وهو أحق بنفى المكروهات المنقصات منكم ؟

وكذلك قوله في التوحيد : ( ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ تَخِيفَتُمْ أَنفُسَكُمْ ) [ سورة الروم : ٢٨ ] أى تكيفة بعضكم بعضا ، كما في قوله : ( ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ) [ سورة البقرة : ٨٥ ] ، وفي قوله ( لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ) [ سورة النور : ١٢ ] ، وفي قوله : ( وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ ) [ سورة المجرات : ١١ ] ، وفي قوله ( قَتُّوبُوا إِلَى بَرِّكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ) [ سورة البقرة : ٥٤ ] ، وفي قوله : ( وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ ) إلى قوله ( ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ) [ سورة البقرة : ٨٤ - ٨٥ ] فإن المراد في هذا كله من نوع واحد .

فبين سبحانه أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه في ماله حتى يخاف مملوكه كما يخاف نظيره ، بل تمتنعون أن يكون المملوك لكم نظيرا ، فكيف ترضون أن<sup>(١)</sup> تجعلوا ما هو مخلوق ومملوكي شريكاً لي ، يدعى ويعبد كما أدعى وأُعبد ؟ / كما كانوا يقولون في تلييتهم : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ، إلا شريكاً هوالك ، تملكه وما ملك » .

(١) بيان ، ص ٩٥ ؛ فتاوى الرياض ٣ / ٣٠٣ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٧ ؛ ترضون لي .

(٢) لبيك اللهم لبيك : هذه العبارة ساقطة من ر ، ص ، بيان ، فتاوى الرياض ، الفتاوى



وهذا باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه .

وإنما الغرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل التي تستحق أن تكون أصول الدين <sup>(١)</sup> .

وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين ، وإن أدخله فيه ، مثل المسائل والدلائل الفاسدة ، مثل : نفى الصفات ، والقدر ، ونحو ذلك من المسائل ، ومثل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها : إما الأكوان ، وإما غيرها .

أصول المتكلمين  
ليست هي أصول  
الدين

وتقرير المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل : من إثبات الأعراض — التي هي الصفات — أولا ، أو إثبات بعضها كالأكوان — التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق — ؛ وإثبات حدوثها ثانيا بإبطال ظهورها <sup>(٢)</sup> بعد الكون ، وإبطال انتقالها من محل إلى محل ؛ ثم إثبات امتناع خلو الجسم <sup>(٣)</sup> ثالثا : إما عن كل جنس من أجناس الأعراض بإثبات أن الجسم قابل لها ، وأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده ، وإما عن الأكوان ؛ وإثبات امتناع حوادث لا أول لها رابعا .

(١) التي : كذا في (بيان) ، فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى . وفي سائر النسخ : ما .

(٢) م ، ق ، ر ، ص : يستحق أن يكون ، ط : ما يستحق .

(٣) أدخله : كذا في بيان ونسختها ، وفي سائر النسخ : أدخلت .

(٤) م ، ق : مثل هذه المسائل .

(٥) ر : وإثبات .

(٦) م ، ق ، ر ، ص ، ط : وإثبات حدوثها بإثبات إبطال ظهورها ، والمثبت عن (بيان) ونسختها .

(٧) م ، ق : بعد .

(٨) ثالثا : زيادة في فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى فقط .

[وهو مبنى على مقدمتين : إحداهما : أن الجسم لا يخلو عن الأعراض التي هي الصفات <sup>(١)</sup> . والثانية : أن ما لا يخلو عن الصفات التي هي الأعراض فهو محدث ، لأن الصفات — التي هي الأعراض — لا تكون إلا محدثة ، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض ، كالألوان ، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث ، لامتناع حوادث لا تنتهي .

فهذه الطريقة مما يُعلم بالاضطرار أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه . <sup>(٢)</sup> ولهذا قد اعترف <sup>(٣)</sup> حذائق أهل الكلام — كالأشعرى وغيره — بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ، ولا سلف الأمة وأئمتها ، وذكروا أنها محرمة عندهم ، بل المحققون على أنها طريقة باطلة ، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقاً ، ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين لازم له : إما أن يطلع على ضعفها ، ويقابل <sup>(٤)</sup> ٢١/١ بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم ، فتتكاناً عنده الأدلة ، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة ، كما هو حال طوائف منهم ؛ وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل ، كما التزم جهنم لأجلها فناء الجنة والنار ، والتزم لأجلها <sup>(٥)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢ — ٣) : ساقط من (بيان) ، (الفقاهى الكبرى) .

(٣) ص : اعترض .

(٤) بأنها : كذا في : بيان ، ونسختها . وفي بقية النسخ : إنها .

(٥) يقول الجهم بن صفوان فناء الجنة والنار . انظر : مقالات الأشعرى ٢ / ٥٤٢ ؛ الملل

والنحل ١ / ٧٣ ، ١٣٦ — ١٣٧ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٨ ؛ أصول الدين للبغدادي ، ص ٢٣٨ ؛

التبصير في الدين ، ص ٩٦ .

أبو الهذيل انقطاع حركات أهل الجنة<sup>(١)</sup>، والتم قوم لأجلها — كالأشعري وغيره<sup>(٢)</sup> — أن المساء والهواء والتراب<sup>(٣)</sup> والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>، والتم قوم لأجلها ولأجل<sup>(٥)</sup> غيرها أن جميع الأعراض — كالطعم واللون وغيرهما — لا يجوز بقاؤها بحال ، لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله ، مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتها ، فقالوا : صفات الأجسام أعراض ، أي أنها تعرض فتزول<sup>(٦)</sup> ، فلا تبقى بحال ، بخلاف صفات الله فإنها باقية .

وأما ما اعتمد عليه طائفة منهم [ من<sup>(٨)</sup> ] أن العرض لو بقي لم يمكن عدمه ، لأن عدمه إما أن يكون بإحداث ضد ، أو بفوات شرط ، أو اختيار الفاعل ، وكل ذلك ممتنع ، فهذه العدة لا يختارها آخرون منهم ، بل يجوزون أن الفاعل المختار يعدم الموجود كما يحدث المعدم ، ولا يقولون : إن عدم الأجسام لا يكون إلا بقطع الأعراض عنها ، كما قاله أولئك ، ولا يخلق ضد هو الفناء لا في محل ، كما قاله من قاله من المعتزلة<sup>(٧)</sup> .

(١) قال أبو الهذيل العلاف باقطاع حركات أهل الجنة والنار ، انظر : مقالات الأشعري ٢/٤٤٣ ؛ الملل والنحل ١/٧٣ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ٧٣ ؛ أصول الدين للبغدادى ، ص ٢٣٨ ؛ التبصير في الدين للإسفرائينى ، ص ٦٦ .

(٢) كالأشعري وغيره : ساقط من (بيان) ص ٩٧ ، الفتاوى الكبرى ١/٣٧٨ .

(٣) والتراب : ساقطة من (بيان) ، فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٤) انظر ، أقاله في ذلك الباقلاني في كتابه « التمهيد » ص ١٨ .

(٥) ولأجل : كذا في (م) وفي سائر النسخ : وأجل .

(٦) بيان : تعرض وتزول . وكذا في فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٧-٧) : ساقط من (بيان) وفتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٨) من : ساقط من (م) ، (ق) .

وأما جمهور عقلاء بنى آدم فقالوا : هذه مخالفة للعلوم بالحس .  
 والترم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفى صفات  
 الرب مطلقا ، أو نفى بعضها ، لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو  
 قيام الصفات بها ، والدليل يجب طرده <sup>(١)</sup> ، فالترموا حدوث كل موصوف بصفة  
 قائمة به ، وهو أيضا في غاية الفساد والضلال ، ولهذا الترموا القول بخلق القرآن ،  
 وإنكار رؤية الله في الآخرة ، وعلوه على عرشه ، إلى أمثال ذلك من اللوازم  
 / التي التزمها من طرد مقدمات هذه المجحة التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصل ٢٢/١  
 دينهم .

فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين ، ولكن ليست في الحقيقة من  
 أصول الدين الذي شرعه الله لعباده .

وأما الدين الذي قال الله فيه : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ  
 بِهِ اللَّهُ ﴾ [سورة الشورى : ٢١] فذاك له أصول وفروع بحسبه .

وإذا عرفت أن مسمى أصول الدين في عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال  
 وإبهام لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات ، تبين أن الذي  
 هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن الرسول .

وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فعلم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن  
 تكون منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ هو باطل ، ومازوم الباطل باطل ،

(١) الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٨ : بحسب طرده .

(٢) بيان ، الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : والتزموا .

سبحاً أن لازم الحق حق ، والدليل ملزوم لمدلوله ، فمضى ثبت ثبت مدلوله ، ومضى وجد الملزوم وجد اللازم ، ومضى انتهى اللازم انتهى الملزوم ، والباطل شيء ، وإذا انتهى لازم الشيء علم أنه متيقن ، فيستدل على بطلان الشيء ببطلان لازمه ، ويستدل على ثبوته بثبوت ملزومه ، فإذا كان اللازم باطلاً فالملزوم مثله باطل ، وقد يكون اللازم خفياً ولا يكون الملزوم خفياً ، وإذا كان الملزوم خفياً كان اللازم خفياً ، وقد يكون الملزوم باطلاً ولا يكون اللازم باطلاً ، فلهذا قيل : إن ملزوم الباطل باطل ، فإن ملزوم الباطل هو ما استلزم الباطل ، فالباطل هو اللازم ، وإذا كان اللازم باطلاً كان الملزوم باطلاً ، لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ، ولم يقل إن الباطل لازمه باطل .

وهذا كالمخلوقات ، فإنها مستلزمة لثبوت الخالق ، ولا يلزم من عدمها عدم الخالق ، والدليل أبداً يستلزم المدلول عليه : يجب طرده ، ولا يجب عكسه ؛ بخلاف الحد ، فإنه يجب طرده وعكسه .

٢٣/١ / وأما العلة : فالعلة التامة يجب طردها ، بخلاف المقتضية ، وفي العكس تفصيل ميسر في موضعه .<sup>(١)</sup>

وهذا التقسيم ينبه أيضاً على مراد السلف والأئمة بدم الكلام وأهله ، إذ ذاك متناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة ، أو استدل على المقالات الباطلة .

(١-١) : ساقط من (بيان) ، فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٢) ر ، ص ، ط : فمضى .

(٣) م ، ق : لازمه .

(٤) ص ، ط : فالملزوم .

(٥) (بيان) ص ٩٨ : يتناول ، وكذا فتاوى الرياض ٣/٣٠٦ ، الفتاوى الكبرى ١/٣٧٩ .

فأما من قال الحق الذي أذن الله فيه حكما ودليلا فهو من أهل العلم والإيمان : ( وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ) [ سورة الأحزاب : ٤ ] .

جواز مخاطبة  
أهل الاصطلاح  
باصطلاحهم

وأما مخاطبة أهل الاصطلاح<sup>(١)</sup> باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه ، إذا احتجج إلى ذلك ، وكانت المعاني صحيحة ، كمخاطبة المعجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم ، فإن هذا جائز حسن للحاجة ، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص — وكانت صغيرة فولدت بأرض الحبشة ، لأن أباهما كان من المهاجرين إليها — فقال لها : « يا أم خالد ، هذا سنا » ، والسنا بلسان الحبشة الحسن ، لأنها كانت من أهل هذه اللغة .

ولذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة ، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم ، ويترجمها بالعربية ،

(١) (بيان) ونسختها : أهل اصطلاح .

(٢) (ر) ، (ص) : فإنما ، (ط) : فإذا .

(٣) (بيان) ونسختها : ولدت .

(٤) الحديث في البخارى ٥٠/٥ (كتاب مناقب الأنصار ، باب هجرة الحبشة) ، ١٤٨/٧ (كتاب اللباس ، باب ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا) وفي الرواية الأخيرة عن سعيد بن العاص قال : حدثني أبي قال حدثني أم خالد بنت خالد ، قالت : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثياب فيها خمصة سوداء ، قال : من ترون نكسوها هذه الخمصة ... » إلى أن قال صلى الله عليه وسلم : « يا أم خالد هذا سنا » ، والسنا بلغة الحبشية الحسن .

(٥) (ر) ، (ص) ، ط ، بيان ونسختها : وكذلك .

(٦) تفهمه : كذا في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : تفهمه .

(٧) (بيان) والفتاوى الكبرى : ولذلك .

(٨) وترجمها : كذا في (بيان) ونسختها ، وفي سائر النسخ : وترجم .

كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت « أن يتعلم كتاب اليهود ، ليقرأ له ، ويكتب له ذلك »<sup>(١)</sup> حيث لم يأتين اليهود عليه .

فالسلف والأئمة لم يذموا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة لكافة « الجواهر » ، « والعرض » ، « والجسم » وغير ذلك ، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه ، لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات ، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهمل البدع ، فقال : « هم مختلفون في الكتاب ، مختلفون للكتاب ، متفقون على مفارقة<sup>(٢)</sup> الكتاب ... يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم »<sup>(٣)</sup> .

/ فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات ، ووزنت بالكتاب والسنة — بحيث يثبت الحق الذي أثبتته الكتاب والسنة ، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة — كان ذلك هو الحق ، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء

٢٤/١

(١) جاء في سنن أبي داود ٣/٣١٨ ( كتاب العلم ، باب رواية حديث أهل الكتاب ) عن خارجة — يعني ابن زيد بن ثابت — قال : قال زيد بن ثابت : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعلمت له كتاب يهود وقال « إني والله ما آمن يهود على كتابي » فتعلمته فلم يمر بي إلا نصف شهر حتى حدثته ، فكنت أكتب له إذا كتب ، وأقرأ له إذا كتب إليه . والحديث في المستدرك ( طبعة الحاي ) ٥/١٨٦ .

(٢) ( بيان ) : يأتين .

(٣) ( بيان ) ونسخناها : لم يكرهوا .

(٤) ( بيان ) ونسخناها : مخالفه . وسبق أن ورد النص في ص ١٨ من هذا الكتاب وقابلناه على

نص رسالة الإمام أحمد .

(٥) بيان : ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون من المتشابه .

(٦) ص : هذه المعاني .

من التكلم بهذه الألفاظ نفياً وإثباتاً في الوسائل والمسائل : من غير بيان التفصيل والتقسيم ، الذى هو من الصراط<sup>(١)</sup> المستقيم ، وهذا من مثارات الشبه . فإنه لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الصحابة والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المتبوعين : أنه علّق<sup>(٢)</sup> لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين ، لا الدلائل ولا المسائل .

والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها ، تارة لاختلاف الوضع ، وتارة لاختلافهم في المعنى الذى هو مدلول اللفظ ، كمن يقول : « الجسم هو المؤلف » . ثم يتنازعون : هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه ، أو الجوهران فصاعداً ، أو الستة ، أو الثمانية ، أو غير ذلك ؟ ومن يقول : « هو الذى يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه ، وإنه مركب من المادة والصورة » . ومن يقول : « هو الموجود<sup>(٣)</sup> أو يقول : « هو الموجود القائم بنفسه » [ أو يقول : هو الذى يمكن الإشارة إليه ، وأن الموجود القائم بنفسه<sup>(٤)</sup> ] لا يكون إلا كذلك » .

والسلف والأئمة الذين ذموا وبدعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعانى التى يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدين ، في دلائله وفي مسائله ، نفياً وإثباتاً . فأما إذا عرفت المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وعبر عنها لمن يفهم هذه الألفاظ ليتبين ما وافق الحق من معانى هؤلاء

(١) بيان (ص ١٠٠) ، الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : الذى هو الصراط .

(٢) ر ، ص ، ط : مسمى .

(٣) يقول : ساقطة من (بيان) الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) ، (بيان) ، الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض .

(٥) بيان : عرف ، وكذا في الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض .



وما خالفه<sup>(١)</sup>، فهذا عظيم المنفعة، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اختلفوا فيه﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]، وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم، وذلك يحتاج إلى معرفة معاني الكتاب والسنة، ومعرفة معاني هؤلاء / بالفاظهم، ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني ليظهر الموافق والمخالف<sup>(٢)</sup>.

وأما قول السائل:

٢٥/١

«فإن قيل بالجواز فما وجهه، وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام<sup>(٣)</sup> النهي عن الكلام في بعض المسائل؟»

فيقال: قد تقدم الاستفسار والتفصيل في جواب السؤال، وأن ما هو في الحقيقة أصول الدين الذي بعث الله به رسوله، فلا يجوز أن ينهى عنه [بمحال] بخلاف ما سُمي أصول الدين وليس هو أصولاً في الحقيقة لا دلائل ولا مسائل، أو هو أصول لدين لم يشرعه الله، بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله.

الرد على المسألة الثانية

وأما ما ذكره السائل من نهيه، فالذي جاء به الكتاب والسنة النهي عن أمور:

منها: القول على الله بلا علم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء: ٣٦].

المسائل التي نهى عنها الكتاب والسنة

(١) م، ق: وما خالف.

(٢) في (ص) بعد كلمة « والمخالف »: فعل.

(٣) ص: عنه.

(٤) محال: ساقطة من (م) فقط وفي (بيان) ونسختها: هنا محال.

ومنها : أَن يُقال على الله غير الحق ، كقوله : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [ سورة الأعراف : ١٦٩ ] . وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [ سورة النساء : ١٧١ ] .

ومنها : الجدل بغير علم ، كقوله تعالى : ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِجَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [ سورة آل عمران : ٦٦ ] .

ومنها : الجدل في الحق بعد ظهوره ، كقوله تعالى : ﴿ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [ سورة الأنفال : ٦ ] .

ومنها : الجدل بالباطل ، كقوله : ﴿ وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾ [ سورة غافر : ٥ ] .

ومنها : الجدل في آياته ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [ سورة غافر : ٤ ] ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبَرٌ مِّمَّا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [ سورة غافر : ٣٥ ] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبَرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ ﴾ [ سورة غافر : ٥٦ ] ، وقوله : ﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ ﴾ [ سورة الشورى : ٣٥ ] . ونحو ذلك قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُمْ حُمُومُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [ سورة الشورى : ١٦ ] ،

(١) في بيان ونسختها : عليها .

(٢) آية سورة النساء في (بيان) ونسختها ، (ص) .

(٣) وردت بعض ألقاظ الآية فقط في (م) ، (ق) .

(٤) كلمات الآية الكرمة « فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم » : سقطت من (م) و (ق) .

(٥) في الفتاوى الكبرى وفتاوى الرياض : وقوله « إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبَرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ »

وسقطت من (بيان) و (ص) : كلمة : وقوله .

(٦) في (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) : ونحو ذلك ، وقوله .

وقوله : ﴿ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ ﴾ [سورة الرعد : ١٣] . وقوله :  
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [سورة الحج :  
٨] .

ومن الأمور التي نهي الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف ، كقوله : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا  
بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ — إلى قوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا  
مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ \* يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ﴿  
[سورة آل عمران : ١٠٣ — ١٠٦] . قال ابن عباس : « تبيض وجوه أهل  
السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة » . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ  
فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ﴾ [سورة الأنعام :  
١٥٩] ، وقال تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا  
لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ — إلى قوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ \* مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا  
دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا ﴾ [سورة الروم : ٣٠ — ٣٢] .

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا  
الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٩] ، وفي مثل

(١) في الدر المنثور للسيوطي ٦٣/٢ « وأخرج ابن أبي حاتم وأبو نصر في « الإبانة » والخطيب في  
« تاريخه » واللائلكاني في « السنة » عن ابن عباس في هذه الآية قال : « تبيض وجوه وتسود وجوه :  
قال : تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدع والضلالة » .

(٢) ألقاها الآية الكريمة « إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ » في (م) ، (ق) فقط .

(٣) في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة : « وما تفرق الذين أوتوا الكتاب » الخ . ولعل الذي  
كان بالأصل آية الشورى « وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم » وبهذا آية آل عمران ،  
وغلط النساخ بين كلمات الآيتين .

قوله تعالى: ((وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ \* إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)) [سورة هود: ١١٩] ، وفي مثل قوله : ((وَلَا الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَتَنِي شِقَاقِي بَعِيدٌ)) [سورة البقرة : ١٧٦] .

وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم توافقت كتاب الله ، كالحديث المشهور عنه الذي روى مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup> ، وسأله معروف في مسند أحمد وغيره<sup>(٢)</sup> ، من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نخرج على أصحابه وهم يتناظرون في القدر ، ورجل يقول : ألم يقل الله كذا ؟ ورجل يقول : ألم يقل الله كذا ؟ فكأنما نُقِيَ في وجهه حبُّ الزُّمان ، فقال : أهبذا أمرتم ؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا / كتاب الله بعضه ببعض ، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا ، لا ليكذب [بعضه بعضا]<sup>(٣)</sup> ، انظروا ما أمرتم به فافعلوه ، وما نهيت عنه فاجتنبوه » هذا

(١) م (فقط) : عبد الله بن عمر ، وهو خطأ . وفي سائر النسخ : عبد الله بن عمرو . والحديث في مسلم ٢٠٥٣/٤ (كتاب العلم ، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن) من عبد الله بن عمرو قال : هجرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما . قال : فسمع أصوات رجلين يختلفان في آية نخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف في وجهه الغضب فقال : إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب .

(٢) جاء الحديث مختصرا ومطولا في عدة مواضع من مسند أحمد (ط المعارف) انظر الأرقام : ٦٦٦٨ ، ٦٧٠٢ ، ٦٧٤١ ، ٦٨٠١ ، ٦٨٤٥ . وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : إن أسانيد هذه الأحاديث صحيحة . كما ورد الحديث عن عبد الله بن عمرو في سنن ابن ماجه ٣٣/١ (المقدمة ، باب في القدر) وعن أبي هريرة في سنن الترمذي (شرح ابن العربي) ٢٩٤/٨ - ٢٩٧ .

(٣) لا ليكذب بعضه بعضا : كذا في (ر) ، (ص) ، (ج) ، (ب) ، (ن) ، وفي (م) ، (ق) : لا يكذب ، انظروا . الخ . وفي رواية المسند رقم ٦٧٠٢ إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا ، بل يصدق بعضه بعضا ، وفي رواية أخرى رقم ٦٧٤١ . وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا ، فلا تكذبوا بعضه بعض .

الحديث أو نحوه ، وكذلك قوله : « المرء في القرآن كفر »<sup>(١)</sup> . وكذلك ما أخرجاه في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ [ قوله ] : ( هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ) [ سورة آل عمران : ٧ ] فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الذين يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ ، فاحذروهم »<sup>(٢)</sup> .

وأما أن يكون الكتاب والسنة نبياً<sup>(٣)</sup> عن معرفة المسائل التي تدخل فيما يستحق أن يكون من أصول الدين فهذا لا يجوز<sup>(٤)</sup> ، اللهم إلا أن ينهيا<sup>(٥)</sup> عن بعض ذلك في بعض الأحوال ، مثل مخاطبة شخص بما يعجز عن فهمه فيضلل ، كقول عبد الله بن مسعود : « ما من رجل يحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان

(١) ( بيان ) ، ( ر ) ( ص ) : مرأه ، وهي رواية صحيحة .

(٢) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه بأسانيد وروايات مختلفة ، في : المسند ( ط . المعارف ) رقم ٧٤٩٩ ، ٧٨٣٥ ؛ ( ط . الحلبي ) ٢ / ٤٢٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥٢٨ ، ٥٤٠ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ؛ سنن أبي داود ٤ / ١٩٩ ( كتاب السنة ، باب النهي عن الجدال في القرآن ) .

(٣) قوله : زيادة في ( بيان ) ونسختها .

(٤) الحديث مع اختلاف في الرواية واللفظ عن عائشة رضي الله عنها في : البخاري ٦ / ٣٣ - ٣٤ ( كتاب التفسير ، سورة آل عمران ) ؛ مسلم ٤ / ٢٠٥٣ ( كتاب العلم ، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن ) ؛ سنن أبي داود ٤ / ١٩٨ ( كتاب السنة ، باب مجازية أهل الأهواء ) ؛ الترمذي ١١ / ١١٤ - ١١٩ ( كتاب أبواب التفسير ، سورة آل عمران ) . وقال الترمذي ١١ / ١١٦ - ١١٧ : هذا حديث حسن صحيح .

(٥) ( م ) ، ( ق ) ، ( بيان ) ، الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : أو السنة .

(٦) نبياً : كذا في ( م ) . وفي سائر النسخ : نهي .

(٧) بيان ؛ والمطبوعتان : أصول دين الله فهذا لا يكون .

(٨) ينهيا : كذا في ( م ) فقط . وفي ( ر ) و ( ص ) و ( ق ) : ينهى . وفي ( بيان ) والمطبوعتين : تنهى .

فتنة لبعضهم » ، وكقول علي<sup>(١)</sup> : « حدثوا الناس بما يعرفون<sup>(٢)</sup> ، ودعوا ما ينكرون ،  
أحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ » ، أو مثل [ قول ]<sup>(٣)</sup> حق يستلزم فساداً أعظم من  
تركه ، فيدخل في قوله صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ،  
فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » رواه مسلم<sup>(٤)</sup> .

وأما قول السائل :

« إذا قيل بالجواز ، فهل يجب ؟ وهل نقل عنه عليه السلام  
ما يقتضى وجوبه ؟ » .

فيقال : لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً  
تاماً مجملًا ، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية ،  
فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله ، وداخل في تدبر القرآن وعقله  
وفهمه ، وعلم الكتاب والحكمة ، وحفظ الذكر والدعاء إلى الخير ، والأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر ، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة  
بالتى هى أحسن ، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين ، فهذا واجب على  
الكفاية منهم .

الرد على المسألة  
الثالثة

٢٨/١

- 
- (١) بيان ، والفتاوى الكبرى : على طيه السلام ؛ وفتاوى الرياض : على رضى الله عنه .  
(٢) م ، ق ، ر : بما يفهمون .  
(٣) قول : زيادة في ( بيان ) ونسختها .  
(٤) صلى الله عليه وسلم : كذا في ( بيان ) ونسختها ؛ وفي سائر النسخ : طيه السلام .  
(٥) الحديث عن أبي سعيد الخدري في : مسلم ٦٩/١ ( كتاب الإيمان ، باب كون النهي عن  
المنكر من الإيمان ) ؛ المسند ( طه الحلي ) ٣٠/٣ .  
(٦ - ٦) : ساقط من فتاوى الرياض .  
(٧) في ( م ) و ( ق ) و ( بيان ) ونسختها : فهو .

(١) وأما ما وجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قُدْرهم وحاجتهم ومعرفةهم ،  
 وما أمر به أعيانهم ، فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو من فهم دقيقه  
 ما يجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم  
 التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتي والمحدث والمجادل  
 ما لا يجب على من ليس كذلك .

وأما قوله :

« هل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن ، أو لا بد  
 من الوصول إلى القطع ؟ » .

فيقال : الصواب في ذلك التفصيل ، فإنه وإن كان طوائف من أهل  
 الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية — التي قد يسمونها مسائل الأصول — يجب  
 القطع فيها جميعها ، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يقيد اليقين ، وقد يوجبون  
 القطع فيها كلها على كل أحد ، فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعمومه خطأ مخالف  
 للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، ثم هم مع ذلك من أبعد الناس  
 عما أوجبوه ، فإنهم كثيرا ما يحتجون فيها بالأدلة التي يزعمونها قطعيات ، وتكون  
 في الحقيقة من الأغلوطات ، فضلا عن أن تكون من الظنيات ، حتى إن الشخص  
 الواحد منهم كثيرا ما يقطع بصحة حجة في موضع ، ويقطع ببطلانها في موضع

الرد على المسألة  
 الرابعة

(١) (د) و (ص) ، ط و (بيان) ونسخناها : يجب .

(٢) بيان ونسخناها : ومعرفةهم وحاجتهم .

(٣) فلا يجب : كذا في (بيان) ونسختها ، وفي سائر النسخ : ولا يجب .

(٤) (م) و (ق) : جميعا .

(٥) كلها : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى فقط .

آخر، بل منهم من عامة كلامه كذلك، وحتى قد يدعى كل من المتناظرين العلم الضروري بنقيض ما ادعاه الآخر.

وأما التفصيل: فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك، كقوله: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٩٨]، وقوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرُوا لِذَنبِكُمْ﴾ [سورة محمد: ١٩] . وكذلك يجب الإيمان / بما أوجب الله الإيمان به، وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلى باستطاعة العبد، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]، وقوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» أخرجاه في الصحيحين .

فإذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة من هذه المسائل الدقيقة قد يكون غند كثير من الناس مشتبهاً، لا يقدر فيه على دليل يفيد اليقين لا شرعى ولا غيره: لم يجب على مثل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قول غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين، بل ذلك هو الذى يقدر عليه لا سيما إذا كان مطابقاً للحق، فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه، ويثاب عليه، ويسقط به الغرض، إذا لم يقدر على أكثر منه .

(١) فتاوى الرياض والفتاوى الكبرى : غاية .

(٢) فى: البخارى ٩٤/٩ — ٩٥ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم . والحديث مع اختلاف فى اللفظ فى: مسلم ٩٧٥/٢ (كتاب الحج، باب فرض الحج مرة فى العمر)؛ النسائى ٨٣/٥ (كتاب المناسك، باب وجوب الحج)؛ ابن ماجه ٢/١ (المقدمة، اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(٣) يفيد: كذا فى (م) فقط . وفى سائر النسخ: يفيد .

(٤) (بيان) ونسختها: اعتقاد قوى، وسقطت كلمة: قول من (ر) .



(١١) لكن ينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّبَعَ فَأَتِيَ وَاصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٣٥]، وقوله: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى \* وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمًى﴾ [سورة طه: ١٢٣، ١٢٤] (١٢). قال ابن عباس: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية (١٣).

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنها ستكون فتن، قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله،

(١) (م) ٤، (ق) : الكتاب .

(٢ - ٢) آية سورة الأعراف وألفاظ الآية رقم ١٢٣ في سورة طه : حتى كلمة (عدو) ليست في (بيان) ونسختها في (بيان) والفتاوى الكبرى : لما قال تعالى لبني آدم «فإمّا يأتينكم» .

(٣) أخطأ النسخ في نسختي (ر) ، (ص) ط ، في كتابة الآيتين .

(٤) (بيان) ، والفتاوى الكبرى : وقراً .

(٥) جاء في تفسير الطبري (طبعة بولاق) ١٤٧/١٦ «من عكرمة من ابن عباس قال: تضمن الله لمن قرأ القرآن واتبع ما فيه الأيضي في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ، ثم تلا هذه الآية «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى» ، وانظر الدر المنثور ٣١١/٤ .

(٦) (بيان) ونسختها : عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ستكون .

(٧) (بيان) والفتاوى الكبرى : فتية .

فيه نبأ ما قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، وهو حبل الله المتين ، وهو الذر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس / به الألسن ، ولا يخلق عن كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، ولا يشيع منه العلماء . ٣٠/١  
وفي رواية : « ولا تختلف به الآراء » ، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا :  
(إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا \* يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ) [سورة الجن : ٣٠٢] من قال به صدق ؛  
ومن عمل به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دما إليه هدى إلى صراط مستقيم .  
وقال تعالى : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) [سورة الأنعام : ١٥٣] ، وقال تعالى : (الْمَصَّ \* كَذَّبَ أُتْرِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ

(١) (بيان) وفتاوى الرياض : ولا ينقضي عجائبه ، ولا يخلق عن كثرة الرد .

(٢) فتاوى الرياض والفتاوى الكبرى : تشيع .

(٣ - ٢) : ساقط من (بيان) والفتاوى الكبرى .

(٤) (بيان) ونسخناها : وهو .

(٥) الحديث بألفاظ متقاربة في الترمذى ٣٠/١١ - ٣١ (كتاب ثواب القرآن ، باب ما جاء في فضل القرآن) وقال الترمذى : هذا لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول ؛ وفي الحارث مقال ؛ وأورد ابن كثير في (كتاب فضائل القرآن) في آخره ٩ من تفسير ابن كثير والبنوى (طبعة المنار ، سنة ١٣٤٧) ص ٦ - ٨ مدة روايات للحديث ، وعقب على كلام الترمذى بأنه روى من وجه آخر ، وقال عن الحارث الأعمري رآه عن علي رضي الله عنه « وقد تكلموا فيه ، بل قد كذب بعضهم من جهة رأيه واعتقاده ، أما أنه قد كذب في الحديث فلا ، والله أعلم ، وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، وقد وهم بعضهم في رفعه ، وهو كلام حسن صحيح ، على أنه قد روى له شاهد من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وقد جاء الحديث عن علي رضي الله عنه بألفاظ مختلفة في المسند (ط - المعارف) ٨٨/٢ - ٨٩ رقم ٧٠ ، وانظر تعليق المحقق .

فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِنُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ \* أَتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴿١﴾ [سورة الأعراف: ١ - ٣] ، وقال: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكًا فَآتِيعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ \* أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَفَافِلِينَ \* أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ ﴿٢﴾ [سورة الأنعام: ١٥٥ - ١٥٧] ، فذكر سبحانه أنه يحجزى الصادف عن آياته مطلقا - سواء كان مكذبا أو لم يكن - سوء العذاب بما كانوا يصدفون ، يبين ذلك أن كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر ، سواء اعتقد كذبه أو استكبر عن الإيمان به ، أو أعرض عنه اتباعا لما يهواه ، أو ارتاب فيما جاء به ، فكل مكذب بما جاء به فهو كافر ، وقد يكون كافرا من لا يكذبه إذا لم يؤمن به . ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضللال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله ، وإن كان له نظر وجدل واجتهاد في عقليات وأمور غير ذلك ، وجعل ذلك من نعوت الكفار والمنافقين .

قال تعالى: (وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَآبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَمْجِدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٣﴾ [سورة الأحقاف: ٢٦] ، وقال تعالى: (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا

(١) في (بيان) ونسختها (٠٠ حرج منه ٠٠ إلى قوله : اتبعوا) .

(٢) في (بيان) ونسختها : سيجزى .

(٣) (م) ، (ق) : نظر جدل .

٣١/١

عندهم من العلم وحاق بهم / مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ \* فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَخَدَّه  
وَكُفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِين \* فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ  
خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴿١١﴾ [سورة غافر : ٨٣ - ٨٥] ، وقال :  
﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبَرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾  
[سورة غافر : ٣٥] ، وفي الآية الأخرى : ﴿ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ  
فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة غافر : ٥٦] .

والسلطان : هو الحججة المنزلة من عند الله ، كما قال تعالى : ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ  
سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة الروم : ٣٥] ، وقال تعالى :  
﴿ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ \* فَاتَّبِعُوا يَبْكَابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة الصافات : ١٥٦] ،  
[١٥٧] ، وقال : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾  
[سورة النجم : ٢٣] .

وقد طالب الله تعالى من اتخذ ديناً بقوله : ﴿ اتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ يُغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٩] ،  
أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عَلِيمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣﴾ [سورة الأحقاف : ٤] ، فالكتاب هو  
الكتاب ، والأثارة [ كما قال من قال من السلف : هي ] الرواية والإسناد ،  
﴿٤﴾

(١) في (م) ، (ق) ذكرت آية (٨٣) من سورة غافر قبل سورة الأحقاف ثم ذكرت آيتا ٨٤ ،

٨٥ .

(٢) فتاوى الرياض ٣/٣١٦ ، الفتاوى الكبرى ١/٣٨٥ : وقال تعالى : بيان (ص ١١٠) :

وقال .

(٣) لم تذكر كل ألفاظ آية غافر - ٤ ، الأحقاف ٤ في (بيان) ونسختها .

(٤) فالكتاب هو الكتاب : كذا في (م) فقط ؛ وفي سائر النسخ : فالكتاب الكتاب .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ؛ (ق) .

[ وقالوا : هي الخط أيضا ، إذ الرواية والإسناد <sup>(١)</sup> يكتب بالخط <sup>(٢)</sup> ، وذلك لأن الأثر من الأثر ، فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد ، ويقيد ذلك بالخط ، فيكون ذلك كله من آثاره .

وقد قال تعالى في نعت المنافقين : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا \* وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا \* فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا \* أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [سورة النساء : ٦٠ - ٦٣] .

وفي هذه الآيات أنواع من العبر الدالة على ضلال من تحاكم إلى غير الكتاب والسنة ، وعلى نفاقه ، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو عقليات من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب ، وغير ذلك من أنواع الاعتبار .

(١) ما بين المقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) م ، ق : يكتب الخط .

(٣) بيان ونسختها : ويقيد بالخط فيكون كل ذلك .

(٤) بيان ونسختها : من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم .

٣٢/١

/ فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلاً ،  
أو لتعديده حدود الله بسلوك السبيل<sup>(١)</sup> التي نهي عنها ، أو لاتباع هواه بغير هدى  
من الله - فهو الظالم لنفسه ، وهو من أهل الوعيد ، بخلاف المجتهد في طاعة الله  
ورسوله باطنًا وظاهرًا ، الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله ، فهذا  
مغفور له خطؤه ، كما قال تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ  
كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ رَسُولٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا  
وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾ إلى قوله : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾  
[ سورة البقرة : ٢٨٥ ، ٢٨٦ ] . وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أن الله قال : « قد فعلت »<sup>(٢)</sup> . وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس :  
« أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة  
إلا أعطى ذلك »<sup>(٣)</sup> . فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين ، وأن الله  
لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا .

وأما قول السائل :

« هل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق والحال هذه ؟ »

(١) بيان ونسخها : السبل .

(٢) الحديث مع اختلاف الروايات في : مسلم ١١٥/١ - ١١٦ (كتاب الإيمان ، باب أنه  
سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق) ؛ المسند (ط . المعارف) ٣٤١/٣ - ٣٤٢ (رقم ٢٠٧٠) ،  
٣٠/٥ - ٣١ (رقم ٣٠٧١) سنن الترمذي ١١٢/١١ - ١١٣ (كتاب التفسير ، سورة البقرة) .  
واظن الحديث برواياته المتعددة في تفسير الطبري (ط . المعارف) ١٤٢/٦ - ١٤٥ . وانظر أيضا  
١٠٤/٦ - ١٠٥ .

(٣) فيه : كذا في (بيان) ونسخها ، وفي (ر) ، (ص) : حة . وسقطت الكلمة من (م) ، (ق) .  
(٤) الحديث في : مسلم ٥٥٤/١ (كتاب صلاة المسافرين ، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة  
البقرة) عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه أن ملكا نزل من السماء فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : أبشر  
بنورين أو يتبهما لم يقرهما نجا بلك : فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة ، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيت .

الرد على المسألة  
الخامسة

فيقال : هذه العبارة ، وإن كثرتنازع الناس فيها نفياً وإثباتاً ، فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان :

أحدهما : ما اتفق الناس على جوازه ووقوعه ، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يُطاق .

والثاني : ما اختلفوا على أنه لا يُطاق ، لكن تنازعوا في جواز الأمر به ، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه <sup>(٢)</sup> .

فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على أنه لا يُطاق ، وتنازعوا في وقوع الأمر به — فليس كذلك .

فالتنوع الأول : كتنازع المتكلمين من مثبتة [القدر] ونفاته في استطاعة العبد ، وهي قدرته وطاقته : هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله <sup>(٥)</sup> ، أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل : أو يجب أن تكون معه ، وإن كانت متقدمة عليه <sup>(٦)</sup> ؟

تنازع النظار  
في الاستطاعة

فمن قال بالأول ، لزمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كُلف مالا يطيقه إذا لم تكن عنده قدرة إلا مع الفعل ، ولهذا كان الصواب الذي عليه محققو المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف وغيرهم ما دل عليه القرآن ، وهو أن الاستطاعة — التي هي مناط الأمر والنهي ، وهي المصححة للفعل — لا يجب أن تقارن الفعل ، وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له .

٢٣/١

(١) بيان والفتاوى الكبرى : وإن تنازع .

(٢) عدم : ساقطة من (بيان) .

(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : من مثبتيه ونفاته .

(٤) قال التهانوي في تعريف الاستطاعة في كشف اصطلاحات الفنون ٩١٥/٤ : « تطلق على

معنيين : أحدهما : عرض يخلفه الله تعالى في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية وهي ملة الفعل ، والجمهور على أنها شرط لأداء الفعل لا علة . وثانيهما : سلامة الأسباب والآلات والجوارح » . وانظر عن الاستطاعة ومقارنتها للفعل أو تقدمها عليه : المرجع السابق ٩١٥/٤ — ٩١٦ ؛ التعريفات للبرجاني

مادة القدرة ، ص ١٥١ ؛ الفصل لابن حزم ٢٢/٣ — ٤٣ .

(٥) لا قبله : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى .

(٦) ٦ — ٦ : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى .

فالأولى : كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [سورة آل عمران: ٩٧] . وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائما ، فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب »<sup>(١)</sup> . ومعلوم أن الحج والصلاة يجبان على المستطيع ، سواء فعل أو لم يفعل ، فلم أنت هذه الاستطاعة لا يجب أن تكون مع الفعل .

والثانية : كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [سورة هود: ٢٠] ، وقوله : ﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا \* الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ [سورة الكهف: ١٠١] ،<sup>(٢)</sup> على قول من يفسر الاستطاعة بهذه .

وأما على تفسير السلف والجمهور ، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم ، وصعوبته على نفوسهم ، فنفسهم لا تستطيع إرادته ، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه ، وهذه حال من صده هواه أو رأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزل واتباعها ، وقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك . وهذه الاستطاعة هي المقارنة للفعل الموجبة له ، وأما الأولى فلولا وجودها لم يثبت التكليف ، كقوله<sup>(٣)</sup> :

(١) الحديث في: البخارى ٨/٢؛ (كتاب التقصير في الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب)؛ سنن أبى داود ٢٥٠/١ (كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد)؛ سنن الترمذى ١٦٦/٢ (كتاب انصلاة، باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم)؛ سنن ابن ماجة ٣٨٦/١ (كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة المريض)؛ المستد (ط . الحلبي) ٤٢٦/٤ .

(٢) ق ، ر ، ص ، ط ، بيان ، الفتاوى الكبرى ٣٨٦/١ : يجب في فتاوى الرياض : يجب .

(٣-٢) : ساقط من (بيان) ، الفتاوى الكبرى .

(٤) م ، ق : وهذا .

(٥) بيان ونسخناها : هواه ورأيه .

(٦) بيان ونسخناها : بقوله .



(فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) [سورة التغابن : ١٦] ، وقوله : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) . [سورة الأعراف : ٤٢] ، وأمثال ذلك ؛ فهؤلاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين إذا لم يستطيعوا سَمْعَ ما أنزل إلى الرسول فهم من هذا القسم .

وكذلك أيضا تنازعهم في الأمور به الذي علم الله أنه لا يكون ، أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون ، فمن الناس من يقول : إن هذا غير مقدور عليه ، كما أن غالبية القدرية يمتنعون أن يتقدم علم الله وخبره وكتابه بأنه لا يكون ، وذلك / لانفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكنا ولا مقدورا عليه .

تنازعهم في الأمور  
به الذي علم الله  
أنه لا يكون

٣٤/١

وقد خالفهم في ذلك جمهور الناس ، وقالوا : هذا منقوض طليهم بقدره الله تعالى ، فإنه أخبر بقدرته على أشياء ، مع أنه لا يفعلها ، كقوله : (بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَانَهُ) [سورة القيامة : ٤] ، وقوله : (وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ) [سورة المؤمنون : ١٨] ، وقوله : (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ) [سورة الأنعام : ٦٥] ، وقد قال : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً) [سورة هود : ١٨] ، ونحو ذلك مما يخبر أنه لو شاء لفعله ، وإذا فعله فإنما يفعله إذا كان قادرا عليه ، فقد دل القرآن على أنه قادر عليه يفعله إذا شاء ، مع أنه لا يشاؤه<sup>(١)</sup> .

وقالوا أيضا : إن الله يعلمه على ما هو عليه ، فيعلمه ممكنا مقدورا للعبد ، غير واقع ولا كائن لعدم إرادة العبد له ، أو لبغضه إياه ، ونحو ذلك ، لا لمعجزه عنه .

(١-١) : ساقط من بيان ونسخها .

وهذا النزاع يزول بتنوع القدرة عليه<sup>(١)</sup> ، فإنه غير مقدور القدرة المقارنة للفعل ، وإن كان مقدوراً القدرة المصححة للفعل التي هي مناط الأمر والنهي .  
وأما النوع الثاني : فكانتفاهم على أن العاجز عن الفعل لا يطيقه ، كما لا يطيق الأعمى والأقرب والزمن تقط المصحف وكتابه والطيران ، فمثل هذا النوع قد اتفقوا على أنه غير واقع في الشريعة<sup>(٢)</sup> ، وإنما نازع في ذلك طائفة من الغلاة المائلين إلى الجبر من أصحاب الأشعرى ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم<sup>(٣)</sup> ، وإنما تنازعوا في جواز الأمر به عقلاً ، حتى نازع بعضهم في تمتع لذاته ، كالجعل بين الضدين والتقيضين : هل يجوز الأمر به من جهة العقل ، مع أن ذلك لم يرد في الشريعة ؟ ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة — كمن يزعم أن أبا لب كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن — فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف<sup>(٤)</sup> ، فإنه لم يقل أحد : إن أبا لب أسمع هذا الخطاب المتضمن أنه لا يؤمن ، وإنه أمر مع ذلك بالإيمان ، كما أن قوم نوح لما أخبر نوح عليه السلام : أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن<sup>(٥)</sup> ، لم يكن بعد / هذا يأمرهم بالإيمان بهذا الخطاب<sup>(٦)</sup> ، بل إذا قُدر أنه أخبر بصليبه النار

٧٥/١

(١) عليه : ساقطة من ر ، ص ؛ وفي بيان ونسختها : بتنوع القدرة عليه .

(٢-٢) : ساقط من (بيان) ونسختها .

(٣) يقول الجرجاني في « التعريفات » ص ٦٥ : « الجبرية هومن الجبر ، وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى ، والجبرية اثان : متوسطة تثبت للعبد كسبا في الفعل كالأشعرية ، وخالصة لا تثبت كالجهمية . » وانظر ما ذكرته عن الجبرية في منهاج السنة ١/٥ تعليق ٣ ؛ كشف اصطلاحات الفنون ١/٢٢٠ .

(٤) في ر ، ص : كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن ، وكتب فوق كلمة « يؤمن » الأولى بحروف صغيرة : « كذا » .

(٥-٥) : ساقط من بيان ونسختها .

(٦) عليه السلام : زيادة في (ر) .

المستلزم لموته على الكفر وأنه سمع هذا الخطاب ، ففي هذا الحال اتقطع تكليفه ، ولم ينفعه إيمانه حينئذ <sup>(١)</sup> ، كإيمان من يؤمن بعد معاينة العذاب ، قال تعالى :  
 ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسَنَا ﴾ [سورة غافر : ٨٥] ، وقال تعالى :  
 ﴿ الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [سورة يونس : ٩١] .

والمقصود هنا التنبيه على أن التزاع في هذا الأصل يتنوع : تارة إلى الفعل المأمور به ، وتارة إلى جواز الأمر . ومن هنا شبهة من شبهة <sup>(٢)</sup> من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحدا ، وأدعى تكليف مالا يطاق مطلقا ، لوقوع بعض الأقسام التي لا يجعلها عامة الناس من باب مالا يطاق ، والتزاع فيها لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي ، وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .

ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزما لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه ، وقاس أحد النوعين بالآخر ، وذلك من الأقيسة التي اتفق المسلمون ، [بل وسائر أهل الملل] <sup>(٣)</sup> ، بل وسائر العقلاء على بطلانها ، فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال كقوله : <sup>(٤)</sup> إن القدرة مع الفعل ، أو أن الله علم أنه

(١) بيان ونسختها : الإيمان .

(٢) م ، ق : ورد شبهة من شبهة ؛ بيان : ونسختها : ومن هنا شبهة من شبهة .

(٣) بيان ونسختها : عامة المسلمين ؛ وسقطت كلمة « الناس » من (ر) .

(٤) جواز : ساقطة من (ر) فقط .

(٥) ما بين المقوفين زيادة في « بيان » ونسختها .

(٦) بيان ، الفتاوى الكبرى : لقوله .

(٧) م ، ق : وأن .

(١) لا يفعل [ على ] العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه — فقد جمع بين ما يعلم<sup>(٢)</sup> الفرق بينهما بالاضطرار عقلا ودينا ، وذلك من مثرات<sup>(٣)</sup> الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية .

وإذا عُرِفَ هذا فإطلاق القول بتكليف ما لا يُطابق من البدع الحادثة في الإسلام ، كإطلاق القول بأن العباد<sup>(٤)</sup> مجبورون على أفعالهم ، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك ، وضم من يطلقه ، وإن قصد به الرد على القدرية الذين لا يقولون بأن الله خالق أفعال العباد ، ولا بأنه شاء الكائنات<sup>(٥)</sup> ، وقالوا : هذا رد بدعة ببدعة ، وقابل الفاسد ، بالفاسد ، والباطل بالباطل .

/ ولولا أن هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكرت من نصوص أقوالهم في ذلك ما يبين ردهم لذلك .

وأما إذا فصل مقصود القائل ، وبين العبارة التي لا يشتبه الحق فيها بالباطل<sup>(٦)</sup> ما هو الحق ، ومميزين الحق والباطل — كان هذا من الفرقان ، وخرج المبين حيلث مما ذم به أمثال هؤلاء الذين وصفهم الأئمة بأنهم مختلفون في الكتاب<sup>(٧)</sup> مخالفون للكتاب<sup>(٧)</sup> ، متفقون على ترك الكتاب<sup>(٧)</sup> ، وأنهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ،

(١) حل : ساقطة من ( م ) ، ( ق ) ، ( ر ) ، ( ص ) ، ط .

(٢) ر ، ص ، ط ، بيان ، الفتاوى الكبرى : ما علم .

(٣) بيان ( ص ١١٥ ) : مثار : الفتاوى الكبرى ٣٨٧/١ : مثل .

(٤) بيان ونسختها : الثامن .

(٥) يقول الجرجاني في التعريفات : « القدرية هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ولا يرون

الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى » وانظر ما ذكرته من القدرية في منهاج السنة ١/٥ تعليق ١ .

(٦) ر ، ص ، ط : فيها الحق .

(٧) بيان ونسختها : كتاب الله .

(١١) [ويحرفون الكلم عن مواضعه]، ويخذعون جهال الناس بما يلبسون عليهم، ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة في مسمى القدرية المذمومين، لخوضهم في القدر الباطل إذ هذا جماع المعنى الذى ذمت به القدرية .

ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخلال في كتاب «السنة»<sup>(٢)</sup> فقال : الرد على القدرية، وقولهم : إن الله أجبر العباد على المعاصي ، ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية ابن الوليد قال : سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر ، فقال الزبيدي : أمر الله أعظم ، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، ولكن يقضى ويقدر ، ويخلق ويحبلى عبده على ما أحب . وقال الأوزاعي<sup>(٤)</sup> : ما أعرف للجبر أصلا من القرآن ولا السنة<sup>(٥)</sup> ، فأهاب أن أقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر والخلق والحبلى ، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعي من أهل الجماعة والتصديق .

(١) ما بين المقوفين زيادة في بيان ونسختها .

(٢) بيان ونسختها : يشيرون .

(٣) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون ، المعروف بالخلال ، من أئمة الحنابلة ، له التصانيف الدائرة والكتب السائرة مثل « الجامع » و « العلل » و « السنة » ، توفي سنة ٣١١ . انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ١٢/٢ - ١٥ ؛ تذكرة الحفاظ ٧/٣ ؛ بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣/٣١٣ - ٣١٤ ؛ الأعلام ١٩٦/١ . ولم يتكلم بروكلمان عن نسخ خطية من كتاب « السنة » .

(٤) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الأوزاعي ، نسبة إلى قبيلة الأوزع ، إمام الشام في الفقه والحديث ، ولد بعلبك سنة ٨٨ وتوفي في بيروت سنة ١٥٧ . عرض عليه القضاء فامتنع . من كتبه « السنن » في الفقه و « المسائل » . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١/١٧٨ - ١٨٣ ؛ وفيات الأعيان ١/٣١٠ - ٣١١ ؛ تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨ - ٢٣٩ ؛ تهذيب الأسماء واللغات ، ق ١ ، ج ١ ، ص

٢٩٨ - ٣٠٠ ؛ الجرح والتعديل ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ؛ الأعلام ٤/٩٤ .

(٥) بيان ونسختها : في القرآن ولا في السنة .

(٦) تابعي : ساقطة من بيان ، الفتاوى الكبرى ، ر ، ص ، ط .

فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة .

أما الزبيدي — محمد بن الوليد صاحب الزهري<sup>(١)</sup> — فإنه قال : أمر الله أعظم ، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، فنفي الجبر .

وذلك لأن الجبر المعروف في اللغة : هو إلزام الإنسان بخلاف رضاه ، كما يقول الفقهاء في باب النكاح : هل تجبر المرأة على النكاح أولا تجبر ؟ وإذا عضلها الولي ماذا تصنع ؟ فيمنون يجبرها / إنكاحها بدون رضاها واختيارها ، ويعنون بعضلها ٣٧/١ منعها مما ترضاه وتختاره ، فقال : الله أعظم من أن يجبر أو يعضل ، لأن الله سبحانه قادر على أن يجعل العبد مختاراً راضياً لما يفعله ، ومبغضاً وكارهاً لما يتركه ، كما هو الواقع ، فلا يكون العبد مجبوراً على ما يحبه ويرضاه ويريده ، وهى أفعاله الاختيارية ، ولا يكون معضولاً عما يتركه ، فيبغضه ويكرهه ، أولاً يريد ، وهى<sup>(٢)</sup> تروكه الاختيارية .

وأما الأوزاعي فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ ، وإن عني به هذا المعنى ، حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة ، فيفضى إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في إرادة الباطل ، وذلك لايسوغ ، وإن قيل : إنه يراد به معنى صحيح<sup>(٣)</sup> .

(١) أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ، من أهل حمص . قال ابن سعد : كان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث ، ولد سنة ٧٩ وتوفي سنة ١٤٩ . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١٠/٢ : ١٠٢ ؛ طبقات ابن سعد ٤٦٥/٧ ( وقال : توفي سنة ١٤٨ ) ؛ الأعلام ٣٥٨/٧ .

(٢) بيان ونسختها : محبا .

(٣) بيان ونسختها : يختاره .

(٤) الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : ولا يريد .

(٥) بيان ونسختها : أريد .

قال الخلال : أخبرنا أبو بكر المروزي <sup>(١)</sup> ، قال : سمعت بعض المشيخة يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : أنكر سفيان الثوري <sup>(٢)</sup> « جبر » وقال : « الله جَبَلَ العباد » . قال المروزي : أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس ، يعني قوله الذي في صحيح مسلم : « إن فيك لخلقين <sup>(٣)</sup> يحبهما الله : الحلم والإناة . فقال : أخلقين تخلقت بهما ، أم خلقين جُيِلَتْ عليهما ؟ فقال : بل خلقين جُيِلَتْ عليهما . فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله » <sup>(٤)</sup> .

ولهذا احتج البخاري وغيره على خلق أفعال العباد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا \* إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا \* وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ [سورة المعارج : ١٩ - ٢١] فأخبر [تعالى] أنه خلق [الإنسان] <sup>(٥)</sup> على هذه الصفة <sup>(٦)</sup> .

(١) الفتاوى الكبرى : أنبأنا المروزي ؛ بيان ، فتاوى الرياض ، ط : أنبأنا المروزي ؛ ص : أخبرنا المروزي .

وهو أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم المروزي القاضي ، ثقة حافظ ، مات سنة ٢٩٢ . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/٦٦٣-٦٦٤ ؛ شذرات الذهب ٢/٢٠٩ ؛ الأعلام ١/١٦٤ .

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، من بني ثور ، محدث وإمام في علوم الدين ، ولد سنة ٩٧ وتوفي سنة ١٦١ . انظر ترجمته في : دول الاسلام ١/٧٨-٧٩ ؛ الوفيات ٢/١٢٧-١٢٨ ؛ طبقات ابن سعد ٦/٣٧١-٣٧٤ ؛ تهذيب التهذيب ٤/١١١-١١٥ ؛ تاريخ بغداد ٩/١٥١-١٧٤ ؛ الأعلام ٢/١٥٨ .

(٣) بيان ونسختها : الجبر .

(٤) م ، ق : لخلقين . وفي مسند أحمد (ط . الحلبي) ٤/٢٠٦ : خلقين .

(٥) الحديث مع اختلاف في الألفاظ في : مسلم ١/٤٨ ، ٤٩ ؛ كتاب الإيمان ، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ؛ ابن ماجه ٢/١٤٠١ ؛ كتاب الزهد ، باب الحلم ؛ المسند (ط . الحلبي) ٢/٢٣ ، ٤/٢٠٦ .

(٦) بيان ونسختها : الأفعال .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة في : الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض .

(٨) أفرد البخاري باباً من أبواب كتاب التوحيد في صحيحه ٨/١٥٦ الكلام على هذه الآيات ،

وأورد حديثاً يصل بها .

<sup>(١)</sup> واحتج غيره بقول الخليل [ عليه السلام ] : <sup>(٢)</sup> « رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي » [سورة إبراهيم : ٤٠] ، ويقول : « رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ » <sup>(٣)</sup> [سورة البقرة : ١٢٨] .

وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي ، لأن الزبيدي نفى الجبر ، والأوزاعي منع إطلاقه ، إذ هذا اللفظ قد <sup>(٤)</sup> يحتمل معنى صحيحا ، فنفيه قد يقتضى نفى الحق والباطل .

كما ذكر الخلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب « السنة » فقال : حدثنا محمد بن بكر ، حدثنا أبو معشر ، حدثنا يعلى عن محمد بن كعب قال : « إنما <sup>(٥)</sup> سُمِّيَ الجبار لأنه يجبر الخلق على ما أراد » فإذا امتنع من إطلاق اللفظ <sup>(٦)</sup> المحتمل المشتبه زال المحذور وكان أحسن من نفيه ، وإن كان ظاهرا في المحتمل المعنى الفاسد خشية أن يظن أنه ينفي المعنيين جميعا .

وهكذا يقال في نفى الطاقة عن المأمور <sup>(٧)</sup> ، فإن إثبات الجبر في المحذور نظير سلب الطاقة في المأمور <sup>(٨)</sup> : وهكذا كان يقول الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة .

(١ — ١) : ساقط من بيان ونسختها .

(٢) عليه السلام : زيادة في (ر) .

(٣) قد : ساقطة من (بيان) ونسختها .

(٤) حدثنا يعلى عن : ساقط من (ر) ، (ص) ، (بيان) ، الفتاوى الكبرى .

(٥) المحتمل : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى .

(٦) المحتمل : ساقطة من (ر) ، (ص) ، (بيان) ، الفتاوى الكبرى .

(٧) بيان ونسختها : مل .

(٨) م ، ق : كما .



قال الخلال : أنبأنا الميموني قال : سمعت أبا عبد الله — يعني أحمد بن حنبل — يناظر خالد بن خدّاش<sup>(١)</sup> — يعني في القدر — فذكروا رجلا ، فقال أبو عبد الله : « إنما أكره<sup>(٢)</sup> من هذا أن يقول : أجبر الله » .

وقال : أنبأنا المروزي : قلت لأبي عبد الله : رجل يقول : إن الله أجبر العباد ، فقال : « هكذا لا نقول » ، وأنكر هذا وقال : (يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) [سورة النحل : ٩٣] .

وقال : أنبأنا المروزي قال : كتب إلى عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف العكبري ، وقال : إنه يترّك<sup>(٤)</sup> عن ميراث أبيه ، فقال رجل قدرى<sup>(٥)</sup> : إن الله لم يجبر العباد على المعاصي ، فرد عليه أحمد بن رجاء ، فقال : إن الله جبر العباد على ما أراد « أراد بذلك إثبات القدر » . فوضع أحمد بن علي كتابا يحتاج فيه ، فأدخلته على أبي عبد الله ، فأخبرته بالقصة ، فقال : « ويضع كتابا ؟ » وأنكر عليهما جميعا : على ابن رجاء حين قال : جبر العباد ، وعلى القدرى حين قال : لم يجبر ، وأنكر<sup>(٦)</sup> على أحمد بن علي وضعه الكتاب واحتجاجه ، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب ،<sup>(٧)</sup>

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : تراش . وهو قاضي تقريب التهذيب « خالد بن خدّاش أبو الهيثم المهلبى مولاهم البصرى ، صدوق يخطئ » من العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين . وانظر : طبقات الخنابلة ١/١٥٢ — ١٥٣ وفيها أنه توفي سنة ٢٢٣ هـ تهذيب التهذيب ٣/٨٥ — ٨٦ .

(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : كره .

(٣) بيان : لا نقول ؛ الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : لا نقل .

(٤) بيان ونسخناها ؛ ص ، ط : تركه .

(٥) م ، ق ، ر ، ص ، ط : فقال رجل قدرى قال .

(٦) بيان ونسخناها : الذى قال .

(٧) فتاوى الرياض : على أحمد بن علي في وضعه ؛ بيان ، الفتاوى الكبرى : على أحمد في وضعه .

وقال لى : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال : جبر العباد . فقلت لأبى عبد الله : فما الجواب في هذه المسألة ؟ قال : <sup>(١)</sup> (يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) [سورة النحل : ٩٣ .]

قال المروزي في هذه المسألة : إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذى قال : لم يجبر ، وعلى من ردّ عليه : جبر ، فقال أبو عبد الله : « كلما ابتدع رجل بدعة اتسع <sup>(٢)</sup> الناس في جوابها » . وقال : يستغفر ربه الذى رد عليهم بمحدثته ، وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام ، إذ لم يكن له فيه إمام تقدم . قال المروزي : / فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن على من عكبرا ، ومعه مشيخة وكتاب من <sup>(٣)</sup> ٣٩/١ أهل عكبرا ، فأدخلت أحمد بن على - على أبى عبد الله ، فقال : يا أبا عبد الله ، هو ذا الكتاب أدفعه إلى أبى بكر حتى يقطعه ، وأنا أقوم على منبر عكبرا وأستغفر الله عز وجل ، فقال أبو عبد الله لى : ينبغي أن يقبلوا منه ، فرجعوا له <sup>(٤)</sup> .

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع ، وتكلمنا على الأصل الفاسد الذى ظننه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذى يسمونه جبرا ينافى

(١) بيان ونسخها : يضل الله .

(٢) بيان ونسخها : اتسعوا في جوابها .

(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : للذى .

(٤) إذ : كذا في (م) فقط . وفي مائر النسخ : إذا .

(٥) ر ، ص ، ط ، بيان ونسخها : فيها .

(٦) بيان ونسخها : مقدم .

(٧) فتاوى الرياض : عكبر . وقال ياقوت في «معجم البلدان» : اسم بلدة من نواحي دجيل قرب

صريفين وأوانا ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ .

(٨) فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى : أن تقبلوا منه فرجعوا إليه .

الأمر والنهي، حتى جعله القدريّة منافياً للأمر والنهي مطلقاً، وجعله طائفة من الجبرية<sup>(١)</sup> منافياً لحسن الفعل وقبحه، وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به، المعلوم بالعقل .

ومن المعلوم أنه لا ينافي ذلك إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائماً للفاعل ونافعا له، وكونه منافياً للفاعل وضاراً له<sup>(٢)</sup> .

ومن المعلوم أن هذا المعنى — الذي سموه جبراً — لا ينافي أن يكون الفعل نافعا وضاراً، ومصلحة ومفسدة، وجالبا للذة وجالبا للألم .

فعلم أنه لا ينافي حسن الفعل وقبحه، كما لا ينافي ذلك، سواء كان ذلك الحسن معلوماً بالعقل، أو معلوماً بالشرع، أو كان الشرع مثبتاً له لا كاشفاً عنه .

وأما قول السائل :

« ما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهالك ، وقد كان حريصاً على هدى أمته ؟ » .

الرد على المسألة  
السادسة

فتقول : هذا السؤال مبني على الأصل الفاسد المتقدم المركب من الإصرار عن الكتاب والسنة، وطلب الهدى في مقالات المختلفين المتقابلين في النفي والإثبات للعبارة المجملات المشتبهات، الذين قال الله فيهم : **(وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ**

(١) ص : القدريّة .

(٢) م ، ق : اعتدوا .

(٣) هنا تنهى الرسالة في نسختي الفتاوى الكبرى ١ / ٣٩٠ ، فتاوى الرياض ٣ / ٢٢٦ وما في نسخة (بيان) فيوجد سقط بمقدار ورقة تقريباً ، ويبدأ الكلام بعد ذلك (ص ١٢١) بآخرة ٦٨ من سورة النساء وهي قوله تعالى : (مرأطا مستقياً) وهو في السطور الأخيرة من ص ٤٠ من طبعة بولاق . ولعل هذا السقط هو الذي جعل الناصح الطبوعتين (الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض) يظن أن الرسالة قد بلغت النهاية .

لَيْفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ) [سورة البقرة : ١٧٦] ، وقال تعالى : (( وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا )) [سورة يونس : ١٩] ، وقال تعالى : (( وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ )) [سورة آل عمران : ١٩] ، وقال تعالى : (( فَتَقَطُّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ )) [سورة المؤمنون : ٥٣] .

٤٠/١

وقد تقدم التنبيه على منشأ الضلال في هذا السؤال وأمثاله ، وما في ذلك من العبارات المتشابهات المجملات المبتدعات ، سواء كان المحدث هو اللفظ ودلالته ، أو كان المحدث هو استعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى ، كلفظ «أصول الدين» حيث أدخل فيه كل قوم من المسائل والدلائل ما ظنوه هم من أصول دينهم ، وإن لم يكن من أصول الدين الذي بعث الله به رسالته<sup>(٢)</sup> ، وأُتزل به كتبه ، كما ذكرنا ، وأنه إذا منع إطلاق هذه المجملات المحدثات في النفي والإثبات ، ووقع الاستفسار والتفصيل تبين سواء السبيل .

وبذلك يتبين أن الشارع عليه الصلاة والسلام نص على كل ما يعصم من المهالك نصاً قاطعاً للمعذر ، وقال تعالى : (( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ )) [سورة التوبة : ١١٥] ، وقال تعالى : (( الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا )) [سورة المائدة : ٣] . وقال تعالى : (( لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ )) [سورة النساء : ١٦٥] ، وقال تعالى : (( وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ )) [سورة النور : ٥٤] ، وقال :

(١-١) : ساقط من (ر) .

(٢) م ، ق : رسوله .

(إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ) [سورة الاسراء: ٩]، وقال تعالى :  
 (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا \* وَإِذَا آلَاؤُنَا لَهُمْ مِّنْ  
 لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا \* وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرْنَا الْمُتَكْفِرِينَ فِيهِمْ فَخَرَّ جُنُودُهُمْ مُّكِبًّا عَلَىٰ آفَافِهِمْ  
 وَكُنُوفُهُمْ مُّتَمِصَّةً وَمِنْهُمْ أَكْثَرُ الْعَالَمِينَ) [سورة النساء: ٦٦ - ٦٨] ،  
 وقال تعالى : (قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ \* يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ  
 رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ) [سورة المائدة: ١٥، ١٦] .

وقال أبو ذر « لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يُقَلَّب جناحيه  
 [ في السماء <sup>(١)</sup> ] إلا ذكر لنا منه علما <sup>(٢)</sup> » . وفي صحيح مسلم <sup>(٣)</sup> : « أن بعض المشركين قالوا  
 لسلیمان : لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة ، قال : أجل » . وقال صلى الله عليه وسلم :  
 « تركتكم على البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك <sup>(٤)</sup> » . وقال :  
 (١) في السماء : زيادة في بيان (ص ١٢١) .  
 (٢) بيان : ذكرنا .  
 (٣) ورد هذا الأثر في موضعين من مسند أحمد (ط . الحلبي) ١٥٣/٥ وفيه : « لقد تركنا محمد صلى  
 الله عليه وسلم وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علما » ، ١٦٢/٥ وفيه : « لقد تركنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يتقلب في السماء طائر إلا ذكرنا منه علما » .  
 (٤) بيان : لسلیمان الفارسي .  
 (٥) م ، ق ، ر : الخراءة . والمثبت عن (بيان) ص ١٢١ .  
 (٦) في (بيان) تكلية الحديث كتبت بحرف يخالف لونه لون الخبر الأصل في المخطوطة وإن كان الخط  
 يشابه خط فاتح الرسالة ، ونصها « لقد نهانا أن نستقبل القبلة بفائط أو بول وأن نستنجي باليمين أو نستنجي  
 بيمين أو عظم » .

والحديث في : مسلم ٢٢٣/١ (كتاب الطهارة ، باب الاستطابة) ؛ الترمذي ٣٢/١ (أبواب الطهارة ،  
 باب الاستنجاء بالحجارة) ؛ الترمذي ٤٠٤/١ (كتاب الطهارة ، باب البول في الإناء) ؛ ابن ماجه  
 ١١٥/١ (كتاب الطهارة وسننها ، باب الاستنجاء بالحجارة) . والحديث في سنن أبي داود وفي مسند أحمد .  
 (٧) جاء هذا الحديث في موضعين من سنن ابن ماجه الأول ٤/١ (المقدمة ، باب اتباع سنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم) عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن  
 نذكر الفقر ونفقونه ... وفيه « .. وأيم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء ، ليلها ونهارها سواء » ،  
 ١٦/١ عن الرباض بن سارية رضى الله عنه وهو الذي يوافق ما ورد هنا . وجاء الحديث في الترمذي  
 والتهذيب ٥٢/١ عن الرباض ، وقال المنذرى : « رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناد حسن » .

« ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به ، ولا من شيء يبعدكم  
/ عن النار إلا وقد حدثتكم عنه » ، وقال : « ما بعث الله من نبي<sup>(٢)</sup> إلا كان حقا عليه أن  
يدل أمته على خير ما يعلمه خيرا لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه شرا لهم » .<sup>(١)</sup>

وهذه الجملة يعلم تفصيلها بالبحث والنظر والتتبع والاستقراء ، والطلب لعلم  
هذه المسائل في الكتاب والسنة ؛ فن طلب ذلك وجد في الكتاب والسنة من  
النصوص القاطعة للعذر في هذه المسائل ما فيه غاية الهدى والبيان والشفاء .<sup>(٣)</sup>

وذلك يكون بشيئين :

أحدهما : معرفة معاني الكتاب والسنة .

والثاني : معرفة معاني الألفاظ التي ينطق بها هؤلاء المختلفون ، حتى يحسن  
أن يطبق بين معاني التنزيل ومعاني أهل الخوض في أصول الدين ، فينبذ يتبين له  
أن الكتاب حاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، كما قال تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً  
وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ  
بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اختلفوا فيه ﴾ [سورة البقرة : ٢١٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا اختلفتم

(١) في (بيان) : إلا وقد حدثتكم به . وبعد ذلك يباين بمقدار ست كلمات .

(٢) بيان : ما بعث الله نبيا قبل .

(٣) خير : ساقطة من بيان .

(٤) بيان : عما يعلمه .

(٥) لم أتمكن من الاهتداء إلى مكان هذا الحديث ، والحديث الذي قبله .

(٦) بيان : تفصيلها يعلم .

(٧) للعذر : ساقطة من (بيان) .

(٨) بيان : الهدى والشفاء والبيان .

فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ) [سورة الشورى: ١٠]، وقال: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا \* أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَتَزَّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا \* وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا) [سورة النساء: ٥٩ - ٦١] .

ولهذا يوجد كثيرا في كلام السلف والأئمة النهى عن إطلاق موارد النزاع بالنفى والإثبات ، وليس ذلك لخلو النقيضين من الحق ، ولا قصور ، أو تقصير في بيان الحق ، ولكن لأن تلك العبارة من الألفاظ المجملة المتشابهة المشتملة على حق وباطل ، ففي إثباتها إثبات حق وباطل ، وفي نفيها نفي حق وباطل ، فيمنع من كلا الإطلاقين ، بخلاف النصوص الإلهية فإنها فرقان فرق الله بها بين / الحق والباطل ، ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب اتباعه ، فيثبتون ما أثبتته الله ورسوله ، وينفون ما نفاه الله ورسوله ، ويجعلون العبارات المحدثة المجملة المتشابهة ممنوعا من إطلاقها : نفيًا وإثباتًا ، لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه إلا بعد الاستفسار والتفصيل ، فإذا تبين (١) المعنى أثبت حقه ونفى باطله ، بخلاف كلام الله ورسوله ، فإنه حق يجب قبوله ، وإن لم يفهم معناه ، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه .

(١) ر ، ص ، ط : بخلو .

(٢) بعد كلمة المجملة في (بيان) ص ١٢٣ توجد كلمة «متشابهة» وبهذا سقط إلى أول عبارة :

لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه ... الخ .

(٣) م ، ق : نفيًا وإثباتها .

(٤) بيان : بين .

وأما المختلفون في الكتاب المخالفون له المتفقون على مفارقتها، فتجعل كل طائفة ما أصلته من أصول دينها الذي ابتدعته هو الإمام الذي يجب اتباعه ، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المحملات المتشابهات ، التي لا يجوز اتباعها ، بل يتعين حملها على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه ، أو الإعراض عنها وترك التدبر لها .

وهذان الصنفان يشبهان ما ذكره الله في قوله : ﴿ أَتَعْظُمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرُفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ \* وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِمَعْشُرٍ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ \* أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ \* وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَخُفُّونَ \* قَوْلِ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلِ لِمُ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلِ لِمُ مِمَّا يَكْتُسِبُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٧٥ - ٧٩] .

فإن الله ذم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، وهو متناول لمن حمل الكتاب والسنة على ما أصله هو من البدع الباطلة ، وذم الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى ، وهو متناول لمن ترك تدبر القرآن ، ولم يعلم إلا مجرد تلاوة حروفه ، ومتناول لمن كتب كتابا بيده مخالفا لكتاب الله لينال به دنيا ، وقال : / إنه من عند الله ، مثل أن يقول : هذا هو الشرع والدين ، وهذا معنى الكتاب والسنة ، وهذا

(١) هو : زيادة في (م) فقط .



قول<sup>(١)</sup> السلف والأئمة ، وهذا هو أصول الدين الذي يجب اعتقاده على الأعيان  
أو الكفاية ، ومتناول<sup>(٢)</sup> لمن كتم ما عنده من الكتاب والسنة لئلا يحتج به  
مخالفه في الحق الذي يقوله ، وهذه الأمور كثيرة جدا في أهل الأهواء  
جملة ، كالرافضة والجهمية ونحوهم من أهل الأهواء والكلام ، وفي أهل الأهواء<sup>(٣)</sup>  
تفصيلا ، مثل كثير من المنتسبين إلى الفقهاء مع شعبة من حال أهل الأهواء<sup>(٤)</sup> .  
وهذه الأمور المذكورة في الجواب مبسطة في موضع آخر .

نهاية الإجابة  
على السؤال

والله أعلم .

والمقصود هنا الكلام على قول القائل : « إذا تعارضت الأدلة السمعية  
والعقلية ... الخ » كما تقدم .

عود إلى مناقشة  
قانون التأويل

والكلام على هذه الجملة بنى على بيان ما في مقدمتها من التليس ، فإنها مبنية  
على مقدمات .

جواب إجمال

أولها : ثبوت تعارضهما .

والثانية : انحصار التقسيم فيما ذكره من الأقسام الأربعة .

والثالثة : بطلان الأقسام الثلاثة .

والمقدمات الثلاثة باطلة .

(١) م ، ق : معقول .

(٢) بيان (ص ١٢٥) : ومتناولا ، وهو خطأ .

(٣) م ، ق : في .

(٤) بيان : .. الفقهاء والصوفية .

(٥) عند كلمة « الأهواء » تنهى نسخة ( بيان ) - ص ١٢٥ - ويوجد بعدها عبارة

كتبت بحبر مختلف اللون : « والله أعلم . آخر ما وجد بخط شيخ الإسلام في هذه المسألة والحمد لله  
رب العالمين » . ونحتها على يسار الصفحة كتب : « بلغ مقابلة ومطالعة بحمد الله وضونه » كتبه على  
ابن أحمد بن أحمد المقدسي .

وبيان ذلك بتقديم أصل، وهو أن يُقال : إذا قيل : تعارض دليان، سواء كانا سمعيين أو عقليين ، أو أحدهما سمعيا والآخر عقليا ، فالواجب أن يُقال : لا يتخلو إما أن يكونا قطعيين ، أو يكونا ظنيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا .

فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما : سواء كانا عقليين أو سمعيين ، أو أحدهما عقليا والآخر سمعيا ، وهذا متفق عليه بين العقلاء ، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله<sup>(١)</sup> : ولا يمكن أن تكون دلالة باطلة .

وحينئذ فلو تعارض دليان قطعيان ، وأحدهما يناقض مدلول الآخر، للزم الجمع بين التقيضين ، وهو محال ، بل كل ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليان أو أحدهما غير قطعي ، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين ، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين .

/ وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق / والعلاء ، سواء كان هو السمعى أو العقلى ، فإن الظن لا يرفع اليقين<sup>(٢)</sup> .

وأما إن كانا جميعا ظنيين : فإنه يُصار إلى طلب ترجيح أحدهما ، فأيهما ترجح كان هو المقدم ، سواء كان سمعيا أو عقليا<sup>(٣)</sup> .

(١) تبدأ نسخة (س) بعبارة : الذى يجب ثبوت مدلوله ... الخ ، كما أشرت إلى ذلك فى المقدمة .

(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : لا يدفع .

(٣) بعد كلمة « عقليا » توجد إشارة إلى هامش نسخة « س » حيث كتب : « التخریجة فى الخط المعترض الذى أوله : ولا جواب عن هذا » ولم أجد هذه التخریجة ، ويبدو أنها كانت فى الصفحات السابقة المفقودة من المخطوطة ، ويوجد محل هذه التخریجة سقط فى نسخة « س » ينتهى عند أول عبارة « وهذا الذى ذكرناه بين واضح ... » فى ص ٤٧ = ص ٨٦ من طبعتنا هذه .

ولا جواب عن هذا ، إلا أن يُقال : الدليل السمي لا يكون قطعياً ،  
 وحينئذ يقال : هذا — مع كونه باطلاً — فإنه لا ينفع ، فإنه على هذا التقدير يجب  
 تقديم القطعي لكونه قطعياً ، لا لكونه عقلياً ، ولا لكونه أصلاً للسمع <sup>(١)</sup> ،  
 وهؤلاء جعلوا عمدتهم في التقديم كون العقل هو الأصل للسمع <sup>(٢)</sup> ، وهذا باطل ،  
 كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

وإذا قُدر أن يتعارض قطعي وظني <sup>(٣)</sup> ، لم يَنَازِع عاقل في تقديم القطعي ،  
 لكن كون السمي لا يكون قطعياً دونه خَرَطُ القَتَادِ .

وأيضاً ، فإن الناس متفقون على أن كثيراً مما جاء به الرسول معلوم بالاضطرار  
 من دينه ، كإيجاب العبادات وتحريم الفواحش والظلم ، وتوحيد الصانع ،  
 وإثبات المعاد وغير ذلك .

وحينئذ فلو قال قائل : إذا قام الدليل العقلي القطعي على مناقضة هذا فلا بد  
 من تقديم أحدهما : فلو قدم هذا السمي قدح في أصله ، وإن قدم العقلي لزم  
 تكذيب الرسول فيما حُلم بالاضطرار أنه جاء به ، وهذا هو الكفر الصريح ،  
 فلا بد لهم من جواب عن هذا .

والجواب عنه أنه يمتنع أن يقوم عقلي قطعياً يناقض هذا .

فتبين أن كل ما قام عليه دليل قطعي سمي يمتنع أن يعارضه قطعي عقلي .  
 ومثل هذا الغلط يقع فيه كثير من الناس ، يقدرون تقديراً يلزم منه لوازم ،

(١) من ، ر ، ط : السمي .

(٢) ق ، ر ، من ، ط : وإذا قدر أنه لم يتعارض قطعي وظني .

/ فيثبتون تلك اللوازم ، ولا يهتمدون لكون ذلك التقدير ممتنعاً ، والتقدير الممتنع ٤٥/١  
قد يلزمه لوازم ممتنعة كما في قوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا )  
[ سورة الأنبياء : ٢٢ ] . ولهذا أمثلة :

منها : ما يذكره القدريّة والجبريّة في أن أفعال العباد : هل هي مقدورة للرب  
والعبد أم لا ؟ فقال جمهور المعتزلة : إن الرب لا يقدر على عين مقدور العبد .  
واختلفوا : هل يقدر على مثل مقدوره ؟

فأثبت البصريون<sup>(١)</sup> ، كأبي علي<sup>(٢)</sup> وأبي هاشم<sup>(٣)</sup> ، وفناء الكعبي<sup>(٤)</sup> وأتباعه البغداديون

(١) يقول ابن طاهر البغدادى في « أصول الدين » ص ٩٤ : « والفرقة الثالثة قدريّة زعمت أن  
الله قادر بلا قدرة . وزعم البصريون منهم أنه لا يقدر على مقدورات غيره وإن كان هو الذى أقدرهم  
عليها . وانظر نفس المرجع ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ ؛ الفصل فى الملل والنحل ٤/٣ : ٥٤ ؛ مقالات الأشعرى  
١٩٩/١ - ٢٠٠ ؛ الملل والنحل ١/١١٨ .

(٢) أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائى البصرى ، من أئمة المعتزلة بالبصرة ، وإليه تنسب فرقة  
الجبائية ، ونسبته إلى « جسي » من قرى البصرة . ولد سنة ٢٣٥ وتوفى سنة ٣٠٣ . انظر ترجمته  
ومذهبه فى : ابن المرتضى : المنية والأمل ، ص ٤٥ - ٤٨ ؛ شذرات الذهب ٢/٢٤١ ؛ انعطط للقرينى  
٣٤٨/٢ ؛ لسان الميزان ٥/ ٢٧١ ؛ وفيات الأعيان ٣/ ٣٩٨ - ٣٩٩ ؛ طبقات الشافعية  
٢/ ٢٥٠ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١١٠ - ١١١ ؛ الملل والنحل ١/ ١١٨ - ١٢٩ ؛ الباب  
٢٠٨/١ ؛ الأعلام ١٣٦/٧ ؛ Brock : GAL, SI, 342 .

(٣) هو أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائى ، كان - مثل أبيه - من كبار معتزلة  
البصرة ، والفرقة التى تنسب إليه هي فرقة « البشمية » ، وقد توفى سنة ٨٣٢١ . انظر عنه ومن مذهب :  
میزان الاعتدال ٣/ ٦١٨ ؛ تاريخ بغداد ١١/ ٥٥ - ٥٦ ؛ وفيات الأعيان ٢/ ٣٥٥ ؛ انعطط  
للقرينى ٣٤٨/٢ ؛ الملل والنحل ١/ ١١٨ - ١٢٩ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١١١ - ١١٩ ؛  
التبصير فى الدين ، ص ٥٣ - ٥٤ ؛ الأعلام ١٣٠/٤ - ١٣١ .

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البليخى صاحب « المقالات » ورأس فرقة الكعبيّة  
من فرق المعتزلة ، وقد توفى سنة ٨٣١٩ وقيل سنة ٣١٧ .

انظر عنه ومن مذهب : وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٨ - ٢٤٩ ؛ الفرق بين الفرق ص ١٠٨ - ١١٠ ؛  
الملل والنحل ١/ ١١٦ - ١١٧ ؛ الباب ٣/ ٤٤ ؛ تاريخ بغداد ٩/ ٣٨٤ ؛ انعطط للقرينى  
٣٤٨/٢ ؛ لسان الميزان ٣/ ٢٥٥ ؛ الأعلام ١٨٩/٤ .

وقال جهنم وأتباعه الجبرية : إن ذلك الفعل مقدور للرب لا للعبد<sup>(١)</sup> .

وكذلك قال الأشعرى وأتباعه : إن المؤثر فيه قدرة الرب دون قدرة العبد<sup>(٢)</sup> .

واحتمج المعتزلة بأنه لو كان مقدوراً لهما للزم إذا أراداه أحدهما وكرهه الآخر ، مثل أن يريد الرب تحريكه ويكرهه العبد : أن يكون موجوداً معدوماً ؛ لأن المقدور من شأنه أن يوجد عند توفر دواعي القادر ، وأن يبقى على العدم عند توفر صارفه ، فلو كان مقدور العبد مقدوراً لله لكان إذا أراد الله وقوعه وكره العبد وقوعه لزم أن يوجد لتحقيق الدواعي ، ولا يوجد لتحقيق الصارف ، وهو محال .

وقد أجاب الجبرية عن هذا بما ذكره الرازي<sup>(٣)</sup> ، وهو : أن البقاء على العدم عند تحقق الصارف ممنوع مطلقاً ، بل يجب إذا لم يقم مقامه سبب آخر مستقل ،

(١) ذهب الجهنم في ذلك إلى أن الإنسان لا يقدر على شيء من أفعاله ولا يوصف بالاستعانة ، وإنما هو مجبور في أفعاله ، ولا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار وإنما يخلق الله فيه الأفعال على حسب ما يخلقها في الجمادات .

انظر مذهب الجهنم في : الملل ١ / ١٣٦ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ٢١١ ؛ التبصير في الدين ، ص ٩٦ ؛ أصول الدين للبهادى ، ص ١٣٤ ، المقالات للأشعرى ١ / ٢٧٩ ؛ الفصل ٣ / ٥٤ .

(٢) ذهب أبو الحسن الأشعرى في تفسير أفعال العباد إلى أنها مخلوقة لله ولا تأثير للقدرة الحادثة في إحداث الفعل ، وإنما ينسب الفعل إليها على جهة الكسب ومباشرة الفعل فقط .

انظر رأى الأشعرى في : اللع ، ص ٦٩ ؛ الملل والنحل ١ / ١٥٦ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ٣٣٨ ؛ أصول الدين ، ص ١٣٤ ؛ الفصل في الملل والنحل ٣ / ٥٤ ؛ محصل أفكار المتقدمين ، ص ١٤٠ .

(٣) أجاب الرازي في المحصل ، ص ١٤١ على حجة المعتزلة بثلاثة أمور .

الأول أن العبد حال الفعل إما أن يمكنه الترك أو لا يمكنه ، فإن لم يمكنه الترك فقد بطل قول المعتزلة ؛ وإن أمكنه فإما ألا يفترق ترجيح الفعل على الترك إلى مرجح وهو باطل ، لأنه يجوز لأحد طرفي الممكن بلا مرجح ، أو يفترق ذلك المرجح إن كان من فعله على التقسيم ولا يتسلسل ، بل ينتهي لا محالة إلى مرجح لا يكون من فعله ، ثم عند حصول ذلك المرجح إن أمكن ألا يحصل ذلك الفعل فلفرض ذلك ، وحيث أنه يحصل الفعل نارة ولا يحصل أخرى ، مع أن نسبة ذلك المرجح إلى الوقتين على السواء فاخصاص =

وهذا أول المسألة ، وهو جواب ضعيف ، فإن الكلام في فعل العبد القائم به إذا قام بقلبه الصارف عنه دون الداعى إليه ، وهذا يمتنع وجوده من العبد في هذه الحال ، وما قدر وجوده بدون إرادته لا يكون فعلا اختياريا ، بل يكون بمنزلة حركة المرتعش ، والكلام إنما هو في الاختيارى ، ولكن الجواب منع هذا التقدير ، فإن ما لم يرد العبد من أفعاله يمتنع أن يكون الله مريدا لوقومه ، إذ لو شاء [ وقوعه <sup>(١)</sup> ] لجعل العبد مريدا له ، فإذا لم يجعله مريدا له علم أنه لم يشأه ، ولهذا اتفق / علماء المسلمين على أن الإنسان لو قال : « والله لأفعلن كذا وكذا إن شاء الله » ثم لم يفعله أنه لا يحنث ، لأنه لما لم يفعله علم أن الله لم يشأه ، [ إذ لو شاءه لفعله العبد ، فلما لم يفعله علم أن الله لم يشأه <sup>(٢)</sup> ] .

= أحد الوقتين بالحصول وقت الآخر بعدم الحصول يكون ترجيحاً لأحد طرفي الممكن بلا مرجح وهو محال . وإن امتنع ألا يحصل بطل قول المعتزلة بالكلية لأنه متى حصل المرجح وجب الفعل ، ومتى لم يحصل ، امتنع الفعل فلم يكن العبد مستقلاً بالاختيار فهذا كلام قاطع .

الثاني : لو كان العبد موجبا لأفعال نفسه لكان عالما بتفاصيله إذ لوجوزنا الإيجاد من غير علم بطل دليل إثبات مالية الله ، فقصد العبد إلى بعض أفعاله مشروط بعلمه بتفاصيل ذلك البعض ، لكنه غير عالم بتلك التفاصيل .

الثالث : إذا أراد العبد تسكين الجسم وأراد الله تحريكه فإما ألا يقعا وهو محال . أو يقع أحدهما دون الآخر وهو باطل ، لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد ، والثى الواحد وحدة حقيقية لا يقبل التفاوت ، فالقدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود هذا المقدور على السوية ، وإنما التفاوت في أمور خارجية عن هذا المعنى ، وإذا كان كذلك امتنع الترجيح .

(١) وقومه : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) ما بين المقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

واحتمج الجبرية بما ذكره الرازي<sup>(١)</sup> وغيره بقولهم : إذا أراد الله تحريك جسم وأراد العبد تسكينه<sup>(٢)</sup> : فإما أن يمتنع<sup>(٣)</sup> معا ، وهو محال ، لأن المانع من وقوع مراد كل واحد منهما هو وجود مراد الآخر ، فلو امتنع معا لوجدا معا ، وهو محال ، أو لوقعا معا ، وهو محال ، أو يقع أحدهما وهو باطل ، لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد ، والشيء الواحد حقيقته لا تقبل التفاوت ، فإذا كان<sup>(٤)</sup> القدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود ذلك المقدور على السوية ، وإنما التفاوت في أمور خارجة عن هذا المعنى ، وإذا كان كذلك امتنع الترجيح .  
فيقال : هذه الحجة باطلة على المذهبيين<sup>(٥)</sup> .

أما أهل السنة فعندهم يمتنع أن يريد الله تحريك جسم ، ويجعل العبد مريدا لأن يجعله ساكنا مع قدرته على ذلك ، فإن الإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم

(١) الكلام التالي ذكره الرازي بنصه تقريبا (مع الاختلافات التي سنوردها) في كتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ١٤١ وقد أورده الرازي في مقام رد الأشاعرة على المعتزلة .

(٢) المحصل : إذا أراد العبد تسكين الجسم أو أراد الله تحريكه .

(٣) المحصل : فإما أن لا يقع معا .

(٤) المحصل : من وقوع كل واحد منهما .

(٥) ق ، ر ، ص ، ط : أو يقعا .

(٦) المحصل : فلو امتنع معا لوقعا معا وهو محال .

(٧) المحصل : أو يقع أحدهما دون الآخر .

(٨) المحصل : بالتأثير .

(٩) م ، ق : والشيء الواحد حقيقة لا يقبل التفاوت . وفي « المحصل » : « والشيء الواحد وحدة حقيقة لا يقبل التفاوت » .

(١٠) المحصل : هذا .

(١١) المحصل : أمور آخر .

(١٢) أي أن حجة الجبرية السابقة (وقد أوردها الرازي كحجة للأشاعرة) باطلة على مذهب أهل السنة ومذهب المعتزلة .

وجود المقدور، فلو جعله الرب مريدا مع قدرته لزم وجود مقدوره، فيكون العبد يشاء ما لا يشاء الله وجوده، وهذا ممتنع، بل ما شاء الله وجوده يجعل القادر عليه مريدا لوجوده، لا يجعله مريدا لما يناقض مراد الرب.

وأما على قول المعتزلة فعندهم تمتنع قدرة الرب على عين مقدور العبد، فيمتنع اختلاف الإرادتين في شيء واحد.

وكلتا المجتئين باطلة<sup>(١)</sup>؛ فإنهما مبنيتان على تناقض الإرادتين، وهذا ممتنع، فإن العبد إذا شاء أن يكون شيء لم يشاء حتى يشاء الله مشيئته، كما قال تعالى: ﴿لَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ \* وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكاوير: ٢٨ - ٢٩]، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإذا شاء الله جعل العبد شائيا له، وإذا جعل العبد كارهًا له غير مريد له، لم يكن هو في هذه الحال شائيا له<sup>(٢)</sup>.

فهم بنوا الدليل على تقدير مشيئة الله له، وكراهة العبد له، وهذا تقدير ممتنع، وهذا ثقلوه من تقدير ربي وإلهي، وهو قياس باطل، لأن العبد مخلوق<sup>(٣)</sup> / الله هو وجميع مفعولاته، ليس هو مثلاً لله ولا نداً، ولهذا إذا قيل ما قاله أبو إسحاق الإسفراييني: من أن فعل العبد مقصور بين قادرين، لم يرد به بين قادرين<sup>(٤)</sup>.

(١) أى حجة الجبرية (الأشاعرة عند ابن تيمية كما يمثلهم الرازي) وحجة المعتزلة.

(٢) ما بين الموقوفين ساقط من (م)، (ق).

(٣) لله: كذا في (ط). وفي سائر النسخ: الله.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني الملقب بركن الدين، فقيه شافعي ومتكلم أصولي. توفي ببنيسابور سنة ٤١٨ هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٨/١ - ٩.

شذرات الذهب ٣/٢٠٩ - ٢١٠؛ طبقات الشافعية ٣/١١١ - ١١٤؛ العبر للذهبي ٣/١٢٨؛ معجم البلدان ٤/٢٤٧؛ تبين كذب المقتري، ص ٢٤٣ - ٢٤٤؛ الأعلام ١/٥٩.

(٥) يرى أبو إسحاق الإسفراييني أن فعل العبد مقصور لقادرين وواقع بالقدرتين معا: قدرة العبد وقدرة الرب. ففى محصل أفكار المتقدمين للرازي ص ١٤١ هـ. وزعم الأستاذ أبو إسحاق أن ذات الفعل وصفاته تقع بالقدرتين.



مستقلين، بل قدرة العبد مخلوقة لله، وإرادته مخلوقة لله، فإله قادر مستقل،  
والعبد قادر يجعل الله له قادرا، وهو خالقه وخالق قدرته وإرادته وفعله،  
فلم يكن هذا نظير ذلك.

وكذلك ما يقدره الرازي وغيره في مسأله إمكان دوام الفاعلية، وأن إمكان  
الحوادث لا بداية له، من أننا إذا قدرنا إمكان حادث معين، وقدرنا أنه لم يزل ممكنا،  
كان هذا لم يزل ممكنا، مع أنه لا بداية لإمكانه، فإن هذا تقدير ممتنع،  
وهو تقدير ما له بداية مع أنه لا بداية له، وهو جمع بين التقيضين، ولهذا منع  
الرازي في «محصله» إمكان هذا<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذكرناه<sup>(٢)</sup> بين واضح، متفق عليه بين العقلاء من حيث الجملة،  
وبه يتبين أن إثبات التعارض بين الدليل<sup>(٣)</sup> العقل والسمعي، والجزم بتقديم  
العقل، معلوم الفساد بالضرورة، وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء.

وحينئذ نقول : الجواب من وجوه :

## أحدها

أن قوله : « إذا تعارض النقل والعقل » .

إما أن يريد به القطعيين، فلا نسلم إمكان التعارض حينئذ .

وإما أن يريد به الظنيين، فالمقدم هو الراجح مطلقا .

(١) م ( فقط ) : وأن إمكان حوادث لا بداية لها .

(٢) انظر : المحصل ، ص ١١٤ .

(٣) وهذا الذي ذكرناه ... الخ : هذا هو أول الكلام الموجود في « م » بعد السقط الذي  
أشرت إليه من قبل ص ٧٩ من هذه الطبعة .

(٤) ر ، ص ، ط : الدليلين .

الجواب التفصيل

من وجوه

الوجه الأول

وإما أن يريد به ما أحدهما قطعي ، فالقطعي هو المقدم مطلقا ، وإذا قدر أن العقل هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعيا ، لا لكونه عقليا .  
فُعلم أن تقديم العقل مطلقا خطأ ، كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقليا خطأ .

## الوجه الثاني

الوجه الثاني

أن يُقال : لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة ؛ إذ من الممكن أن يُقال :

يقدم العقل تارة والسمعي أخرى ، فأيهما كان قطعيا قُدم ، وإن كانا جميعا قطعيين ، فيمتنع التعارض ، وإن كانا ظنيين فالراجع هو المقدم .

٤٨/١

فدعوى المدعى : أنه لا بد من تقديم العقل مطلقا أو السمعى / مطلقا ، أو الجمع بين التقيضين ، أو رفع التقيضين — دعوى باطلة ، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام ، كما ذكرناه ، بل هو الحق الذي لا ريب فيه .

## الوجه الثالث

الوجه الثالث

فنى قاعدة  
أن العقل  
أصل النقل

قوله : « إن قدمنا النقل كان ذلك طعنا في أصله الذي هو العقل ، فيكون طعنا فيه » غير مسلم .

وذلك لأن قوله : « إن العقل أصل للنقل » إما أن يريد به :

أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر .

أو أصل في علمنا بصحته .

والأول لا يقوله عاقل ، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت ، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته ، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره ، إذ عدم العلم ليس علما بالعدم ، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها ،

فما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه<sup>(١)</sup> . ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله ، سواء علم الناس أنه رسول<sup>(٢)</sup> أو لم يعلموا ، وما أخبر به فهو حق ، وإن لم يصدقه الناس ، وما أمر به عن الله فافقه أمر به وإن لم يطعه الناس ، فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول ، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر : ليس موقوفا على وجودنا ، فضلا عن أن يكون موقوفا على عقولنا ، أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا . وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر ، سواء علمناه أو لم نعلمه .

فتبين بذلك أن العقل ليس أصلا لثبوت الشرع في نفسه ، ولا معطيا له صفة لم تكن له ، ولا مفيدا له صفة كمال ، إذ العلم مطابق للعلوم المستغنى عن العلم ، تابع له ، ليس مؤثرا فيه .

فإن العلم نوعان : أحدهما العمل ، وهو ما كان شرطا في حصول المعلوم ، كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله<sup>(٣)</sup> ، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه .

والثاني : [ العلم ]<sup>(٤)</sup> الخبري النظري ، وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم به ، كعلمنا بوحداية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسوله وبملائكته<sup>(٥)</sup>

وكتبه وغير ذلك ، فإن هذه المعلومات ثابتة سواء علمناها أو لم / نعلمها ، فهي مستغنية من علمنا بها ، والشرع مع العقل هو من هذا الباب ، فإن الشرع المتزل

٤٩/١

(١) لم نعلمه : كذا في (س) وفي سائر النسخ : لم نعلم .

(٢) م (نقط) : رسوله .

(٣) س : كتصورنا لما نريد أن نفعله .

(٤) العلم : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ر) ، (س) ، ط .

(٥) وبملائكته : كذا في (س) وفي سائر النسخ : وبملائكته .

من عند الله ثابت في نفسه ، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه ، فهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا ؛ فإن العقل إذا لم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به ، وبما تضمنته من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته ، وانتفع بعلمه به ، وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك ، ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً .

وأما إن أراد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل لنا على صحته -- وهذا هو الذي أراده -- فيقال له : أتعني بالعقل هنا الغريزة التي فينا ، أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة ؟

أما الأول فلم ترده ، ويمتنع أن تريده ، لأن تلك الغريزة ليست علماً يتصور أن يعارض النقل ، وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة ، وما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون متافياً له ؛ فالحياة والغريزة شرط في كل العلوم سمعياً وعقلياً ، فامتنع أن تكون متافية لها ، وهي أيضاً شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال ، وإن لم تكن علماً ، فيمتنع أن تكون متافية له ومعارضة له .

وإن أردت بالعقل الذي هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل ؛ فيقال لك : من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته ، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر ، والعلم بصحة السمع غاية أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم .

وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل ذلك يُعلم بما يُعلم به أن الله تعالى أرسله ، مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات ، وأمثال ذلك .

(١) فهو : كذا في (س) ، وفي سائر النسخ : وهو .

(٢) س : بما به يعلم أن الله أرسله .

وإذا كان كذلك لم تكن<sup>(١)</sup> جميع المعقولات أصلاً للنقل، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعنى الدلالة على صحته، ولا بغير ذلك، لا سيما عند كثير من متكلمي الإثبات أو أكثرهم، كالأشعرى في أحد أقواله، وكثير من أصحابه أو أكثرهم، كالأستاذ أبي المعالي الجويني ومن بعده ومن وافقهم — الذين يقولون: العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجرى تصديق الرسول علم ضروري؛ فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير، مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه، لم يكن القَدَح فيه قَدَحاً في أصل السمع، وهذا بين واضح، وليس القَدَح في بعض العقليات قدحاً في جميعها، كما أنه ليس القَدَح في بعض السمعيات قدحاً في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها.

وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تُبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلاً عن صحة العقليات المناقضة للسمع.

فكيف يقال: إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع؟ فإن ما به يُعلم السمع، ولا يعلم السمع إلا به، لازم للعلم بالسمع، لا يوجد العلم بالسمع بدونه، وهو ملزوم له، والعلم به يستلزم

(١) تكن: كذا في (س) وفي سائر النسخ: يكن.

(٢) في (م) فقط: ولا يوجد.

العلم بالسمع، والمعارض للسمع مناقض له متاف له . فهل يقول عاقل : إنه يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت مناقضه ومعارضه ! ؟ .

ولكن صاحب هذا القول جعل العقليات كلها نوعاً واحداً متماثلاً في الصحة أو الفساد، ومعلوم أن العلم بالسمع إنما يستلزم صحة بعضها الملازم له، لا صحة البعض المتنافي له . والناس متفقون على أن ما يُسمى عقليات منه حق ، ومنه باطل ، وما كان شرطاً في العلم بالسمع وموجباً فهو لازم للعلم به، بخلاف المتنافي المناقض له ، فإنه يمتنع أن يكون هو بعينه شرطاً في صحته ملازماً لثبوته ، فإن الملازم لا يكون مناقضاً ، فثبت أنه لا يلزم من تقديم العلم بالسمع على ما يُقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله .

فقد تبين بهذه الوجوه الثلاثة فساد المقدمات الثلاث التي بنوا عليها تقديم آرائهم على كلام الله ورسوله .

٥١ / ١ . إِنْ قِيلَ : نحن إنما نقدم على العلم بالمعقولات التي علمنا بها صحة العلم .

قيل : سنبين إن شاء الله أنه ليس فيما يعارض العلم شيء من المعقولات التي يتوقف العلم عليها ، فإذا كل ما عارض العلم — مما يسمى معقولا — ليس أصلاً للسمع ، يتوقف العلم بصحة العلم عليه ؛ فلا يكون القدح في شيء من المعقولات قدحاً في أصل العلم .

الوجه الثاني : أن جمهور الخلق يعترفون بأن المعرفة بالصانع وصدق الرسول ليس متوقفاً على ما يدعيه بعضهم من العقليات المخالفة للسمع ، والراضعون لهذا القانون — كأبي حامد والرازي وغيرهما — معترفون بأن العلم بصدق الرسول (١) ابتداء من عبارة « إِنْ قِيلَ . . الخ » حتى قوله تعالى ( — فسحقاً لأصحاب السعير )

في ص ١٣٣ مكتوب في تحريجه في نسخة (س) .

اعتراض : نحن  
نقدم على العلم  
المعقولات التي علمنا  
بها صحة العلم  
الرد عليهم من  
وجه : الأول

الثاني

لا يتوقف على العقليات المعارضة له، فطوائف كثيرون — كأبي حامد والشهرستاني<sup>(١)</sup> وأبي القاسم الراغب وغيرهم — يقولون: العلم بالصانع فطري ضروري<sup>(٢)</sup>.

والرازي والآمدي وغيرهما من النظار يسلمون أن العلم بالصانع قد يحصل بالاضطرار؛ وحينئذ فالعلم بكون الصانع قادراً معلوم بالاضطرار، والعلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تحدى الخلق بمعارضتها وعجزوا عن ذلك معلوم بالاضطرار.

ومعلوم أن السمعيات مملوءة من إثبات الصانع وقدرته وتصديق رسوله، ليس فيها ما يناقض هذه الأصول العقلية التي بها يعلم السمع، بل الذي في السمع

(١) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الإمام الأشعري، ولد سنة ٤٧٩ هـ وتوفي سنة ٥٤٨ هـ، مؤلف «الملل والنحل»، «نهاية الإقدام في علم الكلام» وغيرهما من الكتب السائرة في علم الكلام. انظر ترجمته: طبقات الشافعية ٤/٧٨ — ٧٩ هـ وفيات الأعيان ٣/٤٠٣ — ٤٠٤ هـ معجم البلدان: شهرستان.

(٢) أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الأصفهاني، المعروف بالراضب، المتوفى سنة ٥٠٢ هـ، أديب عالم باللغة والتفسير والأخلاق، من كتبه «المفردات في غريب القرآن»، «الذريعة إلى معارك الشريعة». انظر ترجمته في: بنية الرواه السبوطي ٢/٢٩٧ (وصاه: الفضل بن محمد)؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٥/٤٥ — ٤٦ هـ؛ الأعلام ٢/٢٧٩.

(٣) انظر مثلاً ما يذكره الشهرستاني في «نهاية الإقدام» ص ١٢٤: «فأعدت هذه المسألة من النظريات التي يقوم عليها برهان، فإن الفطر السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها على صانع حكيم عالم قدير. الخ». وسيعرض ابن تيمية لهذه المسألة بإسهاب في آخر كتابنا هذا كما أشرت إلى ذلك في المقدمة.

(٤) أبو الحسن علي بن محمد بن سالم الثعلبي، سيف الدين، الآمدي، الحنبلي ثم الشافعي المتوفى سنة ٦٣١ هـ من أئمة الأشاعرة، وصاحب المصنفات الكثيرة في مذهبهم مثل «أبكار الأفكار»، «دقائق الحقائق». انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/٤٥٥ — ٤٥٦ هـ؛ طبقات الشافعية ٥/١٢٩ — ١٣٠ هـ؛ شذرات الذهب ٣/٣٢٣ — ٣٢٤.

(٥) م (فقط): وليس.

يوافق هذه الأصول ، بل السمع فيه من بيان الأدلة العقلية على إثبات الصانع ، ودلائل ربوبيته وقدرته ، وبيان آيات الرسول ودلائل صدقه أضعاف ما يوجد في كلام النظار ؛ فليس فيه — والله الحمد — ما يناقض الأدلة العقلية التي بها يعلم صدق الرسول .

ومن جعل العلم بالصانع نظرياً يعترف أكثرهم بأن من الطرق النظرية التي بها يعلم صدق الرسول ما لا يناقض شيئاً من السمعيات . والرازي ممن يعترف / بهذا ؛ فإنه قال في « نهاية القول »<sup>(١)</sup> في مسألة التكفير في : « المسألة الثالثة » : « في أن يخالف الحق من أهل الصلاة هل يكفر أم لا ؟ » .

« قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول كتاب « مقالات الإسلاميين » :  
> <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>  
اختلف المسلمون — بعد نبينهم — في أشياء ضل فيها بعضهم بعضاً ، وتبرأ بعضهم من بعض ، فصاروا فرقا متباينين ، إلا أن الإسلام يجمعهم فيهمهم > ؛ فهذا مذهبه ، وعليه أكثر الأصحاب ، ومن الأصحاب من كفر المخالفين .

(١) من ( فقط ) : نهايات القول . وهو كتاب « نهاية القول في دراية الأصول » ومنه نسخة خطية بدار الكتب رقم ٧٤٨ توحيد . وسأقابل النص التالي على ص ٢١٠ وما بعدها من الجزء الثاني من هذا المخطوط .

(٢) نهاية القول ٢ / ٢١٠ : الأشعري رحمه الله .

(٣) نهاية : نبينهم عليه السلام . وفي المقالات ١ / ١ ( ط . ريت ) : نبينهم صل الله عليه وسلم .

(٤) المقالات : أشياء كثيرة .

(٥) فيها : ساقطة من « نهاية » ، ص ، ط . وهي في « المقالات » ٢ / ١ .

(٦) نهاية : عن . وفي المقالات : ويرى بعضهم من بعض .

(٧) نهاية : ويمهم ؛ المقالات : يجمعهم ويشتمل عليهم . ( وهذا آخر نص المقالات ) .

(٨) نهاية : المخالف .



وأما الفقهاء فقد نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه قال : لا أرد شهادة  
أهل الأهواء ، إلا الخطابية فإنهم يعتقدون حل الكذب .<sup>(١)</sup>

وأما أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه : فقد حكى الحاكم صاحب المختصر  
في كتاب « المتق » عن أبي حنيفة أنه لم يكفر أحداً من أهل القبلة .<sup>(٢)</sup>

وحكى أبو بكر الرازي عن الكرخي وغيره مثل ذلك .

وأما المعتزلة : فالذين كانوا قبل أبي الحسين تحامقوا وكفروا أصحابنا في إثبات  
الصفات وخلق الأعمال .<sup>(٣)</sup>

وأما المشبهة : فقد كفروهم مخالفوهم من أصحابنا ومن المعتزلة .

(١) نهاية : رحمه الله .

(٢) الخطابية من غلاة الشيعة أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب مقلص الأسدي الكوفي  
الأجدع المقتول سنة ١٤٣ . قال التبرجتي ( فرق الشيعة ٤ ص ٣٧ — ٣٨ ) : « كان أبو الخطاب  
يدعي أن أبا عبد الله جعفر بن محمد ( الصادق ) عليهما السلام جعله قيمه ووصيه من بعده ، وعلبه اسم الله  
الأعظم ، ثم ترقى إلى أن ادعى النبوة ، ثم ادعى الرسالة ، ثم ادعى أنه من الملائكة وأنه رسول الله إلى  
أهل الأرض والجنة عليهم » . وذكر الأشعري أن الخطابية خمس فرق . انظر : مقالات الإسلاميين  
١٠/١ — ١٣ : الملل والنحل ١/٣٨٠ — ٣٨٥ : الفرق بين الفرق ص ١٥٠ — ١٥٥ :  
التبصير في الدين ، ص ٧٣ — ٧٤ : أصول الدين ، ص ٢٩٨ ، ٣٣١ : الفصل لابن حزم ٤/١٨٧ :  
الخطوط القرظية ٢/٣٥٢ : التنبيه للطلى ، ص ١٥٤ : فرق الشيعة ، ص ٦٣ — ٦٤ : البدء والتاريخ  
٥/١٣١ : الرجال للكنشي ( ط . الأعلی ، النجف ) ، ص ٢٤٦ — ٢٦٠ . وانظر « منهاج السنة »  
( ط . دار العربية ) ١/٣٩ ، ٢/٤٠٤ .

(٣) ر ، ص ، ط : عن أبي حنيفة رضي الله عنه . وفي « نهاية » فقد حكى عن أبي حنيفة الحاكم  
صاحب المختصر في كتاب « المتق » . . .

(٤) هو أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري ، من متأخري المعتزلة ومن أنعمهم ، توفي سنة  
٤٣٦ . انظر ترجمته ومذهبه في : وفيات الأعيان ٣/٤٠١ — ٤٠٢ : شذرات الذهب ٣/٢٥٩ :  
تاريخ بغداد ١٠٠/١٠٠ : لسان الميزان ٥/٥٩٨ : الملل والنحل ١/١٣٠ — ١٣١ : نهاية الإقدام ،  
ص ١٥١ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٢١ ، ٢٥٧ : منهاج السنة ( ط . دار العربية ) ١/٢٧٩ — ٢٨٠ ،  
٢١٣ ، ٩١/٢ .

وكان الأستاذ أبو إسحاق يقول : أكفر من يكفّرني <sup>(١)</sup> ، وكل مخالف يكفّرنا <sup>(٢)</sup> فنحن نكفّره ، وإلا فلا .

والذي نختاره أن لا نكفر أحداً من أهل القبلة .

والدليل عليه أن نقول : المسائل التي اختلف أهل القبلة فيها ، مثل أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات؟ <sup>(٤)</sup> وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا؟ وأنه هل هو متحيز وهل هو في مكان وجهة؟ <sup>(٥)</sup> وهل هو مرئي أم لا؟ <sup>(٦)</sup> لا يخلو / إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف . <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> والأول باطل ، <sup>(٩)</sup> ٥٣/١ إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ؛ فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث في هذه المسائل في زمانه عليه السلام ، ولا في زمان <sup>(١١)</sup> الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، علمنا أنه لا تتوقف صحة الإسلام على معرفة <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup>

(١) نهاية : من كفّرني .

(٢) س ، ر ، ص ، ط : فكل .

(٣) نهاية : . . . . عليه أن المسائل .

(٤) نهاية : أن الله عالم بالعلم أو بذاته .

(٥ - ٥) : في « نهاية » بدلا من هذه العبارة : وأنه تعالى هل هو في مكان وجهه .

(٦) نهاية : فلا يخلو .

(٧) س ( فقط ) : الخلق .

(٨) نهاية : منها .

(٩) نهاية : فالأول .

(١٠) نهاية : لكان من الواجب على النبي صلى الله عليه وسلم .

(١١) نهاية : الأشياء .

(١٢) نهاية ( ٢ / ٢١٠ - ٢١٠ ظ ) : بل ما جرى حديث شئ من هذه المسائل في زمانه .

(١٣) نهاية ٢ / ٢١٠ ظ : لا يتوقف .

هذه الأصول . وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحاً في حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضى الامتناع من تكفير أهل القبلة » .

ثم قال بعد ذلك : « وأما دلالة الفعل المحكم على العلم فقد عرفت أنها ضرورية . وأما دلالة المعجز على الصدق فقد بينا أنها ضرورية ، ومتى عرفت هذه الأصول أمكن العلم بصدق الرسول عليه السلام ، فثبت أن العلم بالأصول التي يتوقف على صحتها نبوة محمد عليه السلام علم جلي ظاهراً ، وإنما طال الكلام في هذه الأصول لرفع هذه الشكوك التي يشبها المبطلون ، إما في مقدمات هذه الأدلة ، أو في معارضاتها ، والاشتغال برفع هذه الشكوك إنما يجب بعد عروضها ؛ فثبت أن أصول الإسلام جليلة ظاهرة ، ثم إن أدلتها على الاستقصاء مذكورة في كتاب الله تعالى ، خالية عما يتوهم معارضاً لها » .

ثم ذكر بعد ذلك فقال : « [ قلنا ] : إنا قد ذكرنا في إثبات العلم بالصانع طرقاً خمسة قاطعة في هذا الكتاب من غير حاجة إلى القياس الذي ذكره ، والله أعلم » .

- (١) في « نهاية » ٢/٢١٢ ظ .
- (٢) م ، ق : العقل .
- (٣) نهاية : فقد عرفت أيضاً .
- (٤) م ، ق : المعجزة .
- (٥) نهاية : أنها أيضاً ضرورية .
- (٦) م ، ق : عليه الصلاة والسلام .
- (٧) علم : ليست في « نهاية » .
- (٨) نهاية : لدفع الشكوك التي لفقها .
- (٩) معارضاتها : كذا في (ص) وفي « نهاية » ، ر ، ص ، ط : معارضتها . وفي (م) ، (ق) : معارضها .
- (١٠) نهاية : والاشتغال بدفع تلك الشكوك .
- (١١) نهاية : في كتاب الله خالياً .
- (١٢) نهاية ٢/١٣ .
- (١٣) قلنا : ساقطة من (م) ، (ق) .
- (١٤) نهاية : إنا ذكرنا في باب إثبات .
- (١٥) والله أعلم : ليست في « نهاية » .

وأيضاً ، فإنه ذكر في إثبات الصانع أربعة طرق :

طريق حدوث الأجسام ؛ وطريق إمكانها ؛ وطريق إمكان صفاتها ؛ وطريق حدوث صفاتها ، وقال : إن هذه الطرق لا تنفى كونه جسماً ، بخلاف الطرق الثلاثة ، وهم إنما ينفون ما ينفونه من الصفات لظنهم أنها تستلزم التجسيم الذى تمامه العقل الذى هو أصل السمع ، فإذا اعترفوا بأنه يمكن العلم بالصانع وصدق رسوله قبل النظر فى كونه جسماً أو ليس بجسم ، تبين أن صدق الرسول لا يتوقف على العلم بأنه ليس بجسم ، وحينئذ / فلو قُدِّر أن العقل ينفى ذلك لم يكن هذا من العقل الذى هو أصل السمع .

٥٤/١

الوجه الثالث : أن يُقال لمن ادعى من هؤلاء توقف العلم بالسمع على مثل هذا النفى ، كقول من يقول منهم : أنا لا نعلم صدق الرسول حتى نعلم وجود الصانع ، وأنه قادر غنى لا يفعل القبيح ، ولا نعلم ذلك حتى نعلم أنه ليس بجسم ، أو لا نعلم إثبات الصانع حتى نعلم حدوث العالم ، ولا نعلم ذلك إلا بحدوث الأجسام ، فلا يمكن أن يُقبل من السمع ما يستلزم كونه جسماً .

فيقال لهم : قد علم بالاضطرار من دين الرسول والنقل المتواتر أنه دما الخلق إلى الإيمان بالله ورسوله ، ولم يدعُ الناس بهذه الطريق التى قلتم إنكم أثبتتم بها حدوث العالم ونفى كونه جسماً ، وآمن بالرسول من آمن به من المهاجرين والأنصار ، ودخل الناس في دين الله أفواجا ، ولم يدعُ أحدا منهم بهذه الطريق ، ولا ذكرها أحد منهم ، ولا ذُكرت في القرآن ولا حديث الرسول ، ولا دعا بها أحد من الصحابة

(١) ذكر الرازى في الجزء الأول من « نهاية القول » ص ٩٤ بعد الكلام عن : المسلك الرابع : الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع ما يلى : « والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات وبين الاستدلال بحدوثها أن الأول يقتضى ألا يكون الفاعل جسماً ، والثانى لا يقتضى ذلك » .

والتابعين لهم بإحسان الذين هم خير هذه الأمة وأفضلها علما وإيمانا، وإنما ابتدعت<sup>(٢)</sup> هذه الطريق في الإسلام بعد المائة الأولى وانقراض عصر أكابر التابعين ، بل وأوساطهم ؛ فكيف يجوز أن يقال : إن تصديق الرسول موقوف عليها ، وأعلم الذين صدقوه وأفضلهم لم يدعوا بها ، ولا ذكروها ، ولا ذكرت لهم ، ولا نقلها أحد عنهم ، ولا تكلم بها أحد في عصرهم ؟

الوجه الرابع : أن يقال : هذا القرآن والسنة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، متواترها وآحادها ، ليس فيه ذكر ما يدل على هذه الطريق ، فضلا عن أن تكون نفس الطريق فيها ، فليس في شيء من ذلك : أن البارئ لم يزل معطلا عن الفعل والكلام بمشيئته ، ثم حدث ما حدث بلا سبب حادث ، وليس فيه ذكر الجسم والتحيز والجهة ؛ لا بنفى ولا إثبات ، فكيف يكون الإيمان بالرسول مستلزما لذلك ، والرسول لم يخبر به ولا جعل الإيمان به موقوفا عليه ؟

الرابع

الوجه الخامس : أن هذه الطرق الثلاثة — طريق حدوث الأجسام — مبنية على امتناع دوام كون الرب فاعلا ، وامتناع كونه لم يزل متكلمًا بمشيئته ، بل حقيقتها مبنية على امتناع كونه لم يزل قادرا على هذا وهذا . ومعلوم أن أكثر العقلاء من المسلمين وغير المسلمين ينازعون في هذا ، ويقولون : هذا قول باطل .

الخامس

٥٥/١

وأما القول بإمكان الأجسام فهو مبني على أن الموصوف ممكن ، بناء على أن المركب ممكن ، وعلى نفي الصفات ، وهي طريقة أحدثها ابن سينا وأمثاله ،

(١) لهم : زيادة في (م) ، (ص) ، ط .

(٢) وإنما : ساقطة من (ق) . وفي (م) : بل .

(٣) ق : ما دل ؛ سائر النسخ : ما دلت . والمثبت عن (م) .

وركبها من مذهب سلفهم<sup>(١)</sup> ومذهب الجهمية، وهى أضعف من التى قبلها من وجوه كثيرة .

وطريقة إمكان صفات الأجسام مبنية على تمائل الأجسام، وأكثر العقلاء يخالفون فى ذلك، وفضلاؤهم معترفون بفساد ذلك، كما قد ذكرنا قول الأشعرى والرازى والآمدى وغيرهم، واعترفهم بفساد ذلك، وبيننا فساد ذلك بصريح المعقول .

فإذا كانت هذه الطرق فاسدة عند جمهور العقلاء، بل فاسدة فى نفس الأمر، امتنع أن يكون العلم بالصانع موقوفا على طريق فاسدة، ولو قدر صحتها علم أن أكثر العقلاء عرفوا الله وصدقوا رسوله بغير هذه الطريق، فلم يبق العلم بالسمع موقوفا على صحتها، فلا يكون القدح فيها قدحا فى أصل السمع .

الوجه السادس : أن يقال : إذا قُدر أن السمع موقوف على العلم بأنه ليس يحسم مثلا لم يُسلم أن مثبتى الصفات التى جاء بها القرآن والسنة خالفوا موجب العقل ؛ فإن قولهم فيما يثبتونه من الصفات كقول سائر من ينهى الجسم ويثبت شيئا من الصفات .

فإذا كان أولئك يقولون : إنه حى عليم قدير وليس يحسم، ويقول آخرون : إنه حى بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، بل وسميع وبصير ومتكلم بسمع وبصر وكلام، وليس يحسم ؛ أمكن هؤلاء أن يقولوا فى سائر الصفات التى أخبر بها الرسول ما قاله هؤلاء فى هذه الصفات .

(١) م : ق : سلفه .

وإذا أمكن المتفلسف أن يقول : هو موجود ، وعاقِل ومَعقول وعقل ،  
وعاشق ومَعشوق وعشق ، ولذِيذ وملنذ ولذَّة ،/ وهذا كله شيء واحد ، وهذه الصفة  
هي الأخرى ، والصفة هي الموصوف ، وإثبات هذه الأمور لا يستلزم التجسيم ؛  
أمكن سائر مُثَبِّتَةِ الصفات أن يقولوا هذا وما هو أقرب إلى المعقول . فلا يقول  
مَنْ نفى شيئاً مما أخبر به الشارع من الصفات قولاً ويقول : إنه يوافق المعقول ،  
إلا ويقول مَنْ أثبت ذلك ما هو أقرب إلى المعقول منه .

٥٦/١

وهذه جملة سياقى إن شاء الله تفصيلها ، وبيان أن كل مَنْ أثبت ما أثبتته  
الرسول ونفى ما نفاه كان أولى بالمعقول الصريح ، كما كان أولى بالمنقول الصحيح ؛  
وأن من خالف صحيح المنقول فقد خالف أيضاً صريح المعقول ، وكان أولى بمن  
قال الله فيه : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [ سورة  
تبارك : ١٠ ] .

فإن قيل : قول القائلين : « إن الأنبياء لم يدعوا الناس إلى إثبات الصانع  
بهذه الطريقة : طريقة الأعراض وحدوثها ولزومها للأجسام ، وأن ما استلزم  
الحادث فهو حادث » .

الأنبياء لم يدعوا  
إلى طريقة  
الأعراض

للتازعين فيه مقامان :

للتازعين في هذا  
الكلام مقامان  
المقام الأول

أحدهما : منع هذه المقدمة . فإنه من المعروف أن كثيراً من النفاة يقول : إن  
هذه الطريقة هي طريقة إبراهيم الخليل ، وأنه استدل على حدوث الكواكب  
والشمس والقمر بالأفول ، والأفول هو الحركة ، والحركة هي التغير ، فلزم من

(١) م (نقط) : لسائر .

(٢) قولاً : ساقطة من (س) ، (ر) ، (ص) ، ط .

(٣) م ، ق : الطريق .

ذلك أن كل متغير محدث ، لأنه لا يسبق الحوادث ، لامتناع حوادث لا أول لها ، وكل ما قامت به الحوادث فهو متغير ، فيجب أن يكون محدثا ؛ فهذه الطريق التي سلكناها هي طريقة إبراهيم الخليل .

وهذا مما ذكره خلق من النفاة ، مثل بشر المريسى وأمثاله ، ومثل ابن عقيل وأبي حامد والرازي ، وخلق غير هؤلاء .

٥٧/١ / وأيضا ، فالقرآن قد دل على أنه ليس بجسم ، لأنه أحد ، والأحد : الذي لا ينقسم ؛ وهو واحد ، والواحد : الذي لا ينقسم ؛ ولأنه صمد<sup>(٢)</sup> ، والصمد : الذي لا جوف له ، فلا يتخلله غيره ، والجسم يتخلله غيره . ولأنه سبحانه<sup>(٣)</sup> قد قال :

(١) أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسى ، المدنى بالولاء ، كان جده مولى لزيد بن الخطاب رضى الله عنه ، وقيل إن أباه كان يهوديا قصارا صباغا بالكوفة . قال ابن حجر : « تفقه على أبي يوسف فبرع ، وأتقن علم الكلام ، ثم جرد القول بخلق القرآن وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان إنما أخذ مقاله واحتج لها ودعا إليها » .

وهو رأس طائفة المرسية من المرجئة وكانت تقول : إن الإيمان هو التصديق ، وإن التصديق يكون بالقلب واللسان جميعا . وقال الشهرستاني إن مذهب المريسى كان قريبا من مذهب النجار وبرغوث ، وأنهم أثبتوا كونه تعالى مريدا لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشرايمان وكفر وطاعة ومعصية . وقد توفى بشر سنة ٢١٨ وقيل سنة ٢١٩ ، واختلف في نسبه فقيل إنه ينسب إلى قرية مريس بصعيد مصر . وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته ومذهبه في : لسان الميزان ٢ / ٢٩-٣١ ؛ وفيات الأعيان ١ / ٢٥١-٢٥٢ ؛ تاريخ بغداد ٧ / ٥٦-٦٧ ؛ الأعلام ٢ / ٢٧-٢٨ ؛ مقالات الإسلاميين ١ / ١٤-١٤١ ؛ الملل والنحل ١ / ١٤١ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٤ ؛ التبصير في الدين ، ص ٦١ ؛ المخطوط القرىزى ٢ / ٣٥٠ ؛ الفصل لابن حزم ٤ / ٤٥ ؛ دائرة المعارف الإسلامية مقالة كارادى فوعن « بشر بن غياث » وانظر كتاب « الرد على بشر المريسى » للدارى .

(٢) والرازي : ساقطه من (ق) فقط .

(٣) م ، ق : وهو .

(٤) تكلم ابن تيمية في « تفسير سورة الإخلاص » بالتفصيل عن معانى الجسم والصمد .

(٥) سبحانه : زيادة في (م) .



((لَيْسَ كَيْفِيَّةً شَيْءٌ)) [سورة الشورى : ١١] ، والأجسام متمثلة ، فلو كان جسماً  
لكان له مثل ، وإذا لم يكن جسماً لزم نفي ملازومات الجسم .

وبعضهم يقول : نفي لوازم الجسم . وليس بجيد ، فإنه لا يلزم من وجود  
اللازم وجود الملزوم ، ولكن يلزم من نفيه نفيه ، بخلاف ملازومات الجسم ،  
فإنه يجب من نفيها نفي الجسم ، فيجب نفي كل ما يستلزم كونه جسماً .  
ثم من نفي العلو والمباينة<sup>(٢)</sup> يقول : العلو يستلزم كونه جسماً ؛ ومن نفي الصفات  
الخبرية يقول : إثباتها يستلزم التجسيم ؛ ومن نفي الصفات مطلقاً قال : ثبوتها  
يستلزم التجسيم .

وأيضاً ، فالتجسيم نفي ، لأنه يقتضي القسمة والتركيب ، فيجب نفي كل  
تركيب ، فيجب نفي كونه مركباً من الوجود والمماهية ، ومن الجنس والفصل ،  
ومن المادة والصورة ، ومن الجواهر المفردة<sup>(٣)</sup> ، ومن الذات والصفات . وهذه  
الخمسة هي التي يسميها نفاة الصفات من متأخرى الفلاسفة تركيباً .

والمقصود هنا أن السمع دل على نفي هذه الأمور ، والرسائل نفت ذلك ،  
وبيّنت الطريق العقلي المنافي لذلك ، وهو نفي التشبيه تارة ، وإثبات حدوث كل  
متغير تارة .

ثم إنه [لمّا] قال هؤلاء : إن الأفعال هو الحدوث ، والأفعال هو التغير ، فبني

(١-١) : ساقط من (ق) فقط .

(٢) م : أو المباينة .

(٣) م ، ق ، ط : المفردة .

(٤) ل : ساقطة من (م) ، (ق) .

(١) ابن سينا وأتباعه من الدهرية على هذا وقالوا: ماسوى الله ممكن ، وكل ممكن فهو آفل ، فالآفل لا يكون واجب الوجود .<sup>(٢)</sup>

وجعل الرازى فى « تفسيره » هذا الهديان<sup>(٣)</sup> ، [وقد] يقول<sup>(٤)</sup> هو وغيره : كل آفل متغير ، وكل متغير ممكن ، فيستدلون بالتغير على / الإمكان ، كما استدلل الأكثرون من هؤلاء بالتغير على الحدوث<sup>(٥)</sup> ، وكل من هؤلاء يقول : هذه طريقة التحليل .

المقام الثانى : أن يقال : نحن نسلم أن الأنبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق ولا بينوا أنه ليس بجسم . وهذا قول محقق طوائف النفاة وأئمتهم ، فإنهم يعلمون ويقولون : إن النفى لم يعتمد فيه على طريقة مأخوذة عن الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يدعوا على ذلك ، لانصا ولا ظاهرا ، ويقولون : إن كلام الأنبياء إنما يدل على الإثبات إما نصا وإما ظاهرا .

لكن قالوا : اذا كان العقل دل على النفى لم يمكن إبطال مدلول العقل .

(١) م : مثل ابن سينا .

(٢) ذكر ابن سينا فى « الإشارات » ( ٣ / ٥٣١ - ٥٣٢ ط . المعارف ) : الفصل الحادى عشر : « قال قوم : إن هذا الشئ المحسوس موجود لذاته ، واجب لنفسه . لكك إذا تذكرت ما قيل لك فى شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا ، وتلوت قوله تعالى : ( لا أحب الآفلين ) فإن الهوى فى حظيرة الإمكان أقول ما « ويرد هذا النص فيما يأتى ، ص ٣١٤ .

(٣) فى ( م ) ، ( ر ) ، ( ص ) ، ( ط ) بعد كلمة « الهديان » يوجد بياض بمقدار كلمة وكسب فى هامش ( ر ) أمامها ( كذا فى الأصل ) . انظر ما يقوله الرازى فى تفسيره « مفاتيح الغيب » ٥٧ / ١٣ - ٤٦ .

(٤) م ، ق ، ر ، ص ، ط : ويقول .

(٥) انظر ما ذكره الرازى فى « مفاتيح الغيب » ١٣ / ٥٢ حيث يقول : « فالتلواص يفهمون من الأقول الإمكان ، وكل ممكن محتاج ... وأما الأوساط فإنهم يفهمون من الأقول مطلق الحركة ، فكل متحرك محدث ، وكل محدث فهو محتاج إلى القديم القادر » .

ثم يقول المتكلمون من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم الذين قالوا : إنما يمكن إثبات الصانع وصدق رسله بهذه الطريق ، ويقولون : إنه لا يمكن العلم بحدوث العالم وإثبات الصانع ، والعلم بأنه قادر على عالم ، وأنه يجوز أن يرسل الرسل ويصدق الأنبياء بالمعجزات إلا بهذه الطريق — كما يذكر ذلك أئمتهم وحدّاقهم ، حتى متأخروهم كأبي الحسين البصري ، وأبي المعالي الجويني ، والقاضي أبي يعلى ، وغيرهم — فإذا علمنا مع ذلك أن الأنبياء لم يدعوا الناس بها لزم ما قلناه من أن الرسول أحال الناس في معرفة الله على العقل ، وإذا علموا ذلك فحينئذ هم في نصوص الأنبياء إما أن يسلكوا مسلك التأويل ، ويكون القصد بإزالة التشابه تكليفهم استخراج طريق التأويلات ، وإما أن يسلكوا مسلك التفويض ، ويكون المقصود إزلال ألفاظ يتعبدون بتلاوتها وإن لم يفهم أحد معانيها .

ويقول ملاحدة الفلاسفة والباطنية ونحوهم : المقصود خطاب الجمهور بما يتخيلون به أن الرب جسم عظيم ؛ وأن المعاد فيه لذاتٌ جسمانية ، وإن كان هذا لا حقيقة له ، ثم إما أن يقال إن الأنبياء لم يعلموا ذلك ، وإما أن يقال : علموه ولم يبينوه بل أظهروا خلاف الحق للمصلحة .

/ قيل في الجواب : أما من سلك المسلك الأول بخوابه من وجوه : ٥٩/١

أحدها : أن يُقال : فإذا كانت الأدلة السمعية المأخوذة عن الأنبياء دلت على صحة هذه الطريق وصحة مدلولها ، وعلى نفي ما تنفونه من الصفات ، فحينئذ تكون الأدلة السمعية المثبتة لذلك عارضت هذه الأدلة ، فيكون السمع قد عارضه سمع آخر ، وإن كان أحدهما موافقا لما تذكرونه من العقل .

الجواب على  
المسلك الأول  
من وجوه  
الأول

(١) س ، ص ، ط : أنه إنما يمكن ؛ ر : أنه يمكن .

(٢) س ، ر ، ص ، ط : حتى متأخريهم .

(٣) ص : والمصلحة . (٤) ط : لما يذكرونه .

وحينئذ فلا تحتاجون أن تبثوا دفع السمعيات المخالفة لكم على هذا القانون الذى ابتدعتموه ، وجعلتم فيه آراء الرجال مقدّمة على ما أنزل الله وبعث به رسله ، وفتحتم بابا لكل طائفة ، بل لكل شخص ، أن يُقدّم ما رآه بمقوله على ما ثبت عن الله ورسوله ، بل قررتم بهذا أن أحدا لا يثق بشيء يخبر به الله ورسوله ، إذ<sup>(٢)</sup> جاز أن يكون له معارض عقلى لم يعلمه المخبر ، ولهذا كان هذا القانون لا يظهره أحد من الطوائف المشهورين ، وإنما كان بعضهم يُبطنه سرا ، وإنما أظهر<sup>(٤)</sup> لما ظهر كلام الملاحدة أعداء الرسل .

الوجه الثانى : أن يُقال : كل من له أدنى معرفة بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بهذه الطريق ، طريقة الأعراض ، ولا نفى الصفات أصلا ، لانصا ولا ظاهرا ، ولا ذكر ما يفهم منه ذلك لانصا ولا ظاهرا ، ولا ذكر أن الخالق ليس فوق العالم ولا مباينا له ، أو أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا ذكر ما يفهم منه ذلك لانصا ولا ظاهرا ، بل ولا نفى الجسم الاصطلاحي ، ولا ما يرادفه من الألفاظ ، ولا ذكر أن الحوادث يمتنع دوامها فى الماضى والمستقبل ، أو فى الماضى ، لانصا ولا ظاهرا ، ولا أن الرب صار الفعل ممكنا له بعد أن لم يكن ممكنا ، ولا أنه صار الكلام ممكلا له بعد أن لم يكن ممكنا ، ولا أن كلامه ورضاه وغضبه وحيه وبغضه ونحو ذلك أمور مخلوقة بائنة عنه ، وأمثال ذلك مما يقوله هؤلاء ، لانصا ولا ظاهرا .

(١) س : تبينوا .

(٢) س ، ص : أنزله .

(٣) ر : إذا .

(٤) م ، ق ، ر ، ص ، ط : ظهر .

(٥ - ٥) : ساقط من (ر) ، (س) ، (ص) ، (ط) .

(٦) له : زيادة فى (م) .

بل عِلْمُ النَّاسِ خاصيتهم وعاميتهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر ذلك  
أظهر من عليهم بأنه لم يحج بعد الهجرة إلا حجة واحدة ، وأن القرآن لم يعارضه  
أحد ، / وأنه لم يفرض صلاة إلا الصلوات الخمس ، وأنه لم يكن يؤخر صلاة النهار  
إلى الليل وصلاة الليل إلى النهار ، وأنه لم يكن يؤذن له في العيدين والكسوف  
والاستسقاء ، وأنه لم يرخص بدین الكفار ، لا المشركين ولا أهل الكتاب قط ،  
وأنه لم يسقط الصلوات الخمس عن أحد من العقلاء ، وأنه لم يقاتله أحد من  
المؤمنين به ، لا أهل الصفة ولا غيرهم ، وأنه لم يكن يؤذن بمكة ، ولا كان بمكة  
أهل صفة ، ولا كان بالمدينة أهل صفة قبل أن يهاجر إلى المدينة ، وأنه لم يجمع  
أصحابه قط على سماع كف ولا دُف ، وأنه لم يكن يقصر شعر كل من أسلم أو تاب  
من ذنب ، وأنه لم يكن يقتل كل من سرق أو قذف أو شرب ، وأنه لم يكن  
يصلي الخمس إذا كان صحيحاً إلا بالمسلمين ، لم يكن يصلّي الفرض وحده ،  
ولا في الغيب ، وأنه لم يحج في الهواء قط ، وأنه لم يقل رأيت ربّي في اليقظة ،  
لا ليلة المعراج ولا غيرها ، ولم يقل : إن الله ينزل عشيّة عرفة إلى

(١) م ، ق : يحجب .

(٢) ذكر ابن تيمية في منهاج السنة ١٠/٢ (ط ٥ دار العروة) أن " أهل السنة متفقون على  
عل أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا : لا نبي ولا غيره " ولم يتنازع الناس في ذلك إلا في نبينا محمد صلى  
الله عليه وسلم خاصة ، مع أن أحاديث المعراج المعروفة ليس في شيء منها أنه رآه أصلاً ، وإنما روى  
ذلك بإستاد ضعيف موضوع ... الخ . وفي مسلم ١/١٦١ (كتاب الإيمان ، باب قوله عليه السلام « نور  
أني أراه » وفي قوله « رأيت نورا » ) والحديث عن أبي ذر قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« هل رأيت ربك ؟ قال : نور أنى أراه . وفي رواية أخرى عن قتادة عن عبد الله بن شقيق قال :  
قلت لأبي ذر : لورأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لسانه ، فقال : عن أى شيء كنت تسأله ؟ قلت :  
كعبته أسأله : هل رأيت ربك ؟ قال أبو ذر : سألته فقال : رأيت نورا » .

الأرض، وإنما قال: «إنه يتزل إلى السماء الدنيا عشيّة عرفة فيباهى الملائكة بالمحاج»<sup>(١)</sup>

= وقال النووي (شرح مسلم ١٢/٣): «وأما قوله صلى الله عليه وسلم: نوراني أراه» بتووين (نور) وفتح الهمزة في (أني) وتشديد النون وفتحها، و(أراه) بفتح الهمزة، وهكذا رواه جميع الرواه في جميع الأصول والروايات، ومعناه: حجاب نور كيف أراه! قال أبو عبد الله المازري رحمه الله: الضمير في (أراه) عائد على الله سبحانه وتعالى، ومعناه: أن النور منعتي من الرؤية كما جرت العادة بإغشاء الأنوار الأبصار، ومنها ما حالت بين الرائي وبينه.

وأما الحديث الموضوع في هذا فقد أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة ١٢/١ - ١٣؛ والشوكاني في القرنين ص ٤٤١؛ وابن عراق في تنزيه الشريعة ١٣٧/١. ونصه كما في (اللآلئ المصنوعة) «عن أنس مرفوعاً: ... ليلة أمرى بي إلى السماء أسريت فرأيت ربي يبنى وينسج حجاب يارز من نار، فرأيت كل شيء منه حتى رأيت تاجاً مخوصاً من اللؤلؤ»، ونقل السيوطي والشوكاني أقوال ابن الجوزي والذهبي وغيرهما من الحديث، وكلها على أنه موضوع ومكذوب، وروى الشوكاني في كتابه «القوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» بعض الأحاديث التي يذكر أحدها أن الرسول رأى الله تعالى يوم الإسراء (ص ٤٤١) وفي حديث آخر (ص ٤٤٧) أن الرسول رأى ربه في المنام في صورة شاب، ونقل الشوكاني كلام الأئمة في بيان وضع الحديثين.

(١) ذكرت كتب الأحاديث الموضوعة عدة أحاديث عن نزول الله سبحانه عشيّة عرفة، منها حديث أوله: «رأيت ربي عني يوم النفر على جبل أورق، عليه جبة صوف أمام الناس» وقد جاء في «تذكرة الموضوعات» لمحمد طاهر بن علي الهندي الفنّي (ط. المنيرة، ١٣٤٣) ص ١٢ - ١٣، وفي «موضوعات علي القاري» (ط. إستانبول) ص ٤٤، وفي «كشف الخفاء» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ط. القدس، سنة ١٣٥١) ص ٤٣٦. وأجمعت الكتب الثلاثة على أن الحديث موضوع لا أصل له. وروى السيوطي في اللآلئ المصنوعة ٢٧/١ (ط. الحسينية، سنة ١٣٥٢) حديثاً آخر نصه: «إذا كان عشيّة عرفة هبط الله إلى السماء الدنيا فيطلع إلى أهل الموقف... الخ»، وحديثاً ثالثاً ٢٨/١ وفيه «رأيت ربي يوم عرفه بعرفات على جبل أحمر عليه إزاران، وهو يقول... الخ». ونقل السيوطي من الأئمة ما يدل على وضع الحديثين، انظر (القوائد المجموعة للشوكاني ص ٤٤٧).

وانظر تنزيه الشريعة لابن عراق ١٣٨/١ - ١٣٩.

(٢) ص، ر، ص، ط: إنه يدنو.

(٣) روى مسلم في صحيحه ١٠٧/٤ (كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة) عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه» =

ولا قال : إن الله ينزل كل ليلة إلى الأرض ، وإنما قال : « ينزل إلى سماء الدنيا » <sup>(١)</sup> وأمثال ذلك مما يعلم العلماء بأحواله علما ضروريا أنه لم يكن ، ومن روى ذلك عنه أو أخذ يستدل على ثبوت ذلك علموا بطلان قوله بالاضطرار ، كما يعلمون بطلان قول السوفسطائية <sup>(٢)</sup> ، وإن لم يشتغلوا بحل شبههم .

وحينئذ فن استدل بهذه الطريق ، أو أخبر الأمة بمثل قول نفاة الصفات ، كان كذبه معلوما بالاضطرار أبلغ مما يعلم كذب من ادعى عليه هذه الأمور المتفتية عنه وأضعافها . وهذا مما يعلمه من له أدنى خبرة بأحوال الرسل ، فضلا عن المتوسطين ، فضلا عن الوارثين له ، العالمين بأقواله وأفعاله .

== عبدا من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنوشم ياهى بهم الملائكة ، فيقول : ما أراد هؤلاء ؟ » قال المنذرى بعد أن أورد هذا الحديث (الترغيب والترهيب ٢/ ٣٢٧) : رواه مسلم والنسائي وابن ماجه ، وزاد رزين في جامعه فيه « أشهدوا يا ملائكتى أنى قد غفرت لهم » ، وذكر المنذرى (الترغيب والترهيب ٢/ ٣٢٣) حديثا آخر عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من أيام عند الله أفضل من عشر ذى الحجة . قال : فقال رجل يا رسول الله هن أفضل أم من عدتهن جهادا في سبيل الله ؟ قال : هن أفضل من عدتهن جهادا في سبيل الله وما من يوم أفضل عند الله تبارك وتعالى من يوم هرفه ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا فيباهى بأهل الأرض أهل السماء ... » الحديث . وقال المنذرى : رواه أبو يعلى والبخاري وابن خزيمة وابن حبان في صحيحة واللفظ له .

وانظر أحاديث أخرى في النزول يوم عرفة في : الترغيب والترهيب ٢/ ٣٢٧ - ٣٢٨ ؛ الرد على الجهمية للدارى ، ص ٣٥ .

(١) انظر الكلام عن حديث النزول فيما سبق ص ١٣ .

(٢) م ، ق ، وأخذ .

(٣) س ، ر ، ط : قول سائر السوفسطائية .

(٤) عليه : زيادة في (م) فقط .

الثالث

(١) الوجه الثالث : أن يُقال : جميع ما ذكرتموه من أقوال الأنبياء أنها تدل على مثل قولكم فلا دلالة في شيء منها ، من وجوه متعددة ، وذلك معلوم يقينا ، بل فيها ما يدل على نقيض قولكم ، وهو مذهب أهل الإثبات ، وهكذا عامة ما يحتج به أهل الباطل من الحجج ، لا سيما السمعية ، فإنها إنما تدل على نقيض قولهم .

٦١/١  
نقض الاستدلال  
بقصة إبراهيم  
عليه السلام

(٢) / وأما قصة إبراهيم الخليل عليه السلام فقد علم باتفاق أهل اللغة والمفسرين أن الأفول ليس هو الحركة ، سواء كانت حركة مكانية ، وهي الانتقال ، أو حركة في السَّم كالنمو ، أو في الكيف كالنَّسود والتَّبيض ، ولا هو التَّغير ؛ فلا يُسمى في اللغة كل متحرك أو متغير آفلا ، ولا أنه أَفَلَ ، لا يقال للصَّلى أو الماشي إنه آفل ، ولا يقال للتَّغير الذي هو استعالة ، كالمرض واصفرار الشمس : إنه أفول ، (٣) لا يقال للشمس إذا اصفرت : إنها أفلت ، وإنما يقال « أفلت » إذا غابت واحتجبت ؛ وهذا من المتواتر المعلوم بالاضطرار من لغة العرب : أن آفلا بمعنى غائب ، وقد أَفَلَّت الشمس تَأْفِلُ وتَأْفُلُ أفولا : (٤) أي غابت .

(١) م ، ر ، س ، ط : ذكرتم .

(٢) م (فقط) : قولكم .

(٣) عليه السلام : زيادة في (م) .

(٤) م ، ر ، س ، ط : حرَّكَته .

(٥) م ، ر ، س ، ط : آفل .

(٦) م ، ق : ولا .

(٧) في « اللسان » : أفل أي غاب ، وأفلت الشمس تَأْفِلُ وتَأْفُلُ أفلا وأفولا : غربت . وفي

« التَّهذيب » إذا غابت فهي آفلة وآفل ، وكذلك القمر يأفل إذا غاب وكذلك سائر النواكب .



ومباين هذا أن الله ذكر عن الخليل أنه لما : ﴿رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ \* فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْسَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَتَّكِنَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ \* فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ \* إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [سورة الأنعام : ٧٦ - ٧٩] .

ومعلوم أنه لما بزغ القمر والشمس كان في بزوفه متحركا، وهو الذي يسمونه تغيرا، فلو كان قد استدلل بالحركة المسماة تغيرا لكان قد قال ذلك من حين رآه بازغا . وليس مراد الخليل بقوله : « هذا ربي » رب العالمين ، ولا أن هذا هو القديم الأزلي الواجب الوجود، الذي كل ما سواه محدث ممكن مخلوق له ، ولا كان قومه يعتقدون هذا حتى يدلم على فساد ، ولا اعتقد هذا أحد يعرف قوله ، بل قومه كانوا مشركين يعبدون الكواكب والأصنام ، ويقرون بالصانع .

ولهذا قال الخليل : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ \* أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ \* فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء : ٧٥ - ٧٧] ، وقال : ﴿ إِنِّي بَرَأءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ \* إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي \* وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [سورة الزمر : ٢٦ - ٢٨] ؛ فذكر لهم ما كانوا يفعلونه من اتخاذ الكواكب والشمس والقمر ربا يعبدونه ويتقربون إليه ، كما هو عادة عبادة الكواكب ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب ، وهذا مذهب مشهور ، ما زال

٦٢/١

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : عبادة .

(٢) ق (قط) : الكوكب .

(١) عليه طوائف من المشركين إلى اليوم، وهو الذي صنّف فيه الرازي « السر المكتوم » وغيره من المصنفات .

فإن قال المنازعون : بل الخليل إنما أراد أن هذا رب العالمين .

قيل : فيكون إقرار الخليل حجة على فساد قولكم ؛ لأنه حينئذ يكون مقراً بأن رب العالمين قد يكون متحيزاً منتقلاً من مكان إلى مكان ، متغيراً ، وإنه لم يجعل هذه الحوادث تنافي وجوده ، وإنما جعل المنافي لذلك أقوله ، وهو مغيبه ، فتبين أن قصة الخليل إلى أن تكون حجة عليهم أقرب من أن تكون حجة لهم ، ولا حجة لهم فيها بوجه من الوجوه .

وأفسد من ذلك قول من جعل الأقول بمعنى الإمكان ، وجعل كل ما سوى الله آفلاً ، بمعنى كونه قديماً أزلياً ، حتى جعل السماوات والأرض والجبال والشمس والقمر والكواكب لم تزل ولا تزال آفلة ، وأن أقولها وصف لازم لها ، إذ هو كونها ممكنة ، والإمكان لازم لها ، فهذا مع كونه افتراء على اللغة والقرآن افتراءً ظاهراً يعرفه كل أحد ، كما افتري غير ذلك من تسمية القديم الأزلي محدثاً ، وتسميته مصنوعاً — فقصة الخليل حجة عليه ، فإنه لما رأى القمر بائزاً قال « هذا ربي » ولما رأى الشمس بازغة قال « هذا ربي » فلما أفلت قال : لا أحب الآفلين « فتبين أنه أفل بعد أن لم يكن آفلاً ، فكون الشمس والقمر والكواكب وكل ما سوى الله ممكناً هو وصف لازم له ، لا يحدث له بعد أن لم يكن .

(١) س ، ص ، ق : صنّف فيه « السر المكتوم » ، وكذا في (ر) ، (ط) وأمام الجملة في الهامش :

يلتجى إلى الرازي .

وهم يقولون : إمكانه له من ذاته ، وجوده من غيره ، بناء على تفريقهم في الخارج بين وجود الشيء وذاته ، فالإمكان عندهم أولى بذاته من الوجود . ولو قال : فلما وُجِدَتْ أو خُلِقَتْ أو أُبْدِعَتْ قال : لأحب الموجودين والمخلوقين ، كان <sup>(٢٢)</sup> هذا قبيحا متناقضا ، إذ لم يزل كذلك . فكيف إذا قال : فلما صارت ممكنة ؟ وهي لم تزل / ممكنة . ٦٣/١

وأيضاً فهي من حين برزت وإلى أن أفلت ممكنة بذاتها تقبل الوجود والعدم ، مع كونها عندهم قديمة أزلية يمنع عدها ، وحينئذ يكون كونها متحركة ليس بدليل عند إبراهيم على كونها ممكنة تقبل الوجود والعدم .

وأما قول القائل : « كل متحرك محدث ، أو كل متحرك ممكن يقبل الوجود والعدم » فهذه المقدمة ليست ضرورية فطرية باتفاق العقلاء ، بل مَنْ يدعى صحة ذلك يقول : إنها لا تُعلم إلا بالنظر الخفي ، ومن ينازع في ذلك يقول : إنها باطلة عقلا وسعما ، ويمثل<sup>(٤١)</sup> من مثلها في أوائل العلوم الكلية تقصوره وعجزه ، وهو نفسه يقدح فيها في عامة كتبه .

وأما قوله : « كل متغير محدث أو ممكن » فإن أراد بالتغير ما يعرف من ذلك في اللغة ، مثل استحالة الصحيح إلى المرض ، والعدل إلى الظلم ، والصديق إلى العداوة ، فإنه يحتاج في إثبات هذه الكلية إلى دليل . وإن أراد بالتغير معنى الحركة ، أو قيام الحوادث مطلقا ، حتى تسمى الكواكب حين بزوغها متغيرة ،

(۱) س (فقط) : کہا .

(۲) س (فقط) : لکان .

(۳) م، ق، ر، ص، ط : إنه لا يعلم .

(۴) من (قطط) : وتمثيل .

ويسمى كل متكلم ومتحرك متغيراً، فهذا مما يتعذر عليه إقامة الدليل <sup>(١)</sup> [فيه] على دعواه .

وأما استدلالهم بما في القرآن من تسمية الله أحداً وواحداً على نفي الصفات ، الذى بنوه على نفي التجسيم .

فيقال لهم : ليس فى كلام العرب ، بل ولا عامة أهل اللغات ، أن الذات الموصوفة بالصفات لا تسمى واحداً ولا تسمى أحداً فى النفي والإثبات ، بل المنقول بالتواتر عن العرب تسمية الموصوف بالصفات واحداً وأحداً ، حيث أطلقوا ذلك ، ووحيداً .

قال تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [سورة المدثر : ١١] وهو الوليد ابن المغيرة .

وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [سورة النساء : ١١] ، فسيماها واحدة ، وهى امرأة واحدة متصفة بالصفات ، بل جسم حامل للأعراض .

وقال تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٦] .

وقال / تعالى : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ [سورة القصص : ٢٦] ، ٦٤/١

وقال تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] ،

وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ﴾ [سورة المجرات : ٩] .

(١) فيه : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) ، (ط) .

(٢) وأحدا : ساقطة من (ص) .

(٣) وقال : ساقطة من (ص) .

وقال : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ،  
 وقال : ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُخِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [سورة الجن : ٢٢] ،  
 وقال تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [سورة الكهف : ١١٠] ، وقال تعالى : ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾  
 [سورة النجم : ٤٩] .

فإن كان لفظ الأحد لا يُقال على ما قامت به الصفات ، بل ولا على  
 شيء من الأجسام التي تقوم بها الأعراض لأنها منقسمة ؛ لم يكن  
 في الوجود غير الله من الملائكة والإنس والجن والبهائم من يدخل في لفظ أحد<sup>(١)</sup> ،  
 بل لم يكن في الموجودين ما يقال عليه في النفي أنه أحد ، فإذا قيل : ﴿وَلَمْ يَكُنْ  
 لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ لم يكن هذا نفيًا لمكانة الرب إلا عن لا وجود له ، ولم يكن  
 في الموجودات ما أخبر عنه بهذا الخطاب أنه ليس كفوًا لله .

وكذلك قوله : ﴿وَلَا تُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [سورة الكهف : ٣٨] ،  
 ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ فإنه إذا لم يكن الأحد إلا ما لا ينقسم ، وكل  
 مخلوق وجسم منقسم<sup>(٢)</sup> ، لم يكن في المخلوق ما يدخل في مسمى أحد ، فيكون  
 التقدير : ولا أشرك به ما لم يوجد ، ولا يشرك بربه ما لا يوجد .

وإذا كان المراد النفي العام ، وأن كل موجود من الإنس والجن يدخل  
 في مسمى أحد ، ويقال : إنه أحد الرجلين ، ويقال للأنثى : إحدى المرأتين ،  
 ويقال للراة : واحدة ، وللرجل : واحد ، ووحيد — علم أن اللغة التي نزل بها  
 القرآن لفظ الواحد والأحد فيها يتناول الموصوفات ، بل يتناول الجسم الحامل

(١) م : الأحد .

(٢) م ، ق ، ر ، م ، ط : جسم .

(٣) م : الراة .

للاعراض، ولم يُعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف أصلاً، بل ولا عرف منهم أنهم [لا<sup>(١)</sup>] يستعملونه إلا في [غير<sup>(١)</sup>] الجسم، بل ليس في كلامهم ما يبين استعمالهم له في غير ما يسميه هؤلاء جسماً، فكيف يقال: لا يدل إلا على نقيض ذلك، ولم يعرف استعماله إلا في النقيض — الذى أخرجوه منه — الوجودى، دون النقيض الذى خصوه به وهو العدمى<sup>(٢)</sup>؟ وهل يكون في تبديل اللغة والقرآن أبلغ من هذا؟

٦٥/١  
لفظ الصمد

/ وكذلك اسمه «الصمد» ليس في قول الصحابة: «إنه الذى لا جوف له» ما يدل على أنه ليس بموصوف بالصفات: بل هو على إثبات الصفات أدل منه على نفيها من وجوه مبسطة في غير هذا الموضع.

وكذلك قوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [سورة الشورى: ١١]، وقوله: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) [سورة مريم: ٦٥] ونحو ذلك، فإنه لا يدل على نفي الصفات بوجه من الوجوه، بل ولا على نفي ما يسميه أهل الاصطلاح جسماً بوجه من الوجوه.

وأما احتجاجهم بقولهم: «الأجسام متماثلة» فهذا — إن كان حقاً — فهو تماثل يُعلم بالعقل، ليس فيه أن اللغة التى نزل بها القرآن تطلق لفظ «المثل» على كل جسم، ولا أن اللغة التى نزل بها القرآن تقول: إن السماء مثل الأرض، والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال، والجبال مثل البحار، والبحار مثل التراب، والتراب مثل الهواء، والهواء مثل الماء، والماء مثل النار، والنار مثل الشمس، والشمس

(١) لا، غير: في (س). • وسقطت (لا) من (ص)، (ط)، وسقطت الفلتان من (م)، (ق)، (ر).  
(٢) م، ق، ر، ص، ط: العدم.

مثل الإنسان ؛ والإنسان مثل الفرس والحمار ؛ والفرس والحمار مثل السفرجل  
والرمان ، والرمان مثل الذهب والفضة ، والذهب والفضة مثل الخبز واللحم ؛  
ولا في اللغة التي نزل بها القرآن أن كل شيئين اشتركا في المقدارية بحيث يكون  
كل منهما له قدر من الأقدار كالطول والعرض والعمق أنه مثل الآخر ، ولا أنه  
إذا كان كل منهما بحيث يُشار إليه الإشارة الحسية يكون مثل الآخر ، بل ولا فيها  
أن كل شيئين كانا مركبين من الجواهر المنفردة<sup>(١)</sup> أو من المادة والصورة كان  
أحدهما مثل الآخر .  
بل اللغة التي نزل بها القرآن تبين أن الإنسانين — مع اشتراكهما في أن  
كلا منهما جسم حساس نام متحرك بالإرادة ناطق ضحّاك ، بادی البشّة —  
قد لا يكون أحدهما مثل الآخر ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ  
قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ [سورة محمد : ٣٨] ، [فقد بين أنه يستبدل قوما<sup>(٢)</sup>  
لا يكونون] أمثال المخاطبين ، فقد نفى عنهم المماثلة مع اشتراكهم فيما ذكرناه .  
فكيف يكون في لغتهم أن كل إنسان فإنه مماثل للإنسان ، بل مماثل لكل حيوان ،  
بل مماثل لكل جسم نام حسّاس ، / بل مماثل لكل جسم مولد عنصرى ، بل مماثل  
لكل جسم فلكى وغير فلكى ؟

٢٦/١

واقفه إنما أرسل الرسول بلسان قومه ، وهم قريش خاصة ، ثم العرب عامة ،  
لم ينزل القرآن بلغة من قال : «الأجسام متماثلة» حتى يحمل القرآن على لغة هؤلاء .

(١) م ، ق : الفردة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) وفيها بدلا من هذه العبارة : «أى أمثال ...»

الخ « وفي (ص) : قد تبين أنه يستبدل قوما غير لا يكونون ؛

(٣) س ، ر : ذكر .

هذا لو كان ما قالوه صحيحا في العقل ، فكيف وهو باطل في العقل ؟ كما بسطناه في موضع آخر ، إذ المقصود هنا بيان أنه ليس لهم في نصوص الأنبياء إلا ما يتناقض قولهم ، لا ما يعاضده .

لفظ «الكف»

وكذلك الكف ، قال حسان بن ثابت :

أَتَهْجُوهُ ، وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ ؟<sup>(١)</sup> فشركا لخير كما الفداء

فقد نفى أن يكون كفوا لمحمد ، مع أن كليهما جسم فام حساس متحرك بالإرادة ناطق ، ولكن النصوص الإلهية لما دلت على أن الرب ليس له كفء في شيء من الأشياء ، ولا مثل له في أمر من الأمور ، ولا ند له في أمر من الأمور ، علم أنه لا يماثله شيء من الأشياء في صفة من الصفات ، ولا فعل من الأفعال ، ولا حق من الحقوق ؛ وذلك لا ينفي كونه متعصفا بصفات الكمال .

فإذا قيل هو حي ، ولا يماثله شيء من الأحياء في أمر من الأمور ، [وعليم وقدير وسميع وبصير ، ولا يماثله عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير في أمر من الأمور]<sup>(٢)</sup> ، كان مادل عليه السمع مطابقا لما دل عليه العقل من عدم مماثله شيء من الأشياء له في أمر من الأمور .

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ، ص ٨ (ط . التجارية ، ١٣٤٧/١٩٢٩) وهو من بحر الوافر . من قصيدة يرد فيها على أبي سفيان الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ، وكان قد هجا الرسول صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه ؛ وانظر تفسير الطبري ٣٦٨/١ .

(٢) م ، ق : الكف .

(٣) م : حي .

(٤) ما بين المعقوفين سابق من (م) ، (ق) .



وأما كون ماله حقيقة أو صفة أو قدر يكون بمجرد ذلك مماثلاً لماله حقيقة أو صفة أو قدر فهذا باطل عقلاً وسمياً؛ فليس في لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ «المثل» على مثل هذا؛ وإلا فيلزم أن يكون كل موصوف مماثلاً لكل موصوف، وكل ماله حقيقة مماثلاً لكل ماله حقيقة، وكل ماله قدر مماثلاً لكل ماله قدر، وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلاً لكل موجود. وهذا — مع أنه في غاية الفساد والتناقض — لا يقوله عاقل، فإنه يستلزم التماثل في جميع الأشياء، فلا يبقى شيئان مختلفان غير متماثلين قط، وحينئذ فيلزم أن يكون الرب مماثلاً لكل شيء، فلا يجوز نفى مماثلة شيء من الأشياء عنه، وذلك مناقض للسمع والعقل؛ فصار حقيقة قولهم في نفى التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شيء له، فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل.

/ الجواب الرابع: أن يقال: فهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم، فتلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء، بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخرى ليس في القرآن ما يدل عليها ألبتة، فإذا قُدر أن الأقول هو الحركة، فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدث أو ممكن؟ وأن الحركة لا تقوم إلا بحدوث أو ممكن؟ وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها؟ وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؟ وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها؟

بل أين في القرآن أن الجسم الاصطلاحي مركب من الجواهر الفردة التي لا تقبل الانقسام، أو من المادة والصورة، وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد؟

(١) م، ق، د، ص، ط: بمجرد ذلك يكون.

(٢) م، ق: أو كل.

بل أين في القرآن أو لغة العرب، أو أحد من الأمم أن كل ما يشار إليه أو كل ما له مقدار فهو جسم؟ وأن كل ما شاركه في ذلك فهو مثل له في الحقيقة؟

ولفظ الجسم في القرآن مذكور في قوله تعالى: ((وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ)) [سورة البقرة: ٢٤٧]، وفي قوله: ((وَلَمَّا إِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ)) [سورة المنافقون: ٤]. وقد قال أهل اللغة: إن الجسم هو البدن. قال الجوهري في صحاحه: قال أبو زيد: الجسم الجسد، وكذلك الجسمان والجثتان. قال: وقال الأصمعي: الجسم والجسمان: الجسد.

ومعلوم أن أهل الاصطلاح نقلوا لفظ «الجسم» من هذا المعنى الخاص إلى ما هو أعم منه، فسموا الهواء ولهب النار وغير ذلك جسماً، وهذا لا تسميه العرب جسماً، كما لا تسميه جسداً ولا بدنًا<sup>(١)</sup>.

ثم قد يراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه، وقد يراد به غِظْلُهُ، كما يقال: لهذا الثوب جسم.

وكذلك أهل العرف الاصطلاحي يريدون بالجسم تارة هذا، وتارة هذا؛ ويفرقون بين الجسم التعليمي المجرد عن المحل الذي يسمى المادة والهيولى، وبين الجسم الطبيعي الموجود. وهذا مبسوط في موضع آخر<sup>(٢)</sup>.

(١) ص، د، ص، ط: أرماله.

(٢) ولا بدن: كذا في (م) فقط، وفي سائر النسخ: وبدن.

(٣) في الصحاح للجوهري قال أبو زيد: الجسم: الجسد، وكذلك: الجسمان والجثتان، وقال الأصمعي: الجسم والجسمان: الجسد، والجثتان: الشخص، وفي اللسان: رجل جسماني وجثائي إذا كان ضخم الجثة، وقد جثم الشيء أى عظم... والأجسم: الأضخم. انظر اللسان مادة: جسم. وانظر ما كتبه ابن تيمية عن معاني الجسم في «مناجاة السنة» ٩٧/٢ وما بعدها، ١٤٥/٢ وما بعدها. وانظر التعريفات للجرجاني، ص ٦٧.

والمقصود هنا أنه لو قُدِّرَ أن الدليل يفتقر إلى مقدمات ، ولم يذكر القرآن إلا واحدة ، لم يكن قد ذكر الدليل ، إلا أن تكون البواقي واصفحات<sup>(١)</sup> لا تفتقر إلى مقدمات خفية ، فإنه إنما يذكر للخطاب من المقدمات / ما يحتاج إليه ، دون ما لا يحتاج إليه . ومعلوم أن كون الأجسام متماثلة ، وأن الأجسام تستلزم الأعراض الحادثة ، وأن الحوادث لا أول لها — من أخفى الأمور وأحوجها إلى مقدمات خفية ، لو كان حقا ، وهذا ليس في القرآن .

٦٨/١

فإن قيل : بل كون الأجسام تستلزم الحوادث ظاهر ، فإنه لا بد للجسم من الحوادث ، وكون الحوادث لا أول لها ظاهر ، بل هذا معلوم بالضرورة ، كما ادعى ذلك كثير من نظار المتكلمين ، وقالوا : نحن نعلم بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث ، أو ما لا يخلو من الحوادث ، فهو حادث ، فإن ما لم يسبقها ولم يخل منها لا يكون قبلها ، بل إما معها وإما بعدها ، وما لم يكن قبل الحوادث بل معها أو بعدها لم يكن إلا حادثا ، فإنه لو لم يكن حادثا لكان متقدما على الحوادث ؛ فكان خاليا منها وسابقا عليها .

قيل : مثل هذه المقدمة وأمثالها منشأ غلط كثير من الناس ، فإنها تكون لفظا مجملا يتناول حقا وباطلا ، وأحد نوعيها معلوم صادق ، والآخر ليس كذلك ؛ فيلتبس المعلوم منها بغير المعلوم ، كما في لفظ « الحادث » و « الممكن » و « المتحيز » و « الجسم » و « الجهة » و « الحركة » و « التركيب » وغير ذلك من الألفاظ المشهورة بين النظار التيكثر فيها نزاعهم ، وطامتها ألفاظ مجمعة تتناول أنواعا مختلفة :

(١) م ، د ، ص ، ط : إلا أن يكون الباقي راضحات .

(٢) م : رأيناها هي .

إما بطريق الاشتراك لاختلاف الاصطلاحات ، وإما بطريق التواطؤ مع اختلاف الأنواع ؛ فإذا فُسر المراد وقُصِّلَ المتشابه تبيين الحق من الباطل والمراد من غير المراد .

فإذا قال القائل : نحن نعلم بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يخلو منها فهو حادث ، فقد صدق فيما فهمه من هذا اللفظ ، وليس ذلك من محل النزاع<sup>(١)</sup> ، كلفظ « القديم » إذا قال قائل : « القرآن قديم » وأراد به أنه نزل من أكثر من سبعمائة سنة ، وهو القديم في اللغة ؛ أو أراد أنه مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزول القرآن ، فإن هذا مما لا نزاع فيه . وكذلك إذا قال : « غير مخلوق » وأراد به أنه غير مكذوب ، فإن هذا مما لم يتنازع فيه أحد من المسلمين وأهل الملل المؤمنين بالرسول .

٦٩/١  
مناقشة قولهم :  
ما لا يسبق الحوادث  
فهو حادث

وذلك / أن القائل إذا قال : « ما لا يسبق الحوادث فهو حادث » فله معنيان : أحدهما أنه لا يسبق الحادث المعين ، أو الحوادث المعينة أو المحصورة ، أو الحوادث التي يعلم أن لها ابتداء ؛ فإذا قدر أنه أريد بالحوادث كل ماله ابتداء ، واحدا كان أو عددا ، فمعلوم أنه ما لم يسبق هذا أو لم يَحُلْ من هذا لا يكون قبله ، بل لا يكون إلا معه أو بعده ، فيكون حادثا . وهذا مما لا يتنازع فيه عاقلان يفهمان ما يقولان .

وليس هذا مورد النزاع ، ولكن مورد النزاع هو : ما لم يَحُلْ من الحوادث المتعاقبة التي لم تزل متعاقبة ، هل هو حادث ؟ وهو مبني على أن هذا هل يمكن وجوده أم لا ؟ فهل يمكن وجود حوادث متعاقبة شيئا بعد شيء [ دائمة<sup>(٣)</sup> ] لا ابتداء

(١) م ، ر ، ص ، ط : محل النزاع ليس من ذلك .

(٢) م (نقط) : مما لا يتنازع .

(٣) دائمة : حادثة من (م) ، (ق) .

لها ولا انتهاء؟ وهل يمكن أن يكون الرب متكلماً لم يزل متكلماً إذا شاء؟ وتكون كلماته لانهائية لها، لا ابتداء [ولا انتهاء<sup>(١)</sup>]، كما أنه في ذاته لم يزل ولا يزال لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء له؟ بل هو الأول الذي ليس قبله شيء، وهو الآخر الذي ليس بعده شيء، فهو القديم الأزلي الدائم الباقي بلا زوال، فهل يمكن أن يكون لم يزل متكلماً بمشيئته، فلا يكون قد صار متكلماً بعد أن لم يكن، ولا يكون كلامه مخلوقاً منفصلاً عنه، ولا يكون متكلماً بغير قدرته ومشيئته، بل يكون متكلماً بمشيئته وقدرته، ولم يزل كذلك، ولا يزال كذلك.

هذا هو مورد النزاع بين السلف والأئمة الذين قالوا بذلك، وبين من نازعهم في ذلك.

والفلاسفة يقولون: إن الفلك نفسه قديم أزلي لم يزل متحركاً، لكن هذا القول باطل من وجوه كثيرة. ومعلوم [بالاضطرار<sup>(٢)</sup>] أن هذا يخالف لقولهم، ويخالف لما أخبر به القرآن والتوراة وسائر الكتب، بخلاف كونه لم يزل متكلماً أو لم يزل فاعلاً أو قادراً على الفعل؛ فإن هذا مما قد يُشكل على كثير من الناس سمياً وعقلاً.

وأما كون السماوات والأرض مخلوقتين محدثتين بعد العدم، فهذا إنما نازع فيه طائفة قليلة من الكفار كأرسطو وأتباعه.

وأما جمهور الفلاسفة، مع عامة أصناف المشركين من الهند والعرب وغيرهم، ومع المجوس وغيرهم، ومع أهل الكتاب وغيرهم، فهم متفقون على أن السماوات والأرض وما بينهما محدث مخلوق بعد أن لم يكن، ولكن تنازعوا في مادة ذلك،

(١) م، ق: لا نهاية لها ولا ابتداء.

(٢) بالاضطرار: زيادة في (س) فقط.

(٣) س، ر، ص، ط: مخلوقتان محدثتان. وفي هامش (ط): مخلوقات، وعليها علامة التوضيح.

هل هي موجودة قبل هذا العالم ؟ وهل كان قبله مدة ومادة ، أم هو أبدأ <sup>(١)</sup> ابتداء من غير تقدم مدة ولا مادة ؟

فالذى جاء به القرآن والتوراة ، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها مع أئمة أهل الكتاب : أن هذا العالم خلقه الله وأحدثه من مادة كانت مخلوقة قبله <sup>(٢)</sup> ، كما أخبر في القرآن أنه : ( اُسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ) أى بخار : ( فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ) [سورة فصلت : ١١] ، وقد كان قبل ذلك مخلوق غيره كالعرش والماء ، كما قال تعالى : ( وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ) [سورة هود : ٧] ، وخلق ذلك في مدة غير مقدار حركة الشمس والقمر ، كما أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام .

والشمس والقمر هما من السماوات والأرض ، وحركتهما بعد خلقهما ، والزمان المقدر بحركتهما — وهو الليل والنهار التابعان لحركتهما — إنما حدث بعد خلقهما ، وقد أخبر الله أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، فتلك الأيام مدة وزمان مقدر بحركة أخرى غير حركة الشمس والقمر .

وهذا مذهب جماهير الفلاسفة الذين يقولون : إن هذا العالم مخلوق محدث ، وله مادة متقدمة عليه ، لكن حكي عن بعضهم أن تلك المادة المعينة قديمة أزلية . وهذا أيضا باطل ، كما قد بسط في غير هذا الموضع ، فإن المقصود هنا إشارة مختصرة إلى قول من يقول : إن أقوال هؤلاء دل عليها السمع .

(١) م ، ق : مادة ومدة .

(٢) في حاش (ط) أمام هذه للسلوك كتب ما يلى : « المادة فيما خلق منها كالسماوات والأرض هي في نفسها مبعدة لا من مادة مطلق (كذا) . كذا بخط الأمير على الأصل .

(٣) س ، ر ، ص ، ط : إنما حدثا .

فإن قيل: إبطال حوادث لا أول لها قد دل عليه قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾: [سورة الرعد: ٨]، وقوله: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ مِّدْدًا﴾: [سورة الجن: ٢٨]، كما ذكر ذلك طائفة من النظائر، فإن ما لا ابتداء له ليس له كل، وقد أخبر أنه أحصى كل شيء مِدْدًا<sup>(١)</sup>.

قيل: هذا لو كان حقا لكان دلالة خفية لا يصلح أن يُحال عليها، كتنفى ما دل على الصفات؛ فإن تلك نصوص كثيرة جلية، وهذا — لو قدر أنه دليل صحيح — فإنه يحتاج إلى مقدمات كثيرة خفية لو كانت حقا، مثل أن يقال: هذا يستلزم بطلان حوادث لا أول لها، وذلك يستلزم حدوث الجسم، لأن الجسم / لو كان قديما للزم حوادث لا بداية لها، لأن الجسم يستلزم الحوادث، فلا يخلو منها لاستلزامه الأكوان أو الحركات أو الأعراض، ثم يقال بعد هذا: وإثبات الصفات يستلزم كون الموصوف جسما.

٧١/١

وهذه المقدمة تناقض فيها عامة من قالها كما سنبينه إن شاء الله تعالى، فكيف وقوله: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ مِّدْدًا﴾ لا يدل على ذلك؟ فإنه سبحانه قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَخْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة يونس: ١٢] فقد أحصى وكتب ما يكون قبل أن يكون إلى أجل محدود؛ فقد أحصى المستقبل المعدوم، كما أحصى الماضي الذي وجد، ثم علم.

(١) قوله تعالى: زيادة في (م) فقط.

(٢) ما بين المعقوفين مائت من (م)، (ق).

(٣) م، ق: الخلق.

ولفظ « الإحصاء » لا يفرق بين هذا وبين هذا ، فإن كان الإحصاء يتناول ما لا يتناهى بحملة فلا حجة في الآية ، وإن قيل : بل أحصى المستقبل ، تقديره : جملة بعد جملة ، لم يكن في الآية حجة ، فإنه يمكن أن يُقال في الماضي كذلك .  
ومسألة تناول العلم لما لا يتناهى مسألة مشككة على القولين ، ليس الغرض هنا لإنهاء القول فيها ، بل المقصود أن مثل هذه الآية لم يُرد الله بها إبطال دوام كونه لم يزل متكلماً بمشيئته وقدرته .

المعاني المختلفة  
لحدوث العالم  
عند الظاهر

ومما يشبه هذا إذا قيل : العالم حادث أم ليس بحادث ؟ والمراد بالعالم في الاصطلاح هو كل ما سوى الله ، فإن هذه العبارة لها معنى في الظاهر المعروف عند عامة الناس أهل الملل وغيرهم ، ولها معنى في صرف المتكلمين ، وقد أحدث الملاحدة لها معنى ثالثاً .

المعنى الأول

فالذى يفهمه الناس من هذا الكلام أن كل ما سوى الله مخلوق ، حادث ، كائن بعد أن لم يكن ، وأن الله وحده هو القديم الأزلى ، ليس معه شيء قديم تقدمه ، بل كل ما سواه كائن بعد أن لم يكن ، فهو المختص بالقدم ، كما اختص بالخلق والإبداع والإلهية والربوبية ، وكل ما سواه محدث مخلوق مربوب عبد له .  
وهذا المعنى هو المعروف عن الأنبياء وأتباع الأنبياء من المسلمين واليهود

٧٢/١

/ والنصارى ، وهو مذهب أكثر الناس غير أهل الملل من الفلاسفة وغيرهم .

المعنى الثاني

والمعنى الثاني أن يقال : لم يزل الله لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بمشيئته ، ثم حدثت الحوادث من غير سبب يقتضى ذلك ، مثل أن يقال : إن كونه لم يزل متكلماً بمشيئته أو فاعلاً بمشيئته ، بل لم يزل قادراً : هو ممتنع ، وإنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها ، فهذا المعنى هو الذى يعنيه أهل الكلام من الجهمية



والمعتزلة ومن اتبعهم بحدوث العالم، وقد يحكونه عن أهل المال، وهو بهذا المعنى لا يوجد لا في القرآن ولا غيره من كتب الأنبياء، لا التوراة ولا غيرها، ولا في حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يُعرف هذا عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

والمعنى الثالث، الذي أحدثه الملاحدة كابن سينا وأمثاله، قالوا : نقول العالم محدث، أى معلول لعلة قديمة أزلية أوجبت<sup>(١)</sup>، فلم يزل معها، وسموا هذا الحدوث الذاتي، وغيره الحدوث الزماني .

المعنى الثالث

والتعبير بلفظ «الحدوث» عن هذا المعنى لا يُعرف عن أحد من أهل اللغات، لا العرب ولا غيرهم، إلا من هؤلاء الذين ابتدعوا لهذا اللفظ هذا المعنى، والقول بأن العالم محدث بهذا المعنى فقط ليس قول أحد من الأنبياء ولا أتباعهم، ولا أمة من الأمم العظيمة، ولا طائفة من الطوائف المشهورة التي اشتهرت مقالاتها في عموم الناس، بحيث كان أهل مدينة على هذا القول، وإنما يقول هذا طوائف قليلة مغمورة في الناس<sup>(٢)</sup> .

وهذا القول إنما هو معروف عن طائفة من المتفلسفة المليين<sup>(٣)</sup>، كابن سينا وأمثاله. وقد يحكون هذا القول عن أرسطو، وقوله الذي في كتبه: أن العالم قديم، وجمهور الفلاسفة قبله يخالفونه، ويقولون<sup>(٤)</sup>: إنه محدث، ولم يُثبت في كتبه للعالم فاعلا موجباً له بذاته، وإنما أثبت له حلة يتحرك للتشبيه بها، ثم جاء الذين

(١) م، ر : أر .

(٢) م : بلة .

(٣) ر، م : المدينة .

(٤) م، ر، م، ط : مغمورون .

(٥) م، ق : وقيل .

أرادوا إصلاح قوله بفعلوا الملة أولى لغيرها ، كما جعلها الفارابي وغيره ، ثم جعلها  
بعض الناس أمرة للفلك بالحركة ، لكن يتحرك للتشبه بها كما يتحرك العاشق  
للعشوق<sup>(٢)</sup> وإن كان لا شعور له ولا قصد<sup>(٣)</sup> / وجعلوه مدبرا بهذا الاعتبار — كما فعل  
ابن رشد وابن سينا — جعلوه موجبا بالذات لما سواه ، وجعلوا ما سواه ممكنا .

الوجه الخامس<sup>(٥)</sup> : أن يقال : غاية ما يدل عليه السمع — إن دل — على  
أن الله ليس بجسم ، وهذا النفي يسلمه كثير من يثبت الصفات أو أكثرهم ،  
وينفيه بعضهم ، ويتوقف فيه بعضهم ، ويفصل القول فيه بعضهم .

ونحن نتكلم على تقدير تسليم النفي ، فنقول : ليس في هذا النفي ما يدل على  
صحّة مذهب أحد من نفاة الصفات أو الأسماء ، بل ولا يدل ذلك على تنزيهه  
مبجانه عن شيء من النقائص ، فإن من نفي شيئا من الصفات لكون إثباته تجسيدا  
وتشبيها يقول له المثبت : قولي فيما أثبتته من الصفات والأسماء كقولك فيما أثبتته  
من ذلك ، فإن تنازعا في الصفات الخبرية ، أو العلو أو الرؤية أو نحو ذلك ،  
وقال له [ الثاني<sup>(٦)</sup> ] : هذا يستلزم التجسيم والتشبيه ؛ لأنه لا يعقل ما هو كذلك

(١) س ، ر ، ق ، ص ، ط : كما جعله .

(٢) س ( فقط ) : كما يتحرك العشوق للعاشق .

(٣) في رسالة العشق لابن سينا ( ص ١٨ من مجموعة رسائل ابن سينا ، ط . الأوفست ، مكتبة المثنى  
ببغداد ) : إن الشيء يتحرك للتشبه بمعشوقه ، وأن العشق قد يكون من غير اختيار من العاشق بل يكون طبيعيا  
فيه ؛ وفي رسالته في معنى الزيارة ( ص ٤٦ ) من المجموعة السابقة يقول : إن النفوس تؤثر في الأجرام  
السمائية حتى تحركها تشبيها لما بالعقول واشتياقا إليها على سبيل العشق والاستكمال ؛ وفي رسالته في إثبات  
النوابع ( ص ٨٧ من سبع رسائل في الحكمة والطبيعات ) يقول : إن الفلك يتحرك بالنفوس حركة شوقية .

(٤) س ، ر ، ق ، ص ، ط : وجعل .

(٥) انظر بداية الوجه الرابع فيما تقدم ص ١١٨ .

(٦) الثاني : ساقطة من ( م ) ، ( ق ) ، ( ر ) .

إلا الجسم ، قال له المثبت : لا يُعقل ما له حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر وكلام وإرادة إلا ما هو جسم ، فإذا جاز لك أن تثبت هذه الصفات ، وتقول : الموصوف بها ليس بجسم ؛ جاز لي مثل ما جاز لك من إثبات تلك الصفات مع أن الموصوف بها ليس بجسم ؛ فإذا جاز أن يثبت مسعى بهذه الأسماء ليس بجسم <sup>(١)</sup> .

فإن قال له : هذه معان وتلك أبعاد .

قال له : الرضا والقبض والحب والبغض معان ، واليد والوجه — وإن كان بعضا — فالسمع والبصر والكلام أعراض لا تقوم إلا بجسم ؛ فإن جاز لك إثباتها مع أنها ليست أعراضا ، وعملها ليس بجسم <sup>(٢)</sup> ، جاز لي إثبات هذه مع أنها ليست أبعادا .

فإن قال نافي الصفات : أنا لا أثبت شيئا منها .

قال له : أنت أبهت الأسماء ، فانت تقول : هو حي سليم قدير ، ولا تعقل حيا عليا قديرا إلا جسما ، وتقول : إنه هو ليس بجسم ؛ فإذا جاز لك أن تثبت <sup>(٣)</sup> مسعى / بهذه الأسماء ليس بجسم ، مع أن هذا ليس معقولا لك ؛ جاز لي أن أثبت موصوفا بهذه الصفات ، وإن كان هذا غير معقول لي .

فإن قال الملحد : أنا أنفي الأسماء والصفات .

قيل له : إما أن تقر بأن هذا العالم المشهود مفعول مصنوع ، له صانع فاعله ، أو تقول : إنه قديم أزلي واجب الوجود بنفسه غنى عن الصانع .

(١ — ١) : ساقط من (س) ، (د) .

(٢) من : ليس جسما .

(٣) لك : زيادة في (م) .

فإن قلت بالأقول فصانعه ، إن قلت : هو جسم [ فقد <sup>(١)</sup> ] وقعت فيما نفيته ، وإن قلت : ليس بجسم ؛ فقد أثبت فاعلا صانعا للعالم ليس بجسم ، وهذا لا يُعقل في الشاهد .

فإذا أثبت خالقا فاعلا ليس بجسم ، وأنت لا تعرف فاعلا إلا جسما ، كان لمنازلك أن يقول : هو حى طيم ليس بجسم ، وإن كان لا يعرف حيا طيميا إلا جسما ، بل لزمك أن تثبت له من الصفات والأسماء ما يناسبه .

وإن قال الملاحد : بل هذا العالم المشهود قديم واجب بنفسه غنى عن الصانع ، فقد أثبت واجبا بنفسه قديما أزليا هو جسم ، حامل للأعراض <sup>(٢)</sup> ، متحيز <sup>(٣)</sup> في الجهات ، تقسم به الأكوان ، وتحمله الحوادث والحركات ، وله أبعاد وأجزاء ، فكان ما فرض منه من إثبات جسم قديم قد لزمه مثله وما هو أبعد منه ، ولم يستفد بذلك الإنكار إلا بحمد الخالق ، وتكذيب رسله ، ومخالفة صريح المعقول ، والضلال المبين الذى هو منتهى ضلال الضالين وكفر الكافرين .

فقد تبين أن قول من تنى الصفات أو شيئا منها لأن إثباتها تجسيم قول <sup>(٤)</sup> لا يمكن أحدا أن يستدل به ، بل ولا يستدل أحد على تزويه الرب عن شيء من النقائص بأن ذلك يستلزم التجسيم ، لأنه لا بد أن يثبت شيئا يلزمه فيما أثبتته نظير ما ألزمه غيره فيما نفاه ، وإذا كان اللازم فى الموضعين واحدا ، وما أجاب هو به ، أمكن المنازع له أن يجيب بمثله ، لم يمكنه أن يثبت شيئا وينفى شيئا على هذا

(١) فقد : زيادة فى (س) .

(٢) م ، ق ، ر : حامل الأعراض .

(٣) س : متحيزا .

(٤) قول : صافطة من (س) ، (ر) ، (ص) ، (ط) .

التقدير؛ وإذا انتهى إلى التعطيل المحض كان ما لزمه من تجسيم الواجب بنفسه<sup>(١)</sup>  
 القديم أعظم من كل تجسيم نفاه؛ فعلم أن مثل هذا الاستدلال على النفي بما يستلزم  
 التجسيم لا يُسمن ولا يفنى من جوع.

/ وأما الجواب لأهل المقام الثاني — وهم محققو النفاة الذين يقولون : السمع  
 لم يدل إلا على الإثبات ، ولكن العقل دل على النفي<sup>(٢)</sup> — بجوابهم من وجوه :

أحدها — أن يقال : نحن في هذا المقام مقصودنا أن العقل الذي به يعلم صحة  
 السمع لا يستلزم النفي المناقض للسمع ، وقد تبين أن الأنبياء لم يدعوا الناس بهذه  
 الطريق المستلزمة للنفي ، طريقة الأعراض ، وأن الذين آمنوا بهم وعلموا صدقهم  
 لم يعلموه بهذه الطريق ؛ وحينئذ فإذا قُدر أن معقولكم خالف السمع لم يكن هذا  
 المعقول أصلاً في السمع<sup>(٣)</sup> ، ولم يكن السمع قد ناقض المعقول الذي عُرِفَ به صحته ،  
 وهذا هو المطلوب .

وإذا قلتم : نحن لم نعرف صحة السمع إلا بهذه الطريق ، أو قلتم : لا نعرف  
 السمع إلا بهذه الطريق .

قيل لكم : أما شهادتكم على أنفسكم بأنكم لم تعرفوا السمع إلا بهذه الطريق ،  
 فقد شهدتم على أنفسكم بضلالكم وجهلكم بالطرق التي دعت بها الأنبياء أتباعهم<sup>(٤)</sup> ،

(١) من ، ر ، ص : التجسيم للواجب .

(٢) ذكر ابن تيمية مقامين لمن ينازع في القول بأن الأنبياء لم يصدروا الناس إلى إثبات الصانع بطريق  
 الأعراض ، وبأن ما استلزم الحادث فهو حادث ، وذلك في ص ١٠٠ من هذا الكتاب . وشرح هناك  
 المقام الأول ( ١٠٠ — ١٠٣ ) ، وتكلم عن المقام الثاني ( ص ١٠٣ — ١٠٤ ) ثم ذكر وجوها  
 في الجواب عن المسلك الأول أو المقام الأول ( ص ١٠٤ — ١٣٠ ) وهو يجيب هنا عن المقام الثاني  
 بالوجه التالية .

(٣) من ، ص ، ط : أصلاً لسمع .

(٤) من : بالطريق .

(٥) من ، ر ، ص ، ط : لأتباعهم .

وإذا كنتم لا تعرفون تلك الطرق فأنتم جهال بطرق الأنبياء، وبما بينوا به إثبات الصانع وتصديق رساله، فلا يجوز لكم حينئذ أن تقولوا : إن صديقهم لا يعرف إلا بمعقول يناقض المنقول عنهم .

وأما إذا قلتم : لا يمكن أن يعرف الله إلا بهذه الطريق ، فهذه شهادة زور وتكذيب بما لم تحيطوا بعلمه، ونفى لا يمكنكم معرفته<sup>(١)</sup>، فمن أين تعرفون أن جميع بنى آدم من الأنبياء وأتباع الأنبياء لا يمكنهم أن يعرفوا الله إلا بإثبات الأعراض وحدوثها ولزومها للجسم، وامتناع حوادث لا أول لها، أو بنحو هذا الطريق؟ وهل الإقدام على هذا النفي إلا من قول من هو أجهل الناس وأضلهم وأبعدهم عن معرفة طرق العلم وأدلته، والأسباب التي بها يعرف الناس ما لم يعرفوه، وهذا النفي قاله كثير من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم، وهذه حاله، وهذا النفي عمدة هؤلاء.

الوجه الثاني : أن يقال لهم : بل صدق الرسول يعلم بطرق متعددة لا تحتاج إلى هذا النفي، كما أقر بذلك جمهور النظار، حتى إن مسألة حدوث العالم اعترف بها أكابر النظار من المسلمين وغير المسلمين ، حتى إن موسى بن ميمون صاحب / «دلالة الحائرين»<sup>(٥)</sup> ، وهو في اليهود كآبى حامد الغزالي في المسلمين، يمزج الأقوال

٧٦/١

(١) ونفى لا يمكنكم معرفته : كذا في كل النسخ ، ولعل الصواب : ونفى لما لا يمكنكم معرفته .

(٢) ر ، م ، ق ، ص ، ط : أو بنحو .

(٣) ر ، ص ، ط : من أجهل .

(٤) إن : ساقطه من (س) ، (ر) ، (ص) ، (ط) .

(٥) هو موسى بن ميمون بن يوسف بن إسحاق ، أبو عمران القرطبي ، طبيب وفيلسوف يهودي ، ولد وتعلم في قرطبة ، وتظاهر بالإسلام وحفظ القرآن وتفقّه بالمسلكية ، ودخل مصر فماد إلى يهوديته ، وكان فيها رئيساً روحياً لليهود . ولد سنة ٥٢٩ هـ وتوفي سنة ٦٠١ هـ ودفن بطبرية في فلسطين ، له تصانيف كثيرة . منها «دلالة الحائرين» و «القصص في الطب» . انظر ترجمته في : طبقات الأطباء ، ص ٥٨٢ ؛ تاريخ الحكماء ، ص ٣١٧ - ٣١٩ ؛ بروكلمان : Brock. 1 : 644 (489) ; S. 1 : 893 . وفيه : ولد سنة ٥٣٤ هـ . وانظر الاعلام ٨ / ٢٨٤ . وانظر المقدمة التي كتبها محمد زاهد الكوثري لكتاب «المقدمات الخمس والعشرون ... من دلالة الحائرين» ط . القاهرة ، سنة ١٣٦٩ هـ .

النبوية بالأقوال الفلسفية ويتأولها عليها ، حتى الرازي وغيره من أعيان النظار  
اعترفوا بأن العلم بحدوث العالم لا يتوقف على الأدلة العقلية ، بل يمكن معرفة صدق  
الرسول قبل العلم بهذه المسألة ، ثم يعلم حدوث العالم بالسمع ، فهؤلاء اعترفوا  
بإمكان كونها سمعية ، فضلا عن وجوب كونها عقلية ، فضلا عن كونها أصلا  
للسمع ، فضلا عن كونها لا أصل للسمع سواها .

وأیضا فقد اعترف أئمة النظار<sup>(١)</sup> بطرق متعددة لا يتوقف شيء منها على نفی  
الجسم ولا نفی الصفات .

الوجه الثالث : [ أن يقال ] : <sup>(٢)</sup> إذا كانت الرسل والأنبياء قد أتبعهم أم لا يحصى  
مددكم إلا الله من غير أن يعتمدوا على هذه الطريق ، وهم يخبرون أنهم علموا  
صدق الرسول يقينا لا ريب فيه ، وظهر [ منهم ] <sup>(٣)</sup> من أقوالهم وأفعالهم ما يدل على  
أنهم عالمون بصدق الرسول ، متيقنون لذلك ، لا يرتابون فيه ، وهم مدد كثير  
أضعاف أضعاف أى تواتر قدر ، فعلم أنهم لم يجتمعوا ويتواطأوا على  
هذا الإخبار الذى يخبرون به عن أنفسهم — علم قطعا أنه حصل لهم علم يقينى  
بصدق الرسول من غير هذه الطريقة المستلزمة لنفى شيء من الصفات .

الوجه الرابع : أن نبين فساد هذه الأقوال المخالفة لنصوص الأنبياء ، وفساد  
طرقها التى جعلها أصحابها براهين عقلية ، كما سيأتى إن شاء الله .

(١) م ، ق : أئمة النظر .

(٢) أن يقال : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٣) س : كان .

(٤) منهم : ساقطة من (م) فقط .

الوجه الخامس : أن نبين أن الأدلة العقلية الصحيحة البينة التي لا ريب فيها ،  
 بل العلوم الفطرية الضرورية ، توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه ، وأن الأدلة  
 العقلية الصحيحة جميعها موافقة للسمع ، لا تخالف شيئا من السمع ، وهذا —  
 والله الحمد — قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف ، فوجدت كل طائفة من طوائف  
 النظائر أهل العقليات لا يذكر أحد منهم في مسألة ما دليلا صحيحا يخالف ما أخبرت به  
 الرسل ، بل يوافقه ، حتى الفلاسفة القائلين بقدوم العالم كأرسطو وأتباعه : ما يذكرونه  
 / من دليل صحيح عقلي ، فإنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل ، بل يوافقه ، وكذلك  
 سائر طوائف النظائر من أهل النفي والإثبات ، لا يذكرون دليلا عقليا في مسألة  
 إلا والصحيح منه موافق لا مخالف .

وهذا يعلم به أن المعقول الصريح ليس مخالفا لأخبار الأنبياء على وجه التفصيل ،  
 كما نذكره إن شاء الله في موضعه ، ونبين أن من خالف الأنبياء فليس لهم عقل  
 ولا سمع ، كما أخبر الله عنهم بقوله تعالى : ﴿ كَلِمَاتٍ أَتَتْ فِيهَا فَوْجٌ سَاءَ لَهُمْ نَزَرَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ  
 نَذِيرٌ \* قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ  
 كَبِيرٍ \* وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ \* فَأَعْرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا  
 لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ <sup>(١)</sup> [ سورة الملك : ٨ — ١١ ] .

ثم نذكر وجوها أخر لبيان فساد هذا الأصل الذي يتوسل به أهل الإلحاد إلى  
 رد ما قاله الله ورسوله فنقول :

(١) هنا تنتهي التخريجة في نسخة (س) والتي بدأت ص ( ٩١ ) ببارة « فإن قيل نحن إنما نقدم

على السمع ... الخ .



### (١) الوجه الرابع

أن يقال : العقل إما أن يكون عالمًا بصدق الرسول ، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ، وإما أن لا يكون عالمًا بذلك .

فإن لم يكن عالمًا امتنع التعارض عنده إذا كان المعقول معلومًا له ، لأن المعلوم لا يعارضه المجهول ، وإن لم يكن المعقول معلومًا له لم يتعارض مجهولان .

وإن كان عالمًا بصدق الرسول امتنع — مع هذا — أن لا يعلم ثبوت ما أخبر به في نفس الأمر . غاية أن يقول : هذا لم يخبر به ، والكلام ليس هو فيما لم يخبر به ، بل إذا علم أن الرسول أخبر بكذا ، فهل يمكنه — مع علمه بصدقه فيما أخبر وعلمه أنه أخبر بكذا — أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت الخبر ، أم يكون علمه بثبوت خبره لازماً له لزوماً ضرورياً ، كما تلزم سائر العلوم لزوماً ضرورياً لمقدماتها ؟

وإذا كان كذلك فإذا قيل له في مثل هذا : لا تعتقد ثبوت ما علمت أنه أخبر به لأن هذا الاعتقاد يناقض ما علمت به أنه صادق ، كان حقيقة الكلام : لا تصدقه في هذا الخبر / لأن تصديقه يستلزم عدم تصديقه ، فيقول : <sup>(٢)</sup> وعدم تصديقي له فيه هو عين اللزم المحذور ، فإذا قيل : لا تصدقه لئلا يلزم أن لا تصدقه ، كان كما لو قيل : كذبه لئلا يلزم أن تكذبه . فيكون المنهى عنه هو الخوف المحذور من فعل المنهى عنه ، والمأمور به هو المحذور من ترك المأمور به ، فيكون واقعاً في المنهى عنه ، سواء أطاق أو عصى ، ويكون تاركاً للمأمور <sup>(٤)</sup> [ به ] سواء أطاق

٧٨/١

(١) هذا هو الوجه الرابع في الرد على قانون التأويل ، وقد بدأ الوجه الثالث ص ٨٧ .

(٢) م ، ق ، ر : يلزم .

(٣) م ، ق : ويقول .

(٤) به : ساقطة من (م) ، (ق) .

أو عصى ، ويكون وقوه في الخوف المحذور على تقدير الطاعة لهذا الأمر الذى أمره بتكذيب ما تيقن أن الرسول أخبر به أعجل وأسبق منه على تقدير المعصية ، والمنهى عنه على هذا التقدير هو التصديق ، والمأمور به هو التكذيب ، وحينئذ فلا يجوز النهى عنه ، سواء كان محذورا أو لم يكن ، فإنه إن لم يكن محذورا لم يحز أن ينهى عنه ، وإن كان محذورا فلا بد منه على التقديرين ، فلا فائدة فى النهى عنه ، بل إذا كان عدم التصديق هو المحذور كان طلبه ابتداء أقبح من طالب غيره لئلا يفضى إليه ، فإن من أمر بالزنا كان أمره بأقبح من أن يأمر<sup>(١)</sup> بالحلوة المفضية إلى الزنا .

فهكذا حال من أمر الناس أن لا يصدقوا الرسول فيما علموا أنه أخبر به ، بعد علمهم أنه رسول الله ؛ لئلا يفضى تصديقهم له إلى عدم تصديقهم له ، بل إذا قيل له : لا تصدقه فى هذا ، كان هذا أمراً له بما يناقض ما علم به صدقه ، فكان أمراً له بما يوجب أن لا يثق بشيء من خبره ، فإنه متى جوز كذبه أو غلطه فى خبر جوز ذلك فى غيره .

ولهذا آل الأمر بمن يسلك هذا الطريق<sup>(٢)</sup> إلى أنهم لا يستفيدون من جهة الرسول شيئا من الأمور الخبرية المتعلقة بصفات الله تعالى وأفعاله ، [ بل <sup>(٣)</sup> ] وباليوم الآخر عند بعضهم ، لاعتقادهم أن هذه فيها ما يرد بتكذيب أو تأويل وما لا يرد ، وليس لهم قانون يرجعون إليه فى هذا [ الأمر <sup>(٤)</sup> ] من جهة الرسالة ، بل هذا يقول : ما أثبتته عقلك فأثبتته ، وإلا فلا ، وهذا يقول : ما أثبتته كشفك فأثبتته ، وإلا فلا ؛

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : يأمره .

(٢) ص : بمن سلك هذه الطريق .

(٣) بل : زيادة فى (ص) .

(٤) الأمر : زيادة فى (ر) .

فصار وجود الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم كعدمه في المطالب الإلهية ولم  
الربوبية، بل وجوده — على قولهم — أضر من عدمه ، لأنهم لم يستفيدوا من جهته  
/ شيئا ، واحتاجوا إلى أن يدفعوا ما جاء به : إما بتكذيب ، وإما بتفويض ،  
وإما بتأويل ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع <sup>(١)</sup> .  
فإن قالوا : لا يتصور أن يعلم أنه أخبر بما يتناقض العقل ، فإنه متره عن ذلك ،  
وهو ممتنع عليه .

قيل لهم : فهذا إقرار منكم بامتناع معارضة الدليل العقلي للسمعي <sup>(٢)</sup> .

فإن قالوا : إنما أردنا معارضة ما يُظن أنه دليل وليس بدليل أصلا ، أو يكون  
دليلا ظنيا لتطرق الظن إلى بعض مقدماته : إما في الإسناد ، وإما في المتن ،  
كإمكان كذب المخبر أو غلطه ، وإمكان احتمال اللفظ لمعنيين فصاعدا <sup>(٣)</sup> .

قيل : إذا فسرتم الدليل السمعي بما ليس بدليل في نفس الأمر ، بل اعتقاد <sup>(٤)</sup>  
دلالتة جهل ، أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل ؛ أمكن أن يفسر الدليل العقلي  
المعارض للشرع بما ليس بدليل في نفس الأمر ، بل اعتقاد <sup>(٥)</sup> دلالتة جهل ،  
أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل .

وحيث أن مثل هذا — وإن سمّاه أصحابه براهين عقلية أو قواطع عقلية ،  
وهو ليس بدليل في نفس الأمر ، أو دلالتة ظنية — إذا عارض ما هو دليل

(١) م (نقط) : وقد بسطت .

(٢) م : أن نعم .

(٣) م ، ق : السمع .

(٤) ر ، م ، ط : وإمكان ، (س) : وإمكان .

(٥) م : (نقط) : بل باعتقاد .

سمعى يستحق أن يسمى دليلاً لصحة مقدماته ، وكونها معلومة ؛ وجب تقديم الدليل السمعى عليه بالضرورة واتفاق العقلاء .

فقد تبين أنهم بأى شىء فسّروا جنس الدليل الذى رجّحوه أمكن تفسير الجنس الآخر بنظيره وترجيحه كما رجّحوه ، وهذا لأنهم وضعوا وضعاً فاسداً ، حيث قدّموا ما لا يستحق التقديم لا عقلاً ولا سمعاً ، وتبين بذلك أن تقديم الجنس على الجنس باطل ، بل الواجب أن ينظر فى عين الدليلين المتعارضين ، فيقدّم ما هو القطعى منهما ، أو الراجح<sup>(١)</sup> إن كانا ظنيين ، سواء كان هو السمعى أو العقلى ، ويبطل هذا الأصل الفاسد الذى هو ذريعة إلى الإلحاد .

### الوجه الخامس

الوجه الخامس

أنه إذا علم صحة السمع ، وأن ما أخبر به الرسول فهو حق ، فلما أن يُعلم أنه أخبر بعلم التزاع ، أو يُظن أنه أخبر به ، أو لا يُعلم ولا يُظن<sup>(٢)</sup> .

٨٠/١ / فإن علم أنه أخبر به امتنع أن يكون فى العقل ما يناقى المعلوم بسمع أو غيره ، فإن ما علم بثبوته أو انتفاؤه لا يجوز أن يقوم دليل يناقض ذلك .

وإن كان مظنوناً أمكن أن يكون فى العقل علم ينفيه ، وحينئذ فيجب تقديم العلم على الظن ، لا لكونه معقولاً أو مسموعاً ، بل لكونه علماً ، كما يجب تقديم ما علم بالسمع على ما ظن بالعقل ، وإن كان الذى عارضه من العقل ظنياً ، فإن تكافأ وقف الأمر ، وإلا قدّم الراجح .

وإن لم يكن فى السمع علم ولا ظن فلا معارضة حينئذ ؛ فتبين أن الجزم بتقديم العقل مطلقاً خطأ وضلال .

(١) م ، ق : والراجح .

(٢) م : فاما أن نعلم ... أو نظن أنه أخبر به أو لا نعلم ولا نظن .

## الوجه السادس

الوجه السادس

أن يُقال : إذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع ؛ لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به ، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به ، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل .

ومعلوم أن هذا إذا قيل أوجه من قولهم ، كما قال بعضهم : يكفيك من العقل أن يُعْلَمَ صدق الرسول ومعاني كلامه . وقال بعضهم : العقل متولٍّ ، ولَّى الرسول ثم عزل نفسه ، لأن العقل دل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم يجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر .

مهمة العقل

والعقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة . وهذا كما أن العاِمى إذا علم عين المفتي ودل غيره عليه ويُنَّ له أنه عالم مفتٍ ، ثم اختلف العاِمى الدال والمفتي وجب على المستفتي أن يقدم قول المفتي ، فإذا قال له العاِمى : أنا الأصل في علمك بأنه مفت ، فإذا قدمت قوله على قولي عند التعارض قدحْتَ في الأصل الذي به علمت أنه مُفْتٍ ، قال له المستفتي : أنت لما شهدت بأنه مفت ، ودلت على ذلك ؛ شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك ، كما شهد به دليلك ، وموافقتي لك في هذا العلم المعين لا يستلزم أني أوافقك في العلم بأعيان المسائل ، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت ، وأنت إذا علمت أنه مفت باجتهاد واستدلال ، ثم خالفته/ باجتهاد واستدلال كنت مخطئاً في الاجتهاد والاستدلال الذي [خالفت به من يجب عليك

٨١/١

تقليده واتباع قوله ، وإن لم تكن مخطئا في الاجتهاد والاستدلال الذي<sup>(١)</sup> به علمت أنه عالم مفت يجب عليك تقليده . هذا مع علمه بأن المفتي يجوز عليه الخطأ<sup>(٢)</sup> ، والعقل يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم في خبره عن الله تعالى ، لا يجوز عليه الخطأ ، فتقديمه قول المعصوم على ما يخالفه من استدلاله العقل أولى من تقديم العامى قول المفتي على قوله الذي يخالفه<sup>(٣)</sup> .

وكذلك أيضا إذا علم الناس وشهدوا أن فلانا خبير بالطب أو بالقيافة أو بالحرص أو تقويم السلع ونحو ذلك ، وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم ، أو أنه أعلم منهم بذلك<sup>(٤)</sup> ، ثم نازع الشهود الشاهدون لأهل العلم بالطب والقيافة والحرص والتقويم [أهل العلم بذلك] ، وجب تقديم قول أهل العلم بالطب والقيافة والحرص والتقويم<sup>(٥)</sup> على قول الشهود الذين شهدوا لهم ، وإن قالوا : نحن زكينا هؤلاء ، وبأقوالنا ثبتت أهليتهم ، فالرجوع في محل النزاع إليهم دوننا يقدح في الأصل الذي ثبت به قولهم .

كما قال بعض الناس : أن العقل منزكى الشرع ومعدله ، فإذا قُدم الشرع عليه كان قدحا فيمن زكاه وعدله ، فيكون قدحا فيه .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) س : الخطأ .

(٣) س ، ر ، ص ، ط : خالفه .

(٤) م ، ق ، ص ، ط : وبالقيافة .

(٥) ط ، ز : أو أنهم أعلم منهم بذلك ؛ ص : أو أنه أعلم بذلك منهم .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) ، وسقطت كلمة « قول » في هذه العبارة من (ر)

[ و ذكرت بهامش ورقة ٤١ من (ص) ، وبهامش ص ٣٤ من (ط) ] .

(٧) م ، ق : بأقوالنا .

قيل لم : أتم شهدتم بما علمتم من أنه من أهل العلم بالطب أو التقويم أو الخرص أو القيافة ونحو ذلك ، وأن قوله في ذلك مقبول دون قولكم ، فلو قدمنا قولكم عليه في هذه المسائل لكان ذلك قدحا في شهادتكم وعلمكم بأنه أعلم منكم بهذه الأمور ، وإخباركم بذلك لا ينافي قبول قوله دون أقوالكم في ذلك ، إذ يمكن إصابتكم في قولكم : هو أعلم منا ، وخطؤكم في قولكم : نحن أعلم ممن هو أعلم منا فيما ينازعنا فيه من المسائل التي هو أعلم بها منا ، بل خطؤكم في هذا أظهر .  
والإنسان قد يعلم أن هذا أعلم منه بالصناعات كالحرارة والنساجة والبناء<sup>(٢)</sup> والخيطة وغير ذلك من الصناعات ، وإن لم يكن عالما بتفاصيل تلك الصناعة ، فإذا تنازع هو وذلك الذي هو أعلم منه لم يكن تقديم قول الأعلم منه في موارد النزاع قدحا فيما علم به أنه أعلم منه .

٨٢/١ / ومن المعلوم أن مبادئ الرسول صلى الله عليه وسلم لنوى العقول أعظم من مبادئ أهل العلم بالصناعات العلمية والعملية والعلوم العقلية والاجتهادية كالطب والقيافة والخرص والتقويم لسائر الناس ، فإن من الناس من يمكنه أن يصير عالما بتلك الصناعات العلمية والعملية كعلم أربابها<sup>(٤)</sup> [ بها ]<sup>(٥)</sup> ، ولا يمكن من لم يجعله الله رسولا إلى الناس أن يصير بمنزلة من جعله الله تعالى رسولا إلى الناس ، فإن

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : تنازعنا .

(٢) م ، ق ، ر ، ص : السباحة ، وفي « ط » كتب في الأصل : السباحة ، وفي الهامش : السباحة أى العوم في الماء .

(٣) م ، ر ، ص ، ط : بالصناعات العملية .

(٤) م ، ر ، ص ، ط : العملية والعلمية .

(٥) بها : ساقطة من ( م ) ، ( ق ) .

النبوة لا تنال بالاجتهاد ، كما هو مذهب أهل الملل ، وعلى قول من يجعلها مكتسبة من أهل الإلحاد من المتفلسفة وغيرهم فإنها عندهم أصعب الأمور ؛ فالوصول إليها أصعب بكثير من الوصول إلى العلم بالصناعات والعلوم العقلية .

وإذا كان الأمر كذلك فإذا علم الإنسان<sup>(١)</sup> بالعقل أن هذا رسول الله ، وعلم أنه أخبر بشيء ، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره — كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه ، وأن لا يقدم رأيه على قوله ، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه ، وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه ، وأن التفاوت الذى بينهما فى العلم بذلك أعظم من التفاوت الذى بين العامة وأهل العلم<sup>(٢)</sup> بالطب .

فإذا كان عقله يوجب أن ينقاد لطبيب يهودى فيما أخبره به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمة والمسهلات ، واستعمالها على وجه مخصوص ، مع ما فى ذلك من الكلفة والألم ، لظنه أن هذا أعلم بهذا منى ، وأنى إذا صدقته كان ذلك أقرب إلى حصول الشفاء لى ، مع علمه بأن الطبيب يخطئ كثيراً ، وأن كثيراً من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب ، بل قد يكون استعماله لما يصفه سبباً فى هلاكه ، ومع هذا [ فهو ] يقبل قوله ويقلده ، وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه ، فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام ؟ !<sup>(٣)</sup>

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : الرجل .

(٢) م : وأهل الطب .

(٣) م ، ر ، ص ، ط : فيما يخبره به .

(٤) قد : ساقطة من ( م ) ، ( ر ) ، ( ص ) ، ( ط ) .

(٥) فهو : ساقطة من ( م ) ، ( ق ) .

(٦) م ، ق : والتسليم .



والرسل صادقون مصدوقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط، والذين يعارضون أقوالهم بقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصىه إلا ذو الجلال، فكيف يجوز أن يعارض ما لم يخطئ قط بما لم يصب في معارضته له قط ؟ .

/ فإن قيل : فالشهود إذا عدلوا شخصاً ثم عاد ذلك المعدل فكذبهم<sup>(٤)</sup> كان تصديقه في جرحهم جرحاً في طريق تعديله .

٨٣ / ١

قيل : ليس هذا وزان مسألتنا؛ فإن المعدل إما أن يقول : هم فساق لا يجوز قبول شهادتهم، وإما أن يقول : هم في هذه الشهادة [ المعينة<sup>(٥)</sup> ] أخطأوا أو كذبوا، فإن جرحهم مطلقاً كان نظير هذا أن يكون الشرع قد قدح في دلالة العقل مطلقاً، وليس الأمر كذلك، فإن الأدلة الشرعية لا تقدح في جنس الأدلة العقلية .

وأما إذا قدح في شهادة معينة من شهادات مزكّيه، وقال : إنهم أخطأوا فيها، فهذا لا يعارض تركيبتهم له باتفاق العقلاء، فإن المزكّي للشاهد ليس من شرطه أن لا يغلط، ولا يلزم من خطئه في شهادة معينة خطؤه في تعديل من عدله، وفي غير ذلك من الشهادات .

وإذا قال المعدل المزكّي في بعض شهادات معدله ومزكّيه : قد أخطأ فيها، لم يضره هذا باتفاق العقلاء، بل الشاهد العدل قد تدرّ شهادته لكونه خصماً،

(١) م، ق : مصدقون .

(٢) م، ق : وأن الذين .

(٣) م، ق : معارضة .

(٤) م، ر، ص، ط : فكذبهم .

(٥) المعينة : ساقطة من (م)، (ق) .

(٦) م، ق : المعدل .

أو ظنينا لعداوة أو غيرها<sup>(١)</sup> ، وإن لم يقدح ذلك في سائر شهاداته ، فلو تعارضت شهادة المعدل والمعدل وردت شهادة المعدل لكونه خصما أو ظنينا لم يقدح ذلك في شهادة الآخر وعدالته ، فالشرع إذا خالف العقل في بعض موارد النزاع ونسبه في ذلك إلى الخطأ والغلط ، لم يكن ذلك قدحا في كل ما يعمله العقل ، ولا في شهادته له بأنه صادق مصدوق .

ولو قال المعدل : إن الذي عدلني كذب في هذه الشهادة المعينة ، فهذا أيضا ليس نظيراً لتعارض العقل والسمع<sup>(٢)</sup> ، فإن الأدلة السمعية لا تدل على أن أهل العقول الذين حصلت لهم شبه خالفوا بها الشرع<sup>(٣)</sup> تعمّدوا الكذب في ذلك<sup>(٤)</sup> . وهب أن الشخص الواحد والطائفة المعينة قد تعمّد الكذب ، لكن جنس الأدلة المعارضة لا توصف بتعمّد الكذب .

وأیضا فالشاهد إذا صرح بتكذيب معدّله لم يكن تكذيب المعدل من عدله في قضية معينة مستلزما للقدح في تعديله ، لأنه يقول : كان عدلا حين زكّاني ، ثم طرأ عليه الفسق ، فصار يكذب بعد ذلك ، ولا ريب أن العدول / إذا عدلوا<sup>(٥)</sup> شخصا ، ثم حدث ما أوجب فسقهم ؛ لم يكن ذلك قدحا في تعديلهما الماضي ، كما لا يكون قدحا في [ غير ذلك من ] شهاداتهم<sup>(٦)</sup> .

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : وغيرها .

(٢) م ( فقط ) : هذا .

(٣) م ( فقط ) : نظير تعارض .

(٤) م ، ق ، ر ، ص ، ط : الدلالة .

(٥) م ، ق : المعقول .

(٦) م ( فقط ) شبهة .

(٧) م ( فقط ) : ولكن .

(٨) ما بين المقوفين ماقط من ( م ) ، ( ق ) .

فبين أن تمثيل معارضة الشرع للعقل بهذا ليس فيه حجة على تقديم آراء العقلاء على الشرع بوجه من الوجوه .

وأيضا فإذا سلم أن هذا نظير تعارض الشرع والعقل فيقال : من المعلوم أن الحاكم إذا سمع جرح المعدل وتكذيبه لمن عدله في بعض ما أخبر به لم يكن هذا مقتضيا لتقديم قول الذين زكوه ، بل يجوز أن يكونوا صادقين في تعديله ، كاذبين فيما كذبهم فيه ، ويجوز أن يكونوا كاذبين في تعديله ، وفي هذا ، ويجوز أن يكونوا كاذبين في تعديله ، صادقين في هذا ، سواء كانوا متعمدين للكذب أو غلطيين ، وحينئذ فالحاكم يتوقف حتى يتبين له الأمر ، لا يرد قول الذين عدلوه بمجرد معارضته لهم ، فلو كان هذا وزان تعارض العقل والشرع لكان موجب ذلك الوقف دون تقديم العقل .

### الوجه السابع

الوجه السابع

أن يقال : تقديم المعلوم على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض ، وأما تقديم الأدلة الشرعية فهو ممكن مؤلف ، فوجب الثاني دون الأول ، وذلك لأن كون الشيء معلوما بالعقل ، أو غير معلوم بالعقل ، ليس هو صفة لازمة لشيء من الأشياء ، بل هو من الأمور النسبية الإضافية ، فإن زيدا قد يعلم بعقله مالا يعلمه بكر بعقله ، وقد يعلم الإنسان في حال بعقله ما يجهله في وقت آخر .

والمسائل التي يقال [ إنه <sup>(١)</sup> ] قد تعارض فيها العقل والشرع جميعها مما اضطرب فيه العقلاء ، ولم يتفقوا فيها على أن موجب العقل كذا ، بل كل من العقلاء

(١-١) : ساقط من نسخة (ق) فقط .

(٢) س : تعقله .

(٣) إنه : في (س) فقط .

يقول : إن العقل أثبت ، أو أوجب ، أو سَوَّغ<sup>(١)</sup> ما يقول الآخر : إن العقل نفاه ، أو أحاله ، أو منع منه ، بل [قد]<sup>(٢)</sup> آل الأمر بينهم إلى التنازع فيما يقولون إنه من العلوم الضرورية ، فيقول هذا : نحن نعلم بالضرورة العقلية ما يقول الآخر : إنه غير معلوم بالضرورة العقلية .

كما يقول أكثر العقلاء : نحن نعلم بالضرورة العقلية امتناع رؤية مرئي

/ من غير معاينة ومقابلة ، ويقول طائفة من العقلاء : إن ذلك ممكن . ٨٥/١

ويقول أكثر العقلاء : إنا نعلم أن حدوث حادث بلا سبب حادث ممتنع ، ويقول طائفة من العقلاء : إن ذلك ممكن .

ويقول أكثر العقلاء : إن كون الموصوف عالمًا بلا علم قادراً بلا قدرة حياً بلا حياة ممتنع في ضرورة العقل ، وآخرون ينازعون في ذلك .

ويقول أكثر العقلاء : إن كون الشيء الواحد أمراً نهياً خبراً ممتنع في ضرورة العقل ، وآخرون ينازعون في ذلك .

ويقول أكثر العقلاء : إن كون العقل والعاقل والمعقول ، والعشق والعاشق والمعشوق ، والوجود والموجود ، والوجوب والعناية أمراً واحداً ، هو ممتنع في ضرورة العقل ، وآخرون ينازعون في ذلك .

ويقول جمهور العقلاء : إن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم ومحدث ، وإن لفظ الوجود يعهما ويتناولهما<sup>(٥)</sup> ، وإن هذا معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من ينازع في ذلك .

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : شرع .

(٢) قد : زيادة في (س) ، (ر) ، (ط) .

(٣) والموجود : زيادة في (م) فقط .

(٤) هو : ليست في (س) .

(٥) م ، ق : يضمها ويتناولها .

ويقول جمهور العقلاء: إن حدوث الأصوات المسموعة من العبد [بالقرآن]<sup>(١)</sup>  
أمر معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من ينازع في ذلك .

وجمهور العقلاء يقولون: إثبات موجودين ليس أحدهما مبيناً للآخر ولا داخلاً  
فيه، أو إثبات موجود ليس بداخل العالم ولا خارجه معلوم الفساد بضرورة العقل،  
ومن الناس من نازع في ذلك .

[ وجمهور العقلاء يعلمون أن كون نفس الإنسان هي العالمة بالأمر العامة  
الكليّة ، والأمور الخاصة الجزئية معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من نازع  
في ذلك ]<sup>(٢)</sup> ، وهذا باب واسع .

فلو قيل بتقديم العقل على الشرع ، وليست العقول شيئاً واحداً بيناً بنفسه،  
ولا عليه دليل معلوم للناس ، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب ؛ لوجب أن  
يحال الناس على شيء لاسبيل إلى ثبوته ومعرفته ، ولا اتفاق للناس عليه<sup>(٣)</sup> .

وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق<sup>(٤)</sup> ، وهذه صفة لازمة له ، لا تختلف  
باختلاف أحوال الناس ، والعلم بذلك ممكن ، ورد الناس إليه ممكن ، ولهذا جاء التنزيل  
برد الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ  
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [سورة  
النساء : ٥٩] . فأمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول ، وهذا

٨٦/١

(١) بالقرآن : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) ، (ط) وهي في هامش (س) .

(٢) ما بين المقرفتين ساقطة من (م) ، (ق) .

(٣) س : ولا اتفق الناس عليه ؛ ر ، ص ، ط : ولا اتفاق للناس عليه .

(٤) ر : صادق .

يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب، إذ لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدحم هذا الرد إلا اختلافا واضطرابا، وشكا وارتيابا .

ولذلك قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣] .  
فأنزل الله الكتاب حاكما بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما عُلِّم بصريح العقل لا يُتَصَوَّرُ أن يعارضه الشرع ألبتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط .

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع .

وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟  
ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بحالات العقول بل بحارات العقول<sup>(١)</sup>، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته .

(١) ر، ص، ط: بمجازات . والمجازات هي ما حارت العقول في فهمه .

والكلام على هذا على وجه التفصيل مذكور في موضعه ، لأن أدلة نفاة الصفات والقدر ونحو ذلك ، إذا تدبرها العاقل<sup>(١)</sup> الفاضل وأعطاهما حقها من النظر العقل ، علم بالعقل فسادها وثبوت تقيضها ، كما قد بيناه في غير هذا الموضع .

### الوجه الثامن

الوجه الثامن

أن يُقال : المسائل التي يقال : إنه [ قد ] تعارض فيها العقل والسمع / ليست من المسائل اليقينية المعروفة بصريح العقل ، كمسائل الحساب والهندسة والطبيعيات الظاهرة والإلهيات اليقينية ونحو ذلك ، بل لم ينقل أحد بإسناد صحيح عن نبينا صلى الله عليه وسلم شيئا من هذا الجلس ، ولا في القرآن شيء من هذا الجلس ، ولا يوجد ذلك إلا في حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب ، أو في دلالة ضعيفة ظلت المستدل بها على الشرع .

٨٧/١

فالأول : مثل حديث عرق الخليل الذي كذبه بعض الناس على أصحاب حماد ابن سامة ، وقالوا : إنه كذبه بعض أهل البدع ، واتهموا بوضعه محمد بن شجاع الثلجي<sup>(٢)</sup> ، وقالوا : إنه وضعه ورعى به بعض أهل الحديث ، ليقال عنهم إنهم يروون مثل هذا ، وهو الذي يُقال في مثله : « إنه خلاق خيلا فأجراها ، ففرقت ، فخلق

(١) م (فقط) : العقل .

(٢) قد : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٣) هو محمد بن شجاع الثلجي البغدادي أبو عبد الله ، فقيه العراق في وقته من أصحاب أبي حنيفة ، وكان فقهه مبل إلى الاعتزال ، واحتج لنفسه أبي حنيفة بالحديث وقواه به ، وله مؤلفات منها : « النوادر » و « المضاربة » و « الزدمل المشية » ورجال الحديث فيه طامان كما نقل الفتنى عن ابن عدى أنه كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى المحدثين . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/ ١٨٤ ، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٠ ، الجواهر المضية ٢/ ٦٠ ، ٤٣٨ ، ميزان الاعتدال ٣/ ٧١ ، تاريخ بغداد ٥/ ٣٥٠ ، الواقى بالوفيات ٣/ ١٤٧ — ١٤٨ ، الفهرست لابن النديم ، ص ٢٠٦ — ٢٠٧ ، تذكرة الموضوعات ، ص ٢٩١ ، لسان الميزان ٦/ ٦٩٢ ، الأعلام ٧/ ٢٨٠ .

نفسه من ذلك العرق<sup>(١)</sup> تعالى الله عن فرية المفتريين وإلحاد الملحدين ؛ وكذلك حديث نزوله عشية عرفة إلى الموقف على جمل أورق ، ومصافحته للربكان ، ومعاقنته للشاة ، وأمثال ذلك : هي أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم ، فلا يجوز لأحد أن يدخل هذا وأمثاله في الأدلة الشرعية .

والثاني : مثل الحديث الذي في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله تعالى : عبدي مرضت فلم تعدني ، فيقول : رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلانا مرض ، فلو عدته لوجدتني عنده ، عبدي جعت فلم تطعمني ، فيقول : رب كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدي فلانا جاع ، فلو أطعته لوجدت ذلك عندي »<sup>(٢)</sup>

(١) أورد السيوطي هذا الحديث ضمن الأحاديث الموضوعة في اللآلئ المصنوعة ٣/١ من الحاكم عن أبي هريرة قال : قيل يا رسول الله من زينا ؟ قال : من ماء مرو لا من أرض ولا من سماء ، خلق خيلا فأجراها فعرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق . ثم ذكر السيوطي قول الحاكم بأنه موضوع ، وأتهم بوضعه محمد بن شجاع التلجي ، قال الحاكم : ولا يضع مثل هذا مسلم ، زاد السيوطي : « ولا هائل » ، ثم نقل كلام الذهبي عن ابن شجاع . وذكر ابن عراق هذا الحديث في تنزيه الشريعة ١٤٣/١ ، وذكره محمد بن طاهر الهندي الفغني في تذكرة الموضوعات ، ص ٢٩١ .

(٢) ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بالفاظ مختلفة ٤ / ٩٩٠ ( كتاب البر والصلة ، باب فضل حياة المريض ) من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ، قال : يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده ؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ... ؟ الخ . وفي مسند أحمد ٢ / ٤٠٤ ( ط . الحلبي ) وفيه « حدثنا عبد الله حدثنا أبي حدثنا موسى بن داود قال حدثنا بن طيبة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث » .



فإنه لا يجوز لعقل أن يقول : إن دلالة هذا الحديث مخالفة لعقل ولا سمع<sup>(١)</sup> ،  
إلا من يظن أنه قد دل على جواز المرض والجوع على الخالق سبحانه وتعالى ،  
ومن قال هذا [ فقد كذب<sup>(٢)</sup> ] على الحديث . [ ومن قال إن هذا ظاهر الحديث<sup>(٣)</sup> ]  
أو مدلوله أو مفهومه فقد كذب ، فإن الحديث قد فسر المتكلم به ، وبين مراده  
بيانا زالت به كل شبهة ، وبين فيه أن العبد هو / الذي جاع وأكل ومرض وعاده<sup>(٤)</sup>  
العواد ، وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يعد .

٨٨/١

بل غير هذا الباب من الأحاديث ، كالأحاديث المروية في فضائل الأعمال  
على وجه المجازفة ، كما يروى مرفوعا : « أنه من صلى ركعتين في يوم عاشوراء  
يقرأ فيهما بكذا وكذا كُتِبَ له ثواب سبعين نبيا » ونحو ذلك ، هو عند أهل الحديث<sup>(٥)</sup>  
من الأحاديث الموضوعة ، فلا يُعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح  
إلا وهو عند أهل العلم ضعيف<sup>(٦)</sup> ، بل موضوع ، بل لا يُعلم حديث صحيح  
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر والنهي أجمع المسامون على تركه ، إلا أن  
يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ ، ولا يُعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) م ، ق : لسمع ولا عقل .

(٢) فقد كذب : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٣) ما بين المقوفين ساقط من (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) ، (ط) .

(٤) من (قط) : يجوع ويأكل ويمرض ويعوده .

(٥) ذكر محمد بن طاهر الهندي في تذكرة الموضوعات ص ٣ : الحديث التالي « (من صلى) يوم  
عاشوراء أربعين ركعة بعد الظهر في كل ركعة آية الكرسي عشر مرات ، والإخلاص إحدى عشرة مرة ،  
والمعوذتين خمس مرات . وقال : إنه موضوع . وفي اللآلئ : « فضل أربع ركعات بالفاحة والإخلاص  
تسعين مرة يوم عاشوراء . » وقال إنه موضوع . وانظر : الفرائد المجموعة ، ص ٧ .

(٦) م ، ر : أهل الحديث .

حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه ، فضلاً عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء ، فإن ما يُعلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يُعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية .

فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يُعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع ونحوه ، فإن لا يكون فيها ما يُعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى ، ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء ، كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله ، وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار والعرش والكرسي ، وعامة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بحجود رأيهم ، ولهذا كان عامة الخائفين فيها يحجود رأيهم إما متنازعين مختلفين ، وإما حيارى متوكلين ، وغالبهم يرى أن إمامه أحق في ذلك منه .

ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلدين لأئمتهم فيما يقولون <sup>(١)</sup> [ إنه ] من العقليات المعلومة بصريح العقل ، فتجد أتباع أرسطوطاليس يتبعونه فيما ذكره من المنطقيات والطبيعيات والإلهيات ، مع أن كثيراً منهم قد يرى بعقله نقيض <sup>(٢)</sup> ما قاله أرسطو ، وتجده لحسن ظنه به يتوقف في مخالفته ، أو ينسب النقص في الفهم إلى نفسه ، مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن في المنطق من الخطأ / البين ما لا ريب فيه ؛ كما ذكر في غير هذا الموضع .

(١) إنه : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) ص ، ط : نظيرة

وأما كلامه وكلام أتباعه: كالإسكندر الأفروديسي<sup>(١)</sup>، وبرقلس<sup>(٢)</sup>، وثامسطيوس<sup>(٣)</sup>،  
والفسارابي<sup>(٤)</sup>، وابن سينا، والسهروودي المقتول<sup>(٥)</sup>، وابن رشد الحفيد، وأمثالهم  
في الإلهيات، فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء  
بنى آدم، بل في كلامهم من التناقض ما لا يكاد يستقصى.

(١) م، ق، ر، ص، ط: الأفريدوسي؛ س: الأفريدوسي. والصواب ما أثبتته. والإسكندر  
الأفروديسي Alexander of Aphrodisias من أعظم شراح أرسطو، ولد في أفروديسيا من  
أعمال آسيا الصغرى، وتولى تدريس الفلسفة الأرسطية في أثينا ما بين سنتي ١٩٨ و ٢١١ م.  
انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم، ص ٣٢، ط. القاهرة، ١٩٥٨. وانظر ترجمته  
ومصنفاته في: طبقات الأطباء ١/ ١٠٥ - ١٠٧؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٢ - ٢٥٣؛  
الملل والنحل ٢/ ١٠٣٧ - ١٠٤٠. وقد نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي بعض مقالاته في كتابه  
«أرسطو عند العرب».

(٢) م، ق: برقلس. وبرقلس Proclus هو آخر وأشهر من أئمة الأفلاطونية الجديدة، ولد  
بالقسطنطينية سنة ٤١٢ م. وتلقى الفلسفة في الإسكندرية ثم في أثينا حيث صار زعيم مدرستها الفلسفية،  
وقد كان برقلس من القائلين بقدوم العالم، توفي سنة ٤٨٥ م. ترجم له ابن النديم في الفهرست  
(ص ٢٥٢) وذكر مصنفاته. وأورد الشهرستاني في الملل والنحل ٢/ ١٠٢٥ - ١٠٣٢ أدلته على قدم  
العالم. وقد نشر الدكتور عبد الرحمن بدوي رسالة له في قدم العالم (مع رسائل أخرى) في كتابه  
«الأفلاطونية الحديثة عند العرب»، للقاهرة، ١٩٥٥.

(٣) م، ق: وثامسطيوس؛ ر، ص، ط: وثاءسطيوس؛ س: وثامسطيوس. وثامسطيوس  
Themistius من شراح أرسطو مع أنه كان أفلاطونياً محدثاً. ولد سنة ٣١٧ م. وماض  
في القسطنطينية وأيد الإمبراطور جوليان في العمل على بث الوثنية وتوفي سنة ٣٨٨ م.

انظر: يوسف كرم، المرجع السابق ص ٣٠٣. وانظر ترجمته والكلام عن آرائه ومصنفاته في: الفهرست  
لابن النديم، ص ٢٥٣؛ ابن القفطي، ص ١٠٧؛ الملل والنحل ٢/ ١٠٣٣ - ١٠٣٦. وقد  
نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي مقالة وشطراً من شرحه لمقالة (اللام) في كتابه «أرسطو عند العرب».

(٤) سبقت ترجمته، ص ١٠ ت ١.

(٥) سبقت ترجمته، ص ١١ ت ١.

وكذلك أتباع رؤوس المقالات التي ذهب إليها من ذهب من أهل القبلة، وإن كان فيها ما فيها من البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، ففيها أيضا من مخالفة العقل الصريح ما لا يعلمه إلا الله، كأتباع أبي الهذيل العلاف<sup>(١)</sup>، وأبي إسحاق النظام<sup>(٢)</sup>، وأبي القاسم الكعبي<sup>(٣)</sup>، وأبي علي وأبي هاشم، وأبي الحسين البصري<sup>(٤)</sup>، وأمثالهم.

وكذلك أتباع من هو أقرب إلى السنة من هؤلاء، كأتباع حسين النجار<sup>(٥)</sup>،

(١) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي المشهور بالعلاف، من أئمة المعتزلة، ولد بالبصرة سنة ١٣٥ هـ. وكف بعمره في آخر عمره، وتوفي سنة ٢٢٦ أو ٢٢٧ أو ٢٣٥ هـ. انظر عنه: لسان الميزان ٤١٣/٥ — ٤١٤؛ وفيات الأعيان ٣/٣٩٦ — ٣٩٨؛ تاريخ بغداد ٣/٣٦٦ — ٣٧٠؛ نكت المهيان، ص ٢٧٧؛ أمالي المرتضى ١/١٢٤؛ دائرة المعارف الإسلامية، مقال كراداد فو؛ الأعلام ٧/٣٥٥.

(٢) إبراهيم بن سيار بن هاني، ويعرف بالنظام، توفي سنة ٢٣١ وقيل سنة ٨٢٢١ هـ. بعد أعظم شيوخ المعتزلة وإليه تنسب فرقة النظامية. وانظر ترجمته والكلام على مذهبه في كتاب «إبراهيم بن سيار النظام» للدكتور محمد عبد الهادي أبي ريدة، القاهرة، ١٩٤٦/١٣٦٥ هـ. وانظر أيضا: المال والنحل ١/٧٧ — ٧٨؛ الفرق بين الفرق ص ٧٩ — ٩١؛ تاريخ بغداد ٦/٩٧؛ أمالي المرتضى ١/١٣٢؛ خطط المقرئ ٦/٣٤٦؛ الباب في تهذيب الأنساب ٢/٢٣٠؛ الأعلام ١/٣٦٠.

(٣) سبقت ترجمته، ص ٨١ ت ٤.

(٤) سبقت ترجمتهما، ص ٨١ ت ٢، ٣.

(٥) سبقت ترجمته، ص ٩٤ ت ٤.

(٦) هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، لم أقف على تاريخ مولده ووفاته، ويذكر ابن النديم في الفهرست (ص ١٧٩) أنه مات بسبب العلة التي أصابته عندما ألجمه النظام في جدال جرى بينهما، فيكون بذلك معاصرا للنظام الذي توفي حوالي سنة ٢٣١ هـ على الأرجح. وينقل الشهرستاني عن الكعبي قوله: إن النجار كان يقول إن الباري تعالى بكل مكان وجودا لا على معنى العلم والقدرة.

وانظر عنه وعن النجارية: مقالات الإسلاميين ١/١٣٥ — ١٣٦، ١٣٧، ٢٨٣ — ٢٨٥، ٤١٥/٢ — ٤١٦؛ المال والنحل ١/١٣٨ — ١٤١؛ الفرق بين الفرق، ص ١٢٦ — ١٢٧؛ أصول الدين لابن طاهر، ص ٣٣٤؛ الباب لابن الأثير ٣/٢١٥؛ التبصير في الدين، ص ٦١ — ٦٢؛ الفهرست لابن النديم، ص ١٧٩؛ الأعلام ٢/٢٧٦.

وضرار بن عمرو<sup>(١)</sup>، مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث<sup>(٢)</sup> الذي ناظر أحمد ابن حنبل، ومثل حفص الفرد<sup>(٣)</sup> الذي [كان] يناظر<sup>(٤)</sup> الشافعي. وكذلك أتباع متكلمي أهل الإثبات كأتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب<sup>(٥)</sup>، وأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن كرام<sup>(٦)</sup>، وأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وغيرهم.

(١) م، ق: ضرار بن عمرو مثل ٤٠٠ ر، ص: ط: ضرار بن عمرو ومثل ٥٠٠ وهو ضرار بن عمرو القاضي؛ قال عنه ابن حجر (لسان الميزان ٢٠٣/٣): «معزى جلده مقالات غيبية». والضرارية يشبهون التجارية في الكثير من أقوالهم فهم ينقون الصفات ويقولون بخلق الله لأفعال العباد ويطلقون القول بالتولد، ولكنهم ينكرون القول بوجود المعرفة بالعقل قبل ورود السمع. وانظر عنه ومن فرقته: الملل والنحل ١/١٤٢ — ١٤٤؛ الفرق بين الفرق، ص ١٢٩ — ١٣٠؛ أصول الدين، ص ٣٣٩ — ٣٤٠؛ التبصير في الدين، ص ٦٢ — ٦٣؛ مقالات الإسلاميين ١/٢٨١ — ٢٨٢؛ ٢/٤٠٧ — ٤٠٨؛ التنبيه والرد للعلی، ص ٤٣.

(٢) م، ق: ابن غوث، وهو خطأ. وهو أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث. عاصر أحمد بن حنبل. لم أجد فيما بين يدي من المراجع شيئا عن تاريخ مولده ووفاته، ولكن ذكرت كتب الفرق الكثير من آرائه ومذهبه. فالأشعري يذكر آراءه في المقالات ١/٢٨٤ — ٢٨٥ ومنها: أنه كان يزعم أن الأشياء المنوطة فعل الله بإيجاب الطبع، وأنه كان يقول في التوحيد بقول المعتزلة إلا في باب الإرادة والوجود، وأنه كان يخالفهم في القدر ويقول بالإرجاء، وأنه كان يقول: إن الله لم يزل متكلمًا بمعنى أنه لم يزل عاجزًا عن الكلام ولكن كلام الله محدث مخلوق.

انظره ومن مذهبه: الملل والنحل ١/١٤١؛ الفرق بين الفرق، ص ١٢٦ — ١٢٧؛ التبصير في الدين، ص ٦٢؛ الفصل في الملل والنحل ٣/٢٢؛ الانتصار للتحياط، ص ٩٨؛ دائرة المعارف الإسلامية مادة (البرغوثية)؛ المنية والأمل لابن المرتضى، ص ٤٦.

Watt (W.M.), Free will, pp. 110-111, 128-129, London, 1949.

(٣) م (فقط): حفص الفرد. وهو خطأ. كان متابعًا لضرار بن عمرو في أكثر آرائه وعندهما أن الله عالم قادر على معنى أنه ليس بمجاهل ولا عاجز، ويجوز حصول الفعل بين فاعلين، وأن الله يقلب الأعراض أجزاها.

انظره ومن آرائه: مقالات الإسلاميين ١/٢٨١ — ٢٨٢؛ الملل والنحل ١/١٤٢ — ١٤٤؛ الفرق بين الفرق، ص ١٢٩ — ١٣٠؛ أصول الدين للبغدادي، ص ٣٣٩ — ٣٤٠؛ الفهرست لابن النديم، ص ١٨٠؛ لسان الميزان ٢/٣٣٠ — ٣٣١.

(٤) م، ق: الذي ناظر.

(٥) ابن كلاب سبقت ترجمته، ص ١٣ ت ٢.

(٦) م (فقط): وأبي محمد عبد الله بن كرام، وابن كرام سبقت ترجمته، ص ١٣ ت ٤.

بل هذا موجود في اتباع أئمة الفقهاء وأئمة شيوخ العبادة، كأصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، تجد أحدهم دائماً يجد في كلامهم ما يراه هو باطلاً، وهو يتوقف في رد ذلك، لا اعتقاده أن إمامه أكل منه عقلاً وعلماً<sup>(١)</sup> وديناً، هذا مع علم كل من هؤلاء أن متبوعه ليس بمعصوم، وأن الخطأ جائز عليه<sup>(٢)</sup>، ولا تجد أحداً من هؤلاء يقول: إذا تعارض قولي وقول متبوعي قدمت قولي مطلقاً، لكنه إذا تبين له أحياناً الحق في تقيض قول متبوعه، أو أن<sup>(٣)</sup> تقيضه أرجح منه قدمه، لا اعتقاده أن الخطأ جائز عليه.

فكيف يجوز أن يقال: إن في كتاب الله وسنة رسوله الصبيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمره بعقله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم قدّم رأيه على نص الرسول صلى الله عليه وسلم في أنباء الغيب التي ضلّ فيها عامة من دخل فيها فيحرد رأيه، بدون الاستهداء بهدى الله، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسوله وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره / وتقصيره في هذا الباب، وبما وقع فيه من أصحابه وغير أصحابه من الاضطراب؟ ٩٠/١

ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بين قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما لم أنه حق، لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق.

بل نقول قولاً عاماً كلياً: إن النصوص الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعارضها قط صريح معقول، فضلاً عن أن يكون مقدماً عليها، وإنما الذي

(١ - ١) : ساقط من (م)، (ق).

(٢) م، ق: وأن.

(٣) ين: ساقطة من (ق) فقط.

يعارضها شبه وخيالات ، مبناهما على معانٍ متشابهة وألفاظ مجملة ، فتنى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية ، لا براهين عقلية .  
وبما يوضح هذا :

## الوجه التاسع

الوجه التاسع

وهو أن يُقال : القول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبوية قول لا ينضبط ، وذلك لأن أهل الكلام والفلسفة الخائضين المتنازعين فيما يسمونه عقليات ، كلٌّ منهم يقول : إنه يعلم بضرورة العقل <sup>(١)</sup> [ أو بنظره ما يدعى الآخر أن المعلوم بضرورة العقل <sup>(٢)</sup> ] أو بنظره نقيضه .

وهذا من حيث الجملة معلوم ؛ فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة يقولون : إن أصلهم المتضمن نفى الصفات والتكذيب بالقدر — الذى يسمونه التوحيد والعدل — معلوم بالأدلة العقلية القطعية ، ومخالفوهم من أهل الإثبات يقولون : إن نقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية .

بل الطائفتان ومن ضاهاهما يقولون : إن [ علم ] الكلام المحض هو ما أمكن علمه بالعقل المجرد بدون السمع ، كمسألة الرؤية والكلام وخلق الأفعال ، وهذا هو الذى يجعلونه قطعياً ، ويؤتمنون المخالف فيه .

وكلٌّ من طائفتى النفى والإثبات فيهم من الذكاء والعقل والمعرفة ما هم متميزون به على كثير من الناس ؛ وهذا يقول : إن العقل الصريح دل على النفى ، والآخر يقول : العقل الصريح دل على الإثبات .

(١) م : أن تقول .

(٢) م ، ر ، ص ، ط : أن .

(٣-٣) : ساقط من (م) ، (ق) .

(٤) علم : زيادة فى (م) فقط .

وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص ، كمسائل الصفات والقدر ،  
وأما المسائل المولدة كسألة الجوهر الفرد وتماثل الأجسام وبقاء الأعراض وغير  
ذلك ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه ، وكل منهم يدعى فيها القطع العقلي .  
ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع / والاختلاف بينهم في معقولاتهم  
أعظم ، فالمعتزلة أكثر اختلافا من متكلمة أهل الإثبات ، وبين البصريين  
والبغداديين منهم من التنازع ما يطول ذكره . والبصريون أقرب إلى السنة  
والإثبات من البغداديين ، ولهذا كان البصريون يشبتون كون البارئ سميما بصيرا  
مع كونه حيا عليما قديرا ، ويثبتون له الإرادة ، ولا يوجبون الأصلح في الدنيا ،  
ويثبتون خبر الواحد والقياس ، ولا يؤثمون المجتهدين ، وغير ذلك . ثم بين  
المشايخية<sup>(١)</sup> والحسينية — أتباع أبي الحسين البصري — من التنازع ما هو معروف .  
وأما الشيعة فأعظم تفرقا واختلافا من المعتزلة ، لكونهم أبعد عن السنة منهم ،  
حتى قيل : لأنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة .<sup>(٢)</sup>

وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع ، بل هم أعظم اختلافا من جميع طوائف  
المسلمين واليهود والنصارى . والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي  
فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم ، وبينه وبين سلفه من النزاع  
والاختلاف ما يطول وصفه ، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه . وأما  
سائر طوائف الفلاسفة ، فلو حكي اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من  
اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة ، والهيئة علم رياضي حسابي هو

(١) لم أجد فرقة من الفرق تدعى المشايخية ، ويبدو أن ابن تيمية يشير إلى مشايخ المعتزلة البغداديين  
الذين خالفهم أبو الحسين البصري . وانظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ، ص ٤٤ ؛  
الملل والنحل ١/ ١٠٧٨ . وانظر أيضا : المتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (ط . دمشق ،  
١٣٨٤/ ١٩٦٤) فهرست : مادة شيوخكم (المعتزلة) ، شيوخنا البغداديون .

(٢) س ، ر ، ص ، ط : ثنتين .



من أصح علومهم ، فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات  
أو المنطق ؟ فكيف بالإلهيات ؟ .

واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية ،  
كما نقله الأشعري [ عنهم <sup>(١)</sup> ] في كتابه في « مقالات غير الإسلاميين » ، وما ذكره  
القاضي أبو بكر عنهم في كتابه في « الدقائق » ، فإن في ذلك من الخلاف عنهم  
أضعاف أضعاف ما ذكره الشهرستاني وأمثاله ممن يحكي مقالاتهم ، فكلما هم  
في العلم الرياضي — الذي هو أصح علومهم العقلية — قد اختلفوا فيه اختلافا  
لا يكاد يحصى ، ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم — وهو كتاب « المجسطي »  
لبطليموس <sup>(٢)</sup> — / فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح ، وفيه قضايا ينازعه  
غيره فيها ، وفيه قضايا مبنية على أرصاد منقولة عن غيره تقبل الغلط والكذب .

٩٢/١

وكذلك كلامهم في الطبيعيات في الجسم ، وهل هو مركب من المادة  
والصورة ، أو الأجزاء التي لا تنقسم ، أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا ؟

وكثير من حذائق النظائر حار في هذه المسائل ، حتى أذكاء الطوائف كأبي  
الحسين البصري ، وأبي المعالي الجويني ، وأبي عبد الله <sup>(٣)</sup> [ بن ] الخطيب —  
حاروا في مسألة الجوهر الفرد ، فتوقفوا فيها تارة ، وإن كانوا قد يجزمون بها  
أخرى ، فإن الواحد من هؤلاء تارة يحزم بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب

(١) عنهم : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) الباقلائي سبقت ترجمته ص ٦ ت ٣ .

(٣) الشهرستاني سبقت ترجمته ص ٩٤ ت ١ .

(٤) بطليموس الفلوقدي العالم المشهور صاحب كتاب المجسطي في الفلك إمام في الرياضة . كان  
في أيام اندرياسيوس وفي أيام أنطيموس من ملوك الروم وبعد أرقس بثمانين سنة . فأما كتاب  
المجسطي فهو ثلاث عشرة مقالة . وأول من عني بتفسيره وإخراجه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك .  
انظر عنه : تاريخ الحكماء ص ٩٥ — ٩٨ ؛ طبقات الأطباء ص ٣٥ — ٣٨ ؛ الفهرست  
لابن النديم ، ص ٢٦٧ — ٢٦٨ ؛ خطط المقرئ ١٥٤/١ . وانظر منهاج السنة ١٢٧/١ .  
(٥) م ، ق : وأبي عبد الله الخطيب .

واحد ، وتارة يحار فيها ، مع دعواهم أن القول الذي يقولونه قطعى برهاني عقلي لا يحتمل النقيض .

وهذا كثير في مسائل الهيئة ونحوها من الرياضيات ، وفي أحكام الجسم وغيره من الطبيعيات ، فما الظن بالعلم الإلهي ؟ وأساطين الفلسفة يزعمون أنهم لا يصلون فيه إلى اليقين ، وإنما يتكلمون فيه بالأولي والأخرى والأخلاق .

وأكثر الفضلاء العارفين بالكلام والفلسفة ، بل وبالتصوف ، الذين لم يحققوا ما جاء به الرسول تجدهم فيه حيارى ، كما أنشد الشهرستاني في أول كتابه لما قال : « قد أشار إلى من إشارته غم ، وطاعته حتم ، أن أجمع له من مشكلات الأصول ، ما أشكل على ذوى العقول ، ولعله استسمن ذا ورم ، ونفخ في غير ضرم ، لعمرى :

لقد طفت في تلك المعاهد كلها      وسيرت طرفي بين تلك المعالم  
فلم أر إلا واضعا كف حائر      على ذقني ، أو قارعا سن نادم <sup>(٢)</sup>

وأنشد أبو عبد الله الرازي في غير موضع من كتبه مثل كتاب « أقسام الذات <sup>(٣)</sup> » لما ذكر أن هذا العلم أشرف العلوم ، وأنه ثلاث مقامات : العلم بالذات ، والصفات ، والأفعال ، وعلى كل مقام عقدة ، فعلم الذات عليه عقدة :

(١ - ١) : في نهاية الأقدام للشهرستاني (ص ٣) بدلا من " له من مشكلات الأصول ... الخ " عبارة " له مشكلات الأصول ، وأحل له ما انتقد من غوامضها على أبواب العقول الحسن ظه بي أنى وقتت على نهايات النظر . وفزت بنهايات مطارج الفكر ، ولعله استسمن ذا ورم ، ونفخ في غير ضرم لعمرى : وبعد ذلك أورد البيهقي وأولها : لقد طفت » .

(٢) في جميع النسخ : لعمرى لقد طفت ... البيتان ، والصحيح ما أنبتاه كما في نهاية الأقدام ، ص ٣ . في هامش ( ص ، ط ) كتب ما يلى : " قوله : لقد طفت .. البيتان رده عليه الفقير محمد بن إسماعيل الأمير عنى الله عنهما فقال :

لملك أملت الطواف بمعهد      \* الرسول ومن لاقاه من كل عالم

فا حار من يهدى يهدى جد      \* ولست تراه قارعا سن نادم .

كذا بخط الأمير رحمه الله تعالى على الأصل . . . والبيتان والرد عليهما من بحر الطويل .  
(٢) م (قط) : أقسام الذات .

هل الوجود هو الماهية أو زائد على الماهية ؟ وعلم الصفات عليه عقدة :  
هل الصفات زائدة على الذات أم لا ؟ وعلم الأفعال عليه عقدة : هل الفعل مقارن  
للذات أو متأخر عنها ؟ ثم قال « ومن الذى وصل إلى هذا الباب ، أو ذاق من هذا  
الشراب ؟ ثم أئشد :

٩٣/١

نهاية إقدام العقول عقل      وأكثر سعى العالمين ضلال  
وأرواحنا في وحشة من جسوننا      وحاصل دينانا أذى ووبال  
ولم نستغد من بحثنا طولَ عمرنا      سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا<sup>(١)</sup>  
لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى مليلا ،  
ولا تروى غليلا . ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، أقرأ في الإثبات : (( الرحمن<sup>(٢)</sup>  
على العرش استوى )) [سورة طه : ٥] ، (( إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح<sup>(٣)</sup>  
يرفعه )) [فاطر : ١٠] وأقرأ في النفي : (( ليس كشيء شيء )) [الشورى : ١١]  
(( ولا يحيطون به علما )) [طه : ١١٠] (( هل تعلم له شيئا )) [مريم : ٦٥] ، ومن<sup>(٤)</sup>  
جرب مثل تجربتي ، عرف مثل معرفتي .

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : قال وقالوا .

(٢) م ، ق : أقرأ . (٣) م ، ق : وأقرأ .

(٤) لم أجد هذا النص في أيدي من كتب الرازي سواء المطبوع منها والمخطوط . ويذكر  
ابن تيمية أن الرازي كان يمثل بهذا النص في كتابه « أقسام الذات » . وهذا الكتاب مخطوط بالهند  
ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازي . وكثير ما يذكر ابن تيمية هذا النص في كتبه . انظر مثلا  
مجموع فتاوى ابن تيمية ( طء الرياض ) ٧١ / ٤ ؛ الفرقان بين الحق والباطل ؛ ص ٩٧ من مجموعة  
الرسائل الكبرى ط . صبيح ؛ معارج الوصول ، ص ١٨٥ من المجموعة السابقة .

وكان ابن أبي الحديد [البغدادي]<sup>(١)</sup> من فضلاء الشيعة المعتزلة المتفاسفة ، وله أشعار في هذا الباب ، كقوله :

فيك يا أغلوطة الفكر      حار أمرى وانقضى عمرى  
سافرت فيك العقول ، فما      ربحت إلا أذى السفر  
فلحى الله الأولى زعموا      أنك المعروف بالنظر  
كذبوا ، إن الذى ذكروا      خارج عن قوة البشر

هذا مع إنشاده :

وحقك لو أدخلتني النار قلت      للذين بها<sup>(٢)</sup> : قد كنت ممن يحب  
وأفنت عمرى في علوم كثيرة      وما بقيت إلا رضاه وقُرْبُه  
أما قلتُ : مَنْ كان فينا مجاهدا      سيكرم مثواه ويعذب شربه ؟  
أما رد شك ابن الخطيب وزيفه<sup>(٤)</sup>      وتمويهه في الدين إذ جَلَّ خطبه  
وآية حب الصَّبِّ أن يعذب الأسى      إذا كان من يهوى عليه يصبه<sup>(٥)</sup>

(١) البغدادي : زيادة في (س) ، (ط) . وهو أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد ابن الحسين (المدايني) المعروف بابن أبي الحديد ، له اطلاع واسع في الأدب وشعره جيد ، من أعيان المعتزلة ، وله شرح نهج البلاغة وإسبع العلويات . ولد في المدائن سنة ٥٨٦ هـ وتوفي ببغداد سنة ٦٥٥ . انظر ترجمته في : فوات الوفيات ١/٢٤٨ ؛ البداية والنهاية ١٣/١٩٩ ؛ آداب اللغة ٣/٤٤٢ ؛ معجم المؤلفين ٥/١٠٦ ؛ الأعلام ٤/٦٠ ؛ Bruck. S. III. 507 .

(٢) ر ، ط ، ص : الذى أراه بها ؛ س : الذى بها .

(٣) س : ممن أحبه .

(٤) وزيفه ساقطة من (س) .

(٥) هذه الأبيات ذكر بعضها ابن شاكر الکتبي في ترجمته لابن أبي الحديد في فوات الوفيات

٥١٩/١ مع اختلاف في بعض الألفاظ وترتيب الأبيات .

[ وابن رشد الحفيد يقول في كتابه الذي صنفه ردا على أبي حامد في كتابه  
المسمى « تهافت الفلاسفة » فسمّاه « تهافت التهافت » ، ومن الذي قاله في الإلهيات  
ما يعتد به . وأبو الحسن الآمدي في عامة كتبه هو واقف في المسائل الجبار يزيّف  
حجج الطوائف ويبقى حائرا واقفا . والخونجي المصنّف في أسرار المنطق الذي سمي  
كتاب « كشف الأسرار » يقول لما حضره الموت : أموت ولم أعرف شيئا إلا أن  
الممكن يفترق إلى الممتنع ، ثم قال : الافتقار وصف سلبي ، أموت ولم أعرف شيئا —  
حكاه عنه التلمساني وذكر أنه سمعه منه وقت الموت <sup>(١)</sup> ] .

ولهذا تجد أبا حامد — مع فرط ذكائه وتأمله ، ومعرفته بالكلام والفلسفة ،  
وسلوكة طريق الزهد والرياضة والتصوف — ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف ،  
/ ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف <sup>(٢)</sup> ، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة  
أهل الحديث ، ومات وهو يشتغل في صحيح البخاري .

٩٤/١

(١) مابن المعرفتين في (س) فقط ، وفي (ص) ، (د) ترك النسخ مكان هذا الكلام بياضا  
بقدر أربعة أسطر ، وفي (ط) ترك مكان سطر واحد وكتب بالهامش عبارة « كذا بالأصل » . وذكر  
حاجي خليفة في كشف الظنون ١٤٨٦/٢ (ط . استانبول) : كشف الأسرار عن غوامض الأنكار  
في المنطق للقاضي أفضل الدين محمد بن نامور (ابن عبد الملك) الخونجي الشافعي المتوفى ٦٤٩ هـ .  
والعبارة التي أوردها ابن تيمية عن الخونجي جاءت أيضا في كتاب « الرد على المنطقيين » لابن تيمية ،  
ص ١١٤ . وفي « جهد القريحة » التي ألحقها السيوطي بكتابه « صون المنطق » ص ٢٢٨ .  
والخونجي هو محمد بن نامور (ابن عبد الملك) أبو عبد الله الخونجي ، فارسي الأصل ، انتقل إلى مصر  
وتولى القضاء بها . انظر ترجمته في : عيون الأنباء ١٢٠ / ٢ ، وفيها أنه توفي في ٥ رمضان  
سنة ٥٦٤ هـ ، مفتاح السعادة ١٤٦/١ وفيها أنه (محمد بن نامور بن) شذرات الذهب ٢٣٦/٥ ؛  
ذيل الروضتين ، ص ١٨٢ ؛ الأعلام ٣٤٤/٧ .

(٢) ط : طريقة الكشف . ولقد رجع الفزالي في آخر عمره إلى طريقة أهل الكشف ، بعد أن فقد  
نفته بطرق الفلاسفة والمتكلمين وأهل التعليم الباطنية ، ورأى أن هذه الطريقة هي الوسيلة الموصلة إلى المطلوب  
كما أخبر بذلك في كتابه « المنقذ من الضلال » . وانظر خاصة : ص ١٢٢ وما بعدها من « المنقذ »  
بمحقق الدكتور عبد الحليم محمود (الطبعة الخامسة سنة ١٣٨٥ هـ) .

والخذاق يعلمون أن تلك الطريقة التي يحيل عليها لا توصل إلى المطلوب ،  
ولهذا لما بنى على قول النفاة من<sup>(١)</sup> سلك هذه الطريق ، كابن عربي وابن سبعين<sup>(٢)</sup>  
وابن الفارض وصاحب « خلع النعلين »<sup>(٣)</sup> والتلمساني وأمثالهم<sup>(٤)</sup> — وصلوا إلى ما يعلم  
فساده بالعقل والدين ، مع دعواهم أنهم أئمة المحققين .

ولهذا تجد أبا حامد في مناظرته للفلاسفة إنما يبطل طرقهم ولا يثبت  
طريقة معينة ، بل هو كما قال : « نناظرهم — يعني مع كلام الأشعرى —  
تارة بكلام المعتزلة ، وتارة بكلام الكرامية ، وتارة بطريق الواقعة »<sup>(٥)</sup> ، وهذه  
الطريق هي الغالب عليه في منتهى كلامه<sup>(٦)</sup> .

(١) م (فقط) : من .

(٢) أبو حفص عمر بن علي بن مرشد بن علي ، شرف الدين بن الفارض الجوى الأصل ، المصري  
المولد والدار والوفاة ، يلقب بسلطان العاشقين ، ولد سنة ٨٥٧٦ هـ ، وتوفي سنة ٦٣٢ هـ .  
انظر ترجمته في : وفیات الأمان ٣ / ١٢٦ — ١٢٧ هـ ميزان الاعتدال ٢ / ٢٦٦ هـ شذرات  
الذهب ٥ / ١٤٩ — ١٥٣ هـ لسان الميزان ٤ / ٣١٧ — ٣١٩ هـ الأعلام ٥ / ٢١٦ — ٢١٧ هـ .  
وانظر للأستاذ الدكتور محمد مصطفى حلمي كتاب (ابن الفارض والحب الإلهي) ط . القاهرة ،  
١٣٦٤ / ١٩٤٥ هـ كتاب (سلطان العاشقين) سلسلة أعلام العرب ، مارس ، ١٩٦٣ هـ .  
(٣) هو أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قسي ، روى الأصل ، من بادية شلب ، استعرب وتأدب  
وقال الشعر ، ثم مكف على الوعظ وكثر مر يده فادعى أنه المهدي وتسمى بالإمام . تأمل دولة الملتزمين  
واشترك في الأحداث السياسية إلى أن قتل سنة ٥٤٦ هـ . انظر ترجمته في : الحلة السيرة ، ص ١٩٩ —  
٢٠٢ هـ الأعلام ١ / ١١٣ — ١١٤ هـ . وكاتبه « خلع النعلين » طبع أخيراً بيروت .

(٤) هو عفيف الدين سليمان بن عبد الله بن علي الكوفي التلمساني ، انظر ترجمته في : فوات  
الوفيات ١ / ٣٦٣ — ٣٦٦ هـ وفيه : « كان كوفي الأصل ، وكان يدعى العرفان ، قال قطب الدين  
اليونيني : رأيت جماعة ينسبونه إلى رقة الدين ، والميل إلى مذهب النصيرية » ؛ البداية والنهاية ١٣ / ٣٢٦ هـ ؛  
النجوم الزاهرة ٨ / ٢٩ — ٣١ هـ الأعلام ٣ / ١٩٣ هـ ( وذكر من مؤلفاته شرح مواقف النغرى والصواب  
الضري ) .

(٥) ذكر الفسزالي هذا النص في معرض تقديمه لفلاسفة فقال : « فالزعم تارة مذهب المعتزلة  
وأخرى مذهب الكرامية وطورا مذهب الواقعة ، ولا أتخص ذابا عن مذهب مخصوص » . انظر : تهافت  
الفلاسفة للنزالي ص ٦٨ — ٦٩ بتحقيق سليمان دنيا ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ هـ .

(٦) م : الغالبة .

وأما الطريقة النبوية السنية السلفية المحمدية الشرعية فإنما يناظرهم بها من كان خيرا بها وبأقوالهم التي تناقضها ، فيعلم حينئذ فساد أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق للنقول الصحيح .

وهكذا كل من أمعن في معرفة هذه الكلاميات والفلسفيات التي تُعارض بها النصوص من غير معرفة تامة بالنصوص ولوازمها وكال المعرفة بما فيها وبالأقوال التي تناقضها ، فإنه لا يصل إلى يقين يطمئن إليه ، وإنما تفيد الشك والحيرة .

بل هؤلاء الفضلاء الحذّاق الذين يدّعون أن النصوص عارضا من معقولاتهم ما يجب تقديمه تجدهم حيارى في أصول مسائل الإلهيات ، حتى مسألة وجود الرب تعالى وحقيقته حاروا فيها حيرة أوجبت أن يتناقض هذا ، كتناقض الرازي ، وأن يتوقف هذا ، كتوقف الآمدى <sup>(١)</sup> ، ويذكرون عدة أقوال يزعمون أن الحق ينحصر فيها ، وهي كلها باطلة .

وقد حكي من طائفة من رؤوس أهل الكلام أنهم كانوا يقولون بشكائهم الأدلة ، وأن الأدلة قد تكافأت من الجانبين ، حتى لا يعرف الحق من الباطل ، ومنعولم أن هذا إنما قالوه فيما سلكوه من الأدلة .

(١) كثيرا ما كان ينتهى الآمدى في المسائل الكبار إلى التوقف وعدم القطع برأى ، ينضج ذلك من موقفه في مسألة النفس حيث قال بعد أن ذكر آراء الفلاسفة : « ... لا سبيل إلى القطع في شيء مما قيل من المذاهب في حقيقة النفس الإنسانية المدركة العاقلة ، وإن كان الحق غير خارج عنها ، فعليك بالاجتهاد في تعيينه وإظهاره . هذا ما عندى ولعل عند غيرى غيره » (الأبكار ٢ / ٢١١) .

وفي مسألة وحدة الكلام عند الأشعري مع انقسامه إلى أمر ونهي ونحو واستخبار يذكر اعتراض الخصوم على ذلك والردود عليها ، ثم يقول : « ... والحق أن ما ذكره من الإشكال على القول بوحدة الكلام فشكل ؛ وعسى أن يكون عند غيرى حله » (الأبكار ١ / ١٩٨) ؛ وانظرا أيضا موقفه من مسألة العلم بالحادث في (الأبكار ١ / ١١٠) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٦٠٣ علم الكلام ج

٩٥/١ / وقد حُكي لي أن بعض الأذكياء - وكان قد قرأ على شخص هو إمام بلده  
ومن أفضل أهل زمانه في الكلام والفلسفة، وهو ابن واصل الحموي<sup>(٢)</sup> - أنه قال :  
« اضطلع على فراشي ، وأضع الملحفة على وجهي ، وأقابل بين أدلة هؤلاء  
وأدلة هؤلاء حتى يطلع الفجر ، ولم يرجع عندي شيء » . ولهذا انتهى أمره إلى  
كثرة النظر في الهيئة ، لكونه تبين له فيه من العلم ما لم يتبين له في العلوم الإلهية .  
ولهذا تجد كثيرا من هؤلاء لما لم يتبين له الهدى في طريقه نكص على عقبيه<sup>(٤)</sup> ،  
فاشتغل باتباع شهوات التي في بطنه وفرجه أو رياسته وماله ونحو ذلك ، لعدم  
العلم واليقين الذي يطمئن إليه قلبه ، وينشرح له صدره<sup>(٥)</sup> .

وفي الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن أخوف ما أخاف عليكم  
شهوات التي في بطونكم وفروجكم ، ومضلات الفتن » . وهؤلاء المعرضون عن

(١) م ، ق ، ص ، ط : وحكي .

(٢) هو محمد بن سالم بن نصر الله بن واصل ( أبو عبد الله المازني القيس ) الحموي مؤرخ عالم بالمنطق  
أقام بمصر ولقب بقاضي القضاة ، ومن أهم كتبه « مفرج الكرب في أخبار بني أيوب » ، « التاريخ  
الصالح » ، « شرح ما استغلق من ألفاظ كتاب الجمل في المنطق » . ولد سنة ٦٠٤ هـ بمكة وتوفي بها  
سنة ٦٩٧ هـ . انظر ترجمته في : نكت الحميان ، ص ٢٥٠ ؛ بغية الرواة ، ص ٤٤٠ ؛ تاريخ ابن  
الوردى ٢/٢٤٤ ؛ الوافي بالوفيات ٣/٨٥ ؛ دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٩ ؛ آداب اللغة  
٣/١٧٢ ؛ الأعلام ٧/٤ ؛ معجم المؤلفين : ١٠/١٦ .

(٣) م ( فقط ) : لما لم يتبين ، وهو خطأ ظاهر .

(٤) م ، ص ، ق ، ط : عقبه .

(٥) له : كذا في ( م ) ، ( ق ) . وفي سائر النسخ : به .

(٦) ورد الحديث عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه في ( المستد ، ط . الحلبي ٤ / ٢٠ ) من  
طريقين ولفظ الأول : « عن أبي برزة الأسلمي . قال أبو الأشهب ، لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ، قال : إن مما أخشى عليكم شهوات التي في بطونكم وفروجكم ، ومضلات الفتن » .  
ولفظ الثاني ( بنفس الصفحة ) : « عن أبي برزة عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن مما أخشى ...  
ومضلات الحموى . ورواه الهيثمي في الزوائد ٧ / ٣٠٥ - ٣٠٦ . وقال : « رواه أحمد ورجاله  
رجال الصحيح » .



الطريقة النبوية السلفية يجتمع فيهم هذا وهذا : أتباع شهوات النفي ، ومضلات الفتن ، فيكون فيهم من الضلال والنفي بقدر ما خرجوا عن الطريق الذي بعث الله به رسوله .

ولهذا أمرنا الله أن نقول في كل صلاة : (( اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ )) . وقد صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون <sup>(١)</sup> » .

وكان [السلف] يقولون <sup>(٢)</sup> : « احذروا فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون » فكيف إذا اجتمع في الرجل الضلال والفجور ؟

ولو جمعت ما بلغني في هذا الباب عن أعيان هؤلاء ، كفلان وفلان ، لكان شيئاً كثيراً ، وما لم يبلغني من حيرتهم وشكهم أكثر وأكثر .

وذلك لأن الهدى هو فيما بعث الله به رسله <sup>(٣)</sup> ، فمن أعرض عنه لم يكن مهتدياً ، فكيف بمن عارضه بما يناقضه وقدم مناقضه عليه ؟

قال [الله] تعالى لما أهبط آدم : (( قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى \* وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمًى \* قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمًى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا \* قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا كَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى )) [سورة طه : ١٢٣ - ١٢٦] .

٩٦/١

(١) ورد الحديث في الترمذي ( ١١ / ٧٣ ط . التازي ) ولفظه : « . . . فإن اليهود مغضوب عليهم وإن النصارى ضالون » . وقال الترمذي : « حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سمك ابن حرب » . وفي المستدرك ( ط . الحلبي ) ٢٧٨ / ٤ ولفظه « إن اليهود مغضوب عليهم ... » .

(٢) م ، ق : وكان يقول .

(٣) م ، ق : رسوله .

قال ابن عباس رضى الله عنهما : « تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ، ولا يشقى في الآخرة » ثم قرأ هذه الآية <sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ( وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ) يتناول الذكر الذى أنزله ، وهو الهدى الذى جاءت به الرسل ، كما قال تعالى فى آخر الكلام : ( كَذَلِكَ آتَيْنَاكَ آيَاتِنَا فَتَّبِعِهَا ) أى تركت اتباعها والعمل بما فيها ، فمن طلب الهدى بغير القرآن ضل ، ومن اعتز بغير الله ذل . [ وقد ] قال تعالى : ( اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ) [ سورة الأعراف : ٣ ] ، وقال تعالى : ( وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ) [ سورة الأنعام : ١٥٣ ] .

وفى حديث على رضى الله عنه الذى رواه الترمذى ، ورواه أبو نعيم من عدة طرق ، عن على ، عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال : « إنها ستكون فتنة . قلت : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : كتاب الله ، فيه نبأ ما قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله ، وهو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسن ، ولا يحلق عن كثرة الرد ، ولا تنقضى عجائبه ، ولا تشبع منه العلماء ، من قال به

(١) فى تفسير الطبرى ( ١٦ / ١٤٧ ط . بولاق ) عن عكرمة من ابن عباس قال : « تضمن الله ان قرأ القرآن وأتبع ما فيه ألا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة » ثم تلا هذه الآية ( فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ) وانظر الدر المنثور ٣ / ١١ .

(٢) م ( فقط ) : فى غيره .

(٣) وقد : زيادة فى ( م ) .

(٤ - ٤) : لم يرد فى ( م ) ، ( ق )

(٥) م : من .

صدق ، ومن عمل به أحر ، ومن حكم به مدلل ، ومن دعا إليه هُدى إلى صراط مستقيم<sup>(١)</sup> ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على أنه لو سَوَّغَ للناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالى ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم ، لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى ، فإن الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يوجب حيرته وشككه ، والمسلمون يشهدون عليه بذلك ، فثبت بشهادته وإقراره على نفسه وشهادة المسلمين ، الذين هم شهداء الله في الأرض ، أنه لم يظفر من أعرض عن / الكتاب ، وعارضه بما يناقضه ، بيقين يطمئن إليه ، ولا معرفة يسكن بها قلبه . ٩٧/١

والذين ادَّعَوْا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحا يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوى المعقولات ، فقالوا : إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول ، فصار ما يدعى معارضته للكتاب من المعقول ليس فيه ما يُجَزَمُ بأنه معقول صحيح : إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة ، وإما بظهور تناقضهم ظهورا لا ارتياب فيه ، وإما بمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات لهم ، بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه . والناس إذا تنازعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة على أخرى ، بل يرجع في ذلك إلى الفطر السليمة التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوى ، فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يعارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها معقولات ،

(١) انظر ما سبق من هذا الحديث ، ص ٥٤ — ٥٥ .

(٢) من (قط) : ثبت .

(٣) م ، ق : معارضة .

(٤) م ، ق ، ص ، ط : لمعارضة .

وإن كان ذلك قد قالته طائفة كبيرة ، لمخالفة طائفة كبيرة لها ، ولم يبق إلا أن يُقال : إن كل إنسان له عقل فيعتمد على عقل نفسه ، وما وجدته معارضا لأقوال الرسول الله صلى عليه وسلم من رأيه خالفه ، وقدم رأيه على نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ؛ ومعلوم أن هذا أكثر ضلالا واضطرابا .

فإذا كان غول النظر وأساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر إلى الغاية ، وهم ليالهم ونهارهم يكدحون في معرفة هذه العقليات ، ثم لم يصلوا فيها إلى معقول صريح يناقض الكتاب ، بل إما إلى حيرة وارتياب ، وإما إلى اختلاف بين الأحزاب ، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبالغهم في الذهن والذكاء ومعرفة ما سلوكه من العقليات ؟ .

فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه ، لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط أو جهل مركب . فالأول : ( كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ) [ سورة النور : ٣٩ ] . والثاني : ( كُظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ ظُلُمَاتٌ لِّبَابٍ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاَهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ) [ سورة النور : ٤٠ ] .

٩٨/١

وأصحاب القرآن والإيمان في نور على نور ، قال تعالى : ( وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ تَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ \* صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْأَلَا إِلَى اللَّهِ تَعْبِيرُ الْأُمُورُ ) [ سورة الشورى : ٥٢ - ٥٣ ] . وقال تعالى : ( اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ ) - إلى آخر الآية ،

[سورة النور: ٣٥] . وقال تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا  
النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] .

فأهل الجهل البسيط منهم أهل الشك والحيرة من هؤلاء المعارضين للكتاب  
المعارضين عنه ، وأهل الجهل المركب أرباب الاعتقادات الباطلة التي يزعمون  
أنها عقليات . وآخرون ممن يعارضهم يقول : المناقض لتلك الأقوال هو العقليات .  
ومعلوم أنه حينئذ يجب فساد أحد الاعتقادين أو كليهما ، والغالب فساد كلا  
الاعتقادين ، لما فيهما من الإجمال والاشتباه ، وأن الحق يكون فيه تفصيله  
يبين أن مع هؤلاء حقًا وباطلا ، ومع هؤلاء حقًا وباطلا ، والحق الذي مع كل منهما  
هو الذي جاء به الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، والله أعلم .

### الوجه العاشر

الوجه العاشر

أن يعارض دليلهم بتظير ما قالوه ، فيقال : إذا تعارض العقل والنقل وجب  
تقديم النقل ، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين ، ورفعهما رفع للنقيضين ،  
وتقديم العقل ممتنع ، لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر  
به الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل ، وإذا  
أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل ، لأن ما ليس بدليل لا يصلح  
لمعارضة شيء من الأشياء ، فكان تقديم العقل موجبا عدم تقديمه ، فلا يجوز  
تقديمه .

معارضة دليلهم  
بتظير ما قالوه

وهذا بين واضح ، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته وأن خبره  
مطابق لخبره ، فإن جاز أن تكون هذه / الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون

٩٩/١

العقل دليلا صحيحا ، وإذا لم يكن دليلا صحيحا لم يحز أن يتبع بحال ، فضلا عن أن يُقدّم ؛ فصار تقديم العقل على النقل قدحا في العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله ، وإذا كان تقديمه على النقل يستلزم القدح فيه ، والقدح فيه يمنع دلالته ، والقدح في دلالته يقدح في معارضته <sup>(١)</sup> ، كان تقديمه عند المعارضة مبطلا للمعارضة ، فامتنع تقديمه على النقل ، وهو المطلوب .

تقديم النقل  
لا يستلزم فساد  
النقل في نفسه

وأما تقديم النقل عليه فلا يستلزم فساد النقل في نفسه .  
ومما يوضح هذا أن يقال :

معارضة العقل لما دل العقل على أنه حق دليل على تناقض دلالته ، وذلك يوجب فسادها ، وأما السمع فلم يعلم فساد دلالته ولا تعارضها في نفسها ، وإن لم يعلم صحتها . وإذا تعارض دليلان أحدهما علمنا فساد الآخر لم نعلم فساد كان تقديم ما لم يُعلم فساده أقرب إلى الصواب من تقديم ما يعلم فساده ، كالشاهد الذي علم أنه يصدق ويكذب ، والشاهد المجهول الذي لم يعلم كذبه ، فإن تقديم قول الفاسق المعلوم كذبه على قول المجهول الذي لم يعلم كذبه لا يجوز ، فكيف إذا كان الشاهد هو الذي شهد بأنه قد كذب في بعض شهاداته ؟ ! .

والعقل إذا صدق السمع في كل ما يخبر به ثم قال : إنه أخبر بخلاف الحق ، كان هو قد شهد للسمع بأنه يجب قبوله ، وشهد له بأنه لا يجب قبوله ، وشهد بأن الأدلة السمعية حق ، وأن ما أخبر به السمع فهو حق ، وشهد بأن ما أخبر به السمع فليس بحق ، فكان [ مثله مثل من شهد لرجل بأنه صادق لا يكذب ، وشهد له بأنه قد كذب ، فكان هذا <sup>(٢)</sup> ] قدحا في شهادته مطلقا وتركيبه ؛ فلا يجب قبول شهادته الأولى ولا الثانية ، فلا يصلح أن يكون معارضا للسمع بحال .

(١) ر : يمنع معارضته .

(٢) ر : شهادته .

(٣) ما بين المقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

ولهذا تجدد هؤلاء الذين تتعارض عندهم دلالة العقل والسمع في حثيرة وشك واضطراب ، إذ ليس عندهم معقول صريح سالم عن معارض مقاوم ، كما أنهم أيضا في نفس المعقول الذي يعارضون به السمع في اختلاف ورَّيب واضطراب . وذلك كله مما يبين أنه ليس في المعقول الصريح ما يمكن أن يكون مقدما على ما جاءت به الرسل ، وذلك لأن الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل ، وأنهم لا يقولون على الله إلا الحق ، وأنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب ، لا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ ، كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم .

١٠٠/١

فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق ، لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض لدليل عقلي ولا سمعي . فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزمًا قاطعا أنه حق ، وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به ، وأنه يتمتع أن يعارضه دلائل قطعي ، لاعقلي ولا سمعي ، وأن كل ما ظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو سُجَّج داحضة ، وشبه من جنس شبه السوفسطائية . وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك ، وأنه يتمتع أن يعارض خبره دليل صحيح ، كان هذا العقل شاهداً بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل ، فيكون هذا العقل والسمع جميعا شهدا ببطلان العقل المخالف للسمع .

(١) أنه ليس : كذا في (س) ؛ وفي سائر النسخ : أن ليس .

(\*) — (\*) : « وذلك لأن الآيات والبراهين ... » ابتداء من هذه العبارة إلى النجمة التالية

« ... لعدم فهمه لفساد أحدهما » (ص ١٧٤) : ساقط من نسخة (س) .

(٢) ص ، ر ، ط : الدالة .

(٣) م (نقط) : من .

فإن قيل : فهذا يوجب القدح في شهادة العقل ، حيث شهد بصدق الرسول ،  
وشهد بصدق العقل المناقض لخبره .

الرد عليه قيل له : عن هذا جوابان :

أحدهما : إنا نحن نمتنع عندنا أن يتعارض العقل والسمع القطعيان ، فلا تبطل  
دلالة العقل ، وإنما ذكرنا هذا على سبيل المعارضة ، فمن قَدَّم دلالة العقل  
على السمع يلزمه أن يقدم دلالة العقل الشاهد بتصديق السمع ، وأنه إذا قدم  
دلالة العقل لزم تناقضها وفسادها ، وإذا قدم دلالة السمع لم يلزم تناقضها  
في نفسها ، وإن لزمه أن لا يعلم صحتها ، وما علم فسادُه أولى بالرد مما لم تعلم صحتها  
ولا فسادها .

والجواب الثاني : أن نقول : الأدلة العقلية التي تعارض السمع غير الأدلة<sup>(١)</sup>  
العقلية التي يعلم بها أن الرسول صادق ، وإن كان جنس المعقول يشملها . ونحن  
إذا أبطلنا ما عارض السمع إنما أبطلنا نوعا مما يُسمى معقولا ، لم نبطل كل معقول ،  
/ ولا أبطلنا المعقول الذي علم به صحة المتقول ، وكان ما ذكرناه موجبا لصحة السمع  
وما علم به صحتها من العقل .

١٠١/١

ولا مناقضة في ذلك ، ولكن حقيقة أنه قد تعارض العقل الدال على صدق  
الرسول والعقل المناقض لخبر الرسول ، فقدّمنا ذلك المعقول على هذا المعقول ،  
كما تقدّم الأدلة الدالة على صدق الرسول على الحجج الفاسدة والقادحة في نبوات  
الأنبياء ، وهي حجج عقلية .

بل شبهات المبطلين القادحين في النبوات قد تكون أعظم من كثير من الحجج  
العقلية التي يعارض بها خبر الأنبياء عن أسماء الله وصفاته وأفعاله ومعآده ، فإذا كان



تقديم الأدلة العقلية الدالة على أنهم صادقون في قولهم : « إن الله أرسلهم » مقدمة على ما يناقض ذلك من العقليات ، كذلك تقديم هذه الأدلة العقلية المستلزمة لصدقهم فيما أخبروا به على ما يناقض ذلك من العقليات ، وعاد الأمر إلى تقديم جنس من المعقولات على جنس .

وهذا متفق عليه بين العقلاء ، فإن الأدلة العقلية إذا تعارضت فلا بد من تقديم بعضها على بعض ، ونحن نقول : لا يجوز أن يتعارض دليلان قطعيان : لا عقليان ولا سمعيان ، ولا سمعي وعقلي ؛ ولكن قد ظن من لم يفهم حقيقة القولين تعارضهما لعدم فهمه لفساد أحدهما\* .

فإن قيل : نحن نستدل بخالفة العقل للسمع على أن دلالة السمع المخالفة له باطلة ، إما لكذب الناقل عن الرسول ، أو خطئه في النقل ، وإما لعدم دلالة قوله على ما يخالف العقل في محل التزاع .

قيل : هذا معارض بأن يقال : نحن نستدل بخالفة العقل للسمع على أن دلالة العقل المخالفة له باطلة لبطلان بعض مقدماتها ، فإن مقدمات الأدلة العقلية المخالفة للسمع فيها من التطويل والخفاء والاشتباه والاختلاف والاضطراب ما يوجب أن يكون تطرق الفساد إليها أعظم من تطرقه إلى مقدمات الأدلة السمعية .

وَمَا يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّ يُقَالَ : دلالة السمع على مواقع الإجماع مثل دلالاته / على موارد التزاع ، فإن دلالة السمع على علم الله تعالى وقدرته وإرادته وسمعه وبصره ، كدلالته على رضاه ومحبته وغضبه واستوائه على عرشه<sup>(١)</sup> ونحو ذلك ، وكذلك دلالاته على عموم مشيئته وقدرته كدلالته على عموم علمه .

(\*) هنا ينتهي السقط في نسخة (س) الذي بدأ (ص ١٧٢) .

(١) على عرشه : زيادة في (م) فقط .

(١) فالأدلة السمعية لم يردّها من ردّها لضعف فيها وفي مقدماتها ، لكن لاعتقاده أنها تخالف العقل ، بل كثير من الأدلة السمعية التي يردونها تكون أقوى بكثير من الأدلة السمعية التي يقبلونها . وذلك لأن تلك لم يقبلوها لكون السمع جاء بها ، لكن لاعتقادهم أن العقل دلّ عليها ، والسمع جعلوه عاضدا للعقل ، وحجة على من ينازعهم من المصدّقين بالسمع ، لم يكن هو عمدتهم ولا أصل علمهم ، كما صرح بذلك أئمة هؤلاء المعارضين لكتاب الله وسنة رسوله بأرائهم .

(٢) وإذا كان كذلك ، تبين أن ردّهم الأدلة السمعية المعلومة الصحة بمجرّد مخالفة عقل الواحد ، أو لطائفة منهم ، أو مخالفة ما يسمونه عقلا لا يجوز ، إلا أن يبطلوا الأدلة السمعية بالكلية ، ويقولون : إنها لا تبدل على شيء ، وإن إخبار الرسول عما أخبر به لا يفيد التصديق بثبوت ما أخبر به ، وحيث أنّ ما لم يكن دليلا لا يصلح (٣) أن يجعل معارضا .

والكلام هنا إنما هو لمن علم أن الرسول صادق ، وأن ما أخبر به ثابت ، وأن إخباره لنا بالشئ يفيد تصديقنا بثبوت ما أخبر به ، فمن كان هذا معلوما له امتنع أن يجعل العقل مقدّما على خبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل يضطره الأمر إلى أن يجعل الرسول يكذب أو يخطئ تارة في الخبريات ، ويصيب أو يخطئ أخرى في الطلبات . وهذا تكذيب للرسول ، وإبطال لدلالة السمع ، وسدّ لطريق العلم بما أخبر به الأنبياء والمرسلون ، وتكذيب بالكتاب وبما أرسل الله تعالى به رساله .

(١) م ، ر ، ص : فالدلالة ؛ ط : فالسمعية .

(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : الصحيحة .

(٣) م ، ق : لا يصلح .

وذايته إن أحسن المقال : أن يجعل الرسول محبراً بالأُمور على خلاف حقائقها  
لأجل نفع العامة . ثم إذا قال ذلك امتنع أن يستدل بخبر الرسول على شيء ، فعاد الأمر  
جذعاً ، لأنه إذا جُوز على خبر الرسول التلبس كان كتجويزه عليه الكذب .  
وحيثُ فلا يكون مجتزء إخبار الرسول موجبا للعلم بثبوت ما أخبر به ، وهذا — وإن  
/ كان زندقة وكفرا وإلحادا — فهو باطل في نفسه ، كما قد بين في غير هذا الموضع .

١٠٣/١

فنحن في هذا المقام إنما نخاطب من يتكلم في تعارض الأدلة السمعية والعقلية  
ممن يدعى حقيقة الإسلام من أهل الكلام ، الذين يلبسون على أهل الإيمان بالله  
ورسوله ، وأما من أفصح بحقيقة قوله ، وقال : إن كلام الله ورسوله لا يُستفاد  
منه علم بغيب ، ولا تصديق بحقيقة ما أخبر به ، ولا معرفة بالله وأسمائه وصفاته  
وأفعاله وملائكته وجنته وناره وغير ذلك — فهذا لكلامه مقام آخر .

المقصودون  
بالمخاطب  
في هذا الكتاب

فإن الناس في هذا الباب أنواع :

منهم من يُقر بما جاء به السمع في المعاد دون الأفعال والصفات .

ومنهم من يقر بذلك في بعض أمور المعاد دون بعض .

ومنهم من يقر بذلك في بعض الصفات والمعاد مطلقا دون الأفعال وبعض  
الصفات .

ومنهم من لا يقر بحقيقة شيء من ذلك لا في الصفات ولا في المعاد .

ومنهم من لا يقر بذلك أيضا في الأمر والنهي ، بل يسلك طريق التأويل  
في الخبر والأمر جميعا لمعارضة العقل عنده ، كما فعلت القرامطة الباطنية . وهؤلاء  
أعظم الناس كفرا وإلحادا .

والمقصود هنا أن من أقر بصحة السمع وأنه علم صحته بالعقل لا يمكنه أن يعارضه بالعقل ألبتة، لأن العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع، فإذا شهد مرة أخرى بفساده كانت دلالاته متناقضة، فلا يصلح لإثبات السمع ولا لمعارضته.

فإن قال : أنا أشهد بصحته ما لم يعارض العقل <sup>(١)</sup>.

قيل : هذا لا يصح لوجوه :

أحدها : أن الدليل العقلي دلٌّ على صدق الرسول وثبوت ما أخبر به مطلقاً، فلا يجوز أن يكون صدقه مشروطاً بعدم المعارض .

اعتراض : الشهادة  
بصحة السمع ما لم  
يعارض العقل  
الرد عليه  
من وجوه :  
الأول

الثاني : أنك إن جَوَّزْتَ عليه أن يعارضه العقل الدال على فساد ما لم تثق بشيء منه، بلجواز أن يكون في عقل غيرك ما يدل على فساد ما، فلا تكون قد علمت بعقلك صحته ألبتة، وأنت تقول : إنك علمت صحته بالعقل .

الثالث : أن ما يستخرجه الناس بعقولهم أمر لا غاية له، سواء كان حقاً / أو باطلاً، فإذا جَوَّزَ المجَّوز أن يكون في المعقولات ما يناقض خبر الرسول لم يثق بشيء من أخبار الرسول، بلجواز أن يكون في المعقولات التي لم تظهر له بعد ما يناقض ما أخبر به الرسول . ومن قال : أنا أقر من الصقات بما لم ينفع العقل، أو أثبت من السمعيات ما لم يخالفه العقل، لم يكن لقوله ضابط، فإن تصديقه بالسمع مشروط بعدم جنس لا ضابط له ولا منتهى، وما كان مشروطاً بعدم ما لا ينضبط لم ينضبط، فلا يبقى مع هذا الأصل إيمان .

الثاني

الثالث

١٠٤/١

(١) م ، ق : بصحة .

(٢) أنك : كذا في (م) فقط ، وفي سائر النسخ : أنه .

(١) ولهذا تجد من تعود معارضة الشرع بالرأى لا يستقر في قلبه الإيمان، بل يكون كما قال الأئمة: إن علماء الكلام زنادقة، وقالوا: قل أحدٌ نظر في الكلام إلا كان في قلبه غلٌّ على أهل الإسلام؛ ومرادهم بأهل الكلام من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسنة .

ففي الجملة : لا يكون الرجل مؤمناً حتى يؤمن بالرسول إيماناً جازماً ، ليس مشروطاً بعدم معارض ، فمتى قال : أؤمن بخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره لم يكن مؤمناً به . فهذا أصل عظيم تجب معرفته ، فإن هذا الكلام هو ذريعة الإلحاد والتناق .

الرابع : أنهم قد سلموا أنه يعلم بالسمع أمور . كما يذكرونه كلهم من أن العلوم ثلاثة أقسام : منها ما لا يُعلم إلا بالعقل ، ومنها ما لا يُعلم إلا بالسمع ، ومنها ما يُعلم بالسمع والعقل .

وهذا التقسيم حق في الجملة ، فإن من الأمور الغائبة عن حس الإنسان ما لا يمكن معرفته بالعقل ، بل لا يعرف إلا بالخبر .

وطرق العلم ثلاثة : الحس ، والعقل ، والمركب منهما كالخبر . فن الأمور ما لا يمكن علمه إلا بالخبر ، كما يعلمه كل شخص بأخبار الصادقين كالخبر المتواتر ، وما يُعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين .

وهذا التقسيم يجب الإقرار به ، وقد قامت الأدلة اليقينية على نبوت الأنبياء .  
(٢) وأنهم قد يعلمون بالخبر ما لا يُعلم إلا بالخبر ، وكذلك يعلمون غيرهم بخبرهم .

(١) م (قط) : نجد .

(٢) س ، ر ، ص ، ط ، وأنه .

(١) ونفس النبوة تتضمن الخبر، فإن النبوة مشتقة من «الإنباء» وهو الإخبار بالمغيَّب.  
 (٢) فالنبي / يخبر بالمغيَّب ويخبرنا بالمغيَّب (٣)، ويمتنع أن يقوم دليل صحيح على أن كل  
 ١٠٥/١ ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخبر، فلا يمكن أن يجزم بأن كل ما أخبرت  
 به الأنبياء [ هو متيَّف . فإنه يمتنع أن يقوم دليل على هذا النفي العام ، ويمتنع  
 أن يقول القائل : كل ما أخبر به الأنبياء (٤) ] يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم ،  
 ولهذا كان أكل الأمم علماء المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية ، فمن كذب  
 بطريق منها فاته من العلوم بحسب ما كذب به من تلك الطرق . (٥)

والمتفلسفة الذين أمثتوا النبوات على وجه يوافق أصولهم الفاسدة — كابن  
 سينا وأمثاله — لم يقرؤوا بأن الأنبياء يعلمون ما يعلمونه بخبرياتهم عن الله ، لا بخبر  
 ملك ولا غيره ، بل زعموا أنهم يعلمونه بقوة عقلية ، لكونهم أكل من غيرهم في قوة  
 الحدس ، ويسمُّون ذلك القوة القدسية ، فخصروا علوم الأنبياء في ذلك . (٦)

وكان حقيقة قولهم : أن الأنبياء من جنس غيرهم ، وأنهم لم يعلموا شيئاً  
 بالخبر ، ولهذا صار هؤلاء لا يستفيدون شيئاً بخبر الأنبياء ، بل يقولون : لانهم  
 خاطبوا الناس بطريق التخيل لمنفعة الجمهور . وحقيقة قولهم : أنهم كذبوا

(١) س : بالمغيَّب .

(٢) فالنبي : كذا في (س) ، (ص) ، (ط) . وفي (م) : فإن النبي . وسقطت الكلمة من  
 (ق) ، (ر) .

(٣) ق : . . . . وهو الإخبار بالمغيَّب ويخبرنا بالمغيَّب ؛ س : يخبر بالمغيَّب ويخبر بالمغيَّب  
 (كذا مكررة) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٥) ق ، ص ، ط : فإنه من العلوم ؛ م : فإنه [ جهل ] من العلوم .

(٦) لكونهم : كذا في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : لكنهم .

(٧) م ، ق ، ر ، ص : ويشمول ذلك للقوة .

لمصلحة الجمهور . وهؤلاء في الحقيقة يكذبون الرسل <sup>(١)</sup> ، فتكلم معهم في تحقيق النبوة على الوجه الحق ، لا في معارضة العقل والشرع .

وهذا الذي ذكرته مما صرح به فضلاؤهم ، يقولون : <sup>(٢)</sup> [ إن ] الرسل إنما ينفع بخبرهم الجمهور في التخيل ، لا ينفع بخبرهم أحد من العامة والخاصة في معرفة الغيب ، بل الخاصة عندهم تعلم ذلك بالعقل المناقض لأخبار الأنبياء ، والعامة لا تعلم ذلك لا بعقل ولا خبر ، والنبوة إنما فائدتها تخيل ما يخبرون به للجمهور ، كما يصرح بذلك الفارابي وابن سينا وأتباعهما .

ثم لا يخلو الشخص إما أن يكون مقراً بخبر نبوة الأنبياء ، وإما أن يكون غير مقراً ، فإن كان غير مقراً بذلك <sup>(٣)</sup> لم نتكلم معه في تعارض الدليل العقلي والشرعي ، فإن تعارضهما إنما يكون بعد الإقرار بصحة كل منهما لو تجرد عن المعارض ، فمن لم يقر بصحة دليل عقلي ألينة لم يُخاطب في معارضة الدليل العقلي والشرعي <sup>(٤)</sup> ، وكذلك من لم يقر بدليل شرعي لم يُخاطب في هذا التعارض .

ومن / لم يقر بالأنبياء لم يستفد من خبرهم دليلاً شرعياً ، فهذا يتكلم معه في تثبيت النبوات ، فإذا ثبتت فحينئذ يثبت الدليل الشرعي ، وحينئذ فيجب الإقرار بأن خبر

١٠٦/١

(١) م ، ق : الرسول .

(٢) يقولون : كذا في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : ويقولون .

(٣) إن : زيادة في (س) فقط .

(٤) م (فقط) : غير مقراً بذلك .

(٥ - ٥) : ساقط من (ق) .

(٦) س : معارضة .

(٧) س : تعارض .

الأنبياء يوجب العلم بثبوت ما أخبروا به ، ومن جُوز أن يكون في نفس الأمر معارض ينفي ما دلت عليه أخبارهم امتنع أن يعلم بخبرهم شيئا ، فإنه مامن خبر أخبروا به ولم يعلم هو ثبوته بعقله إلا وهو يجوز أن يكون في نفس الأمر دليل يناقضه ، فلا يعلم شيئا مما أخبروا به بخبرهم ، فلا يكون مقراً بنبوتهم ، ولا يكون عنده شيء يُعلم بالسمع وحده ، وهم قد أقرؤا بأن العلوم ثلاثة : منها ما يُعلم بالسمع وحده ، ومنها ما يُعلم بالعقل وحده ، ومنها ما يُعلم بهما .

وأياضا ، فقد قامت الأدلة العقلية اليقينية على نبوة الأنبياء ، وأنهم قد يعلمون ما يعلمونه بخبر الله وملائكته ، تارة بكلام يسمعون من الله كما سمع موسى بن عمران ، وتارة بملائكة تخبرهم عن الله ، وتارة يوحى يوحيه الله ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ إِلَٰهًا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ [سورة الشورى : ٥١] .

فتبين أن تجوزهم أن يكون في نفس الأمر دليل يناقض السمع يوجب أن لا يكون في نفس الأمر دليل سمعي يعلم به خبره ، وهذا مما تبين به تناقضهم — حيث أثبتوا الأدلة السمعية ، ثم قالوا ما يوجب إبطالها ، وحيث أثبتوا الأدلة العقلية ، ثم قالوا ما يوجب تناقضها ، فإن العقل يُعلم به صحة الأدلة السمعية ، فتنى بطلت بطل العقل الدال على صحة السمع ، والدليل مستلزم للدلول ، ومتى

(١) م (فقط) : ومتى يجوز تجوزنا أن .

(٢) ط : فلا يكون .

(٣) ط : بما .

(٤) تبين : كذا في (م) ، وفي سائر النسخ : يبين .

(٥) ر (فقط) : العقلية .

(٦) م ، ق ، ر ، ص ، ط : بطل .



انتفى اللازم الذي هو المدلول انتفى ملزومه الذي هو الدليل ، فيبطل العقل —  
وتناقضهم حيث أقروا بنبؤات الأنبياء ثم قالوا ما يوجب بطلانها .<sup>(١)</sup>

وأبضا ، فالأدلة العقلية توجب الإقرار بنبؤة الأنبياء ، فالقدح في نبؤة  
الأنبياء قدح في الأدلة العقلية ، ومع كون قولهم مستلزما لتناقضهم فهو مستلزم  
لبطلان الأدلة العقلية والسمعية ، وبطلان النبؤات ، وهذا من أعظم أنواع  
/ السفسطة ؛ فتبين ما في قولهم من أنواع السفسطة الدالة على فسادهم ، ومن  
أنواع التناقض الدالة على جهلهم وتناقض مذاهبهم .

١٠٧/١

وإن قالوا : نحن لانعلم شيئا مما دل عليه الشرع من الخبريات ، أو من الخبريات  
وغيرها ، إلا أن نعلم بالاضطرار أن الرسول أخبر به .

[ قيل ] : فيقال لكم على هذا التقدير : فكل ما لا يعلم شخص بالاضطرار أن  
الرسول أخبر به يجب أن ينفيه إذا قام عنده ما يظنه دليلا عقليا ! .

فإن قالوا : نعم ؛ لزم أنه يحوز لكل أحد أن يكذب بما لم يضطر إلى أن  
الرسول أخبر به ، وإن كان غيره قد علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به ، وحينئذ  
فيلزم من ذلك تجويز تكذيب الرسول ، وقى الحقائق الثابتة في نفس الأمر ،  
والقول بلا علم ، والقطع بالباطل .

وإن قالوا : نحن إنما نحوز ذلك إذا قام دليل عقلي قاطع .

قيل : هذا باطل لوجهين :

(١) س (فقط) : إنما .

(٢) نبؤة : كذا في (س) . وفي سائر النسخ : نبؤات .

(٣) م ، ق : فيقال لهم ؛ ر ، ط : فيقال لهم لكم ؛ س : فيقال لكم .

(٤) م ، ق ، ر ، س ، ط : وكل .

(٥) س : الرسل .

أحدهما : أنه إذا لم يعلم بالاضطرار أنه أخبر به كان على قولكم غير معلوم الثبوت ، وحينئذ فإذا قام عنده دلالة ظنية ترجَّح النفي أخبر بموجبها ، وإن جَوَّز أن يكون غيره يعلم باضطرار تقيضا .

الثاني : [ أن ] <sup>(١)</sup> الأدلة العقلية القطعية ليست جنسا متميِّزا عن غيره ، ولا شيئا <sup>(٢)</sup> اتفق عليه العقلاء ؛ بل كل طائفة من النظائر تدعى أن عندها دليلا قطعيا على ما تقول ، مع أن الطائفة الأخرى تقول : إن ذلك الدليل باطل ، وإن بطلانه يُعلم بالعقل . بل قد تقول : إنه قام عندها دليل قطعي على تقيض [ قول ] تلك [ الطائفة ] <sup>(٣)</sup> ، وإذا كانت العقلات ليست متميزة ، ولا متفقا عليها ، وجَوَّز أصحابها فيما لم يعلمه أحدهم بالاضطرار من أخبار الرسول أن يقدمها عليه — لزم من ذلك تكذيب كلٍّ من هؤلاء بما يعلم غيره بالاضطرار أن الرسول أخبر به .

ومعلوم أن العلوم الضرورية أصل للعلوم النظرية ، فإذا جَوَّز الإنسان أن يكون ما علمه غيره من العلوم الضرورية باطلا / جَوَّز أن تكون العلوم الضرورية باطلة ، وإذا بطلت بطلت النظرية ، فصار قولهم مستلزما لبطلان العلوم كلها ، وهذا مع أنه مستلزم لعدم علمهم بما يقولونه ، فهو متضمن لتناقضهم ، ولغاية السفسطة . <sup>(٤)</sup> وإن قالوا : ما علمنا بالاضطرار أن الرسول أراد أن يقرنا به ، ولم نجوز أن يكون في العقل ما يناقضه ، وما علمه غيرنا لم تقر به ، وجوزنا أن يكون في العقل <sup>(٥)</sup>

(١) أن : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ص) ، (ط) .

(٢) س : ولا شيئا مما اتفق عليها العقلاء ؛ (ر) ، (ص) ، (ط) : ولا شيئا اتفق العقلاء عليه .

(٣) م ، ق : على تقيض تلك ؛ ر ، ص ، ط : على تقيض قول تلك . والمثبت عن (س) .

(٤) س (فقط) : لتناقضه .

(٥) س ، ر ، ص ، ط : ما علمناه .

(٦) م ، ق ، ص ، ط : وما علم .

ما يناقضه — أمكن تلك الطائفة أن تعارضهم بمثل ذلك، فيقولون : بل نحن نقر علمنا الضروري، ونقدح في علمكم الضروري بنظرياتنا .

وأيضاً ، فمن المعلوم أن من شافه الرسول بالخطاب يعلم من مراده بالاضطرار ما لا يعلمه غيره ، وأن من كان أعلم بالأدلة الدالة على مراد المتكلم كان أعلم بمراده من غيره ، وإن لم يكن نبياً ؛ فكيف بالأنبياء ؟ .

فإن النحاة أعلم بمراد الخليل وسيبويه من الأطباء ، والأطباء أعلم بمراد أبقراط وجالينوس من النحاة ، والفقهاء أعلم بمراد الأئمة الأربعة وغيرهم من الأطباء

(١) م ، ق : أن تعارض .

(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : في علمهم .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (أبو عبد الرحمن) من أئمة اللغة وهو أستاذ سيبويه ولد سنة ١٠٠ وتوفي سنة ١٧٠ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢ / ١٥ - ١٩ ؛ إنباء الرواة ١ / ٣٤١ ؛ الأعلام ٢ / ٣٦٣ .

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر، الملقب بسيبويه، ولد سنة ١٤٨ وتوفي سنة ١٨٠ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣ / ١٣٣ - ١٣٥ ؛ البداية والنهاية ١٠ / ١٧٦ ؛ تاريخ بغداد ١٢ / ١٩٥ ؛ طبقات النحويين ، ص ٦٦ - ٧٤ ؛ الأعلام ٥ / ٢٥٢ .

(٥) م ، ق ، ر ، ط : بقراط . وأبقراط Hippocrates طبيب ماهر عاش تسعين سنة ، تلميذ في الطب على اسقليبيوس تكلم عنه مبشر بن فاتك في كتابه (مختار الحكم) ومعتز بن إسحاق في كتابه (نواذر الفلاسفة) توفي سنة ٣٥٧ ق م . انظر : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ص ٢٤ ؛ طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل ، ص ١٦ - ١٩ ؛ تاريخ الحكماء للقفطي ، ص ٩٠ ؛ الفهرست لابن النديم ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٦) Galen كان إمام الأطباء في عصره . واشتهر بالحكمة والفلسفة ، ولد سنة ١٣٠ م . عاش ثمان وثمانين سنة . وكانت له مجالس علمية يخطب فيها بمدينة روما . وله مؤلفات كثيرة في الطب والحكمة . انظره : طبقات الأطباء ، ص ٤١ - ٥١ ؛ تاريخ الحكماء للقفطي ، ص ١٢٣ - ١٣٢ ؛ الفهرست لابن النديم ، ص ٢٨٨ ؛ تاريخ يعقوبي ، ص ٩٢ - ٩٥ ؛ مختار الحكم لمبشر بن فاتك ، ص ٢٨٨ - ٢٩٥ .

والنحاة، وكل من هذه الطوائف يعلم بالاضطرار من مراد أئمة الفن ما لا يعلمه<sup>(١)</sup> فيهم، فضلا عن أن يعلمه علما ضروريا أو نظريا .

وإذا كان كذلك فمن له اختصاص بالرسول، ومزيد علم بأقواله وأفعاله ومقاصده، يعلم بالاضطرار من مراده ما لا يعلمه غيره، فإذا جوز لمن يحصل له هذا العلم الضروري أن يقوم عنده قاطع عقلي ينفي ما علمه هؤلاء بالاضطرار لزم ثبوت المعارضة بين العلوم النظرية والضرورية، وأنه يقدم فيها النظرية، ومعلوم أن هذا فاسد .

فتبين أن قول هؤلاء يستلزم<sup>(٢)</sup> من تناقضهم وفساد مذاهبهم وتكذيب الرسل ما يستلزم من الكفر والجهل، وأنه يستلزم تقديم النظريات على الضروريات، وذلك يستلزم السفسطة التي ترفع العلوم الضرورية والنظرية .

الخامس : أن الدليل المشروط بعدم المعارض لا يكون قطعيا، لأن القطعي لا يعارضه ما يدل على نقيضه، فلا يكون العقل دالا على صحة شيء مما جاء به السمع، بل غاية الأمر : أن يُظن الصدق فيما أخبر به الرسول .

وحينئذ فقولك : / « إنه تعارض العقل والنقل » قول باطل، لأن العقل ١٠٩/١ عندك قطعي، والشرع ظني، ومعلوم أنه لا تعارض بين القطعي والظني .

(١) م، ق، ر، ص، ط : ما لا يظنه .

(٢) غيره : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : غيرهم .

(٣) م (فقط) : جوزنا .

(٤) ط : يقول .

(٥) ق (فقط) : ينفي .

(٦) م، ق، ر، ص، ط : ما يعلم .

(٧) س (فقط) : أن قول هؤلاء مع أنه يستلزم .

(٨) س (فقط) : فلا يكون العقل ذلك .

فإن قيل : نحن جازمون بصدق الرسول فيما أخبر به ، وأنه لا يخبر إلا بحق ؛ لكن إذا احتج بحج على خلاف ما اعتقدناه بمقولنا بشيء مما نُقل عن الرسول يقبل هذه المعارضة للقدح : إما في الإسناد وإما في المتن :

إما أن نقول : النقل لم يثبت ، إن كان مما لم تُعلم صحته ، كما تُنقل أخبار الآحاد وما يُنقل عن الأنبياء المتقدمين . وإما في المتن بأن نقول : دلالة اللفظ على مراد المتكلم غير معلومة ، بل مظنونة ، إما في محل النزاع ، وإما فيما هو أعم من ذلك ؛ فتعني لا تشك في صدق الرسول ، بل في صدق الناقل ، أو دلالة المنقول على مراده .

قيل : هذا العذر باطل في هذا المقام لوجوه :

أحدها : أن يُقال لكم : فإذا علمتم أن الرسول أراد هذا المعنى ، إما أن تعلموا مراده بالاضطرار ، كما يعلم أنه أتى بالتوحيد والصلوات الخمس والمعاد بالاضطرار ، وإما بأدلة أخرى نظرية ، وقد قام عندكم القاطع العقلي على خلاف ما علمتم أنه أراد ، فكيف تصنعون ؟

فإن قلتم : تقدم العقل ؛ لزمكم ما ذكر من فساد العقل المصدق للرسول ، مع الكفر وتكذيب الرسول .

وإن قلتم : تقدم قول الرسول ؛ أفسدتم قولكم المذكور الذي قلتم فيه العقل أصل النقل ، فلا يمكن تقديم الفرع على أصله .

وإن قلتم : يمتنع معارضة العقل الصريح بمثل هذا السمع ، لأننا علمنا مراد الرسول قطعاً .

( \* - \* ) فإن قيل : من هذه العبارة إلى عبارة : كما بسط في موضع آخر ( ص ١٨٧ ) : ساقط من نسخة ( س ) .

( ١ ) م ، ق : أعظم ؛ من : علم .

[قبيل لكم : وهكذا يقول كل من علم مراد الرسول قطعاً<sup>(١)</sup>] : يتمتع أن يقوم دليل عقلي يناقضه ؛ وحينئذ فيبقى الكلام : هل قام سمى قطعى على مورد النزاع أم لا ؟ ويكون دفعكم للأدلة السمعية بهذا القانون باطلا متناقضا .

الوجه الثاني : أنه إذا كنتم لا تردون من السمع إلا ما لم تعلموا أن الرسول / أراد ، دون ما علمتم أن الرسول أراد ، بقى احتجاجكم بكون العقل معارضا للسمع ١١٠/١ احتجاجا باطلا لا تأثير له .

الثالث : أنكم تدعون في مواضع كثيرة أن الرسول جاء بهذا ، وأنا نعلم ذلك اضطرابا ، ومنازعوكم يدعون قيام القاطع العقلي على مناقض ذلك كما في المعاد وغيره ، فكذلك يقول منازعوكم في العلو والصفات : إنا نعلم اضطرابا جيء الرسول بهذا ، بل هذا أقوى ، كما بسط في موضع آخر<sup>(٢)</sup> .

السادس : أن هذا يعارض بأن يقال : دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع ؛ لأن العقل ضعيف عاجز ، والشبهات تعرض له كثيرا ، وهذه امتائنه والمحارات التي اضطرب فيها العقلاء لا أثق فيها بعقل يخالف الشرع . ومعلوم أن هذا أولى بالقبول من الأول ، بأن يقال ما يقال في :

السابع : وهو : أن العقل لا يكون دليلا مستقلا في تفاصيل الأمور الإلهية<sup>(٣)</sup> واليوم الآخر ، فلا أقبل [منه<sup>(٤)</sup>] ما يدل عليه إن لم يصدقه الشرع ويوافقه ، فإن الشرع

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(\*) إلى هنا انتهى السقط الذي بدأ في أول ص ١٨٦ بعبارة : « فإن قيل : نحن جازمون بصدق الرسول ... » .

(٢) م ، ق ، الرابع ؛ ر : الخامس ، وما أثبتناه عن (س) . وفي (ص) ، (ط) : الخامس ، ثم كتب بالهامش هذه العبارة : سقط الرابع في الأصل . والصواب ما أثبتناه وسبق ورود الوجه الخامس في ص ١٨٥ .

(٣) م ، ق ، الخامس ؛ ر ، ص ، ط : السادس .

(٤) : ساقطة من (م) ، (ق) فقط .

قول المعصوم الذي لا يخطئ ولا يكذب ، وخبر الصادق الذي لا يقول إلا حقاً ،  
وأما آراء الرجال فكثيرة التهاافت والتناقض ، فأنا لا أثق برأي وعقل<sup>(١)</sup> في هذه المطالب  
العالية الإلهية ، ولا بخبر هؤلاء المختلفين المتناقضين الذين كل منهم يقول بعقله ما  
يعلم [العقلاء]<sup>(٢)</sup> أنه باطل ، فما من هؤلاء أحد إلا وقد علمت أنه يقول بعقله ما يعلم  
أنه باطل ، بخلاف الرسل ، فإنهم معصومون ، فأنا لا أقبل قول هؤلاء إن لم يُزَكَّ  
قولهم ذلك المعصوم : خبر الصادق المصدوق .

ومعلوم أن هذا الكلام أولى بالصواب ، وأليق بأولى الأبواب ، من معارضة  
أخبار الرسول ، الذي علموا صدقه وأنه لا يقول إلا حقاً ، بما يعرض لهم من الآراء  
والمعقولات ، التي هي في الغالب جهليات وضلالات .

فإنما في هذا المقام نتكلم معهم بطريق التنازل إليهم ، كما نتنازل إلى  
اليهودى والنصراني في مناظرتهم ، وإن كنا عالمين ببطلان ما يقوله ، / اتباعاً  
لقوله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة النحل : ١٢٥] ، وقوله :  
﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة العنكبوت : ٤٦] .  
وإلا فعلنا ببطلان ما يعارضون به القرآن والرسول ، ويصدّون به أهل  
الإيمان عن سواء السبيل — وإن جعلوه من المعقول بالبرهان — أعظم من  
أن يُسَطَّ في هذا المكان .

وقد تبين بذلك أنه لا يمكن أن يكون تصديق الرسول فيما أخبر به معلّقاً  
بشرط ، ولا موقوفاً على انتفاء مانع ، بل لابد من تصديقه في كل ما أخبر<sup>(٣)</sup> به [ به ]

(١) من : رأى وعقل .

(٢) العقلاء : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ط) .

(٣) به : زيادة في (من) فقط .

تصديقاً جازماً ، كما في أصل الإيمان به ، فلو قال الرجل : أنا أؤمن به إن أذن لي أبي أو شيعتي ، أو : إلا أن ينهاني أبي أو شيعتي — لم يكن مؤمناً به بالاتفاق . وكذلك من قال : أؤمن به <sup>(١)</sup> إن ظهر لي صدقه ، لم يكن بعد قد آمن به ، ولو قال : أؤمن به <sup>(١)</sup> إلا أن يظهر لي كذبه ، لم يكن مؤمناً <sup>(٢)</sup> .

وحينئذ فلا بد من الجزم بأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل قطعي : لا سمعي ولا عقلي ، وأن ما يظنه الناس مخالفاً له إما أن يكون باطلاً ، وإما أن لا يكون مخالفاً ، وأما تقدير قول مخالف لقوله وتقديمه عليه : فهذا فاسد في العقل ، كما هو كفر في الشرع .

ولهذا كان من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب على الخلق الإيمان بالرسول إيماناً مطلقاً جازماً عاماً : بتصديقه في كل ما أخبر <sup>(٣)</sup> ، وطاعته في كل ما [ أوجب ] وأمر <sup>(٤)</sup> ، وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل ، وأن من قال : يجب تصديق ما أدركته بعقلي ، ورد ما جاء به الرسول لرأي وعقلي <sup>(٥)</sup> ، وتقديم عقلي على ما أخبر به الرسول ، مع تصديقي بأن الرسول صادق فيما أخبر به ، فهو متناقض ، فاسد العقل ، ملحد في الشرع .

وأما من قال : لا أصدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقلي ، فكفره ظاهراً ، وهو ممن قيل فيه <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ

(١) م : له .

(٢) م : مؤمناً له .

(٣) م ، ق : أخبر به .

(٤) م ، ق : في كل ما أمر به ، ر ، ص ، ط : في كل ما أمر . والمثبت عن (س) .

(٥) م (فقط) : الرسول [ مخالفاً ] لرأي وعقلي . والمقصود رد ما جاء به الرسول والأخذ

بمادل عليه عقلي ورأيي .

(٦) م (فقط) : قال الله فيه .



اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) [سورة الأنعام: ١٢٤]، وقوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ \* فَلَمَّا رَأَوْا بُاسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ \* فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بُاسَنَا) [سورة غافر: ٨٢ - ٨٥] .

١١٢/١

ومن عارض ما جاءت به الرسل برأيه فله نصيب من قوله تعالى: (كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ) [سورة غافر: ٣٤]، وقوله تعالى: (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ) [سورة غافر: ٣٥] <sup>١١</sup>، وقوله تعالى: (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ) [سورة غافر: ٥٦]، والسلطان: هو الكتاب المنزل من السماء، فكل من عارض كتاب الله المنزل بغير كتاب الله الذي قد يكون ناسخاً له أو مفسراً له، كان قد جادل في آيات الله بغير سلطان أتاه .

ومن هذا قوله تعالى: (وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ) [سورة غافر: ٥]، وقوله تعالى: (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا) [سورة الكهف: ٥٦]، وأمثال ذلك مما في كتاب الله تعالى مما يذم به الذين عارضوا رسل الله وكتبه بما عندهم من الرأي والكلام .

(١) : ما بين القوسين &lt; &gt; في (س) وسقط من سائر النسخ .

والبدع مشتقة من الكفر، فمن عارض الكتاب والسنة بآراء الرجال كان قوله مشتقا من أقوال هؤلاء الضلال، كما قال مالك: «أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هذا؟».

فإن قيل: هذا الوجه غايته أنه لا نصح معارضة الشرع بالعقل، ولكن إذا طعن في العقل لم يبق لنا دليل على صحة الشرع.

قيل: المقصود في هذا المقام أنه يمتنع تقديم العقل على الشرع، وهو المطلوب. وأما ثبوت الشرع في نفسه وعلمنا به، فليس هذا مقام إثباته، ونحن لم ندع أن أدلة العقل باطلة، ولا أن ما به يعلم صحة السمع باطل، ولكن ذكرنا أنه يمتنع معارضة الشرع بالعقل وتقديمه عليه، وأن من قال ذلك تناقض قوله، ولزمه أن لا يكون العقل دليلا صحيحا، إذ كان عنده العقل يستلزم صحة ما هو باطل في نفسه، فلا بد أن يضطره الأمر إلى أن يقول: ما عارضه الدليل العقلي فليس هو عندى دليلا في نفس الأمر، بل هو باطل، فيقال له: وهكذا ما عارضه الدليل السمعي / فليس هو دليلا في نفس الأمر، بل هو باطل، وحينئذ فيرجع الأمر<sup>(٢)</sup> إلى أن ينظر في دلالة الدليل، سواء كان سمعيا أو عقليا، فإن كان دليلا قطعيا لم يحز أن يعارضه شيء، وهذا هو الحق.

وأیضا، فقد ذكرنا أن مسمى الدليل العقلي — عند من يطلق هذا اللفظ — جنس تحت<sup>(٣)</sup> أنواع: فمنها ما هو حق، ومنها ما هو باطل باتفاق العقلاء، فإن الناس متفقون على أن كثيرا من الناس يدخلون في مسمى هذا الاسم ما هو حق وباطل.

(١) أورد السيوطي في تلخيصه لكتاب «ذم المنطق» للهرودي عن إسحاق بن عيسى قال: سمعت مالك بن أنس يعيب الجردال ويقول «كلما جاءنا رجل أجدل من رجل أردنا أن نرد ما جاءنا به نبينا عن جبريل عن الله» انظر صون المنطق للسيوطي، ص ٥٦ بتحقيق الدكتور علي سمي النشار.

(٢) م: حينئذ يرجع؛ ق، ر: حينئذ فيرجع.

(٣) م، ق، ر، ص، ط: ... هذا اللفظ حين مجيئه.

وإذا كان كذلك فالأدلة العقلية الدالة على صدق الرسول إذا عارضها ما يُقال إنه دليل عقلي يناقض خبره المعين<sup>(١)</sup>، ويناقض مادل على صدقه مطلقا، لزم أن يكون أحد نوعي ما يسمى دليلا عقليا باطلا .

[ وتام هذا بأن يقال : <sup>(٢)</sup> ]

### الوجه الحادى عشر<sup>(٣)</sup>

الوجه الحادى عشر

أن ما يسميه الناس دليلا من العقليات والسمعيات ليس كثير منه دليلا، وإنما يظنه الظان دليلا . وهذا متفق عليه بين العقلاء ؛ فإنهم متفقون على أن ما يسمى دليلا من العقليات والسمعيات قد لا يكون دليلا فى نفس الأمر .

كثير مما يسمى  
دليلا ليس بدليل

فنقول : أما المتبعون للكتاب والسنة — من الصحابة والتابعين وتابعيهم — فهم متفقون على دلالة ما جاء به الشرع فى باب الإيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر وما يتبع ذلك ، لم يتنازعوا فى دلالة على ذلك ، والمتنازعون فى ذلك بعدهم لم يتنازعوا فى أن السمع يدل على ذلك ، وإنما تنازعوا : هل عارضه من العقل ما يدفع موجهه ؟ وإلا فكلهم متفقون على أن الكتاب والسنة <sup>(٢)</sup> مثبتان للأسماء والصفات ، مثبتان <sup>(٤)</sup> لما جاء به من أحوال الرسالة والمعاد .

والمنازعون لأهل الإثبات من قلة الأفعال والصفات لا ينازعون فى أن النصوص السمعية تدل على الإثبات ، وأنه ليس فى السمع دليل ظاهر على النفى .

(١) م ، ق ، ر ، ص : خبر النبي ؛ ط : خبر المنى .

(٢) ما بين المقوفتين زيادة فى (س) .

(٣) انظر بداية الوجه العاشر ، ص ١٧٠ .

(٤) س ، ر ، ص ، ط : مثبت .

فقد اتفق الناس على دلالة السمع على الإثبات ، وإن تنازعوا في الدلالة : هل هي قطعية أو ظنية ؟ .

وأما المعارضون لذلك من أهل الكلام والفلسفة فلم يتفقوا على دليل واحد من العقلات ، بل كل طائفة تقول في أدلة خصومها : إن العقل يدل على فسادها ، / لا على صحتها ، فالمثبتة للصفات يقولون : إنه يُعلم بالعقل فساد قول النفاة ، كما يقول النفاة : إنه يعلم بالعقل فساد قول المثبتة .

ومثبتة الرؤية يقولون : إنه يُعلم بالعقل إمكان ذلك ، كما تقول النفاة : إنه يُعلم بالعقل امتناع ذلك .

والمتنازعون في الأفعال هل تقوم به ؟ يقولون : إنه علم بالعقل قيام الأفعال به ، وإن الخلق والإبداع والتأثير أمر وجودي قائم بالخالق المبدع الفاعل . ثم كثير من هؤلاء يقولون : إن التسلسل إنما هو ممتنع في العلل ، لا في الآثار والشروط ، وخصومهم يقولون : ليس الخلق إلا المخلوق ، وليس الفعل إلا المفعول ، وليس الإبداع والخلق شيئاً غير نفس الفعل ونفس المفعول المنفصل عنه ، وإن ذلك معلوم بالعقل ، لئلا يلزم التسلسل .

وكذلك القول في العقلات المحضة كسألة الجواهر الفردة ، وتماثل الأجسام ، وبقاء الأعراض ، ودوام الحوادث في الماضي أو المستقبل<sup>(١)</sup> أو غير ذلك ، كل هذه مسائل عقلية قد تنازع فيها العقلاء ، وهذا باب واسع ، فأهل العقلات من أهل النفي والإثبات كل منهم يدعى أن العقل دل على قوله المناقض لقول الآخر ، وأما السمع فدلالته متفق عليها بين العقلاء .

(١) ص ، ط : الماضي والمستقبل .

(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : وقد .

وإذا كان كذلك قيل : السمع دلالاته معلومة متفق عليها ، وما يقال إنه معارض لها من العقل ليست دلالاته معلومة متفقا عليها ، بل فيها نزاع كثير<sup>(١)</sup> ، فلا يجوز أن يعارض ما دلالاته معلومة باتفاق العقلاء ، بما دلالاته المعارضة له متنازع فيها بين العقلاء .

واعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية ، ولا فيما علم العقل صحته ، وإنما يطعنون فيما يدعى المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة . وليس في ذلك — والله الحمد — دليل صحيح في نفس الأمر ، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء ، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل .  
وحيثئذ فنقول في :

## الوجه الثاني عشر

الوجه الثاني عشر

إن كل ما عارض الشرع من العقليات فالعقل يعلم فساده ، وإن لم يعارض العقل<sup>(٢)</sup> ، وما علم فساده بالعقل لا يجوز / أن يعارض به [ لا ] عقل ولا شرع<sup>(٣)</sup> . ١١٥/١  
وهذه الجملة تفصيلها هو الكلام على حجج المخالفين للسنة من أهل البدع بأن نبين بالعقل فساد تلك الحجج وتناقضها ، وهذا — والله الحمد — مازال الناس يوضحونه ؛ ومن تأمل ذلك وجد في المعقول مما يعلم به فساد المعقول المخالف للشرع ما لا يعلمه إلا الله .

كل ما عارض  
الشرع من العقليات  
فالعقل يعلم فساده

(١) (م) فقط : كبير .

(٢) س ، ر ، ص ، ط : وإن لم يعارض الشرع .

(٣) لا : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٤) س : هذه .

## الوجه الثالث عشر

الوجه الثالث عشر

الأمور السمعية  
التي يقال إن العقل  
عارضها معلومة من  
الدين بالضرورة

أن يُقال : الأمور السمعية التي يُقال : « إن العقل عارضها » كإثبات الصفات والمعاد ونحو ذلك ، هي مما عُلِمَ بالاضطرار أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بها ، وما كان معلوما بالاضطرار من دين الإسلام امتنع أن يكون باطلا ، مع كون الرسول رسول الله حقا ، فمن قدح في ذلك وادعى أن الرسول لم يحيى به ، كان قوله معلوم الفساد بالضرورة من دين المسلمين .

## الوجه الرابع عشر

الوجه الرابع عشر

العلم بمقاصد  
الرسول علم ضروري  
يقيني

أن يُقال : إن أهل العناية بعلم الرسول ، العالمين بالقرآن ، وتفسير الرسول صلى الله عليه وسلم ، والصحابة والتابعين لهم بإحسان ، والعالمين بأخبار الرسول والصحابة والتابعين لهم بإحسان ، عندهم من العلوم الضرورية بمقاصد الرسول ومراده ما لا يمكنهم دفعه عن قلوبهم ، ولهذا كانوا كلهم متفقين على ذلك من غير تواطؤ ولا تشاعر ، كما اتفق أهل الإسلام على نقل حروف القرآن ، ونقل الصلوات الخمس والقبلة ، وصيام شهر رمضان . وإذا كانوا قد نقلوا مقاصده ومراده عنه بالتواتر ، كان ذلك كتنقلهم حروفه وألفاظه بالتواتر .

ومعلوم أن النقل المتواتر يفيد العلم اليقيني ، سواء كان التواتر لفظيا أو معنويا ، كتواتر شجاعة خالد وشعر حسان ، وتحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفقه الأئمة الأربعة ، وعدل العمرين ، ومغازي النبي صلى الله عليه وسلم مع

(١) من : بها .

(٢) إن : زيادة في (م) ، (ق) .

(٣) من : وعدل عمر بن عبد العزيز .

المشركين و [ قتاله ] أهل الكتاب ، وعدل كسرى <sup>(٢)</sup> ، وطب جالينوس ، ونحو سيويو . يبين هذا أن أهل العلم والإيمان يعلمون من مراد الله ورسوله بكلامه أعظم مما يعلمه الأطباء من كلام جالينوس ، [ والنعمة من كلام ] سيويو <sup>(٣)</sup> ، فإذا كان من ادعى في كلام سيويو وجالينوس ونحوهما ما يخالف ما عليه أهل العلم بالطب والنحو والحساب من كلامهم كان قوله / معلوم البطلان ، فمن ادعى في كلام الله ورسوله خلاف ما عليه أهل الإيمان كان قوله أظهر بطلانا وفسادا ، لأن هذا معصوم محفوظ . <sup>(٤)</sup>

١١٦/١

وجُماع هذا : أن يُعلم أن المنقول عن الرسول صلى الله عليه وسلم شيثان : ألفاظه وأفعاله ، ومعاني ألفاظه ومقاصده بأفعاله ، وكلاهما منه ما هو متواتر عند العامة والخاصة ، ومنه ما هو متواتر عند الخاصة ، ومنه ما يختص بعلمه بعض الناس ، وإن كان عند غيره مجهولا أو مظنونا أو مكذوبا ، وأهل العلم بأقواله كأهل العلم بالحديث والتفسير المنقول والمغازي والفقه يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم ممن لم يشتركهم في علمهم ، وكذلك أهل العلم بمعاني القرآن والحديث والفقه في ذلك يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم من معاني الأقوال والأفعال المأخوذة عن الرسول ، كما يتواتر عند النعاة من أقوال التحليل

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : وأهل الكتاب .

(٢) وعدل كسرى : كذا في جميع النسخ ، إلا أن العبارة عليها شطب في نسخة (س) .

(٣) م ، ق : ... جالينوس ونحو سيويو .

(٤) م : إلا أن .

(٥) م ، ر ، ص : منه ما يتواتر .

(٦) ق : مكذوبا به ، م ، ر ، ص ، ط : مكذوبا به .

(٧) م ، ر ، ص ، ط : في ذلك .

وسيبويه والكسائي<sup>(١)</sup> والقراء وغيرهم ما لا يعلمه غيرهم<sup>(٢)</sup> ، [ ويتواتر عند الأطباء من معاني أقوال أبقراط وجالينوس وغيرهما ما لا يتواتر عند غيرهم<sup>(\*)</sup> ] ، ويتواتر عند كل أحد من أصحاب مالك والشافعي والثوري والأوزاعي وأحمد<sup>(٣)</sup> [ وأبي داود وأبي ثور وغيرهم من مذاهب هؤلاء الأئمة ما لا يعلمه غيرهم ] ، ويتواتر عند أتباع رؤوس أهل الكلام والفلسفة من أقوالهم ما لا يعلمه غيرهم<sup>(٤)</sup> ، ويتواتر عند أهل العلم بنقطة الحديث من أقوال شعبة ويحيى بن سعيد وعلى بن المديني ويحيى بن معين وأحمد ابن حنبل وأبي زرعة وأبي حاتم والبخاري وأمثالهم في الجرح والتعديل ما لا يعلمه غيرهم ، بحيث يعلمون بالاضطرار اتفاقهم على تعديل مالك والثوري وشعبة

(١) الكسائي هو علي بن حزمة بن عبد الله الأسدي الكوفي أبو الحسن الكسائي إمام الفقه والنحو توفي سنة ١٨٩ هـ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤٥٧/٢ - ٤٥٨ هـ تاريخ بغداد ٤٠٣/١١ طبقات النحويين ، ص ١٣٨ هـ إنباء الرواة ٢٥٦/٢ هـ الأعلام ١٤/٥ .

(٢) القراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، مولى بن أسد ، المعروف بالقراء . ولد سنة ١٤٤ هـ . وتوفي سنة ١٠٧ هـ . انظر ترجمته في : إرشاد الأريب ٢٧٦/٧ هـ وفيات الأعيان ٢٢٥/٥ - ٢٣٠ هـ الفهرست ، ص ٦٦ - ٦٧ هـ تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ - ١٥٥ هـ مفتاح السعادة ١٤٤/١ هـ الأعلام ١٧٨/٩ - ١٧٩ هـ .

(\*) - (\*) ساقط من : (م) ، (ق) . وسقطت العبارة الأخيرة (ما لا يتواتر عند غيرهم) من (س) ويمكن هذه الفقرة في (س) مطبوس .

(٣) م ، ق ، ر : وداود .

(٤) ر ، ط : ينقل م ، ق : ينقد .



(١) وحماد بن زيد والليث بن سعد وغير هؤلاء، وعلى تكذيب محمد بن سعيد المصلوب [وأبي البختری] وهب بن وهب القاضي وأحمد بن عبد الله الجويباري وأمثالهم. (٢)

## الوجه الخامس عشر

أن يقال : كون الدليل عقليا أو سمعيا ليس هو صفة تقتضى مدحا ولا ذما ، ولا صحة ولا فسادا ، بل ذلك يبين الطريق الذى به علم ، وهو السمع أو العقل ، وإن كان السمع لا بد معه من العقل ، وكذلك كونه عقليا أو نقليا (٤) ، وأما كونه شرعيا فلا يقابل بكونه عقليا ، وإنما يقابل بكونه بدعيا ، / إذا البدعة تقابل الشرعة ، وكونه شرعيا صفة مدح ، وكونه بدعيا صفة ذم ، وما خالف الشريعة فهو باطل . ثم الشرعى قد يكون سمعيا وقد يكون عقليا ، فإن كون الدليل شرعيا يراد به كون الشرع أثبتته ودل عليه ، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه ، فإذا أريد بالشرعى ما أثبتته الشرع ، فإما أن يكون معلوما بالعقل أيضا ، ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه ، فيكون شرعيا عقليا .

الوجه  
الخامس عشر

الدليل الشرعى  
لا يقابل بكونه  
عقليا وإنما  
بكونه بدعيا

١١٧/١

- (١) محمد بن سعيد الأزدى المصلوب ، قال عنه الدارقطنى : إنه متروك . صله أبو جعفر مل الزندقة . انظره : لسان الميزان ١٧٥/٥ - ١٧٦ ؛ ميزان الاعتدال ٣/٦٤ .
- (٢) وأبي البختری : زيادة فى (س) . وفى سائر النسخ : وهب بن وهب القاضي . وهو أبو البختری وهب بن وهب بن كبير بن عبد الله بن زعمرة من بنى عبد المطلب ، توفى سنة ٥٢٠ هـ ، منهم بوضع الحديث .
- انظره : لسان الميزان ٢٣١/٦ ؛ الوفيات ٩٠/٥ - ٩٤ ؛ تاريخ بغداد ١٣/٤٥١ - ٤٥٧ ؛ ميزان الاعتدال ٣/٢٧٨ ؛ الأعلام ٩/١٥٠ .
- (٣) م ، ق : الجويباري . والصحيح ما أثبتناه . وهو أحمد بن عبد الله بن خالد بن موسى بن فارس بن مرداس (أبو عبد الله الجويباري) قال ابن عدى : كان يضع الحديث لابن كرام على ما يريد ، وقال عنه ابن حبان : دجال من الدجاجلة ، روى عن الأئمة ألف حديث ما حدثوا بشئ منها ، وقال النسائي والدارقطنى : كذاب .
- انظره : لسان الميزان ١٩٣/١ - ١٩٤ ؛ معجم البلدان ١/١٦٢ - ١٦٣ .
- (٤) م ، ق ، ر ، ط : ونقلها .

وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز ، من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسله ، وإثبات صفاته وعلى المعاد ، فتلك <sup>(١)</sup> [كلها] أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل ، وهي براهين ومقاييس عقلية ، وهي مع ذلك شرعية . وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق ، فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بنجبه كان ذلك شرعياً سمياً .

وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط ، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه . ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين : العقلية ، والسمعية ، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة .

وهذا غلط منهم ، بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها ، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه ، كما قال تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سورة فصلت : ٥٣] .

وأما إذا أريد بالشرعي ما أباحه الشرع وأذن فيه ، فيدخل في ذلك ما أخبر به الصادق ، وما دل عليه ونبه عليه القرآن ، وما دلت عليه وشهدت به الموجودات . والشارع يحرم الدليل لكونه كذباً في نفسه ، مثل أن تكون إحدى مقدماته باطلة ، فإنه كذب ، والله يحرم الكذب ، لا سيما عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٩] .

(١) كلها : ساقطة من (م) ، (ن) .

(٢) م ، ق : إخبار .

ويحرمه لكون المتكلم به يتكلم بلا علم ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [سورة الإسراء : ٣٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣٣] ، وقوله : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِّجَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فِيمَ تَحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [سورة آل عمران : ٦٦] .

ويحرمه لكونه جدالا في الحق بعد ما تبين ، كقوله تعالى : ﴿ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [سورة الأنفال : ٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾ [سورة الكهف : ٥٦] .

وحينئذ فالدليل الشرعي لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعي ، ويكون مقدما عليه ، بل هذا بمنزلة من يقول : إن البدعة التي لم يشرعها الله تعالى تكون مقدمة على الشريعة التي أمر الله بها ، أو يقول : الكذب مقدم على الصدق ، أو يقول : خير غير النبي صلى الله عليه وسلم يكون مقدما على خير النبي ، أو يقول : مانهى الله عنه يكون خيرا مما أمر الله به ، ونحو ذلك ، وهذا كله ممتنع .

وأما الدليل الذي يكون عقليا أو سمعيا من غير أن يكون شرعيا ، فقد يكون راجحا تارة ومرجوحا أخرى ، كما أنه قد يكون دليلا صحيحا تارة ، ويكون شبهة فاسدة أخرى ، فما جاءت به الرسل عن الله تعالى إخبارا أو أمرا لا يجوز أن يعارض بشيء من الأشياء ، وأما ما يقوله الناس فقد يعارض بنظيره ، إذ قد يكون حقا تارة وباطلا أخرى ، وهذا مما لا ريب فيه ، لكن من الناس من يدخل في الأدلة الشرعية ما ليس منها ، كما أن منهم من يخرج منها ما هو داخل فيها ، والكلام هنا على جنس الأدلة ، لا على أعيانها .

(١) م : على الطاعة الشرعية ؛ ق : على الشريعة . وذكر المحققان الآية والسورة (١٨ : ٥٦)

(٢) في نسخة ( م ) كتبت الآية :

والمتثبت هو ما في الأصول .

(وجدوا بالباطل ليدحضوا به الحق)

## الوجه السادس عشر

الوجه  
السادس عشر  
المعارضون يتمون  
إلى التأويل  
أو التفويض  
ومها بإعلان

أن يقال : غاية ما ينتهي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله بأرائهم ، من المشهورين بالإسلام ، هو التأويل أو التفويض . فأما الذين يتمون إلى أن يقولوا الأنبياء أو هموا وخيلوا ما لا حقيقة له في نفس الأمر ، فهؤلاء معروفون عند المسلمين بالإلحاد والزندقة .

والتأويل المقبول : هو ما دل على مراد المتكلم ، والتأويلات التي يذكرونها لا يعلم أن الرسول أرادها ، بل يعلم بالاضطرار في عامة النصوص أن المراد منها نقيض ما قاله الرسول<sup>(١)</sup> ، كما يعلم مثل ذلك في تأويلات القرامطة<sup>(٢)</sup> والباطنية من غير أن يحتاج ذلك إلى دليل خاص .

وحينئذ فالمتاوّل إن لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم ، كان تأويله للفظ بما يحتمله من / حيث الجملة في كلام من تكلم بمثله من العرب ، هو من باب التحريف والإلحاد ، لامن باب التفسير وبيان المراد .

وأما التفويض : فإن من المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن ، وحضنا على عقله وفهمه ، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله ؟

(١) ما قاله الرسول : كذا في ( م ) فقط . وفي سائر النسخ : ما قالوه .

(٢) القرامطة من الباطنية وهم الذين ينتمون إلى حمدان بن الأشعث الذي كان يلقب بقرمط ، وقد تلبذ على حسين الأهوازي رسول عبد الله بن ميمون القداح ، ثم اتخذ لنفسه مقراً قرب الكوفة سمى دار الهجرة ، وأخذ هو وأتباعه يشنون منه الغارات على المسلمين ، وقد انتشرت دعوته في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي ، وكانت سبباً في كثير من الفلاقل والحروب . وذكر ابن طاهر البغدادي في ( الفرق بين الفرق ص ١٧٧ ) أن حمدان قرمط كان من الصابئة الخرائية . انظر دائرة المعارف ( هوار ) مادة حمدان قرمط ؛ الحضارة الإسلامية لآدم مزر ٤٥/٢ - ٤٩ ؛ مقالات الأشعري ٢٦/١ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٦٩ - ١٧٣ .

(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : فن .

وأيضاً ، فالخطاب الذي أريد به هدايتنا والبيان لنا ، وإخراجنا من الظلمات إلى النور ، إذا كان ماذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر ، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه ، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك ، فعلى التقديرين لم نخطب بما يُبين فيه الحق ، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر .

وحقيقة قول هؤلاء في الخطاب لنا : أنه لم يبين الحق ، ولا أوضحه ، مع أمره لنا أن نعتقه ، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه ، بل دل ظاهره على الكفر والباطل ، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئاً ، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه . وهذا كله مما يُعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه <sup>(٢)</sup> ، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد .

وبهذا احتج الملاحدة ، كابن سينا وغيره ، على منبئ المعاد ، وقالوا : القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص التشبيه والتجسيم ، وزعموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبين ما الأمر عليه في نفسه ، لا في العلم بالله تعالى ولا باليوم الآخر ، فكان الذي استطالوا به على هؤلاء هو موافقتهم لهم <sup>(٤)</sup> على نفى الصفات ، وإلا فلو آمنوا بالكتاب كله حق الإيمان لبطلت معارضتهم ودحضت حججهم <sup>(٥)</sup> .

(١) م : وأريد .

(٢) م ، ط : منه .

(٣) م ، ق ، ر ، م ، ط : استطال .

(٤) ق ، ر ، م ، ط : موافقتهم له .

(٥) م : المعارضة ؛ ق ، م ، ط : معارضة .

ولهذا كان ابن النفيس المتطبيب الفاضل يقول : ليس إلا مذهبان : مذهب أهل الحديث ، أو مذهب الفلاسفة ، فأما هؤلاء المتكلمون فقولهم ظاهر التناقض والاختلاف ، يعني [ أن ] أهل الحديث أثبتوا كل ما جاء به الرسول ، وأولئك جعلوا الجميع تخيلا وتوهيما . ومعلوم بالأدلة الكثيرة السمعية والعقلية فساد مذهب / هؤلاء الملاحدة ، فتعين أن يكون الحق مذهب السلف أهل الحديث والسنة والجماعة .

ثم إن ابن سينا وأمثاله من الباطنية المتفلسفة والقرامطة يقولون : إنه أراد من المخاطبين أن يفهموا الأمر على خلاف ما هو عليه ، وأن يعتقدوا ما لا حقيقة له في الخارج ، لما في هذا التخييل والاعتقاد الفاسد لهم من المصلحة .

والجهمية والمعتزلة وأمثالهم يقولون : إنه أراد أن يعتقدوا الحق على ما هو عليه ، مع علمهم بأنه لم يبين ذلك في الكتاب والسنة ، بل النصوص تدل على تقيض ذلك ، فأولئك يقولون : أراد منهم اعتقاد الباطل وأمرهم به ، وهؤلاء يقولون : أراد اعتقاد ما لم يدهم إلا على تقيضه .

والمؤمن يعلم بالاضطرار أن كلا القولين باطل ، ولا بد للنفاة أهل التأويل من هذا أو هذا : وإذا كان كلاهما باطلا كان تأويل النفاة للنصوص باطلا :

(١) هو علي بن أبي الحزم القرشي ، علاء الدين الملقب بابن النفيس ، أعلم أهل عصره بالطلب . ولد بدمشق ، وتوفي بمصر ٦٨٧ هـ . من أهم كتبه "فاضل بن ناطق" على نمط حبي بن يقطان لابن طفيل . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ١٢٩/٥ ؛ شذرات الذهب ٤٠١/٥ ؛ تاريخ ابن الوردي ٢٣٤/٢ ؛ كشف الظنون ١٠٢٤ ؛ التجوم الزاهرة ٣٧٧/٧ ؛ مفتاح السعادة ٢٦٩/١ ؛ هدية العارفين ٧١٤/١ ؛ الأعلام للزركلي ٧٨/٥ .

(٢) أن : زيادة في (ص) .

(٣) ص : أخير به .

(٤) ص : ولا بد لأهل التأويل .

فيكون تقيضه حقاً، وهو إقرار الأدلة الشرعية على مدلولاتها، ومن خرج عن ذلك لزمه من الفساد ما لا يقوله إلا أهل الإلحاد .

وما ذكرناه من لوازم قول أهل التفويض : هو لازم لقولهم الظاهر المعروف بينهم ، إذ قالوا : إن الرسول كان يعلم معاني هذه النصوص المشككة المتشابهة ، ولكن لم يبين للناس مراده بها ، ولا أوضحه إيضاحاً يقطع به التزاع .

وأما على قول أكابرهم : « إن معاني هذه النصوص المشككة المتشابهة لا يعلمه إلا الله ، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها » — فعل قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ، ولا الملائكة ، ولا السابقون الأولون ، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن ، أو كثيراً مما وصف الله به نفسه ، لا يعلم الأنبياء معناه ، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه ، وكذلك نصوص المثبتين<sup>(١)</sup> للقدر عند طائفة ، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة ، والنصوص المثبتة / لاماد عند طائفة .

١٢١/١

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء ، إذ كان الله أنزل القرآن ، وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس ، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين ، وأن يبين للناس ما نزل إليهم ، وأمر بتدبر القرآن وعقله ، ومع هذا فأشرف ما فيه — وهو ما أخبر به الرب عن صفاته ، أو عن كونه خالفاً لكل شيء ، وهو بكل شيء عليم ، أو عن كونه أمر ونهي ، ووعد وتوعد ، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر — لا يعلم أحد معناه ، فلا يعقل ولا يتدبر ، ولا يكون الرسول بين الناس ما نزل إليهم ، ولا يبلغ البلاغ المبين .

(١) م ، ر ، ص ، ط : المثبتة .

(٢) م (قط) : وأمر الناس بتدبر .

وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع : الحق في نفس الأمر ما علمته برأى وعقل ، وليس في النصوص ما يناقض ذلك ، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها ، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به .

فيبقى هذا الكلام سدا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء ، وفتحاً لباب من يمارضهم ويقول : إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء ، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية ، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون ، فضلاً عن أن يبينوا مرادهم .

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد .

فإن قيل : أتم تعلمون أن كثيراً من السلف رأوا أن الوقف عند قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [سورة آل عمران : ٦] ، بل كثير من الناس يقول : هذا هو قول السلف ، ونقلوا هذا القول عن أبي بن كعب وابن مسعود وعائشة وابن عباس وعروة بن الزبير وغير واحد من السلف والخلف ، وإن كان القول الآخر — وهو أن السلف يعلمون تأويله — منقولاً عن ابن عباس أيضاً ، وهو قول مجاهد ومحمد بن جعفر وابن إسحاق وابن قتبية وغيرهم ، وما ذكرتموه قدح في أولئك السلف وأتباعهم .

(١) م ، ق : ولا يعلم .

(٢) م ، ق : رروا .

(٣) م ، ق : هذا مذهب السلف .

(٤) س ( فقط ) : وعروة والزبير .

(٥) س ، ر ، ص ، ط : منقول .

(٦) س ( فقط ) : ومحمد بن جعفر بن الزبير .



قيل : ليس الأمر كذلك ، فإن أولئك السلف الذين قالوا : « لا يعلم تأويله إلا الله » كانوا يتكلمون بلقمتهم المعروفة بينهم ، ولم يكن لفظ « التأويل » عندهم / يراد به معنى التأويل الاصطلاحي الخاص ، وهو صرف اللفظ عن المعنى المدلول عليه المفهوم منه إلى معنى يخالف ذلك ، فإن تسمية هذا المعنى وحده تأويلاً إنما هو اصطلاح طائفة من المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم ، ليس هو عرف السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم ، لا سيما ومن يقول إن لفظ التأويل هذا معناه يقول : إنه يحمل اللفظ على المعنى المرجوح لدليل يقرن به ، وهؤلاء يقولون : هذا المعنى المرجوح لا يعلمه أحد من الخلق ، والمعنى الراجح لم يرده الله .

١٢٢/١

وإنما كان لفظ التأويل في عرف السلف يراد به ما أراده الله بلفظ « التأويل » في مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٣] ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [سورة النساء : ٥٩] ، وقال يوسف : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] ، وقال يعقوب له : ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ [سورة يوسف : ٦] ، ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ ﴾ [سورة يوسف : ٤٥] ، وقال يوسف : ﴿ لَا يَأْتِيَكُمُ طَعَامٌ تُرْزَقَاهُ إِلَّا نَبَأُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمُ ﴾ [سورة يوسف : ٣٧] .<sup>(١)</sup>

فتأويل الكلام الطلبي : الأمر والنهي ، هو نفس فعل المأمور به وترك المنهى عنه ، كما قال سفيان بن عيينة : « السنة تأويل الأمر والنهي » ، وقالت

(١) ألفاظ الآية الكريمة : قبل أن يأتيكما : زيادة في (س) .

(٢) س ، ص ، ط : هو .

عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبمجدك اللهم اغفر لي ، يتأول القرآن<sup>(١)</sup> ، وقيل لعروة بن الزبير : « فما بال عائشة كانت تصلي في السفر أربعاً ؟ قال : تأولت كما تأول عثمان » ونظائره متعددة .

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها ، وذلك في حق الله : هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره ، ولهذا قال مالك وربيعة وغيرهما : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول » . وكذلك قال ابن الماجشون<sup>(٢)</sup> وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف يقولون : إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه ، وإن علمنا تفسيره ومعناه .

ولهذا رد أحمد بن حنبل على الجهمية والزنادقة فيما طعنوا فيه من مشابهة

القرآن / وتأولوه على غير تأويله ، فرد على من حمله على غير ما أريد به ، وفسر هو ١٢٣/١ جميع الآيات المتشابهة ، وبين المراد بها .

وكذلك الصحابة والتابعون فسروا جميع القرآن ، وكانوا يقولون : إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به ، وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر الله به عن نفسه ، وكذلك

(١) الحديث ، ورد في مسلم ٥٠/٢ ( كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود ) ؛ وجاء في النسائي بلفظ مختلف ١٤٩/٢ ( كتاب التطبيق ، باب الذكر في الركوع ) ؛ وفي ابن ماجه ٢٨٧/١ ( كتاب إقامة الصلاة ، الباب الأول في افتتاح الصلاة ) ؛ والبخاري ١٥٩/٢ ( كتاب الصلاة ، باب التسبيح والدعاء في السجود ) .

(٢) س ، ر : ما .

(٣) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ، أبو عبد الله الماجشون من أئمة المحدثين توفي ببغداد سنة ١٦٤ هـ . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٣٤٣/٦ — ٣٤٤ ؛ تذكرة الحفاظ ٢٠٦/١ — ٢٠٧ ؛ شذرات الذهب ٢٥٩/١ ؛ تاريخ بغداد ٤٣٦/١ — ٤٣٩ ؛ طبقات ابن سعد ٤١٤/٥ ؛ الأعلام للزركلي ، ١٤٥/٤ — ١٤٦ .

(٤) س : فإشكت .

لا يعلمون كيفية الغيب ، فإن ما أعدّه الله لأوليائه من النعيم لآعين رآته ، ولا أذن سمعته ، ولا خطر على قلب بشر ، فذلك الذي أخبر به لا يعلمه إلا الله ، [ فن قال من السلف إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله <sup>(١)</sup> بهذا المعنى ، فهذا حق .

وأما من قال : إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله ، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله ، وقالوا : إنهم يعلمون معناه .

كما قال مجاهد : « عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ألقه عند كل آية وأسأله عنها » . وقال ابن مسعود : « ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيم أنزلت » ، وقال الحسن البصري : « ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها » .

ولهذا كانوا يجعلون القرآن يحيط بكل ما يطلب من علم الدين ، كما قال مسروق : « ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن ، ولكن علمنا قصر عنه » . وقال الشعبي : « ما ابتدع قوم يدعة إلا في كتاب الله بيانها » . وأمثال ذلك من الآثار الكثيرة المذكورة بالأسانيد الثابتة ، مما ليس هذا موضع بسطه .

## الوجه السابع عشر

أن يقال : الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات : من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك ، إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشبهة بجملة ، تشمل

الوجه  
السابع عشر  
العقليات المبتدعة  
بنيت على أقوال  
مشبهة بجملة تشتمل  
على حق وباطل

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط ، و ، كيفيات .

(٢) ما بين المقرفين ساقط من (م) ، (ق) .

(٣) م ، ق ، آقف .

معاني متعددة ، ويكون [ ما<sup>(١)</sup> ] فيها من الاشتباه لفظا ومعنى يوجب تناولها للحق وباطل ، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس ، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم .

وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا ، وهو منشأ البدع ، فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لظهرت وبانت ، وما قبلت ، ولو كانت حقا محضا لا شوب فيه ، لكانت موافقة للسنة ؛ فإن السنة لا تناقض حقا محضا لا باطل فيه ، / ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل ، وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع<sup>(٢)</sup> .

١٢٤/١

ولهذا قال تعالى فيما يخاطب به أهل الكتاب على لسان محمد صلى الله عليه وسلم :  
 ﴿ يَا بَنِي إِسْرَآئِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ \* وَأَمِنُوا بِمَا أُنزِلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِينَ بِهِ وَلَا تُشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ \* وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٤٠ - ٤٢] ، فنهام عن لبس الحق بالباطل وكتيانه . ولبسه به : خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر ، كما قال تعالى :  
 ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ٩] .

ومنه التلبس ، وهو التدليس ، وهو العش ، لأن المغشوش من النحاس تلبسه فضة تخالطه وتغطيه ، كذلك إذا لبس الحق بالباطل يكون قد أظهر الباطل

(١) م ، ق : ويكون فيها من الاشتباه لفظا ومعنى ما يوجب ؛ ص ، ط ، ر : ويكون فيها من الاشتباه لفظا ومعنى يوجب .

(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : فإ .

(٣) أنظر ما ذكره ابن تيمية في كتابه " اقتضاء الصراط المستقيم " ص ٢٦٧ - ٢٩٢ ط .  
 السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٦٩ / ١٩٥٠ .

(٤) م : فكذلك الحق إذا لبس بالباطل .

في صورة الحق ، فالظاهر حق ، والباطن باطل ، ثم قال تعالى : ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٤٢] .

وهنا قولان . قيل : إنه نهاهم عن مجموع الفعلين ، وإن الواو واو الجمع التي يسميها نحاة الكوفة واو الصرف ، كما في قولهم « لانا كل السمك وتشرب اللبن » كما قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾ [سورة آل عمران ١٤٢] على قراءة النصب ، وكما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُوقِنُ إِيمَانَهُمْ كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ \* وَيَعْلَمِ الَّذِينَ يُحَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ حِجْبٍ ﴾ [سورة الشورى : ٣٤ ، ٣٥] على قراءة النصب ، وعلى هذا فيكون الفعل الثاني في قوله : ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ منصوبا ، والأول مجزوما .

وقيل : بل الواو هي الواو العاطفة المشتركة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيكون قد نهى عن الفعلين من غير اشتراط اجتماعهما ، كما إذا قيل : « لا تكفر وتسرق وتزن » .

وهذا هو الصواب ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة آل عمران : ٧١] ولو ذمهم على الاجتماع لقال : « وتكتموا الحق » بلا نون ، وتلك الآية نظير هذه .

ومثل هذا الكلام إذا أريد به النهي عن كلي من الفعلين فإنه قد يعاد فيه / حرف النفي ، كما نقول : « لا تكفر ، ولا تسرق ، ولا تزن » . ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [سورة النساء : ٢٩] .

وأما إذا لم يُعَدَّ حرفُ النفي فيكون لارتباط أحد الفعلين بالآخر، مثل أن يكون أحدهما مستلزما للآخر، كما قيل: لا تكفر بالله وتكذب أنبياءه، ونحو ذلك. وما يكون اقترانهما ممكنا لا محذور فيه، لكن النهي عن الجميع فهو قليل في الكلام. ولذلك قل ما يكون فيه الفعل الثاني منصوبا، والغالب على الكلام جزم الفعلين.

وهذا مما يبين أن الراجح في قوله: (وَلْيُسُوا) أن تكون الواو واو العطف، والفعل مجزوما، ولم يعد حرف النفي لأن أحد الفعلين مرتبط بالآخر مستلزما له، فالنهي عن الملزوم — وإن كان يتضمن النهي عن اللازم — فقد يظن أنه ليس مقصودا للنهي، وإنما هو واقع بطريق اللزوم العقلي.

ولهذا تنازع الناس في الأمر بالشيء: هل يكون أمرا بلوازمه؟ وهل يكون نهيا عن ضده؟ مع اتفاقهم على أن فعل المأمور لا يكون إلا مع فعل لوازمه وترك ضده. ومنشأ النزاع: أن الأمر بالفعل قد لا يكون مقصوده اللوازم ولا ترك الضد، ولهذا إذا عاقب المكلف لا يعاقبه إلا على ترك المأمور فقط، لا يعاقبه على ترك لوازمه وفعل ضده.

وهذه المسألة هي الملقبة بأن: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» . وقد غلط فيها بعض الناس، فقسموا ذلك إلى ما لا يقدر المكلف عليه كالصحة في الأعضاء والعدد في الجمعة، ونحو ذلك مما لا يكون قادرا على تحصيله، وإلى ما يقدر عليه كقطع المسافة إلى الحج<sup>(٢)</sup>، وغسل جزء من الرأس في الوضوء، وإمساك

(١) م (نقط): اقترانهما .

(٢) م، ق: في .

جزء من الليل في الصيام ، ونحو ذلك ، فقالوا : ما لا يتم الواجب المطلق إلا به  
وكان مقدورا للكلف فهو واجب .

وهذا التقسيم خطأ ، فإن هذه الأمور التي ذكروها هي شرط في الوجوب ،  
١٢٦/١ فلا يتم الوجوب إلا بها ، وما لا يتم الوجوب إلا به لا يجب على العبد فعله باتفاق  
المسلمين ، سواء كان مقدورا عليه أو لا ، كالأستطاعة في الحج واكتساب  
نصاب الزكاة ، فإن العبد إذا كان مستطيعا للحج وجب عليه الحج ، وإذا كان  
مالكا لنصاب الزكاة وجبت عليه الزكاة ، فالوجوب لا يتم إلا بذلك ، فلا يجب  
عليه تحصيل استطاعة الحج ، ولا ملك النصاب .

ولهذا من يقول : إن الاستطاعة في الحج ملك المال ، كما هو مذهب  
أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، فلا يوجبون عليه اكتساب المال . ولم يتنازعوا إلا  
فيما إذا بذلت له الاستطاعة : إما بذل الحج ، وإما بذل المال له من ولده ، وفيه  
نزاع معروف في مذهب الشافعي وأحمد ، ولكن المشهور من مذهب أحمد عدم  
الوجوب ، وإنما أوجبه طائفة من أصحابه ، لكون الأب له على أصله أن يملك  
مال ولده ، فيكون قبوله كتملك المباحات ، [ والمخالفون لهؤلاء من أصحابه  
لا يوجبون عليه اكتساب المباحات <sup>(٢)</sup> ] ، والمشهور من مذهب الشافعي الوجوب  
ببذل الابن <sup>(٣)</sup> الفعل .

(١) س : النصاب الزكوي .

(٢) ما بين المقوفتين ساقط من (م) ، (ن) :

(٣) م (نقط) : بالفعل .

والمقصود هنا الفرق بين ما لا يتم الوجوب إلا به، وما لا يتم الواجب إلا به<sup>(١)</sup>، وأن الكلام في القسم الثاني، فمأ لا يتم الواجب إلا به كقطع المسافة في الجمعة والحج ونحو ذلك، فعل المكلف فعله باتفاق المسلمين .

لكن من ترك الحج وهو بعيد الدار عن مكة، أو ترك الجمعة وهو بعيد الدار عن الجامع فقد ترك أكثر مما ترك قريب الدار، ومع هذا فلا يقال : إن عقوبة هذا أعظم من عقوبة قريب الدار<sup>(٢)</sup> . والواجب ما يكون تركه سببا للذم والعقاب، فلو كان هذا الذي لزم فعله بطريق التبعية مقصودا بالوجوب لكان الذم والعقاب لتاركه أعظم، فيكون من ترك الحج من أهل الهند والأندلس أعظم عقابا من تركه من أهل مكة والطائف، ومن ترك الجمعة من أقصى المدينة أعظم عقابا من تركها من جيران المسجد الجامع .

فلما كان من المعلوم أن ثواب البعيد أعظم، وعقابه إذا ترك ليس أعظم من عقاب القريب، نشأت من ههنا الشبهة : هل هو واجب أو ليس بواجب ؟ والتحقيق : أن وجوبه بطريق اللزوم العقلي، لا بطريق قصد الأمر، بل الأمر بالفعل قد لا يقصد طلب لوائمه، وإن كان عالما بأنه لا بد من وجودها، وإن كان عن يحوز عليه الغفلة فقد لا تخطر بقلبه اللوازم .

/ ومن فهم هذا انحلت عنه شبهة الكعبي<sup>(٥)</sup> : هل في الشريعة مباح أم لا ؟ فإن الكعبي زعم أنه لا مباح في الشريعة، لأنه ما من فعل يفعل العبد من المباحات

(١) م، ق، ر : بين ما لا يتم الواجب إلا به وما لا يتم الوجوب إلا به .

(٢) م، ق، ر، ص، ط : ... الثاني إنما هو فيها .

(٣) ط، ص : القريب الدار .

(٤) م، ق، ر، ط : لزمه . وفي ط : لزم . وعلى الميم شطب وكتب : ولزمه .

(٥) م، ق : شبه . وفي هامش (ر) كتب : رد شبهة الكعبي .

(٦) سبقت ترجمة الكعبي، ص ٨١ ت ٤ .



إلا وهو مشتغل به عن محرم ، والنهى عن المحرم أمر بأحد أضداده ، فيكون ما فعله من المباحات هو من أضداد المحرم المأمور بها<sup>(١)</sup> .

وجوابه أن يقال : النهى عن الفعل ليس أمراً بضد معين ، لا بطريق القصد ولا بطريق اللزوم ، بل هو نهى عن الفعل المقصود تركه بطريق القصد ، وذلك يستلزم الأمر بالقدر المشترك بين الأضداد ، فهو أمر بمعنى مطلق كلي ، والأمر بالمعنى المطلق الكلي ليس أمراً بمعين بخصوصه ، ولا نهياً عنه ، بل لا يمكن فعل المطلق إلا بمعين ، أى معين كان ، فهو أمر بالقدر المشترك بين المعينات ، فما امتاز به معين عن معين فالحيرة فيه إلى المأمور ، لم يؤمر به ولم ينه عنه ، وما اشتركت فيه المعينات — وهو القدر المشترك — فهو الذى أمر به الأمر .

وهذا يحل الشبهة في مسألة المأمور المخير<sup>(٢)</sup> ، والأمر بالمساهية الكلية : هل يكون أمراً بشئ من جزئياتها أم لا ؟ فالخير<sup>(٣)</sup> [ هو ] الذى يكون أمر<sup>(٤)</sup> بخصلة من خصال معينة ، كما في فدية الأذى وكفارة اليمين ، كقوله تعالى : ﴿ فِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٦] ، وقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [سورة المائدة : ٨٩] ، فهنا اتفق المسلمون على أنه إذا فعل واحداً منها برئت ذمته ، وأنه إذا ترك الجميع لم يعاقب على ترك الثلاثة ، كما يعاقب إذا وجب عليه أن يفعل الثلاثة كلها .

(١) قال ابن طاهر البغدادي في كتابه « أصول الدين » ( ص ٢٠٠ ) : « ... وزعم بعض المعتزلة البغدادية أنا مأمورون بالمباح ، واعتل بأن فاعل المباح يترك به معصية ، وإذا كان منها عن المعصية فهو مأمور بتركها » وانظر مقالات الإسلاميين ٢ / ٤٤٧ . ( والكعبى من المعتزلة البغداديين ) .

(٢) ر : والأمر .

(٣) هو : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٤) م : أمر . كذا في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : أمراً .

وكذلك اتفق العقلاء المتعبرون على أن الواجب ليس معينا في نفس الأمر ، وأن الله لم يوجب عليه ما علم أنه سيفعله ، وإنما يقول هذا بعض الغالطين ، ويحكمه طائفة عن طائفة ظلما عليهم ، بل أوجب عليه أن يفعل هذا أو هذا ، وهو كما قال ابن عباس : كل شيء في القرآن « أو » ... [ « أو » <sup>(١)</sup> ] فهو على التخيير ، وكل شيء في القرآن « فمن لم يجد » فهو على الترتيب ، والله يعلم أن العبد يفعل واحدا بعينه مع علمه أنه لم يوجهه عليه بخصوصه .

/ ثم اضطرب الناس هنا : هل الواجب الثلاثة ، فلا يكون هناك فرق بين المعين وبين الخير ، أو الواجب واحد لا بعينه ، فيكون المسأور به مبهما غير معلوم للمسأور ؟ ولا بد في الأمر من تمكن المسأور من العلم بالمسأور <sup>(٢)</sup> [ به ] والعمل به . والقول بإيجاب الثلاثة يحمي عن المعتلة ، والقول بإيجاب واحد لا بعينه هو قول الفقهاء .

وحقيقة الأمر : أن الواجب هو القدر المشترك بين الثلاثة ، وهو مسمى أحدها . فالواجب أحد الثلاثة ، وهذا معلوم متميز معروف للمسأور ، وهذا المسمى يوجد في هذا المعين وهذا المعين وهذا المعين ، فلم يجب واحد بعينه غير معين ، بل وجب أحد المعينات ، والامتنال يحصل بواحد منها وإن لم يعينه الأمر . والمتناقض هو أن يوجب معينا ولا يعينه ، أما إذا كان الواجب غير معين بل هو القدر المشترك ، فلا منافاة بين الإيجاب وترك التعيين .

(١) أو : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) به : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٣) م ، ق : وإن لم يعينه والأمر المتناقض ...

وهذا يظهر بالواجب المطلق، وهو الأمر بالمساهية الكلية، كالأمر بإعتاق رقبة، [ فإن الواجب رقبة<sup>(١)</sup> ] مطلقة، والمطلق لا يوجد إلا معينا، لكن لا يكون معينا في العلم والقصد، فالأمر لم يقصد واحدا بعينه، مع علمه بأنه لا يوجد إلا معينا، وأن المطلق الكلي عند الناس وجوده في الأذهان<sup>(٢)</sup> لا في الأعيان، فإما هو مطلق كلي في أذهان الناس لا يوجد إلا معينا مشخصا مخصوصا متميزا في الأعيان، وإنما سمي كليا لكونه في الذهن كليا، وأما [ في ]<sup>(٣)</sup> الخارج فلا يكون في الخارج ما هو كلي أصلا.

وهذا الأصل ينفع في عامة العلوم، فلهذا يتعدد ذكره في كلامنا بحسب الحاجة إليه، فيحتاج أن يفهم في كل موضع يحتاج إليه فيه، كما تقدم، وبسبب الغلط فيه ضل طوائف من الناس، حتى في وجود الرب تعالى، وجعلوه وجودا مطلقا، إما بشرط الإطلاق، وإما بغير شرط الإطلاق، وكلاهما يمتنع وجوده في الخارج. والمتفلسفة منهم من يقول: يوجد المطابق بشرط الإطلاق في الخارج، كما يذكر عن شبيعة أفلاطون القائلين بالمثل الأفلاطونية، ومنهم من يزعم وجود المطلقات في الخارج مقارنة للعينات، وأن الكلي المطلق جزء من المعين الجزئي، كما يذكر / عن يذكر عنه من أتباع أرسطو صاحب المنطق.

١٢٩/١

وكلا القولين خطأ صريح، فإننا نعلم بالحس وضرورة العقل أن الخارج ليس فيه إلا شيء معين مختص لا شركة فيه أصلا، ولكن المعاني الكلية العامة المطلقة في الذهن، كالألفاظ المطلقة والعامة في اللسان، وكان الخط الدال على تلك الألفاظ،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م)، (ق).

(٢) م، ق، ر: وأن المطلق الكلي وجوده عند الناس في الأذهان.

(٣) في: ساقطة من (م)، (ق).

فالخط يطابق اللفظ ، واللفظ يطابق المعنى ، فكل من الثلاثة يتناول الأعيان الموجودة في الخارج ويشملها ويعممها ، لا أن في الخارج شيئا هو نفسه يعم هذا وهذا ، أو يوجد في هذا وهذا ، أو يشترك فيه هذا وهذا ، فإن هذا لا يقوله من يتصور ما يقول ، وإنما يقوله من اشتبهت عليه الأمور الذهنية بالأمور الخارجية ، أو من قلّد بعض من قال ذلك من الغالطين فيه .

ومن علم هذا علم كثيرا مما دخل في المنطق من الخطأ في كلامهم في الكليات والجزئيات ، مثل الكليات الخمس : الجنس ، والفصل ، والنوع ، والخاصة ، والمرض العام .

وما ذكره من الفرق<sup>(١)</sup> بين الذاتيات واللوازم للماهية ، وما ادعوه من تركيب الأنواع من الذاتيات المشتركة المميزة التي يسمونها الجنس والفصل ، وتسمية هذه الصفات أجزاء الماهية ، ودعواهم أن هذه الصفات التي يسمونها أجزاء تسبق الموصوف في الوجود الذهني والخارجي جميعا ، وإثباتهم في الأعيان الموجودة في الخارج حقيقة عقلية مغايرة للشيء المعين الموجود ، وأمثال ذلك من أغاليطهم التي تقود من اتبعها إلى الخطأ في الإلهيات ، حتى يعتقد في الموجود الواجب : أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق كما قاله طائفة من الملاحدة ، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية كلها كما قاله ابن سينا وأمثاله ، مع العلم بصريح العقل أن المطلق بشرط الإطلاق أو بشرط سلب الأمور الثبوتية يمتنع وجوده في الخارج ، فيكون الواجب الوجود ممتنع الوجود .

(١) م ، ق : الفرق .

وهذا الكفر المتناقض وأمثاله هو سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلى الزندقة، وقد يطعن في هذا من لم يفهم حقيقة المنطق وحقيقة لوازمه، ويظن أنه في نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساد، ولا ثبوت حق / ولا انتفاء، وإنما هو آلة تعصم مراعاتها عن الخطأ في النظر، وليس الأمر كذلك، بل كثير مما ذكره في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، ويكون من قال بلوازمه ممن قال الله تعالى فيه: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الملك : ١٠] .

١٣٠/١

والكلام في هذا مبسوط في غير هذا الموضع<sup>(١)</sup>، وإنما يلتبس ذلك على كثير من الناس بسبب ما في ألفاظه من الإجمال والاشتراك والإيهام، فإذا فُسر المراد بتلك الألفاظ انكشفت حقيقة المعاني المعقولة، كما سننبه على ذلك إن شاء الله تعالى . والغرض هنا : أن الأمر بالشيء الذي له لوازم لا توجد إلا بوجوده، سواء كانت سابقة على وجوده أو كانت لاحقة لوجوده، قد يكون الأمر قاصدا للأمر بتلك اللوازم، بحيث يكون أمرا بهذا وبهذا اللازم، وأنه إذا تركهما عوقب على كل منهما، وقد يكون المقصود أحدهما دون الآخر، وكذلك النهى عن الشيء الذي له ملزوم، قد يكون قصده أيضا ترك الملزوم لما فيه من المفسدة، وقد يكون تركه غير مقصود له، وإنما لزم لزوما .

ومن هنا ينكشف لك سر مسألة اشتباه الأخت بالأجنبية، والمذكي بالميت، ونحو ذلك مما يُنبى العبد فيه عن فعل الاثنين لأجل الاشتباه، فقالت طائفة : كلتاها محرمة، وقالت طائفة : بل المحرم في نفس الأمر الأخت والميتة، والأخرى

(١) وخاصة كتابه « الرد على المنطقيين » .

(٢) م ، ق ، : انكشف .

إنما نهى عنها لعل الاشتباه، وهذا القول أغلب على فطرة الفقهاء، والأول أغلب على طريقة من لا يعمل في الأعيان معاني تقتضى التحليل والتحرير، فيقول : كلاهما نهى عنه، وإنما سبب النهى اختلف .

والتحقيق في ذلك أن المقصود للناهى اجتناب الأجنبية والميتة فقط، والمفسدة التى من أجلها نهى عن العين موجودة فيها فقط، وأما ترك الأخرى فهى من باب اللوازم، فهنا لا يتم اجتناب المحرم الا باجتنابه، وهنا لا يتم فعل الواجب إلا بفعله .

وهذا نظير من ينهى الطبيب عن تناول شراب مسوم، واشتباه ذلك / القَدَح ١٣١/١ بغسيره، فعلى المريض اجتناب القدمين، والمفسدة فى أحدهما، ولهذا لو أكل الميتة والمذكى لموقب على أكل الميتة<sup>(١)</sup>، كما لو أكلها وحدها، ولا يزداد عقابه بأكل المذكى، بخلاف ما إذا أكل ميتتين فإنه يعاقب على أكلهما أكثر من عقاب من أكل إحداهما .

إذا عرف هذا فقله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [سورة البقرة : ٤٢] نهى عنهما، والثانى لازم للأول مقصود بالنهى، فمن لبس الحق بالباطل كتم الحق وهو معاقب على لبسه الحق بالباطل، وعلى كتمان<sup>(٢)</sup> الحق، فلا يقال : النهى عن جمعهما فقط، لأنه لو كان هذا صحيحا لم يكن مجرد كتمان الحق موجبا للذم، ولا مجرد لبس الحق بالباطل موجبا للذم، وليس الأمر كذلك، فإن كتمان أهل الكتاب ما أنزل الله من اليينات والهدى من بعد ما بينه للناس يستحقون به العقاب باتفاق المسلمين، وكذلك لبسهم الحق الذى أنزله الله بالباطل

(١) م : الذكى .

(٢) م ، ر ، ط : كتمان .

الذى ابتدعوه، وجمع بينهما بدون إعادة حرف النفى لأن اللبس مستلزم للكتمان، ولم يقتصر على الملزوم لأن اللازم مقصود بالنبه .

فهذا يبين لك بعض ما فى القرآن من الحكم والأسرار . وإنما كان اللبس مستلزماً للكتمان لأن من لبس الحق بالباطل، كما فعله أهل الكتاب — حيث ابتدعوا ديناً لم يشره الله ، فأمرُوا بما لم يأمر به <sup>(١)</sup> ، ونهوا عما لم ينه عنه ، وأخبروا بخلاف ما أخبر به — فلا بد له أن يكتم من الحق المنزل ما يناقض بدعته، إذ الحق المنزل الذى فيه خبر بخلاف ما أخبر به إن لم يكتمه لم يتم مقصوده ، وكذلك الذى فيه إباحة لما نهى عنه أو إسقاط لما أمر به .

والحق المنزل إما أمر ونهى وإباحة، وإما خبر، فالبدع الخيرية كالبدع المتعاقبة بأسماء الله تعالى وصفاته والنبين واليوم الآخر لا بد أن يخبروا فيها بخلاف ما أخبر الله به <sup>(٢)</sup> ، والبدع الأمرية ، كمعصية الرسول المبعوث إليهم ونحو ذلك ، لا بد أن يأمرُوا فيها بخلاف ما أمر الله به ، والكتب المتقدمة تخبر عن الرسول النبى الأسمى وتأمر باتباعه .

/ والمقصود هنا الاعتبار، فإن بنى إسرائيل قد ذهبوا أو كفروا <sup>(٤)</sup>، وإنما ذكرت قصصهم عبرة لنا ، وكان بعض السلف يقول : « إن بنى إسرائيل ذهبوا، وإنما يعنى أتم »، ومن الأمثال السائرة : « إياك أعنى واسمعى يا جارة » فكان فيما خاطب الله به بنى إسرائيل عبرة لنا : أن لا نلبس الحق بالباطل ، ونكتم الحق .

١٣٢/١

(١) س ، ر ، ط : يؤمر .

(٢) ر أو إسقاط : كذا فى ( م ) ، وفى سائر النسخ : وإسقاط .

(٣) به : ليست فى ( س ) .

(٤) ر ( فقط ) : وكفروا .

(٥) به : ساقطة من ( ق ) ، ( ر ) .

والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات ، أوثوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك ، لا بد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق ، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله ، فلا تجد قط مبتدعا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ، ويبغضها ، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ، ويبغض من يفعل ذلك ، كما قال بعض السلف : ما ابتدع أحد بدعة إلا نُزِعَتْ حلاوة الحديث من قلبه . ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لا بد [ له ] <sup>(١)</sup> أن يلبس فيه حقا بباطل ، بسبب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة . ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن ، وتأولته على غير تأويله » مما كتبه في حبيسه — وقد ذكره الخلال في كتاب «السنة» والقاضي أبو يعلى ، وأبو الفضل التيمي ، وأبو الوفاء ابن عقيل ، وغير واحد من أصحاب أحمد ، ولم ينفعه أحد منهم عنه — قال في أوله : «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يُحْيُونَ بكتاب الله الموتى ، ويصرون بنور الله أهل العمى ، فكُم من قتل لإبليس قد أحيوه ، وكُم من تائه ضال قد هدّوه ، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ! يتفون عن كتاب الله تحريف الغالين <sup>(٢)</sup> ، واتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على

(١) له : زيادة في (س) .

(٢) م ، ق : بحسب ما يقول ؛ (د) : بحسب ما يقوله .

(٣) م (فقط) : التيمي . وهو عبد الواحد بن عبد العزيز أبو الفضل التيمي (أخو عبد الوهاب) ، المتوفى سنة ٤١٠ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٧٩/٢ ؛ المتظم ٢٥٩/٧ .

(٤) م ، ق : الضالين .



مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، / فنعوذ بالله من فتن المضلين» .

١٣٣/١

والمقصود هنا قوله : « يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم » ، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس ، هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة ، وتلك الألفاظ تكون [موجودة] مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس ، لكن بمراد آخر غير المعاني التي قصدوها هم بها ، فيقصدون هم بها معاني أخرى ، فيحصل الاشتباه والإجمال ، كلفظ العقل والعقل والمقول ؛ فإن لفظ « العقل » في لغة المسلمين إنما يدل على عرض ، إما مسمى مصدر عقل يعقل عقلا ، وإما قوة يكون بها العقل ، وهي الفريضة ، وهم يريدون بذلك جوهرًا مجردًا قائمًا بنفسه .

المتقدمة يستعملون  
ألفاظ الكتاب  
والسنة والفتنة  
ولكن يقصدون  
بها معاني أخرى

وكذلك لفظ « المادة ، والصورة » ، بل وكذلك لفظ : الجوهر ، والعرض ، والجسم ، والتعريف ، والجهة ، والتركيب ، والجزء ، والافتقار ، والعلة ، والمعلول ، والعاشق ، [والعشق] ، والمعشوق ، بل ولفظ « الواحد » في التوحيد ، بل ولفظ « الحدوث ، والقدم » ، بل ولفظ « الواجب ، والممكن » ، بل ولفظ « الوجود ، والموجود » ، والذات « وغير ذلك من الألفاظ .

وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم ، كما لأهل الصناعات العملية ألفاظ يعبرون بها عن صناعاتهم ، وهذه

(١-١) : ساقطة من (د) وسبق مراجعة هذا النص على كتاب الإمام أحمد بن حنبل (الرد

على الجهمية) انظر ص ١٨ .

(٢) موجودة : زيادة في (س) .

(٣) والعشق : ساقطة بن (م) ، (ق) .

الألفاظ هي عرفية عرفاً خاصاً ، ومرادهم بها غير المفهوم منها في أضل اللغة ، سواء كان ذلك المعنى حقاً أو باطلاً .

وإذا كان كذلك فهذا مقام يحتاج إلى بيان :

وذلك أن هؤلاء المعارضين إذا لم يخاطبوا بلغتهم واصطلاحهم فقد يقولون : إنا لا نفهم ما قيل لنا ، أو أن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا ، ويلبسون على الناس بأن الذى عنيناه بكلامنا حق معلوم بالعقل أو باللوق ، ويقولون أيضاً : إنه موافق للشرع ، إذا لم يظهروا مخالفة الشرع ، كما يفعله الملاحدة من القرامطة والفلاسفة ومن ضاهاهم . وإذا خوطبوا بلغتهم واصطلاحهم مع كونه ليس هو اللغة المعروفة التي نزل بها القرآن — فقد يفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن / في الظاهر .

١٣٤/١

فإن هؤلاء عبروا عن المعاني التي أثبتتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن ، وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر ، فليست تلك العبارات مما أثبتته القرآن ، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن متفياً باطلاً ، نفاه الشرع والعقل ، وهم اصطلاحوا بتلك العبارات على معان غير معانيها في لغة العرب ، فتبقى<sup>(١)</sup> إذا أطلقوا فيها لم تدل في لغة العرب على باطل ، ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل ؛ فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا : إنه لم يفهم مرادنا ، ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن ، وكان هذا من جهة كون تلك الألفاظ بجملة مشتبهة .

وهذا كالألفاظ المتقدمة مثل لفظ : القدم ، والحدوث ، والجوهر ، والجسم ، والعرض ، والمركب ، والمؤلف ، والمنتحيز ، والبعض ، والتوحيد ،

(١) شبق : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : فييقون .

معنى لفظ التوحيد  
في الكتاب والسنة  
مخالف لما يقصده  
المبتدع

والواحد؛ فهم يريدون بلفظ التوحيد والواحد في اصطلاحهم: ما لا صفة له ولا يعلم منه شيء دون شيء ولا يرى ، والتوحيد الذي جاء به الرسول لم يتضمن شيئاً من هذا النفي ، وإنما تضمن إثبات الإلهية لله وحده ، بأن يشهد أن لا إله إلا هو ، ولا يعبد إلا إياه ، ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يوالى إلا له ، ولا يعادى إلا فيه ، ولا يعمل إلا لأجله ، وذلك يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات .

قال جابر بن عبد الله في حديثه الصحيح في سياق حجة الوداع : « فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد : ليك اللهم ليك ، ليك لا شريك لك ليك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » ، وكانوا في الجاهلية يقولون : « ليك لا شريك لك ، إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك » فأهل النبي صلى الله عليه وسلم بالتوحيد كما تقدم .

قال تعالى : ﴿ وَالْهَكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٣] .

وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَمَا بَىٰ قَارِهَبُونَ ﴾ [سورة النحل : ٥١] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ [سورة المؤمنون : ١١٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلَ مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾

١٣٥/١

(١) س : تشهد .

(٢) س ، ر : إلا الله .

(٣) س : ولا تعبد ، وكذلك سائر الأفعال السابقة بصيغة البناء للعلوم .

(٤) الحديث ورد في المستدرك ٢٦٧/٤ ط . دار المعارف ولفظه « ليك اللهم ليك ، لا شريك لك ليك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » قال ابن عباس : أنه إليها فأنها تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الأستاذ المحقق : إسناده صحيح . وهو الثابت في مجمع الزوائد . والحديث مكررت رقم ٢٤٠٤ . وقال عنه : رواه أحمد ورجاله ثقات ؛ والحديث موجود في مسلم ٨٤١/٢ (كتاب الحج ، باب الطيبة وصفاتها) .

[ سورة الزخرف : ٤٥ ] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ [ سورة النحل : ٣٦ ] .

وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له . وقال تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴾ [ سورة الممتحنة : ٤ ] ، وقال تعالى عن المشركين : ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ سورة ص : ٥ ] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُكِّرْتُ بِرَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ أَنِ أَذْبَارِهِمْ نُفُورًا ﴾ [ سورة الإسراء : ٤٦ ] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُكِّرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْتَاظَتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِّرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ ﴾ [ سورة الزمر : ٤٥ ] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ \* وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴾ [ سورة الصافات : ٣٥ - ٣٦ ] ، وهذا في القرآن كثير .

وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية ، وهو اعتقاد أن الله وحده خالق العالم ، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف ، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد . ويظن هؤلاء أنهم إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد .

وكثير من أهل الكلام يقول : التوحيد له ثلاث معان ، وهو : واحد في ذاته لا قسم له ، أو لا جزء له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله

(١) م : وقد أخبر .

(٢) م : عن كل من الخ .

لا شريك له، وهذا المعنى الذى تتناوله هذه العبارة فيها ما يوافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول، وليس الحق الذى فيها هو الغاية التى جاء بها الرسول، بل التوحيد الذى أمر به أمر يتضمن الحق الذى فى هذا الكلام وزيادة أخرى، فهذا من الكلام الذى ليس فيه الحق بالباطل وكتم الحق.

وذلك أن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب تعالى من الصفات، ونزهه عن كل ما ينزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء — لم يكن موحدًا، بل ولا / مؤمنًا حتى يشهد أن لا إله إلا الله، فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له.

١٣٦/١

والإله هو بمعنى المسأله المعبود الذى يستحق العبادة، ليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق، فإذا فسر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخص وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية فى التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذى ينقلونه عن أبى الحسن وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذى بعث الله به رسوله<sup>(١)</sup>، فإن مشركى العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين.

قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [سورة يوسف: ١٠٦]، قال طائفة من السلف: تسألهم من خلق السماوات والأرض فيقولون: الله، وهم مع هذا يعبدون غيره. وقال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ \* قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ \* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ \* قُلْ مَنْ يَسْجُدُ لِلْكَوْثِ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٨٤-٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَنَحْنُ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة العنكبوت: ٦١].

(١) م، ق، ر: رسله.

فليس كل من أقر أن الله رب كل شيء وخالقه يكون عابدا له دون ما سواه ،  
داعيا له دون ما سواه ، راجيا له خائفا منه دون ما سواه ، يوالى فيه ، ويعادى  
فيه ، ويطيع رسله ، ويأمر بما أمر به ، وينهى عما نهى عنه . وقد قال تعالى :  
﴿ وَقَالُوا لَهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [سورة الأنفال : ٣٩] ،  
وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء وأثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به  
وجعلوا له أندادا ، قال تعالى : ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَٰئِكَ كَانُوا  
لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ \* قل لله الشفاعة جميعا ﴿ [سورة الزمر : ٤٣ - ٤٤] .  
وقال تعالى : ﴿ وَاعْبُدُونِ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا  
عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَشُبُّونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ مُبَٰحَاةً وَتَعَالَىٰ  
عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة يونس : ١٨] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَىٰ كَمَا  
خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمُ الَّذِينَ  
زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [سورة  
الأنعام : ٩٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ  
كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٥] .

ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب ، ويدعوها<sup>(١)</sup>  
كما يدعو الله تعالى ، ويصوم لها ، وينسك لها ، ويتقرب إليها ، ثم يقول : إن  
هذا ليس بشرك ، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لى ، فإذا جعلتها سببا  
وواسطة لم أكن مشركا .

(١) د (قط) : فى .

(٢) م ، ر ، ط : يدعى .

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك ، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله ، وهم لا يدخلونه في مسمى التوحيد الذي اصطلاحوا عليه ، وأدخلوا في ذلك نفي صفاته ، فإنهم إذا قالوا : لا قسم له <sup>(١)</sup> ، ولا جزء له ، ولا شبهة له <sup>(٢)</sup> ، فهذا اللفظ — وإن كان يراد به معنى صحيح — فإن الله ليس كذلك شيء ، وهو سبحانه لا يجوز عليه أن يتفرق ، ولا يفسد ، ولا يستحيل ، بل هو أحد صمد ، والصمد : الذي لا جوف له ، وهو السيد الذي كل مؤدده ، فإنهم يدرجون في هذا نفي علوه على خلقه ومباينته لمصنوعاته ، ونفي ما ينفونه من صفاته ، ويقولون : إن إثبات ذلك يقتضي أن يكون مركبا متقسما ، وأن يكون له شبهة . وأهل العلم يعلمون أن مثل هذا لا يسمى في لغة العرب التي نزل بها القرآن تركيبا وانقسامًا ، ولا تمثيلا . وهكذا الكلام في مسمى الجسم والعرض والجوهر والتمييز وحلول الحوادث وأمثال ذلك ، فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسميها الذي ينفونه أمورا بما وصف الله به نفسه ، ووصفه به رسوله ، فيدخلون فيها نفي علوه وقدرته وكلامه ، ويقولون : إن القرآن مخلوق ، لم يتكلم الله به ، وينفون بها رؤيته ، لأن رؤيته على اصطلاحهم / لا تكون إلا لتمييز في جهة وهو جسم ، ثم يقولون : والله متزه عن ذلك : فلا تجوز رؤيته . وكذلك يقولون : [ إن ] المتكلم لا يكون إلا جسما متحيزا ، والله ليس بجسم متحيز <sup>(٣)</sup> فلا يكون متكلما ، ويقولون : لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا ، والله ليس بجسم متحيز <sup>(٤)</sup> ، فلا يكون متكلما فوق العرش ، وأمثال ذلك .

١٣٨/١

(١) س ، ر ، ط : لا قسم .

(٢) س ، ط : ولا شبهة ؛ ر : ولا مشابهة .

(٣) إن : في (س) فقط .

(٤) — (٤) : ساقط من (ر) فقط . وسقطت كلمة « متكلما » من : ط .

لأما أن يمتنع من  
التكلم بالألفاظ  
المتقدمة وإما أن  
يقول ما وافق  
معناه الكتاب  
والسنة

وإذا كانت هذه الألفاظ مجملة - كما ذكر - فالمخاطب لهم إما أن يفصل ويقول :  
ما تريدون بهذه الألفاظ ؟ فإن فسروها بالمعنى الذى يوافق القرآن قبيات : وإن  
فسروها بخلاف ذلك رُدَّت .

وإما أن يمتنع عن موافقتهم فى التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا ، فإن امتنع  
عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى العجز والانقطاع ، وإن تكلم بها معهم نسبوه  
إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التى تحتل حقا وباطلا ، وأوهى الجاهل باصطلاحهم :  
أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعانى الباطلة التى ينزه الله عنها ، فينشذ <sup>(١)</sup> تختلف  
المصاحبة ، فإن كانوا فى مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال  
لهم : لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى مادعا إليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه ،  
ولاله دعوة الناس إلى ذلك ، ولو قدر أن ذلك المعنى حق .

وهذه الطريق تكون أصح إذا لبس ملبس منهم على ولاية الأمور ، وأدخلوه  
فى بدعتهم ، كما فعلت الجهمية بن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه فى بدعتهم  
من القول بخناق القرآن وغير ذلك ، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال : استونا  
بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك ، وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب  
والسنة .

وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء ، وإذا ردوا  
إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل ، وهؤلاء المختلفون يدعى أحدهم : أن العقل  
أداه إلى علم ضرورى ينازعه فيه الآخر ، فلهذا لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الأمة  
فى موارد النزاع إلا الكتاب والسنة .

(١) من : وجهت فتختلف .



١٣٩/١

وبهذا ناظر الإمام أحد الجهمية لما دعوه إلى المحنة، وصار يطالبهم / بدلالة الكتاب والسنة على قولهم، فلما ذكروا حججهم كقوله تعالى: ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٢]، وقوله: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ ﴾ [سورة الأنبياء: ٢]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «تجىء البقرة وآل عمران» وأمثال ذلك من الأحاديث<sup>(١)</sup>، مع ما ذكره من قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله خلق الذكرك» — أجابهم عن هذه الحجج بما يبين<sup>(٢)</sup> به أنها لا تدل على مطلوبهم .

ولما قالوا: ما تقول في القرآن: أهو الله أو غير الله؟ [عارضهم بالعلم فقال: ما تقولون في العلم: أهو الله أو غير الله؟]<sup>(٣)</sup> .

ولما ناظره أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث<sup>(٤)</sup>، وكان من أحذقهم بالكلام: ألزمه التجسيم، وأنه إذا أثبت لله كلاما غير مخلوق لزم أن يكون جسما .

فأجابه الإمام أحمد بأن هذا اللفظ لا يدري<sup>(٥)</sup> مقصود المتكلم به، وليس له أصل في الكتاب والسنة والإجماع، فليس لأحد أن يلزم الناس أن ينطقوا به، ولا بمذلوله، وأخبره أني أقول: هو أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد؛ فبين أني لا أقول: هو جسم ولا ليس بجسم، لأن كلا الأمرين بدعة محدثة في الإسلام، فليست هذه من الحجج الشرعية التي يجب على الناس لإجابة من دعا إلى موجبها، فإن الناس إنما عليهم إجابة الرسول فيما دعاهم إليه، وإجابة من

(١) م، ق، ص، ط: الحديث؛ وقد ورد الحديث في: الترمذي ١١/١٤ (ط. النازي) ولفظه:   
ثابتان كأنهما غيايتان وبينهما شرف، أو كأنهما غممان سوداران، أو كأنهما ظله من طير صواف   
تجدلان عن صاحبيه وفي الترغيب والترهيب (مع اختلاف في بعض اللفاظ) ٢٩/٣ — ٣٠ .

(٢) م: تبيين .

(٣) ما بين المقوفين ساقط من (م)، (ق) .

(٤) م، ق: بن رغوث، وهو خطأ ظاهر، وسقط ترجمته، ص ١٥٤، ت ٢ .

(٥) م: لا ندري .

دعاهم إلى ما دعاهم إليه الرسول صلى الله عليه وسلم، لا إجابة من دعاهم إلى قول مبتدع، ومقصود المتكلم بها مجمل لا يُعرف إلا بعد الاستفصال والاستفسار، فلا هي معروفة في الشرع، ولا معروفة بالعقل إن لم يستفسر المتكلم بها.

فهذه المناظرة ونحوها هي التي تصلح إذا كان المناظر داعيا. وأما إذا كان المناظر معارضا للشرع بما يذكره<sup>(١)</sup>، أو ممن لا يمكن أن يُرد إلى الشريعة، مثل من لا يلتزم الإسلام ويدعو الناس إلى ما يزعمه من العقليات، أو ممن يدعى أن الشرع خاطب الجمهور، وأن المعقول الصريح يدل على باطن يخالف الشرع، ونحو ذلك، أو كان الرجل ممن عرضت له شبهة من كلام هؤلاء — فهؤلاء لا بد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها: إما بالفاظهم، وإما بالفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم.

وحيث يُقال لهم: الكلام إما أن / يكون في الألفاظ، وإما أن يكون في المعاني، وإما أن يكون فيهما، فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بالفظ، كما تسلكه المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع، بل يسميه علة وعاشقا ومعشوقا ونحو ذلك، فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسنا، وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم<sup>(٢)</sup>، فبيان ضلالهم ودفع صياهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ، كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا بلبس ثيابهم<sup>(٣)</sup>، فدفعهم بلبس ثيابهم<sup>(٤)</sup> خير من ترك الكفار يحولون في خلال الديار خوفا من التشبه بهم في الثياب.

(١) من، ص: نذكره.

(٢) من: الا مخاطبتهم بلغتهم.

(٣) من: ضلالهم.

(٤) من، ر، ط: بلباس.

وأما إذا كان الكلام مع من قد يتقيد بالشريعة ، فإنه يُقال له : إطلاق هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً بدمية ، وفي كل منهما تليس وإيهام ، فلا بد من الاستفسار والاستفصال ، أو الامتناع عن إطلاق كلا الأمرين في النفي والإثبات .

وقد ظن طائفة من الناس أن ذم السلف والأئمة للكلام وأهل الكلام كقول أبي يوسف : من طلب العلم بالكلام تزندق ؛ وقول الشافعي : حكى في أهل الكلام : أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويُطاف بهم في القبائل والعشائر ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة ، وأقبل على الكلام ؛ وقوله : لقد اطلمت من أهل الكلام على شيء ما كنت أظنه ، ولأن يبتلى العبد بكل ذنب ما خلا الإشرار بالله ، خير [ له ]<sup>(١)</sup> من أن يبتلى بالكلام . وقول الإمام أحمد : ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح ، وقُل أحد نظر في الكلام إلا كان في قلبه غُلٌّ على أهل الإسلام ؛ وأمثال هذه الأقوال المعروفة عن الأئمة<sup>(٢)</sup> — ظن بعض الناس أنهم إنما ذموا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المحدثه ، كلفظ الجوهر والجسم والعرض ، وقالوا : إن مثل هذا لا يقتضي الذم ، كما لو أحدث الناس آنية يحتاجون إليها ، أو سلاحاً يحتاجون إليه لمقاتلة العدو ، وقد ذكر هذا صاحب «الإحياء» وزيه . وليس الأمر كذلك ، بل ذمهم للكلام لفساد معناه أعظم من ذمهم لحدوث ألفاظه ، فذموه لاشتماله على معان باطلة مخالفة للكتاب والسنة [ ومخالفته للعقل

١٤١/١

(١) م ، ق : الكلام .

(٢) والنعال : ساقطة من (س) .

(٣) له : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٤) أورد السيوطي في آية (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام) نشر وتحقيق الدكتور

على سامي الفشار نصوماً كثيرة في ذم الكلام ، انظر على الخصوص صفحات من ١٤ — ٤٩ وانظر أيضاً (نقد العلم والمناهج) لابن الجوزي .

الصريح ، ولكن علامة بطلانها مخالفتها للكتاب <sup>(١)</sup> والسنة ، وكل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل قطعاً . ثم من الناس من قد يعلم بطلانه بعقله ، ومنهم من لا يعلم ذلك .

وأيضاً فإن المناظرة بالألفاظ المحدثة المجعلة المبتدعة المحتملة للحق والباطل إذا أمّنتها أحد المتناظرين ونفاها الآخر كان كلاهما مخطئاً ، وأكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء ، وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه إلا الله ؛ فإذا رد الناس ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة فالمعانى الصحيحة ثابتة فيهما ، والمحق يمكنه بيان ما يقوله من الحق بالكتاب والسنة ، ولو كان الناس محتاجين في أصول دينهم إلى ما لم يبينه الله ورسوله لم يكن الله قد أكل لامة دينهم ، ولا أتم عليهم نعمته ، فتحن نعلم أن كل حق يحتاج الناس إليه في أصول دينهم لا بد أن يكون مما بينه الرسول ، إذ كانت فروع الدين لا تقوم إلا بأصوله ، فكيف يجوز أن يترك الرسول أصول الدين التي لا يتم الإيمان إلا بها لا يبينها للناس ؟

ومن هنا يعرف ضلال من ابتدع طريقاً أو اعتقاداً زعم أن الإيمان لا يتم إلا به ، مع العلم بأن الرسول لم يذكره .

وهذا مما احتج به علماء السنة على من دعاهم إلى قول الجهمية القائلين بخلق القرآن ، وقالوا : إن هذا لو كان من الدين الذي يجب الدعاء إليه لعرفه الرسول ،

(١) ما بين المقوفين : ساقط من (م) ، (ق) .

ودعا أمته إليه ، كما ذكره أبو عبد الرحمن الأذرى<sup>(١)</sup> في مناظرته للقاضى أحمد بن أبى دؤاد قدام الوراق .

وهذا مما رد به علماء السنة على من زعم أن طريقة الاستدلال على إثبات الصانع سبحانه بإثبات الأعراض وحدثها من الواجبات التى لا يحصل الإيمان إلا بها ، وأمثال ذلك .

وبالجملة - فالخطاب له مقامات : فإن كان الإنسان فى مقام دفع من يلزمه / ويأمره بدعة ويدعوه إليها أمكنه الاعتصام بالكتاب والسنة ، وأن يقول : لا أجيبك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله ، بل هذا هو الواجب مطلقا .

١٤٢/١

وكل من دعا إلى شيء من الدين بلا أصل من كتاب الله وسنة رسوله فقد دعا إلى بدعة وضلالة ، والإنسان فى نظره مع نفسه ومناظرته لغيره إذا اعتصم بالكتاب والسنة هداه الله إلى صراطه المستقيم ، فإن الشريعة مثل سفينة نوح عليه السلام ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق ، وقد قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٣] ، وقال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣] . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته : « إن أصدق الكلام كلام

(١) من (نقط) : أبو عبد الرحمن الأذرى الأدنى . وهو عبد الرحمن بن يزيد بن المهلب الأذرى من أمراء هذا البيت الأذرى ، قتل بالموصل سنة ١٢٣ هـ . انظر ترجمته فى : الكامل لابن الاثير ١١٨/٥ ؛ الأعلام ١١٨/٤ .

(٢) هو أحمد بن أبى دؤاد بن جرير بن مالك الأهادى (أبو عبد الله) أحد القضاة المشهورين من المعتزلة ورأس فتن القول بخلق القرآن ، قيل ولد بالبصرة سنة ١٦٠ هـ . وتوفى ببغداد سنة ٢٤٠ هـ . قال الذهبي : كان جهليا بغيضا حل الخلقاء على امتحان الناس فى القرآن . انظر ترجمته فى : ابن خلكان ٦٣/١ - ٧٥ ؛ النجوم الزاهرة ٢/٣٠٠ - ٣٠٢ ؛ تاريخ بغداد ٤/١٤١ ؛ لسان الميزان ١/١٧١ ؛ البداية والنهاية ١٠/٣١٩ ؛ الأعلام ١٢٠/١ .

الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة<sup>(١)</sup> . وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذى رواه مسلم فى سياق حجة الوداع : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله تعالى » . وفى الصحيح : أنه قيل لعبد الله بن أبى أوفى : هل وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم [بشيء]<sup>(٢)</sup> ؟ قال : لا ، قيل : فلم ، وقد كتب الوصية على الناس ؟ قال : وصى بكتاب الله<sup>(٣)</sup> . وقد قال تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٣] وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [سورة النساء : ٥٩] ، ومثل هذا كثير . وأما إذا كان الإنسان فى مقام الدعوة لغيره والبيان له ، وفى مقام النظر أيضا ، فعليه أن يعتصم أيضا بالكتاب والسنة ، ويدعو إلى ذلك ، وله أن يتكلم مع

(١) ورد الحديث مع اختلاف فى الألفاظ فى : مسلم ٩٢/٢ (كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة) ؛ البخارى ٩٢/٩ (كتاب الاعتصام ، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولفظه : « إن أحسن الحديث . . . » الخ ؛ سنن أبى داود ٢٠١/٤ (كتاب السنة ، باب فى لزوم السنة) ؛ النسائى ١٥٣/٣ (كتاب صلاة العيدين ، باب الخطبة) ؛ ابن ماجه ١٧/١ (المقدمة ، باب اجتناب البدع والجدل) ؛ مسند الدارمى ٤٤/١ (المقدمة ، باب اتباع السنة) ؛ مسند أحمد ٣١٠/٣ .

(٢) ورد الحديث فى المسند ٣٦٧/٤ ولفظه « وإني تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله . . . » وفى الدارمى ٤٣٢/٢ (كتاب فضائل القرآن ، باب فضل من قرأ القرآن) ؛ مسلم ٨٩٠/٢ (كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم) ولفظه : وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به : كتاب الله .

(٣) بشىء ، زيادة فى (س) .

(٤) ورد هذا الحديث فى البخارى ٣/٤ (كتاب الوصايا) ، ١٩١/٦ (كتاب فضائل القرآن) ؛ الترمذى ٢٧٣/٨ (كتاب الوصايا) ، وقال الترمذى : حديث حسن ؛ النسائى ٢٠٠/٦ (كتاب الوصايا) ؛ ابن ماجه ١٠٠/٢ (كتاب الوصايا ، باب هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشىء) ؛ الدارمى ٤٠٣/٢ (كتاب الوصايا ، باب من لم يوص) ؛ المسند ٣٥٤/٤ بألفاظ مختلفة .

ذلك، وبين الحق الذي جاء به الرسول بالأقنسة العقلية والأمثال المضروبة، فهذه  
طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة، فإن الله سبحانه وتعالى ضرب الأمثال  
في كتابه، وبين بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله وأمر المعاد وغير ذلك من ١٤٣/١  
أصول الدين، وأجاب عن معارضة المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ  
إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [سورة الفرقان: ٣٣].

وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخاطباته، ولما قال: «ما منكم  
من أحد إلا سيخولبه ربه، كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر». قال له أبو رزين  
العقيلي: كيف يا رسول الله، وهو واحد ونحن كثير؟ فقال: سأنبئك بمثل  
ذلك في آلاء الله، هذا القمر آية من آيات الله كلّم يراه غليبا به، فالله أعظم<sup>(١)</sup>.  
ولما سأله أيضا عن إحياء الموتي ضرب له المثل بإحياء النبات.

(١) ورد حديث الرؤية بروايات مختلفة ومن طرق عدة في: البخاري ١٢٧/٩ (كتاب التوحيد،  
باب ما يذكر في الذات والصفات وأسماي الله) ولفظه: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون  
في رؤيته». الحديث، ومن رواية جرير بن عبد الله: «إنكم سترون ربكم ميّانا». الحديث؛ وفي مسلم  
١٦٤/١ (كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية) وجاء فيه من عدة طرق وقال المحقق الاستاذ محمد  
فؤاد عبد الباقي: «هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر، وفي الرواية الأخرى: «هل تضامون» فروى  
بشديد الراء وتحقيفها والتاء فيها مضمومة ومعنى المشدد: هل تضارون غيركم في حالة الرؤية بزحمة أو  
مخالفة في الرؤية أو غيرها لخفائه... ومعنى المخفف: هل يلحقكم في رؤيته ضمير وهو الضمير، وروى  
تضامون بشديد الميم وتحقيفها فن شددتها فتح التاء ومن خففها ضم التاء. ومعنى المشدد: هل تضامون  
وتطلقون في التوصل إلى رؤيته، ومعنى المخفف هل يلحقكم ضمير وهو المشقة والتعب ومعناه لا يشبه عليكم  
وترقاؤون فيه فيعارض بعضكم بعضا في رؤيته».

والحديث أيضا في سنن أبي داود ٢٣٣/٤ — ٢٣٤ (كتاب السنة، باب الرؤية)؛ سنن ابن ماجه  
٦٣/١ (المقدمة، باب فيما انكرت الجهمية)؛ الترمذي ١٨/١٠ — ١٩ بشرح ابن العربي (أبواب  
صفات الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى) وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وكذلك السلف ؛ فروى عن ابن عباس أنه لما أخبر بالرؤية عارضه السائل بقوله تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٣] فقال له : « ألسنت ترى السماء ؟ فقال : بلى ، قال : أترأها كلها ؟ قال : لا » فبين له أن نفى الإدراك لا يقتضى نفى الرؤية .

وكذلك الأئمة كالإمام أحمد في رده على الجهمية ، لما بين دلالة القرآن على علوه تعالى واستوائه على عرشه ، وأنه مع ذلك عالم بكل شيء ، كما دل على ذلك قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْسُجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة الحديد : ٤] ، فبين أن المراد بذكر المعية أنه عالم بهم ، كما افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم ، وبين سبحانه أنه مع علوه على العرش يعلم ما الخلق عاملون ، كما في حديث العباس بن عبد المطلب الذي رواه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه : « والله فوق عرشه ، وهو يعلم ما أتم عليه »<sup>(٢)</sup> . فبين الإمام أحمد إمكان ذلك بالاعتبار العقلي ، وضرب مثلين ، والله المثل الأعلى ، فقال : لو أن رجلا في يده قوارير فيها ماء صاف ، لكان بصره

(١) م : وأنه سبحانه بين أنه ، م ، ق : وأنه بين سبحانه وأنه .

(٢) ورد الحديث بهذا اللفظ في كتاب «رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد» تحقيق محمد حامد الفقي ، ص ٧٣ من رواية ابن مسعود ؛ وفي كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب» لابن خزيمة (تحقيق محمد خليل الهراس) ص ١٠٧ — ١٠٨ في رواية عن ابن مسعود أيضا ولفظه : «... والله على العرش ويعلم أعمالكم» ومن رواية ابن مسعود أيضا : «... والله تبارك وتعالى فوق العرش وهو يعلم ما أتم عليه» ؛ وجاء في أبي داود ٢٣١ / ٤ (كتاب السنة ، باب في الجهمية) ولفظه : «... ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك» وفيه أيضا من حديث بشار «... إن الله فوق عرشه ، وعرشه فوق سمواته» .  
(٢) م ، ق : له .



قد أحاط بما فيها مع مباينته، فאלله — وله المثل الأعلى — قد أحاط بصره بخلقه، وهو مستو على عرشه، وكذلك لو أن رجلاً بنى داراً لكان مع خروجه عنها يعلم ما فيها، فאלله الذى خلق العالم يعلمه مع علوه عليه، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك: ١٤] <sup>(١)</sup>.

/ وإذا كان المتكلم فى مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل، وأدعى أن العقل يعارض النصوص، فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها. فإذا أخذ النافى يذكر ألفاظاً بجملة مثل أن يقول: لو كان فوق العرش لكان جسماً، أو لكان مركباً وهو منزّه عن ذلك، ولو كان له علم وقدرة لكان جسماً، وكان مركباً، وهو منزّه عن ذلك، ولو خلق واستوى وأتى لكان تحله الحوادث، وهو منزّه عن ذلك، ولو قامت به الصفات لخلته الأعراض، وهو منزّه عن ذلك.

١٤٤/١

فهنا يستفصل السائل ويقول له: ماذا تريد بهذه الألفاظ المجملة؟

فإن أراد بها حقاً وباطلاً قبل الحق ورد الباطل. مثل أن يقول: أنا أريد بنفى الجسم نفي قيامه بنفسه وقيام الصفات به، ونفى كونه مركباً؛ فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنت إذا سميت هذا تجسماً لم يجوز أن أدع الحق الذى دل عليه صحيح المتقول وصرح المعقول لأجل تسميتك أنت له بهذا.

(١) بين الإمام أحمد فى رده على الجهمية أن الله سبحانه على العرش، وقد أحاط به بما دون العرش وأنه لا يتلو من علم الله مكان، وهو مع ذلك على عرشه. قال الإمام أحمد: «ومن الاعتبار فى ذلك لو أن رجلاً كان فى يده قدح من قوارير صاف وفيه شراب صاف، كان بصراً ابن آدم قد أحاط بالقدح، من غير أن يكون ابن آدم فى القدح — والله المثل الأعلى — قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون فى شيء من خلقه». انظر «الرد على الجهمية» للإمام أحمد ضمن «مجموعة شذرات البلاتين من طليات كلمات سلفنا الصالحين» بتحقيق محمد حامد الفقى، ص ٣٣ — ٣٤.

وأما قولك : « ليس مركبا » فإن أردت به أنه سبحانه ركبته مركب ، أو كان متفرقا فتركب <sup>(٢)</sup> ، وأنه يمكن تفرقه وانفصاله ، فאלله تعالى متزه عن ذلك ، وإن أردت أنه موصوف بالصفات ، مباین للمخلوقات ، فهذا المعنى حق ، ولا يجوز رده لأجل تسميتك له مركبا ؛ فهذا ونحوه مما يُجاب به .

وإذا قُدر أن المعارض أصرَّ على تسمية المعانى الصحيحة التى ينفيها بالفاظه الاصطلاحية المحدثه ، مثل أن يدعى أن ثبوت الصفات ومباينة المخلوقات يستحق أن يسمى فى اللغة تجسيدا وتركيبا ونحو ذلك ؛ قيل له : هب أنه سى بهذا الاسم ، فنفيك له إما أن يكون بالشرع ، وإما أن يكون بالعقل .

أما الشرع فليس فيه ذكر هذه الأسماء فى حق الله ، لابتنى ولا إثبات ، ولم ينطق أحد من سلف الأمة وأئمتها فى حق الله تعالى بذلك ، لانفيا ولا إثباتا ، بل قول القائل : إن الله جسم أو ليس بجسم ، أو جوهر أو ليس بجوهر ، أو متحيز أو ليس بمتحيز ؛ أو فى جهة أو ليس فى جهة ، أو تقوم به الأعراض والحوادث أو لا تقوم به ، ونحو ذلك — كل هذه الأقوال محدثة بين أهل الكلام المحدث ، لم يتكلم السلف والأئمة <sup>(٣)</sup> فيها ، لا باطلاق النفى ولا باطلاق الإثبات ، بل كانوا ينكرون على أهل الكلام الذين يتكلمون بمثل هذا النوع فى حق الله تعالى نفيا وإثباتا .

١٤٥/١

وإن أردت أن تنى ذلك معلوم بالعقل ، وهو الذى تدعيه النفاة ، ويدعون أن نفهم المعلوم بالعقل عارض نصوص الكتاب والسنة .

(١) م ، ق : وكان .

(٢) م : فركب .

(٣) والأئمة : ساقطة من (م) .

قيل له : فالأمور العقلية المحضة لا عبرة فيها بالألفاظ ، فالمعنى إذا كان معلوماً إثباته بالعقل لم يحجز نفيه لتعبير المعبر عنه بأى عبارة عبر بها ، وكذلك إذا كان معلوماً انتفاؤه بالعقل لم يحجز إثباته بأى عبارة عبر بها المعبر ، وبين له بالعقل ثبوت المعنى الذى نفاه وسمّاه بالألفاظ الاصطلاحية .

وقد يقع فى محاورته إطلاق هذه الألفاظ لأجل اصطلاح ذلك النافى ولغته ، وإن كان المطلق لها لا يستجيز إطلاقها فى غير هذا المقام ، كما إذا قال الرافضى : أتم ناصية تنصبون العداوة لآل محمد ، فقول له : نحن نتولى الصحابة والقراية ، فقال : لا ولاء إلا لبراء<sup>(١)</sup> ، فمن لم يتبرأ من الصحابة لم يتول القراية ، فيكون قد نصب لهم العداوة .

فيقال له : هب أن هذا يسمى نصيباً ، فلم قلت : إن هذا محرم ؟ فلا دلالة لك على ذم النصيب بهذا التفسير ، كما لا دلالة على ذم الرفض بمعنى موالاة أهل البيت ، إذا كان الرجل موالياً لأهل البيت كما يحب الله ورسوله ، ومنه قول القائل :  
 إن كان رَفَضاً حبُّ آل محمد      فليشهد الثقلان أنى رافضى<sup>(٢)</sup>  
 وقول [القائل أيضاً] :<sup>(٣)</sup>

إذا كان نصيباً ولاء الصحاب      فلانى كما زعموا ناصبى<sup>(٤)</sup>  
 وإن كان رَفَضاً ولاء الجميع      فلا يرح الرفض من جانبى<sup>(٥)</sup>

والأصل فى هذا الباب أن الألفاظ نومان

الألفاظ نومان

(١) م (قط) : إلا لبراءة .

(٢) ينسب البيت للإمام الشافعى ( انظر تاج المروس ٣٥٠ ) . وهو من بحر الكامل .

(٣) ما بين المقوفين ساقط من ( ر ) . وفى ( م ) ، ( ق ) : وقوله .

(٤) م : وإن ؛ ر : إن . وفى هامش ( م ) كتب ما يلى : « اعنى أنه كان حب الصحاب

نصيباً ، أى بنفا لآل محمد . نصبت ثقلان نصيباً إذا ماديت ( صحاح الجوهري ) » .

(٥) البيتان من بحر المتقارب .

[نوع<sup>(١)</sup>] مذكور في كتاب الله وسنة رسوله وكلام<sup>(٢)</sup> أهل الإجماع، فهذا يجب  
اعتبار معناه، وتعليق الحكم به، فإن كان المذكور به مدحا استحق صاحبه المدح،  
وإن كان ذما استحق الذم، وإن أثبت شيئا وجب إثباته، وإن نفى شيئا وجب نفيه،  
لأن كلام الله حق، وكلام / رسوله حق، وكلام أهل الإجماع حق . وهذا كقوله  
١٤٦/١ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾  
[سورة الإخلاص : ١ - ٤]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ \* هُوَ اللَّهُ الَّذِي  
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾ [سورة الحشر: ٢٢ - ٢٣]،  
ونحو ذلك من أسماء الله وصفاته .

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى : ١١]، وقوله  
تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٣]،  
وقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ \* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [سورة القيامة: ٢٢، ٢٣]،  
وأمثال ذلك مما ذكره الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فهذا كله حق .  
ومن دخل في اسم مذموم في الشرع كان مذموما، كاسم الكافر والمنافق والملاحد  
ونحو ذلك ، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محمودا ، كاسم المؤمن والتقى  
والصديق ، ونحو ذلك .

وأما الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع فتلك لا يجوز تعليق المدح والذم  
والإثبات والنفي على معناها، إلا أن يبين أنه يوافق الشرع، والألفاظ التي تعارض<sup>(٥)</sup>

(١) نوع : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) م : أربعة رسوله أو كلام . ص : ستة رسوله أو كلام .

(٣) لفظ (المؤمن) في الآية الكريمة في (س) فقط .

(٤) (وهو يدرك الأبصار) تنمة الآية زيادة في (س) .

(٥) ص : والنفي والإثبات .

بها النصوص هي من هذا الضرب ، كلفظ « الجسم » و « الحيز » و « الجهة » و « الجوهر » و « العرض » ، فن كانت معارضته بمثل هذه الألفاظ لم يميز له أن يكفر مخالفته ، إن لم يكن قوله مما يبين الشرع أنه كفر ، لأن الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفرا في الشرع ، كما أنه ليس كل ما كان صوابا في العقل تجب في الشرع معرفته .

ومن العجب قول من يقول من أهل الكلام : إن أصول الدين التي يكفر مخالفتها هي علم الكلام الذي يُعرف بمجرد العقل . وأما ما لا يُعرف بمجرد العقل فهي الشرعيات عندهم ، وهذه طريقة المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم كأتباع صاحب « الإرشاد » وأمثالهم .

فيقال لهم : هذا الكلام تضمن شيئين : أحدهما : أن أصول الدين هي التي تُعرف بالعقل المحض دون الشرع ، والثاني : أن المخالف لها كافر ، وكل من المقدمتين وإن كانت باطلة فالجمع بينهما متناقض ، وذلك أن ما لا يعرف إلا بالعقل لا يعلم أن مخالفه كافر الكفر الشرعي ، فإنه ليس في الشرع أن من خالف ما لا يعلم إلا بالعقل يكفر ، وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول [ صلى الله عليه وسلم ] فيما أخبر به ، أو الامتناع عن متابعتة مع العلم بصدقه ، مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم .

وفي الجملية فالكفر متعلق بما جاء به الرسول ، وهذا ظاهر على قول من لا يوجب شيئا ولا يحومه إلا بالشرع ، فإنه لو قُدر عدم الرسالة لم يكن كفر محرم ، ولا إيمان واجب عندهم ، ومن أثبت ذلك بالعقل فإنه لا يتنازع أنه بعد مجيء

(١) س ( فقط ) : بين .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة في (س) فقط .

الرسول تعلق الكفر والإيمان بما جاء به ، لا بمجرد ما يعلم بالعقل ، فكيف يجوز أن يكون الكفر [معلقاً<sup>(١)</sup>] بأمور لا تعلم إلا بالعقل ؟ إلا أن يدل الشرع على أن تلك الأمور التي لا تعلم إلا بالعقل كفر ، فيكون حكم الشرع مقبولا . لكن معلوم أن هذا لا يوجد في الشرع ، بل الموجود في الشرع تعليق الكفر بما يتعلق به الإيمان ، وكلاهما متعلق بالكتاب والرسالة ، فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاعته .

ومن تدبر هذا رأى أهل البدع من النفاة يعتمدون على مثل هذا ، فيبتدعون بدءا بأرائهم ليس فيها كتاب ولا سنة ، ثم يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه ، وهذا حال من كفر الناس بما أثبتوه من الأسماء والصفات التي يسميها هو تركيبا وتجيسا ، وإثباتا لحلول الصفات والأعراض به ، ونحو ذلك من الأقوال التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة ، ثم كفروا من خالفهم فيها .

والخوارج الذين تأولوا آيات من القرآن وكفروا من خالفهم فيها أحسن حالا من هؤلاء ، فإن أولئك علقوا الكفر بالكتاب والسنة ، لكن غلطوا في فهم النصوص ، وهؤلاء علقوا الكفر بكلام ما أنزل الله به من سلطان .

ولهذا كان ذم السلف للجهمية من أعظم الذم ، حتى قال عبد الله بن المبارك<sup>(٢)</sup> : « إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية » .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) م (فقط) : رأى أن أهل ...

(٣) م (فقط) ونحوه ذلك ، وهو خطأ .

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي مولى بـ حفظة ، الحافظ شيخ الإسلام ، ولد سنة ١١٨ هـ وتوفي سنة ١٨١ هـ وقيل ١٨٢ هـ . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١/٢٥٣ ؛ تاريخ بغداد ١٠/١٥٢ ؛ طبقات ابن سعد ٧/٣٧٢ ؛ وفيات الأعيان ٢/٢٣٧ ؛ حلية الأولياء ١٦٢/٨ ؛ شذرات الذهب ١/٢٩٥ ؛ Brock, S. I : 256 ؛ الأعلام ٤/٢٥٦ .

بل الحق أنه لو قدر أن بعض الناس غلط في معاني دقيقة لا تعلم إلا بنظر العقل ، وليس فيها بيان في النصوص والإجماع ، لم يجوز لأحد أن يكفر مثل هذا ، ولا يفسقه ، بخلاف من نفى ما أثبتته النصوص الظاهرة المتواترة ، فهذا أحق بالكفر ، إن كان المخطئ في هذا الباب كافرا .

١٤٨/١

/وليس المقصود هنا بيان مسائل التكفير ، فإن هذا مبسوط في موضع آخر ، ولكن المقصود أن عمدة المعارضين للنصوص النبوية أقوال فيها اشتباه وإجمال ، فإذا وقع الاستفسار والاستفصال<sup>(١)</sup> تبين الهدى من الضلال . فإن الأدلة السمعية معلقة بالألفاظ الدالة على المعاني ، وأما دلالة مجرد العقل فلا اعتبار فيها بالألفاظ .

وكل قول لم يرد لفظه ولا معناه في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة فإنه لا يدخل في الأدلة السمعية ، ولا تعلق للسنة والبدعة بموافقتها ومخالفته ، فضلا عن أن يعلق بذلك كفر وإيمان ، وإنما السنة موافقة لأدلة الشرعية ، والبدعة مخالفتها .

وقد يقال عما لم يعلم أنه موافق لها أو مخالف : إنه بدعة ، إذ الأصل أنه [ ما لم يعلم أنه من الشرع فلا يتخذ شريعة ودينا ، فمن عمل عملا لم يعلم أنه ]<sup>(٢)</sup> مشروع فقد تذرع إلى البدعة ، وإن كان ذلك العمل تبين له فيما بعد أنه مشروع ، وكذلك من قال في الدين قولاً بلا دليل شرعي ؛ فإنه تذرع إلى البدعة ، وإن تبين له فيما بعد موافقته للسنة .

والمقصود هنا أن الأقوال التي ليس لها أصل في الكتاب والسنة والإجماع - كأقوال النفاة التي تقولها الجهمية والمعتزلة وغيرهم ، وقد يدخل فيها ما هو حق

( ١ ) م ، ق : الاستفصال والاستفسار .

( ٢ ) س ، ر ، ص ، ط : السنة .

( ٣ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( م ) ، ( ق ) وفيها : ( إذ الأصل أنه غير مشروع ) .

( ٤ ) س ، ر ، ص ، ط : الجهمية من المعتزلة .

وباطل - هم يصفون بها أهل الإثبات للصفات الثابتة بالنص ، فإنهم يقولون : كل من قال « إن القرآن غير مخلوق » أو « إن الله يُرى في الآخرة » أو « إنه فوق العالم » فهو مجسّم مشبّه حشوي .

وهذه الثلاثة مما اتفق عليها سلف الأمة وأئمتها ، وحكى إجماع أهل السنة عليها غير واحد من الأئمة والعالمين بأقوال السلف ، مثل أحمد بن حنبل ، وعلي ابن المديني ، وإسحاق بن إبراهيم ، وداود بن علي ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، ومحمد بن إسحاق بن حزيمة ، وأمثال هؤلاء . ومثل عبدالله بن سعيد بن كلاب وأبي العباس

( ١ ) أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر السعدي بالولاء المدني البصري . ولد بالبصرة سنة ١٦١ وتوفي بسامراء سنة ٢٣٤ هـ . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٨ ؛ تهذيب التهذيب ٧/٣٤٩ ؛ طبقات الحنابلة ١/٢٢٥ - ٢٢٨ ؛ ميزان الاعتدال ٢/٢٢٩ ، ٢٣٦ ، تاريخ بغداد ١١/٤٥٨ ؛ مفتاح السعادة ١٦٣/٢ ؛ الأعلام ٥/١١٨ .

( ٢ ) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي ( أبو يعقوب بن راهوبة ) ، من سكان مرو ، ولد سنة ١٦١ وتوفي سنة ٢٣٨ . قال الذهبي : نزيل نيسابور وعلمها ، بل شيخ أهل المشرق ، روى عنه البخاري ومسلم وأحمد وابن معين والترمذي والنسائي وغيرهم . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٣ - ٤٣٥ ، وفيات الأعيان ١/١٧٩ - ١٨٠ ؛ الجرح والتعديل ج ١ ، ١ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ ؛ طبقات الحنابلة ١/١٠٩ ، ميزان الاعتدال ١/١٨٢ - ١٨٣ ، الأعلام ١/٢٨٤ .

( ٣ ) هو داود بن علي بن خلف الأصهباني الملقب بالظاهري أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام . أصهباني الأصل من أهل « فاشان » ولد بالكوفة سنة ٢٠١ وتوفي ببغداد سنة ٢٧٠ . انظر عنه : وفيات الأعيان ٢/٢٦ - ٢٨ ؛ تذكرة الحفاظ ٢/٧٥٢ ؛ ميزان الاعتدال ١/٣٢١ ، لسان الميزان ٢/٤٢٢ ؛ تاريخ بغداد ٨/٣٦٩ ؛ الأعلام ٨/٣ - ٩ .

( ٤ ) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجزي الحافظ صاحب المسند والتصانيف من أئمة الحنابلة ، توفي سنة ٢٨٠ هـ ، انظر ترجمته في شذرات الذهب ٢/١٧٦ ، تذكرة الحفاظ ٣/٦٢١ - ٦٢٢ ، الأعلام ٤/٣٦٦ .

( ٥ ) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن حزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري إمام نيسابور في عصره ، لقبه السبكي بإمام الأئمة ، حدث عنه الشيخان خارج صحيحيهما ، ولد سنة ٢٢٣ هـ وتوفي سنة ٣١١ هـ . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/٧٢٠ - ٧٣١ ، طبقات الشافعية ٢/١٣٠ - ١٣٥ ، الأعلام ٦/٢٥٣ . وطبع له كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل » بالمطبعة النصرية ، القاهرة سنة ١٣٥٣ .



- (١) القلانسي وأبى الحسن الأشعري وأبى الحسن على بن مهدي الطبري : ومثل أبى بكر  
الإسماعيلي ، وأبى نعيم الأصبهاني ، وأبى عمر بن عبد البر ، وأبى عمر  
(٢)

(١) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من كتب الرجال ، لكن ذكره ابن عساكر في ( تبين كذب المفتري  
ص ٣٩٨ ) فقال : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي من معاصري أبى الحسن  
الأشعري رحمه الله لا من تلامذته ، كما قال الأهوازي ، وهو من جلة العلماء الكبار الأثبات ، واعتقاده  
موافق لاعتقاده في الإثبات ( أى لاعتقاد الأشعري ) . وعلق على ذلك الشيخ محمد زاهد الكوثري  
بقوله : إن القلانسي كان متقدما على الأشعري . وانظر ما ورد عن القلانسي وأرائه في : الفرق بين الفرق ،  
ص ٨٠ ، ٩٦ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، أصول الدين للبغدادى ، ص ٤٠ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ٢٥٤ : الملل والنحل  
١ / ٨٥ : طبقات الشافعية ٢ / ٥١ : الإرشاد للجويني ، ص ٣٩٩ : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام  
للدكتور على سامي النشار ١ / ١٥٧ - ١٦٥ الطبعة الثانية دار المعارف ، الاسكندرية سنة ١٩٦٢ .

(٢) أبو الحسن على بن محمد بن مهدي الطبري ، قال ابن عساكر في ترجمته ( تبين كذب المفتري  
١٩٥ - ١٩٦ ) : « صحب أبى الحسن رحمه الله بالبصرة مدة وأخذ عنه وتخرج به واقتبس منه وصنف  
تصانيف عدة تدل على علم واسع وفهم يارع ، وهو الذى ألف الكتاب المشهور في تأويل الاحاديث  
والمشكلات الواردة في الصفات » ولم أعتد إلى أى ترجمة له فيما بين يدي من كتب التراجم .

(٣) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ( أبو بكر الاسماعيلي ) الجرجاني فقيه ومحدث ولد سنة ٢٩٧  
وتوفى بجرجان سنة ٣٧١ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١ / ٢١٩ - ٢٢١ ، الوافي بالوافيات  
٥ / ١١٢ : المنتظم لابن الجوزي ٧ / ١٠٨ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٥ - ٩٦ : البداية والنهاية  
١١ / ٢٩٨ : تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٤٧ : طبقات الشافعية ٢ / ٧٩ - ٨٥ : شذرات الذهب ٣ / ٧٥ : معجم  
المؤلفين ١ / ٩٣٥ : الأعلام ١ / ٨٣ .

(٤) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الاصبهاني ( أبو نعيم ) حافظ مؤرخ ولد بأصبهان سنة ٣٣٦ وتوفى  
سنة ٤٣٠ هـ له حلية الأولياموطبقات الأصفياء ودلائل النبوة وطبقات المحدثين والرواة . انظر ترجمته في :  
وفيات الأعيان ١ / ٧٥ : ميزان الاعتدال ١ / ٥٢ : لسان الميزان ١ / ٢٠١ : طبقات الشافعية ٣ / ٨ :  
الأعلام ١ / ١٥٠ .

(٥) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي ( أبو عمر ) من كبار حفاظ  
الحديث ولد بقرطبة سنة ٣٦٨ وتوفى بشاطبة سنة ٤٦٣ هـ . انظر ترجمته في : بغية الملتبس ٤٧٤ : وفيات  
الأعيان ٦ / ٦٤ : تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٢٨ : الصلة ١٦٦ : الديباج المذهب ٣٥٧ : S. I : 628 .  
Brock ، الأعلام ٩ / ٣١٦ - ٣١٧ .

(١) الظلمنكى ويحيى بن عمار السجستاني ، وأبى إسماعيل الأنصارى ، وأبى القاسم (٢) التميمى ، ومن لا يحصى عدده إلا الله من أنواع أهل العلم . (٤)

١٤٩/١ فإذا قال النفاة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم : ' لو كان الله يرى فى الآخرة لكان فى جهة ، وما كان فى جهة فهو جسم ، وذلك على الله محال ' ، أو قالو : ' (٥) لو كان الله تكلم بالقرآن ، بحيث يكون الكلام قائما به ، لقامت به الصفات والأفعال ، وذلك يستلزم أن يكون محلا للأعراض والحوادث ، وما كان محلا للأعراض والحوادث، فهو جسم ، والله منزّه عن ذلك ، لأن الدليل على إثبات الصانع إنما هو حدوث العالم ، وحدث العالم إنما عُلِمَ بحدوث الأجسام ، فلو كان جسم ليس يحدث لبطلت دلالة إثبات الصانع " .

فهذا الكلام ونحوه هو عمدة النفاة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم ، ومن وافقهم فى بعض بدعتهم ، وهذا ونحوه فى العقلية التى يزعمون أنها عارضت نصوص الكتاب والسنة .

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الله أبو عمر الظلمنكى الماعزى الأندلسى ، كان من المجودين فى القراءات وله تصانيف فى القراءة ، وروى الحديث ، توفى سنة ٤٢٩ هـ . انظر ترجمته فى : طبقات القراء لابن الجزرى ١ / ١٢٠ ، طبعة الحناجى : شذرات الذهب ٣ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٩٨ - ١١٠٠ : الديباج المذهب لابن فرحون ( ط . ابن شقرون القاهرة سنة ١٣٥١ ص ٣٩ - ٤٠ ) ، الأعلام ١ / ٢٠٦ .

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن عمار الشيبانى السجستاني الراعظ نزيل هراة ، كان بارعا فى التفسير والسنة ، توفى سنة ٤٢٢ هـ . انظر ترجمته فى : العبر للذهبي ٣ / ١٥١ ، شذرات الذهب ٢ / ٢٢٦ .

(٣) هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن على الهروى الأنصارى كان يدعى شيخ الإسلام ، وكان إمام أهل السنة بهراة ويسمى خطيب العجم لتبحر علمه وفصاحته وتبله ، توفى سنة ٤٨١ هـ . انظر ترجمته فى : طبقات الحنابلة ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، الذيل لابن رجب ١ / ٥٠ - ٦٨ ، الأعلام للزركلى ٤ / ٢٦٧ .

(٤) إسماعيل بن محمد بن الفضل بن على القرشى الطليحى التميمى الأصهبانى . أبو القاسم الملقب بقوام السنة ، من أعلام الحفاظ ، كان إماما فى التفسير والحديث واللغة ، من كتبه : الجامع فى التفسير دلائل النبوة . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٤ / ١٠٥ : الأعلام ١ / ٣٢٢ .

(٥) س ، ص ، ر ، ط : وق ل .

(٦) س ، ص ، ر ، ط : هـ .

فيقال هؤلاء : أنتم لم تنفوا ما نفيتموه بكتاب ولا سنة ولا إجماع ، فإن هذه الألفاظ ليس لها وجود في النصوص ، بل قولكم : « لو روي لكان في جهة ، وما كان في جهة فهو جسم ، وما كان جسما فهو محدث » كلامٌ تدعون أنكم علمتم صحته بالعقل ، وحيثنذ فتطالبون بالدلالة العقلية على هذا النفي ، وينظر فيها بنفس العقل .

ومن عارضكم من المثبتة أهل الكلام من المرجئة وغيرهم كالكرامية والمشامية وقال لكم : « فليكن هذا لازما للرؤية ، وليكن هو جسما » أو قال لكم : « أنا أقول إنه جسم<sup>(٢)</sup> » وناظركم على ذلك بالمعقول ، وأثبتته بالمعقول كما نفيتموه بالمعقول ، لم يكن لكم أن تقولوا له : « أنت مبتدع في إثبات الجسم » ، فإنه يقول لكم : وأنتم مبتدعون في نفيه ، فالبدعة في نفيه كالبدعة في إثباته ، إن لم تكن أعظم ، بل النافي أحق بالبدعة من المثبت ، لأن المثبت أثبت ما أثبتته النصوص ، وذكر هذا مُعاضدة للنصوص ، وتأريدا لها ، وموافقة لها ، وردا على من خالف موجبها .

فإن قُدر أنه ابتدع في ذلك كانت بدعته أخف من بدعة من نفى ذلك نفيا عارض به النصوص ، ودفع موجبها ، ومقتضاها ، فإن ما خالف النصوص فهو بدعة باتفاق المسلمين ، وما لم يعلم أنه خالفها فقد لا يسمى بدعة .

(١) المشامية ، هم أتباع هشام بن عبدالحكم الرافعي من الإمامية وتنسب إليه وإلى هشام بن سالم الجواليقي أحيانا من الإمامية المشبهة . انظر عن هذه الفرقة : المقالات ٣١/١ - ٣٤ ، الملل والنحل ٣٩٦/١ - ٤٠٢ ، التيسير في الدين ، ص ٢٣ - ٢٤ ، الفرق بين الفرق ، ص ١٩ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٦٧ ، ١٣٩ ، تكملة الفهرست لابن النديم ص ٧ ، الفهرست ص ١٧٥ - ١٧٧ ، فهرست الطوسي ، ص ١٧٤ - ١٧٦ : أخبار الرجال للكنشي ، ص ١٦٥ - ١٨١

(٢) م ، ق : إنه هو جسم .

قال الشافعي / رضى الله تعالى عنه : البدعة بدعتان : بدعة خالفت كتاباً أو سنة  
أو إجماعاً أو أثراً عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذه بدعة ضلالة ،  
وبدعة لم تخالف شيئاً من ذلك ، فهذه قد تكون حسنة ، لقول عمر : « نعمت  
البدعة هذه » . هذا الكلام أو نحوه رواه البيهقي بإسناده الصحيح في المدخل .

ومن المعلوم أن قول نفاة الرؤية والصفات والعلو على العرش والقائلين بأن الله  
لم يتكلم ، بل خلق كلاماً في غيره ، ونفيم ذلك لأن إثبات ذلك تجسيم<sup>(١)</sup> ، هو إلى  
مخالفة الكتاب والسنة والإجماع السلفي والآثار أقرب من قول من أثبت ذلك ،  
وقال — مع ذلك — ألفاظاً يقول : إنها توافق معنى الكتاب والسنة ، لا سيما  
والنفاة متفقون على أن ظواهر النصوص تجسيم عندهم ، وليس عندهم بالنفي نص ،  
فهم معترفون بأن قولهم هو البدعة ، وقول منازعيهم أقرب إلى السنة .

ومما يوضح هذا أن السلف والأئمة كثر كلامهم في ذم الجهمية النفاة للصفات ،  
وذكروا المشبهة أيضاً ، وذلك في كلامهم أقل بكثير من ذم الجهمية ، لأن مَرَضَ  
التعطيل أعظم من مرض التشبيه ، وأما ذكر التجسيم وذم المجسمة فهذا لا يعرف  
في كلام أحد من السلف والأئمة ، كما لا يعرف في كلامهم أيضاً القول بأن الله  
جسم ، أو ليس بجسم ، بل ذكروا في كلامهم الذى أنكروه على الجهمية نفي  
الجسم ، كما ذكره أحمد في كتاب الرد على الجهمية : ولما ناظر برغوث<sup>(٢)</sup> وألزمه  
برغوث بأنه جسم ، امتنع أحمد من موافقته على النفي والإثبات ، وقال : هو أحد  
صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد .

(١) من ( فقط ) : وهو .

(٢) م ، ق : ابن غوث ، وسبقت ترجمته ، ص ١٥٤ ت ٢ .

مثال : الكلام  
على الرؤية

والمقصود هنا أن نفاة الرؤية — من الجهمية والمعتزلة وغيرهم — إذا قالوا : إثباتها يستلزم أن يكون الله جسماً ، وذلك متيِّف ، وأدَّعوا أن العقل دَلٌّ على المقدمتين ، احتجج حينئذ إلى بيان بطلان المقدمتين ، أو إحداهما ، فلما أن يبطل نفس التلازم ، أو نفي اللازم ، أو المقدمتان جميعاً .

وهنا افتقرت طرق مُثبتة الرؤية : فطائفة نازعت في الأولى ، كالأشعرى وأمثاله — وهو الذي حكاه الأشعرى عن أهل الحديث وأصحاب السنة ، وقالوا : لا نسلم أن كل مرئى يجب أن يكون جسماً .

فقال / النفاة : لأن كل مرئى في جهة ، وما كان في جهة فهو جسم . فافتقرت نفاة الجسم على قولين : طائفة قالت : لا نسلم أن كل مرئى يكون في جهة ، وطائفة قالت : لا نسلم أن كل ما كان في جهة فهو جسم . فادعت نفاة الرؤية أن العلم الضروري حاصل بالمقدمتين ، وأن المنازع فيهما مكابر .

١٥١/١

وهذا هو البحث المشهور بين المعتزلة والأشعرية ؛ فلهذا صار الحُذَّاق من متأخري الأشعرية على نفي الرؤية وموافقة المعتزلة ، فإذا أطلقوها موافقة لأهل السنة فسروها بما تفسرها به المعتزلة ، وقالوا : النزاع بيننا وبين المعتزلة لفظي .

وطائفة نازعت في المقدمة الثانية — وهي انتفاء اللازم — وهي كالأشعرية والكرامية وغيرهم ، فأخذت المعتزلة وموافقوهم <sup>(١)</sup> يُشَنِّعون على هؤلاء ، وهؤلاء وإن كان في قولهم بدعة وخطأ ، فني قول المعتزلة من البدعة والخطأ أكثر مما في قولهم .

(١) وموافقوهم : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : موافقوها .

ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظا بدعيا ، ولا يخالف دليلا عقليا ولا شرعيا ، فإنه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على إطلاق الإثبات ولا النفي بل يقولون : مانعون بقولكم : « إن كل مرئى جسم <sup>(١)</sup> ؟ » .

فإن فسروا ذلك بأن كل مرئى يجب أن يكون قد ركب مركب ، أو أن يكون كان متفرقا واجتماع ، أو أنه يمكن تفريقه ، ونحو ذلك ، منعوا هم المقدمة الأولى ، وقالوا : هذه السموات مرئية مشمودة ، ونحن لانعلم أنها كانت متفرقة مجتمعة ، وإذا جاز أن يرى ما يقبل التفريق فبالا يقبله أولى بإمكان رؤيته ، فأنه تعالى أحق بأن تمكن رؤيته من السماوات ومن كل قائم بنفسه ، فإن المقتضى للرؤية لا يجوز أن يكون أمرا عديميا ، بل لا يكون إلا وجوديا ، وكلما كان الوجود أكمل كانت الرؤية أجوز ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

وإن قالوا : « مرادنا بالجسم المركب أنه مركب من الجواهر المنفردة <sup>(٢)</sup> ، أو من المادة والصورة » نازعهم في هذا ، وقالوا : دعوى كون السماوات مركبة من جواهر منفردة <sup>(٣)</sup> ، أو من مادة وصورة دعوى ممنوعة أو باطلة ، وبينوا فساد قول من يدعى / هذا ، وقول من يثبت الجواهر الفرد أو يثبت المادة والصورة ، وقالوا : إن الله خلق هذا الجسم المشهود هكذا ، وإن ركبته مركبة من أجسام أخرى ، وهو سبحانه يخلق الجسم من الجسم ، كما يخلق الإنسان من الماء المهيئ ، وقد ركب العظام في مواضعها من بدن ابن آدم ، وركب الكواكب في السماء ، فهذا

(١) م ، ق ، ر ، ص : إن كل جسم مرئى .

(٢) ومن كل : كذا في (م) فقط ، وفي سائر النسخ : وكل .

(٣) م ( فقط ) : الفردة .

(٤) م ( فقط ) : فردة .

معروف . وأما أن يقال « إنه خلق أجزاء لطيفة لا تقبل الانقسام ثم ركب منها العالم » فهذا لا يُعلم بعقل ولا سمع ، بل هو باطل ، لأن كل جزء لابد أن يتميز منه جانب عن جانب ، والأجزاء المتصاغرة كأجزاء الماء تستحيل عند تصغيرها ، كما يستحيل الماء إلى الهواء ، مع أن المستحيل يتميز بعبءه عن بعض .

وهذه المسائل قد بسطت في غير هذا الموضع ، وبُين أن الأدلة العقلية بينت جواز الرؤية وإمكانها ، وليست العمدة على دليل الأشعري ومن وافقه في الاستدلال لأن المصحح للرؤية مطلق الوجود ، بل ذكرت أدلة عقلية دائرة بين النفي والإثبات لا حيلة لنفاة الرؤية فيها .

والمقصود هنا بيان كلام كلي في جنس ما تُعارض به نصوص الإثبات من كلام النفاة الذي يسمونه عقليات .

(٢) وإن قالوا : « مرادنا أن المرتني لابد أن يكون معانياً تجاه الرائي ، وما كان كذلك فهو جسم » ونحو هذا الكلام ، قالوا لهم : الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم قال : « إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » ، وقال : « هل تضامون في رؤية الشمس صحوا ليس دونها سحب ؟ قالوا : لا ، قال : فهل تضامون في رؤية القمر ليس دونه سحب ؟ قالوا : لا ، قال : فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » . وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية ، لا للمرتني بالمرتني ، وفي لفظ في الصحيح : « إنكم ترون ربكم عياناً » فإذن قد أخبرنا أنا نراه عياناً .

(١) ذهب الأشعري في « الإبانة » ( ص ١٧ ) إلى أن المصحح لرؤيته تعالى أنه موجود وكل موجود فهو يرى « وإنما لا يجوز أن يرى المعلوم ، فلما كان الله عز وجل موجوداً مثبتاً كان غير مستحيل أن يرى نفسه عز وجل » .

(٢) س : ما تعارضت ، ر : ما يعارضه .

(٣) س ، ص ، ر ، ق ، ط : بأن .

(٤) انظر ما سبق عن هذا الحديث في ص ٢٣٦ .

(٥) قد : زيادة في ( م ) فقط .

وقد أخبرنا أيضا أنه قد: «استوى على العرش» فهذه النصوص يصدق بعضها بعضا، والعقل أيضا يوافقها، ويدل على أنه سبحانه تباين مخلوقاته فوق سماواته، وأن / وجود موجود لا مباين للعالم ولا محايث له <sup>(١)</sup> له محال في بليهة العقل <sup>(٢)</sup> ، فإذا كانت الرؤية مستلزمة لهذه المعاني فهذا حق ، وإذا سميت أتم هذا قولا بالجهة وقولا بالتجسيم لم يكن هذا القول نافيا لما علم بالشرع والعقل ، إذ كان معنى هذا القول — والحال هذه — ليس متفيا لا بشرع ولا عقل .

ويقال لهم: ما تعنون بأن هذا إثبات للجهة والجهة ممننة؟ أتعنون بالجهة أمراً وجوديا أو أمراً عدميا ؟

فإن أردتم أمراً وجوديا — وقد علم أنه ما تم موجود إلا الخالق والمخلوق <sup>(٣)</sup> ، والله فوق سماواته بائن من مخلوقاته، لم يكن — والحالة هذه — في جهة موجودة؛ فقولكم: « إن المرئى لا بد أن يكون في جهة موجودة » قول باطل ، فإن سطح العالم مرئى، وليس هو في عالم آخر .

وإن فسرتم الجهة بأمر عدمي كما تقولون : إن الجسم في حيز، والحيز تقدير مكان، وتحملون ما وراء العالم حيزا .

فيقال لكم : الجهة — والحيز — إذا كان أمراً عدميا فهو لا شيء، وما كان في جهة عدمية أو حيز عدمي ، فليس هو في شيء ، ولا فرق بين قول القائل : « هذا ليس في شيء » وبين قوله : « هو في العدم » أو « أمر عدمي » ، فإذا كان

(١) س ، ص ، ر ، ط : العالم .

(٢) م ، ق : مجانس .

(٣) س : يدعية .

(٤) م ، ق : أو المخلوق .

(٥) م ، ق : كاتا .



المخالق تعالى مبيّنا للمخلوقات ، عاليا عليها ، ومأنم موجود إلا الخالق أو المخلوق ، لم يكن معه غيره من الموجودات ، فضلا عن أن يكون هو سبحانه في شيء موجود يحصره أو يحيط به .

فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل ، ويراعون أيضًا الألفاظ الشرعية ، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا ، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه ، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا ، وقالوا : إنما قابل بدعة ببدعة ، وردا باطلا بباطل .

ونظير هذا القصص المعروفة التي ذكرها الخلال في كتاب « السنة » هو وغيره في مسألة اللفظ ومسألة الجبر ونحوهما من المسائل ، فإنه لما ظهرت القدرية النفاة للقدر وأنكروا أن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، وأن يكون خالقا لكل شيء وأن تكون أفعال العباد من مخلوقاته ، أنكر الناس هذه البدعة ، فصار بعضهم يقول في مناظرته : هذا يلزم منه أن يكون الله مجبرا للعباد على أفعالهم ، وأن يكون قد كلفهم مالا يطيقونه ؛ فالتزم بعض من ناظرهم من المثبتة إطلاق ذلك ، وقال : نعم يلزم الجبر ، والجبر حق ، فأنكر الأئمة - كالأوزاعي وأحمد بن حنبل ونحوهما - [ ذلك ] على الطائفتين ، ويروى إنكار

مثال آخر  
كلمة جبر  
١٥٤/١

(١) م ، بق : فيحدثون ، ص ، ر : فيحدثون . والمثبت عن ( س ) ، ( ط ) .

(٢) م ، بق ، ر ، ص ، ط : إليها .

(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : إنه .

(٤) م ، ق : القصة .

(٥) س ( فقط ) : والنفاة .

(٦) ذلك : زيادة في ( س ) .

إطلاق الجبر عن الزبيدي وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم .  
وقال الأوزاعي وأحمد ونحوهما : من قال إنه جبر فقد أخطأ ، ومن قال لم يجبر  
فقد أخطأ ، بل يقال : إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء ، ونحو ذلك .

وقالوا : ليس للجبر أصل في الكتاب والسنة ، وإنما الذي في السنة لفظ  
« الجبر » لا لفظ « الجبر » ، فإنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
لأبي جهم عبد القيس : « إن فيك لخلقين يحبهما الله : الحلم والأناة »<sup>(١)</sup> فقال : أخلقين  
تخلقتهما ، أم خلقين جبلت عليهما ؟ فقال : بل خلقين جبات عليهما ، فقال :  
الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله .

وقالوا : إن لفظ « الجبر » لفظ مجمل فإن الجبر إذا أطلق في الكلام فهم  
منه إجبار الشخص على خلاف مراده ، كما تقول الفقهاء : إن الأب يجبر ابنته  
على النكاح أو لا يجبرها ، وإن الثيب البالغ العاقل لا يجبرها أحد على النكاح بالاتفاق ،  
وفي البكر البالغ نزاع مشهور ، ويقولون : إن ولي الأمر يجبر المدين على وفاء دينه ،  
ونحو ذلك ، فهذه العبارات معناها إجبار الشخص على خلاف مراده ، وهو كلفظ  
الإكراه : إما أن يحمله على الفعل الذي يكرهه وينغضه فيفعل خوفاً من وعيده ،  
وإما أن يفعل به الشيء بنير فعل منه .

ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى إذا جعل في قلب العبد إرادة للفعل ومحبة له  
حتى يفعله — كما قال تعالى : ﴿ وَلَئِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانُ وَرَبُّهُ فِي قُلُوبِكُمْ  
وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ [سورة الحجرات : ٧] — لم يكن هذا جبراً

(١) من (قط) : الله ورسوله ؛ وانظر تحقيق الحديث ص ٦٨ .

(٢) م ، ق : مجمل .

بهذا التفسير ،/ ولا يقدر على ذلك إلا الله تعالى ، فإنه هو الذي جعل الراضي راضياً، والمحب محباً ، والكاره كارهاً .

١٥٥/١

وقد يراد بالجبر نفس جعل العبد فاعلاً ، ونفس خلقه متصفاً بهذه الصفات ، كما في قوله تعالى : « إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً » [ سورة المعارج : ١٩ - ٢١ ] . فالجبر بهذا التفسير حق ، ومنه قول [ محمد بن كعب القرظي في تفسير اسمه « الجبار » قال : هو الذي جبر العباد على ما أراد . ومنه قول [ علي رضي الله عنه في الأثر المشهور عنه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم داحي المذخوات ، فاطر المسموكات ، جبار القلوب على فطراتها : شقيها وسعيدها » فالأئمة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ الجبر أو نفيه لأنه بدعة يتناول حقاً باطلاً .

وكذلك مسألة اللفظ ، فإنه لما كان السلف والأئمة متفقين على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وقد علم المسلمون أن القرآن بلغه جبريل عن الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم وبلغه محمد إلى الخلق ، وأن الكلام إذا بلغه المبلغ عن قائله لم يخرج عن كونه كلام المبلغ عنه ، بل هو كلام لمن قاله مبتدئاً ، لا كلام من بلغه عنه مؤدياً .

معال ثالث :  
اللفظ بالقرآن

(١) ر ( فقط ) : جعله .

(٢-٢) : ساقط من ( م ) ، ( ق ) ، وذكر الطبري في تفسيره ٣٧/٢٨ ، وابن كثير في تفسيره ٣٤٣/٤ عن قتادة : الجبار الذي جبر الخلق على ما يشاء .

(٣) م ، ق : فطرتها .

(٤) أشار ابن الأثير في « النهاية في غريب الحديث والأثر » إلى هذا الأثر مرتين . فقال ١٦/٢ في حديث على وصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم يا داحي المذخوات - وروى : المذحيات - الدحو : البسط ، والمذخوات : الأرضون ، يقال : دحا يدحو : أي بسط ووسع « وقال في موضع آخر ١٨٣/٢ : المسموكات : أي السهوات السبع ، والسامك : العالي المرتفع »

فالنبي صلى الله عليه وسلم إذا قال : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » <sup>(١)</sup> وبلغ هذا الحديث عنه واحد بعد واحد حتى وصل إلينا كان من المعلوم أننا إذا سمعناه من المحدث به إنما سمعنا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى تكلم به بلفظه ومعناه ، وإنما سمعناه من المبلغ عنه بفعله وصوته ، ونفس الصوت الذى تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم لم نسمعه ، وإنما سمعنا صوت المحدث عنه ، والكلام كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا كلام المحدث .

فمن قال : إن هذا الكلام ليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان مقترياً ، وكذلك من قال : إن هذا لم يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما أحدثه في غيره ، أو إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم بلفظه وحروفه ، بل كان ساكناً أو عاجزاً عن التكلم بذلك ، فعلم غيره ما في نفسه ، فنظم هذه الألفاظ ليعبر بها عما في نفس النبي صلى الله عليه وسلم ، أو نحو هذا الكلام—فن قال / هذا كان مقترياً ، ومن قال : إن هذا الصوت المسموع صوت النبي صلى الله عليه وسلم ، كان مقترياً .

١٥٦/١

فإذا كان هذا معقولاً في كلام المخلوق ، فكلام الخالق أولى بإثبات ما يستحقه من صفات الكمال ، وتنزيهه الله أن تكون صفاته وأفعاله هي صفات العباد وأفعالهم ، أو مثل صفات العباد وأفعالهم .

(١) ورد هذا الحديث في : البخارى ٢/١ (كتاب الإيمان ، باب كيف كان بدء الوحي) ؛ مسلم ١٥١٥-١٥١٦ (كتاب الإمارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات) ؛ النسائي ٥١/١ (كتاب الطهارة ، باب النية في الوضوء) ؛ ابن ماجه ١٤١٣/٢ (كتاب الزهد ، باب النية) .

(٢) م ، ق : من .

(٣) م (نقط) : وإن .

(٤) م ، ق : ونحو .

فالسلف والأئمة كانوا يعلمون أن هذا القرآن المنزل المسموع من الفارين  
كلام الله ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى  
يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٦] ، ليس هو كلاماً لغيره ، لا لفظه ولا معناه ،  
ولكن بلغه عن الله جبريل <sup>(١)</sup> ، وبلغه محمد رسول الله عن جبريل ، ولهذا أضافه الله  
إلى كل من الرسل ، لأنه بلغه وأداه ، لا لأنه أحدث لا لفظه ولا معناه ، إذ لو  
كان أحدهما هو الذى أحدث ذلك لم يصح إضافة الإحداث إلى الآخر ، فقال  
تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ \* وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ \* وَلَا يَقُولُ  
كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَدْكُرُونَ \* تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الحاقة : ٤٠ - ٤٣]  
فهذا عهد صلى الله عليه وسلم . وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ \* ذِي قُوَّةٍ  
عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ \* مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾ [سورة المطففين : ١٩ - ٢١] فهذا  
جبريل عليه السلام .

وقد توعد الله تعالى من قال : ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ [سورة المدثر :  
٢٥] ، فمن قال : « إن هذا القرآن قول البشر » فقد كفر ، وقال بقول الوحيد  
الذى أوعده الله سقر ، ومن قال : « إن شيئاً منه قول البشر » فقد قال ببعض  
قوله ، ومن قال : « إنه ليس بقول رسول كريم ، وإنما هو قول شاعر  
أو مجنون أو مفتر » ، أو قال : « هو قول شيطان نزل به عليه » ونحو ذلك ، فهو <sup>(٢)</sup>  
أيضاً كافر ملعون .

(١) س ، م ، ر ، ط : عنه .

(٢) م ، ق : فهذا .

وقد علم المسلمون الفرق بين أن يسمع كلام المتكلم منه أو من المبلِّغ عنه ، وأن موسى سمع كلام الله من الله بلا واسطة ، وأنا نحن إنما نسمع كلام الله من المبلِّغين عنه ، وإذا كان الفرق ثابتاً بين مَنْ سمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم منه وبين من سمعه من الصاحب المبلِّغ عنه ، فالفرق هنا أولى ، لأن أفعال المخلوق وصفاته أشبه بأفعال / المخلوق وصفاته من أفعاله وصفاته بأفعال الله وصفاته .

١٥٧/١

ولما كانت الجهمية يقولون : « إن الله لم يتكلم في الحقيقة ، بل خلق كلاماً في غيره » ومن أطلق منهم أن الله تكلم حقيقة ، فهذا مراده ، فالنزاع بينهم لفظي — كان من المعلوم أن القائل إذا قال : « هذا القرآن مخلوق » كان مفهوم كلامه أن الله لم يتكلم بهذا القرآن ، وأنه ليس هو كلامه ، بل خلقه في غيره . وإذا فُسِّر مراده بأنني أردت أن حركات العبد وصوته والمداد مخلوق ، كان هذا المعنى — وإن كان صحيحاً — ليس هو مفهوم كلامه ، ولا معنى قوله ، فإن المسلمين إذا قالوا : « هذا القرآن كلام الله » لم يريدوا بذلك أن أصوات القارئ وحركاتهم قائمة بذات الله ، كما أنهم إذا قالوا : « هذا الحديث حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم » لم يريدوا بذلك : أن حركات المحدث وصوته قامت بذات رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل وكذلك إذا قالوا في إنشاد ليبيد :  
\* ألا كل شيء ما خلا الله باطل \*<sup>(١)</sup>

(١) م ، ق : وإن .

(٢) م ، ر ، ص : ومن .

(٣) م ، ق : وأنه هو ليس كلامه .

(٤) م ، ق : القائلين .

(٥) م ، ق ، ر : التشيد ؛ س : التشد .

(٦) البيت بتمامه :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* وكل نعم لا محالة زائل

انظر : شرح ديوان ليبيد بن ربيعة العامري ، ص ١٣١ ، تحقيق الأستاذ إبراهيم جزيني ، ط . دار الفاروس الحديث ، بيروت ، بدون تاريخ .

: هذا شعر لييد وكلام لييد ، لم يريدوا بذلك أن صوت المنشد هو صوت لييد ، بل أرادوا أن هذا القول المؤلف ، لفظه ومعناه ، هو للييد ، وهذا منشد له ، فن قال : « إن هذا القرآن مخلوق » أو : « إن القرآن المنزل مخلوق » أو نحو هذه العبارات — كان بمنزلة من قال : إن هذا الكلام ليس هو كلام الله ، وبمنزلة من قال عن الحديث المسموع من المحدث : إن هذا ليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم بهذا الحديث ، وبمنزلة من قال : إن هذا الشعر ليس هو شعر لييد ، ولم يتكلم به لييد ، ومعلوم أن هذا كله باطل .

ثم إن هؤلاء صاروا يقولون : هذا القرآن المنزل المسموع هو تلاوة القرآن وقراءته ، وتلاوة القرآن مخلوقة ، وقراءة القرآن مخلوقة . ويقولون : تلاوتنا للقرآن مخلوقة ، وقراءتنا له مخلوقة ، ويدخلون في ذلك نفس الكلام المسموع ، ويقولون : لفظنا بالقرآن مخلوق ، ويدخلون في ذلك القرآن الملفوظ المتلو المسموع .  
 ١٠٨/١  
 فانكر الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة هذا ، وقالوا : اللفظية جهمية ، وقالوا :  
 افتقرت الجهمية ثلاث فرق : فرقة قالت : القرآن مخلوق ، وفرقة قالت : تقف فلا تقول مخلوق ولا غير مخلوق ، وفرقة قالت : تلاوة القرآن واللفظ بالقرآن مخلوق .

(١) في كتاب السنة للإمام أحمد (ضمن مجموعة شذرات البلاتين ، ص ٤٩) : « ... والقرآن كلام الله ليس بمخلوق فن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر ، ومن زعم أن القرآن كلام الله من جبل ووقف ولم يقل مخلوق ولا غير مخلوق فهو أغيب من الأول ، ومن زعم أن ألقائنا بالقرآن وتلاوتنا له مخلوقة والقرآن كلام الله فهو جهمي ، ومن لم يكفر هؤلاء القوم كلهم فهو مثلم » .

فلما انتشر ذلك عن أهل السنة غلطت طائفة فقالت : لفظنا بالقرآن غير مخلوق ، وتلاوتنا له غير مخلوقة . فبدع الإمام أحمد هؤلاء ، وأمر بهجرهم .

ولهذا ذكر الأشعري في مقالاته هذا عن أهل السنة وأصحاب الحديث ، فقال : والقول باللفظ والوقف عندهم بدعة ، من قال « اللفظ بالقرآن مخلوق » فهو مبتدع عندهم ، ومن قال « غير مخلوق » فهو مبتدع<sup>(١)</sup> .

وكذلك ذكر محمد بن جرير الطبري في « صريح السنة »<sup>(٢)</sup> أنه سمع غير واحد من أصحابه يذكر عن الإمام أحمد أنه قال : من قال « لفظي بالقرآن مخلوق » فهو جهمي ، ومن قال « إنه غير مخلوق » فهو مبتدع<sup>(٣)</sup> .

وصنف أبو محمد بن قتيبة في ذلك كتاباً . وقد ذكر أبو بكر الخلال هذا في كتاب « السنة »<sup>(٤)</sup> وبسط القول في ذلك ، وذكر ما صنفته أبو بكر المروزي في ذلك ، وذكر قصة أبي طالب المشهورة عن أحمد التي نقلها عنه أكابر أصحابه ، كعبد الله وصالح ابنه والمروزي وأبي محمد فوران ومحمد بن إسحاق الصاغاني وغير هؤلاء .

(١) في مقالات الأشعري ٦٠٢/٢ (ط و تر) « وقال قوم من أهل الحديث ممن زعم أن القرآن غير مخلوق إن قراءته واللفظ به غير مخلوقين . وإن اللفظية يجرون مجرى من قال بخلقه ، وأكفر هؤلاء الواقعة التي لم تقل إن القرآن غير مخلوق ومن شك في أنه غير مخلوق والشاك والشاكوا كرهوا من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق » .

(٢) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٥٠/٣ (ط . المعارف) أن للطبري كتاب « شرح السنة » بمكتبة روان كشك .

(٣) إنه : ليست في (ر) ، (ص) .

(٤) ذكر بروكلمان (المراجع السابق) ٣١٤/٣ أن لخلال كتاب السنة وذكر أن ابن تيمية روى عنه في مجموعة الرسائل الكبرى .

(٥) م ، ق : الصنعاني .

وهو محمد بن إسحاق بن جعفر — وقيل ابن محمد — أبو بكر الصاغاني ، أحد الأئمة المتقين مع اشتجار السنة واتساع في الرواية توفي سنة ٢٧٠ هـ . (قال ابن أبي عمير سنة ٢٩٠) . انظره : تهذيب التهذيب ٣٥/٩ — ٣٧ ؛ طبقات الختالة ٢٦٩/١ — ٢٧٠ .





وكل هؤلاء من أهل العلم والسنة والحديث، وهم من أصحاب أحمد بن حنبل؛ ولهذا قال ابن قتيبة: إن أهل السنة لم يختلفوا في شيء من أقوالهم إلا في مسألة اللفظ. وصار قوم يطلقون القول بأن التلاوة هي المنلو، والقراءة هي المقروء، وليس مرادهم بالتلاوة المصدر، ولكن الإنسان إذا تكلم بالكلام فلا بد له من حركة، وما يكون عن الحركة من أقواله التي هي حروف منظومة ومعان مفهومة، والقول والكلام يراد به تارة المجموع فتدخل الحركة في ذلك، ويكون الكلام نوعاً من العمل وقسماً منه، ويراد به تارة ما يقتزن بالحركة ويكون عنها، لا نفس الحركة، فيكون الكلام قسماً للعمل، ونوماً آخر ليس هو منه، ولهذا تنازع العلماء في لفظ العمل المطلق: هل يدخل فيه الكلام؟ على قولين معروفين لأصحاب أحمد وغيرهم، وبنوا على ذلك ما إذا حلف لا يعمل اليوم عملاً، فتكلم، هل يحنث [أم لا]؟<sup>(٢)</sup> على قولين، وذلك لأن لفظ الكلام قد يدخل في العمل وقد لا يدخل<sup>(٣)</sup>.

فالأول كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن، فهو يتلوه آناء الليل والنهار، فقال رجل: لو أن لي مثل ما لفلان لعملت [فيه] مثل ما يعمل فلان» أخرجه في الصحيحين<sup>(٥)</sup>، فقد جعل فعل هذا الذي يتلوه آناء الليل والنهار عملاً، كما قال: «لعملت فيه مثل ما يعمل فلان».

(١) ر، ص، ط: عينا، وهو خطأ.

(٢) أم لا: ساقطة من (م)، (ق).

(٣-٢): ساقطة من (د)، (ص)، (ط).

(٤) فيه: زيادة في (س).

(٥) ورد هذا الحديث بمعناه في البخاري في مواضع متعددة، بلغاه عن ابن مسعود وابن عمر في: ٢١/١-٢٢ (كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة) ١٩١/٦٤ (كتاب فضائل القرآن، باب اغتباط صاحب القرآن)، ١٠٢/٩ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما جاء في اجتهاد القضاء)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/٢٣٧، ٦/٧٨-٧٩، ٢٥١؛ الترغيب والترهيب

والثاني كما في قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [سورة فاطر : ١٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ [سورة يونس : ٦١] ، فالذين قالوا : « التلاوة هي المتلو » من أهل العلم والسنة قصدوا أن التلاوة هي القول والكلام المقترن بالحركة ، وهي الكلام المتلو . وآخرون قالوا : بل التلاوة غير المتلو ، والقراءة غير المقروء ، والذين قالوا ذلك من أهل السنة والحديث أرادوا بذلك أن أفعال العباد ليست هي كلام الله ، ولا أصوات العباد هي صوت الله ، وهذا الذي قصده البخاري ، وهو / مقصود صحيح .

١٦٠/١

وسبب ذلك أن لفظ : « التلاوة ، والقراءة ، واللفظ » مجمل مشترك : يُراد به المصدر ، ويُراد به المفعول .

فمن قال : « اللفظ ليس هو الملفوظ ، والقول ليس هو المقول » وأراد باللفظ والقول المصدر ، كان معنى كلامه أن الحركة ليست هي الكلام المسموع ، وهذا صحيح .

ومن قال « اللفظ هو الملفوظ ، والقول هو نفس المقول » وأراد باللفظ والقول مسمى المصدر ، صار حقيقة مراده أن اللفظ والقول [ المراد به الكلام المقول الملفوظ ] هو الكلام المقول الملفوظ ، وهذا صحيح . فمن قال : « اللفظ بالقرآن ، أو القراءة ، أو التلاوة ، مخلوق » أو : « لفظي بالقرآن ، أو تلاوتي » دخل في كلامه نفس الكلام المقروء المتلو ، وذلك هو كلام الله تعالى . وإن أراد بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى صحيحا ، لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره .

(١) ما بين المقربين ساقط من (م) ، (ق) .

ولهذا قال أحمد في بعض كلامه : « من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي » احترازاً عما إذا أراد به فعله وصوته . وذكر اللالكائي<sup>(١)</sup> : أن بعض من كان يقول ذلك رأى في منامه كأن عليه فروة ورجل يضربه ، فقال له : لا تضربني ، فقال : إني لا أضربك ، وإنما أضرب الفروة ، فقال : إن الضرب إنما يقع ألمه على ، فقال هكذا إذا قلت : « لفظي بالقرآن مخلوق » وقع الخلق على القرآن .

ومن قال : « لفظي بالقرآن غير مخلوق ، أو تلاوتي » دخل في ذلك المصدر الذي هو عمله ، وأفعال العباد مخلوقة . ولو قال : « أردت به أن القرآن المتلو غير مخلوق ، لا نفس حر كاتي » قيل [ له ]<sup>(٢)</sup> : لفظك هذا بدمه ، وفيه إجمال وإيهام<sup>(٣)</sup> ، وإن كان مقصودك صحيحاً [ كما يقال للأول إذا قال : « أردت أن فعل مخلوق » : لفظك أيضاً بدمه ، وفيه إجمال وإيهام<sup>(٣)</sup> وإن كان مقصودك صحيحاً ]<sup>(٤)</sup> . فلهذا منع أئمة السنة الكبار إطلاق هذا وهذا ، وكان هذا وسطاً بين الطرفين ، وكان أحمد وغيره من الأئمة يقولون : القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق ،

(١) هوية الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي ، أبو القاسم اللالكائي ، الفقيه الشافعي المحدث ، توفي سنة ٤١٨ هـ . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١٠٨٣/٣ - ١٠٨٥ ؛ شذرات الذهب ٢١١/٣ ؛ الأعلام ٥٧/٩ . وذكره بروكلمان ٣٠٥/٣ - ٣٠٦ تكاليف : « هجج أصول اعتقاد السنة والجماعة » ومنه نسخة خطية بليزج رقم ٣١٨ ، ١ ؛ « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة واجتماع الصحابة والتابعين من بعدهم والخالفين لهم من علماء الأمة » ومنه نسخة خطية بالظاهرية رقم ٣٧ ، ١٢٤ ، ٣ . والذي أرجحه أنهما عنوان على كتاب واحد ، وقد ذكره ابن تيمية في « منهاج السنة » ٢٨٥/٢ ( ط . دار العربية ) .

(٢) له : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٣) ر ، ص ، ط : وإيهام .

(٤) ما من المقولتين ساقط من (م) ، (ق) .

فيجعلون القرآن نفسه حيث تصرف غير مخلوق ، من غير أن يقرن بذلك ما يشعر  
أن أفعال العباد وصفاتهم غير مخلوقة .

وصارت كل طائفة من النفاة والمثبتة في مسألة التلاوة تحكى قولها عن أحمد ،  
وهم - كما ذكر البخارى في كتاب « خلق الأنفال » وقال : إن / كل واحدة من  
هاتين الطائفتين تذكر قولها عن أحمد ، وهم لا يفقهون قوله لدقة معناه . ١٦١/١

ثم صار ذلك التفرق موروثا في أتباع الطائفتين ؛ فصارت طائفة تقول : إن  
اللفظ بالقرآن غير مخلوق ، موافقة لأبى حاتم الرازى ومحمد بن داود المصيصى  
وأمثالهما كأبى عبد الله بن منده وأهل بيته ، وأبى عبد الله بن حامد ، وأبى نصر  
السجزي ، وأبى إسماعيل الأنصارى ، وأبى يعقوب الفراتى الهروى وغيرهم .  
وقوم يقولون نقيض هذا القول من غير دخول في مذهب ابن كلاب .

(١) يقرن : في (س) فقط . وفي سائر النسخ : يقرن .

(٢) هو محمد بن إسحاق بن محمد ، أبو عبد الله بن منده الأصبهاني ، من أئمة الحنابلة ، قال عنه  
ابن أبى عمير : بلغني عنه أنه قال : كتبت عن ألف شيخ وسبعائة شيخ ، توفي سنة ٣٩٥ هـ . انظر ترجمته  
في : طبقات الحنابلة ١٦٧/٢ ؛ شذرات الذهب ٣٣٧/٣ ؛ تذكرة الحفاظ ١٠٣١/٣ - ١٠٣٦ ؛  
وترجم له بروكلمان : الملحق ٣/٢٨٨ - ٢٢٩ .

(٣) هو أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي ، إمام الحنابلة في زمانه ، له  
« الجامع » في مذهب الحنابلة ، وله « شرح الخرق » توفي سنة ٤٠٣ هـ . انظر ترجمته في : طبقات  
الحنابلة ١٧١/٢ - ١٧٧ ؛ تذكرة الحفاظ ١٠٧٨/٣ .

(٤) هو أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري السجزي ، نسبة إلى سجستان ، نزيل الحرم  
ومصر ، توفي سنة ٤٤٤ هـ . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ؛ ١١١٨ -  
٢١٢٠ .

(٥) سبقت ترجمته : ص ٢٤٧ ، ت ٣ .

(٦) س ( فقط ) : القرباب .

(١) — مع اتفاق الطائفتين على أن القرآن كله كلام الله ، لم يُحدث غيره شيئاً منه ، ولا خلق منه شيئاً في غيره : لا حروفه ، ولا معانيه — مثل حسين الكراييسى (٢) ودادود بن علي الأصبهاني وأمثالهما .

وحدث مع هذا من يقول بقول ابن كلاب : إن كلام الله معنى واحد قائم بنفس المتكلم ، هو الأمر بكل ما أمر به ، والنهي عن كل ما نهى عنه ، والإخبار بكل ما أخبر به ، وإنه إن صبر عنه بالعربية كان هو القرآن ، وإن صبر عنه بالعبرية كان هو التوراة .

وجمهور الناس من أهل السنة والمعتزلة وغيرهم أنكروا ذلك ، وقالوا : إن فساد هذا معلوم بصريح العقل فإن التوراة إذا صرّبت لم تكن هي القرآن ، ولا معنى : ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) هو معنى : ( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ) . وكان يوافقهم على إطلاق القول بأن التلاوة غير المتلو وأنها مخلوقة ، من لا يوافقهم على هذا المعنى ، بل قصده أن التلاوة هي أفعال العباد وأصواتهم .

(١) س ، ر ، ص ، ط : بل مع .

(٢) الحسين بن علي بن يزيد ، أبو علي الكراييسى ، فقيه من أصحاب الإمام الشافعى ، له مصنفات في الفقه والحديث ، نسبته إلى الكراييس (وهى الثياب الغليظة) كان يبعها . توفي سنة ٢٤٨ هـ .

انظره : وفيات الأعيان ١/٣٣٩ وفيه وفاته ٢٤٥ أو ٢٤٨ هـ ؛ تاريخ بغداد ٨/٦٤ وفيه اختلافه مع الإمام أحمد بن حنبل ؛ الأعلام ٢/٢٦٦ . وانظر ترجمته : في تهذيب التهذيب ٢/٣٥٩ - ٣٦٢ ويذكر ابن حجر فيه ٢/٣٦١ : « قال أبو الطيب الماوردى : كان الكراييسى يقول : « القرآن غير مخلوق ولقضى به مخلوق ، وأنه لما بلغه إنكار أحمد بن حنبل عليه قال : ما ندري . إيش نعمل بهذا الفقى ؟ إن قلنا مخلوق قال بدعة ، وإن قلنا غير مخلوق قال بدعة » .

(٣) تمام الآية في نسخة (س) فقط ؛ وفي باقى النسخ كلمة « تبّت » فقط .

وصار أقوام يطلقون القول بأن التلاوة غير المتلو ، وأن اللفظ بالقرآن مخلوق ،  
فمنهم من يُعرف أنه موافق لابن كلاب ، ومنهم من يُعرف مخالفته له ، ومنهم من لا يُعرف  
منه لا هذا ولا هذا ، وصار أبو الحسن الأشعري ونحوه — ممن يوافق ابن كُلاب  
على قوله — موافقاً للإمام أحمد وغيره من أئمة السنة في المنع من إطلاق هذا  
وهذا ، فيمنعون أن يقال : اللفظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق . وهؤلاء ممنعه من  
جهة كونه يُقال في القرآن : إنه يُلفظ أولاً يُلفظ وقالوا اللفظ : الطرح والرمى ،  
ومثل هذا لا يقال / في القرآن .

١٦٢/١

ووافق هؤلاء على التعاليل بهذا طائفة ممن لا يقول بقول ابن كُلاب في الكلام  
كالقاضي أبي يعلى وأمثاله . ووقع بين أبي نعيم الأصبهاني وأبي عبد الله ابن مندبه  
في ذلك ما هو معروف ، وصنف أبو نعيم في ذلك كتابه في الرد على اللفظية والحلولية ،  
ومال فيه إلى جانب النفاة القائلين بأن التلاوة مخلوقة ، كما مال ابن مندبه إلى جانب  
من يقول إنها غير مخلوقة ، وحكى كل منهما عن الأئمة ما يدل على كثير من  
مقصوده ، لا على جميعه ، فما قصده كل منهما من الحق وجد فيه من المنقول  
الثابت عن الأئمة ما يوافقه .

وكذلك وقع بين أبي ذر الهروي وأبي نصر السجزي في ذلك ، حتى صنف  
أبو نصر السجزي كتابه الكبير في ذلك المعروف بالإبانة<sup>(٤)</sup> ، وذكر فيه من الفوائد  
والآثار والانتصار للسنة وأهلها أموراً عظيمة المنفعة ، لكنه نصر فيه قول من  
يقول : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، وأنكر على ابن قتيبة وغيره ما ذكره من

(١) ص : فيمنعون . (٢) انظر ترجمة أبي نعيم فيما سبق ، ص ٢٤٦ ت ٤ .

(٣) أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن خفي الأنصاري الهروي ، الحافظ الثقة الفقيه  
المالكي ، أخذ الكلام عن الباقلاني وصنف مستخرجاً على الصحيحين ، توفي سنة ٤٣٤ هـ . انظر ترجمته  
في : شذرات الذهب ٣/ ٢٥٤ ؛ تبين كذب المقتري ، ص ٢٥٥ — ٢٥٦ ؛ الأعلام ٤/ ٤١٠ .

(٤) وهو كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» . انظر : الأعلام ٤/ ٣٤٩ . (٥) ص : ونحوه .

التفصيل ، ورجح طريقة من هجر البخاري ، وزعم أن أحمد بن حنبل كان يقول :  
لفظي بالقرآن غير مخلوق ، وأنه رجع إلى ذلك . وأنكر ما نقله الناس عن أحمد  
من إنكاره على الطائفتين ، وهي مسألة أبي طالب المشهورة .

وليس الأمر كما ذكره ، فإن الإنكار على الطائفتين مستفيض عن أحمد عند  
أخص الناس به من أهل بيته وأصحابه الذين اعتنوا بجمع كلام [ الإمام ]<sup>(١)</sup> أحمد ،  
كالمروزي والحلال وأبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهم ، وقد  
ذكروا من ذلك ما يعلم كل عارف له أنه من أثبت الأمور عن أحمد .

وهؤلاء المراقبون أعلم بأقوال أحمد من المنتسبين إلى السنة والحديث من أهل  
نراسان ، الذين كان ابن منته وأبو نصر وأبو إسماعيل الهروي وأمثالهم يسلكون  
حدوثهم ، ولهذا صنّف عبد الله بن عطاء الإبراهيمي كتاباً فيمن أخذ عن أحمد<sup>(٢)</sup>

(١) س : والذين .

(٢) الإمام : زيادة في (س) ، (ر) .

(٣) س ، ص ، ر ، ط : كالمروزي .

(٤) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف ، أبو بكر المعروف بسلام الحلال . من أم  
مصنفاته «الشافى» و«المقنع» توفي سنة ٣٦٣ . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١١٩/٢ - ١٢٧ و  
(٥) عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان ، أبو عبد الله العكبري المعروف بابن بطة . توفي سنة ٣٨٧  
ذكر ابن أبي يعلى من مصنفاته «الإبانة الكبرى» و«الإبانة الصغرى» .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٤٤/٢ - ١٥٣ ، شذرات الذهب ١٢٢/٣ - ١٢٤

منهاج السنة (ط . دار العروة) ١٤/٢ ، ٢٨٥ .

(٦) له : ليست في (س) ، (ص) .

(٧) هو عبد الله بن عطاء بن عبد الله بن أبي منصور بن الحسن بن إبراهيم الإبراهيمي ، الهروي  
المحدث الحافظ أبو محمد ، قال شهر دار الديلى عنه : كان صدوقاً حافظاً متقناً وأخطأ حسن التذكير ،  
توفي سنة ٨٧٦ . انظر ترجمته في : التذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ٤٤/١ - ٤٥  
شذرات الذهب ٣٥٢/٣ - ٣٥٣ ، المعبر ٢٨٤/٣ .



العلم ، فذكر طائفة ذكر منهم أبو بكر الخليل ، وظن أنه أبو محمد الخليل شيخ  
القاضي أبي يعلى وأبي بكر الخطيب ، فاشتبه عليه هذا بهذا .

وهذا كما أن العراقيين المنتسبين إلى أهل الإثبات من أتباع ابن كلاب كابي  
العباس القلانسي / ، وأبي الحسن الأشعري ، وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري ،  
والقاضي أبي بكر [بن] الباقلاني ، وأمثالهم ، أقرب إلى السنة وأتبع لأحمد بن حنبل  
وأمثاله من أهل نهراسان المائلين إلى طريقة ابن كلاب ، ولهذا كان القاضي أبو بكر  
ابن الطيب يكتب في أجوبته أحيانا : محمد بن الطيب الحنبل ، كما كان يقول  
الأشعري ، إذ كان الأشعري وأصحابه منتسبين إلى أحمد بن حنبل وأمثاله من أئمة  
السنة ، وكان الأشعري أقرب إلى مذهب أحمد بن حنبل وأهل السنة من كثير من  
المتأخرين المنتسبين إلى أحمد الذين مالوا إلى بعض كلام المعتزلة ، كابن عقيل ،  
وصدقة بن الحسين ، وابن الجوزي ، وأمثالهم .

(١) ق ، ر ، ص ، ط : ذكرهم .

(٢) أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، أبو بكر ، المعروف بالخطيب . مولده في « غزية »  
في منتصف الطريق بين الكوفة ومكة سنة ٣٩٢ ، وتوفي سنة ٤٦٣ . ذكر ياقوت أسماء ٥٦ كتابا من  
مصنفاته في التاريخ وبعض الفنون الأخرى ولاستاذ يوسف المش كتاب « الخطيب البغدادي ، مؤرخ  
بشداد ومحدثها » أورد فيه أسماء ٧٩ كتابا من مصنفاته . انظر عنه : معجم الأدباء ١/٢٤٨ ؛  
طبقات الشافعية ١٢/٣ ؛ النجوم الزاهرة ٥/٨٧ ؛ ابن عساكر ١/٣٩٨ ؛ ابن الوردي ١/٣٧٤ ؛  
وفيات الأعيان ١/٧٦ - ٧٧ ؛ الأعلام ١/١٦٦ .

(٣) ابن : ليست في (م) ، (ق) .

(٤) وهو القاضي أبو بكر الباقلاني ، ويقال ابن الباقلاني . وصفت ترجمته ، ص ٦ ت ٣ .  
(٥) صدقة بن الحسين بن بختيار بن الحداد البغدادي ؛ أبو الفرج ولد سنة ٤٧٧ هـ ، مؤرخ أديب  
فيه ميل إلى مذهب الفلاسفة ، له « ذيل على تاريخ الزاغوني » وله مصنفات في الأصول ، توفي ببغداد  
سنة ٥٧٣ هـ . انظر عنه : المنتظم ١٠/٢٧٦ ؛ ابن الأثير ١١/١٧٠ ؛ ابن الوردي ٢/٨٨ ؛  
الشذرات ٤/٢٤٥ ؛ لسان الميزان ٣/١٨٤ وفيه ولد سنة ٤٦٧ ؛ الأعلام ٣/٢٩٠ .

(٦) عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، أبو الفرج الإمام العلامة المتوفى سنة ٥٩٧ هـ ومن كتبه  
« زاد المسير في علم التفسير » (و يطبع في دمشق) وتيسير البيان في علم القرآن ؛ قال ابن رجب : مجلده ، وكتاب  
المغني في التفسير قال ابن رجب : أحد وعشرون جزءا . انظر ترجمته ومصنفاته في : وفيات الأعيان ٢/٣٢١ -  
٣٢٢ ؛ تاريخ ابن الوردي ٢/١٨٨ ؛ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١/٣٩٩ - ٤٣٣ ؛  
الكامل لابن الأثير ( ط . الحنبل ) ١٠/٢٢٨ ، ١٢/٦٧ ؛ الأعلام ٤/٨٩ - ٩٠ .

وكان أبوذر الهروي قد أخذ طريقة [ابن<sup>(١)</sup>] الباقلاني وأدخلها إلى الحرم، ويقال إنه أول من أدخلها إلى الحرم، وعنه أخذ ذلك من أخذه من أهل المغرب فإنهم كانوا يسمعون عليه البخاري يأخذون ذلك عنه، كما أخذه أبو الوليد الباجي<sup>(٢)</sup>، ثم رحل الباجي إلى العراق، فأخذ طريقة الباقلاني عن أبي جعفر السمناني الحنفي قاضي الموصل<sup>(٣)</sup> صاحب [ابن] الباقلاني، ونحن قد بسطنا الكلام في هذه المسائل وبيننا ما حصل فيها من النزاع والاضطراب في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمتنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة، لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ الماثورة والألفاظ التي بُيِّنَتْ معانيها، فإن ما كان ماثورا حصلت به الألفة، وما كان معروفا حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك رحمه الله أنه قال: «إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء». فإذا لم يكن اللفظ منقولا ولا معناه معقولا ظهر الجفاء والأهواء، ولهذا تجد قوما كثيرين يحبون قوما ويغضبون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يمادون، من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي صلى

(١) ابن: ليست في (م)، (ق).

(٢) أبو الوليد سليمان بن خلف بن ساعد الباجي، من كبار علماء المالكية، ولد بالأندلس سنة ٤٠٣، وتوفي سنة ٤٧٤.

انظر ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون، ص ١٢٠ - ١٢٢؛ وفيات الأعيان ١٤٢/٢.

— ١٤٣؛ تاريخ ابن الوردي ٣٦١/١؛ الأعلام ١٨٦/٣.

(٣) محمد بن أحمد بن محمد السمناني، أبو جعفر قاضي حنفي ولد سنة ٣٦١ أصله من سمنان العراق، نشأ ببغداد، وولى القضاء بالموصل إلى أن توفي بها سنة ٤٤٤ هـ. وكان مقدم الأشعرية في وقته، وشنع عليه ابن حزم، له تصانيف في الفقه.

انظره: تبين كذب المقرئ، ص ٢٥٩؛ الجواهر المضية ٢١/٢؛ نكت الحميان، ص ٢٣٧.

الأعلام ٢٠٦/٦.

١٦٤/١

الله عليه وسلم وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم / يعقلون معناها، ولا يعرفون  
لازمها ومقتضاها. وسبب هذا إطلاق أقوال ليست منصوبة، وجعلها مذاهب  
يُدعى إليها، ويوالى ويعادى عليها.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته :  
« إن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور  
محدثاتها، وكل بدعة ضلالة » . فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة رسوله  
وما انفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمة  
ردوه إلى الله والرسول، وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعو إلى طريقته،  
ويوالى عليها ويعادى، غير النبي صلى الله عليه وسلم، ولا ينصب لهم كلاما يوالى  
عليه ويعادى غير كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وما اجتمعت عليه الأمة،  
بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة،  
يوالون<sup>(١)</sup> على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون.

ولهذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم بإحسان —  
وإن تنازعوا فيما تنازعوا فيه من الأحكام — فالعصمة بينهم ثابتة، وهم يردون  
ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، فبعضهم يصيب الحق فيعظم الله أجره ويرفع  
درجته، وبعضهم يخطئ بعد اجتهاده في طلب الحق، فيفقر الله له خطاء، تحقيقا  
لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن سَبِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]  
سواء كان خطأهم في حكم علمي أو حكم خبري نظري، كتنازعهم في الميت  
هل يُعذب بكاء أهله عليه؟ وهل يسمع الميت قرع نعالهم؟ وهل رأى محمد ربه؟

وأبلغ من ذلك أن شريحا أنكر قراءة من قرأ : ( بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ )<sup>(١)</sup>  
[ سورة الصافات : ١٢ ] ، وقال : إن الله لا يعجب ، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup> ،  
فقال : « إنما شريح شاعر يعجبه علمه ، كان عبداً لله أعلم منه — أو قال : أنفه  
منه — وكان يقرأ : ( بَلْ عَجِبْتَ ) ، فأنكر على شريح إنكاره ، مع أن شريحا من أعظم  
الناس قدرا عند المسلمين ، ونظائر / هذا متعددة .

١٦٥/١

والأقوال إذا حكيت عن قائلها أو نسبت الطوائف إلى متبوعها فإنما ذاك  
على سبيل التعريف والبيان ، وأما المدح والذم والموالة والمعاداة فعلى الأسماء  
المذكورة في القرآن العزيز ، كاسم المسلم والكافر ، والمؤمن والمنافق ، والبر والفاجر ،  
والصادق والكاذب ، والمصالح والمفسد ، وأمثال ذلك . وكون القول صوابا  
أو خطأ يعرف بالأدلة الدالة على ذلك المعالومة بالعقل والسمع ، والأدلة الدالة  
على العلم لا تتناقض كما تقدم .

والتناقض هو أن يكون أحد الدليلين يناقض مداول الآخر : إما بأن ينفي  
أحدهما عين ما يثبت الآخر ، وهذا هو التناقض الخاص الذي يذكره أهل الكلام  
والمنطق ، وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق

(١) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر الكندي أبو أمية ( القاضي )  
ويقال شريح بن شرحيل ، ويقال ابن شرحيل ، استقضاه عمر على الكوفة ، وأقام على القضاء بها  
سنتين سنة وقضى بالبصرة سنة . من روى عنه الشعبي وابن سيرين وإبراهيم النخعي . قال أبو نعيم :  
مات سنة ثمان وسبعين زمن مصعب بن الزبير .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٤ / ٣٢٦ — ٣٢٨ ؛ طبقات ابن سعد ٦ / ١٣١ — ١٤٤  
وفيها أنه توفي سنة ٧٦ .

(٢) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل النخعي أبو عمران الفقيه ،  
روى عن شريح القاضي وروى عن عائشة ، روى عنه الأعمش وحامد بن سليمان .

قال ابن حبان مولده سنة ٥٠ ، وقال أبو نعيم أنه توفي سنة ٩٦ .  
انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١ / ١٧٧ — ١٧٩ ؛ طبقات ابن سعد ٦ / ٢٧٠ — ٢٨٦ .

إحدهما كذب الأخرى . وأما التناقض المطلق فهو أن يكون موجب أحد الدليلين ينافي موجب الآخر : إما بنفسه ، وإما بلازمه ، مثل أن ينفي أحدهما لازم الآخر أو يثبت ملزومه ، فإن انتفاء لازم الشيء يقتضي انتفاءه ، وثبوت ملزومه يقتضي ثبوته .

ومن هذا الباب الحكم على الشيئين المتماثلين من كل وجه مؤثر في الحكم بحكمين مختلفين ، فإن هذا تناقض أيضاً ، إذ حكم الشيء حكم مثله ، فإذا حكم على مثله بنقيض حكمه كان كما لو حكم عليه بنقيض حكمه .

وهذا التناقض العام هو الاختلاف الذي نفاه الله تعالى عن كتابه بقوله عز وجل : (( أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا )) [سورة النساء : ٨٢] ، وهو الاختلاف الذي وصف الله به قول الكفار في قوله تعالى : (( إِنَّكُمْ لِنِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ \* يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ )) [سورة الذاريات : ٩٤٨] .

وضد هذا هو التشابه العام الذى وصف الله به القرآن فى قوله : (( اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانًى )) [سورة الزمر : ٢٣] ، وهذا ليس هو التشابه الخاص الذى وصف الله تعالى به بعض القرآن فى قوله : (( مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ )) [سورة آل عمران : ٧] ، فإن ذلك التشابه العام يراد به التناسب والتصادق والامتثال .

وضده : الاختلاف الذى هو التناقض والتعارض ، فالأدلة الدالة على العلم لا يجوز أن تكون متناقضة متعارضة ، وهذا مما لا ينافى فيه أحد من العقلاء ،

(١) ما بين المعرفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) م ، ق : فالدلالة .

وَمَنْ صار من أهل الكلام إلى القول بتكافؤ الأدلة والحيرة فإنما ذلك لفساد استدلاله إما لتقصيره ، وإما لفساد دليله ، ومن أعظم أسباب ذلك الألفاظ المجملة التي تشتبه معانيها .

وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم بنوا أمرهم على أصل فاسد ، وهو أنهم جعلوا [ أقوالهم التي ابتدعوها هي الأقوال المحكمة التي جعلوها أصول دينهم ، وجعلوا ] قول الله ورسوله من المجمل الذي لا يُستفاد منه علم ولا هدى ، فجعلوا التشابه من كلامهم هو المحكم ، والمحكم من كلام الله ورسوله هو المنشابه ، كما يجعل الجهمية من المتفلسفة والمعتزلة ونحوهم ما أحدثوه من الأقوال التي نفوا بها صفات الله ، ونفوا بها رؤيته في الآخرة وعلوه على خلقه ، وكون القرآن كلامه ونحو ذلك ، جعلوا تلك الأقوال محكمة ، وجعلوا قول الله ورسوله مؤولا عليها ، أو مردودا ، أو غير ملتفت إليه ولا متعلق للهدى منه ، فتجد أحدهم يقول : ليس يجسم ، ولا جوهر ، ولا عرض ، ولا له كم ، ولا كيف ، ولا تحمله الأعراض والحوادث ونحو ذلك ، وليس بمباين للعالم ولا خارج عنه .

فإذا قيل : إن الله أخبر أن له علما وقدره ، قالوا : لو كان له علم وقدره للزم أن تحله الأعراض ، وأن يكون جسما ، وأن يكون له كيفية وكية ، وذلك متيف عن الله ، لما تقدم .

ثم قد تقول : إن الرسول قصد بما ذكره من أسماء الله وصفاته أمورا لا نعرفها ، وقد تقول : إنه قصد خطاب الجمهور بإفهامهم الأمر على غير حقيقته ، لأن مصلحتهم في ذلك ، وقد يفسر صفة بصفة ، كما يفسر الحب والرضا والغضب

(١) ما بين المقربين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) م : ولا يتلق الهدى منه .

بالإرادة ، أو السمع والبصر بالعلم ، والكلام والإرادة والقدرة بالعلم ، ويكون القول في الثانية كالقول في الأولى ، يلزمها من اللوازم في النفي والإثبات ما يلزم التي نفاه ؛ فيكون مع جمعه في كلامه أنواعاً من السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات قد فرّق بين المتماثلين : بأن جعل حكم أحدهما مخالفاً لحكم الآخر ، ويكون قد عطلّ النصوص عن مقتضاها ، وتقيّ بعض ما يستحقّه الله من صفات الكمال ، ويكون النافي لما أثبتّه هو قد تسلط عليه ، وأورد عليه فيما أثبتّه هو نظير ما أورده هو على من أثبت ما نفاه ، وإن كان النافي لما أثبتّه أكثر تناقضاً منه .

ثم هؤلاء يجعلون ما ابتدعوه من الأقوال المجعولة ديناً ، يوالون طيّه ويعادون ، ١٦٧/١  
بل يُكفّرون من خالفهم فيما ابتدعوه ، ويقول : « مسائل أصول الدين : المخطئ فيها يكفر » وتكون تلك المسائل مما ابتدعوه .

ومعلوم أن الخوارج هم مبتدعة مارقون ، كما ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة ذمهم والطعن عليهم ، وهم إنما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه ، وجعلوا من خالف ذلك كافراً ، لا اعتقادهم أنه خالف القرآن ، فن ابتدع أقوالاً ليس لها أصل في القرآن ، وجعل من خالفها كافراً كان قوله شراً من قول الخوارج ، ولهذا اتفق السلف والأئمة على أن قول الجهمية شر من قول الخوارج .

وأصل قول الجهمية هو نفي الصفات بما يزعمونه من دعوى العقليات التي عارضوا بها النصوص ، إذ كان العقل الصريح الذي يستحق أن تسمى قضاياء

(١) م ، ق : والسمع .

(٢) ر ، ص ، ط : أصل .

عقليات موافقا للنصوص لا بخالفا لها<sup>(١)</sup> ، ولما كان قد شاع في عرف الناس أن قول الجهمية مبناه على النفي صار الشعراء ينظمون هذا المعنى ، كقول أبي تمام :  
جَهْمِيَّةُ الْأَوْصَافِ إِلَّا أَنَّهُمْ      قَدْ لَقَّبُوا جَوْهَرَ الْأَشْيَاءِ<sup>(٢)</sup>

فهؤلاء ارتكبوا أربع عظام : أحدها : ردهم لنصوص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، والثاني : ردهم ما يوافق ذلك من معقول العقلاء ، والثالث : جعل ماخالف ذلك من أقوالهم المجملة أو الباطلة هي أصول الدين ، والرابع : تكفيرهم ، أو تفسيقهم ، أو تخطئتهم لمن خالف هذه الأقوال المبتدعة المخالفة لمصحيح المنقول وصريح المعقول .

وأما أهل العلم والإيمان : فهم على تقيض هذه الحال ، يجعلون كلام الله [ وكلام ] رسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه ، وإليه يردُّ ما تنازع الناس فيه ، فما وافقه كان حقا ، وما خالفه كان باطلا ، ومن كان قصده متابعتهم من المؤمنين ، وأخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ به وسعه غفر الله له خطأه ، سواء كان خطؤه في المسائل العلمية الخبرية<sup>(٣)</sup> ، أو المسائل العملية ، فإنه ليس كل ما كان معلوما متيقنا لبعض الناس يجب أن يكون معلوما متيقنا لغيره .

١٦٨/١

وليس كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمه كل الناس ويفهمونه ، بل كثير منهم لم يسمع كثيرا منه ، وكثير منهم قد يشتبه عليه ما أراده ، وإن كان كلامه في نفسه محكما مقرونا بما يبين مراده ، لكن أهل العلم يعلمون

(١) لما : ليست في (ر) ، (ص) ، (ط) .

(٢) البيت موجود في « ديوان أبي تمام » ص ١١ بتحقيق الدكتور شاهين حلي (طبعة لبنان)

الطبعة الأولى ، سنة ١٩٦٨ .

(٣) كلام الله وكلام رسوله : كذا في (ص) وفي سائر النسخ : كلام الله ورسوله .

(٤) ص : أو الخبرية .



ما قاله ، ويميّزون بين النقل الذي يصدق به والنقل الذي يكذب به ، ويعرفون ما يُعلم به معاني كلامه صلى الله عليه وسلم ، فإن الله تعالى أمر الرسول بالبلاغ المبين ، وهو أطوع الناس لربه ، فلا بد أن يكون قد بلغ البلاغ المبين ، ومع البلاغ المبين لا يكون بيانه ملتبساً مدلساً .

والآيات التي ذكر الله فيها أنها متشابهات لا يعلم تأويلها إلا الله ، إنما هي عن غيره علم تأويلها ، لا علم تفسيرها ومعناها ، كما أنه لما سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن قوله تعالى : (( الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى )) [سورة طه : ٥] كيف استوى ؟ قال : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » — وكذلك ربيعة<sup>(٤)</sup> قبله — فبين مالك أن معنى الاستواء معلوم ، وأن كيفيته مجهولة ، فالكيف المجهول هو من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، وأما ما يُعلم من الاستواء وغيره فهو من التفسير الذي بينه الله ورسوله .

معنى الاستواء  
على العرش

والله تعالى قد أمرنا أن نتدبر القرآن ، وأخبر أنه أنزله لننقله ، ولا يكون التدبر والعقل إلا لكلام<sup>(٦)</sup> بين المتكلم مراده به ، فأما من تكلم بلفظ يحتمل معاني

(١) م : ما به تعلم .

(٢) ر : كلامه .

(٣) م : ولما سئل .

(٤) م (فقط) : وكذلك قال ربيعة .

(٥) أورد السيوطي في الدر المنثور ٣ / ٩١ أقوال السلف في تفسير الاستواء على العرش ومنها : « وأخرج اللالكائي عن ابن عيينة قال : سئل ربيعة عن قوله : ( استوى على العرش ) كيف استوى ؟ قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلىنا الصديق . وأخرجه البيهقي في « الأسماء والصفات » ... وأخرج اللالكائي عن جعفر بن عبد الله قال جاء رجل إل مالك ... فسرى من مالك فقال : الكيف غير معقول ، والاستواء منه غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ... » . وانظر « الأسماء والصفات » للبيهقي ، ص ٤٠٨ — ٤٠٩ .

(٦) م (فقط) : والتعقل .

كثيرة ولم يبين مراده منها فهذا لا يمكن أن يُتدبر كلامه ولا يعقل ، ولهذا تجد عامة الذين يزعمون<sup>(١)</sup> أن كلام الله يحتمل وجوها كثيرة ، وأنه لم يبين مراده من ذلك قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله ، بل في كلامهم من الكذب في السمعيات نظير ما فيه من الكذب في العقليات ، وإن كانوا لم يتعمدوا الكذب ، كالمحدث الذي يغلط في حديثه خطأ ، بل منتهى أمرهم : القرمطة في السمعيات ، والسفسطة في العقليات ، وهذان النومان يجمع الكذب والبهتان .

فإذا قال القائل : « استوى » يحتمل خمسة عشر وجهاً أو أكثر أو أقل ، كان ظالماً . فإن قول القائل : « استوى على كذا » له معنى ، / وقوله : « استوى إلى كذا » له معنى ، وقوله : « استوى وكذا » له معنى ، وقوله : « استوى » بلا حرف يتصل به له معنى ، فمعانيه تنوعت بتنوع ما يتصل به من الصلوات ، كحرف الاستعلاء والغاية وواو الجمع ، أو ترك تلك الصلوات .

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع ، وبُين أن كلام الله مبين غاية البيان ، موقِّ حق التوفية في الكشف والإيضاح ، وقد بسط الكلام على هذا النص وفيه ، وبُين نحو من عشرين دليلاً تدل على أن هذه الآية نص في معنى واحد لا يحتمل معنى آخر ، وكذلك ذكر هذا في غير هذا النص .

فإن الكلام هنا أربعة أنواع :

- أحدها : أن نبين أن ما جاء به الكتاب والسنة فيه الهدى والبيان .
- والثاني : أن نبين أن ما يُقدَّر من الاحتمالات فهي باطلة ، قد دل الدليل الذي به يُعرف مراد المتكلم على أنه لم يرد .
- الثالث : أن نبين أن ما يُدَّعى أنه معارض لما من العقل فهو باطل .
- الرابع : أن نبين أن العقل موافق لما معاضد ، لا متناقض لما معارض .

## (١) الوجه الثامن عشر

أن يُقال : ما يعارضون به الأدلة الشرعية من العقليات في أمر التوحيد والنبوة والمعاد قد بينّا فسادَه في غير هذا الموضع وتناقضه ، وأن معتقد صحته من أجهل الناس وأضلهم في العقل ، كما بينّا انتهاءهم في نفى الصفات والأفعال إلى حجة التركيب والتشبيه والاختصاص ، وانتهاءهم في تجمّد القدر إلى تعارض الأمر والمشية ، وانتهاءهم في مسألة حدوث العالم والمعاد إلى إنكار الأفعال .

ما يعارضون به  
الأدلة الشرعية  
من العقليات  
فاسد متناقض

وبينّا أن ما يذكرونه على النفي ألفاظ مجملة مشتبهة تتناول حقًا وباطلاً ، كقولهم : إن الرب تعالى لو كان موصوفاً بالصفات من العلم والقدرة وغيرهما مبايناً للخلوقات لكان مربكاً من ذات وصفات ، ولكان مشاركاً لغيره في الوجود وغيره ، ومفارقاً له في الوجوب وغيره ، فيكون مربكاً بما به الاشتراك والامتنياز ، ولكان له حقيقة غير مطلق الوجود ، فيكون مربكاً من وجود وماهية ، ولكان جسمًا مربكاً من الجوهر الفرد ، أو من المادة والصورة ، والمركب مفتقر إلى جزئه ، والمفتقر إلى جزئه لا يكون واجباً بنفسه .

وقد بينّا فساد هذا الكلام بوجوه كثيرة يضيق / عنها هذا الموضع ، فإن مدار ٧٠/١ هذه الحجة على ألفاظ مجملة ، فإن المركب يراد به ما ركبته غيره ، وما كان مفترقاً فاجتمع ، كأجزاء الثوب والطعام والأدوية من السكنجيين وغيره ، وهذا هو المركب في لغة العرب وسائر الأمم .

معنى المركب

وقد يراد بالمركب [ ما يمكن تفريق بعضه عن بعض ، وهو معلوم أن الله تعالى منزّه عن جميع هذه التركيبات .

(١) انظر بداية الوجه السابع عشر ص ٢٠٨ .

(٢) الجوهر : كذا في (م) فقط ؛ وفي سائر النسخ : الأجزاء .

(٣) في محيط المحيط للبستاني ، ص ٩٧٦ : السكنجيين شراب مغرب . وانكين بالفارسية معناه خل وعسل ويراد به كل سامض وحلو .

(١) (\*) ويراد بالمركب [ في عرفهم الخاص ما يتميز منه شيء عن شيء، كتميز العلم عن القدرة، وتميز ما يرى مما لا يرى ونحو ذلك، وتسمية هذا المعنى تركيباً وضع وضعه ليس موافقاً للغة العرب، ولا لغة أحد من الأمم، وإن كان هذا مركباً فكل ما في الوجود مركب، فإنه ما من موجود إلا ولا بد أن يعلم منه شيء دون شيء، والمعلوم ليس الذي هو غير معلوم.

وقولهم: «إنه مفتقر إلى جزئه» تليس، فإن الموصوف بالصفات اللازمة له يتمتع أن تفارقه أو يفارقها، وليست له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال: إن تلك الحقيقة مفتقرة إلى غيرها، والصفة اللازمة يسميها بعض الناس غير الموصوف، [ وبعض الناس يقول: ليست غير الموصوف ] (٢) ومن الناس من لا يطلق عليها لفظ المغايرة بنفى ولا إثبات حتى يفصل ويقول: إن أريد بالغيرين ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر فهي غير (٣)، وإن أريد بهما ما جاز مفارقة أحدهما للآخر بزمان أو مكان أو وجود فليست بغير، فإن لم يقل: «هي غير الموصوف» لم يكن هناك غير لازم للذات، فضلاً عن أن تكون مفتقرة إليه، وإن قيل: «هي غيره» فهي والذات متلازمان لا توجد إحداهما إلا مع الأخرى (٤)، ومثل (٥) هذا «التلازم» بين الشئيين يقتضي كون وجود أحدهما مشروطاً بالآخر، وهذا ليس بممتنع، وإنما الممتنع أن يكون كل من الشئيين موجبا للآخر، فالدور في العمل ممتنع، والدور في الشروط جائز.

(١) (\*) : ما بين المقوفين (ص ٢٨٠ - ٢٨١) ساقط من (م)، (ق)، (س).

(٢) ما بين المقوفين ساقط من (م)، (ق).

(٣) س: دون الآخر كان غيراً.

(٤) م، ق: لا يزيد أحدهما إلا مع الآخر.

(٥) ر: مع.

ولفظ « الافتقار » هنا : إن أريد به افتقار المعلوم إلى علته كان باطلا ، وإن أريد به افتقار<sup>(١)</sup> [المشروط إلى شرطه<sup>(٢)</sup> - فهذا هو تلازم من الجانبيين ، وليس ذلك مممتنا ، والواجب بنفسه يمتنع أن يكون مفتقراً إلى ما هو خارج عن نفسه ، فأما ما كان صفة لازمة لذاته وهو داخل في مسمى اسمه ، فقول القائل : « إنه مفتقر إليها » كقوله : « إنه مفتقر إلى نفسه » . فإن القائل إذا قال : « دعوت الله » أو « عبادت الله » كان اسم « الله » متناولاً للذات المتصفة بصفاتهما ، ليس اسم « الله » اسماً للذات مجردة عن صفاتها اللازمة لها .

/ وحقيقة ذلك أنه لا تكون نفسه إلا بنفسه ، ولا تكون ذاته إلا بصفاتهما ، ١٧١/١  
ولا تكون نفسه إلا بما هو داخل في مسمى اسمها ، وهذا حق ، ولكن قول القائل : « إن هذا افتقار إلى غيره » تليس ، فإن ذلك<sup>(٣)</sup> يشعر أنه مفتقر إلى ما هو منفصل عنه ، وهذا باطل ، لأنه قد تقدم أن لفظ « الغير » يراد به ما كان مفارقاً له بوجود أوزمان أو مكان ، ويراد به ما أمكن العلم به دونه ، والصفة لا تسمى غيراً له بالمعنى الأول ، [ وبالمعنى الأول ] يمتنع أن يكون مفتقراً إلى غيره ، إذ ليست صفته غيراً له بهذا المعنى ، وأما بالمعنى الثاني فلا يمتنع أن يكون وجوده مشروطاً بصفات ، وأن يكون مستلزماً لصفات ، وإن سميت تلك الصفات « غيراً » فليس في إطلاق اللفظ ما يمنع صحة المعاني العقلية ، سواء جاز إطلاق اللفظ أو لم يجوز .

مذهب الفأة  
في الصفات  
والرد عليه

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) س ، ر ، ط : شرط .

(٣) ذلك : كذا في (م) ، وفي سائر النسخ : ذاك .

(٤) م ، ق : بالمعنى الأول فيمتنع ؛ ر ، ط : بالمعنى الأول يمتنع ؛ ص : سقطت هذه الكلمات

وما بعدها إلى بداية عبارة : وأما بالمعنى الثاني .

وهؤلاء عمدوا إلى المعاني الصحيحة العقلية وأطلقوا عليها ألفاظا مجملة تتناول الباطل المتنوع ، كالرافعي الذي يُسمى أهل السنة ناصبة ، فيوهم أنهم نصبوا العداوة لأهل البيت رضى الله عنهم .

وقد بينا في غير هذا الموضع أن إثبات المعاني القائمة التي توصف بها الذات لا بد منه لكل عاقل ، وأنه لا خروج عن ذلك إلا بيجحد وجود الموجودات مطلقا ، وأما من يجعل وجود العلم هو وجود القدرة ووجود القدرة هو وجود الإرادة ، ففقد<sup>(٢)</sup> هذه المقالة يستلزم أن يكون وجود كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى ، وهذا منتهى الإلحاد ، وهو مما يعلم بالحس والعقل والشرع أنه في غاية الفساد ، ولا غلص من هذا إلا بإثبات الصفات<sup>(٣)</sup> ، مع نفي مماثلة المخلوقات ، وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات .

وذلك أن نفاة الصفات من المتفلسفة ونحوهم يقولون : إن العاقل والمعقول والعقل ، والعاشق والمعشوق والعشقى ، واللذة واللذيد والمليذ : هو شيء واحد ، وإنه موجود واجب له عناية ، ويفسرون عنايته بعلمه أو عقله ، ثم يقولون : وعلمه أو عقله هو ذاته ، وقد يقولون : إنه حى عليم قدير مرید متكلم سميع بصير ، ويقولون : إن ذلك كله شيء واحد ، فأرادته عين قدرته ، وقدرته عين علمه ، وعلمه عين ذاته<sup>(٤)</sup> .

(١) وأطلقوا : كذا في (م) ، (ق) . وفي سائر النسخ : أطلقوا .

(٢) ر : يقول ؛ م : فطرده . وفي اللسان : القود : تقيض السُّوق ، يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها ... والاعتقاد والقود واحد .

(٣) س : إثبات .

(٤) وعلمه عين ذاته : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : وعلمه ذاته .

١٧٢/١

وذلك أن من أصلهم <sup>(١)</sup> : أنه ليس له صفة / ثبوتية ، بل صفاته : إما سلب ، كقولهم : ليس يجسم ولا متحيز ؛ وإما إضافة كقولهم : مبدأ وعلة ؛ وإما مؤلف منهما كقولهم : عاقل ومعقول وعقل ، ويعبرون عن هذه المعاني بعبارات هائلة ، كقولهم : إنه ليس فيه كثرة كم ، ولا كثرة كيف ، أو إنه ليس له أجزاء حد ، ولا أجزاء كم ، أو إنه لا بد من إثباته موحداً توحيداً ، مترهاً مقدساً عن المقولات العشر : عن الكم ، والكيف ، والأين ، والوضع ، والإضافة ، ونحو ذلك .

ومضمون هذه العبارات وأمثالها نفي صفاته ، وهم يسمون نفي الصفات « توحيداً » . وكذلك المعتزلة ومن ضاهاهم من الجهمية يسمون ذلك توحيداً .

وهم ابتدعوا هذا التعطيل الذي يسمونه توحيداً ، وجعلوا اسم التوحيد واقعاً على غير ما هو واقع عليه في دين المسلمين ، فإن التوحيد الذي بعث الله به رسوله ، وأنزل به كتبه ، هو أن يعبد الله لا يشرك به شيئاً ، ولا يجعل له نداً ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ \* لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ \* وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ \* وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ \* وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ \* لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [سورة الكافرون : ١ - ٦] .

ومن تمام التوحيد أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ، ويصان ذلك عن التحريف والتعطيل والتكليف والتثليل ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ١ - ٤] .

(١) س ، ط : وذلك لأن من أصلهم ؛ ص : وذلك لأن أصلهم .

ومن هنا ابتدع من ابتدع لمن اتبعه على نقي الصفات اسم / « الموحدين » ،  
وهؤلاء متناهم أن يقولوا : هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، كما قاله طائفة  
منهم ، أو بشرط نقي الأمور الثبوتية ، كما قاله ابن سينا وأتباعه ، أو يقولون :  
هو الوجود المطلق لا بشرط ، كما يقوله القونوي وأمثاله .

ومعلوم بصريح العقل الذي لم يكذب قط أن هذه الأقوال باطلة متناقضة  
من وجوه :

أحدها : أن جعل عين العلم عين القدرة ، ونفس القدرة هي نفس الإرادة  
والعناية ، ونفس الحياة هي نفس العلم والقدرة ، ونفس العلم نفس الفعل والإبداع  
ونحو ذلك معلوم الفساد بالضرورة ، فإن هذه حقائق متنوعة ، فإن جعلت هذه  
الحقيقة هي تلك كان بمنزلة من يقول : إن حقيقة السواد هي حقيقة الطعم ، وحقيقة  
الطعم هي حقيقة اللون ، وأمثال ذلك مما يجعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة .

الوجه الثاني : أنه من المعلوم أن القائم بنفسه ليس هو القائم بغيره ، والجسم  
ليس هو العرض ، والموصوف ليس هو الصفة ، والذات ليست هي النعوت ، فن  
قال : « إن العالم هو العلم ، والعلم هو العالم » فضلاله بين . وكذلك معلوم أن العلم  
ليس هو المعلوم ، فن قال : « إن العلم هو المعلوم ، والمعلوم هو العلم » فضلاله  
بين أيضا .

ولفظ « العقل » إذا أُريد به المصدر فليس المصدر هو العاقل الذي هو  
[ اسم ] الفاعل ، ولا المفعول الذي هو اسم مفعول ، وإذا أُريد بالعقل جوهر<sup>(٢)</sup>

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : أراد .

(٢) اسم : سابقة من (م) ، (ق) ، (ر) ، (ط) .



قائم بنفسه<sup>(١)</sup> فهو العاقل ؛ فإذا كان يعقل نفسه أو غيره فليس عين عقله لنفسه أو غيره هو عين ذاته ؛ وكذلك إذا سمي عاشقاً ومعشوقاً بلغتهم ، أو قيل : « محبوب ومحِب » بلغة المسلمين ، فليس الحب والعشق هو نفس العاشق ولا المحب ، ولا العشق ولا الحب هو المعشوق ولا المحبوب ، بل التمييز بين مسمى المصدر ومسمى اسم الفاعل واسم المفعول ، والتفريق بين الصفة والموصوف مستقر في فطر العقول ولغات الأمم ، فمن جعل أحدهما هو الآخر كان قد أتى من السفسطة بما لا يخفى على من يتصور ما يقول ، ولهذا كان منتهى هؤلاء السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات .

الثالث

/ الوجه الثالث : أن يقال : الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، أو بشرط سلب ١٧٤/١ الأمور الثبوتية ، أو لا بشرط ، مما يعلم بصريح العقل انتفاؤه في الخارج ، وإنما يوجد في الذهن ، وهذا مما قرروه في منطقهم اليوناني ، وبينوا أن المطلق بشرط الإطلاق كإنسان مطلق بشرط الإطلاق ، وحيوان مطلق بشرط الإطلاق ، وجسم مطلق بشرط الإطلاق ، ووجود مطلق بشرط الإطلاق : لا يكون إلا في الأذهان دون الأعيان .

ولما أثبت قدماءهم الكليات المجردة عن الأعيان التي يسمونها « المثَل الأفلاطونية » أنكر ذلك حذّاقهم ، وقالوا : هذه لا تكون إلا في الذهن ، ثم الذين ادّعوا ثبوت هذه الكليات في الخارج مجردة قالوا : إنها مجردة عن الأعيان المحسوسة ، ويمتنع عندهم أن تكون هذه هي المبدعة للأعيان ، بل يمتنع أن تكون شرطاً في وجود الأعيان ، فإنها إما أن تكون صفة للأعيان ، أو جزءاً منها .

(١) وإذا أريد بالعقل جوهر قائم بنفسه : كذا في (س) ؛ وفي سائر النسخ : وإذا أراد بالعقل جوهر قائم بنفسه .

وصفة الشيء لا تكون خالقة للوصوف، وجزء الشيء لا يكون خالقاً للجملة،  
فلوقدّر أن في الخارج وجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق امتنع أن يكون مبدئاً لغيره  
من الموجودات، بل امتنع أن يكون شرطاً<sup>(١)</sup> في وجود غيره، فإذاً تكون المحدثات  
والمسكات المعلوم حدودها وانتقارها إلى الخالق المبدع مستغنية عن هذا الوجود  
المطلق بشرط الإطلاق، إن قيل: إن له وجوداً في الخارج، فكيف إذا كان  
الذي قال هذا القول هو من أشد الناس إنكاراً على من جعل وجود هذه الكليات  
المطابقة المجردة عن الأعيان خارجاً عن الذهن؟

وهم قد قرروا أن العلم الأعلى والفلسفة الأولى هو العلم الناظر في الوجود  
ولواحقه، بفعلوا الوجود المطلق موضوع هذا العلم، لكن هذا هو المطلق الذي  
ينقسم إلى واجب وممكن، وطلة ومعلول، وقديم ومحدث.

ومؤيد التقسيم مشترك بين الأقسام. فلم يمكن هؤلاء أن يجعلوا هذا الوجود  
المنقسم إلى واجب وممكن هو الوجود الواجب، بفعلوا الوجود الواجب هو الوجود  
المطلق بشرط الإطلاق الذي ليس له حقيقة سوى الوجود المطلق، أو بشرط  
سلب الأمور الثبوتية، ويعبرون عن هذا بأن وجوده ليس عارضاً لشيء / من  
الماهيات والحقائق.

وهذا التعبير مبني على أصلهم الفاسد، وهو أن الوجود يعرض للحقائق الثابتة  
في الخارج، بناء على أنه في الخارج وجود الشيء غير حقيقته، فيكون في الخارج  
حقيقة يعرض لها الوجود تارة، ويفارقها أخرى.

(١) بل امتنع أن: كذا في (م) فقط. وفي سائر النسخ: بل أن..

ومن هنا فُرقوا في منطقهم بين الماهية والوجود ، وهم لو فسروا الماهية بما يكون في الأذهان ، والوجود بما يكون في الأعيان ، لكان هذا صحيحاً لا ينزع فيه عاقل ، وهذا هو الذي تخيلوه في الأصل ، لكن توهموا أن تلك الماهية التي في الذهن هي بعينها الموجود الذي في الخارج ، فظنوا أن في هذا الإنسان المعين جواهر عقلية قائمة بأنفسها مغايرة لهذا المعين <sup>(١)</sup> ، مثل كونه حيواناً وناطقاً وحساساً ومتحركاً بالإرادة ونحو ذلك .

والصواب أن هذه كلها أسماء لهذا المعين ، كل اسم يتضمن صفة ليست هي الصفة التي يتضمنها الاسم الآخر ، فالعين واحدة ، والأسماء والصفات متعددة .  
وأما إثباتهم أعياناً قائمة بنفسها في هذه العين المعينة فكابرة للحس والعقل والشرع ، فهذا الموجود المعين في الخارج هو <sup>(٢)</sup> هو ، ليس هناك جوهران اثنان ، حتى يكون أحدهما عارضاً للآخر أو معروضاً ، بل هناك ذات وصفات ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع <sup>(٣)</sup> .

والمقصود هنا أنه لم يكن ابن سينا وأمثاله أن يجعلوه الوجود المنقسم إلى واجب وممكن ، بفعلوه الوجود المطابق بشرط الإطلاق ، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية ، كما بين ذلك في « شفاؤه » وغيره من كتبه .

وهذا مما قد بين هو — ومما يعلم كل عاقل — أنه يمتنع وجوده في الخارج ، ثم إذا جعل مطلقاً بشرط الإطلاق لم يحز أن ينعت بنعت يوجب امتيازَه . فلا يقال :

(١) م ، ق : لهذا المعنى المعين .

(٢) هو (الثانية) : ساقطة من (ر) ، (س) ، (ص) ، (ط) .

(٣) كما في كتابه « الرد على المنطقيين » .

(٤) م ، ق ، ر : بما قد بين هو وبين ما يعلم كل عاقل ؛ ص ، ط : بما قد بين هو وبين كل عاقل .

هو واجب بنفسه ، ولا ليس بواجب بنفسه ، فلا يوصف بنفى ولا إثبات ، لأن هذا نوع من التمييز والتقييد .

وهذا حقيقة قول القرامطة الباطنية الذين يمتنعون<sup>(١)</sup> عن وصفه بالنفى والإثبات ، ومعلوم أن الخلو عن التقيضين ممتنع ، كما أن الجمع بين التقيضين ممتنع .

وأما إذا قُيد بسلب الأمور الثبوتية دون العدمية ، فهو أسوأ حالا من المقيد بسلب الأمور / الثبوتية والعدمية ، فإنه يشارك غيره في مسئى الوجود ويمتاز عنه بأمور وجودية ، وهو يمتاز عنها بأمور عدمية ، فيكون كل من الموجودات أكمل منه .

وأما إذا قُيد بسلب الأمور الثبوتية والعدمية معاً ، كان أقرب إلى الوجود من أن يمتاز بسلب الوجود دون العدم ، وإن كان هذا ممتنعاً فذلك ممتنع أيضاً ، وهو أقرب إلى العدم ، فلزمهم أن يكون الوجود الواجب الذى لا يقبل العدم هو الممتنع الذى لا يتصور وجوده في الخارج ، وإنما يقدره<sup>(٢)</sup> الذهن تقديراً ، كما يُقدر كون الشيء موجوداً معدوماً ، أو لا موجوداً ولا معدوماً ، فلزمهم الجمع بين التقيضين ، والخلو عن التقيضين .

وهذا من أعظم الممتنعات باتفاق العقلاء ، بل قد يُقال : إن جميع الممتنعات ترجع إلى الجمع بين التقيضين . فلهذا كان ابن سينا وأمثاله من أهل دعوة القرامطة الباطنية من أتباع الحاكم الذى كان بمصر ، وهؤلاء وأمثالهم من رؤوس الملاحدة الباطنية ، وقد ذكر ذلك عن نفسه ، وأنه كان هو وأهل بيته من أهل دعوة هؤلاء

(١) د ، ص ، ط : يمتنع .

(٢) س ، ص ، ط : ولا .

المصريين الذين يسميهم المسلمون الملاحدة ، لإلحادهم في أسماء الله وآياته لإلحادا أعظم من إلحاد اليهود والنصارى .

وأما ملاحدة المتصوفة : كابن عربي الطائى ، وصاحبه الصدر القانونى ، وابن سبعين ، وابن الفارض وأمثالهم ، فقد يقولون : هو الوجود المطلق ، لا بشرط الإطلاق ، كما قاله القانونى ، وجعله هو الوجود من حيث هو هو ، مع قطع النظر عن كونه واجباً وممكناً وواحداً وكثيراً ، وهذا معنى قول ابن سبعين وأمثاله القائلين بالإحاطة .<sup>(٢)</sup>

وهـ معلوم أن المطلق لا بشرط — كالإنسان المطلق لا بشرط — يصدق على [ هذا ]<sup>(٣)</sup> الإنسان وهذا الإنسان ، وعلى الذئب والخارجى ، فالوجود المطلق لا بشرط يصدق على الواجب<sup>(٤)</sup> والممكن ، والواحد والكثير ، والذهنى والخارجى ، وحينئذ فهذا الوجود المطلق ليس موجودا فى الخارج مطلقا بلا ريب .

ومن قال : « إن الكلى الطبيعى موجود فى الخارج » فقد يريد به حقاً وباطلاً ، فإن أراد بذلك أن ما هو كلى فى الذهن موجود فى الخارج معينا : أى تلك الصورة الذهنية مطابقة للأعيان الموجودة فى الخارج ، كما يتطابق / الاسم لمساه ، والمعنى الذهنى الموجود الخارجى ، فهذا صحيح . وإن أراد بذلك أن نفس الموجود

١٧٧/١

(١) أشار إلى ذلك ابن سينا فيما نقله عنه يحيى بن أحمد الكاشى فى رسالة « نكت فى أحوال الشيخ الرئيس ابن سينا » تحقيق الدكتور أحمد فؤاد الأهوازى ، ص ١٠ ، منشورات المهد العلمى الفرنسى بالقاهرة سنة ١٩٥٢ . يقول ابن سينا : « كانت أبى عن أجاب داعى المصريين ويعتد من الاسماعيلية . وقد سمع منهم ذكر النفس والمثل على الوجه الذى يقولونه ويعسرفونه هم ، وكذلك أنى ، وكانوا ربما تذاكروا ذلك بينهم وأنا أسمع وأدرك ما يقولونه ولا تقبله نفسى وابتدأوا يدعوننى إليه » . وانظر فى ذلك أيضا : تاريخ الحكماء لابن القفطى ، ص ٤١٣ .

(٢) م ، ق : ابن سينا .

(٣) هذا : ساقطة من (م) فقط .

(٤) م (نقط) : على هذا الواجب .

في الخارج كلى حين وجوده في الخارج ، فهذا باطل ، مخالف للحس والعقل ، فإن الكلى هو الذى لا يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه .

وكل موجود في الخارج معين متميز بنفسه عن غيره يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه ، أعنى هذه الشركة التى يذكرونها في هذا الموضع ، وهى اشتراك الأعيان في النوع ، واشتراك الأنواع في الجنس ، وهى اشتراك الكليات في الجزئيات . والقسمة المقابلة لهذه الشركة ، هى قسمة الكلى إلى جزئياته ، كقسمة الجنس إلى أنواعه ، والنوع إلى أعيانه .

وأما الشركة التى يذكرها الفقهاء في كتاب الشركة ، والقسمة المقابلة لها التى يذكرها الفقهاء في باب القسمة<sup>(١)</sup> ، وهى المذكورة في قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَهُمْ أَنْ الْمَاءَ قِسْمَةً بَيْنَهُمْ ﴾ [ سورة القمر : ٢٨ ] ، وقوله : ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾ [ سورة الحجر : ٤٤ ] ، فتلك شركة في الأعيان الموجودة في الخارج ، وقسمتها قسمة للكل<sup>(٢)</sup> إلى أجزائه ، كقسمة الكلام إلى الاسم والفعل والحرف . والأول كقسمة الكلمة الاصطلاحية إلى اسم وفعل وحرف .

وإذا عُرِفَ أن المقصود الشركة في الكليات ، لا في الكل ، فمعلوم أنه لا شركة في المعينات ، فهذا الإنسان المعين ليس فيه شئ من هذا المعين ، ولا في هذا شئ من هذا . ومعلوم أن الكلى الذى يصلح لاشتراك الجزئيات فيه لا يكون هو جزءاً من الجزئى الذى يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه .

فمن قال : « إن الإنسان الكلى جزء من هذا الإنسان المعين » أو « إن الإنسان المطلق جزء من هذا المعين » بمعنى أن هذا المعين فيه شئ مطلق ، أو شئ كلى ، فكلامه ظاهر الفساد .

(١) م ، ق : فهمي .

(٢) م ( فقط ) : الكل .

(٣) م : يمنع .

وهذا تتحل شبه كثيرة توجد في كلام الرازي ، وأمثاله من أهل المنطق ،  
ونحوهم ممن التبس عليهم هذا المقام .

/ وبسبب التباس هذا عليهم حاروا في وجود الله تعالى : هل هو ماهيته ، أم ١٧٨/١  
هو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ الوجود مقول بالتواطؤ والتشكيك<sup>(١)</sup> ، أو مقول  
بالاشتراك اللفظي ؟

وجود الله  
هل هو ماهيته  
أو زائد على  
ماهيته ؟

فقالوا : إن قلنا : إن لفظ الوجود مشترك اشتراكا لفظيا لزم ألا يكون  
الوجود منقسما إلى واجب وممكن . وهذا خلاف ما اتفق عليه العقلاء ، وما يعلم  
بصريح العقل .

وإن قلنا : إنه متواطئ أو مشكك ، لزم أن تكون الموجودات مشتركة  
في مسمى الوجود ، فيكون الوجود مشتركا بين الواجب والممكن ، فيحتاج الوجود  
المشترك إلى ما يميز وجود هذا عن وجود هذا ، والامتياز يكون بالحقائق المختصة ،  
فيكون وجود هذا زائداً على ماهيته ؛ فيكون الوجود الواجب مفتقراً إلى غيره .  
ويذكرون ما يذكره الرازي وأتباعه : أن للناس في وجود الرب تعالى ثلاثة  
أقوال فقط :

أحدها : أن لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي فقط .  
والثاني : أن وجود الواجب زائد على ماهيته .

والثالث : أنه وجود مطلق ، ليس له حقيقة غير الوجود المشروط بسلب كل  
ماهية ثبوتية عنه .

فيقال لهم : الأقوال الثلاثة باطلة ، والقول الحق ليس واحداً من الثلاثة .  
وإنما أصل الغلط هو توهمهم أننا إذا قلنا : « إن الوجود ينقسم إلى واجب  
وممكن » لزم أن يكون في الخارج وجود هو نفسه في الواجب ، وهو نفسه  
(١) م ، ق : أو التشكيك .

رأى ابن تيمية

في الممكن ، وهذا غلط ، فليس في الخارج بين الموجودين شيء هو نفسه فيهما ،<sup>(١)</sup>  
ولكن لفظ « الوجود » ومعناه الذي في الذهن ، والخط الذي يدل على اللفظ  
يتناول الموجودين<sup>(١)</sup> ويعمهما ، وهما يشتركان فيه ، فشمول معنى الوجود الذي في  
الذهن لهما كشمول لفظ الوجود والخط الذي يكتب به هذا اللفظ لهما ، فهما  
مشاركان في هذا ، وأما نفس ما يوجد في الخارج فلأنما يشتبهان فيه من بعض  
الوجوه ، فأما أن تكون نفس ذات هذا وصفته فيها شيء من ذات هذا وصفته ،  
فهذا مما يعلم فساده كل من تصوره ، ومن توقف فيه فلعدم تصوره له .

١٧٩/١

وحينئذ فالقول في اسم « الوجود » كالقول في اسم « الذات » و « العين »  
و « النفس » و « الماهية » و « الحقيقة » ، وكما أن الحقيقة تنقسم إلى : حقيقة  
واجبة وحقيقة ممكنة ، وكذلك لفظ « الماهية » ولفظ « الذات » ونحو ذلك ، فكذلك  
لفظ « الوجود » ، فإذا قلنا : « إن الحقيقة أو الماهية تنقسم إلى واجبة وممكنة »  
لم يلزم أن تكون ماهية الواجب فيها شيء من ماهية الممكن ؛ فكذلك إذا قيل :  
« الوجود ينقسم إلى واجب وممكن » لم يلزم أن يكون الوجود الواجب فيه شيء  
من وجود غيره ، بل ليس فيه وجود مطلق ولا ماهية مطلقة ، بل ماهيته هي  
حقيقته ، وهي وجوده .

وإذا كان المخلوق المعين وجوده الذي في الخارج هو نفس ذاته وحقيقته  
وماهيته التي في الخارج ، ليس في الخارج شيئان ، فالخالق تعالى أولى أن تكون  
حقيقته هي وجوده الثابت الذي لا يشركه فيه أحد ، وهو نفس ماهيته التي هي  
حقيقته الثابتة في نفس الأمر .

(١) م ، ق : الوجودين .

(٢) م ، ق : وأما في نفس . .



ولو قُدر أن الوجود المشترك بين الواجب والممكن موجود فيهما في الخارج ،  
وأن الحيوانية المشتركة هي بعينها في الناطق والأعجم : كان تميز أحدهما عن الآخر  
بوجود خاص ، كما يتميز الإنسان بحيوانية تخصه <sup>(١)</sup> ، وكما أن السواد والبياض إذا  
اشتركا في مسمى اللون تميز أحدهما بلونه الخاص عن الآخر <sup>(٢)</sup> .

وهؤلاء الضالون يجعلون الواحد اثنين ، والاثنين واحدا ، فيجعلون هذه  
الصفة هي هذه الصفة ، ويجعلون الصفة هي الموصوف ، فيجعلون الاثنين واحدا ،  
كما قالوا : إن العلم هو القدرة وهو الإرادة ، والعلم هو العالم ؛ ويجعلون الواحد  
اثنين ، كما يجعلون الشيء المعين الذي هو هذا الإنسان هو عدة جواهر : إنسان ،  
وحيوان / وناطق ، وحساس ، ومتحرك بالإرادة ، ويجعلون كلا من هذه الجواهر  
غير الآخر ، ومعلوم أنه جوهر واحد له صفات متعددة ، وكما يفرقون بين المادة  
والصورة ويجعلونها جوهريين عقليين قائمين بأنفسهما ، وإنما المعقول هو قيام  
الصفات بالموصوفات ، والأعراض بالجواهر ، كالصورة الصناعية : مثل صورة  
الخاتم والدرهم والسريّر والثوب ، فإنه عرض قائم بجوهر هو الفضة والخشب  
والغزل ، وكذلك الاتصال والانفصال قائمان بمحل هو الجسم .

١٨٠/١

وهكذا يجعلون الصورة الذهنية ثابتة في الخارج ، كقولهم في المجردات المفارقات  
للمادة ، وليس معهم ما يثبت أنه مفارق إلا النفس الناطقة إذا فارقت البدن  
بالموت ، والمجردات هي الكليات التي تجردها النفس من الأعيان المشخصة <sup>(٣)</sup> ،  
فيرجع الأمر إلى النفس وما يقوم بها ، ويجعلون الوجود في الخارج هو الوجود  
في الذهن ، كما يجعلون الوجود الواجب هو الوجود المطلق .

(١) م ، ق : كما .

(٢) م ، ق : يتميز .

(٣) م ، ق : عن الأعيان الشخصية .

فهذه الأمور من أصول ضلالهم ، حيث جعلوا الواحد متعددا ، والمتعدد واحدا ، وجعلوا ما في الذهن في الخارج ، وجعلوا ما في الخارج في الذهن ، ولزم من ذلك أن يجعلوا الثابت متفيا ، والمتفنى ثابتا ، فهذه الأمور من أجناس ضلالهم ، وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أنا ننبه على بعض مانين به تناقضهم وضلالهم في عقلياتهم التي نفّوا بها صفات الله عز وجل ، وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول ، وكلما أمعن الفاضل الذكي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم في بعض أقوالهم من أهل البدع ، كنفّاة بعض الصفات الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول ، وأنه يجب تقديمه عليه ، فإنه يتبين له أنه يعلم بالعقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول ، وما به يتبين فساد ما يعارض ذلك .

ولكن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتل في لغات الأمم معاني / متعددة ، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم ، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنّوا بعضه على بعض ، وعظموا قولهم ، وهولوه في نفوس من لم يفهمه ، ولا ريب أن فيه دقة وعموضا لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة ، فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا له : أنت لا تفهم هذا ، وهذا لا يصلح لك ، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده ، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل ، وتقلوا الناس

(١) التي نقوا بها : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : التي بها نقوا .

(٢) يتبين : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : يتبين .

في مخاطبتهم درجات ، كما يتنقل إخوانهم القرامطة المستجيبين لهم درجة بعد درجة حتى يوصلوهم إلى البلاغ الأكبر والناموس الأعظم ، الذي مضمونه بتجسد الصانع ، وتكذيب رسله ، وبمحمد شرائعه ، وفساد العقل والدين ، والدخول في غاية الإلحاد ، المشتمل على غاية الفساد في المبدأ والمعاد .

وهذا القدر الذي وقع فيه ضلال المتفلسفة لم يقصده عقلاؤهم في الأصل ، بل كان غرضهم تحقيق الأمور والمعارف ، لكن وقعت لهم شبهات ضلوا بها ، كما ضل من ضل ابتداء من المشركين منهم ومن غيرهم من الكفار من ضل ببعض الشبهات ، ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم : أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ، ويعرف مقصوده ، ويكون الكلام في المعاني العقلية الميينة ، لا في معان مشتبهة بالفاظ مجملة .

كيف نعرف  
الضلال ونجنب

واعلم أن هذا نافع في الشرع والعقل :

أما الشرع : فإن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله ، فكل ما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قاله ، فعلينا أن نصدق به ، وإن لم نفهم معناه ، لأننا قد علمنا أنه الصادق المصدوق الذي لا يقول على الله إلا الحق ، وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة كلفظ «المتحيز» ، والجهة ، والجسم ، والجوهر ، والعرض» وأمثال ذلك ، فليس على أحد أن يقبل معنى اسم من هذه الأسماء ، لا في النفي / ولا في الإثبات ، حتى يتبين له معناه ، فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحا ، موافقا لقول المعصوم كان ما أراده حقا ، وإن كان أراد به معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراده باطلا .

١٨٢/١

(١) ر : ص : تنقل ؛ م : نقل .

(٢) فيه : كذا في ( م ) فقط . وفي سائر النسخ : في .

ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه ، وهى مسألة فقهية ، فقد يكون المعنى صحيحا ويمتنع من إطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة ، وقد يكون اللفظ مشروما ولكن المعنى الذى أرادته المتكلم باطل ، كما قال على رضى الله عنه — لمن قال من الخوارج المارقين « لا حكم إلا لله » — : « كلمة حق أريد بها باطل » .  
وقد يُفَرَّق بين اللفظ الذى يدعى به الرب ، فإنه لا يدعى إلا بالأسماء الحسنى ، وبين ما يخبر [ به ]<sup>(١)</sup> عنه لإثبات حق أو نفي باطل .

وإذا تكافى باب العبارة عن النبي صلى الله عليه وسلم علينا أن نفرق بين مخاطبته وبين الإخبار عنه ؛ فإذا خاطبناه كان علينا أن نتأدب بآداب الله تعالى ، حيث قال : ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءُ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ [سورة النور: ٦٣] ، فلا نقول : يا محمد ، يا أحمد ، كما يدعو بعضهم بعضًا ، بل نقول : يا رسول الله ، يا نبي الله .

والله سبحانه وتعالى خاطب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بأسمائهم فقال : ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [سورة البقرة : ٣٥] ، ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَهَلْ أُمِمٌ مِّنْ مَّعَكَ ﴾ [سورة هود : ٤٨] ، ﴿ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ [سورة طه : ١١ ، ١٢] ، ﴿ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُمْ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [سورة آل عمران : ٥٥] . ولما خاطبه صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ [سورة التحريم : ١] ، ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾

(١) به : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) بآداب : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : بآداب .

(٣) ر ، س ، ص ، ط : إني أنا الله .

(٤) م (فقط) : فلما .

[سورة المائدة : ٤١] ، ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾  
[سورة المائدة : ٦٧] ، ﴿يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المزمل : ١] ، ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾  
[سورة المدثر : ١] ، فتحن أحق أن نتأدب في دعائه وخطابه .

وأما إذا تخاف في مقام الإخبار عنه قلنا : « أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » ، وقلنا : محمد رسول الله وخاتم النبيين . فنخبر عنه باسمه كما أخبر الله سبحانه لما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٠] ، وقال : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [سورة الفتح : ٢٩] ، وقال : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] ، وقال : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ﴾ [سورة محمد : ٢] .

١٨٣/١

فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل ، وبه يظهر الفرق بين ما يدعى الله به من الأسماء الحسنى ، وبين ما يخبر به عنه عز وجل مما هو حق ثابت ، لإثبات ما يستحقه سبحانه من صفات الكمال ، ونفى ما تنزه عنه عز وجل من العيوب والنقائص ، فإنه الملك القدوس السلام ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وقال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٠] مع قوله : ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام : ١٩] ، ولا يقال في الدعاء : يا شئ .

(١) ( . . لا يجوز أن يسارعون في الكفر ) ، ( يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ) : زيادة في ( م ) فقط .

(٢) ر ، ص ، ط ، وبين ما يخبر عنه عز وجل بما .

(٣) تنزه : في ( م ) فقط ؛ وفي سائر النسخ : ينزه .

(٤) م ( فقط ) : سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً .

وأما تقع هذا الاستفسار في العقل : فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني لم يقبل قوله ولم يرد حتى نستفسره ونستفصله حتى يتبين المعنى المراد ، ويبقى الكلام في المعاني العقلية ، لافي المنازعات اللفظية ، فقد قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء ، ومن كان متكلماً بالمعقول الصّرف لم يتقيد بلفظ ، بل بمجرد<sup>(١)</sup> المعنى بأى عبارة دلت عليه .

وأرباب المقالات تلقوا عن أسلافهم مقالات بالفاظ لهم : منها ما كان أعجيباً ، / فعزبت<sup>(٢)</sup> ، كما عزبت ألفاظ اليونان والهند والفرس وغيرهم ، وقد يكون المترجم عنهم صحيح الترجمة ، وقد لا يكون صحيح الترجمة . ومنها ما هو عربي .

ونحن إنما نخاطب الأمم بلغتنا العربية ، فإذا نقلوا عن أسلافهم لفظ « الهبولى ، والصورة ، والمادة ، والعقل ، والنفس ، والصفات الذاتية ، والعرضية ، والمجرد ، والتركيب والتأليف ، والجسم ، والجوهر ، والعرض ، والمساهية ، والجزء » ونحو ذلك ، بين ما تحتمل هذه الألفاظ من المعاني ، كما إذا قال قائلهم : « النوع مركب من الجنس والفصل ، كتركيب الإنسان من الحيوان والناطق ، أو من الحيوانية والناطقية ، وإن هذه أجزاء الإنسان وأجزاء الحد . والواجب سبحانه إذا كان له صفات لزم أن يكون مركباً ، والمركب مفتقر إلى أجزائه ، والمفتقر إلى أجزائه لا يكون واجباً » — استفسرُوا عن لفظ « التركيب ، والجزء ، والافتقار ، والغير » فإن جميع هذه الألفاظ فيها اشتراك والتباس وإجمال . فإذا قال القائل : « الإنسان مركب من الحيوان والناطق ، أو من الحيوانية والناطقية » .

(١) د ، ص : بل بمجرد .

(٢) س ( فقط ) : فعزبت .

(٣) تحتمل : كذا في (س) فقط ؛ وفي سائر النسخ : يحتمل .

قيل له : أتعنى بذلك الإنسان الموجود في الخارج ، وهو هذا الشخص وهذا الشخص ، أو تعنى الإنسان المطلق من حيث هو هو ؟  
 فإن أراد الأول . قيل له : هذا الإنسان ، وهذا الإنسان ، وغيرهما ؛ إذا قلت : هو مركب من هذين الجزأين .

فيقال لك : الحيوان والناطق جوهران قائمان بأنفسهما .  
فإذا قلت : « هما جزآن للإنسان الموجود في الخارج » لزم أن يكون الإنسان الموجود في الخارج فيه جوهران : أحدهما حيوان ، والآخر ناطق ، غير الإنسان المعين . وهذا مكابرة للحس والعقل .

وإن قال : « أنا أريد بذلك أن الإنسان يُوصف بأنه حيوان وأنه ناطق » .  
قيل له : هذا معنى صحيح ، لكن تسمية الصفات أجزاء ، ودعوى أن الموصوف مركب منها وأنها متقدمة عليه ، ومقومة له في الوجودين الذهني / والخارجي ،  
 كتقدم الجزء على الكل ، والبسيط على المركب ، ونحو ذلك مما يقولونه <sup>(٢)</sup> في هذا الباب : هو مما يعلم فساده بصرح العقل .

١٨٥/١

وإن قال : « هو مركب من الحيوانية والناطقة » .  
قيل له : إن أردت بالحيوانية والناطقة : الحيوان والناطق ، كان الكلام واحداً . وإن أردت العرضيين القائمين بالحي الناطق ، وهما : صفته <sup>(١)</sup> ، كان مضمونه أن الموصوف مركب من صفاته ، وأنها أجزاء له ، ومقومة له ، وسابقة عليه .  
 ومعلوم أن الجوهر لا يتركب من الأعراض ، وأن صفات الموصوف لا تكون سابقة له في الوجود الخارجي .

(١) له : زيادة في ( م ) .

(٢) م ، ق : تقولونه .

(٣) م ، ق : بالحي والناطق ؛ ر : بالحيوان الناطق ؛ ص : الكتبتان . مطبوعتان .

(٤) م ، ق : وهما صفتان .

وإن قال : « أنا أريد بذلك أن الإنسان من حيث هو هو مركب من ذلك » .  
قيل له : إن الإنسان من حيث هو هو لا وجود له في الخارج ، بل هذا هو  
 الإنسان المطلق ، والمطلقات لا تكون مطلقة إلا في الأذهان ، فقد جعلت المركب  
 هو ما يتصوره الذهن ، وما يتصوره الذهن هو مركب من الأمور التي يقدرها الذهن .  
 فإذا قدرت في النفس جسماً حساساً متحركاً بالإرادة ناطقاً : كان هذا المتصور  
 في الذهن مركباً من هذه الأمور ، وإن قدرت في النفس حيواناً ناطقاً كان مركباً  
 من هذا وهذا ، وإن قدرت حيواناً صاهلاً كان مركباً من هذا وهذا .

وإن قلت : « إن الحقائق الموجودة في الخارج مركبة من هذه الصور الذهنية »  
 كان هذا معلوم الفساد بالضرورة .

وإن قلت : « إن هذه مطابقة لها وصادقة عليها » فهذا يكون صحيحاً إذا  
 كان ما في النفس علماً لا جهلاً .

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .<sup>(١)</sup>

والمقصود هنا أن من سوغ جعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة بالعين كان  
 كلامه مستلزماً أن يجعل وجود الحقائق المتنوعة وجوداً واحداً بالعين ، بل هذا  
 أولى ، لأن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود ، فمن اشتبه عليه أن العلم هو  
 القدرة وأنهما نفس الذات العالمة القادرة : كان أن يشبه عليه أن الوجود واحد  
 / أولى وأخرى .

١٨٦/١

وهذه الهجة المبنية على التركيب هي أصل قول الجهمية نفاة الصفات والأفعال ،  
 وهم الجهمية من المتفلسفة ونحوهم ، ويسمون ذلك التوحيد .

وأما المعتزلة وأتباعهم فقد يحتجون بذلك ، لكن عمدتهم الكبرى حجبتهم التي  
 زعموا أنهم أثبتوا بها حدوث العالم ، وهي هجة الأعراض ؛ فإنهم استدلوا على حدوث

هجة الأعراض  
 عند المتكلمين

(١) وخاصة في كتابه « الرد على المتكلمين » .



العالم بحدوث الأجسام، واستدلوا على حدوث الأجسام بأنها مستلزمة للأعراض،  
كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ثم قالوا: إن الأعراض أو بعض الأعراض  
حادث وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فاحتجوا في هذه الطريق إلى إثبات  
الأعراض أولاً، ثم إثبات لزومها للجسم .

فادعى قوم أن الجسم يستلزم جميع أنواع الأعراض<sup>(١)</sup>، وأن القابل للشيء لا يخلو  
منه ومن ضده، وادعوا أن كل جسم له طعم ولون وريح، وأن العرض لا يبقى  
زمانين، كما زعم ذلك من سلكه من أهل الكلام الصفائية، فإثبات الفعل الاختياري  
القائم بذاته، كالفوضى أبي بكر وأبي المعالي ونحوهما، ومن يؤانقهم أحياناً كالفوضى  
أبي يعلى وغيره . ولما ادعوا أن الأعراض جميعها لا تبقى زمانين لزم أن تكون  
حادثة شيئاً بعد شيء، والجسم لا يخلو منها، فيكون حادثاً بناء على امتناع حوادث  
لا أول لها .

وعلى هذه الطريق اعتمد كثير منهم في حدوث العالم . ومن متناحرهم  
أبو الحسن الآمدي وغيره<sup>(٢)</sup> .

وأما جمهور العقلاء فأنكروا ذلك، وقالوا: من المعلوم أن الجسم يكون متحركاً  
تارة، وصاكلاً أخرى .

وهل السكون أمر وجودي أو عدمي؟ على قولين .

وأما الاجتماع والافتراق فبنى على إثبات الجوهر الفرد .

(١) ص: مستلزم .

(٢) هو أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم العلبي، سيف الدين الآمدي الحنبلي ثم الشافعي،  
صنف في أصول الدين والفقه والمنطق والحكمة والخلاف . ومن أشهر كتبه «أبكار الأفكار»  
و«دقائق اخفاقات» توفي بدمشق سنة ٦٣١ هـ .

واظهر ترجمته في: الوفيات ٤٥٥/٢ — ٤٥٦؛ طبقات الشافعية ١٢٩/٥ — ١٣٠؛  
شذرات الذهب ٣٢٣/٣ — ٣٢٤؛ ميزان الاعتدال ٤٣٩/١؛ لسان الميزان ١٣٤/٣ — ١٣٥؛  
مرآة الجنان للآفقي ٧٣/٤؛ مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ٤٩/٢؛ الأعلام ١٥٣/٥؛  
Brock.: GAL, GI, 393, SI, 678.

فمن قال بإثباته قال: إن الجسم لا يخلو عن الأكوان الأربعة، وهى: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون، ومن لم يقل بإثباته<sup>(١)</sup> لم يجعل الاجتماع من الأعراض الزائدة على ذات الجسم.

١٨٧/١ / وثقاة الجوهر الفرد كثير من طوائف أهل الكلام وأهل الفلسفة، كالهلشامية والتجارية، والضَّرارية، والكَلَّابية، وكثير من الكَرَامية.

وأما من قال: « إن نفيه هو قول أهل الإلحاد، وإن القول بعدم تماثل الأجسام ونحو ذلك هو من أقوال أهل الإلحاد » : فهنا من أقوال المتكلمين، كصاحب « الإرشاد » ونحوه، ممن يظن أن هذا الدليل الذى ملكوه فى إثبات حدوث العالم هو أصل الدين، فما يُفْضَى إلى إبطال هذا الدليل لا يكون إلا من أقوال الملحدين.

ومن لم يقل بأن الجسم يستلزم جميع أنواع الأعراض قال: إنه يستلزم بعضها كالأكوان، أو الحركة والسكون، وإن ذلك حادث. وهذه الطريقة هى التى يسلكها أكثر المعتزلة وغيرهم ممن قد يوافقهم أحياناً فى بعض الأمور كأبى الوفاء ابن عقيل وغيره.

ثم هؤلاء بعد أن أثبتوا لزوم الأعراض أو بعضها للجسم، وأثبتوا حدوث ما يلزم الجسم أو حدوث بعضه، احتاجوا إلى أن يقولوا: ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، فمنهم من اكتفى بذلك ظناً منهم أن ذلك ظاهر، ومنهم من تفتن<sup>(٢)</sup> لكون ذلك مفتقراً إلى إبطال حوادث لا أول لها، إذ يمكن أن يقال: إن الحوادث بعد أن لم يكن هو كل شخص شخص من أعيان الحوادث، وأما النوع فلم يزل، فتكلموا هنا فى إبطال وجود ما لا نهاية له بطريق التطبيق والموازاة والمسامة.

(١) س: ومن لم يقل به.

(٢) ر، ص، ط: إذا لا يمكن.

وملخص ذلك أن ما لا يتناهى إذا قُرض فيه حد كزمن الطوفان ، وقُرض حد بعد ذلك كزمن الهجرة ، وقُدِّر امتداد هذين إلى ما لا نهاية له ؛ فإن تساويا لزم كون الزائد مثل الناقص ، وإن تفاضلا لزم وقوع التفاضل فيما لا يتناهى .

وهذه نكتة الدليل ، فإن منازعهم جُوزوا مثل هذا التفاضل إذا كان ما لا يتناهى ليس هو موجودا له أول وآخر ، والزموهم بالأبد ، وذلك إذا أخذ ما لا يتناهى في أحد الطرفين قُدِّر متناهيا من الطرف الآخر ، كما إذا قُدِّرَت الحوادث المتناهية إلى زمن / الطوفان ، وقدرت إلى زمن الهجرة ، فإنها وإن كانت لا تتناهى من الطرف المتقدم ، فإنها متناهية من الطرف الذى يليها .

١٨٨/١

فإذا قال القائل : « إذا طبقنا بين هذه وهذه ، فإن تساويا لزم أن يكون الزائد كالناقص ، أو أن يكون وجود الزيادة كعدمها ، وإن تفاضلا لزم وجود التفاضل فيما لا يتناهى » .

كان لهم عنه جوابان :

أحدهما : أنا لا نسلم إمكان التطبيق مع التفاضل ، وإنما يمكن التطبيق بين المتماثلين ، لا بين المتفاضلين .

والجواب الثانى : أن هذا يستلزم التفاضل بين الجانب المتناهى ، لا بين الجانب الذى لا يتناهى ، وهذا لا محذور فيه

ولبعض الناس جواب ثالث ، وهو أن التطبيق إنما يمكن فى الموجود لا فى المعدوم .

وقد وافق هؤلاء على إمكان وجود ما لا يتناهى فى الماضى والمستقبل طوائف كثيرة ممن يقول بحدوث الأفلاك من المعتزلة والأشعرية والفلاسفة وأهل الحديث وغيرهم ؛ فإن هؤلاء جُوزوا حوادث لا أول لها ، مع قولهم بأن الله أحدث السماوات

والأرض بعد أن لم يكونا ، وألزمهم بالأبد ، ونشأ عن هذا البحث كلامهم في الحوادث المستقبل ، فطرد إماما هذا الطريق الجهم بن صفوان ، إمام الجهمية الجبرية ، وأبو الهذيل العلاف ، إمام المعتزلة القدرية ، فتقيا ثبوت ما لا يتناهى في المستقبل ، فقال الجهم بفناء الجنة والنار ، وأبو الهذيل اقتصر / على القول بفناء حركات أهل الجنة والنار .

وعن ذلك قال أبو المعالي بمسألة الاسترسال : وهو أن علم الرب تعالى يتناول الأجسام بأعيانها ، ويتناول أنواع الأعراض بأعيانها ، وأما آحاد الأعراض فيسترسل العلم عليها ، لامتناع ثبوت ما لا يتناهى علما ومينا .  
وأنكر الناس ذلك عليه ، وقالوا فيه أقوالا غليظة ، حتى يقال : إن أبا القاسم القشيري <sup>(١)</sup> هجره لأجل ذلك .

وصار طوائف المسلمين في جواز حوادث لا تنهاى على ثلاثة أقوال :  
قيل : لا يجوز في الماضي ولا في المستقبل .  
وقيل : يجوز فيهما .

وقيل : يجوز في المستقبل دون الماضي .  
ثم إن المعتزلة والجهمية نفت أن يقوم بالله تعالى صفات وأفعال ؛ بناء على هذه الحجة .

قالوا : لأن الصفات والأفعال لا تقوم إلا بجسم ، وبذلك استدلوا على حدوث الجسم .

(١) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري ، ولد سنة ٣٧٦ ، وكانت إقامته بنيسابور وتوفي فيها سنة ٥٤٦٥ . من تصانيفه « التيسير في التفسير » ، « لطائف الإشارات » ، « الرسالة القشيرية » . انظره : طبقات الشافعية ٣/٢٤٣ - ٢٤٨ ؛ وفيات الأعيان ٣٧٥/٢ - ٣٧٨ ؛ تاريخ بغداد ٨٣/١١ ؛ مفتاح السعادة ١/٤٣٨ ، ٢/١٨٦ ؛ تبين كذب المقتري ٢٧١ ؛ كشف الظنون ١٥٥١ ، ٥٢٠ ؛ الأعلام ٤/١٨٠ ، Brock: I, 556, S. I, 770 ، (٢) م (فقط) : أو أفعال .

بحسب ابن كلاب ومن اتبعه فوافقهم على انتفاء قيام الأفعال به ، وخالفهم في قيام الصفات ، فأثبتوا قيام الصفات به ، وقالوا : لا نسميها أعراضاً لأنها باقية ، والأعراض لا تبقى .

وأما ابن كرام وأتباعه : فلم يمتنعوا من تسمية صفات الله أعراضاً ، كما لم يمتنعوا من تسميته جسماً .

وعن هذه الحجة ونحوها نشأ القول بأن القرآن مخلوق ، وأن الله تعالى لا يرى في الآخرة ، وأنه ليس فوق العرش ، ونحو ذلك من مقالات الجهمية النفاة ، لأن القرآن كلام ، وهو صفة من الصفات ، والصفات عندهم لا تقوم به . وأيضاً فالكلام يستلزم فعل المتكلم ، وعندهم لا يجوز قيام فعل / به ، ولأن الرؤية تقتضي مقابلة ومعانية ، والعلو يقتضي مباينة ومسامة ، وذلك من صفات الأجسام .

١٩٠/١

وبالجمله فقد صاروا ينفون ما ينفونه من صفات الله تعالى ؛ لأن إثبات ذلك يقتضي أن يكون الموصوف جسماً ، وذلك ممتنع ، لأن الدليل على إثبات الصانع إنما هو حدوث الأجسام ، فلو كان جسماً لبطل دليل إثبات الصانع .

ومن هنا قال هؤلاء : إن القول بما دل عليه السمع من إثبات الصفات والأفعال يقدح في أصل الدليل الذي به علمنا صدق الرسول .

وقالوا : إنه لا يمكن تصديق الرسول لو قدر أنه يخبر بذلك ، لأن صدقه لا يعلم إلا بعد أن يثبت العلم بالصانع ، ولا طريق إلى إثبات العلم بالصانع إلا القول بحدوث الأجسام .

قالوا : وإثبات الصفات له يقتضي أنه جسم قديم ، فلا يكون كل جسم حادثاً ، فيبطل دليل إثبات العلم به .<sup>(٢)</sup>

(١) وبالجمله فقد صاروا : كذا في (م) فقط ، وفي سائر النسخ : وبالجمله فصاروا .

(٢) س : لم يعلم .

(٣) س : دليل إثباته .

وقالت المعتزلة ، كأبي الحسين وغيره : إن صدق الرسول معلوم بالمعجزة ، والمعجزة معلومة بكون الله تعالى لا يظهرها على يد كاذب ، وذلك معلوم بكون إظهارها على يد الكذاب قبيحاً ، والله مقرر عن فعل القبيح ، وتنزيهه عن فعل القبيح معلوم بأنه غنى عنه عالم بقبحه ، والفنى عن الشيء العالم بقبحه لا يفعله ، وغناه معلوم بكونه ليس يحسم ، وكونه ليس يحسم معلوم بنفى الصفات ، فلو قامت به الصفات لكان جسماً ، ولو كان جسماً لم يكن غنياً ، وإذا لم يكن غنياً لم يمنع عليه فعل القبيح ، فلا يؤمن أن يظهر المعجزة على يد كذاب ، فلا يبقى لنا طريق إلى العلم بصدق الرسول .

فهذا الكلام ونحوه أصل دين المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة .

وكذلك أبو عبد الله بن الخطيب وأمثاله ، أثبتوا وجود الصانع بأربع طرق ،

/ منها ثلاثة مبنية على أصليين ، وربما قالوا بست طرق ، منها خمسة مبنية على الأصليين المتقدمين في توحيد الفلاسفة وتوحيد المعتزلة .

فإنه قال : الاستدلال على الصانع إما أن يكون : بالإمكان ، أو بالحدوث .

وكلاهما : إما في الذات ، وإما في الصفات ، وربما قالوا : وإما فيهما .

فالأول : إثبات إمكان الجسم بناء على حجة التركيب التي هي أصل الفلاسفة .

والثاني : بيان حدوثه بناء على حجة حدوث الحركات والأعراض التي هي أصل المعتزلة .

والثالث : إمكان الصفات بناء على تمائل الأجسام . والرابع : إمكانهما جميعاً .

والخامس : حدوث الصفات ، وهذا هو الطريق المذكور في القرآن<sup>(١)</sup> .

والسادس : حدوث الأجسام وصفاتها ، وهو مبنى على ما تقدم .

وهذه الطرق الست كلها مبنية على الجسم ، إلا الطريق الذي سُمي « حدوث الصفات »

يعنى بذلك ما يحدثه الله في العالم من الحيوان والنبات والمعدن والسحاب

(١) انظر ما ذكره الرازي في : « معالم أصول الدين » (على هامش محمل أفكار المتقدمين

والمتأخرين) ، ص ٢٦ — ٢٩ ؛ الأربعين في أصول الدين ، ص ٧٠ وما بعدها .

والمطر وغير ذلك ، وهو إنما سُمِّيَ ذلك حدوث الصفات مُتَابَعَةً لغيره بمن يثبت الجوهر الفرد ، ويقول بتماثل الأجسام ، وإن ما يحدثه الله تعالى من الحوادث إنما هو تحويل الجوهر التي هي أجسام من صفةٍ إلى صفةٍ مع بقاء أعيانها ، وهؤلاء ينكرون الاستحالة .

وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم ، وأن الله تعالى يحدث الأعيان ويبدعها ، وإن كان يُحيل الجسم الأول إلى جسم آخر ، فلا يقولون : إن حُرْمَ النطفة باقٍ في بدن الإنسان ، ولا جرم النواة باقٍ في النخلة . والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع ، فإن هذه الجمل هي من جوامع الكلام المحدث الذي كان السلف والأئمة يذمون ، وينكرون على أهله . والمقصود هنا أن هذه هي أعظم القواطع العقلية التي يعارضون بها الكتب الإلهية ، والنصوص النبوية ، وما كان عليه سلف الأئمة وأئمتها .

فيقال لهم : أتم وكل مسلم عالم تعلمون بالاضطرار أن إيمان السابقين الأولين / من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لم يكن مبنيًا على هذه الحجج المبنية على الجسم ، ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا أن يستدل بذلك على إثبات الصانع ، ولا ذكر الله تعالى في كتابه وفي آياته الدالة عليه وعلى وحدانيته شيئا من هذه الحجج المبنية على الجسم والعرض ، وتركيب الجسم وحدوثه وما يتبع ذلك . فمن قال : « إن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بهذه الطريق » كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام . ومن قال : « إن سلوك هذه الطريق واجب

١٩٢/١

(١) انظر : معالم أصول الدين ، ص ٢٩ .

(٢) إنما : زيادة في (م) فقط .

(٣) متفقون : ساقطة من (ر) ، وأمام السطر الذي كتبت فيه في (س) كتب في الهامش : بلغ مقابله بأصله .

في معرفة الصانع تعالى » كان قوله من البدع الباطلة المخالفة لما علم بالاضطرار من دين الاسلام .

ولهذا كان عامة أهل العلم يعترفون بهذا : وبأن سلوك هذه الطريق ليس<sup>(١)</sup> بواجب ، بل قد ذكر أبو الحسن الأشعري في «رسائله إلى أهل الثغر» أن سلوك هذه الطريق بدعة محرمة في دين الرسل ، لم يدع إليها أحد من الأنبياء ولا من أتباعهم . ثم القائلون بأن هذه الطريق ليست واجبة قد يقولون : إنها في نفسها صحيحة ، بل ينهى عن سلوكها لما فيها من الأخطار ، كما يذكر ذلك طائفة : منهم الأشعري والخطابي وغيرهما .

وأما السلف والأئمة فينكرون صحتها في نفسها ، ويعيونها لاشتغالها على كلام باطل ؛ ولهذا تكلموا في ذم مثل هذا الكلام لأنه باطل في نفسه ، لا يوصل إلى حق ، بل إلى باطل ، كقول من قال : الكلام الباطل لا يدل إلا على باطل ، وقول من قال : لو أوصى بكتب العلم لم يدخل فيها كتب علم الكلام ، وقول من قال : من طلب الدين بالكلام تزيق ، ونحو ذلك .

ونحن الآن في هذا المقام نذكر ما لا يمكن مسلماً أن ينازع فيه ، وهو أننا نعلم بالضرورة أن هذه الطريق لم يذكرها الله تعالى في كتابه ، ولا أمر بها رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا جعل إيمان المتبعين له موقوفاً عليها ، فلو كان الإيمان بالله لا يحصل إلا بها لكان بيان ذلك من أهم مهمات الدين ، بل كان ذلك أصل أصول الدين ، لا سيما وكان يكون فيها أصلان عظيمان : إثبات الصانع ، وتزبيهِه

١٩٣/١

(١ - ١) : ساقط من (ق) فقط .

(٢) كتب علم : عبارة ساقطة من (د) ، (ط) ؛ والطر غير واضح في بصورة (ص) .



من صفات الأجسام ، كما يجعلون هم ذلك أصل دينهم ، فلما لم يكن الأمر كذلك علم أن الإيمان يحصل بدونها ، بل إيمان أفضل هذه الأمة وأصلهم باقه كان حاصلها بدونها .

فن قال بعد هذا : « إن العلم بصحة الشرع لا يحصل إلا بهذا الطريق <sup>(١)</sup> ونحوها من الطرق المحدثه » كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الاسلام ، وعلم أن القدر في مدلول هذه الطرق ومقتضاها ، وأن تقديم الشرع المعارض لها ، لا يكون قدحا في العقليات ، التي هي أصل الشرع ، بل يكون قدحا في أمور لا يشتقر الشرع إليها ، ولا يتوقف عليها ، وهو المطلوب .

فتبين أن الشرع المعارض لمثل هذه الطرق التي يقال إنها « عقليات » إذا قُدم عليها لم يكن في ذلك محذور .

ومن عجائب الأمور : أن كثيراً من الجهمية نفاة الصفات والأفعال ، ومن اتبعهم على نفي الأفعال : يستدلون على ذلك بقصة الخليل صلى الله عليه وسلم ، كما ذكر ذلك بشر المريسى ، وكثير من المعتزلة ، ومن أخذ ذلك عنهم ، أو عمن أخذ ذلك منهم ، كأبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد والرازى وغيرهم ، وذكروا في كتبهم أن هذه الطريقة هي طريقة إبراهيم الخليل عليه صلوات الله وسلامه ، وهو قوله :  
**﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾** [سورة الأنعام : ٧٦] .

بطلان استدلال  
المتكلمين بقصة  
الخليل على رأيهم

قالوا : فاستدل بالآفول الذي هو الحركة والانتقال على حدوث ما قام به ذلك ، كالكوكب والقمر والشمس .

(١) ر ، س ، ط : الطرق ، والكلمة غير واضحة في (ص) .

وظن هؤلاء أن قول إبراهيم عليه السلام: (هَذَا رَبِّي) [سورة الأنعام: ٧٧] أراد به: هذا خالق السماوات والأرض، القديم الأزلي، وأنه استدل على حدوثه بالحركة.

(١) وهذا خطأ من وجوه:

/ أحدها: أن قول الخليل: (هَذَا رَبِّي) — سواء قاله على سبيل التقدير لتقريع قومه، أو على سبيل الاستدلال والترقي: أو غير ذلك — ليس المراد به: هذا رب العالمين القديم الأزلي الواجب الوجود بنفسه، ولا كان قومه يقولون: إن الكواكب أو القمر أو الشمس رب العالمين الأزلي الواجب الوجود بنفسه، ولا قال هذا أحد من أهل المقالات المعروفة التي ذكرها الناس: لا من مقالات أهل التعطيل والشرك الذين يعبدون الشمس والقمر والكواكب، ولا من مقالات غيرهم؛ بل قوم إبراهيم صلى الله عليه وسلم كانوا يتخذونها أربابا يدعونها ويتقربون إليها بالبناء عليها والدعوة لها والسجود والقراين وغير ذلك، وهو دين المشركين الذين صنف الرازي كتابه على طريقتهم وسماه «السر المكتوم»، في دعوة الكواكب والنجوم والسحر والطلاسم والعزائم» (٢).

(١) انظر ما ذكره ابن تيمية في الرد على هذا الاستدلال بقصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام في كتاب «مناجى السنة» ١/١٤١ — ١٤٣، ٢/١٤٢ — ١٤٥ (ط. دار العربية). وانظر أيضا: شرح حديث النزول، ص ١٩٤ — ١٩٧ (ط. الإمام)، القاهرة، ١٣٦٦/١٩٤٧؛ السبعينية، ص ٦٩ — ٧٧.

(٢) ص (نقط): بالبناء، والمقصود هنا بناء المياكل.

(٣) من، ر، ص، ط: الذى صنف الرازي كتابا.

(٤) والنجوم: زيادة في (م) فقط.

(٥) ذكره ابن خلكان وابن حجر، ومعه نسخ خطية في مكتبات برلين ولیدن وباريس والمتحف البريطاني وغيرها. انظر: وفيات الأعيان ٣/٣٨١؛ لسان الميزان ٤/٤٢٦؛ الأعلام ٧/٢٠٣؛

وهذا دين المشركين من الصابئين كالكشديانيين والكتنانيين واليسونانيين وأرسطو وأمثاله من أهل هذا الدين، وكلامه معروف في المسحر الطبيعي والمسحر الروحاني، والكتب المعروفة بذخيرة الإسكندر بن فيليبس الذي يؤرخون به<sup>(٢١)</sup>، وكان قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة<sup>(٢٢)</sup>.

وكانت اليونان مشركين يعبدون الأوثان، كما كان قوم إبراهيم مشركين يعبدون الأوثان، ولهذا قال الخليل: (إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ \* إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ) [سورة الزمر: ٢٦، ٢٧]، وقال: (أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ أَفَنُفِتُّ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ \* فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ) [سورة الشعراء: ٧٥ - ٧٧]، وأمثال ذلك مما يبين تبرؤه مما يعبدونه غير الله.

وهؤلاء القوم عامتهم من نفاة صفات الله وأفعاله القائمة به، كما هو مذهب الفلاسفة المشائين، فإنهم يقولون: إنه ليس له صفة ثبوتية، بل صفاته إما سلبية وإما إضافية، وهو مذهب القرامطة الباطنية القائلين بدعوة الكواكب والشمس والقمر والسجود لها، كما كان على ذلك من كان عليه من بني عبید ملوك القاهرة وأمثالهم.

فالشرك الذي نهى عنه الخليل وعادى أهله عليه كان أصحابه هم أئمة هؤلاء / النفاة للصفات والأفعال، وأول من أظهر هذا النفي في الإسلام: الجعد بن درهم، معلم مروان بن محمد.

١٩٥/١

(١) م (نقط): كالكلدانيين.

وفي «تاج العروس» للزبيدي مادة «كشد»: «الكشديون بالضم طائفة من عبدة الكواكب».

(٢) به: في (س) فقط وفي سائر النسخ: له.

(٣) م (نقط): بثلاثة، وسقطت: بنحو.

(٤) م (نقط): وكان.

(٥) وهم «الفاطميون» وكانوا من الإسماعيلية.

(٦) ق، س: عليه أصحابه؛ ص، ر، ط: عليه وأصحابه.

قال الإمام أحمد : وكان يقال إنه من أهل حرّان ، وعنه أخذ الجهم ابن صفوان مذهب نفاة الصفات ، وكان بحرّان أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة ، بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك وتقى الصفات والأفعال ، ولهم مصنفات في دعوة الكواكب ، كما صنّفه ثابت بن قُرة وأمثاله من الصابئة الفلاسفة أهل حرّان ، وكما صنّفه أبو معشر البلخي وأمثاله ، وكان لهم بها هيكل العلة الأولى ، وهيكل العقل الفعّال ، وهيكل النفس الكايسة ، وهيكل زُحل ، وهيكل المشتري ، وهيكل المريخ ، وهيكل الشمس ، وهيكل الزهرة ، وهيكل عطارد ، وهيكل القمر ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

الوجه الثاني : أنه لو كان المراد بقوله : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ أنه رب العالمين ، لكانت قصة الخليل حجة على تقيض مطلوبهم ؛ لأن الكوكب والقمر والشمس ما زال متحركاً من حين بزوغه إلى عند أفوله وغروبه ، وهو جسم متحرك متحيز [صغير] ،<sup>(١)</sup> فلو كان مراده هذا للزم أن يقال : إن إبراهيم لم يجعل الحركة والانتقال مانعة من كون المتحرك المنتقل رب العالمين ، بل ولا كونه صغيراً بقدر الكوكب والشمس والقمر . وهذا — مع كونه لا يظنه عاقل ممن هو دون إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه — فإن جوزوه عليه كان حجة عليهم ، لآلهم .

الوجه الثالث : أن « الأقول » هو المغيّب والاحتجاب ، ليس هو مجرد الحركة والانتقال ، ولا يقول أحد — لآمن أهل اللغة ولا من أهل التفسير — إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء : إنهما آفلان ، ولا يقول للكواكب

(١) أئمة : ساقطة من (ق) ، (ر) ، (ص) ، (ط) .

(٢) ص : وثقة .

(٣) صغير : في (ص) نقط .

الرؤية في السماء، في حال ظهورها وجريانها : إنها آفلة، ولا يقول عاقل لكل من مشى  
وسافر وسار وطار : إنه آفل .

الوجه الرابع / الوجه الرابع : أن هذا القول الذي قالوه لم يقله أحد من علماء السلف أهل ١/١٩٦  
التفسير، ولا من أهل اللغة ، بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام ، كما ذكر  
ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة، وبينوا أن هذا من التفسير  
المبتدع .

وبسبب هذا الابتداع أخذ ابن سينا وأمثاله لفظ «الأفول» بمعنى الإمكان،  
كما قال في «إشارات»<sup>(١)</sup> :

« قال قوم : إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه، لكن إذا  
تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا ، وتلوت  
قوله تعالى : ﴿ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٦] فإن الهوى في حظيرة  
الإمكان أقول ما » فهذا قوله .

(١) يقول الدارمي في كتابه «رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد» ص ٥٥  
(ط . السنة المحمدية ، ١٣٥٨) «واحتجبت أيها المريسي في نفى التحرك عن الله والزوال بحجج الصبيان  
فرععت أن إبراهيم حين رأى كوكبا وشمسا وقرا قال : (هذا رب فلان قال لا أحب الآفلين) ثم قلت :  
فنفي إبراهيم المحبة عن كل إله زائل ، يعني أن الله إذا نزل من سماء إلى سماء ، أو نزل يوم القيامة  
لمحاسبة العباد ، فقد آفل وزال ... فلو فاس هذا القياس تركى طمطاني أو ذى أجمية ما زاد على ما قصت  
نبحا ومماجة ... الخ » .

(٢) الإشارات والفتاوى ٣/٥٣١ - ٥٣٢ ، ط . المعارف ، ١٩٥٨ .

(٣) الإشارات : لكنك .

(٤) في (د)، (س) : (ط) : ويكون ؛ وعلى الكلمة إشارة إلى الهامش حيث كتب التصحيح  
«وتلوت» وهذا يدل على أن هذه النسخ نقلت عن أصل واحد، أو أن إحداها نقلت عن الأخرى .

ومن المعلوم بالضرورة من لغة العرب : أنهم لا يسمون كل مخلوق موجود آفلا ، ولا كل موجود بفسيره آفلا ، ولا كل موجود يجب وجوده بغيره لا بنفسه آفلا ، ولا ما كان من هذه المعاني التي يعينها هؤلاء بلفظ الإمكان ، بل هذا أعظم افتراء على القرآن واللغة من تسمية كل متحرك آفلا ، ولو كان التحليل أراد بقوله : ( لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ) [سورة الأنعام : ٧٦] هذا المعنى ، لم ينتظر مغيب الكواكب والشمس والقمر ، ففساد قول هؤلاء المتفلسفة في الاستدلال بالآية أظهر من فساد قول أولئك .

وأعجب من هذا قول من قال في تفسيره : « إن هذا قول المحققين <sup>(١)</sup> » .

واستعارته لفظ : « الهوى » ، والحظيرة « لا يوجب تبديل اللغة المعروفة في معنى الأفعول ، فإن وضع هو لنفسه وضعا آخر ، فليس له أن يتلو عليه كتاب الله تعالى فيبدله أو يحرفه .

وقد ابتدعت القرامطة الباطنية تفسيراً آخر ، كما ذكره أبو حامد في بعض مصنفاته ، كشكاة الأنوار وغيرها : أن الكواكب والشمس والقمر : هي النفس ، والعقل الفعّال ، والعقل الأول ، ونحو ذلك <sup>(٢)</sup> .

وشبهتهم في ذلك : أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم أجل من أن يقول لمثل

١٩٧/١ / هذه الكواكب : إنه رب العالمين ، بخلاف ما ادّعوه من النفس ، ومن العقل الفعّال الذي يزعمون أنه رب كل ماتحت فلك القمر ، والعقل الأول الذي يزعمون أنه مبدع العالم كله .

(١) يقول الرازي في تفسيره « مفاتيح الغيب » ١٣/٥٢ : « وأيضاً قال بعض المحققين : الهوى ، في حظيرة الإمكان أقول ... » .

(٢) انظر : مشكاة الأنوار ، ص ٦٧ - ٦٨ ، تحقيق الدكتور أبي العلا عفيفي ، الدار القومية ، ١٣٨٣/١٩٦٤ . وانظر مفاتيح الغيب ١٣/٥٥ . وسيرد ابن تيمية نص كلام الغزالي فها بعد في كتابنا هذا .

وقول هؤلاء— وإن كان معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام — فاستداع أولئك طرق مثل هؤلاء على هذا الإلحاد<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم بالاضطرار من لغة العرب : أن هذه المعاني ليست هي المفهوم من لفظ الكوكب والقمر والشمس .

وأيضاً فلو قُدِّرَ أن ذلك يسمى كوكباً وقرراً وشمساً بنوع من التجوز : فهذا غايته أن يسوغ للإنسان أن يستعمل اللفظ في ذلك ، لكنه لا يمكنه أن يدعى أن أهل اللغة التي نزل بها القرآن كانوا يريدون هذا بهذا ، والقرآن نزل بلغة الذين خاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم ، فليس لأحد أن يستعمل ألفاظه في معان بنوع من التشبيه والاستعارة ، ثم يحمل كلام من تقدمه على هذا الوضع الذي أحدثه هو .  
وأيضاً فإنه قال تعالى : ( فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا ) [ الأنعام : ٧٦ ]  
فذكره متكرراً : لأن الكواكب كثيرة ، ثم قال : ( فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ ) [ الأنعام : ٧٧ ] ،  
( فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ ) [ سورة الأنعام : ٧٨ ] بصيغة التعريف لكي يبين أن المراد القمر المعروف والشمس المعروفة ، وهذا صريح بأن الكواكب متعددة ، وأن المراد واحد منها ، وأن الشمس والقمر هما هذان المعروفان .

وأيضاً فإنه قال : ( لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ ) والآفلون : هو المغيب والاحتجاب ، فإن أريد بذلك المغيب عن الأبصار الظاهرة فما يدعونه من العقل والنفس لا يزال محتجباً عن الأبصار لا يرى بحال ، بل وكذلك واجب الوجود عندهم لا يرى بالأبصار بحال ، بل تمتنع رؤيته بالأبصار عندهم .

(١) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب : فاستداع أولئك طرق مثل هؤلاء . فيه موافقة لهم على هذا الإلحاد .

(٢) م ( فقط ) : فإنه تعالى قال .

وإن أراد المغيب عن بصائر القلوب : فهذا أمر نسي إضافي ، فيمكن أن تكون تارة حاضرة في القلب وتارة غائبة عنه ، كما يمكن مثل ذلك في واجب الوجود ، فالأقول أمر يعود إلى حال العارف بها ، لا يكسبها صفة نقص ولا كمال ، ولا فرق في ذلك بينها وبين غيرها .

وأيضا فالمعقول عندهم عشرة والنفوس تسعة بعدد الأفلاك .

فلو ذكر القمر والشمس فقط لكانت شبهتهم أقوى ، حيث يقولون : نور القمر مستفاد من نور الشمس ، كما أن النفس متولدة عن العقل ، مع ما في ذلك — لو ذكره — من الفساد ، أما مع ذكر كوكب من الكواكب فقولهم هذا من أظهر الأقوال للقرامطة الباطنية فسادا ، لما في ذلك من عدم الشبهة والمناسبة التي تسوغ في اللغة إرادة مثل هذا .

والكلام على فساد هذا طويل ليس هذا موضعه . ولولا أن هذا وأمثاله هو من أسباب ضلال كثير من الداخلين في العلم والعبادة ، إذ صاحب كتاب «مشكاة الأنوار» إنما بنى كلامه على أصول هؤلاء الملاحدة ، وجعل ما يفيض على النفوس من المعارف من جنس خطاب الله عز وجل لموسى بن عمران [ النبي ] <sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم ، كما تقوله القرامطة الباطنية ونحوهم من المتفلسفة ، وجعل «خلق التعلين» الذي خُوطب به موسى صلوات الله عليه وسلامه إشارة إلى ترك الدنيا

(١) ر ، س ، ص ، ط : التشية .

(٢) إنما : زيادة في (م) ، فقط .

(٣) النبي : زيادة في (ر) ، (ص) ، (ط) .



والآخرة ، وإن كان قد يقرر خلع النعلين حقيقة ، لكن جعل هذا إشارة إلى أن من خلع الدنيا والآخرة فقد حصل له ذلك الخطاب الإلهي<sup>(١)</sup> .

وهو من جنس قول من يقول : إن النبوة مكتسبة ، ولهذا كان أكابر هؤلاء يطعمون في النبوة ، فكان المهروردى المقتول يقول : لا أموت حتى يُقال لي : « قم فأنذر » ، وكان ابن سبعين يقول : لقد زَرَبَ ابن أمنة حيث قال : « لا نبى بعدى » ، ولما جعل خلع النعلين إشارة إلى ذلك ، أخذ ذلك ابن قسي ونحوه ووضع كتابه في « خلع النعلين »<sup>(٢)</sup> ، واقتباس النور من موضع القدمين من مثل هذا الكلام .

ومن هنا دخل أهل الإلحاد من أهل الحلول والوحدة والاتحاد ، حتى آل الأمر بهم إلى أن جعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق سبحانه وتعالى ، كما فعل صاحب « الفصوص » ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما من الملاحدة المنتسبين إلى التصوف والتحقيق .

١٩٩/١

وهم من جلس الملاحدة المنتسبين إلى التشيع ، لكن تظاهر هؤلاء من أقوال شيوخ الصوفية وأهل المعرفة بما التبس به حالهم على كثير من أهل العلم المنتسبين إلى العلم والدين ، بخلاف أولئك الذين تظاهروا بمذهب التشيع ، فإن نفور الجمهور

(١) أن : ساقطة من (ص) ، (ر) ، (س) ، (ط) .

(٢) انظر «مشكاة الأنوار» ، ص ٦٥ — ٧٠ ، ثم انظر قول الغزالي ، ص ٧٣ : « لا تظن من هذا النموذج وطريق ضرب المثال رخصة متى في وقع الظواهر واعتقادا في إبطالها حتى أقول مثلا : لم يكن مع موسى ثلثان ، ولم يسمع الخطاب بقوله : (اخلع ثليك) ... الخ » .

(٣) س ، ر ، ط : يطعمون بالنبوة .

(٤) م ، ق : درب ، وهو خطأ .

(٥) سبقت ترجمته ، ص ١٦٣ ، ت ٣ . وقد طبع كتاب « خلع النعلين » أخيرا في بيروت .

(٦) م ، ق : الشيوخ .

عن مذهب الرافضة مما تقرر الجمهور عن مثل هؤلاء ، بخلاف جنس أهل الفقر والزهد ومن يدخل في ذلك من متكلم ومتصوف وقصير وناسك وغير هؤلاء ، فإنهم لمشاركتهم الجمهور في الانسحاب إلى السنة والجماعة ، يخفى من إلحاد الملحد الداخل فيهم ما لا يخفى من إلحاد ملاحدة الشيعة ، وإن كان إلحاد الملحد منهم أحيانا قد يكون أعظم ، كما حدثني نقيب الأشراف أنه قال للعفيف التلمساني : أنت نصيري<sup>(١)</sup> ، فقال : نصير جزء مني . والكلام على بسط هذا له موضع آخر غير هذا .

فإن قيل : فهب أن تقديم الشرع عليها لا يكون قدحا في أصله ، لكنه يكون تقدما له على أدلة عقلية ، فلا بد من بيان الموجب لتقديم الشرع<sup>(٢)</sup> .  
قيل : الجواب من وجوه :

أحدها : أن المقصود هنا بيان أن تقديم الشرع على ما عارضه من مثل هذه العقليات المحدثنة في الإسلام ، ليس تقدما له على أصله الذي يتوقف العلم بصحة الشرع عليه ، وقد حصل ، فإننا إنما ذكرنا في هذا المقام بيان بطلان من يزعم أنه يقدم العقل على الشرع المعارض له ، وذكرنا أن الواجب تقديم ما قام الدليل على صحته مطلقا .

الجواب الثاني : أن نقول : الشرع قول المعصوم الذي قام الدليل على صحته وهذه الطرق لم يقم دليل على صحتها ، فلا يعارض ما سلمت صحته بما لم تعلم صحته .

الجواب الثالث : أن نقول : بل هذه الطرق المعارضة للشرع كلها باطلة في العقل ، وصحة الشرع مبينة على إبطالها لا على صحتها ، فهي باطلة بالعقل وبالشرع ،

(١) للعفيف التلمساني : في (م) فقط ، وفي سائر النسخ : للتلمساني . وصبت ترجمة التلمساني ،

ص ١٦٣ ، ت ٤٠ .

(٢) آخر : زيادة في (م) فقط .

(٣) كلام ابن تيمية هنا هو جملة كلامه في ص ٣١٠ .

والقائل بها مخالف للعقل والشرع من جنس أهل النار الذين قالوا : ( لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ) [سورة الملك : ١٠] ، وهكذا شأن جميع البدع المخالفة<sup>(١)</sup> لنصوص الأنبياء ، فإنها مخالفة للسمع والعقل ، فكيف يسدع الجهمية المعطلة التي هي في الأصل من كلام المكذبين للرسول !

والكلام على إبطال هذه الوجود على التفصيل ، وأن الشرع لا يتم إلا بإبطالها ، مبسوط في غير هذا الموضع ، لكن نحن نشير إلى ذلك في تمام هذا الكلام ، فنقول :

### الوجه التاسع عشر<sup>(٢)</sup>

الوجه التاسع عشر

أن هذه المعارضات مبنية على التركيب ، وقد تقدمت الإشارة إلى بطلانه ، وأما الاستدلال بمحدوث الحركات والأعراض فنقول : قد أورد عليهم الفلاسفة سؤالهم المشهور ، وجوابهم عنه على أصلهم مما يقول جمهور العقلاء إنه معلوم الفساد بالضرورة .

بطلان  
الاستدلال  
بمحدث الحركات  
والأعراض

وذلك أنهم قالوا لهم : إذا كانت الأفعال جميعها حادثة بعد أن لم تكن ، فالحدث لذلك إما أن يكون صدر عنه بسبب حادث يقتضي الحدوث ، وإما أن لا يكون ، فإن لم يكن صدر عنه سبب حادث يقتضي الحدوث لزم ترجيح الممكن بلا مرجح ، وهو ممنوع في البدئية ، وإن حدث عنه سبب<sup>(٣)</sup> فالقول في حدوث ذلك السبب كالقول في حدوث غيره ، ويلزم التسلسل المنتع باتفاق العقلاء ، بخلاف التسلسل المتنازع فيه<sup>(٤)</sup> ،

(١) البدع المخالفة : كذا في (س) فقط . وفي (م) ، (ق) : بدع المخالفين ، وفي (ر) ، (ص) ، (ط) في الأصل : البدع المخالفين ثم صريت : بدع المخالفين .

(٢) م ، ق ، ص : الثامن عشر ، وفي (س) ، (ر) ، (ط) كتب التصويب في هامش النسختين ، وزادت نسخة (ر) : فقد تقدم الثامن عشر . وانظر بداية الوجه الثامن عشر في ص ٢٨٠ .

(٣) م ، ق : عن سبب ، س : عنه بسبب ، والعبارة مطبوعة في (ص) .

(٤) م : التسلسل .

مع أن كلا النوعين باطل عند هؤلاء المتكلمين، فهم مضطرون في هذا الدليل إلى الترجيح بلا مرجح تام، أو إلى القول بالتسلسل والدور، وكلاهما ممتنع [عندهم<sup>(١)</sup>].

ومما ينبغي أن يعرف أن التسلسل الممتنع في هذا المكان ليس هو التسلسل المتنازع في جوازه، بل هو مما اتفق العقلاء على امتناعه. فإنه إذا قيل: إنه إذا قدر أنه لم يكن يحدث شيئا قط ثم حدث حادث، فإما أن يحدث بسبب حادث أو بلا سبب حادث، فإن حدث بسبب حادث فالقول فيه كالقول في الأول، وإن حدث بغير سبب حادث لزم الترجيح بلا مرجح، فالتناس كلهم متفقون على أنه إذا قدر أنه صار فاعلا بعد أن لم يكن، لم يحدث إلا بسبب حادث، وأن القول في كل ما يحدث قول واحد.

وإذا قال القائل: فلم يحدث الحادث إلا بسبب حادث، ثم زعم أن الحادث الأول يحدث بغير سبب حادث فقد تناقض، فإن قوله: «لا يحدث حادث» قول عام، فإذا جوز أن يحدث حادث بلا سبب فقد تناقض، ويسمى تسلسلا. ولفظ «التسلسل» يراد به التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات: بأن يكون للفاعل فاعل، وللفاعل فاعل إلى ما لا نهاية له، وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء. والثاني: التسلسل في الآثار: بأن يكون الحادث الثاني موقوفا على حادث قبله، وذلك الحادث موقوف على حادث قبل ذلك، وهلم جرا، فهذا في جوازه قولان مشهوران للعقلاء، وأئمة السنة والحديث — مع كثير من النظار أهل الكلام والفلاسفة — يجوزون ذلك، وكثير من النظار وغيرهم يميلون ذلك.

(١) عديم: زيادة في (س)

(٢) وما ينبغي أن يعرف: كذا في (م) فقط، وفي سائر النسخ: وما يعرف.

وأما إذا قيل: « لا يحدث حادث قط حتى يحدث حادث » فهذا ممتنع باتفاق العقلاء وصريح العقل ، وقد يسمى هذا دَوْرًا ، فإنه إذا قيل : « لا يحدث [شيء] حتى يحدث شيء » كان هذا دَوْرًا ؛ فإن وجود جنس الحادث موقوف على وجود جنس الحادث ، وكونه سبحانه لم يزل مؤثرًا يُراد به مؤثرًا في كل شيء ، وهذا لا يقوله عاقل ، لكنه لازم حجة الفلاسفة ، ويُراد به لم يزل مؤثرًا في شيء معين ، ويراد به لم يزل مؤثرًا في شيء بعد شيء ، وهو موجب الأدلة العقلية التي توافق الأدلة السمعية .

ولما أجاب بعضهم بأن المرجح هو القدرة أو الإرادة القديمة أو العلم القديم أو إمكان الحدوث ونحو [ذلك] ، قالوا لهم في الجواب : هذه الأمور إن لم يحدث بسببها / سبب حادث لازم الترجيح بلا مرجح ، وإن حدث سبب حادث ، فالكلام في حدوثه كالكلام في حدوث ما حدث به .

وعدل آخرون إلى الإلزام فقالوا : هذا يقتضى أن لا يحدث في العالم حادث ، والحس يكذبه ، فقالوا لهم : إنما يلزم هذا إذا كان التسلسل باطلا ، وأتم تقولون بإبطاله ، وأما نحن فلا نقول بإبطاله ، وإذا كان الحدوث موقوفا على حوادث متجددة زال هذا المحذور .

والتسلسل نوعان : تسلسل في العلل ، وقد اتفق العلماء على إبطاله ، وأما التسلسل في الشروط ففيه قولان مشهوران للعقلاء .

- (١) شيء : زيادة في ر ؛ وفي (ص) : لا يحدث حتى لا يحدث شيء ، وتوجد إشارة بعد كلمة (يحدث) الأولى إلى الهامش . حيث كتبت كلمة (شيء) .
- (٢) م (نقط) : لازم بلجة .
- (٣) م ، ق : ونحوه .
- (٤) ر ، ص ، ط : بسبب .
- (٥) م (نقط) : فقد زال .

وتنازع هؤلاء : هل الإلزام [لهم<sup>(١)</sup>] صحيح أم لا ؟ وبتقدير كون الإلزام صحيحاً ليس فيه حل للشبهة ، وإذا لم تتحل كانت حجة على الفريقين ، وكان القول بموجبها لازماً ، واعتبر ذلك بما ذكره أبو عبد الله الرازي في أشهر كتبه ، وهو كتاب « الأربعين » وما اعترض عليه به صاحب<sup>(٢)</sup> « لباب الأربعين » أبو الثناء محمود الأرموي<sup>(٣)</sup> ، وجوابه هو عنها ، فإن الرازي ذكرها ، وذكر أجوبة الناس عنها وبين فسادها ، ثم أجاب هو بالإلزام ، مع أنه في مواضع أخرى يجيب عنها بالأجوبة التي بين فسادها في هذا الموضع .

قال في حجتهم : « جميع الممكنات مستندة إلى واجب الوجود ، فكل ما لا بد منه في مؤثرته ، إن لم يكن حاصلًا في الأزل ، فحدوثه إن لم يتوقف على مؤثر ويُجد الممكن لاعتن مؤثر ، وإن توقف عاد الكلام فيه وتسلسل ، وإن كان حاصلًا : فإن وجب حصول الأثر معه لزم دوامه لدوامه ، وإن لم يجب أمكن حصول الأثر معه تارة وعدمه أخرى ، فيرجح أحدهما على الآخر ، وإن لم يتوقف على أمر وقع الممكن بلا مرجح ، وإن توقف لزم خلاف الفرض<sup>(٤)</sup> » .

(١) لهم : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) به : زيادة في (م) .

(٣) هو أبو الثناء مزاج الدين محمود بن أبي بكر أحمد الأرموي ، صاحب « التحصيل » مختصر « الحصول في أصول الفقه » و « اللباب » مختصر « الأربعين في أصول الدين » ، و « البيان » و « والمطلع » في المنطق و « شرح الوجيز في الفقه للرافعي » ، وكان الأرموي شافعيًا ، قرأ بالموصل على كمال الدين بن يونس . وولد الأرموي بأرمية من بلاد أذربيجان سنة ٥٩٤ هـ ، وتوفي بمدينة « قونية » سنة ٦٨٢ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ١٥٥/٥ ، مفتاح السعادة ٢٤٥/١ ، الاعلام ٤١ / ٨ - ٤٢ .

(٤) أي الأرموي في كتابه « لباب الأربعين » ( ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، رقم ٢٠١ توحيد ) وقد لخص فيه الأرموي كلام الرازي ثم علق عليه ، وساقبل الكلام التالي عليه .

(٥) لباب الأربعين ( ص ١٦ ) : فترجح أحدهما على الآخر إن لم يتوقف على أمر وقع الممكن لا مرجح .

ثم قال « أجاب المتكلمون بوجوه : الأول<sup>(١)</sup> : أنه إنما أحدث<sup>(٢)</sup> العالم في ذلك الوقت لأن الإرادة لذاتها اقتضت التعلق بإيجاده في ذلك الوقت » .

/ قلت : هذا جواب جمهور الصفتية الكلامية كابن كُلاب والأشعرى ٢٠٣/١

وأصحابهما، وبه يجيب القاضي أبو بكر، وأبو المعالي، والتميميون من أصحاب أحمد، والقاضي أبو يعلى، وابن عقيل، وابن الزاغوني وأمثالهم<sup>(٣)</sup>، وبه أجاب الغزالي في « تهافت الفلاسفة » ، وزيفه عليه ابن رشد الحفيد<sup>(٤)</sup> ، وبه أجاب الآمدي ، وبه أجاب الرازي في بعض المواضع .

قال : « الجواب الثاني للمتكلمين<sup>(٥)</sup> : أنها اقتضت التعلق به في ذلك الوقت لتعلق العلم به<sup>(٦)</sup> » .

قلت : هذا الجواب ذكره طائفة من الأشعرية ، ومن الناس من يجعل المرجح بمجموع العلم والإرادة والقدرة ، كما ذكره الشهرستاني ، ويمكن أن يجعل هنا جواباً آخر .

قال : « الجواب الثالث : لعل هناك حكمة خفية لأجلها أحدث<sup>(٧)</sup> في ذلك الوقت<sup>(٨)</sup> » .

(١) بعد الكلام السابق مباشرة ، لياب ، ص ١٦ .

(٢) لياب : ما .

(٣) لياب ، ر ، ص ، ص ، ط : حدث .

(٤) ر ، ص ، ط : الكلابية .

(٥) هو علي بن عبيد الله بن نصر بن السري ، أبو الحسن بن الزاغوني ، وقد اختص

في اسمه . ولد سنة ٤٥٥ وتوفي سنة ٥٢٧ هـ ، من علماء الحنابلة .

انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ١٨٠/١ - ١٨٤ ، شذرات الذهب ٨٠/٤ - ٨١ ،

المنتظم لابن الجوزي ٣٢/١٠ ، اللباب لابن الأثير ٤٨٩/١ ، الاعلام ١٢٤/٥ - ١٢٥ .

(٦) في هامش (ص) ، (ط) كتب هذا التعليق « وتزيينه واضح لأنه مأخوذ من أول الأجوبة

الذي أجاب عليه الفلاسفة بما سلك أنما ، كذا بخط الأثير . قلت : وهو مأخوذ من أول جواب وقد زيف »

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة ، لياب ، ص ١٦ .

(٨) لياب : ب .

(٩) لياب : .. العلم به بإيجاده في ذلك الوقت .

(١٠) بعد الكلام السابق مباشرة ، لياب ، ص ١٦ .

(١١) لياب : حج .

(١٢) لياب : هنا .

قلت : هذا الجواب يحجب به من قد يملل الأفعال ، كما هو مذهب المعتزلة والكرامية وغيرهم ، وقد يوافق المعتزلة ابن عقيل ونحوه ، كما [قد] يوافق الكرامية في تعليلهم القاضي أبو حازم ابن القاضي أبي يعلى وغيره .

قال : « الجواب الرابع : أن الأزلية مانعة من الإحداث لما سبق .

الجواب الخامس : أنه لم يكن ممكنا قبله ، ثم صار ممكنا فيه » .

قلت : هذان الجوابان أو أحدهما ذكرهما غير واحد من أهل الكلام المعتزلة والأشعرية وغيرهم ، كالشهرستاني وغيره ، وهذا جواب الرازي في بعض المواضع .

قال : « الجواب السادس : أن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح<sup>(٦)</sup> كالشارب من السبع إذا عرض له طريقان متساويان ، والعطشان إذا وجد قدحين متساويين » .

قلت : هذا جواب أكثر الجهمية المعتزلة ، وبه أجاب الرازي في « نهاية العقول » فإنه قال في كتابه المعروف بنهاية العقول — وهو عنده أجل ما صنفه

/ في الكلام — قال : « قوله : في المعارضة الأولى جميع جهات مؤثرية الباري عز وجل لأيد وأن يكون حاصلا في الأزل ، ويلزم من ذلك امتناع تحلف العالم عن الباري عز وجل .

(١) قد : مساقطة من لم نقط .

(٢) في جميع النسخ : أبو حازم ، وصوابه أبو حازم ، ونص ابن رجب بقوله : بالخاء والزاي المعجبين ، وهو محمد بن محمد بن الحسين بن الفراء المتوفى سنة ٥٢٧ هـ ، وهو شقيق أبي الحسين بن أبي يعلى صاحب طبقات انحنائية ، انظر الذيل لابن رجب ١٨٤/١ — ١٨٥ ، شذرات الذهب ٤ / ٨٢ ، المنتظم ١٠ / ٢٤ ، الوافي بالوفيات ١ / ١٦٠ ، الأعلام ٧ / ٢٤٩ .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة ، لباب ، ص ١٦ .

(٤) لباب . د .

(٥) لباب : هـ .

(٦) لباب ، ص ١٦ .

(٧) لباب : و .

(٨) لباب : لا مرجح .

(٩) في كتابه المخطوط « نهاية العقول »

(١٠) نهاية ... الباري في العالم لابد ...

(١١) (توحيد ٧٤٨) = ١ / ٦٢ ظ ٦٢ — ص ٦٤

(١٢) (طلعت علم الكلام ٥٦٥) .



قلنا : هذا إنما يلزم إذا كان موجبا بالذات ، أما إذا كان قادرا فلا .  
قوله : القادر لما أمكنه أن يفعل في وقت ، وأن يفعل قبله وبعده ، توقفت  
فاعليته على مرجح .

قلنا : المعتمد في دفع ذلك ليس إلا أن يقال : القادر لا يتوقف في فعله  
لأحد مقدوريه دون الآخر على مرجح .  
قوله : إذا جاز استثناء الممكن<sup>(١)</sup> هنا عن المرجح فليجز في سائر المواضع ويلزم منه  
نفي الصانع .

قلنا : قد ذكرنا أن بديهية العقل فرقت في ذلك بين القادر وبين غيره ،  
وما اقتضت البديهية الفرق بينهما لا يمكن دفعه<sup>(٢)</sup> .

قلت : وهذا الجواب هو جواب معروف عن المعتزلة ، وهو وأمثاله دائما  
في كتبهم يضعفون هذا الجواب ، ويحتجون على المعتزلة في مسألة خلق الأفعال  
وغيرها بهذه الحجة ، [ وهو ]<sup>(٣)</sup> أنه لا يتصور ترجيح الممكن ، لامن قادر ولا من غيره ،  
إلا بمرجح يجب عنده وجود الأثر .

فهؤلاء إذا ناظرُوا الفلاسفة في مسأله «حدوث العالم» لم يجيبوهم إلا بجواب  
المعتزلة ، وهم دائما إذا ناظرُوا المعتزلة في مسائل القدر يحتجون عليهم بهذه الحجة التي  
احتجت بها الفلاسفة ، فإن كانت هذه الحجة صحيحة بطل احتجاجهم على المعتزلة ،  
وإن كانت باطلة بطل جوابهم للفلاسفة .

وهذا غالب على المتفلسفة والمتكلمين المخالفين للكتاب والسنة تجردهم دائما  
يتناقضون ، فيحتجون بالحجة التي يزعمون أنها برهان باهر ، ثم في موضع آخر  
يقولون : إن بديهية العقل يعلم بها فساد هذه الحجة .

(١) نهاية لما .

(٢) نهاية : هاهنا .

(٣) وهو أنه : كذا في (ص) فقط وفي سائر النسخ : وأنه . (٤) من : زيادة في (م) ، (ن) .

آراء المتكلمين  
في إرادة الله تعالى

وهو لما احتج في «المحصل» على إثبات الجبر، وأن إثباته يمنع القول بالتحسين والتفويض العقلي ذكر / هذه الحجة، وقال : « فثبت بهذا البرهان الباهر أن هذه الحوادث إما أن تحدث <sup>(١)</sup> [— يعنى —] من العبد القادر — على سبيل الاضطرار أو على سبيل الاتفاق » .

وقال أيضاً في تفسيرها ههنا <sup>(٢)</sup> : « العمدة في إثبات الصانع احتياج الممكن إلى المؤثر، فلو جوزنا ممكناً يترجح أحد طرفيه على الآخر بلا مرجح، لم يمكن أن نحكم لشيء من الممكنات باحتياجه إلى المؤثر، وذلك يسد باب إثبات الصانع » .  
قال : « وأما الهارب من السبع إذا عن له طريقان، فإنا نمنع تساويهما من كل الوجوه وإن ساعدنا عليه <sup>(٣)</sup>، ولكن الهارب من السبع يعتقد ترجح أحدهما على الآخر من بعض الوجوه، أو يصير غافلاً عن أحدهما، فأما لو اعتقد الهارب تساويهما من كل الوجوه، فإنه يستحيل منه والحال هذه أن يسلك أحدهما، والدليل على أن الأمر كذلك أن الإنسان إذا تعارضت دواعيه إلى الحركات المتضادة فإنه يتوقف في كل موضع، لا يمكنه أن يترك <sup>(٤)</sup> إلا عند حصول المربح <sup>(٥)</sup> » .

- (١) يعنى : ساقطة من (م) فقط .
- (٢) يقصد بذلك كتاب « نهاية العقول » وهذا النص موجود فيه في ظهر ص ٤٨ (ج ١) .
- (٣) في مخطوطة نهاية العقول : ترجح .
- (٤) نهاية : من غير مرجح .
- (٥) نهاية : في شيء .
- (٦) الكلام متصل بما قبله .
- (٧) م ، ق : فأما . وفي نهاية : فأما أن .
- (٨) م ، ق : تباعدنا . والمثبت هو الذى فى (ر) ، (س) ، (ص) ، (ط) ، وهو فى « نهاية » ص ٤٩ .
- (٩) من السبع : ليست فى « نهاية » .
- (١٠) نهاية : والحالة .
- (١١) ص ، ر ، ق ، ط : يزل . وفى « نهاية » كتبت العبارة كما يلى : فى ذلك الموضع ولا يمكنه أن يتحرك .
- (١٢) هنا ينتهى نص نهاية العقول وما يلى من كلام ابن تيمية .

وكما قال من جعل المرجح هو الإرادة : إن الإرادة اقتضت ترجيح ذلك المقدور على غيره ، ولا يمكن أن يقال : الإرادة لماذا رجحت ذلك الشيء على غيره ؟ لأنها لو رجحت غيره عليه <sup>(١)</sup> كان هذا السؤال مائدا ، وعلى هذا التقدير يلزم أن كون الإرادة مرجحة معلل بعلّة أخرى ، وذلك محال ، لأن كون الإرادة مرجحة صفة نفسية لها ، كما أن كون العلم بحيث يُعلم به المعلوم صفة نفسية له ، وذلك أمر ذاتي له ، ولما استحال تعليل الصفات الذاتية استحال تعليل كون الإرادة مرجحة . قال : « وهذا الجواب باطل أيضا ؛ لأننا لا نعلل أصل كون الإرادة مرجحة ، وإنما نعلل كونها مرجحة لهذا الشيء على ضده ، ولا يلزم من تعليل خصوص المرجحية ، تعليل أصل المرجحية ، ألا ترى أن الممكن لما دار بين الوجود والعدم فلما نحكم أنه لا يترجح أحد طرفيه <sup>(٢)</sup> إلا بمرجع ، ولا يكون تعليل ذلك تعليلا لأصل كونه ممكنا ، فكذلك ههنا » .

قلت : نظير هذا قول من يقول من القدرية المعتزلة والشيعة ونحوهم : « إن الله

/ تعالى جعل العبد مختاراً ، وخلقه مختاراً ، إن شاء اختار هذا الفعل ، وإن شاء اختار هذا الفعل ، فهو يختار أحدهما باختياره » . ٢٠٦/١

فيقال لهم : هو جملة أهلاً للاختيار ، وقابلاً للاختيار ، وجائزاً منه الاختيار ، وممكناً منه الاختيار ، ونحو ذلك ، أو جملة مختاراً لهذا الفعل على هذا ؟ .

(١) م (نقط) : لكان .

(٢) وذلك : زيادة في (م) ، (ق) .

(٣) ما يلى من الكلام هو في نهاية القول يتصل بآخر كلامه في النص السابق وجاء في « نهاية » كما يلى : وأما الجواب الثاني فهو باطل أيضا لأننا لا نعلل ... الخ .

(٤) نهاية : بأنه .

(٥) نهاية : أجد طرفه على الآخر .

(٦) نهاية : فكذا .

فإن قالوا بالأول

قيل لهم : فوجود اختيار هذا الفعل دون هذا لا بد له من سبب ، وإذا كان العبد قابلاً لهذا ولهذا ، فوجود أحد الاختيارين دون الآخر لا بد له من سبب أوجه .  
(١) وإن قالوا بالثاني اعترفوا بالحق ، وأن ما فيه من اختيار الفعل المعين هو من الله تعالى ، كما قال سبحانه : ﴿ لِمَن شَاءَ مِنْكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ \* وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة التكويد : ٢٨ ، ٢٩] .

ولهذا إذا حُقق القول عليهم وقيل لهم : فهذا الاختيار الحادث الذي كان به هذا الفعل ، وهو إرادة العبد الحادثة ، من المحدث لها ؟  
قالوا : الإرادة لا تعمل .

فقلت لمن قال لي ذلك منهم : تعني بقولك : « لا تعمل » بالعلل الغائية ، أى لا تعلم غايتها ، أو لا تعمل بالعلل الفاعلية ، فلا يكون لها محدث أحدثها ؟

أما الأول فليس الكلام فيه هنا ، مع أنه هو يقول بتعليلها بذلك ، وأما الثاني فإنه معلوم الفساد بالضرورة ، فإنه من جواز بعض الحوادث أن تحدث بلا فاعل أحدثها لزمه ذلك في غيره من الحوادث ، وهذا المقام حار فيه هؤلاء المتكلمون .

فالمعتزلة القدريّة : إما أن ينفوا إرادة الرب تعالى ، وإما أن يقولوا بإرادة أحدثها في غير محل بلا إرادة ، كما يقوله البصريون منهم ، وهم أقرب إلى الحق من البغداديين منهم ، وهم في هذا كما قيل فيهم : طافوا على أبواب المذاهب ، وفازوا بأخس المطالب — فإنهم التزموا مرضاً يحدث لا في محل ، وحادثاً يحدث بلا إرادة ، كما

(١) س ، ر ، ص ، ط : فإن .

(٢) أى لا تعلم غايتها : كذا في (س) فقط ، وفي سائر النسخ : أى لا تعلم غايتها .

(٣) م ، ق : فإن

٢٠٧/١

الترموا في إرادة العبد أنها تحدث بلا فاعل ، فنفتوا السبب الفاعل / للإرادة ، مع أنهم يشتهون لها العلة الغائية ، ويقولون : إنما أراد الإحسان إلى الخلق ، ونحو ذلك .

والذين قابلوهم من الأشعرية ونحوهم ، أثبتوا السبب الفاعل لإرادة العبد ، وأثبتوا لله إرادة قديمة تتناول جميع الحوادث ، لكن لم يثبتوا لها الحكمة المطلوبة والعاقبة المحمودة ، فكان هؤلاء بمنزلة من أثبت العلة الفاعلية دون الغائية ، وأولئك بمنزلة من أثبت العلة الغائية دون الفاعلية .

آراء الفلاسفة

والمتفلسفة المشائون يدعون لإثبات العلة الفاعلية والغائية ، ويعلمون ما في العالم من الحوادث بأسباب وحكم . وهم عند التحقيق أعظم تناقضاً من أولئك المتكلمين ، لا يثبتون لاعلة فاعلية ولا غائية ، بل حقيقة قولهم : أن الحوادث التي تحدث لا يحدث لها ؛ لأن العلة التامة القديمة مستلزمة لمعلولها ، لا يمكن أن يحدث عنها شيء .

وحقيقة قولهم : إن أفعال الرب تعالى ليس فيها حكمة ، ولا عاقبة محمودة ، لأنهم ينفون الإرادة ، ويقولون : ليس فاعلاً مختاراً ، ومن نفى الإرادة كان نفياً لاراد المطلوب بها الذي هو الحكمة الغائية أولى وأخرى ، ولهذا كان لهم من الاضطراب والتناقض في هذا الباب أعظم مما لطوائف أهل الملل ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على مجامع أقوال الطوائف الكبار ، وما فيها من التناقض ، وأن من عارض النصوص الإلهية بما يسميه عقليات : إنما يعارضها بمثل هذا الكلام الذي هو نهاية إقدامهم وغاية مرامهم ، وهو نهاية عقولهم

(١) د : والفلاسفة .

(٢) م ، ق : ولا .

في دراية أصولهم .

قال الرازي <sup>(١)</sup> : « قالت الفلاسفة : حاصل الكل اختيار أن كل مالا بد منه في إيجاد العالم لم يكن حاصلًا في الأزل لأنه جعل شرط الإيجاد أولاً : الوقت الذي تعلقت الإرادة بإيجاده فيه ، وثانياً : الوقت الذي تعلق العلم به فيه ، وثالثاً : الوقت المشتمل على الحكمة الخفية ، ورابعاً : انقضاء الأزل <sup>(٢)</sup> ، وخامساً : الوقت الذي يمكن / فيه ، وسادساً : ترجيح القادر ، وشئ منها لم يوجد في الأزل ، وقد أبطلنا هذا القسم » .

٢٠٨/١

ثم قال عن الفلاسفة <sup>(٣)</sup> : « والجواب المفصل عن الأول من وجهين : أحدهما <sup>(٤)</sup> : أن إرادته إن لم تكن صالحة لتعلق إيجاده في سائر الأوقات كان موجباً بالذات ، ولزم قدم العالم ، وإن كانت صالحة فترجيح بعض الأوقات بالتعلق إن لم يتوقف على مرجح وقع الممكن لا لمرجح <sup>(٥)</sup> ، وإن توقف عاد الكلام فيه ، وتسلسل . والثاني <sup>(٦)</sup> : أن تعلق إرادته بإيجاده إن لم يكن مشروطاً بوقت ما لزم قدم المراد ، وإن كان مشروطاً به كان ذلك الوقت حاضراً في الأزل <sup>(٧)</sup> ، وإلا عاد الكلام في كيفية إحداثه ، وتسلسل .

ومن الثاني من وجهين :

الأول <sup>(٨)</sup> : أن العلم تابع للمعلوم التابع للإرادة ، فامتنع كون الإرادة تابعة للعلم <sup>(٩)</sup> .

(١) في « لباب الاربعةين » ، ص ١٦ - ط ١٦ .

(٢) م (نقط) : القضاء الأزلي .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة ، لباب الاربعةين ، ط ١٦ .

(٤) لباب : ما .

(٥) لا لمرجح : كذا في م ، لباب . وفي سائر النسخ : لا يرجح .

(٦) لباب : به .

(٧) لباب : حاصل .

(٨) لباب : ومن ب من وجهين ما العلم .

(٩) لباب : فامتنع كون الإرادة تابعة للمعلوم التابع للإرادة .

الثاني : أن تعيين المعلوم محال ، فيمتنع عقلاً إحداثه في وقت علم عدم حدوثه<sup>(١)</sup> فيه ، وعدم إحداثه في وقت علم حدوثه فيه<sup>(٢)</sup> ، وذلك يوجب كونه موجباً بالذات .  
وعن الثالث من وجهين :

أحدهما : أن حدوث وقت تلك المصلحة إن كان لا لمحدث<sup>(٣)</sup> لزم نفي الصانع ، وإن كان لمحدث عاد الكلام فيه .

وأيضاً فتلك المصلحة إن كانت حاصلة قبل ذلك الوقت لزم حدوثها قبله ، وإلا فإن وجب حدوثها في ذلك الوقت جاز في غير ذلك ، ولزم نفي الصانع . وإن لم يجب عاد الكلام في اختصاص ذلك الوقت بتلك المصلحة ، وتسلسل .

الثاني : أنه مع العلم باشمال ذلك [الوقت]<sup>(٤)</sup> على تلك المصلحة إن لم يمكنه الترك كان وجباً بالذات ، وإن أمكنه وتوقف الفعل على مرجح تسلسل ، وإلا وقع الممكن لا المرجح .

وعن الرابع من وجهين :

/ أحدهما : أن مسمى الأزل إن كان واجباً لذاته امتنع زواله ، وإلا استند إلى واجب لذاته ، ولزم المحذور .

٢٠٩/١

والثاني : أن الأزل نفي محض ، فامتنع كونه مانعاً من الإيجاد .

وغن الخامس من وجهين :

أحدهما : أن انقلاب المتنوع لذاته ممكناً لذاته محال .<sup>(٥)</sup>

(١) عدم : ساقطة من (ر) ، (س) .

(٢) س ، ر ، ط : علم عدم حدوثه فيه ، وهو خطأ .

(٣) م ، ق : بمحدث .

(٤) الوقت : زيادة في (س) .

(٥) س (نقط) : الممكن ، وهو خطأ .

الثاني : أن الماهية لا يختلف قبولها للوجود أو لا قبولها ، لكونه شاملا<sup>(١)</sup> للآوقات .

وعن السادس من وجهين :

الأول : أنه لما استويا بالنسبة إليه كان وقوع أحدهما من غير مرجح اتفاقيا ،<sup>(٢)</sup> وحينئذ يجوز في سائر الحوادث ذلك ، ولزم نفي الصانع .

الثاني : أنه لما استويا بالنسبة إليه فترجح أحدهما إن لم يتوقف على نوع ترجيح منه كان وقوعه لا بإيقاعه ، بل من غير سبب ، ولزم نفي الصانع ، وإن توقف عاد التقسيم فيه : أنه هل كان حاصلًا في الأزل أم لا ؟<sup>(٣)</sup>

وأما فصل الهارب والعطشان فإنا نعلم أنه ما لم يحصل لهما ميل إلى أحدهما لم يترجح .

قلت : هذه الوجوه بعضها حق لا جيلة فيه ، وبعضها فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع ، إذ المقصود هنا ذكر جواب الناس عن تلك الشبهة .

ثم قال الرازي : « والجواب أن هذا يقتضي دوام المعلول الأول لوجوب<sup>(٤)</sup> دوام واجب الوجود ، ودوام الثاني لدوام الأول ، وهلم جرا ، وإنه ينفي الحدوث أصلا . »

قال : « فإن قلت : واجب الوجود عام القيض ، يتوقف حدوث الأثر عنه على حدوث استعدادات القوابل بسبب<sup>(٥)</sup> الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية ، فكل حادث مسبوق بآخر لا إلى أول » ،

- (١) لباب ، ص ١٧ : ب : أن الماهية لا تختلف لقبولها للوجود أولا قبولها له يكون شاملا .  
 (٢) لباب : وعن من وجهين ما .  
 (٣) لباب : ب .  
 (٤) لباب : هل كان ذلك حاصلًا .  
 (٥) بعد الكلام المنطوق بمسحاة ونمط تقريبا ، لباب ، ص ١٨ . (٦) حدوث : ليست في (س) .  
 (٧) لباب : أنه يقتضي .  
 (٨) بعد الكلام السابق مباشرة .  
 (٩) ر : يحتجب .



قلت : حدوث العرض المعين لا بد له من سبب ، فذلك السبب : إن كان / حادثا عاد الكلام في سبب حدوثه ، ولزم وجود أسباب ومسببات لانهاية لها دفعة ، وهو محال . وإن كان قديما لم يلزم من قدم المؤثر قدم الأثر ، فكذلك في كلية العالم .

٢١٠/١

وقد اعترض الأرموى على هذا الجواب فقال :

اعتراض الأرموى  
على الرازي

« ولقائل أن يقول : إن<sup>(١)</sup> عتيت بالسبب السبب التام فحدوثه لا يدل على حدوث المسبب الفاعل ، بل يدل إما على حدوثه أو حدوث بعض شرائطه ، وإن عتيت به السبب الفاعل لم يلزم من حدوث العرض المعين حدوثه ، بل إما حدوثه أو حدوث بعض الشرائط ، وحدث الشرائط والمعدات الغير متناهية على التعاقب جائز عندكم » .

قال : « بل الجواب الباهر عنه : أنه لا يلزم من ذلك قدم العالم الجسماني ، لجواز أن يوجد في الأزل عقل أو نفس يصدر عنهما تصورات متعاقبة ، كل واحد منها بعد ما يليه ، حتى ينتهي إلى تصور خاص يكون شرطا لفيضان العالم الجسماني عن المبدأ القديم » .

قلت : الإلزام الذي ألزمهم إياه الرازي صحيح متوجه ، وهو الجواب الثاني الذي أجابهم به الغزالي في كتاب « التهاافت » .

رد ابن تيمية على  
الأرموى

وأما اعتراض الأرموى بجوابه : أنه إذا كان التقدير أن العلة التامة مستلزمة لمعلولها ، ومعلولها لازم لعلته : امتنع أن يحدث عنها شيء ، فما حدث لا بد له من

(١) م ، ق : السبب ، والكلمة مطبوعة في (ص) .

(٢) يدل : زيادة في (م) .

(٣) يوجد : ماقطة من (ق) .

(٤) م ، ق : أنه .

سبب تام ، وحدوث السبب التام يستلزم حدوث سبب تام له ، فيلزم وجود أسباب ومسببات لانهاية لها دفعة ، وهو محال .

وأما قوله : « إن عنت بالسبب السبب التام لحدوثه لا يدل على حدوث السبب الفاعل ، بل إما على حدوثه أو حدوث بعض شرائطه » .

فيقال له : هذا التقسيم صحيح إذا نظر إلى الحادث من حيث الجملة ، وأما إذا نظر إلى حادث يمتنع حدوثه عن العلة التامة ، فلا بد له من حدوث سبب تام .

/ وإذا قال القائل : « [ الفاعل <sup>(١)</sup> ] القديم أحدثه لما حدث شرط حدوثه » . ٢١١/١

قيل : الكلام في حدوث ذلك الشرط كالكلام في حدوث المشروط ، فلا بد من حدوث أمر لا يكون حادثا عن العلة التامة ؛ لأن العلة التامة القديمة يمتنع أن يحدث عنها شيء ؛ فإنه يجب مقارنة معلولها لها في الأزل ، والحادث ليس بمقارن لها في الأزل .

وإذا قيل : « حدث عنها بحدوث الاستعداد والشرائط » .

قيل : الكلام في كل ما يقدر حدوثه عن علة تامة مستلزمة لمعلولها ؛ فإن حدوث حادث عن علة تامة مستلزمة لمعلولها محال . وهذا الإلزام صحيح لا محيد للفلاسفة عنه .

وإذا قالوا : « حدث عنها أمور متسلسلة واحد بعد واحد » .

قيل لهم : الأمور المتسلسلة يمتنع أن تكون صادرة عن علة تامة ؛ لأن العلة التامة القديمة تستلزم معلولها فتكون معها في الأزل ، والحوادث المتسلسلة ليست معها في الأزل .

(١) الفاعل : زيادة في (س) ، وفي (ط) : القابل .

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، و بينا أن قولهم بحدوث الحوادث عن موجب تام أزل لازم لهم في صريح العقل ، سواء حدثت عنه بوسائط لازمة له أو بغير وسائط ، وسواء سميت تلك الوسائط عقولا ونفوسا<sup>(١)</sup> أو غير ذلك ، وسواء قيل : إن المصادر الأول عنه : المنصر ، كما يقول بعضهم ، أو قيل : بل هو العقل ، كما هو قول آخرين ، فإن الوسائط اللازمة له قديمة معه ، لا يحدث فيها شيء ، إذ القول في حدوث ما يحدث فيها كالتقول في غيره من الحوادث .

وقولهم : « إن حركات الفلك بسبب حدوث تصورات النفس وإراداتها المتعاقبة ، مع حدوث تلك عن الواجب بنفسه بواسطة العقل اللازم له ، أو بغير واسطة العقل ، أو القول بحدوثها عن العقل ، أو ما قالوا من هذا الجنس الذي يستندون فيه حدوث الحوادث إلى مؤثر قديم تام لم يحدث فيه شيء » — هو قول ٢١٢/١ / يتضمن أن الحوادث حدثت عن حلة تامة لا يحدث فيها شيء . فإذا كان المؤثر التام الأزل يجب أن يقارنه أثره امتنع حدوث شيء من الحوادث عن ذلك المؤثر التام الأزل ، سواء جعل ذلك شرطاً في حدوث غيره أو لم يجعل ، ومتى امتنع حدوث حادث عنه كان حدوث ما يدعونه من الاستعدادات والشرائط مفتقراً إلى سبب تام ، فيلزم وجود حلال ومعلولات لا تتناهى دفعة ، كما ذكره الرازي ، وهذا من جيد كلامه .

وأما الجواب الذي أجاب به الأرموي وذكر أنه باهر : فهو منقول من كلام الرازي في « المطالب العالية » وغيرها ، وهو منقوض بهذه المعارضة ، مع أنه جواب

(١) م ، ر : أرفوسا .

(٢) م : ولم .

بعضه موافق لقول أهل الملل، وبعضه موافق لقول الفلاسفة الدهرية، فإنه مبنى على إثبات العقول والنفوس، وأنها ليست أجساماً، وكونها قديمة أزلية لازمة لذات الله تعالى. وهذه الأقوال ليست من أقوال أهل الملل، بل هي أقوال باطلة، كما قد بُسُط في غير هذا الموضع؛ ويُنَّ أن ما يدعونه من المجردات إنما ثبوتها في الأذهان لا في الأعيان.

وإنما أجاب الأرموى بهذا الجواب لأن هؤلاء المتأخرين — كالشهرستاني والرازي والآمدي — زعموا أن ما ادعاه هؤلاء المتفلسفة من إثبات عقول ونفوس مجردة لإدليل للتكليم على نفيه؛ وأن دليلهم على حدوث الأجسام لا يتضمن الدلالة على حدوث هذه المجردات.

وهذا قول باطل، بل أئمة الكلام صرحوا بأن انتفاء هذه المجردات، وبطلان دعوى وجود ممكن ليس جسماً ولا قائماً بجسم: مما يعلم انتفاؤه بضرورة العقل، كما ذكر ذلك الأستاذ أبو المعالي وغيره بل قال طوائف من أهل النظر: إن الموجود منحصر في هذين النوعين، وإن ذلك معلوم بضرورة العقل. وقد بُسُط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن هذا الجواب الذي ذكره الأرموى مبنى على هذا الأصل.

ومضمونه: أن الرب تعالى موجب بالذات للعقول والنفوس الأزلية اللازمة

لذاته / لا فاعل لها بمشيئته وقدرته، وهم يفسرون العقول بالملائكة، فتكون الملائكة قديمة أزلية، متولدة عن الله تعالى، لازمة لذاته.

وهذا شر من قول القائلين بأن الملائكة بنات الله، وهو موافقة للدهرية على العلة<sup>(١)</sup> والمعلول، لكن النزاع بينهم في حدوث العالم الجسماني، لكنه في الجملة يبطل<sup>(٢)</sup> احتجاجهم على أن السماوات قديمة أزلية، فهو قطع لنصف شرهم<sup>(٣)</sup>.

وهذا الجواب مبني أيضا على جواز التسلسل في الحوادث التي هي آثار، والقول<sup>(٤)</sup> بجواز حوادث لا أول لها، وهذا أحد قولي النظر، وهو اختيار الأرموي، وبه اعترض على الرازي في غير موضع، وبه اعترض الأرموي على جواب الرازي عن حجة التأثير، التي مبناها على أن التأثير الذي يدخل فيه الخلق والإبداع، هل هو أمر وجودي، أو أمر عديم؟ وهل الخلق هو المخلوق، أو غير المخلوق؟

وفيها قولان مشهوران للناس، والجمهور على أن الخلق ليس هو المخلوق، وهو قول أكثر العلماء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد، وهو قول أكثر أهل الكلام، مثل طوائف من المعتزلة والمرجئة والشيعة، وهو قول الكرامية وغيرهم، وهو مذهب الصوفية؛ ذكره صاحب «التعرف في مذاهب التصوف» المعروف بالكلا بآذی، وهو قول أكثر قدماء الفلاسفة وطائفة من متأخريهم.

(١) ر، ص، ق، ط، وهذا موافقة للدهرية؛ م : وهذا موافقة للدهرية.

(٢) في الجملة يبطل : كذا في (ص)؛ وفي سائر النسخ : يبطل في الجملة.

(٣) في هامش (ص)، (ط) بعد كلمة شرهم مايل : لأنه لم يبق إلا النصف الثاني، وهو دعوى قدم العقول والنفوس.

(٤) ص : يحدث.

(٥) وهو قول : كذا في (ص)، وفي سائر النسخ : وقول.

(٦) ص : بآبي بكر الكلاباذي . وهو أبو بكر محمد بن إسماعيل ويقال ابن إبراهيم البخاري الكلاباذي المتوفى سنة ٣٨٠ هـ . صاحب كتاب «التعرف لمذهب أهل التصوف» ، وقد نشره الأستاذ آرثر جونز آري ، ثم نشر بتحقيق د . عبد الحليم محمود والأستاذ طه سرور ، ط . عيسى الحلبي ، ١٣٨٠ / ١٩٦٠ . واقتصر على : الأعلام ٦ / ١٨٤ .

وطائفة قالت : الخلق هو المخلوق ، وهو قول كثير من المعتزلة ، وقول الكلّابية كالأشعرى وأصحابه ، ومن وافقهم من أصحاب الشافعى وأحمد ومالك وغيرهم .

والمقصود هنا : أنهم لما احتجوا على قدم العالم أن كون الواجب مؤثرا في العالم غير ذاتيهما ، لإمكان تعللها مع الذهول عنه ، ولأن كونه مؤثرا معلوم دون حقيقته ، ولأن المؤثرية نسبة بينهما ؛ فهي متأخرة ومغايرة .

قال : « وليس التأثير أمرا سلبيا ، لأنه تقيض قولنا : ليس بمؤثر ، فذلك الوجودى <sup>(١)</sup> إن كان حادثا افتقر إلى مؤثر ، وكانت مؤثرته زائدة ، ولزم التسلسل ؛ وإن كان قديما — وهو صفة إضافية لا يعقل تحققها مع المضافين — فيلزم قدمهما » .

/ أجاب الرازى : « بأن المؤثرية ليست صفة ثبوتية زائدة على الذات ، وإلا كانت مفتقرة إلى المؤثر ، فتكون مؤثرته زائدة ، ويتسلسل » .

قلت : وهذا الجواب هو على قول من يقول : إن الخلق هو المخلوق ، وإنه ليس الفعل والإبداع والخلق إلا مجرد وقوع المفعول المتفصل عنه من غير زيادة أمر وجودى أصلا .

فقال الأرموى : « ولقائل أن يقول : التسلسل ههنا واقع في الآثار ، لأن المؤثرية صفة إضافية يتوقف تعللها على المؤثر والآخر ، فتكون متأخرة على الآخر ، فاقترضت مؤثرية أخرى بعد الآخر ، حتى يكون بعد كل مؤثرية مؤثرية » .

قال : « والمنكر هو التسلسل في المؤثرات <sup>(٥)</sup> » .

(١) ر ، ص ، ط : تعلقها .

(٢) ص ، ر ، ص ، ط : المؤثر .

(٣) وهو الأرموى .

(٤) ص ، ر ، ص : لأن ؛ ط : أن .

(٥) م ، ق : المآثرات .

قال: « بل الجواب عنه: أن الصفة الإضافية العارضة للشيء بالنسبة إلى غيره لا تتوقف إلا على وجود معروضها<sup>(٢)</sup>، فإن التقدم صفة إضافية عارضة للشيء بالنسبة إلى المتأخر عنه ولو بأزمنة كثيرة، مع امتناع حصول المتقدم مع المتأخر<sup>(٣)</sup> » .

قلت: وقول الأرموى: « لقائل أن يقول: التسلسل ههنا واقع في الآثار، لأن المؤثرية صفة إضافية يتوقف تعقلها على المؤثر والآخر، فتكون متأخرة عن الآخر، فافتضت مؤثرية أخرى بعد الآخر، حتى يكون بعد كل مؤثرية مؤثرية<sup>(٤)</sup> : « يعترض عليه: بأن هذا يناقض قوله بعد هذا<sup>(٥)</sup> : « بل الجواب عنه: أن الصفة الإضافية العارضة للشيء بالنسبة إلى غيره لا تتوقف إلا على وجود معروضها<sup>(٦)</sup>، فإنه إن كان هذا القول صحيحاً لم يلزم من تحقق المؤثرية وجود المؤثر والآخر جميعاً في زمان واحد<sup>(٧)</sup>، بل يجوز تأخر الآخر عن المؤثر، وإن كانت الصفة العارضة للشيء لا تتوقف<sup>(٨)</sup>، بل يكفي فيها تحقق المؤثرية فقط<sup>(٩)</sup> » .

ولكنه يجب عن هذا بأن مقصودي أن ألزم غيري إذا قال: « تتوقف المؤثرية على المؤثر والآخر » بأن هذا تسلسل في الآثار، لا في المؤثرات، وهذا إلزام صحيح . / لكن يقال له: كان من تمام هذا الإلزام أن تقول: المؤثرية إذا كانت عندكم صفة إضافية يتوقف<sup>(١٠)</sup>، تعقلها على المؤثر والآخر كانت مستلزمة لوجود الآخر،

٢١٥/١

(١) بعد الكلام السابق مباشرة، بباب، ع ١٨ .

(٢) لباب: لا يتوقف إلا على وجود معروضه .

(٣) م، ق: التأخر .

(٤) م: فان .

(٥) ر، م، ط: تناقض .

(٦) تحقق: كذا في (م) فقط، وفي سائر النسخ: تحقيق .

(٧) م: أن .

(٨) م: التي .

(٩) م، ر، م، ط: المؤثر .

(١) فإن كونه مؤثراً بدون الأثر ممتنع ، وحينئذ فمعلوم أن الأثر يكون عقب التأثير الذي هو المؤثرية ، فانه إذا خَلَقَ وُجِدَ المخلوق ، وإذا أثر في غيره حصل الأثر ، فالأثر يكون عقب التأثير ، وهو جعل المؤثرية متأخرة عن الأثر .

وليس الأمر كذلك ، بل هي متقدمة على الأثر ، أو مقارنة له عند بعضهم ، ولم يقل أحد من العقلاء : إن المؤثرية متأخرة عن الأثر ، بل قال بعضهم : إن الأثر متأخر منفصل عنها ، وقال بعضهم : هو مقارن لها ، وقال بعضهم : هو متصل بها ، لا منفصل عنها ، ولا مقارن لها ، وهذا أصح الأقوال .

ولكن على التقديرين : تكون المؤثرية حادثة بحدوث تمامها ، فيلزم أن يكون لها مؤثرية ، وتكون المؤثرية الثانية عقب المؤثرية الأولى . وهذا مستقيم لا محذور فيه ، فتكون المؤثرية الأولى أوجبت كونه مؤثراً في الأثر المنفصل عنه ، وكونه مؤثراً في ذلك الأثر أوجب ذلك الأثر .

وهذا على قول الجمهور الذين يقولون : الموجب يحصل عقب الموجب التام ، والأثر يحصل عقب المؤثر التام ، والمفعول يحصل عقب كمال الفاعلية ، والمعلول يحصل عقب كمال العليلة .

وأما من جعل الأثر مقارناً للمؤثر في الزمان — كما تقوله طائفة من المتفلسفة ومن وافقهم — فهو لاء يلزم قولهم لوازم تبطله ، فإنه يلزم عند وجود المؤثرية التامة أن يكون لها مؤثرية تامة ، ومع المؤثرية التامة أن يكون لها مؤثرية تامة ، وهلم جراً ، وهذا تسلسل في تمام المؤثرية ، وهو من جنس التسلسل في المؤثرات لافي الآثار ، فإن التسلسل في الآثار هو أن يكون أثر بعد أثر ، والتسلسل

(١) س : كان .

(٢) م ، ق : التسلسل .

(٣) س : أثراً .



في المؤثرات أن يكون للمؤثر مؤثر معه لا يكون حال عدم المؤثر؛ فإن الشيء لا يفعل في حال عدمه، وإنما يفعل في حال وجوده، فعند وجود التأثير لابد / من وجود المؤثر، فإن المؤثر التام لا يكون حال عدم التأثير، بل لا يكون إلا مع وجوده، لكن نفس تأثيره يستعقب الأثر، فإن جعل تمام المؤثرية مقارناً للأثر كان من جنس التسلسل في المؤثرات، لافي الآثار.

وقد يقول القائل : هذا الذي أراده الرازي بقوله : « إن المؤثرية ليست صفة ثبوتية زائدة على الذات ، وإلا كانت مفتقرة إلى المؤثر ، فتكون مؤثرية زائدة <sup>(١)</sup> ، ويتسلسل » فإنه قد يريد التسلسل المقارن لا المتعاقب ، فإنها إذا كانت زائدة افتقرت إلى مؤثر يقارنها ، كما يقوله من يقوله من المفلسفة والمتكلمين .

والرازي قد يقول بهذا ؛ وحينئذ فهذا التسلسل باطل بانفراق العقلاء .

فيقول القائل : هذا هو الإلزام الذي ألزم به الرازي الفلاسفة ، حيث قال : « والجواب أن هذا يقتضي دوام المعلول الأول ، لوجوب دوام واجب الوجود ، ودوام الثاني لدوام الأول ، وهلم جرا ، وأنه ينفي الحوادث أصلاً » .

قال : « فإن قلت : واجب الوجود عام الفيض ، يتوقف حدوث الأثر عنه على استعدادات القوابل ، فكل حادث مسبوق بآخر لا إلى أول .

قلت : حدوث العرض المعين لابد له من سبب ، فذلك السبب إن كان حادثاً عاد الكلام في سبب حدوثه ، ويلزم وجود أسباب ومسببات لانهاية لها دفعةً، وهو محال ، وإن كان قديماً لم يلزم من قدم المؤثر قدم الأثر، فكذلك في كلية العالم » .

فيقال : هذا الكلام الذي ذكره الرازي جيد مستقيم ، وهو إلزامهم بالحوادث المشهودة التي قد يُعبر عنها بالحوادث اليومية ، فإنه لا بد لها من مؤثر تام ، فإن كان قديماً أمكن وجود الحادث عن القديم ، وبطل قولهم ، وإن كان حادثاً فلا بد على قولهم أن يكون حادثاً مع حدوث الأثر ، لا قبله ، لأنهم قد قرروا أن المؤثر التام يجب أن يكون أثره معه في الزمان لا يتأخر عنه ، فعل قولهم هذا : يجب أن يكون المؤثر التام معه أثره ، والأثر معه مؤثره ، لا يتقدم زمان / أحدهما على زمان الآخر ، وحينئذ فالحادث المعين يجب أن يكون مؤثره معه حادثاً ، ويكون مؤثر ذلك المؤثر معه حادثاً ، فيلزم وجود أسباب ومسببات هي علل ومعلولات لانهاية لها في زمن واحد ، وهذا معلوم الفساد بضرورة العقل ، وقد اتفق العقلاء على استناعه . واعتراض الأرموى عليه ساقط حينئذ .

٢١٧/١

فإن ملخص قوله : « إن اللازم حدوث المؤثر ، أو حدوث بعض شرائطه ، وهم يجوزون حدوث الشرائط والمعدات على سبيل التعاقب » .

فيقال لهم : هم يجوزون أن يكون بعد كل حادث حادث فيقولون : حدوث الحادث الأول شرط [ في ] حدوث الحادث الثاني<sup>(١)</sup> ، والشرط موجود قبل المشروط .

ولكن هذا يناقض قولهم : إن العلة التامة تستلزم أن يكون معلوماً معها في الزمان ، وأن المعلول يجب أن يكون موجوداً مع تمام العلة ، لا يتأخر عن ذلك ، فإن موجب هذا أنه إذا حصل شرط تمام العلة حصل معه المعلول لا يتأخر عنه ، وكلما<sup>(٢)</sup>

(١) م : هم يجوزون بعد كل حادث حادثاً ؛ م ، ر ، ط : هم يجوزون أن يكون بعد كل حادث حادثاً .

(٢) م ، ق : شرط حدوثه الحادث الثاني ؛ م : شرط في حدوث الثاني .

(٣) م : فكلاً .

حدث حادث كان الشرط الحادث<sup>(١)</sup> الذي به تمت عليه<sup>(٢)</sup> العلة حادثاً معه لا قبله ،  
ثم ذلك الحادث أيضاً يحدث الشرط الذي هو تمام علته معه لا قبله ،  
وهلم جراً ، فيلزم تسلسل تمام العلة في آن واحد ، وهو أن تمام علة هذا الحادث  
حدث في هذا الوقت ، وتتمام علة هذا التمام حدث في هذا الوقت ، وهلم جراً .  
والتسلسل ممتنع في العلة ، وفي تمام العلة ، فكما لا يجوز أن يكون للعلة علة ، وللعلة علة  
إلى غير غاية ، فلا يجوز أن يكون لتتمام العلة تمام ، ولتمام العلة تمام<sup>(٣)</sup> إلى غير غاية .  
والتسلسل في العلة وفي تمامها متفق على امتناعه بين العقلاء ، معلوم فساده بضرورة  
العقل ، سواء قيل : إن المعلول يقارن العلة في الزمان ، أو قيل إنه يتعقب العلة<sup>(٤)</sup> .  
ولكن هؤلاء لا يتم قولهم بقدم شيء من العالم إلا إذا كان المعلول مقارناً للعلة  
التامة لا يتأخر عنها ، وحينئذ فيلزم أن يكون كل حادث من الحوادث تمام / علته  
حادثٌ معه ، وتتمام علة ذلك التمام حادث معه ، وهلم جراً ، فيلزم وجود حوادث  
لا نهاية لها في آن واحد ليست متعاقبة . وهذا مما يسلمون أنه ممتنع ، ويعلم بضرورة  
العقل أنه ممتنع ، وهو يشبه قول أهل المعاني أصحاب معمر<sup>(٥)</sup> .

٢١٨/١

(١) ق : بالحادث .

(٢) م : للعلة .

(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : فلا يجوز أن يكون لتتمام العلة علة وتتمام العلة علة .

(٤) م ، ق : يستعقب .

(٥) م (فقط) : وأصحاب معمر . وهو معمر بن عباد السلمي : معتزل من الغلاة من أهل البصرة ،  
سكن بغداد ، وتأخر النظام ، وكان أعظم القدرة غلواً ، وتنسب إليه طائفة تعرف بالمعمرية ، توفي سنة ٢١٥  
ويقال حوالي سنة ٢٢٥ . انظره وعن آرائه : الفرق بين الفرق ، ص ٩١-٩٥ ؛ الملل والنحل  
١/ ٩٧-١٠١ ؛ لسان الميزان ٦/ ٧١ وقال عن اسمه ( بالتشديد ) ؛ خطط المقرئ ٢/ ٣٤٧ ؛  
اللباب ٣/ ١٦١ ؛ الأعلام ٨/ ١٩٠ .

وانظر من مذهب في المعاني : مقالات الإسلاميين ١/ ١٦٨ ، ٢/ ٣٧٢-٣٧٣ ؛ الانتصار  
لنباط ، ص ٤٦-٤٧ ؛ الفصل لابن حزم ٥/ ٤٦-٤٨ ؛ فلسفة المعتزلة ، للدكتور ألبير تادر  
١/ ٢٢١-٢٢٤ ؛ المعتزلة للأستاذ زهدى جاراقة ، ص ٦٧-٦٩ .

وإذا كان هذا لازماً لقولهم لا يحيد لهم عنه : لزم أحد أمرين : إما بطلان حجته وإما القول بأنه لا يحدث في العالم شيء ، والثاني باطل بالمشاهدة ، فتعين بطلان حجته .

فتبين أن الذي ألزمهم إياه أبو عبد الله الرازي لازم لا يحيد عنه ، وأن الأرموي لم يفهم حقيقة الإلزام ، فاضترض عليه بما لا يقدر فيه .

ولكن شار الغلط والاشتباه هنا : أن لفظ التسلسل إذا لم يرد به التسلسل في نفس الفعل فإنه يراد به التسلسل في الأثر ، بمعنى أنه يحدث شيء بعد شيء ، ويراد به التسلسل في تمام كون الفاعل فاعلاً ، وهذا عند من يقول : « إن المؤثر التام وأثره مقترنان في الزمان » كما يقوله هؤلاء الدهرية ، فيقتضى أن يكون ما يحدث من تمام المؤثر مقارناً للأثر لا يتقدم عليه ، فتبين به فساد حجته .

وأما من قال : « إن الأثر إنما يحصل عقب تمام المؤثر » فيمكنه أن يقول بما ذكره الأرموي ، وهو أن كونه مؤثراً في الأثر المعين يكون مشروطاً بحادث يحدث يكون الأثر عقبه ، ولا يكون الأثر مقارناً له .

ولكن هذا يبطل قولهم بقدم شيء من العالم ، ويوافق أصل أئمة السنة وأهل الحديث الذين يقولون : لم يزل متكلماً إذا شاء .

فإنه على قول هؤلاء يقال : فعله لما يحدث من الحوادث مشروط بحادث حادث به تتم مؤثرية المؤثر ، ولكن عقب حدوث ذلك التمام يحدث ذلك الحادث ، وعلى هذا فيمتنع أن يكون في العالم شيء أزلي ، إذ الأزلي لا يكون إلا مع تمام مؤثره ، ومقارنة الأثر للأثر زماناً ممتنعة .

(١) س ، ص ، ط : مقارن للأثر ؛ ر : مقارن الأثر .

(٢) ص : قول .

وحينئذ فإذا قيل : هو نفسه كاف في إبداع ما ابتدعه ، لا يتوقف فعله على شرط .

قيل : نعم كل ما يفعله لا يتوقف على غيره ، بل فعله لكل مفعول حادث يتوقف على فعل يقوم بذاته يكون المفعول عقبه ، وذلك الفعل أيضاً مشروط بأثر حادث قبله .

فقد تبين أن هذه المعقولات التي اضطرب فيها أكابر النظار ، وهي عندهم أصول العلم الإلهي ، إذا حُققَت غاية التحقيق : تبين أنها موافقة لما قاله أئمة السنة والحديث العارفون بما جاءت به الرسل ، وتبين أن خلاصة المعقول خادمة ومعينة وشاهدة لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم .

قلت : المقصود هنا أن الأرموى ضعف الجواب بأن التسلسل المنكر هو تسلسل المؤثرات التي هي العلل ، وأما تسلسل الآثار فليس بمنكر ، وإذا كانت المؤثرية مسبوقة بمؤثرية ، لم يلزم إلا التسلسل في الآثار .

وقوله : « إن هذا يقتضي التسلسل في الآثار لا في المؤثرات » كلام صحيح على قول من يقول : « إن الأثر لا يجب أن يقارن المؤثر في زمان بل يتعقبه » لأن المؤثرية المسبوقة بمؤثرية إنما حدث بالأولى كونها مؤثرة ، لا نفس المؤثر . والفرق بين نفس المؤثر ونفس تأثيره هو الفرق بين الفاعل وفعله ، والمبدع وإبداعه ، والمقتضى واقتضائه ، والموجب وإيجابه ، وهو كالفرق بين الضارب وضربه ، والعاقل وعقله ، والمحسن وإحسانه ، وهو فرق ظاهر .

لكن احتجاجة بأن المؤثرية إذا كانت صفة إضافية يتوقف تحققها على المؤثر والأثر جاز أن تكون متقدمة على الأثر ، كما لزم أن تكون متأخرة عن الأثر :

ليس بمستقيم . فإن كون الشيء مؤثراً في غيره لا يكون متأخراً عن أثره ، / بل إما أن يكون مقارناً له ، أو سابقاً عليه ، وإلا فوجود الأثر قبل التأثير ممتنع ، ولا يحتاج إلى هذا التقدير ، فإن كون التسلسل ها هنا واقعا في الآثار : <sup>(١)</sup> أي من أن يدل عليه بدليل صحيح من هذا الجنس ، فضلا عن أن يدل عليه بهذا الدليل .

والجواب الذي ذكره — من أن الصفة العارضة للشيء بالنسبة إلى غيره لا تتوقف إلا على وجود معروضها — هو جواب من يقول بأن التأثير قديم ، والأثر حادث . وهذا قول من يثبت لله تعالى صفة التخليق والتكوين في الأزل ، وإن كان المخلوق حادثا .

وهو قول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأهل الكلام والصوفية . وهو مبني على أن الخلق غير المخلوق . وهذا قول أكثر الطوائف ، لكن منهم من صرح بأن الخلق قديم والمخلوق حادث ، ومنهم من صرح بتجدد الأفعال ، ومنهم من لا يعرف مذهبه في ذلك .

فالذي ذكره البغوي <sup>(٢)</sup> عن أهل السنة : إثبات صفة الخلق لله تعالى ، وأنه لم يزل خالقا ، وكذلك ذكر أبو بكر الكلاباذي في كتاب « التعرف لمذهب التصوف » أنه مذهب الصوفية ، وكذلك ذكره الطحاوي وسائر أصحاب أبي حنيفة ، وهو

(١) ها هنا : كذا في (م) ، وفي سائر النسخ : هنا .

(٢) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالقراء البغوي الفقيه الشافعي المحدث المفسر

توفي سنة ٥١٠ هـ . انظر ترجمته في : الوفيات ٤٠٢/١ ؛ طبقات الشافعية ٤/٢١٤ - ٢١٧ ؛ تذكرة

الحفاظ ٤/١٢٥٧ ؛ الأعلام ٢/٢٨٤ .

(١)  
قول جمهور أصحاب أحمد ، كأبي إسحاق بن شاقلا ، وأبي عبد الله بن حامد ،  
والقاضي أبي يعلى وغيرهم ، وكذلك ذكره غير واحد من المالكية ، وذكر أنه قول  
أهل السنة والجماعة ، ومن هؤلاء من صرح بمعنى الحركة لا بلفظها .

وهؤلاء الذين يقولون بإثبات تأثير قديم هو الخلق والإبداع مع حدوث الأثر،  
يجعلون ذلك بمنزلة وجود الإرادة القديمة مع حدوث المراد، كما يقول بذلك الكلّابية  
وغيرهم من الصفاتية .

بحواب أبي الثناء الأرموي موافق لقول هؤلاء الطوائف، وهو قوله : الصفة  
العارضة للشيء لا تتوقف إلا على وجود معروضها ، كما أن الإرادة القديمة  
/ لا تتوقف إلا على وجود المرید دون المراد عند من يقول بذلك ، وكذلك ٢٢١/١  
القدرة المتعلقة بالمستقبلات تتوقف على وجود القادر ، دون المقدور ، فكذلك  
قولهم في الخلق الذي هو الفعل وهو التأثير .

ولكن [ هذا الجواب ضئيف ، فإن قوله : « الصفة الإضافية العارضة للشيء »  
بالنسبة إلى غيره لا تتوقف إلا على وجود معروضها ، فإن التقدم صفة إضافية  
عارضة للشيء بالنسبة إلى التأخر عنه ولو بأزمنة كثيرة ، مع امتناع حصول المتقدم  
مع التأخر ، يُعترض عليه بأنك ادعيت دعوى كلية وأثبتها بمثال جزئي ، فادعيت  
أن كل صفة عارضة للشيء بالنسبة إلى غيره لا تتوقف إلا على وجود معروضها

(١) هو أبو الحسن بن شاقلا ، إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا ، أبو إسحاق البزار المروزي  
سنه ٣٩٦ . انظر ترجمته في : طبقات الختابة ١٢٨/٢ - ١٣٩ .

(٢) م (قط) : إلى ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) يوجد في (ق) ، (ر) ، (ص) ، (ط) بياض بعد كلمة « ولكن » وكتب أمام هذا  
البياض في هامش (ر) ، (ص) ، (ط) ما يلى : « سقط من الأصل ورقة معلقة على هذا بعد قوله  
« ولكن » أما في نسخة (س) فإن هذا الكلام الساقط يوجد في ورقة مستقلة ألصقت مع هذه الصفحات ،  
وهو الكلام المثبت بعد ذلك بين معقوفين

وهذه دعوى كلية ، ثم احتججت على ذلك بالتقدم العارض للتقدم ، وهذا المثال لا يثبت القضية الكلية .

ونظير هذا قولهم : ليس لمتعلق القول من القول صفة وجودية ، فإنه ليس لكون الشيء مذكوراً أو مُعْتَبَراً عنه صفة ثبوتية بذلك ، فإن المعدوم يقال : إنه مذكور ومُعْتَبَر عنه ، فإن هذه دعوى ، والمثال جري .

والتحقيق أن متعلق القول قد يكون له منه صفة وجودية ، كمتعلق التكوين والتحرير والإيجاب ، وقد لا يكون ، كمتعلق الإخبار .

ثم يقال : الصفة العارضة للشيء بالنسبة إلى غيره : سواء كانت من الصفات الحقيقية المستلزمة للنسبة والإضافة كالإرادة والقدرة والعلم ، أو كانت من الصفات الإضافية عند من يجوز جواز وجود إضافة محضة ، لا يستلزم صفة حقيقية قد تكون مستلزماً لوجود الاثنين المتضايقين المتباينين كالأبوة والبنوة ، فإن وجود أحدهما مستلزم لوجود الآخر ، وكذلك الفوقية والتحتية والتيامن والتياسر ، وكذلك العلة التسامة مع معلولها ، فإنه ليس بينهما برزخ زمان ، وإن كان المعلول لا يكون إلا متعقباً للعلل في الزمان ، لا يكون زمنه زمنها عند جمهور العقلاء ، كما قد بُسُط في موضع آخر .

وأتم احتججت في غير موضع بأن القبول<sup>(١)</sup> نسبة بين القابل والمقبول ، فلا يتحقق إلا مع تحققهما ، وجعلتم هذا بما احتججت به على الكرامية في مسألة حلول الحوادث ، وقلم : كونه قابلاً للحوادث يجب أن يكون من لوازم ذاته ، وذلك إنما يمكن مع تحقق الحوادث في الأزل مع امتناع تحقق الحادث في الأزل :

(١) في الأصل تقرأ : القول .



فهذا التناقض من جنس قولكم : إنه قادر في الأزل مع امتناع المقدور في الأزل ؛ وقلتم : إذا كان قابلاً للحوادث في الأزل لزم إمكان وجود الحوادث في الأزل ، فأى فرق بين إمكان القبول ، وإمكان المقدور ، وإمكان المفعول ؟ وما تقدم الشيء على غيره وكونه مثل غيره ، ففى هذه النسبة الخاصة لم يجب تحققهما معا في الزمان ، لكن يجب أن يكون زمن هذا قبل زمن هذا ، ولكن لا يلزم إذا لم يكن المتأخر مع المتقدم ألا يكون المقبول المقدور والأثر ممكنا مع وجود التأثير والقدرة والقبول ، حتى يقال : إنه خالق مع امتناع المخلوق ، وقادر مع امتناع المقدور ، وقابل مع امتناع المقبول .

وأيضاً فإن [ هذا الجواب بمنزلة جواب من يقول : إن الحوادث توجد بإرادة قديمة ، والمنازعون لم ألزمهم بأن هذا ترجيح بلا مرجح ، كما تقدم .  
فهؤلاء يعترضون على جواب الأرموى ، وهؤلاء يعترضون عليه بأنه عند وجود الأثر الحادث : إما أن يتجدد تمام التأثير ، وإما أن لا يتجدد ، فإن تجدد شيء لزم التسلسل كما تقدم ، وإن لم يتجدد لزم حدوث الحادث بدون سبب حادث ، وقد تقدم إبطاله بأن المؤثر التام لا يتخلف عنه أثره .

وكان الأرموى يمكنه أن يجيب — على أصله — بأن حدوث الأجسام موقوف على حدوث التصورات المتعاقبة في العقل أو النفس ، كما أجاب به عن المجمة الأولى .

قلت : المقصود هنا أن يعرف نهاية ما ذكره هؤلاء في جواب الدهرية عن المعضلة الزباء والداهية الدهياء ، وما يخفى على العاقل الفاضل ما في هذه الأجوبة .

المقصود بما تقدم

(١) هنا يتبين السقط الذي بدأ من ٣٤٨ .

(٢) من : فإن .

(٣) م (نقط) : أن يعرف أن نهاية .

ونحن والله الحمد قد بينا الجواب عن جميع حجج الفلاسفة في غير هذا الموضوع وبسطنا الكلام في ذلك ، وبيننا كيف [ يمكن <sup>(١)</sup> ] فساد استدلالهم من وجوه كثيرة ، وكيف تتمكن <sup>(٢)</sup> كل طائفة من المسلمين من قطعهم بجواب مركب من قولهم وقول طائفة أخرى من المسلمين ، حتى إذا احتاجوا إلى موافقة الدهرية على قدم الأثلاك ، وأن الله لم يخلق السماوات والأرض في ستة أيام ، ونحو ذلك مما فيه تكذيب للرسول صلى الله عليه وسلم ، أو إلى موافقة طائفة أخرى من طوائف المسلمين على بعض أقوالهم التي ليس فيها تكذيب للرسول ، بل ولا مخالفة لصريح العقل — كان موافقتهم لطائفة من طوائف المسلمين على ما لا يكذبون به / الرسول ولا يخالفون به المعقول ، أولى بهم من موافقة الدهرية على ما فيه تكذيب للرسول <sup>(٣)</sup> ومخالفة لصريح العقل . وهذا مما يبين به أنه ليس في العقل الصريح ما يخالف النصوص الثابتة عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم . وهو المقصود في هذا المقام .

٢١٢/١

مثال في الإجابة  
على الفلاسفة

الرد على قولهم  
بقدم العالم

الكلام على امتناع  
التسلسل

مثال الأجوبة التي يجاب بها هؤلاء الفلاسفة ، أن يقال :

حجتكم الأولى على قدم العالم مبنية على مقدمتين :

أحدهما : أن الممكن لا بد له من مرجح تام ، وامتناع التسلسل . وافظ  
« التسلسل » فيه إجمال قد تقدم الكلام عليه . فإن التسلسل <sup>(٥)</sup> هنا : هو توقف جنس  
الحادث على الحادث ، وهذا متفق على امتناعه ، والتسلسل في غير هذا الموضوع  
يُراد به التسلسل في الفاعلين وفي الآثار ، والتسلسل في تمام الفاعلين هو من التسلسل  
في الفاعلين .

(١) يمكن : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) ق ، ر ، ص ، ط : يمكن ؛ س : يمكن .

(٣) س (فقط) : للرسول .

(٤) يتبين : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : تبين .

(٥) م (فقط) : فإن لفظ التسلسل .

فيقال لكم : التسلسل الممتنع هو التسلسل في العلل ، وفي تمامها . وأما التسلسل في الشروط أو الآثار : ففيه قولان للساميين ، وأنتم قائلون بجوازه .

فنقول : إما أن يكون هذا التسلسل جائزاً أو ممتنعاً ؛ فإن كان ممتنعاً امتنع تسلسل الحوادث ، ولزم أن يكون لها أول ، وبطل قولكم بحوادث لا أول لها ، وامتنع<sup>(١)</sup> كون حركات الأفلاك أزلية ، وهذا يبطل قولكم .

ثم نقول : العالم لو كان أزلياً ، فلما أن يكون لا يزال مشتملاً على حوادث : سواء قيل ، إنها حادثة في جسم أو عقل ، أو يقال : بل كان في الأزل ليس فيه حادث ، كما يقال : إنه كان جسماً ساكناً ؛ فإن كان الأول لزم تسلسل الحوادث ، ونحن نتكلم على تقدير امتناع تسلسلها ، فبطل هذا التقدير ، وإن كانت الحوادث حدثت فيه بعد أن لم تكن ، لزم جواز صدور الحوادث عن قديم لم يتغير ، وهذا يبطل مجتمكم ، ويوجب جواز حدوث الحوادث بلا حدوث سبب .

وإن قلتم : « إن التسلسل في الآثار جائز » — وهو قولكم — بطل استدلالكم

/ بهذه المجبة على قدم شيء من العالم ؛ فإنها لا تدل على قدم شيء بعينه من العالم ، وإنما تدل على وجوب دوام كون الرب فاعلاً . ٢٢٣/١

فيقال لكم حينئذ : لم لا يجوز أن تكون الأفلاك ، أو كل ما يقدر موجوداً في العالم ، أو كل ما يحدثه الله : موقوفاً على حادث بعد حادث ، ويكون مجموع العالم الموجود الآن كالشخص الواحد من الأشخاص الحادثة ؟ .

فتبين أن احتجاجكم على مطلوبكم باطل ، سواء كان تسلسل الحوادث جائزاً أو لم يكن ، بل إذا لم يكن جائزاً بطلت المجبة ، وبطل المذهب المعروف عنكم ،

(١) م ، ص ، و ، ط : وامتناع .

وهو أن حركات الأفلاك أزلية ، فإن هذا إما يصح إذا كان تسلسل الحوادث جائزاً ، فإذا كان تسلسلها ممتنعاً لزم أن يكون لحركة الفلك أول ، وإن كان تسلسل الحوادث جائزاً ، لم يكن في ذلك دلالة على قدم شيء من العالم ، لجواز أن يكون حدوث الأفلاك موقوفاً على حوادث قبله ، وهلم جرا .

فإن قلتم : هذا يستلزم قيام الحوادث المتسلسلة بالقديم .

كان الجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا [ هو ] قولكم<sup>(١)</sup> ، وليس هذا ممتنعاً عندكم ، فإن الفلك قديم أزلي عندكم ، مع أنه جسم تقوم به الحوادث .

الثاني : أنه يجوز أن تكون تلك الحوادث — إذا امتنع قيامها بواجب الوجود — قائمة بمحدث بعد محدث ، فإن كان صدور هذه الحوادث المتسلسلة عن الواجب القديم ممكناً بطلت حججكم ، وإن كان ممتنعاً بطل مذهبكم وحججكم أيضاً ، فإن قولكم : إن الحوادث الفلكية المتسلسلة صادرة عن قديم أزلي .

الثالث : أنا نتكلم على تقدير إمكان تسلسل الحوادث . وعلى هذا التقدير فلا بد من التزام أحد أمرين : إما قيام الحوادث بالواجب ، وإما تسلسل الحوادث عنه بدون قيام حادث به .

الرابع : أن يقال : قيام الحوادث بالقديم : إما أن يكون ممتنعاً ، وإما أن يكون ممكناً ، فإن كان ممتنعاً لزم حدوث الأفلاك ، وهو المطلوب ، وإن كان جائزاً بطلت هذه الحجة .

٢٢٤/١

(١) هو : ساقطة من (م) ، (ق) .

الخامس : أن من قال من أهل الكلام بأن : « القديم لا تحله الحوادث » إنما قاله لأن تسلسل الحوادث في المحل يستلزم حدوثه عندهم ؛ فإن كان قولهم هذا صحيحا ، لزم حدوث الأفلاك والنفوس وكل ما يقوم به حوادث متسلسلة ، وهو يستلزم بطلان حجتكم ؛ لأنه حينئذ يمكن صدور العالم المحدث عن القديم ، بل هذا يبطل مذهبكم ، لأنه إذا كان ما قام به الحوادث حادثا امتنع قيام الحوادث بالقديم ، سواء كان واجبا أو ممكنا . بل إذا كان تسلسل الحوادث ممتنا لزم حدوث ما يذكرونه من العقول وغيرها .

وإن لم يقم به حادث ، فإنه على هذا التقدير : يجب أن يكون للحوادث أول ، فإذا كان للنفوس أول : وجب أن يكون للعقول أول ؛ لأن وجود العقول يستلزم وجود النفوس ، فيمتنع كالعكس ، وحينئذ فلا يكون في العالم شيء قديم قام به حادث ، بل لا يكون في العالم قديم ، وإن لم تقم به الحوادث . بل إما أن يقال : حدثت فيه الحوادث بعد أن لم تكن ، أو ما زال يحدث شيء بعد شيء ، والأول يستلزم حدوث الحادث بلا سبب حادث ، وهذا باطل ، كما ذكرتموه في المجبة ، لأنه يستلزم الترجيح بلا مرجح . والثاني : يمتنع أن يكون في الممكنات شيء قديم ، وهو نقيض مذهبكم .

فإذا قالوا : « نحن ما أحلنا قيام الحوادث بالواجب ، لكون القديم لا تحله الحوادث — فإن ذلك جائز عندنا — بل لأنه لا تقوم به الصفات » .

قيل لهم : حينئذ سهلت القضية ، فإن جماهير أهل الملل من المسلمين وغيرهم — بل وجهور الفلاسفة — يخالفونكم في هذا الأصل ، وقولكم في نفي الصفات أضعف بكثير من قول من قال : « القديم لا تحله الحوادث » .

ولهذا كان كثير من المسلمين - كالكلائية ومن وافقهم - يقولون بإثبات الصفات للواجب، دون قيام الحوادث / به، فإذا لم يكن لكم حجة على نفي قيام الحوادث به إلا ما هو حجة لكم على نفي الصفات، كانت الأدلة الدالة على بطلان قولكم كثيرة جدا .

وتبين حينئذ فساد قولكم بنفي الصفات، وجعل المعاني المتعددة شيئا واحدا، وأن قولكم : « إن العاشق والمعشوق والعشق، والعافل والمعقول والعقل : شيء واحد، وإن العالم هو العلم، والقدرة هي الإرادة » من أنفس الأقوال، كما قد بين فيما تقدم لما نهينا على تلبيسكم على المسلمين، وتكلمنا على ما تسمونه تركيبا، وتنفون به الصفات، وبيننا أنه ليس تركيبا في الحقيقة، وإن كان في اصطلاحكم يسمى تركيبا، وأنه - بتقدير موافقتكم على اصطلاحكم الفاسد - لا حجة لكم على نفيه، وهكذا <sup>(١)</sup> تجابون عن حجة التأثير .

وقولهم : « إن كان التأثير قديما لزم قدم الأثر، وإن كان محدثا، فإن كان المحدث جنس التأثير - وقيل بجواز ذلك - كان للحوادث ابتداء، وبطل مذهبكم، وإن قيل بامتناعه - وهو أنه لا يحدث شيء ما حتى يحدث شيء - فهذا ممنوع باتفاق العقلاء، وقد يسمى تسلسلا ودورا، وإن كان المحدث التأثير في شيء معين بعد حدوث معين قبله، لزم التسلسل وقيام الحوادث بالقديم » .

فإنه يقال لهم : إما أن يكون التأثير أمرا وجوديا، وإما أن لا يكون وجوديا؛ فإن لم يكن وجوديا بطلت الحجة وهو جواب الرازي، وهو جواب من يقول : الخلق نفس المخلوق. وإن كان وجوديا، فإما أن يكون قائما بذات المؤثر أو بغيره، فإن كان

(١) تجابون : كذا في (س)، وفي سائر النسخ : يجابون .

قائما بذاته ، لزم جواز قيام الأمور الوجودية بواجب الوجود ، وهذا قول مثبتة الصفات .

وعلى هذا التقدير فالتسلسل في الآثار والشروط ، إن كان ممكنا بطلت هذه الحجّة ، وأمكن تسلسل التأثيرات القائمة بالقديم ، وإن كان ممتنعا لزم جواز حدوث الحوادث عن تأثير قديم ، فتبطل حجّتك .

/ وإن كان التأثير — أو تمامه — قائما بغيره لزم جواز التسلسل في الشروط ، وأن يكون ممكنا ، وإذا كان ممكنا أمكن تسلسل التأثير ، فبطلت الحجّة . ٢٢٦/١

وذلك لأن التقدير أن تمام التأثير قائم بغير المؤثر ، وعلى هذا التقدير فإن لم يكن التسلسل ممكنا كان هناك تأثير قديم <sup>(١)</sup> [قائم] بغير ذات الله تعالى ، وهذا باطل لم يقل به أحد ، وإن قدر إمكانه أمكن حدوث الأفلاك عنه ، وهو المطلوب .

ومما يُجابون به عن حجة التأثير ، أن يُقال أيضا : التسلسل في الآثار إن كان ممكنا بطلت الحجّة ، لإمكان حدوث الأفلاك عن تأثير مسبوق بتأثير آخر ، وإن كان ممتنعا لزم إما حدوث الحوادث عن تأثير قديم ، أو كون التأثير عديما ، وعلى التقديرين يبطل قولكم .

وذلك لأن الحوادث مشهودة لا بد لها من إحداث محدث ، وذلك الإحداث هو التأثير ، فإن كان عديما بطلت الحجّة ، وإن كان موجودا ، فإن كان قديما لزم حدوث الحوادث عن تأثير قديم ، فتبطل الحجّة ، وإن كان التأثير محدثا — والتقدير أن التسلسل ممتنع — فيلزم أن يكون حدث بتأثير محدث ، فتبطل الحجّة أيضا . وهذا جواب لا مخلص لهم عنه ، به ينقطع شعبهم .

(١) قائم : في (س) ، (ط) فقط ، وساقطة من باقي النسخ .

وأما أن يجابوا بقول يخالف فيه أكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم ، ويجعل خلق الله عز وجل للسموات والأرض مبنيا على مثل هذا القول الذى هو جواب المعارضة : فهذا لا يرضى به ذو عقل ولا ذو دين .

بل يجب أن يعلم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لاشبهة فيه ، بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبينون العلم واليقين بالأدلة والبراهين وإنما يستفيد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات ، وهم في أنفسهم عندهم شك وشبهة فيما يقولون : إنه برهان قاطع<sup>(١)</sup> ، ولهذا يقول أحدهم في هذا الموضع : إنه برهان قاطع<sup>(٢)</sup> ، وفي موضع آخر يُقْسَد ذلك البرهان .

/ والذين يعارضون النابت في الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات ٢٢٧/١  
القاطعة إنما يعارضونه بمثل هذه الحجج الداحضة .

فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقة ، ولا وفى بموجب العلم والإيمان ، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس ، ولا أفاد كلامه العلم واليقين .

ولولا أنا قد بسطنا الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع — وهذا موضع تنبيه وإشارة ، لا موضع بَسْط — لكنا نبسط الكلام في ذلك ، ولكن نبهنا على ذلك .

(١) م ، ق : العقل .

(٢ — ٢) : ساقطة من (ق) فقط .

(٣) س : رقى .



ملخص الرد  
على حجة التأثير

وملخص ذلك في حجة التأثير، الذي يسمى الخلاق والإبداع، والتكوين والإيجاب، والاقتضاء والعلة، والمؤثرية، ونحو ذلك — أن يقال: التأثير (١) في الحوادث: إما أن يكون وجوديا أو عدمياً، وإذا كان وجودياً: فلما أن يكون قديماً أو حادثاً، وعلى كل تقدير فحجة الفلاسفة باطلة.

أما إن كان عدمياً فظاهر، لأنه لا يستلزم حينئذ قدم الأثر؛ إذ العدم لا يستلزم شيئاً موجوداً، ولأنه إذا جاز أن يفعل الفاعل للأحداثات بعد أن لم يفعلها من غير تأثير وجودي أمكن حدوث العالم بلا تأثير وجودي، كما هو قول الأشعرية ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، وكثير من المعتزلة.

وإن كان وجودياً فلما أن يكون قديماً أو محدثاً؛ فإن كان التأثير قديماً فلما أن يقال بوجوب كون الأثر متصلاً بالتأثير، والمكون متصلاً بالتكوين، وإما أن لا يقال بوجوب ذلك، وإما أن يقال بوجوب المقارنة، وإما أن يقال بإمكان انفصال الأثر عن التأثير.

فإن قيل بوجوب ذلك فمعلوم حينئذ بالضرورة أن في العالم حوادث، فيمتنع أن يكون التأثير في كل منها قديماً، بل لابد من تأثيرات حادثة للأموال الحادثة، / ويمتنع حينئذ أن يكون في العالم قديم، لأن الأثر إنما يكون عقب التأثير، والقديم لا يكون مسبوقاً بغيره.

٢٢٨/١

وإن قيل: «إن الأثر يقارن المؤثر فيكون زمانهما واحداً» لزم أن لا يكون في العالم شيء حادث، وهو خلاف المشاهدة.

(١) ر، ص، ط: التي.

(٢) أمام هذا الموضع في هامش (ط)، (ر) كتب ما يلي: «هذه الألفاظ ألفاظ مترادفة في عرفهم، من خط الأمير»، وكتبت نفس العبارة في هامش (ص)، إلا أن فيها: «قاله الأمير».

(٣) ص: لأنه.

فإذا قيل بأن : « التأثير لم يزل في شيء بعد شيء » كان كل من الآثار حادثاً ،  
ولزم حدوث كل ما سوى الله ، وإن كان كل حادث مسبوقاً بحادث .

وإن قيل : « بل يتأخر الأثر عن التأثير القديم » لزم إمكان حدوث الحوادث  
عن تأثير قديم ، كما هو قول كثير من أهل النظر . وهو قول من يقول بإثبات  
الصفات الفعلية لله تعالى ، وهي صفة التخليق ، ويقول : إنها قديمة ، وهو قول  
طوائف من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، والصوفية ، وأهل  
الكلام ، وغيرهم .

وإن كان التأثير محدثاً فلا بد له من محدث ، فإن قيل يجوز حدوث الحوادث  
بإرادة قديمة ، أو إن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح : جاز  
أن يحدث التأثير قائماً بالماثر بقدرته ، أو بقدرته ومشيئته القديمة ، كما يجوز من  
يجوز وجود المخلوقات البائنة عنه بمجرد قدرته ، [أو لمجرد قدرته <sup>(١)</sup> ومشيئته القديمة <sup>(٢)</sup> .  
وإن قيل : « لا يمكن حدوث الحوادث إلا بسبب حادث » كان التأثير  
القائم بالماثر محدثاً ، وإذا كان التأثير محدثاً فلا بد له من محدث ، وإحداث هذا  
التأثير تأثير ، وحينئذ فيكون تسلسل التأثيرات ممكناً ، وإذا كان ممكناً بطلت  
الحجة ، فظهر بطلانها على كل تقدير .

وصاحب « الأربعين » وأمثاله من أهل الكلام إنما لم يجيبوا عنها بجواب  
قاطع ، لأن من جملة مقدماتها أن التسلسل ممتنع ، وهم يقولون بذلك ، والمحتج بها  
لا يقول بامتناع التسلسل ، فإن الدهرية يقولون بتسلسل الحوادث ، فإذا أجيبوا

(١) م (نقط) : لمجرد .

(٢-٢) : في (س) نقط .

(٣) م : لا يكون .

عنها بجواب مستقيم على كل قول، كان خيراً من أن يجابوا عنها بجواب لا يقول به / ٢٢٩/١  
إلا بعض طوائف أهل النظر، وجمهور العقلاء يقولون : إنه معلوم الفساد بالضرورة .

وقد ذكر الرازي هذه الحجة في غير هذا الموضع ، وذكر فيها أن القول بكون التأثير أمراً وجودياً [ أمر<sup>(١)</sup> ] معلوم بالضرورة ، ثم أخذ يجيب عن ذلك بمنع كونها وجودية ، لئلا يلزم التسلسل .

ومن المعلوم أن المقدمات التي يقول المنازع إنها ضرورية لا يُجاب عنها بأمر نظري ، بل إن كان المدعى لكونها ضرورية أهل مذهب معين يمكن أنهم تواطوا على ذلك القول، وتلقاه بعضهم عن بعض ، أمكن فساد دعواهم ، وتبين أنها ليست ضرورية ، وإن كان مما تقر به الفطر والعقول من غير تواطؤ ولا موافقة من بعضهم لبعض ، كالموافقة التي تحصل في المقالات الموروثة، التي تقولها الطائفة تبعاً لكبيرها ، لم يمكن دفع مثل هذه ، فإنه لو دُفعت الضروريات التي يقرها أهل الفطر والعقول من غير تواطؤ ولا تشاعر ، لم يمكن إقامة الحجة على مبطل . وهذا هو السفسطة التي لا يُناظر أهلها إلا بالفعل ، فكل من جحد القضايا الضرورية المستقرة في عقول بني آدم ، التي لم يتقلها بعضهم عن بعض ، كان سوفسطائياً .

فإذا ادعى المدعى أن التأثير أمر وجودي ، وذلك معلوم بالضرورة ، لم يُقل له : بل هو عديم ، لئلا يلزم التسلسل ، فإن التسلسل<sup>(٢)</sup> في الآثار فيه قولان مشهوران لنظار المسالمين وغيرهم .

(١) أمر : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) من ، ر ، ص ، ط : وبين .

(٣) ر ، ص ، ط : أهل العقول والفطر .

(٤) فإن التسلسل : عبارة ساقطة من (ق) فقط .

والقول بجوازه هو قول طوائف : كطائفة من المعتزلة يسمون أصحاب المعاني<sup>(١)</sup> من أصحاب مُعمر بن عباد الذين يقولون : للخلق خلق إلى ما لا نهاية له ، لكن هؤلاء يثبتون تسلسلا في آن واحد ، وهو تسلسل في تمام التأثير ، وهو باطل . وقول طوائف من أهل السنة والحديث ، كالذين يقولون : إن الحركة من لوازم الحياة ، وكل شيء متحرك ، والذين يقولون : إنه لم يزل متكلا إذا شاء ، وغير هؤلاء .

فإذا كان فيه قولان ، فلما أن يكون جائزا ، أو يكون العلم بامتناعه نظريا خفيا .

/ بل الجواب القاطع يكون بوجوه قد بسطناها في غير هذا الموضع . ٢٣٠/١

منها ما ذكرناه ، وهو أن يقال : التأثير سواء كان وجوديا أو عدميا ، وسواء كان التسلسل ممكنا أو ممتنعا ، فاحتجاجهم به على قدم العالم احتجاج باطل .

أو يقال : إن كان التسلسل في الآثار ممكنا بطلت الحجّة ، لإمكان حدوثه بتأثير حادث ، وإن لزم التسلسل . وإن كان ممتنعا لزم حدوث الحوادث بدون تسلسل التأثير ، وهو يبطل الحجّة ، فالجّة باطلة على التقديرين ، وهذا جواب مختصر جامع . فإن الحجّة مبناها على أنه لا بد للحوادث من تأثير وجودي ، فإن كان محدثا لزم التسلسل ، وهو ممتنع ، وإن كان قديما لزم قدم الأثر .

فيقال له : إن كان التسلسل في الآثار ممكنا بطلت الحجّة ، لإمكان حدوثه عن تأثير حادث ، وذلك عن تأثير حادث ، وهلم جرا ، وامتناع التسلسل مقدمة من مقدمات الدليل ، فإذا بطلت مقدمة من مقدماته بطل ، وإن كان التسلسل ممتنعا ، لزم أن تكون الحوادث حدثت عن تأثير وجودي قديم ، وحينئذ فيمكن حدوث العالم بدون تسلسل الحوادث عن تأثير قديم ، وهو المطلوب .

(١) س : المعنى . وانظر ما سبق ، ص ٣٤٤ ، ت ه .

(٢ - ٢) : ساقط من (ق) فقط .

وإن شئت أدخلت المقدمة الأولى في التقدير أيضا ، كما تقدم التنبيه عليه ، حتى يظهر الجواب على كل تقدير ، وعلى قول كل طائفة من نظار المسلمين ، إذ كان منهم من يقول : التأثير في المحدثات وجودى قديم ، ومنهم من يقول : هو أمر حدى ، ومنهم من يقول بتسلسل الآثار الحادثة .

والدهرى بنى حجته على أنه لا بد من تأثير وجودى قديم ، وأنه حينئذ يلزم قدم الأثر .

فيُجاب على كل تقدير ، فيقال : التأثير إن كان عديا بطلت المقدمة الأولى ، وجاز حدوث الحوادث بدون تأثير وجودى ، وإن كان وجوديا — وتسلسل الحوادث ممكن — أمكن حدوثه بآثار متسلسلة ، وبطل قولك بامتناع تسلسل الآثار ، وإن كان تسلسل الآثار ممتعا لزم : إما التأثير القديم ، وإما التأثير الحادث بالقدرة ، / أو بالقدرة والمشينة القديمة ، وحينئذ فالحوادث مشمودة ، فتكون صادرة عن تأثير قديم أو حادث ، وإذا جاز صدور الحوادث عن تأثير قديم أو حادث بطلت الحجة . وأصل هذا الكلام : أنا نشهد حدوث الحوادث ، فلا بد لها من محدث ، هو المؤثر ، وإحداثه هو التأثير ، فالقول في إحداث هذه الحوادث والتأثير فيها ، كالقول في إحداث العالم والتأثير فيه .

٢٣١/١

وهؤلاء الدهرية بنوا هذه الحجة على أنه لا بد من تأثير حادث ، فيفتقر إلى تأثير حادث ، كما بنوا الأولى على أنه لا بد من سبب حادث ، فما أخذ المجتئين من مشكاة واحدة ، وكتباهما مبناهما على أن التسلسل في الآثار ممتنع . وعامة هؤلاء الفلاسفة يجوزون التسلسل في الآثار : القائلون بقدم العالم ، والقائلون بحدوثه ، كما يجوز طوائف من أهل المال ، أو أكثر أهل المال .

فإذا أُجيبوا على التقديرين ، وقيل لهم : « إن كان التسلسل جائزا بطلت هذه الجملة وتلك ، وإن لم يكن جائزا بطلت أيضا هذه وتلك » ، كان هذا جوابا قاطعا . ولكن لفظ « التسلسل » فيه إجمال واشتباه ، كما في لفظ « الدور » ، فإن الدور يراد به : الدور القَبْلِي ، وهو ممتنع بصريح العقل واتفاق العقلاء ، ويراد به الدور المَعْيِيُّ الاقتراني ، وهو جائز بصريح العقل واتفاق العقلاء ، ومن أطلق امتناع الدور فراده الأول ، أو هو غلط في الإطلاق .

ولفظ « التسلسل » يراد به التسلسل في المؤثرات ، وهو أن يكون للحادث (١) فاعل وللفاعل فاعل ، وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء ، وهذا هو التسلسل الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يُستَعَاذَ بالله منه ، وأمر بالانتهاء عنه ، وأن يقول القائل : « آمنت بالله ورسوله » (٢) .

كما في الصحيحين عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يأتي الشيطان أحدكم ، فيقول : مَنْ خَلَقَ كَذَا ؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا ؟ حتى يقول له : مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ ؟ فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله وليتته » (٣) . وفي رواية : « لا يزال الناس يتساءلون ، حتى يقولوا : هذا الله خالق الخلق / فمن خالق الله ؟ [ فمن وجد من ذلك شيئا فليقل :

(١) م : بأن يكون للحادث ؛ ق ، ر ، ص ، ط : وهو أن للحادث .

(٢) ر ، ص ، ط : الله .

(٣) ق ، م ، ر ، ص : منه والانتهاء عنه .

(٤) م (نقط) : ورسوله .

(٥) هذه الرواية عن أبي هريرة رضى الله عنه في : البخارى ١٢٣/٥ (كتاب بدء الخلق ، باب

صفة إبليس وجنوده) ؛ مسلم ١٢٠/١ (كتاب الإيمان ، باب الوسوسة في الإيمان) .

آمنت بالله<sup>(١)</sup> . وفي رواية : « ورسوله<sup>(٢)</sup> » وفي رواية : « لا يزالون بك يا أبا هريرة حتى يقولوا : هذا الله ، فمن خلق الله ؟<sup>(٣)</sup> » قال : « فبينما أنا في المسجد إذ جاءني ناس من الأعراب ، فقالوا : يا أبا هريرة هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله ؟ » قال : « فأخذ حصي<sup>(٤)</sup> بكفه فرماهم به ، ثم قال : قوموا ، قوموا ، صدق خليلي<sup>(٥)</sup> » .

وفي الصحيح أيضا عن أنس بن مالك عن رسول صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله : إن أمتك لا يزالون يسألون : ما كذا ؟ وما كذا ؟ حتى يقولوا : هذا الله خلق الخلق<sup>(٥)</sup> ، فمن خلق الله ؟<sup>(٦)</sup> » .

وهذا التسلسل في المؤثرات والفاعلين يقتزن به تسلسل آخر ، وهو التسلسل في تمام الفعل والتأثير ، وهو نومان : تسلسل في جنس الفعل ، وتسلسل في الفعل المعين .

فالأول — مثل أن يقال : لا يفعل الفاعل شيئا أصلا حتى يفعل شيئا معينا ، أو لا يحدث شيئا حتى يحدث شيئا<sup>(٧)</sup> ، أو لا يصدر عنه شيء حتى يصدر عنه شيء ، فهذا أيضا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء .

(١) هذه الرواية عن أبي هريرة في : مسلم ، المربع السابق ١١٩/١ ؛ سنن أبي دارود ٢٣١/٤ ؛ كتاب السنة ، باب في الجهمية .

(٢) مسلم ١٢٠/١ (حديث رقم ٢١٣) إلا أن فيه : وزاد « ورسوله » .

(٣) ما بين المعقوفين في (س) فقط ، وسقط من سائر النسخ .

(٤) الحديث في : مسلم ١٢١/١ (حديث رقم ٢١٥) .

(٥) ق (نقط) : هذا خلق الله الخلق .

(٦) الحديث بهذه الرواية عن أنس رضي الله عنه في : البخاري ٩٦/٩ (كتاب الاعتصام بالكتاب

والسنة ، باب ما يكره من كثرة السؤال) ؛ مسلم ١٢١/١ — ١٢٤ (حديث رقم ٢١٧) .

(٧) س : ولا .

وهذا هو الذى يصح أن يجعل مقدمة فى دوام الفاعلية، بأن يقال: كل الأمور  
المعتبرة فى كونه فاعلا: إن كانت قديمة لزم قدم الفعل، وإن حدث فيها شئ، فالقول  
فى حدوث ذلك الحادث كالقول فى حدوث غيره، فالأمور المعتبرة فى حدوث  
ذلك الحادث: إن كانت قديمة لزم قدم الفعل، وإن كانت محدثة لزم أن لا يحدث  
شئ من الأشياء حتى يحدث شئ.

وهذا جمع بين التقيضين، وقد يسمى هذا دورا، ويسمى تسلسلا، وهذا  
هو الذى أجاب عنه من أجاب بالمعارضة بالحوادث المشهودة.

وجوابه أن يقال: أتعنى بالأمور المعتبرة الأمور المعتبرة فى جنس كونه فاعلا،  
أم الأمور المعتبرة فى فعل شئ معين؟ أما الأول فلا يلزم من دوامها دوام فعل شئ<sup>(١)</sup>  
من العالم، وأما الثانى: فيجوز أن يكون كل ما يعتبر فى حدوث المعين  
كالفلك وغيره حادثا، ولا يلزم من حدوث شرط الحادث المعين هذا التسلسل،  
بل يلزم منه التسلسل المتعاقب فى الآثار، وهو أن يكون قبل ذلك الحادث حادث،  
وقبل ذلك الحادث حادث، وهذا جائز عندهم وعند أئمة المسلمين، وعلى هذا  
فيجوز أن يكون كل ما فى العالم حادثا، مع التزام هذا التسلسل الذى يجوزونه.<sup>(٢)</sup>  
وقد يراد بالتسلسل فى حدوث الحادث المعين، أو فى جنس الحوادث: أن  
يكون قد حدث مع الحادث تمام مؤثره، وحدث مع حدوث تمام المؤثر المؤثر.  
وهلم جزا.

وهذا أيضا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء، وهو من جنس التسلسل  
فى تمام التأثير.

(١) الأمور المعتبرة: ساقط من (س)، (ر)، (ص)، (ط).

(٢) فعل: ساقطة من (س).

(٣) س، ر، ص، ط: حادث.



فقد تبين أن التسلسل إذا أُريد به أن يحدث مع كل حادث حادث<sup>(١)</sup> يقارنه ،  
يكون تمام تأثيره مع الآخر حادث ، وهلم جرا ، فهذا ممتنع ، وهو من جنس قول  
مُعمر في المعاني المتسلسلة ، وإن أُريد به أن يحدث قبل كل حادث حادث<sup>(٢)</sup> وهلم  
جرا ، فهذا فيه قولان ، وأئمة المسلمين وأئمة الفلاسفة يجوزونه .

وكما أن التسلسل يُراد به التسلسل في المؤثرات وفي تمام التأثير ، يُراد به التسلسل  
المتعاقب شيئاً بعد شيء ، ويراد به التسلسل المقارن شيئاً مع شيء . فقولنا أيضاً : « إن  
المؤثر يستلزم أثره » يُراد به شيان : قد يراد به أن يكون معه في الزمان ، كما تقوله  
الدهرية في قدم الأفلاك ، وقد يراد به أن يكون عقبه ؛ فهذا هو الاستلزام المعروف  
عند جمهور العقلاء ، وعلى هذا فيمتنع أن يكون في العالم شيء قديم .  
والناس لهم في استلزام المؤثر أثره قولان :

فمن قال : « إن الحادث يحدث في الفاعل بدون سبب حادث » فإنه يقول :  
المؤثر التام لا يجب أن يكون أثره معه ، بل يجوز تراخيه ، ويقول : إن القادر المختار<sup>(٣)</sup>  
يرجح أحد مقدوريه بمجرد قدرته التي لم تزل ، أو بمجرد مشيئته التي لم تزل ، وإن  
لم يحدث عند وجود الحادث سبب .

والقول الثاني : أن المؤثر التام يستلزم أثره . لكن في معنى هذا الاستلزام قولين :<sup>(٤)</sup>

(١) م : حادثا ، وسقطت الكلمة من (ق) .

(٢) م : فيكون تمام تأثيره مع ؛ ق : يكون تمام التأثير مع .

(٣) وانظر ما سبق ، ص ٣٤٤ ، ت ه .

(٤) م ، ط : ويراد .

(٥) م ، ر ، ص ، ط : المتقارن .

(٦) م ، ر ، ص ، ط : ويقولون القادر .

(٧) قولين : في (م) فقط ، وفي سائر النسخ : قولان .

/ أحدهما : أن يكون معه ، بحيث يكون زمان الأثر المعين زمان المؤثر<sup>(١)</sup> ؛  
فهذا هو الذى تقوله المتفلسفة ، وهو معلوم الفساد بصريح العقل عند جمهور العقلاء ،  
والثانى : أن يكون الأثر عقب تمام المؤثر<sup>(٢)</sup> ، وهذا يقرب به جمهور العقلاء ،  
وهو يستلزم أن لا يكون فى العالم شئ قديم ، بل كل ما فعله القديم الواجب بنفسه ،  
فهو محدث .

وإن قيل : «إنه لم يزل فعلاً»<sup>(٣)</sup> ، وإن قيل بدوام فاعليته ، فذلك لا يناقض حدوث  
كل ما سواه ، بل هو مستلزم لحدوث كل ما سواه ، فإن كل مفعول فهو محدث ، فكل<sup>(٤)</sup>  
ما سواه مفعول ، فهو محدث مسبوق بالعدم ، فإن المسبوق بغيره سبقاً زمانياً لا يكون  
قديماً ، والأثر المتعقب [للمؤثر] الذى زمانه عقب زمان تمام مؤثره ، ليس مقارناً له  
فى الزمان ، بل زمنه متعقب<sup>(٥)</sup> [لزمان تمام التأثير] ، كتقدم بعض أجزاء الزمان  
على بعض ، وليس فى أجزاء الزمان شئ قديم ، وإن كان جنسه قديماً ، بل كل جزء<sup>(٦)</sup>  
من الزمان مسبوق بآخر ، فليس من التأثيرات المعينة تأثير قديم ، كما ليس من أجزاء<sup>(٧)</sup>  
الزمان جزء قديم<sup>(٨)</sup> .

فمن تدبر هذه الحقائق ، وتبين له ما فيها من الاشتباه والالتباس : تبين له محارات  
أكابر النظائر فى هذه المهامه التى تحار فيها الأبصار . والله يهدى من يشاء إلى  
صراط مستقيم .

(١) س ، ر ، ص ، ط : زمان المؤثر فى الزمان .

(٢) س : عقب .

(٣) م ، ق : فاعلاً .

(٤) س : وكل .

(٥) م بين المقوفتين فى (س) فقط .

(٦) قديم : ساقطه من (ق) فقط .

(٧) م : فليس من التأثيرات تأثراً لميته تأثير قديم ، ق ، ر : فليس من التأثيرات تأثيراً لميته تأثر .

قديم : والمارة مطبوسة فى مصدرة (ص) ؛ ط : تأثر كميته .

(٨) جزء قديم : ساقطه من (س) .

عمدة الفلاسفة  
في قدم العالم  
على مقدمتين

وحقيقة الأمر: أن هؤلاء الفلاسفة بنوا عمدتهم في قدم العالم على مقدمتين :  
إحداهما : أن الترجيح لا بد له من مرجح تام يجب به .

والثانية : أنه لو حدث الترجيح للزم التسلسل ، وهو باطل .  
وهم متناقضون قائلون بنقيض هاتين المقدمتين .

جواز التسلسل

أما جواز التسلسل ؛ فإن أرادوا به التسلسل المتعاقب في الآثار شيئاً بعد شيء ، فهم يقولون بجواز ذلك ، وحينئذ فلا يمتنع أن يكون كل ماسوى الله محدثاً ، كائننا بعد (١) أن لم يكن ، كالفلك وغيره ، وإن كان حدوثه موقوفاً على سبب حادث قبله ، وحدث ذلك السبب موقوف على سبب حادث قبله . (٢)

/ وإن أرادوا التسلسل المقترن — وهو أنه لو حدث حادث ، للزم أن يحدث [ معه ] (٤) تأثيره ، ومع حدوث تمام تأثيره يحدث تمام تأثير المؤثر — فهذا باطل بصريح العقل ، وهم يوافقون على امتناعه .

٢٣٥/١

وإن عنوا بالتسلسل : أنه لو حدث مرجح ما ، للزم أن لا يحدث شيء حتى يحدث شيء ، فهذا متناقض ، وهو ممتنع أيضاً .

فإذا قال القائل : « لو حدث سبب يوجب ترجيح جنس الفعل للزم هذا التسلسل » فهو صادق ، ولكن هذا يفيد أنه لا يحدث مرجح يوجب ترجيح الفعل ، بل لا يزال جنس الفعل موجوداً ، فهذا يسلمه لهم أئمة المسلمين .

(١) س ، ر ، ط : محدث كائن . والعبارة غير واضحة في (ص) .

(٢) س : موقوف .

(٣ — ٢) : ساقط من (ق) فقط .

(٤) معه : في (س) فقط .

لكن ليس في هذا ما يقتضى صحة قولهم بقدوم شئ من العالم ، بل هذا يقتضى حدوث كل ماسوى الله ، فإنه إذا كان جنس الفعل لم يزل ، لزم أنه لا تزال المفعولات تحدث شيئاً بعد شئ ، وكل مفعول يحدث مسبوق بعدم نفسه ، ولكن هؤلاء ظنوا أن المفعول يجب أن يقارن الفاعل [ في الزمان ، ويكون معه من غير أن يتقدم الفاعل <sup>(١)</sup> ] على مفعوله بزمان .

وهذا غلط بين لمن تصوره ، وهو معلوم الفساد بالعقل عند عامة العقلاء ، ولهذا لم يكن في العقلاء من قال : « إن السماوات والأرض قديمة أزلية » إلا طائفة قليلة ، ولم يكن في العالم من قال : « إنها مفعولة وهى قديمة » إلا شرذمة من هذه الطائفة الذين خالفوا صريح العقول وصحيح المنقول .

وقولهم بأن المؤثر التام الأزلى يستلزم أثره بهذا الاعتبار الذى زعموه ، أى : يكون معه <sup>(٢)</sup> لا يتقدم المؤثر على أثره بالزمان ، <sup>(٣)</sup> يوجب أن لا يحدث في العالم شئ ، وهو خلاف المشاهدة ، فقد قالوا بما يخالف الحس والعقل وأخبار الأنبياء . وهذه هى طرق العلم .

وإذن ، كان المنتهى إنما هو جواز التسلسل في أصل التأثير ، والتسلسل المقارن مطلقاً .

وأما التسلسل في الآثار شيئاً بعد شئ فهم مصرحون به : معترفون بجوازه .

- 
- (١) ما بين المعقوفين في (س) فقط ، وسقط من (ق) . وفى (م) ، (ر) ، (ط) : « أن يقارن الفاعل ولا يتقدم على مفعوله بزمان » . وفى هامش (ص) ، (ط) : « كأنه : ولا يتقدم » .
- (٢) م ، ق : لهذا الاعتبار الذى يزعمون أن يكون معه ؛ ر : بهذا الاعتبار الذى يزعمون أن يكون معه ؛ ص : بهذا الاعتبار الذى يزعمونه أن يكون معه ؛ ط : بهذا الاعتبار الذى يزعموه أن يكون معه .
- (٣) ر ، ص ، ط : فريب ،

٢٣٦/١

/ وقدم العالم ليس لازماً مستلزماً لجواز التسلسل . وإنما خصصوا به المعتزلة ومن اتبعهم من الكَلابية وغيرهم ، الذين وافقوهم على نفى الأفعال القائمة به ، أو نفى الصفات والأفعال ، فقالوا لهم : أتم قدرتم في الأزل ذاتاً معطلة عن الفعل ، فيمتنع أن يحدث عنها شيء ، لأنه يستلزم الترجيح بلا مرجح .

فالطريق الذي به ينقطع هؤلاء الفلاسفة أن يُقال : إن كان التسلسل في الآثار شيئاً بعد شيء ممتنعاً بطلت الحجّة ، وإن كان جائزاً أمكن أن يكون حدوث كل شيء من العالم مبنيّاً على حوادث قبله ، إما معانٍ حادثه شيئاً بعد شيء في غير ذات الله تعالى ، وإما أمور قائمة بذات الله تعالى ، كما يقوله أهل الحديث وأهل الإثبات ، الذين يقولون : لم يزل متكلماً إذا شاء ، فعلاً لما يشاء ، وإما غير ذلك ، كما قاله الأرموي وغيره .

وبالجملة : فالتقديرات في تسلسل الحوادث متعددة ، ومهما قدر منها كان أسهل من القول بأن السماوات والأرض <sup>(٣)</sup> أزلية ، وأن الله لم يخلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، وهؤلاء الفلاسفة [ إنما ] <sup>(٤)</sup> يبحثون بيجرد عقولهم ، فليس في العقل ما يوجب ترجيح قدم الأفلاك على سائر التقديرات ، ومن يقرر بالسمع — كن يقر بالشرائع منهم — فأى تقدير قدره كان أقرب إلى الشرع من قولهم بقديم الأفلاك .

(١) س ، ر ، ص ، ط : مستلزم .

(٢) م ، ق : فالطريق التي تنقطع ؛ ر ، ص ، ط : فالطريق الذي تنقطع .

(٣) والأرض : زيادة في (م) .

(٤) إنما : سقطت من (م) ، (ق) . وفي (س) : الذين .

وأما المقدمة الثانية — وهى الترجيح بلا مرجح<sup>(١)</sup> — فإنهم ألزموا بها القائلين بالحدوث بدون سبب حادث ، وهى لهم ألزم ، فإن الحوادث المتجددة تقتضى تجدد أسباب حادثة ، فالحدوث أمر ضرورى على كل تقدير ، والذات القديمة المستلزمة لموجبها : إن لم يتوقف حدوث الحوادث عنها على غيرها لزم مقارنة الحوادث لها فى الأزل ، وهذا باطل بالضرورة والحس ، وإن توقف على غيرها فذلك الغير إن كان قديماً أزلياً كان معها ، فيلزم مقارنة الحوادث لها ، وإن كان حادثاً ، فالقول فى سبب حدوثه كالقول فى غيره من الحوادث .

٢٣٧/١ / فهؤلاء الفلاسفة أنكروا على المتكلمين — نفاة الأفعال القائمة به — أنهم أثبتوا حدوث الحوادث بدون سبب حادث ، مع كون الفاعل موصوفاً بصفات الكمال ، وهم أثبتوا حدوث الحوادث كلها بدون سبب حادث ولا ذات موصوفة بصفات الكمال ، بل حقيقة قولهم أن الحوادث تحدث بدون محدث فاعل ، إذ كانوا ، صريحين بأن العلة التسامية الأزلية يجب أن يقارنها معلولها ؛ فلا يبقى للحوادث فاعل أصلاً<sup>(٢)</sup> ، لاهى ولا غيرها .

فَعُلم أن قولهم أعظم تناقضاً من قول المعتزلة ونحوهم ، وأن ما ذكره من الحجّة فى قدم العالم ، هو على حدوثه أدل منه على قدمه ، باعتبار كل واحدة من مقدمتي مجتہم .

(١) م ، ق : ترجيح .

(٢) م ، ر ، ص ، ط : فاعلاً ؛ وفى هامش (ص) : « قوله ( فاعلاً ) كذا فى الأصل ،

والظاهر فاعل بالرفع » .

(٣) م : مقدمات .

ومن تدبر هذا وفهمه تبين له أن الذين كذبوا بآيات الله صم وبكم في الظلمات ، وأن هؤلاء وأمثالهم من أهل النار ، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سورة الملك : ١٠] ، وهذا مبسوط في موضع آخر .<sup>(١)</sup>

والمقصود هنا أن نبين أن أجوبة نقاة الأفعال الاختيارية القائمة بذاته تعالى لهؤلاء الدهرية أجوبة ضعيفة ، كما بين ذلك ، وبهذا استطالت الفلاسفة والملاحدة وغيرهم عليهم .

فالذين سلكوا هذه المناظرة لا أعطوا الإيمان بالله ورسوله حقه ، ولا أعطوا الجهاد لأعداء الله تعالى حقه ، فلا تجلوا الإيمان ولا الجهاد .

وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [سورة المجرات : ١٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [سورة آل عمران : ٨١] . قال ابن عباس : « ما بعث الله نبيا إلا أخذ عليه الميثاق : لئن

(١) في هامش (س) أمام هذا الموضع كتب : آخر المجلد الأول من (وبعدها كلمة غير واضحة

كانها : نجز) خمسة . وكان نسخة (س) تقع في خمسة أجزاء ، وآخر المجلد الأول فيها عند هذا الموضع ،

(٢) م ، ق : نبين .

بعث محمد صلى الله عليه وسلم وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه ، / وأمره أن يأخذ  
الميثاق على أمته : لئن بعث محمد صلى الله عليه وسلم وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه<sup>(١)</sup> .  
فقد أوجب الله تعالى على المؤمنين الإيمان بالرسول والجهاد معه ، ومن الإيمان  
به : تصديقه في كل ما أخبر به ، ومن الجهاد معه دفع كل من عارض ما جاء به ،  
والحد في أسماء الله وآياته .

وهؤلاء أهل الكلام المخالفون للكتاب والسنة ، الذين ذمهم السلف والأئمة ،  
لا قاموا بكال الإيمان ولا بكال الجهاد ، بل أخذوا يناظرون أقواما من الكفار  
وأهل البدع ، الذين هم أبعد عن السنة منهم ، بطريق لا يتم إلا برد بعض ما جاء به  
الرسول ، وهي لا تقطع أولئك الكفار بالمعقول ، فلا آمنوا بما جاء به الرسول  
حق الإيمان ، ولا جاهدوا الكفار حق الجهاد ، وأخذوا يقولون أنه لا يمكن  
الإيمان بالرسول ولا جهاد الكفار ، والرد على أهل الإلحاد والبدع إلا بما سلكناه  
من المعقولات ، وإن ما عارض هذه المعقولات من السمعات يجب رده  
— فكذبا أو تأويلا أو تفويضا — لأنها أصل السمعات<sup>(٢)</sup> .

وإذا حقق الأمر عليهم وجب الأمر بالعكس ، وأنه لا يتم الإيمان بالرسول<sup>(٣)</sup>  
والجهاد لأعدائه ، إلا بالمعقول الصريح المناقض لما ادعوه من العقلات ، وتبين<sup>(٤)</sup>

(١) أورد ابن كثير في تفسيره ٣٧٨/٤ هذا الأثر بنفس هذه الألفاظ تقريبا من « على بن  
أبي طالب ، وابن عمه ابن عباس رضي الله عنهما ، وورد بألفاظ مقاربة عن علي بن أبي طالب في تفسير الطبري  
(ط . المعارف) ٥٥٥/٦ ، ونقل ذلك عنه السيوطي في الدر المنثور ٤٧/٢ . وأورد الطبري والسيوطي  
أثرا مشابها من السدي . وورد الأثر مختصرا عن ابن عباس في تفسير الطبري ٥٥٦/٦ - ٥٥٧ .  
الدر المنثور ٤٧/٢ - ٤٨ .

(٢) س : السمعات .

(٣) ص : ومن .

(٤) م ، ق : وتبين .



أن المعقول الصريح مطابق لما جاء به الرسول ، لا يناقضه ولا يعارضه ، وأنه بذلك تبطل حجج الملاحدة ، وينقطع الكفار ، فتحصل مطابقة العقل للسمع ، وانتصار أهل العلم والإيمان على أهل الضلال والإلحاد ، ويحصل بذلك الإيمان بكل ما جاء به الرسول ، واتباع صريح المعقول ، والتمييز بين البينات والشبهات .

وقد كنت قديماً ذكرت في بعض كلامي أني تدبرت عامة ما يحتاج به النفاة من النصوص ، فوجدتها على تقيض قولهم أدل منها على قولهم ، كاحتجاجهم على نفى الرؤية بقوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٣] فبينت / أن الإدراك هو الإحاطة لا الرؤية ، وأن هذه الآية تدل على إثبات الرؤية أعظم من دلالتها على نفيها .

كل ما يحتاج به  
النفاة يدل على  
تقيض قولهم

٢٣٩/١

وكذلك احتجاجهم على أن القرآن أو عبارة القرآن مخلوقة بقوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ ﴾ [سورة الأنبياء : ٢] بينت أن دلالة هذه الآية على تقيض قولهم أقوى ؛ لأنها تدل على أن بعض الذكر محدث وبعضه ليس بمحدث ، وهو ضد قولهم .

والحدوث في لغة العرب العامة ليس هو الحدوث في اصطلاح أهل الكلام ؛ فإن العرب يسمون ما تجدد حادثاً ، وما تقدم على غيره قديماً ، وإن كان بعد أن لم يكن ، كقوله تعالى : ﴿ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ [سورة يس : ٣٩] ، وقوله تعالى عن إخوة يوسف : ﴿ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ [سورة يوسف : ٩٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيمٌ ﴾ [سورة الأحقاف : ١١]

(١) س ، ر ، ص ، ط : بينا .

(٢) م (نقط) : وقوم ، وهو خطأ ظاهر .

وقوله تعالى عن إبراهيم : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ \* أَنْتُمْ وَالْآفَاقِدُونَ ﴾ [سورة الشعراء : ٧٥ ، ٧٦] . وكذلك استدلالهم بقوله : « الأحد الصمد » على نفى علوه على الخلق ، وأمثال ذلك مما قد يُبسّط في غير هذا الموضع .

ثم تبين لي بعد ذلك [مع هذا<sup>(١)</sup>] أن المعقولات في هذا كالسمعيات ، وأن عامة ما يحتاج به النفاة من المعقولات هي أيضا على تقيض قولهم أدل منها على قولهم ، كما يستدلون به على نفى الصفات ونفى الأفعال ، وكما يستدل به الفلاسفة على قدم العالم ، ونحو ذلك والمقصود هنا التنبيه ، وإلا فالبسّط له موضع آخر .

وعمدة من نفى الأفعال والصفات من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ، ومن اتبعهم على هذه الحجة التي زعموا أنهم يقررون بها حدوث العالم وإثبات الصانع ، بفعلوا ما قامت به الصفات أو الأفعال محدثا ، حتى يستدلوا بذلك على أن العالم محدث ، ويلزم من ذلك أن لا يقوم بالصانع لا الصفات ولا الأفعال .

وإذا تدبر العاقل الفاضل تبين له أن إثبات الصانع وإحداثه للمحدثات لا يمكن إلا بإثبات صفاته وأفعاله ، ولا تنقطع الدهرية من الفلاسفة وغيرهم قطعا / تاما عقليا لا حيلة لهم فيه<sup>(٢)</sup> ، إلا على طريقة السلف أهل الإثبات للأسماء والأفعال والصفات ، وأما من نفى الأفعال أو نفى الصفات فإن الفلاسفة الدهرية تأخذ بخناقهم ، ويبقى حائرا شاكا مرتابا مذبذبا ، بين أهل الملل المؤمنين بالله ورسوله وبين هؤلاء الملاحدة ، كما قال تعالى في المنافقين : ﴿ مُدْبِرِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ﴾ [سورة النساء : ١٤٣] .

(١) م ، ق : ثم تبين لي مع ذلك ؛ ر ، ص ، ط : ثم تبين لي مع ذلك مع هذا .

(٢) لم : زيادة في (م) فقط .

وهذا موجود في كلام عامة هؤلاء الذين في كلامهم سنة وبدعة ، ولا ريب أنهم يردون على الفلاسفة وغيرهم أمورا ، ولكن الفلاسفة ترد عليهم أمورا ، وهم ينتصرون في غالب الأمر بالجملة العقلية [ على الفلاسفة ، أكثر مما تنتصر الفلاسفة بالجملة العقلية عليهم <sup>(١)</sup> ] ، ولكن قد نقول الفلاسفة أمورا باطلة [ من جنس العقليات فيوافقونهم عليها <sup>(٢)</sup> ] فيستطيون بها عليهم ، وقد نقول الفلاسفة أمورا صحيحة موافقة للشرعية فيردونها عليهم <sup>(٣)</sup> ، وهم لا يصيبون الصدق والعدل إلا إذا وافقوا الشريعة ، فإذا خالفوها كان غايتهم أن يقابلوا الفاسد بالفاسد ، والباطل بالباطل ، فبقى <sup>(٥)</sup> الفلاسفة العقلاء في شك ، ويبقى العقلاء منهم في شك ، لا حصل لهؤلاء نور الهدى ولا لهؤلاء .

وإنما يحصل النور والهدى بأن يقابل الفاسد بالصالح ، والباطل بالحق ، والبدعة بالسنة ، والضلال بالهدى ، والكذب بالصدق . وبذلك يتبين أن الأدلة الصحيحة لا تعارض بحال ، وأن المعقول الصريح مطابق للقول الصحيح .

وقد رأيت من هذا عجائب ، فقل أن رأيت حجة عقلية هائلة إن عارض الشريعة ، قد انقذ لي وجه فسادها وطريق حلها ، إلا رأيت بعد ذلك من أئمة تلك الطائفة من قد تفتن لفسادها وبينه .

(١) ق : وهم ينتصرون في غالب الأمر بالجملة العقلية عليهم ؛ م : وهم ينتصرون [ على الفلاسفة ] في غالب الأمر بالجملة العقلية عليهم .

(٢) من جنس العقليات : ساقطة من (ق) فقط ؛ فيوافقونهم عليها : ساقطة من (م) ، (ق) .  
(٣) م ، ق : للشرع .

(٤) بمد كلمة (عليهم) في (م) ، (ق) : من جنس العقليات فيوافقونهم عليها ، وهو خطأ من الناحية ، وقد وردت العبارة في المطر السابق .

(٥ - ٥) : هذه العبارات كتبت في (م) ولكن عليها شطب ، ويوجد بعدها سقط طويل يتبع عند أول الجزء الثاني من طبعة (م) كما أشرنا إلى ذلك في المقدمة ، ويظهر أن هذه العبارات كانت مكتوبة في صفحات أخرى ضاعت من هذه النسخة .

(٦) م ، ق : قل أن رأيت بعد ذلك . الخ

وذلك لأن الله خلق عباده على الفطرة، والعقول السليمة مغطورة على [ معرفة<sup>(١)</sup> ] الحق ، لولا المعارضات ؛ ولهذا أذكر من كلام رؤوس الطوائف في العقليات ما يبين ذلك ؛ لا لأننا محتاجون في معرفتنا إلى ذلك ، لكن ليعلم أن أئمة الطوائف معترفون بفساد هذه القضايا ، التي يدعى إخوانهم أنها قطعية ، مع مخالفتها للشرعية ، ولأن النفوس إذا علمت أن ذلك القول قائله من هو من أئمة المخالفين ، استأنست بذلك واطمأنت به ، ولأن ذلك يبين أن تلك المسألة فيها نزاع بين تلك الطائفة ، فتتحل عقد الإصرار والتصميم على التقليد .

فإن عامة الطوائف — وإن ادعوا العقليات — بجمهورهم مقلدون لرؤوسهم ، فإذا رأوا الرؤوس قد تنازعوا واعترفوا بالحق ، انحلت عقدة الإصرار على التقليد .

وقد رأيت الأثير الأبهري<sup>(٢)</sup> — وهو ممن يصفه هؤلاء المتأخرون بالحدق في الفلسفة والنظر، ويقدمونه على الأرموى ، ويقولون : الأصمباني صاحب القواعد هو وغيره<sup>(٣)</sup>

إبطال الأبهري  
حجة الفلاسفة  
على قدم العالم

(١) معرفة : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) م : فتتحل عقدة ؛ ق ؛ ر : فتحل عقدا ؛ ط : فتحل عقد .

(٣) أنير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي ، صاحب كتاب « هداية الحكمة » (وهو مطبوع) ، توفي سنة ٣٦٣ . انظر ترجمته في : تاريخ مختصر الدول لابن العبري ، ص ٤٤٥ (ط . بيروت ، سنة ١٨٩٠) ؛ بروكلمان ، مقالة « الأبهري » : دائرة المعارف الإسلامية ؛ الأعلام ٢٠٣/٨ .

(٤) محمد بن محمود بن محمد بن عباد السلمانى ، أبو عبد الله شمس الدين الأصفهاني ، من فقهاء الشافعية بأصفهان ، ولد سنة ٦١٦ ، وتوفي سنة ٦٨٨ هـ . له مصنفات منها : « شرح المصنوع » في أصول الفقه ، « القواعد » في أصول الفقه والدين والمنطق والحدق ، قال ابن شاكر : هو أحسن تصانيفه و « غاية المطلب » في المنطق . وقد كتب ابن تيمية تعليقا على « عقيدة » كتبها ، وصف هذا التعليق برسالة « شرح العقيدة الاصفهانية » وطبع ضمن مجموعة الفتاوى الكبرى ، الجزء الخامس ، وفي طبقات أخرى . انظر عنه : فوات الوفيات ٢ / ٢٦٥ ؛ البداية والنهاية ١٣ / ٣١٥ ؛ بنية الوعاة ١٠٣ ؛ كشف الظنون ١٣٥٩ ، ١٦١٥ ، طبقات الشافعية ٤١/٥ ؛ حسن المحاضرة ٣١٣/٤ ؛ الأعلام ٢٠٨/٧ — ٣٠٩ .

تلامذته — رأيت أنه قد أبطل حجة هؤلاء المتفلسفة على قدم العالم بما يقرر ما ذكرته من إبطالها ، وكان ما أجاب به عن حججهم أولى بدين المسلمين ، كما ذكره الأرموى ، مع أنه ينتصر للفلاسفة أكثر من غيره .

فقال في فصل ذكر فيه ما يصح من مذاهب الحكماء وما لا يصح : <sup>(١)</sup>

قال : « ثم قالوا : إن الواجب لذاته يجب أن يكون واجبا من جميع جهاته ، أى يجب أن تكون جميع صفاته لازمة لذاته ، لأن ذاته إما أن تكون كافية فيما له من الصفات ، وجودية كانت أو عدمية ، أو لا تكون . والثاني باطل ، وإلا لتوقف شيء من صفاته على غيره ، وذاته متوقفة على وجود تلك الصفة ، أو عدمها ، فذاته تتوقف على غيره ، وهو محال » .

قال : « وهذا ضعيف ، لأننا نقول : لأنسلم أن ذاته تتوقف على وجود تلك الصفة أو عدمها ، بل ذاته تستلزم وجود تلك الصفة أو عدمها ، ولا يلزم من ذلك توقف ذاته إما على وجودها أو عدمها » .

قال : « ثم قالوا : إن الباري تعالى يستلزم جملة ما يتوقف عليه وجود العالم ، فيلزم من دوامه أزلية العالم ، وهو ممتنع ، لاحتمال أن يكون له إرادات حادثة ، كل واحدة منها تستند <sup>(٢)</sup> إلى الأخرى ، ثم تنتهى في جانب النزول إلى إرادة تقتضى حدوث العالم ، فلزم حدوثه » .

٢٤٢/١

(١) قد راجعت ما بين يدي من نسخ كتاب الهداية لأثير الدين الأبهري المخطوط (والم ١٣٨ فلسفة وحكمة ؛ ٣٥ حكمة وفلسفة) فلم أجدها هذا النص والنصوص التالية ، والمشهور من كتب الأبهري هو كتاب الهداية التي رجعت إليه ، وشرح إيساغوجي في المنطق .

(٢) م : يكون .

(٣) م ، ق : لم تستند .

قلت : فهذا الجواب خير من الذى ذكره الأرموى ، وذكر أنه باهر ، والأرموى نقله من « المطالب العالية » للرازى ، فإنه ذكره ، وقال : « إنه هو الجواب الباهر » ، وواقفه عليه القشيري المصري : فهذا أصح في الشرع والعقل . أما الشرع : فإن هذا فيه قول بمحدث كل ماسوى الله ، وذلك القول فيه لإثبات عقول ونفوس أزلية مع الله تعالى ، والفرق بين القولين معلوم عند أهل الملل والشرائع .

وأما العقل :<sup>(٢)</sup> فإن قول الأرموى فيه لإثبات أمور ممكنة ، يحدث فيها حوادث متعاقبة من غير أمر يتجدد من الواجب ، وهذا يقتضى حدوث الحوادث بلا محدث ؛ فإن الواجب بنفسه إذا كان حلة تامة مستلزما لمعلولها ، لم يجز تأخر شيء من معلوله عنه ، بخلاف ما ذكره الأبهري ، فإنه ليس فيه إلا أن الواجب مستلزم لآثاره شيئا بعد شيء ، وهذا متفق عليه بينهم ، فإنه ليس فيه إلا تسلسل الآثار ، والأبهري

(١) في هامش (د) (ص) (ط) كتب ما يلي : « وابن دقيق العيد وتحته في (ر) ، (ص) : « كذا على الأصل بخط الشيخ أحمد عفى الله عنه » ولعل النسخ يقصد أحمد ابن تيمية نفسه . وابن دقيق العيد هو محمد بن علي بن وهب ، أبو الفتح ، تقي الدين القشيري ، المعروف بكأبيه وجده وأخيه وابن دقيق العيد ، قاض ، من أكابر العلماء بالأصول ، مجتهد ، أصل أبيه من منفوط ، ولد بينبع على ساحل البحر الأحمر سنة ٦٢٥ هـ ، تعلم بدمشق والإسكندرية ثم القاهرة ، تولى قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٥ هـ ، واستمر إلى أن توفي سنة ٧٠٢ هـ ، له مصنفات عدة منها : « إحكام الأحكام » ، « تحفة الريب في شرح التفرير » . انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٤ / ٢١٠ - ٢١٤ ؛ مفتاح السعادة ٢ / ٢١٩ ؛ فوات الوفيات

Broek. G II. 75. (68) ، S. II. 66 ، ٢٨٤ - ٢٩٢ ؛

(٢) بعد كلمة « العقل » يوجد بياض في نسختي (د) ؛ (ص) بمقدار ثلاثة أسطر ، وفي هامش (ص) أمام البياض كتب : « كذا في الأصل » وكتبت نفس العبارة في (ر) . وقد رجعت إلى نسخة هـ (مختصر الهكاري) فوجدت الكلام فيها متصلا لا بياض فيه : « وأما العقل فإن قول الأرموى فيه لإثبات أمور ممكنة ... الخ » .

والأرئومى وغيرهما يقولون بتسلسل الآثار، بل قول أولئك يقتضى أن يكون الفلك هو رب ما دونه، وهو المحدث للحوادث بأفعاله القائمة به المتعاقبة، وقول الأبهري يقتضى أن يكون الله هو رب العالمين، وهو محدث لكل شيء مما يقوم به من الأفعال المتعاقبة.

ولا ريب أن قول أولئك فاسد في العقل، كما هو فاسد في الشرع، فإن الفلك إذا كان ممكناً بجميع صفاته وحركاته ممكنة، ولا يترجح شيء من ذلك إلا بوجود المرجح التام، فالمرجح التام إن كان موجوداً في الأزل لزم وجود مقتضاه في الأزل.

ثم ذلك المرجح إن كان في نفسه علة تامة لمعلوله<sup>(١)</sup>، بحيث لا يتجدد به ولا منه شيء<sup>(٢)</sup>، امتنع أن يصدر عنه شيء، بعد أن لم يكن صادراً، لا في الفلك ولا في غير الفلك، لا دائماً ولا منقطعاً، وامتنع أن تكون حركة الفلك الدائمة صادرة عن هذا، لا سيما / مع اختلاف الحركات والمتحركات، وأنه بسيط عندهم من كل وجه، وهو ٢٤٣/ في الأزل علة تامة، فيمتنع أن تصدر عنه الاختلافات والمتجددات، كما أن جميع المتحركات الممكنات لا تدوم حركتها إلا بدوام السبب المحرك المنفصل عنها، وهذا لأن حال الفاعل إذا كانت حين أحدث هذا المتأثر كحالها حين أحدث ذلك المتقدم، امتنع تخصيص هذا الحال بالفصل دون هذه<sup>(٣)</sup>، كما يقولون هم ذلك.

وإن قالوا : « إنما كان هذا لأن حركة الفلك لم يمكن وجودها كلها، أو لم يمكن وجود الحوادث كلها في الأزل، فتأخر قبضه لتأخر استعداد القوابل » .

(١) ر : لعلها .

(٢) ر، ص : فيه .

(٣) ر، ص : ط : هذا .

قيل : هذا إنما يمكن أن يقال إذا كان القابل ليس هو صادراً من الفاعل ،  
مثل القوابل لأثر الشمس ؛ فإن أثر الشمس فيهما مختلف باختلاف تلك القوابل ،  
فتسود وجه القنصار وتبيض الثوب ؛ وترطب الفاكهة تارة ، وتجفها أخرى<sup>(٢)</sup> ،  
ولهذا إنما قال سلفهم هذا في العقل الفعال ، فقالوا : إنه يتأخر فيضنه على القوابل ،  
لتأخر استعداد القوابل بسبب الحركات الفلكية ، فالموجب لاستعداد القوابل ليس  
هو الموجب للفيض عندهم ،

وهذا قالوه لاعتقادهم وجود هذا العقل ، وهذا لا يستقيم في المبدع لكل  
شيء ، الذي منه الإعداد ومنه الإمداد ، لا يتوقف فعله على غيره .

فأما إذا كان الفاعل هو الفاعل للقابل والمقبول ، عاد السؤال جدّاً ؛ وقيل :  
فلم جعل القوابل تقبل على ذلك الوجه ، دون غيره ؟ ولم جعل الحركة الفلكية  
على هذا الوجه دون غيره ، مع أن الممكن ليس له من نفسه شيء أصلاً ، لا طبيعة  
ولا غيرها ؟ بل الموجب هو الفاعل [ لطبيعته وحقيقته<sup>(٤)</sup> ] ، وليس له حقيقة  
في الخارج مهيأة للوجود في الخارج ، بل الباري هو المبدع للحقائق كلها .

ومن قال : « إن للممكن ماهية مغايرة في الخارج للأعيان الموجودة في الخارج » .  
أوقال : « إنه شيء ثابت في القدم » ، فلا يمكنه أن يقول : إن تلك المعدومات  
أوجبت قدرة الفاعل على بعضها دون بعض ، مع أنها كلها ممكنة : إلا لأمر  
/ آخر ، مثل أن يقال : ما يمكن غير هذا ، وهذا هو الأصلح ، أو الأكل والأفضل .

٢٤٤/١

(١) م : وجوه القصارين . وفي اللسان : « والقصرة القطعة من الخشب » وقصر القوس : قصارة  
عن سيوية وقصره كلاهما : حرره ودقه ، ومنه سمي القصار .

(٢) ر ، ص : وتجفها .

(٣) ص : بحسب .

(٤) لطبيعته وحقيقته : سقطت هذه العبارة من (م) ، (ق) ، ويوجد بدلاً منها : دون الطبيعة .



وبهذا تظهر حجة الله تعالى في قوله: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِّضَ لُبَّهَا عَلَى بَعْضِ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة الرعد: ٤] ، فإنه دل بهذا على تفضيله بعض المخلوقات على بعض ، مع استوائها فيما تساوت فيه من الأسباب .

كما قال في الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ \* وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ أَلْوَانٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: ٢٧ ، ٢٨] .

فإذا قال القائل : إنما تفاضلت واختلفت لاختلاف القوابل ، وأسباب أخرى من الهواء والتراب والحب والنوى .

قيل له : وتلك القوابل والأسباب هي أيضاً من فعله ، ليست من فعل غيره ، فهو الذي أعد القوابل ، وهو الذي أمد كل شيء بحسب ما أعده له ؛ وحيث أنه خلق الأمور المختلفة ، ومن كل شيء زوجين<sup>(١)</sup> ، فبطل أن يكون واحداً بسيطاً لا يصدر عنه إلا واحد لازم له ، لا يصدر عنه غيره ، ولا يمكنه فعل شيء سواه ، فإن فعل المختلفات الحادثات يدل على أنه فاعل بقدرته ومشيتته ، ولهذا قال : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: ٢٨] .

قال طائفة من السلف : العلماء به فإن من جعله غير قادر على إحداث فعل ، ولا تغيير شيء من العالم ، بل لزمه ما لا يمكنه مفارقتبه : لم يخشَ ، إنما يخشى الكواكب والأفلاك التي تفعل الآثار الأرضية عنده ، أو ما كان نحو ذلك ، ولهذا عبدها هؤلاء من دون الله ، ولهذا كان دعاؤهم لها وخشيتهم منها .

(١) ق : ومن كل زوجين .

(٢) م : ولهذا إنما كان .

ولهذا تبرأ الخليل من مخافتها لما ناظرهم في عبادة الكواكب والأصنام، وقال :  
 ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام : ٧٦] . قال تعالى : ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ  
 اتَّخَذْتَنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ  
 رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ \* وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ  
 أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾  
 [سورة الأنعام : ٨٠، ٨١] . وقال تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ  
 لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [سورة الأنعام : ٨٢] ، فإن المشركين يخافون المخلوقات من  
 الكواكب وغيرها ، وهم قد أشركوا بالله ، ولا يخافون الله إذ أشركوا بالله ما لم  
 ينزل به سلطاناً ، وإنما يخشاه من عباده العلماء ، الذين يعلمون أنه على كل شيء قدير ،  
 وأنه بكل شيء عليم ، فهو لاء الدهرية الفلاسفة وأمثالهم لا يخافون الله تعالى .

فإن قال قائل : فهم يقرّون بالعبادات ، ويقولون : « صهيح الأصوات  
 في هياكل العبادات بفنون اللغات تحلل ما مقدّمة الأفلاك الدائرات » لا سيما  
 الإسلاميون منهم ، فإنهم يعظمون الأدعية والعبادات .

قيل : هم لا يقرّون بأن الله نفسه يحدث شيئاً بسبب الدعاء أو غيره ، وإنما  
 الحوادث كلها عندهم بسبب حركة الفلك ، لا بشيء آخر أصلاً ، وهم إذا قالوا :  
 « إن النفوس تقوى بالدعاء والعبادة والتجرد والتصفية ، فتؤثر في هيولى العالم »  
 كان هذا عندهم بمنزلة تأثير الأكل والشرب في الرى والشبع ، لا يستلزم ذلك عندهم

(١) ر ، ص ، ط : به .

(٢) ر ، ص ، ط ، ق : وبكل .

أمراً يحدث من عند الله تعالى ، فإنه لو حدث منه أمر لزم تغييره عندهم ، وبطل أصل قولهم .

وهم قد يخافون ما يحدث من الحوادث بسبب أعمالهم ، لاقتضاء طبيعة الوجود ذلك ، كما يقولون : إن أكل المضرات يورث المرض أو الموت ، والسبب لكل الحوادث حركة الفلك ، وإن كانت الحوادث لا تحدث بمجرد الحركة ، بل بالحركة وغيرها : أما لكون الحركة توجب امتزاجاً تستعد به المتزجات لها<sup>(١)</sup> فيفيض عليها من العقل الفعال ، أو لغير ذلك ، فهم مطالبون بالموجب لحركة الفلك<sup>(٢)</sup> وحدوث جميع الحوادث : إن كان الموجب لها علة تامة في الأزل لا يتأخر عنها شيء من معلولها ، امتنع أن تكون حركات المحركات وما فيها من الحوادث صادرة عن هذه العلة ، لأن ذلك يقتضي تأخر كثير من معلولاتها ، مع ما فيها من الاختلاف العظيم المتأني لبساطتها التي يسمونها الوحدة .

٢٤٦/١

وقد بين في غير هذا الموضع أن الواحد البسيط الذي يقدرونه لا حقيقة له في الخارج أصلاً .

وإذا قيل : « القوابل المفعولة الممكنة المبدعة اختلفت وتأخر استعدادها ، مع كون الفاعل لها لم يزل ولا يزال على حال واحدة » كان امتناع هذا ظاهراً .  
بخلاف ما إذا قيل : « إن نفس الفاعل موصوف بصفات متنوعة وأفعال متنوعة ، وله تعالى شئون وأحوال ، كل يوم هو في شأن ، فإنه يكون تنوع المفعولات وحدوث الحادثات لتنوع أحوال الفاعل ، وأنه يحدث من أمره ما شاء » .

(١) هند : ساقطة في (ص) .

(٢) م ( فقط ) : تستعد به ، وهو خطأ .

(٣) ر ، ص ، يربط : الأفلاك .

(٤) ق ، ر ، ص ، ط : الحادث .

وإذا طلب الفرق بينهما قيل : أحواله من مقتضيات ذاته الواجبة الوجود بنفسه ،  
التي لا يتوقف شيء من أحوالها على أمر مستغن عنها ، ولا يحتاج إليه ، وإذا  
كان واجبا بنفسه ، فما كان من لوازمه كان أيضًا واجبا لا يمكن عدمه ، بخلاف  
الممكن الذي ليس له من نفسه وجود .

فإنه إذا قيل : اختلف فعل الفاعل ، وتأخر لاختلف القابل وحدوثه .  
قيل : فهو أيضًا الفاعل للقابل المختلف الحادث . فكيف تصدر المختلفات  
الحادثات عن فاعل لا يختلف في فعله ، ولا حدوث لشيء من أفعاله ؟ .

والأبهرى قد أبطل حجة المعتزلة والأشعرية ونحوهم على حدوث الأجسام ،  
وأراد أن يمتذر من الفلاسفة ، فقال :

« فصل — في ذكر الطرائق التي سلكها الإمام — يعني أبا عبد الله الرازي —  
في كتبه لتقرير مذاهب المتكلمين ، وكيفية الاعتراض عليها .  
أما الطريقة التي سلكها لحدوث العالم فن وجهين :

أحدهما : أن العالم ممكن لذاته ، وكل ممكن لذاته فهو حادث ، لأن تأثير  
المؤثر فيه : إما أن يكون حال الوجود ، أو حال العدم ، أو لا حال الوجود ولا حال  
العدم . / والأول باطل ؛ لأن التأثير حال الوجود يكون إيجابا للوجود وتحصيلا  
للحاصل ، وهو محال . والثاني محال ؛ لأن التأثير حال العدم يكون جمعا بين الوجود  
والعدم ، وهو محال . فيلزم أن يكون : لا حال الوجود ولا حال العدم ، فيكون حال<sup>(١)</sup>  
الحدوث ، فكل ماله مؤثر فهو حادث .

الثاني : أن الأجسام لو كانت أزلية ، فلما أن تكون متحركة في الأزل ،  
أو ساكنة ، والقسمان باطلان .

أما الأول فلوجوه :

(١) ر ، ص ، ط : حالة .

رد الأبهرى على  
الرازي  
وتعليق ابن تيمية

أحدهما : أنها لو كانت متحركة في الأزل للزم المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية في شيء واحد ؛ لأن الحركة تقتضى المسبوقية بالغير ، والأزل يقتضى عدم المسبوقية بالغير ؛ فيلزم الجمع ضرورة .

الثاني : أنها لو كانت متحركة في الأزل لكانت بحال لا تخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وإلا لكان الحادث أزليا ؛ هذا خلف .<sup>(٢)</sup>

الثالث : أنها لو كانت متحركة في الأزل لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء ما لا نهاية له ، وهو محال ، والموقوف على المحال محال .

الرابع : أنها لو كانت متحركة في الأزل لحصلت جملتان : إحداهما من الحركة اليومية إلى غير النهاية ، والثانية من الحركة التي وقعت من الأمس إلى غير النهاية . فاجللة الثانية ، إن صدق عليها أنها لو أطبقت على الأولى انطبقت عليها ، كان الزائد مثل الناقص ، وإن لم تصدق كانت متناهية ، فاجللة الأولى أيضا متناهية ، وقد فرضت غير متناهية ، هذا خلف .

وأما الثاني ، فلائنها لو كانت ساكنة في الأزل امتنع عليها الحركة ؛ لأن المؤثر في السكون إما أن يكون أزليا أو حادثا ؛ لا جائز أن يكون حادثا ، وإلا لكان السكون حادثا ، وقد فرض أزليا ، هذا خلف ؛ فتعين أن يكون أزليا ؛ فيلزم من دوامه دوام السكون ، فتمتنع الحركة على الأجسام وأنها ممكنة عليها ، لأن

(١) م ، ق : أنه .

(٢) في هامش (ر) ، (ط) : « خلف بفتح الخاء ، وهو الردى من القول » .  
وفي اللسان : « ابن السكيت . قال : انخلف الردى من القول ، يقال : هذا خلف من القول أى ردى » .

(٣) ر ، ط : تحصلت ؛ ص : تحصل .

(٤) م ، ق : يصدق .

الأجسام إما أن تكون بسيطة أو مركبة ، فإن كانت بسيطة فيصح على أحد / جوانبها ما يصح على الآخر ، فيصح أن يصير يمينها يساراً ويسارها يميناً ، فيصح عليها الحركة ، وإن كانت مركبة كانت مجتمعة من البسائط ، فكانت بسائطها قابلة للاجتماع والافتراق ، وكانت قابلة للحركة ؛ هذا خاف » .

٢٤٨/١

قال الأبهري : «الأعراض : قوله : بأن التأثير في الممكن إما أن يكون حالة الوجود ، أو حالة العدم ، أو لا حالة الوجود ولا حالة العدم .

قلنا : لم لا يجوز أن يكون حال الوجود ؟

وقوله : التأثير حال الوجود إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل .

قلنا : لا نسلم ، وإنما يكون كذلك أن لو أعطى الفاعل وجوداً ثانياً ، وليس كذلك ، فإن التأثير عبارة عن كون الأثر موجوداً بوجود المؤثر . وجاز أن يكون الأثر موجوداً دائماً لوجود المؤثر ، والذي يدل على حصول التأثير حالة الوجود ، أنه لو لم يكن كذلك لكان التأثير حالة العدم ، لاستحالة الوساطة بين الوجود والعدم ، والثاني كاذب ، لأن التأثير حالة العدم يقتضي الجمع بين الوجود والعدم ، وهو محال » .

قال : «أما قوله : الأجسام لو كانت أزلية : فإما أن تكون متحركة أو ساكنة في الأزل .

قلنا : لم لا يجوز أن تكون متحركة ؟

قوله : يلزم الجمع بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير في شيء واحد .

قلنا : لا نسلم ، وهذا لأن المسبوق<sup>(١)</sup> بالغير هو الحركة ، وغير المسبوق بالغير هو الجسم .

(١) ر ، ص ، ط : المسبوقية .

فإن قال : « إذا كانت الحركة أزلية كانت الحركة من حيث هي هي غير مسبوقة بالغير ، لكن الحركة من حيث هي هي مسبوقة بغير<sup>(١)</sup> ، لأنها تغير<sup>(٢)</sup> وانتقال ، فتقتضى المسبوقية بالغير ، فيلزم الجمع بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير في الحركة .

/ قلنا : إذا ادعيت ذلك فتقول : لانسلم أن الجسم لو كان أزليا لكانت الحركة من حيث هي هي حركة أزلية . ولم لا يجوز أن يكون الجسم أزليا ، ويصدق عليه أنه متحرك دائما بأن تتعاقب عليه الحركات المعينة ، ولا يصدق على الحركات الموجودة في الأعيان أنها أزلية ، ضرورة انصاف كل واحد منها بكونها مسبوق بالغير ؟ »

٢٤٩/١

قلت : هذا مضمونه مانبه عليه في غير هذا الموضع : أن حدوث كل من الأعيان لا يستلزم حدوث النوع الذي لم يزل ولا يزال .

« وأما قوله : لو كانت الأجسام متحركة لكانت لا تخلو عن الحوادث .

قلنا : نعم : ولكن لم قلتم بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ؟ .

قوله : لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزليا .

قلنا : لانسلم ، وإنما يلزم ذلك لو كان شيء من الحركات بعينها لازما للجسم ، وليس كذلك ، بل قبل كل حركة حركة ، لا إلى أول [ إلى ما لا نهاية<sup>(٤)</sup> ] .

قلت : هذا من نمط الذي قبله ، فإن الأزلي اللازم هو نوع الحادث ، لا عين الحادث .

(١) بغير : ساقطة من (ر) ، (ص) ، (ط) .

(٢) تغير : ساقطة من (ق) .

(٣) ر : ضرورية .

(٤) إل ما لا نهاية : زيادة في (م) فقط .

« قوله : لو كانت حادثة في الأزل لكان الحادث اليومي موقوفا على انقضاء ما لا نهاية له .

قلنا : لا نسلم ، بل يكون الحادث اليومي مسبوقا بمحوادث لا أول لها ، ولم قلتم : إن ذلك غير جائز ؟ » .

قلت : مضمونه أنه يكون موقوفا على انقضاء ما لا ابتداء له ، ولا أول له ، وهو لا نهاية له من الطرف الأول ، لكن له نهاية من الطرف الآخر .

« قوله : لو كانت متحركة في الأزل لحصلت بجلتان بإحدهما : من الحركة اليومية ، والثانية : من الحركة التي وقعت في الأمس .

قلنا : لا نسلم ، وإنما يلزم ذلك لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود » .

/ قلت : هذا مضمونه أن التطبيق لا يكون إلا بين موجودين ، ولكن يقال ٢٥٠/١ التطبيق في الخارج لا يكون إلا بين موجودين ، ولكن يمكن <sup>(١)</sup> تقدير التطبيق بين معدومين ، لا سيما إذا كانا قد دخلا جميعا في الوجود ، فالمطبق بينهما إما أن يكونا مقدرين في الأذهان ، لا يوجدان في الأعيان بحال ، كالأعداد المجردة عن المعدودات ، أو معدومين منتظرين كالمستقبلات ، أو معدومين ماضيين كالحوادث المتقدمة ، أو موجودين كالمقادير الموجودة والمعدودات الموجودة .

ويجاب عن هذا بجواب ثان ، وهو : أن الجملتين اللتين طبقت إحداها على الأخرى ، مع التفاوت في أحد الطرفين وعدم التناهي في الآخر ، هما متفاضلتان <sup>(٢)</sup>

(١) م ، ق : أن .

(٢) م : الحركة .

(٣) م : ولا يمكن .

(٤) م ، ر ، : متفاضلات .



في الطرف الواحد ، وتنطبق إحداهما على الأخرى في الطرف الآخر ، فلا يصدق ثبوت مطابقة إحداهما للأخرى مطلقاً ، ولا نفى المطابقة مطلقاً ، بل يصدق ثبوت الانطباق من أحد الطرفين وانتفاؤه من الآخر ؛ وحيث فلا يكون الزائد مثل الناقص : ولا يكونان متناهيين .

وإذا قال القائل : نحن نطبق بينهما من الطرف الذي يلينا ، فإن استويا لزم أن يكون الزائد مثل الناقص ، وأن يكون وجود الزيادة كعدمها ، والشئ مع عدم غيره كهو مع وجوده ، وإن تفاضلا لزم أن يكون ما لا يتناهى بعضه متفاضلا .

قيل<sup>(١)</sup> : التطبيق بينهما من الجهة المتناهية مع تفاضلهما [فيها] ممتنع ، وفرض الممتنع قد يلزمه حكم ممتنع ؛ فإن الحوادث الماضية من أمس إذا قدرت منطبقة على الحوادث الماضية في اليوم كان هذا التطبيق ممتنعاً ، فإنه يمتنع أن يطابق هذا هذا ، فإن الجملتين متفاضلتان : ومع التفاضل يمتنع التطبيق المستلزم للعادلة والاستواء .

وإذا قال القائل : أنا أقدر المطابقة في الذهن وإن كانت ممتنعة في الخارج .

قيل له : فقد قدرت في الذهن شيئين مع جعلك أحدهما أزيد من الآخر من الطرف الواحد ، ومساويا له من الطرف الآخر . ومعلوم أنك إذا قدرت هذا / لم يكن تفاضلهما ممتنعاً ، بل كان الواجب هو التفاضل . ودليلك مبني على تقدير ٢٥١/١ التطبيق ؛ فيلزم التفاضل فيما لا يتناهى ، وكل من المقدمتين باطل<sup>(٢)</sup> ، فإن قدرت تطبيقها صحيحاً مدلياً فهو باطل ، وإن قدرته وإن كان ممتنعاً لم يكن التفاضل

(١) ق ، ر ، ص ، ط : . قبل .

(٢) ق : في ، وسقطت الكلمة من (م) .

(٣) ص : وكلتا المقدمتين باطلة ؛ ط : وكل من المقدمتين باطلة .

في ذلك ممتنعاً ، فدعواك أن التفاضل ممتنع فيما قدرته متفاضلاً ممنوع ، بل مع تقدير التفاضل يجب التفاضل ، [ لكن يجب التفاضل<sup>(١)</sup> ] من جهة التفاضل ، ولا يلزم<sup>(٢)</sup> التفاضل من الجهة الأخرى .

قال الأبهري : « وإن سلمنا أنه لا يجوز أن تكون متحركة في الأزل ، ولكن لم لا يجوز أن تكون ساكنة ؟

قوله : بأن المؤثر في السكون إما أن يكون حادثاً أو أزلياً .

قلنا : فلم قلتم بأنه لو كان أزلياً للزم دوام السكون<sup>(٣)</sup> ؟ ولم لا يجوز أن يكون تأثيره فيه موقوفاً على شرط عديم أزلي ؟ والعديم الأزلي جائز الزوال ، فإذا زال الشرط زال السكون » .

قلت : لفاعل أن يقول : العرض الأزلي إنما يزول بسبب حادث ، والقول فيه كالقول في غيره ، بل لا يزول إلا بسبب حادث ، فيحتاج إلى حدوث سبب يحدث ليزول السكون ، وهو يقول : المقتضى لزوال السكون كالمقتضى لحدوث العالم ، وهو الإرادة المسبوقة بإرادة لا إلى أول ، لكن هذا التقدير يصحح القول بحدوث العالم .

فيقال : إن كان الجسم أزلياً وأمكن حدوث الحركة فيه ، كان المقتضى لحركته مجوّزاً لحدوث العالم ، لكن هذا يبطل حجة الفلاسفة ، ولا يصحح حجة<sup>(٤)</sup> أن الجسم الأزلي يمتنع تحريكه فيما بعد .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) م ، ق ، ط : يستلزم .

(٣) ص ، ر ، ط : يلزم .

(٤) ق ، ر ، ص ، ط : حجة .

وأيضاً فإن ههنا بحثاً آخر، وهو أن السكون هل هو أمر ثبوتى مضاد للحركة، أو هو عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك؟ وفيه قولان معروفان، فإذا كان عدماً لم يفتقر إلى سبب .

٢٥٢/١ / « قال : وأما الطريقة التى يسلكها فى كون البارى فاعلا بالاختيار فمن وجهين :

أحدهما : أنه لو كان موجبا بالذات وجب أن لا ينفك عنه العالم ، فيلزم إما قدم العالم ، وإما حدوث البارى تعالى .

الثانى : أنه لو كان موجبا بالذات لما حصل تغير فى العالم ، لأنه يلزم من دوامه دوام معلوله ، وإلا كان ترجيحاً بلا مرجح ، ويلزم من دوام معلوله دوام معلول معلوله ، وهكذا إلى أن يلزم دوام جميع المعلولات .

قال الأبهري : « الاعتراض : أما الوجه الأول فلا نسلم أن القدم متناف ، وأما المجبة التى ذكرها فقد مر ضعفها . وأما الثانى فلا نسلم أنه لو كان موجبا بالذات لزم دوام معلولاته ، وإنما يلزم ذلك أن لو كان جميع معلولاته قابلة للدوام ، وهذا لأن من جملة معلولاته الحركة ، وهى غير قابلة للبقاء <sup>(١)</sup> » .

ولفائل أن يقول : اعتراض الأبهري هنا ضعيف .

أما الأول فيقال : هب أن ما ذكره على انتفاء القدم ضعيف ، لكن لا يلزم من ضعف الدليل المعين انتفاء المدلول ، وأنت قد بينت ضعف دليل الفلاسفة على القدم ، وإذا كان القول بالموجب بالذات يستلزم قدم العالم ، ولا دليل لهم عليه ، كان قولهم أيضاً لا دليل عليه .

(١) غير : ساقطة من (د) .

والأبهرى قد ذكر في غير هذا الموضع ما احتج به على حدوث العالم ببيان انتفاء لازم القدم، ولكن إن كان قصده بيان فساد ما ذكره الرازي فالرازي ذكر وجهين . وهب أن الأول ضعيف، لكن الثاني قوى، وهو قوله : « لو كان موجبا بالذات ما حصل تغير في العالم » .

وتحوير ذلك أن يقال : الموجب بالذات يراد به العلة التامة التى تستلزم معلولها، ولو كانت شاعرة به، ويراد به ما يفعل بغير إرادة ولا شعور، وإن كان فعله متراخيا . ومن المعلوم أنه لم يقصد إفساد القسم الثانى، وإنما قصد إفساد القسم الأول . / فيقال : إذا كان الموجب كله تامة تستلزم معلولها كان معلولها لازما لها، ومعلول معلولها لازما، فيمتنع تأخر شيء من لوازمها ولوازم لوازمها، فلا يكون هناك شيء محدث، فلا يحصل في العالم تغير .

٢٥٣/١

وأما قول المعارض : « إنما يلزم أن لو كان جميع معلولاته قابلة للقدم، والحركة لا تقبله » .

فيقال : هذا الاعتراض باطل لوجوه :

أحدها : أنه إذا جاز أن تكون العلة التامة التى تستلزم معلولها لها معلول لا يقبل البقاء، وهو الحركة، والحوادث تحدث بسببه، جاز أن يكون ذلك المعلوم حوادث يقوم بها، وتكون كل الأمور المبينة موقوفة على تعاقب تلك الحوادث، كما قد ذكره الأبهرى نفسه في الإرادات المتعاقبة، وقال : « يجوز أن يكون للبارى إرادات حادثة، وكل واحدة منها تستند إلى الأخرى، ثم تنتهى في جانب النزول إلى إرادة تقتضى حدوث العالم، فيلزم حدوثه، وإذا كان هذا جائزا امتنع أن يكون موجبا بذاته، بمعنى أنه يستلزم [ أن يكون موجبا بذاته : بمعنى أنه يستلزم<sup>(١)</sup> ]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م)، (ن) .

موجباته<sup>(١)</sup> ، بل يجوز مع هذا أن تتأخر عنه موجباته<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا فلا يكون العالم قديماً ، وليس هذا هو الموجب بذاته في هذا الاصطلاح الذي تكلم به الرازي ، وأراد به إفساد قول الفلاسفة الدهرية ، فإن الموجب بذاته<sup>(٣)</sup> في هذا الاصطلاح الذي يبنه وبينهم هو العلة التامة التي تستلزم معلولها .

الوجه الثاني : أن يقال : إن أردتم بالموجب بالذات ما يستلزم معلوله ، فالمتغيرات التي في العالم تبطل كونه موجباً بهذا الاعتبار ، وإن أردتم بالموجب بالذات ما قد تكون مفعولاته أمراً لا يلزمه<sup>(٤)</sup> ، بل يحدث شيئاً بعد شيء ، فحينئذ إذا وافقكم المنازعون على تسميته موجبا بالذات لم يكن في ذلك ما ينافي أن تكون مفعولاته تحدث شيئاً بعد شيء ، ولا يمتنع أن تكون هذه الأفلاك من جملة الحوادث المتأخرة ، فبطل قولكم .

/ الوجه الثالث : ذلك المعلول الذي لا يقبل الدوام كحركة الفلك : هل الباري موجب له بذاته بوسط أو بغير وسط ، أو إيجابه له موقوف على حادث آخر؟ فإن قيل بالأول ، لزم قدم الحركات المتعاقبة ، وأن تكون قابلة للدوام ، وهو ممتنع . وإن قيل بالثاني ، قيل : فإيجابه لما تأخر من هذه الحركة : إما أن يكون موقوفاً على شرط أو لا يكون ، فإن لم يكن موقوفاً على شرط ، لزم تقدمه لتقدم الموجب الذي لا يقف تأثيره على شرط ، وهو ممتنع .

٢٥٤/١

(١) م : موجبا به .

(٢) م ، ق ، ر : يتأخره موجباته ، م : تأخر موجباته .

(٣) ق : وأراد إفساد ، م ، ر : وأراد فساد .

(٤) بذاته : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٥) ر ، م ، ط : فالمتغيرات .

(٦) ر ، م : قد يكون مفعولاته أمراً ، (ط) : قد يكون مفعولاً به أمراً ...

وإن قيل : بل إيجابه للجزء الثاني مشروط بحدوث الجزء الأول ، وهلم جرأ :  
 كان معناه أن إيجابه لكل جزء مشروط بوجود جزء آخر قبله ، وهو ليس علة تامة  
 لشيء من تلك الأجزاء ، فيجب أن لا يحصل شيء منها ، لأن تلك الأجزاء متعاقبة  
 أزلا وأبدًا ، وما من وقت يفرض إلا وهو مشابه من الأوقات ، فليس هو في شيء  
 من الأوقات علة تامة لشيء من الحوادث ؛ فيكون إحداثه لكل حادث مشروطا  
 بحادث لم يحدثه ، والقول<sup>(١)</sup> في ذلك الحادث الذي هو شرط كالقول في الحادث  
 الذي هو مشروط ، فإذا لم يكن محدثا للأول فلا يكون محدثا للثاني ، فلا يكون محدثا  
 لشيء من الحوادث على قولهم « هو علة تامة » ، وهو المطلوب .

فإنه لو قال : « لو كان موجبا بذاته لما حصل في العالم شيء من التغير »  
 وهذا يهدم قولهم ؛ فإنهم بين أمرين : إما أن يقولوا ليس بعلة تامة لمعلولاته ،  
 أو يقولوا : معلولاته مقارنة له ، فأما جمعهم بين كونه علة تامة في الأزل ، وبين  
 كون المعلول يوجد شيئا فشيئا ، بجمع<sup>ك</sup> بين الضدين .

فإن العلة التامة : هي التي تستلزم معلولها ، لا يتأخر عنها معلولها ، ولا يقف  
 اقتضاؤها على غيرها . وهم يقولون : إنه في كل وقت ليس علة تامة لما يحدثه  
 فيه ، بل فعله مشروط بأمر متقدم ، وليس هو علة تامة لذلك الشرط المتقدم ، فلا  
 يكون علة تامة : لا لتقدم من الحوادث ولا للتأخر ، فلا بد للحوادث من مقتضى آخر .

/ وهذا لا يرد على من يقول « أحدث الحوادث بإرادات متعاقبة أو أفعال  
 متعاقبة » فإنه لا يقول : هو موجب بنفسه للممكنات ، ولا يقول : هو في الأزل  
 علة تامة لها ، بل يقول : ليس بعلة أصلا لشيء من مخلوقاته ، بل فعلها بمشيئته

(١) يوجد بعد كلمة « والقول » ورقة ساقطة من نسخة (د) يدور أن المصور تركها سهوا .

وقدرته ، إذ الفعل الثانى منه مشروط بالأول ، لأن الأفعال الحادثة لا تكون إلا متعاقبة ، وليس هو موجبا بذاته لشيء من تلك الأفعال ، ولا للفعلات بها ، ولا يلزم من ذلك لا قدم شيء من الأفعال بعينه ، ولا قدم شيء من المفعولات بعينه : لافلك ولاغيره ، والحوادث جميعها التى فى العالم والتغيرات يحدثها شيئا بعد شيء ، بأفعاله الحادثة شيئا بعد شيء ، فكل يوم هو فى شأن .

بخلاف ما إذا قالوا : هو علة تامة مستلزمة لمعلولها ، وجعلوا من المعلولات ما لا يكون إلا شيئا فشيئا ، فإن هذا جمع بين المتنافيين ، بمنزلة من قال : معلوله مقارن له ، معلوله ليس مقارنا له .

وإذا قالوا : هو موجب بنفسه للفلك وأجزاء العالم الأصلية ، وليس موجبا بنفسه للحوادث المتجددة ، بل إيجابه لها مشروط بما يكون قبلها من الحوادث .

قيل : هذا حقيقة قولكم ، وحينئذ فلا يكون نفسه موجبا لشيء من الحوادث ، لا الأول ولا الثانى ، لا بوسط ولا بغير وسط ، وهو المطلوب ، فالقول بالموجب بالذات وحدوث المحدثات منه بوسط وبغير وسط جمع بين التقيضين .

ثم هذا القول يبطل قولكم بكونه موجبا للعالم بذاته ، لأنهم يقولون : إن العالم لا قيام له بدون الحركة ، وإنها صورته التى لولا هى لبطل ، فإذا كان إيجابه للعالم بدون الحركة ممتنعا ، وإيجابه للحركة فى الأزل ممتنعا : لم يكن موجبا لا للعالم<sup>(١)</sup> ولا للحركة ، فإن المبدع المشروط بشرط يمتنع إبداعه بدون إبداع شرطه ، وإبداع شرطه ممتنع على أصلهم ، فإذا ن إبداعه ممتنع ، وهذا لأنهم جعلوا البارى ليس له فعل

(١) ق ، ص ، ط : موجبا للعالم .

يقوم بذاته أصلا ، ولا يتجدد منه شيء ، ولا فيه شيء أصلا ، وعندما أن ما كان كذلك لا يحدث عنه شيء أصلا .

ثم قالوا : الحوادث كلها صادرة عنه ، لأن الحركة لم تزل ولا تزال صادرة<sup>(١)</sup> / عنه ، وكيف تصدر حركات لم تزل ولا تزال في أمور ممكنة ، عن شيء لا يحدث عنا ولا فيه شيء على أصلهم ؟

ومما يوضح هذا أن قدماء هؤلاء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه كانوا يقولون : إن الأول محرك للعالم حركة الشوق ، كتتحريك المحبوب لمحبه ، والإمام المقتدى به للوتم المقتدى به . وبهذا أثبتوه ، وجعلوه علة للعالم ، حيث قالوا : إن الفلك لا يقوم إلا بالحركة الإرادية ، والحركة الإرادية لا تتم إلا بالمراد المحبوب الذي يحرك المرید حركة اشتياق<sup>(٢)</sup> ، فالبارى عندهم علة بهذا الاعتبار ، وهو بهذا الاعتبار لم يبدع الأفلاك ولا حركاتها ، لكن هو شرط في حصول حركاتها .

وعلى هذا القول فقد يقال : العالم قديم واجب بنفسه ، بل هم يصرحون بذلك ، والأول الذي هو المحبوب واجب قديم بنفسه ، كما يقول آخرون منهم : بل العالم واجب قديم بنفسه ، وليس هناك علة محبوبة محركة له بالشوق خارجة من العالم .

وإذا كان كذلك كانت الحركات حادثة في واجب بنفسه ، وإذا لزمهم كون الواجب بنفسه محلا للحوادث والحركات ، لم يكن معهم ما يبطلون به كون الأول كذلك ، وحينئذ فلا يكون لهم حجة على كونه موجبا بالذات ، وهم يعترفون بذلك ،

(١-١) : ساقط من (ق) .

(٢) ر ، ص : تشويق ، ط : التي تحرك المرید حركة تشويق .



وإنما نفوا عن الأول ذلك لكونه ليس جسماً عند أرسطو وأتباعه ، ولا دليل لهم على ذلك إلا كون الجسم لا يمكن أن يكون فيه حركة غير متناهية ، بناء على أن الجسم متناهٍ ، فيمتنع أن يتحرك حركة غير متناهية .<sup>(١)</sup>

هذه الحجّة عمدتهم ، وهى مغلطية من أفسد الحجج ، فإنه فرق بين ما لا يتناهى فى الزمان ، بل يحدث شيئاً بعد شيء ، وبين ما لا يتناهى فى المقدار ، والنزاع إنما هو فى حركة الجسم دائماً حركة لا تتناهى ، ليس هو فى كونه فى نفسه ذا قدر لا يتناهى ، فأين هذا من هذا ؟ وهذا مبسوط فى موضع آخر .

ويقال لهم : حدوث الحوادث عن فاعل لا يحدث فيه شيء : إما أن يكون ممكناً ، وإما أن يكون ممتنعاً ، فإن كان ممكناً أمكن حدوث الحوادث جميعها عن الأول بدون حدوث شيء ، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام وغيرهم من المعتزلة والكلامية وغيرهم ، وإن كان ممتنعاً بطل قولهم بحدوث الحوادث الدائمة عنه مع أنه لم يحدث فيه شيء ، وهذا أفسد .<sup>(٢)</sup>

٢٥٧/١

وإذا قالوا : أولئك خصصوا بعض الأوقات بالحدوث بدون سبب حادث من الفاعل .

قيل : وأتم جعلتم جميع الحوادث تحصل بدون سبب حادث من الفاعل .  
وإذا قلتم لهم : كيف يحدث بعد أن لم يكن محدثاً بدون حدوث قصد ولا علم ولا قدرة ؟

قالوا لهم : فكيف تحدث الحوادث دائماً بدون حدوث قصد ولا علم ولا قدرة ؟ بل بدون وجود ذلك ؟ وأتم تقولون : يحدث للفلان تصورات وإرادات ،

(١) ط : . مناه متناه ، وكلية « مناه » غير واضحة تماماً فى (ص) .

(٢) هنا آخر النقص فى مصورة (د) وبدأ قبل ذلك ص ٣٩٥ .

وهي سبب الحركات المتعاقبة ، فما السبب الموجب لحدوث تلك الحوادث ، ولم يحدث شيء أصلاً يوجب حدوثها ؟ .

ولو قال قائل : الإنسان دائماً يتجدد له تصورات وإرادات وحركات بدون سبب حادث ، ولا يحدثها محدث أصلاً ، ألم يكن ذلك ممتنعاً ؟ .

فإن قيل : بإحداثه للأول استعان على إحداث الثاني .

قيل : فما الموجب لإحداثه الأول ، وهو لم يزل في إحداث إذا قدر أزلها لم يكن هناك أول ، بل لم يزل في إحداث .

فإن قيل : تلك الحوادث التي للإنسان صدرت عن العقل الفعال بدون سبب حادث .

قيل : فالعقل الفعال دائم الفيض عندهم ، فلم خص هذه التصورات والإرادات والحركات بوقت دون وقت ؟ .

قالوا : لعدم استعداد القوابل ، فإذا استعد الإنسان للفيض أفاض عليه واهب الصور .

٢٥٨/١

فإذا قيل لهم : فما الموجب لحدوث الاستعداد ؟ .

قالوا : ما يحدث من الحركات الفلكية والامتزاجات العنصرية ، فلا يعملون العقل الفعال هو الموجب لما يحدث من الاستعداد ، بل يعملون ذلك على تحريكات خارجة عنه وعن إفاضته .

فإن قالوا مثل هذا في الأول ، لزم أن يكون المحدث لشروط الفيض غيره ، وشبهه بالفعال في كونه لا يفيض عنه إلا بعض الأشياء دون بعض ، لكن الفعال

(١) ر ، ص ، ط : فاض .

(٢) ق ، ر ، ص ، ط : الأزل .

(٣) م ، ق : بالعقل .

تحدث عنه الأشياء شيئاً بعد شيء عندهم ، أما الأول فلا يحدث عنه شيء ، بل معلوله لازم له ، فهو أنقص رتبة في الإحداث عندهم من الفعل .

وإن قالوا : بل هو المحدث للشروط شيئاً فشيئاً .

قيل : أتم قاتم في الفعل : « إنه دائم الفيض ، لا ينقص من تلقاء نفسه وقتاً دون وقت بفيض » فالأول إذا خص وقتاً دون وقت من تلقاء نفسه بشيء لم يكن فياضاً بل كان الفياض أجود منه ، وإن كان التخصيص من غير تلقاء نفسه كان ذلك لمشارك له في الفعل ، كما في الفياض .

فهم بين أمرين : إما أن يجعلوه عاجزاً عن الانفراد بالإحداث كالفعال ، بل أدنى منه ، وإما أن يجعلوه بخيلاً لا فياضاً ، فيكون الفعال أجود منه .

وأيضاً فإذا قالوا : إنه حلة تامة وموجب تام لمعلوله وموجبه ، وفاعل تام في الأزل لمفعوله ، بفعلوا ما سواه معلوله ومفعوله وموجبه ، وإن كان بعض ذلك بوسط ، كان هذا ممتنعاً في صرائح العقول ، فإن الموجب التام والعلية التامة والتكوين التام إما أن يقول القائل : يجوز تراخي المكون عنه ، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام ، وإما أن يقول : هو مستلزم له .

فإن قيل بالأول أمكن تراخي المفعولات كلها ، وبطل قولهم بوجود قدم شيء من العالم ، بل يتمتع قدم شيء من العالم لامتناع مقارنة الكون للكون .

/ وإن قيل بالثاني فلا يخلو : إما أن يقال : يجب اقتران مفعوله به في الزمان ، بحيث يكون معه ، لا يكون عقب تكوينه . وإما أن يقال : بل كون الكائن إنما يكون عقب تكوين المكون .

فإن قالوا بالأول كما يدعونهم أنهم لا يحدث في العالم شيء ، وهو خلاف الحس والمشاهدة .

وإن قالوا بالثاني ، لزم أن يكون كل معلول له مسبوقا بغيره سبقا زمانيا ، فلا يكون شيء من العالم قديما أزليا معه ، وهو المطلوب .

وإذا كان اقتران المفعول بفاعله في الزمان ممتنعاً على تقدير دعوى استلزامه له ، فاقترانه به على تقدير عدم وجوب الاستلزام أولى .

فتبين أنه يمتنع قدم شيء من العالم على كل تقدير . وهذا بين لمن تصوره تصوراً تاماً .

ولكن وقع اللبس والضلال في هذا الباب من جهة أن الجهمية والمعتزلة ، ومن وافقهم من أهل الكلام ، لما ادعوا ما يمتنع في صريح العقل عند هؤلاء — من كون المؤثر التام يتأخر عنه أثره ، والحوادث تحدث بدون سبب حادث — <sup>(١)</sup> فز هؤلاء إلى أن جعلوا المؤثر يقترب به أثره ، ولا يحدث حادث إلا بسبب حادث ، ولم يحققوا واحدا من الأمرين ، بل كان قولهم أشد فسادا وتناقضا من قول أولئك المتكلمين . فإن كون المؤثر يستلزم أثره يراد به شيان :

أحدهما : أن يكون الأثر المكون المفعول المصنوع مقارنا للمؤثر ولتأثيره في الزمن ، بحيث لا يتأخر عنه تأخراً زمانياً بوجه من الوجوه ، وهذا مما يعرف بجمهور العقلاء بصريح العقل أنه باطل في كل شيء ، فليس معهم في العالم مؤثر تام يكون زمنه زمن أثره ، ويكون زمن حصول الأثر المفعول زمن حصول التأثير ، بل إنما يعقل التأثير أن يكون الأثر عقب المؤثر ، وإن كان متصلاً به ، كأجزاء الزمان والحركة الحادثه شيئاً بعد شيء ، وإن كان ذلك متصلاً .

(١) م (نقط) : قر .

٢٦٠/١

أما كون الجزء الثاني / من الزمان والحركة مقارنا للجزء الأول في الزمن ، فهذا مما يعلم فساده بصريح العقل . وهذا معلوم في جميع المؤثرات الطبيعية والإرادية ، وما صار مؤثرا بالشرع وغير الشرع .

فإذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق ، ولعبده : أنت حر ، فالطلاق والعناق لا يقع مع التكلم بالتطليق والإعتاق<sup>(١)</sup> ، وإنما يقع عقب ذلك . وإذا قال : إذا طلقت فلانة فلانة طالق ، لم تطلق الثانية إلا عقب طلاق الأولى ، لا مع تطليق الأولى في الزمان ، وهذا الذي عليه عامة العلماء قديما وحديثا ، ولكن يترددة من المتأخرين ، الذين استرل هؤلاء عقولهم ، ظنوا أن الطلاق يكون مع التكلم في الزمان ، وهذا غلط عند عامة العلماء . وكذلك إذا قال : إذا مت فأنت حر ، فالمدبر يعتق عقب موت سيده ، لا مع موت سيده .

وهكذا في الأمور الحسية ، إذا قال : « كسرت الإناء فانكسر » ، و « قطعت الجبل فانقطع » ، فانكسار المتفعل وانقطاعه يحصل عقب كسر الكاسر وقطع القاطع ، ولهذا إذا لم يكن المحل قابلا قيل : « قطعت فلم ينقطع » ، وكسرت فلم ينكسر » ، كما يقال : علمته فلم يتعلم . ولفظ « التعليم ، والقطع ، والكسر » ونحو ذلك يراد به الفعل التام الذي يستلزم أثره ، فهذا كالملة التامة التي تستلزم معلولها لا تقبل التخصيص ، ويراد به المقتضى الموجب المتوقف اقتضاؤه على شروط ، فهذا قد يتخلف عنه موجه .

(١) م (فقط) : بالمتق .

(٢) ر ، ص : عقلهم ؛ ط : اشترك هؤلاء عقلهم .

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ بَيْنِ شَاهِدَيْنِ﴾ [سورة النازعات: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾ [سورة يس: ١١]، فالمراد به الهدى التام المستلزم لحصول الاهتداء، وهو المطلوب في قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾. وكذلك الإنذار التام المستلزم خشية المنذر وحذره مما أنذر به من العذاب. وهذا بخلاف قوله: ﴿وَأَمَّا يُنْمُودُ فَنُحِيطُهُمْ فَاسْتَجِبُوا أَلْعَمَىٰ عَلَىٰ الْهُدَىٰ﴾ [سورة فصلت: ١٧]، فالمراد به البيان والإرشاد المقتضى للاهتداء، وإن كان موقوفاً على شروط وله موانع.

وهكذا إذا قيل: هو موجب بذاته، أو حلة<sup>(١)</sup> [بذاته]، ونحو ذلك: إن أريد بذلك أنه موجب ما يوجبه من مفعولاته بمشيئته وقدرته، في الوقت الذي شاء كونه فيه، فهذا حق، لا منافاة بين كونه موجباً وفاعلاً بالاختيار على هذا التفسير.

وإن أريد به أنه موجب بذاتٍ عينية عن الصفات، أو موجب تام لمعلول مقارن له — وهذا قول هؤلاء — وكل من الأمرين باطل.

فقد قامت الدلائل اليقينية على اتصافه بصفات الإثبات، وقامت الدلائل اليقينية على امتناع كون الأثر مقارناً للوثر وتأثيره في الزمان؛ ولو كان فاعلاً بدون مشيئته وقدرته كالمؤثرات الطبيعية، فكيف في الفاعل بمشيئته وقدرته؟ فإن هذا مما يظهر للعقل امتناع أن يكون شيء من مقدوراته قديماً أزلياً لم يزل ولا يزال.

فمن تصوّر هذه الأمور تصوّراً تاماً، علم بالاضطرار أنه يمتنع أن يكون في العالم شيء قديم، وهو المطلوب.

(١) بذاته: ساقطة من (م)، (ق).

(٢) م (فقط): مفعولاته.

(٣) ق: يمتنع.

فإن قال قائل : المنازعون لنا الذين يقولون : لم يزل متكلمًا إذا شاء ، أو لم يزل فاعلا إذا شاء ، أو لم يزل الإرادات والكلمات تقوم بذاته شيئًا بعد شيء ، ونحو ذلك ، هم يقولون بحدوث الحوادث في ذاته شيئًا بعد شيء ؛ فنحن نقول بحدوث الحوادث المنفصلة عنه شيئًا بعد شيء : إما حدوث تصورات وإرادات في النفس الفلكية ، وإما حصول حركات الفلك المتعاقبة ، فلم كان قولنا ممتنعًا وقولهم ممكنًا ؟ .

قيل لهم : أتم قلم : إنه مؤثر تام ، أو علة تامة في الأزل ، فلزمكم أن لا يتأخر عنه شيء من آثاره ، سواء كانت صادرة بوسط أو بغير وسط .  
فإذا قلم : صدر عنه عقل — مثلاً — والعقل أوجب نفسًا فلكية وفلكًا ،<sup>(١)</sup>  
 أو ما قلم .

قيل لكم : المعلول الأول إن كان تاماً من كل وجه لا يمكن أن يحدث فيه شيء — فهو أزلي<sup>(٢)</sup> — كان معلوله العقل<sup>(٣)</sup> معه أزلياً<sup>(٤)</sup> ؛ فإن العقل حينئذ يكون علة تامة / في الأزل ، فيلزم أن يكون معلوله معه أزلياً ، وهكذا معلول المعلول ، وهلم جرا .  
وإذا قلم : الحركة لا تقبل البقاء .

قيل لكم : فيمتنع أن يكون لها موجب تام في الأزل ، بل يكون الموجب لها غير تام في الأزل ؛ بل صار موجباً بعد أن لم يكن موجباً ، وحدوث كونه موجباً يمتنع أن يتوقف على أثر غيره ، إذ ليس هناك موجب غيره . ويمتنع أن يحدث تمام —

(١) ر : أو فلكاً .

(٢) ر ، ص ، ط : بل هو .

(٣) ر ، ص ، ط : معلول .

(٤) — (٤) : ساقط من (ر) .

إيجابه منه، لأنه علة تامة يجب اقتران معلولها بها في الأزل، فذلك التمام : إن كان قديماً لزم كون معلول المعلول قديماً ، وهلم جرا ، وإن كان حادثاً حدث عن العلة التامة الأزلية حادث بدون سبب حادث ، وهذا يتقضى قولهم بامتناع حادث بلا سبب .

فأتم بين أمرين ، أيهما قلتموه بطل قولكم : إن قلتم « إنه علة تامة في الأزل »، لزم أن لا يتأخر عنه معلوله . وإن قلتم « ليس بعلة تامة » لزم أن يحدث تمام كونه علة بدون سبب حادث ؛ فيلزمكم جواز حدوث الحوادث بلا سبب . وأيها كان بطل قولكم ؛ فإنه إذا بطل كونه علة تامة في الأزل امتنع قدم شيء من العالم ؛ وإن جاز حدوث الحوادث بلا سبب حادث بطلت مجتمكم ، وجاز حدوث كل ما سواه .

وإذا قلتم : هو علة تامة للفلك دون حركاته .

قيل لكم : هو علة للفلك ولحركاته المتعاقبة شيئاً بعد شيء<sup>(١)</sup>، فهل كان علة تامة لهذه الحركات في الأزل، أم حدث تمام كونه علة لها شيئاً بعد شيء ؟<sup>(٢)</sup>

فإن قلتم : هو علة تامة في الأزل، لزمكم إما مقارنتها كلها له في الأزل ، وإما تخلف المعلول عن علته التامة ، وكلاهما يبطل قولكم .

وإن قلتم : حدث تمام كونه علة لحركة حركة منها .

قيل لكم : فحدث التمام قد حدث عندكم بدون سبب حادث، وذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا سبب ، وهذا أمر بين لمن تصوره تصوراً تاماً ، ليس لهم حيلة في دفعه .

(١) ق، ر، ص، ط : وتحركاته .

(٢) م : كانت .

(٣) ق، ر، ص، ط : لزم .



وأما الذين يقولون : « إنه لم يزل متكلما إذا شاء ، أو فاعلا بمشيئته ، وإنه / يقوم به إرادات أو كلمات متعاقبة شيئا بعد شيء » فهو لا يجعلونه في الأزل ٢٦٣/١  
 قط علة تامة ، ولا موجبا تاما ، ولا يقولون : إن فاعلية شيء من المفعولات يتم في الأزل . بل عندهم كون الشيء مفعولا ومصنوعا مع كونه أزليا<sup>(١)</sup> بجمع بين التقيضين ؛ وإذا امتنع كون المفعول الذي هو أثر المكون أزليا ، امتنع كون تأثيره وتكوينه المستلزم له قديما أزليا ، فامتنع أن يكون علة تامة في الأزل لشيء من الأشياء . ولكن ذاته تستلزم ما يقوم بها من الأفعال شيئا بعد شيء ، وكلما تم فاعلية مفعول وجد ذلك المفعول ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس : ٨٢] ، فكلمة كون الشيء كونه فصل المكون عقب تكوينه<sup>(٢)</sup> ، وهكذا الأمر دائما ، فكل ما سواه مخلوق حادث بعد أن لم يكن ، وتتمام تكوينه وتخليقه لم يكن موجودا في الأزل ، بل إنما تم تخليقه وتكوينه بعدئذ<sup>(٣)</sup> ، وعند تمام التكوين والتخليق حصل المكون المخلوق عقب التكوين<sup>(٤)</sup> والتخليق ، لا مع ذلك في الزمان ، فإين هذا القول من قولكم ؟ !

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ "دَرْرُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ"  
 وَيَلِيهِ الْجُزْءُ الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَأَوَّلُهُ : (فَصْلٌ) «وَتَحْتَ تَبَّهِ  
 عَلَى دِلَالَةِ السَّمْعِ عَلَى أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى . . . . .»

(١) ر ، ص ، ط : مصنوما .

(٢) ر : شيئا ؛ ص ، ط : شيء .

(٣) ص ، ط : تكوينه .

(٤) ر ، ص : تكوينه وتخليقه بعد ذلك ؛ ق ، ط : تخليقه وتكوينه بعد ذلك .

## فهرس الموضوعات

صفحة

مقدمة التحقيق ... ٧٣-٣

عنوان الكتاب وعدد مجلداته ... ٧ - ٤

تاريخ تأليف الكتاب ... ١٠ - ٧

موضوع الكتاب ... ٢٣-١٠

تحقيق الكتاب ... ٧٣-٢٣

نسخ الكتاب ... ٧٠-٢٣

أولا - مخطوطة مكتبة راغب باشا باستانبول = ص ٢٩-٢٣

ثانيا - مخطوطة مكتبة آصفية (حيدرآباد) = ص ٤٣-٢٩

ثالثا - مخطوطة مكتبة طلعت (دارالكتب المصرية) = ط ٣٧-٣٤

رابعا - مخطوطة مكتبة رامبور (ألمند) = ر ... ٤٨-٣٧

خامسا - مخطوط دبلن (أيرلندا) = د ... ٥١-٤٨

سادسا - مخطوط التيمورية (دارالكتب المصرية) = ن ٥٥-٥١

سابعا - مخطوطة دمشق = ش ... ٦٠-٥٥

ثامنا - مختصر الهكاري = ه ... ٦٤-٦٠

تاسعا - رسالة بيان خاتم النبيين = بيان ... ٦٦-٦٤

عاشرًا - المطبوعان: بولاق = ق، السنة المحمدية (م) ٧٠-٦٦

منهج التحقيق ... ٧٣-٧٠

رموز الكتاب ... ٧٥

## فهرس كتاب درء تعارض العقل والنقل

صفحة

خطبة الكتاب ... .. ٣

القانون الكلى للتوفيق عند المبتدعة ... .. ٨-٤

طريقتا المبتدعة فى نصوص الأنبياء ... .. ٢٠-٨

أولا - طريقة التبديل : ... .. ١٥-٨

أهل التبديل نومان : .. ... ١٢-٨

١ - أهل الوم والتخييل ... .. ١١- ٨

٢ - أهل التحريف والتأويل ... .. ١٣-١٢

لفظ التأويل ... .. ١٥-١٤

ثانيا - طريقة التجهيل : ... .. ١٩-١٥

خلاصة ما سبق ... .. ٢٠-١٩

(فصل) ... .. ٤٠٦-٢٠

هدف الكتاب بيان فساد قانونهم الفاسد ... .. ٢٥-٢٠

استطراد فى الرد على سؤال وجه إلى ابن تيمية وهو فى مصر ٢٥-٧٨

نص السؤال ... .. ٢٦-٢٥

الجواب ... .. ٧٨-٢٦

الرد على المسألة الأولى ... .. ٤٦-٢٦

أصول الدين : مسائل ودلائل هذه المسائل ... .. ٣٢-٢٧

صفحة

١ - المسائل ... .. ٢٧-٢٨	
٢ - دلائل المسائل ... .. ٢٨-٣٢	
الأدلة على المعاد في كتاب الله ... .. ٣٢-٣٥	
تثريه القرآن لله تعالى عن الشركاء ... .. ٣٥-٣٨	
أصول المتكلمين ليست هي أصول الدين ... .. ٣٨-٤٣	
جواز مخاطبة أهل الإصطلاح باصطلاحهم ... .. ٤٣-٤٣	
الرد على المسألة الثانية ... .. ٤٦-٥١	
المسائل التي نهى عنها الكتاب والسنة ... .. ٤٦-٥١	
الرد على المسألة الثالثة ... .. ٥١-٥٢	
الرد على المسألة الرابعة ... .. ٥٢-٥٩	
الرد على المسألة الخامسة ... .. ٦٠-٧٢	
تنازع النظار في الاستطاعة ... .. ٦٠-٦٢	
تنازعهم في الأمور به الذي علم الله أنه لا يكون ... .. ٦٢-٧٢	
لفظ الجبر ... .. ٦٦-٧٢	
الرد على المسألة السادسة ... .. ٧٢-٧٨	
عود إلى مناقشة قانون التأويل ... .. ٧٨	
جواب إجمالي ... .. ٧٨-٨٦	
الجواب التفصيلي من وجوه ... .. ٨٦-٤٠٦	
الوجه الأول ... .. ٨٦-٨٧	
الوجه الثاني ... .. ٨٧	
الوجه الثالث ... .. ٨٧-١٣٣	
في قاعدة أن العقل أصل النقل ... .. ٨٧-٩١	
اعتراض : نحن تقدم على السمع المعقولات	
التي علمنا بها صحة السمع ... .. ٩١	
الرد عليهم من وجوه ... .. ٩١-١٠٠	

## صفحة

الأول ... ..	٩١
الثاني ... ..	٩٧ - ٩١
الثالث ... ..	٩٨ - ٩٧
الرابع ... ..	٩٨
الخامس ... ..	٩٩ - ٩٨
السادس ... ..	١٠٠ - ٩٩
الأنبياء لم يدعوا إلى طريقة الأعراض ... ..	١٠٤ - ١٠٠
للتأزعين في هذا الكلام مقامان ... ..	١٠٤ - ١٠٠
المقام الأول ... ..	١٠٣ - ١٠٠
المقام الثاني ... ..	١٠٤ - ١٠٣
الجواب على المسلك الأول من وجوه ... ..	١٠٥ - ١٠٤
الأول ... ..	١٠٥ - ١٠٤
الثاني ... ..	١٠٨ - ١٠٥
الثالث ... ..	١١٨ - ١٠٨
نقض الاستدلال بقصة إبراهيم عليه السلام ... ..	١١٣ - ١٠٩
لفظ أحد وواحد ... ..	١١٥ - ١١٣
لفظ الصمد ... ..	١١٧ - ١١٥
لفظ الكف ... ..	١١٨ - ١١٧
الرابع ... ..	١٢٧ - ١١٨
مناقشة قولهم : ما لا يسبق الحوادث	
فهو حادث ... ..	١٢٥ - ١٢١
المعاني المختلفة لحدوث العالم	
عند النظر ... ..	١٣٠ - ١٢٥
المعنى الأول ... ..	١٢٥
المعنى الثاني ... ..	١٢٦ - ١٢٥
المعنى الثالث ... ..	١٢٧ - ١٢٦
الخامس ... ..	١٣٠ - ١٢٧

صفحة

الجواب لأهل المقام الثاني من وجوه	١٣٠ - ١٣٣
الأول	١٣٠ - ١٣١
الثاني	١٣١ - ١٣٢
الثالث	١٣٢
الرابع	١٣٢
الخامس	١٣٣
لوجه الرابع	١٣٤ - ١٣٧
لوجه الخامس	١٣٧
لوجه السادس	١٣٨ - ١٤٤
مهمة العقل	١٣٨ - ١٣٩
لوجه السابع	١٤٤ - ١٤٨
الوجه الثامن	١٤٨ - ١٥٦
الوجه التاسع	١٥٦ - ١٧٠
الوجه العاشر	١٧٠ - ١٩٢
معارضة دليلهم بنظير ما قالوه	١٧٠ - ١٧١
تقديم النقل لا يستلزم فساد النقل في نفسه	١٧١ - ١٧٢
اعتراض	١٧٣
الرد عليه	١٧٣ - ١٧٤
الجواب الأول	١٧٣
الجواب الثاني	١٧٣ - ١٧٤
اعتراض آخر	١٧٤
الرد عليه	١٧٤ - ١٧٦
المقصودون بالخطاب في هذا الكتاب	١٧٦ - ١٧٧
اعتراض : الشهادة بصحة السمع مالم يعارض العقل	١٧٧
الرد عليه من وجوه	١٧٧ - ١٩٢

منحة

- الأول ... ١٧٧ ... ..
- الثاني ... ١٧٧ ... ..
- الثالث ... ١٧٧ — ١٧٨ ... ..
- الرابع ... ١٧٨ — ١٨٥ ... ..
- الخامس ... ١٨٥ — ١٨٧ ... ..
- السادس ... ١٨٧ ... ..
- السابع ... ١٨٧ — ١٩٢ ... ..
- الوجه الحادى عشر ... ١٩٢ — ١٩٤ ... ..
- كثير مما يسمى دليلا ليس بدليل
- الوجه الثانى عشر ... ١٩٤ ... ..
- كل ما عارض الشرع من العقليات فالعقل يعلم فسادة
- الوجه الثالث عشر ... ١٩٥ ... ..
- الأمر السمعية التى يقال إن العقل عارضها معلومة من الدين بالضرورة
- الوجه الرابع عشر ... ١٩٥ — ١٩٨ ... ..
- العلم بمقاصد الرسول علم ضرورى يقينى
- الوجه الخامس عشر ... ١٩٨ — ٢٠٠ ... ..
- الدليل الشرعى لا يقابل بكونه عقليا وإنما بكونه بدعيا
- الوجه السادس عشر ... ٢٠١ — ٢٠٨ ... ..
- المعارضون يتنهون إلى التأويل أو التفويض وهما باطلان
- الوجه السابع عشر ... ٢٠٨ — ٢٧٩ ... ..
- العقليات المتبدعة بنيت على أقوال مشتبهة مجملة تشتمل على حق وباطل
- المتبدعة يستعملون ألفاظ الكتاب والسنة
- واللغة ولكن يقصدون بها معانى آخر ... ٢٢٢ — ٢٢٤

صفحة

معنى لفظ التوحيد في الكتاب والسنة	
بخالف لما يقصده المبتدعة	٢٢٩ — ٢٢٤ ... ..
إما أن تمنع عن التكلم بالألفاظ المبتدعة	
وإما أن تقبل ما وافق معناه الكتاب والسنة	٢٤٠ — ٢٢٩ ... ..
الألفاظ نوعان	٢٤٢ — ٢٤٠ ... ..
النوع الأول	٢٤١ ... ..
النوع الثاني	٢٤٢ — ٢٤١ ... ..
مثال : الكلام على الرؤية	٢٥٤ — ٢٥٠ ... ..
مثال آخر : كلمة جبر	٢٥٦ — ٢٥٤ ... ..
مثال ثالث : اللفظ بالقرآن	٢٧٨ — ٢٥٦ ... ..
معنى الاستواء على العرش	٢٧٩ — ٢٧٨ ... ..
الوجه الثامن عشر	٣٢٠ — ٢٨٠ ... ..
ما يعارضون به الأدلة الشرعية من العقليات فاسد متناقض	
مذهب النفاة في الصفات والرد عليه	٢٨٥ — ٢٨٢ ... ..
الرد على نقاة الصفات من وجوه	٢٩٢ — ٢٨٥ ... ..
الأول	٢٨٥ ... ..
الثاني	٢٨٦ — ٢٨٥ ... ..
الثالث	٢٩٢ — ٢٨٦ ... ..
وجود الله هل هو ماهية أو زائد على ماهية	٢٩٢ ... ..
رأى ابن تيمية	٢٩٦ — ٢٩٢ ... ..
كيف نعرف الضلال وننجيه	٣١٠ — ٢٩٦ ... ..
بطلان استدلال المتكلمين بقصة الخليل على رأيهم من وجوه	٣١٠ ... ..
الوجه الأول	٣١٣ — ٣١٢ ... ..
الوجه الثاني	٣١٣ ... ..
الوجه الثالث	٣١٤ — ٣١٣ ... ..
الوجه الرابع	٣١١ — ٣١٤ ... ..



صفحة

الوجه التاسع عشر ... .. ٣٢٠ - ٤٠٦

بطلان الاستدلال بمحدوث الحركات والأعراض

آراء المتكلمين في إرادة الله تعالى ... .. ٣٣٠ - ٣٣٧

آراء الفلاسفة ... .. ٣٣٤ - ٣٣٠

اعتراض الأرموى على الرازى ... .. ٣٣٤

رد ابن تيمية على الأرموى ... .. ٣٥٧ - ٣٣٤

ملخص الرد على حجة التأثير ... .. ٣٦٧ - ٣٥٨

عمدة الفلاسفة في قدم العالم على مقدمتين ... .. ٣٦٨

جواز التسلسل ... .. ٣٧١ - ٣٦٨

الترجيح بلا مرجع ... .. ٣٧٤ - ٣٧١

كل ما يحتاج به النفاة يدل على نقيض قولهم ... .. ٣٧٧ - ٣٧٤

إبطال الأبهري حجة الفلاسفة على قدم العالم ... .. ٤٠٦ - ٣٧٧

فهرس الموضوعات ... .. ٤٠٧ - ٤١٤



رقم الإيداع ٩٥٢٤ / ١٩٩٠ م  
I.S.B.N : 977 - 256 - 012 - 7

## هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهتمسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة







